

7.5A



Copyright © King's College London University

٢١٢٣
٤٠٤

(مفني المحتاج) في شرح المنهاج للنووي، تأليف
الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد - ٩٧٧هـ. بخط
نجم الدين سنة ٩٨٠هـ.

ج ٢ (ق ٢٥٣) ٣٣ س ١٨×٢٦ سم

٦٠٤٨

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع.

الأعلام ٦: ٢٣٤، بروكلمان ٢: ٣٣٨، الذيل ٢: ٤٦٧

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

د- شرح منهاج النووي

٥/١٥٥٥

١٥٢
 الجزء الثاني من شرح المنهاج
 للخطيب الشريفي
 رحمه الله تعالى

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٠٦٨ م ١٤٤٤ هـ
 العنوان: مفتي المخطوطات في شرح المنهاج
 المؤلف: الخطيب الشريفي رحمه الله
 تاريخ النسخ: ٩٨٠ هـ
 اسم الناشر: مجمع المرمم
 عدد الأوراق: ١٧٤٦
 ملاحظات: -----



كفدية الخلق والاصح **بقية الشاة** مراعاة للقرب بغير الشاة بدرام ويخرج بقيمتها
طعاما فان **عجز** عن الطعام **صام** حيث شاء **عن كل مد يوما** قياسا على الدم الواجب بترك
الطامور والقول الثاني بدله الصوم وهو كصوم المتمتع او بالخلق او بالتعديدا قول
لم يصح الشخان شيئا منها وصح الثاني في اخرها بان يعرف ما تاتي بقيمتها طعاما
فيصوم عن كل مد يوما **واذا** انتقل الى الصوم **التحلل في الحال** بالخلق نية التحلل
عند في الاظهر والله اعلم لان التحلل انما شرع به لدفع المشقة فلو وقفناه على ذلك
لحقه المشقة لنضره بالمقام على الاحرام والثاني يتوقف على الصوم كالا طعام لانه
قام مقامه وقرق الاول بما تقدم ثم شرع في المانة الثالث وهو الرق قات
واذا احرم العبد وفي معناه الامنة ولو مبعضا في غير نوبة او مدبرا او مكاتبا او
ام ولد او معلقا عتقه بصفته **بلا اذن** من سيده فيما احرم به **فليس له تحليله**
بان يامره بالتحلل ان احرامه بغير اذنه حرام كما صرح به السيد تقي وغيره
اذ لا سند عليه ولا ن تقرر على احرامه يعطى عليه منافع حتى يستحق فانه
قد يريد منه ما لا يباح للمحرر كالا صطياد واصلاح الطيب وتربان الامه وكذا
بحوز مشترك به تحليله ولا خيار له عند جملة باحرامه لكن الاولى اما ان ياذن
له في اتمام فكه كما صرح به في الروضة في السيد ومثله المشترك قاله الاذري
وعنه ويستثنى بالواسم عبد حربي ثم احرم بغير اذنه ثم غفناه فالظاهر
انه ليس لنا تحليله قال الزركشي ولا يخفى ان الكلام في البالغ فان الصغير
يصح احرامه بغير اذن سيده وان صحنا احرام الصغير لم يغير اذن وليه
انتهى وتقدم ان المعتد انه لا يصح بغير اذن وليه فاذا اذعن وللمعتد ان
يتحلل صيدا بامر سيده كما صرح به المصنف في مجموعته نقلا عن الاصحاب في الروضة
لكن قياسه على الزوج ممنوع طاسيا في والا قرب كما افقناه كلامهم ان له التحلل
وان لم يامره سيده بل اذا امره به لزمه كما صرح به ابن الرنفة فعليه التحلل
حينئذ فيخلق وسوى التحلل فعلم ان احرامه بغير اذنه صحيح وان هو عليه
فعله فان لم يتحلل فله استيفا منفعته عنه والا ثم عليه ولا يرتفع احرامه بشره
من ذلك ويوحى من نقاه على احرامه انه لو ذبح صيدا لم يحل وان امره سيده
بذلك كما افقنا به شيخنا وغيره وان خالف في ذلك بعض المصريين وانما لم يجب بغير
امره وان كان الحزرج من المعصية واجبا لونه تلبس بعبادة في الجملة مع جوار
رضي السيد وراعه وان احرم ما ذنه فليس له تحليله ولا لمن اشتراه لكن يظهر ان
جملة السيد الرجوع في الاذن قبل الاحرام فلو احرم ولم يعلم برجوعه فله تحليله
ولو انكر السيد الاذن صدق قال في الباب وفي تصديق السيد في تقديم رجوعه
تردد انتهى والذي يظهر بقدر يقوله لو اذن له في العمة فاحرم بالحج حازه تحليله
الا ان اذن في الحج فاحرم بالعمة لا نهاذونه وان اذن له في المتمتع فله الرجوع
بينهما كما اورد جمع في الاذن قبل الاحرام بالعمى وليس له تحليله عن شئ منها بعد التوجه

فيه ولو قوت بعد اذنه له في التمتع او في الحج او في الافراد لم يحلله لان ما دارت
له فيه ما وللقدان او فوفقه فان قيل هو مشكل في صورة التمتع كما قاله
الاذرعى قال ابن الحج لا نه يقول كان غرضي من التمتع اني كنت استعمل من
الذخيرة في الحج اجيب بانه متلبس بما اذن له فيه فاستمتع عليه تحلله ولو
اذن له ان يحرم في وقت فاحرم قبله فله منع ما لم يدخل ذلك الوقت
قال في الباب ولو اذن له في الاحرام مطلقا وادار السيد فيه الى
من والرفيق حرقه الى عين ففهم بحاج قولان انتهى والذي يظهر ان
السيد هو الحجاب ان كان ما طلبه اذون فان احرم للمنع في نوبته ووجبت
التفليس فكانت كالحج والدارمي وحكام في البحر عن الاصحاب وتوقف فيه فليس
للسيد تحلله فاطلاهم انه كالرفيق جري على الغالب وقيد ابن المقرئ في
روضة تحليل السيد كما تبين ان محتاج المكاتب في اذنه الى سفر الى وحل
عليه الحج وهو مؤسر ومع هذا هو مشكل بل ينبغي ان يمنع من السفر لا نه
يحلله والاولي ان يقال ان له ان يحلله مطلقا حيث احرم بغير اذنه فانه قن
ما بقي عليه ذرهم فهو منزلة منزلة تبرعه ولو افسد الرفيق فكه بالجماع لم
يلزم السيد الاذن في القضا ولو احرم باذنه لا نه لم ياذن له في الافاد وما
لزمه من دم بفعل محذور كاللباس او بالفوات لا يلزم السيد ولو احرم باذنه
بل لا يجوز به اذ اذبح عنه اذ لا ذبح عليه وواجبه الصوم وله منعه منه ان
كان ينعف به عن الخدمة ولو اذن له في الاحرام لا نه لم ياذن في وجبه
خلاف ما اذا وجب عليه صوم لمتنع او قران فليس له منعه لا ذنه وجبه
ولو ذبح عنه السيد بعد موته جاز لحصول لباس من تكفين ولو عتق قبل
صومه وقدر على الدم لزمه اعتبارا بحالة الاداء ثم شرع في المانع الرابع
وهو الزوجية فقال **والزوج الحلال** او المحرم **تحليلها** اي زوجته كما لو منعها
ابتداء **الحج او عمن تطوع لم ياذن فيه** لئلا يتعطل حقه من الاستمتاع كما له ان يخرج
من صوم المنفل وان اذن لها لم يحل له صلاه بالفرز وحين للرجل ان يحج بزوجته
لا يريد في الصحاحين وبين المحم ان لا تحرم منكم بغير اذنه ولا يخالف هذا
ما ياتي من ان الامة المروجه يحتمل عليها الاحرام بغير اذن زوجها وسيدها
لان الحج اللام للحم متعارف في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج تجازيها الاحرام
ونذهب لما الاستيذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما تاتي في
النفقات من ان الزوج يحرم عليها الشروع في صوم المنفل بغير اذن الزوج
بخلاف الغرض ذكر ذلك الزركشي وقياسه ان يحرم على الزوجة الحج احرامها
بالتفليس بغير اذنه فان كانت امه موقفا احرامها على اذنه مع اذن السيد لان

كل

للمنمها حقا فان اذن احدها فلا يخبر المنع فان احرمت بغير اذنها فلها والحل
منها تحليلها ذلك في المجموع **وكذا** له تحليلها ايضا **من الغرض** اي فرض الاسلام
من حج او عمت بلا اذن **في الاظهر** لان حقه على الفور والسداد على التراخي
والثاني لا قيا سا على المفروض من الصلاة والصوم وفرق الاوثران مدتها
لا تقول فلا يلحق الزوج كبير ضرر ويؤخذ من ذلك ما لو قات طبيبها بغير اذن
ان لم يحج في هذا العام عصبته انه ممتنع عليه تحليلها **في ذلك** كما قاله الاذرعى
فان قيل كل من الواجبين على الفور فواجبه بغير اذن الحج اجيب بانه حق به تعالى
وهو احق بالقضا كما ورد به الخبر وكذا ممتنع عليه لو كانت ضعيف واحرمت باذن
وليها وكبير وسافرت معه واحرمت وكذا يمتنع عليه احرامه اخذ اجماعا ذكر لانها لم
تقوت عليه استمناعا كما ان السيد لا يمنع عبدا من صوم بطوع لم تقوت عليه به امر
الخدمة قال الزركشي وهذا قياس المذهب وان قال الماوردي بخلافه وحكم حجة
النذر حكم حجة الاسلام كما في المجموع وبسبب النذر المعين في النكاح او بعد
لكن باذن الزوج وسبب من كلام المصنف ما لو نكحت بعد تحليلها من انفايت فلا
منع ولا تحليل منه للتضييق وكذا لو نكحت خليفه فافسده ثم نكحت والحاجة نفسها
لنقص المهر فانها لا تمنع من السفر كما قاله القاضي وحينئذ فاذا احرمت لم يكن لها له
تحليلها والمرد بتحليله اياها ان يامرها بالتحلل وتحليلها التحلل المحصر فان لم يامرها
لم يحل لها التحلل كما نقله في المجموع عن الاصحاب وبفارق الرفيق كما مر لان احرامه
بغير اذن مولا محرم كما مر خلافا ومؤخذ من كلام الزركشي المتقدم ان هذا
في الغرض دون النفل ولو لم يحلل كان له ان يمتنع بها كما في المجموع والاشهر
عليها لا عليه وان وقت الاقام في جهارته وليس للزوج تحليل الرجعية بل يحسم
للعك وكذا التباين ايضا وان فات الحج هذا ان طلقت الزوجة قبل الاحرام لا ت
لزوجها سبق الاحرام فاذا انقضت عدتها اتمت عمرتها او حجها ان بقي الوقت
والا تحللت بعد عتق ولزمتها القضا ودم الفوات فان طلقت بعد ولو كانت
احرامها بغير اذنه وجب عليها الخروج معتدة ان خافت الفوات لتقدم الاحرام وان
لم تخف الفوات جاز الخروج الى ذلك لما في عين الصبر من مشقة مصائب الاحرام نعم
ان راجع الرجعية فله تحليلها ان احرمت بغير اذنه وحكي المتولى كالبعوث في القضا
وجبين ونها على الفور في القضا وقضيته ترجيح عدم منعها قال في المهمات وهو
متعه اذا وطئها الزوج او احببها قبل النكاح فان وطئها الا حبس بعد في نسك المالك
فيه الزوج فله النكاح الا اذا وان اذن فني المنع نظرا الى مؤخذ من احرام
الرفيق باذن سيد اذ افسد فكه ان له منعه ان للزوج هنا منعها والقضا اذا
كان سببه الفوات يجب القضا على الفور قال السبكي ومؤخذ من ان الزوجة انما
تحرم باذن زوجها اي استحبابا كما مر وان الحرام الخاص لا يمنع وجوب الحج ان اذنه ليس

شرط الوجوب عليها بل الحج واجب وإذا أحرمت فمنعها الزوج وحانت قضى من تركها
مع كونها لا تقضى لكونه منعها إلا إذا نكحت قبل النكاح فمضى إذا ماتت قار وفي
كلام القاضي أي الطيب الاتفاق على الوجوب عليها وإنما الخلاف في أنه هل
للزوج منعها أم لا وأما المانع الخاص فهو الأبوه فإن أحرم الولد بفرض
بلا اذن فليس لأحد من أبويه منعها إلا بغيره ولا ولدا كما للصوم والصلاة وفارق
الجها بانه فرض عليه وليس الخوف كالخوف في الجها ووان أحرم من قبل بلا اذن فليس
منها منعها وتحليله عليها التحليل السيد رتقه والعتك كالحج فيما ذكر كما نقله
في المجموع عن اتفاق الأصحاب ومن الولد السيدان إذا كانا مسلمين في النكاح
فرضا وطوعا وبغيره كلامه أنه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوبها منعها وهو
ظاهر إلا أن منعه من غير موافق زوجها وأما المانع السادس فهو الدين فليس لغريم
المدين تحليله أو كراهة عليه في إخراجهم وله منعه من الخروج إذا كان مؤسرا
والدين حالا ليوفيه حقه خلاف ما إذا كان معسرا أو موسرا والدين موجلا فليس
له منعه إذا لم يره إذا لونه حينئذ فإن كان الدين محل في غيبته استحب له أن يحل
من يقضيه غير مؤسره **ولا يقضاه على** يفتح الصاد المهمة **المنطوق** أن تحلل من احصار
عام أو خاص لعدم وروده وقد أحصى مع النبي صلى الله عليه وآله في الحديث بيده الف
وإدما به ولم يعمّر معه في العام القابل للأغترس أكثر مما قيل أنهم سبعه
ولم ينقل أنه أمر من تحلف بالقضاء واستثنى ابن الرفعة من إطلاق عدم القضاء
حالوا في النكاح أحرم ولا حاجة إلى استثنايه لأن القضاء هنا للاف إذا لا
احصار الذي العلم فيه ولا فرق بين أن ياتي بفسخ سوى الأحكام أم لم يات
اقترب بالاحصار فوات أم لم يفتقر نعم إن صار أحرامه غير متوقع زال الاحصار
فقاته الوقوف فعليه القضاء خلاف ما إذا صار مع المتوقع **فإن كان شكه فرضا**
مستقرا عليه كحج الإسلام فيما بعد السنة الأولى من سني الأماكن أو كانت قضاء ونذرا
يقضي فيه كما لو شرع في صلاة فرض لم يتمها فأنما يتقضى في ذمته **أوغر كحج الإسلام**
في السنة الأولى من سني الأماكن **الاعتبار الاستطاعة بعد** أي بعد زوال الاحصار إن
وجدت وجب والأفلا **من فاته الوقوف** يعرفه بعد زواله وعين وبغواته نفوت الحج كما مر
تحلل وجوبا كما في المجموع ونص عليه في الأم لئلا يصير محرم ما لا يحج في غير أشهره وكسنة
الأحرام كما بدأ به وأبداوه حينئذ لا يجوز وربما شعر عبارة الرافعي بحواز ذلك حيث
قالت وإذا حصل الفوات فله التحلل كما في الاحصار وليس مراد إلا أن في بقايه
على الأحرام حتى يقف في العام القابل حرجا شديدا يصير احتماله قار لا ذرعى
ولا من أحد فأتى به الرواية عن مالك فلو خالف وتعلل لا يكفيه ذلك الأحرام
ويحصل التحلل **بطواف** هذا الهمزة اتفاقا **وسعي** لأنه كالطواف في تحتمه الايتان
لكن شرط إيجابه أن لا يكون سعي بمسح طواف قدوم فإن كان سعي لم يحج لاعتاده كالي

المجموع

المجموع الأصحاب خلافا لآل بن الرفعة في وجوب أعاده **وطبق** بنا على أنه من اركان الحج
مكان كالطواف والسعي وذلك يحصل التحلل الثاني إذا لاورك فني المجموع أنه يحل
بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي لا نه لما فاته الوقوف
سقط عنه حكم الرمي كالمبيت وصار كمن رمى ويقال أيضا أنه إذا لم يكن براسه
شعره أنه يسقط عنه الحلق وتصور تحلله بالطواف فقط **وفيها** أي السعي والحلق
قوله إنها لا تحتاج اليها في التحلل أما السعي والاند لا من أسباب التحلل بل
يصح تقدمه على الوقوف ولو كان من أسبابه **قوله** عليه وأما الحلق فيصح
على أنه استباحه مخطوطة ما أتى به لا ينقلب **قوله** لم يجزى عن عمق
الإسلام **وعليه د** واحد في مسألة الحق ولذا في **قوله** مع دم الاحصار
وسبق أنه كدم التمتع **وعليه القضا** فورا للحج **قوله** الوقوف فرضا
كان أو نفلا كما في الآف دلالة لا يخلو عن نقصه والأصوب في ذلك ما رواه مالك
في الموطأ بأسنا وصحيح أن هارن الأسود جازيوا المحرمين من الخطاب نحر هديه
فقات يا حير المؤمنين أخطانا العدد وكما نطق أن هذا اليوم يوم عرفه فقات
له عمر رضاه تعالى عنه أذهب الحكة فطف بالبيت أنت من معك واسعوا
بين الصفا والمروة وأجروا هديا أن كما معكم ثم ألقوا أو قصروا ثم أرجعوا
فإذا كان عام قابل حجوا وأهدوا لمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع واشتهد ذلك بين الصحابة ولم ينكح أحد فكان إجماعا وأهم كلام المصنف
أنه لا يجب عليه المبيت بمكة ولا الرمي وهو الأصح كما يؤخذ مما مر ولا أن عمر لم يمسك
بهما ولا فرق فيمن ذكر بين من فاته ذلك بعد أو مضى وإنما يفتقران في الآف فقط
فإن قيل لو لم يقبل يجب القضاء على الفور على غير المعدور دون المعدور كما قيل مثله
في الصلاة والصوم **أجيب** بأن الفوات لا يخلو عن نقصه وإنما يجب القضاء فوات
لم ينشأ عن حصص فإن نشأ عنه بان أحصى فلك طريقا آخر فقاته الحج وتحلل بعد عمق
فلا أعاده عليه كما في الروضة كما ضلها لا نه بدل ما في وسعه فأتى مذكور في وصف حجة
الإسلام بالقضاء ولا وقت لها **أجيب** بأنه لما أحرم بها نصيب وقتها كما تقدم ذلك
في الآف ودون تقدم مافيه وقرق بعضهم بين الآف وما حجب فيه بأن المفد
مجتهد فلهذا جعلنا الفرض قضا بخلاف الفوات ورده الأسوي أنا لا نعلم أن
الفوات لا تعدى فيه إذ الوقوف عدا حتى نفوت وقته جامعة لمن أن
يجل المسافر إلى أهله مديده لما روي البهقي في الشعب عن عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم أحدكم على أهله من سفر فليهد لأهله
مديده ولطرمهم ولو كان محاربه ومن إذا قرب إلى وطنه أن يرسل إليهم من يعلمهم
نقدومه إلا أن يكون في قافلة أشهر عند أهل البلد وتدخلها وتكن أن يطعمهم
ليلة والسنة أن لا يلقوا المسافر وإن قات له أن كان حاجا قبل الله حجل وغفر ذنبك

واختلف نفقته وان كان غازيا للخدمة الذي فقرك والكرمك واعزك والسنة ان يبدأ
عند دخوله باقرب مسجد متصل فيه ركعتين شنية صلاة العدم وتسن النفقة
وبني طعام يعد لعدوم المصنف في الويلمة بيانها ان شاء الله تعالى ان شاء الله تعالى
كتاب البيع **الفصل** في المصنف رحمه الله تعالى لفظ البيع ولم يعبر كغيره
بالبيع تاسييا بقوله تعالى واحل الله البيع وبطلق على امرين احدهما قيم الشراء وهو
الذي شق منه لمن صدر عنه **الفصل** في المصنف رحمه الله تعالى لفظ البيع ولم يعبر كغيره
والشراء قبول ذلك على
وبالعكس قال تعالى
انفسهم ويقال للكل
من الاجاب وال
ما بينكم من اجاب
وسنعي ان زاد فيه معاوضة او على وجه المعاوضة ليخرج رد السلام ونحوه
فانه لا يسمى بيعا انتهى بشرطه مقابلته مال بمال على وجه مخصوص فان قيل ورد
على هذا التعريف القرض كما لو قال خذ هذا بمثلته وكذلك الاجارة فان الحد صادق
عليهما فليسا ببيع ولهذا لا ينعقد ان لفظ البيع فان اجيب عن الاجارة بان المال
لا يطلع على المنفعة رد بلزوم كون الحد غير جامع لجواز جعل الثمن منفعة وقد صرحا
في كتاب الوصية بدخول المنفعة في المار فقال الاصول تنقسم الى اعيان ومنافع
وايضا المقابلة المطلقة ليس فيها دالة على المقصود فانه لم يتعرض للموت في عقد
ولا ان ذلك العقد مقتضى انتقال الملك ولهذا زاد في المجموع قليلا **اجيب** عن القرض
بانه لا يشترط فيه مقابلته المار بالمال حاله العقد لان صيغة المقابلته مفاعله فلا بد منها
في الجانبين والقرض لا يشترط فيه ذلك بل يكفي الدفع وتسمية احد العوضين خاصة حتى
لو قال قرضك هذا ولم يقل على ان ترد بده صح وان لم يذكر مقابلته بخلاف البيع فانه لا بد
من التصرح بذكر العوضين لحقوق المفاعله وعن الاجارة بان المنافع ليست اموالا
على الحقيقة بل على ضرب من التوسع والمجاز بدليل انها معدومة لا قدره عليها ولهذا
اختلف العلماء في صحة العقد عليها فقد منع جماعة صحة الاجارة وان لو حلف شخص كمال
له وله منافع لم يثبت على الصحيح كما قاله الرافعي وانه لو اقر بماله ثم فسر بمنفعه
لم يقبل كما دل عليه كلام الرافعي ايضا وقولهما في الوصية ان المنفعة تحسب قمتها من
الثالث معناه انها كالمال المفقوت لانها في نفسها مال لانها لا وجود لها وانما يقدر
وجودها لاجل تصحيح العقد عليها وايضا الحدود وانما هو بيع الاعيان لا بيع المنافع
لان بيع المنافع جنس براسه واذ اثبت ان المنافع لا تسمى بالاحقية لم ترد على الحد
لان المجاز لا يدخل في الحدود فان قيل قد نصرت في رضى الله تعالى عنه على ان الاجارة

بيع منفعة كما نقله الاسماعيل في كتاب الاصطلاح **اجيب** بانه محمول على ضرب من
التوسع كما مر لان المنافع تدور وجودها لاجل صحة العقد ومادخله التقدير لا يكون
حقيقه كما يقدر الملت حيا لملك الذي وبورث عنه وحده بعضهم بانه عقد معاوضة
مالية يقيد ملك عين او منفعة على الناسد فدخل بيع حق المهر ونحوه وخرجه
الاجارة يقيد بالبايد فانها ليست بيعا ولهذا لا تنعقد بلفظه كما مر والقرض يقيد بالمعاوضة
فانه لا يسمى معاوضة عرفا وعقد النكاح **الفصل** في المصنف رحمه الله تعالى لفظ البيع ولم يعبر كغيره
الزوج لا يملك منفعة المصنف وانما يملك ان
ملك شيئا وانما يستفيد ان رفع سلطته الزوج
خرج بقيد المعاوضة ايضا فانه لا يسمى معاوضة
لما لا يخفى والاصلة في الباب قبل الاجام ايات **الفصل** في المصنف رحمه الله تعالى لفظ البيع ولم يعبر كغيره
وقوله تعالى واحل الله البيع واظهر قولنا ان نفي ان نفي
خص بالسنة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع سوع والثاني انها مجله سنة مبينة
لها وقطعنا في الخلاف في الاستدلال بها في حاشيل الخلاف فعلى الاول يستدل
بها وعلى الثاني لا يستدل واحاديث كحديث سيد النبي صلى الله عليه وسلم في الكسب
اطيب فصار على الرجل بيت وكل بيع حبر ورأى لا غش فيه ولا خيانة رواه الحاكم وصححه
وحديث انما البيع عن تراض واركضه كانه المجموع بل انه وفي الحقيقة سته عاقد
وهو بايع ومشتري ومقود عليه وهو ثمن وثمن وصيغة وفي الجاب وقبول وكان الاول
للمصنف ان يقدم الكلام على العاقد المعقود عليه ثم الصيغة لانه بدأ بها كما قال في شرح
لانها اهم للخلاف فيها واول من ذلك ان يقال لان العاقد والمعقود لا يتحقق الا بها وعبر عنها
بالشرط خلاف نفي في المجموع كالغزالي ما كان البيع والتغير بالركن اولى نعم تدراد بالشرط
ما لا بد منه فيتاوى التغير بالركن فكان **شرطه** اي البيع صيغة وفي **الاجاب** عن البايع
وهو ما يدل على التملك عوض دالة ظاهرة **كقوله** بكذا او **ملكك** بكذا وهذا بيع بكذا
او انا يا بعد لك بكذا كما حثه الاسنوي وعن قيسا على الطلاق وكهذه الدلالة كما فسر
عليه في الام بعبارة المهر كقوله او ملكك وفي اولى لانها تدل على الاتقان باحدهما
بخلاف عبارة المصنف **والفقير** من المشتري وهو ما يدل على التملك دالة ظاهرة **كقوله** بكذا
وقيل ورضيت كما ذكره القاضي الحسين والرواية في نعم في الجواب كما سياتي وتوليت
ونحوها وبعث على ما نقله في شرح المذهب عن اهل اللغة والفقهاء فلا يصح البيع بدون
الاجاب وقبول حتى انها بشرطان في عقد قولنا الاب طرفيه كالببيع طاله من طفله وعنه
فلا يلحق احدهما اذ معنى التحصيل غير معنى الازالة كالطفل المحنون وكذا السفينة ان بلغ
سفيها والا فلوليه الحاكم فلا يولى للطرفين لان شفقتة ليست كشفقة الاب فلو وكل الحاكم
الاب في هذه الصورة لم يورث الطرفين لانه نائب عن الحاكم فلا يرد عليه وهل للاب ان
يبيع مال احدثه من لآخر وما تحت حمله فيه وجهان والطاهر منهما الصحة وانما اصبحت في

يات بلفظ الاخر ان اتى بلفظ الماضي او المضارع لقوله له بعثني او تبعني فقام
بعتك لم يتعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاستوي والمتجه ان الحق بصيغة
الاحر حاد عليه كاسم الفاعل والمضارع المتروك بلام الامر ولا يضر اختلاف اللفظ
من الجانبين فلو قال اشتريت منك كذا بكذا انما كان البيع ملكا وقوله البايع ملكا
فقال اشتريت صح لحصول المعصود بذلك ويصح البيع بفعلت في جواب بعثي وكذا
نعم في جواب بعثي واشتريت كما مر في الاشارة اليه ثم ما ذكره المصنف صرح واستغنى
واستغنى عن التصريح به بقوله **ونصفه** اي البيع بالكتابة وهي ما يحتمل البيع وغيره مع
النية **لجعلته لك** او حذره او منعه او سلطتك عليه **بكذا** تاويا البيع فتعقد بذلك
في الاصح ففي الاصح راجع الى الاعتقاد بالكتابة كما تقرر لا الى كون جعلت من الكتابات
فهذا الخلاف فيه فلو قلنا لا يتعقد بالكتابة في الاصح لجعلته لك بكذا كما في الخبر
لكن احسن والثاني لا يتعقد بالكتابة لان المخاطب لا يدرى اخو طيب ببيع ام
يعين واخيبر بان ذكر العوض ظاهر في اراده البيع ومن الكتابة ما عكسه الله
بكذا كما قال الله من يد اورده او رده الله عليه في الاقالة بخلاف ان الله فانه
صرح لظنه الله وضابط ذلك ان ما يستعمل به الشخص وحده كالبقرة كان صريحا
وحالا كالبع كنيته وليس من كتابه في غيرها وهذا هو المعتمد وان نظر فيه بعضهم
وامتنع في المطلب صحة طلاق السكران بالكتابة قال بعض المتأخرين وقياسه
منع صحة بيعه وشرايه بها انتهى والظاهر الصحة في الموضوعين ويتعقد بالكتابة
مع النية سائر العقود وان لم يقبل التعليق فان توفر القرآن على ارادة البيع
قال الامام وجب القطع بصحته والنكاح وبيع الوكيل المشروط فيه الاشارة
لا يتعقدان بها لان الشهود لا يطلعون على النية ثم ان توفر القرآن عليه في
الثانية قال الغزالي فالظاهر انعقاده واقترع عليه في اصل الرخصة وهو المعتمد
خلا فالما جوى عليه صاحب الاقوال من عدم الصحة والعزق بينه وبين النكاح
ان النكاح يحاط له بالضرورة والشرط ان يقوى على ان تشهد فان قال بيع
واشهد لم يكن الا شها د شرط صح بذلك المرعشي واقضاه كلام غني والكتابة بالبيع
وخوه على تحويل اوراق او ارض كانه في ذلك يصعد بها مع النية بخلاف
الكتابة على المايع وخوه كالموا فانه لا يكون كناية لا تثبت بشرط القبول
من المالكين اليه حال الاطلاع ليعتقن بالاجاب بقدر الامكان فاذا قبل فله الخيار
مادام في مجلس قبوله وثبت الخيار للمالك بمحضه الى ان ينقطع خيار صاحبه
حتى لو علم انه رجع عن الاجاب قبل فارق المالكوب اليه مجلسه صح رجوعه ولم
يتعقد البيع اي لم يستمر وان ثبت بذلك الحاضر صح ايضا في احد وجهين رجوعه
الزركشي كالسبيل وهو المعتمد ولو باع من غائب كان قال بعث داركي فقلان وهو
غائب فقبل حين بلغه الخبر صح كالموا كانه بل اولي فصرح ببيع البيع وخوه من
العاملات بالعجمية مع القدرة على العربية قطعا وفي النكاح خلاف للمعتمد والاصح فيه

7
الصحة **وشروط ان لا يطول الفصل** بين الاجاب والقبول ولو كتابه او اشارة اخر
وقوله **بلفظها** مثال ولو غير ما تدرته كان اولى فان طال من لان طول الفصل
بحج الثاني عن ان يكون جوابا عن الاول والطويل كما قال في زيادة الرخصة في
النكاح هو ما اشعر باعراضه عن القبول بخلاف الفصل اليسير لعدم اشعاره بالاعراض
عن القبول ويصح تحلل كلام اجنبى عن العقد ولو سيرا بين الاجاب والقبول وان لم
يتفرقا عن المجلس لان فيه اعراضا عن القبول بخلاف اليسير في الخلع وفرق ما فيه
من جانب الزوج شايبه تعليق ومن جانب الزوجة شايبه جعله وكل منهما موضع فيه
محتمل للمجالة بخلاف البيع وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يكون ممن يريد ان يتم
العقد او عين وهو كذلك كما يوضح من كلام القاضي الحسين ومن عدم في باب الخلع
الورده من الموجب كلا ما سيرا اي اجنبيا ولا ان الموجب متعلقه بالعقد باق ما لم يقع
القبول فانه لو جن لو خرج عن الاهلية لم يصح القبول وان حاله في ذلك بعض المتأخرين
فشرط ان يكون ذلك من القابل والمراد بالكلام ما يشهد العلم والكلمة لا المصطلح عليه عند
النكاح وخارج بالاجنبى عين ولا يضر في الاقوال الاجنبى بان لا يكون من مقتضى العقد
ولا من مصالحه ولا من مستحباته قال فلو قال اشترى لسم الله والحد لله والصلوة على رسول
الله صل الله عليه وسلم قبلت صح انتهى وهذا انما ياتي على طريقة الرافعي اما على ما صححه المصنف
في باب النكاح فهو ليس بنكاح لانه لا يفي بشرط امضا ان يكون القبول ممن
صدر منه الخطاب فلو مات المخاطب به قبل قبوله فقبل وارثه لم يتعقد ولذا اورد وكلمه
او موكله كما هو مقتضى كلام الاصحاب وجزم به ابن المقرئ في شرح ارشاده خلا للناشر
القابل بالصحة في الموكل وان يصير النكاح على ما في يد من الاجاب الى القبول وان تبق
اهليته لذلك فلو اوجب بوجله او بشرط الخيار ثم اسقط الاجل او الخيار او جن او
اغنى عليه مثلا لم يصح العقد لصنف الاجاب وحده ان يتلفظ كل منهما ببيع ليعبر من
تقرره وان لم يسعه صاحبه وان لا يكون العقد موقفا فلو قال بعثتك لهذا شهر مثلا
لم يصح وان لا يكون معلقا بما لا تقتضيه العقد فلو قال ان جازيد فقد بعثتك لهذا
يصح بخلاف ما اذا علق بما يقتضيه العقد لقوله بعثتك هذا بكذا ان شئت فقال اشتريت
او قال اشتريت منك هذا بكذا ان شئت فقال بعثتك صح ولا يضر هذا التعليق لانه
نقص عن مقتضى العقد فاشبه بالوقاف ان كان هذا حكلي فقد بعثتك بكذا او لوقاف في
الجواب شئت لم يصح لان لفظ المشية ليس من الفاظ التمليك والظاهر كما قال بعض المتأخرين
ان ان رضيت او ان اجبت او ان اخذت او ان اردت كان شئت ولو قال بعثتك
ان قبلت فقبل صح كما صححه الماوردي لوقاف اشتريت منك بكذا فقال بعثتك ان
شئت لم يصح كما قاله الامام لا يقتضيه التعليق وجود شيء بعثك ولم يوجد فلو قال بعثتك اشتريت
او قبلت لم يصح ايضا اذ سعد حله المشية على استند عا القبول وقد سبق فتيهين
ارادتها نفسها فنكون تعليقا محضا وهو مبطل ولو قال ان شئت بعثتك لم يصح لان فيه
تعليقا لا اصل للعقد وهو ممنوع تنبيه مستثنى من اشترط عدم التعليق مسكه الوكيل
في شر الجارية اذا قال الموكل ان كنت امرتك بعثتك فقد بعثتك بها وما لو قال ان كان ملكي

ولو علق عشيته الله تعالى فله ثلاث حالات مرت في الوضوء والقيام مجيها
هنا ولا بد ان تناظر القبول عن تمام الايجاب ومصلحته طوقا فبذلك هذا
الثوب بالنسبة درهم موجه الى شرط خيار الثلاث فبذلك ان يصرح
البائع منه بطل كالوقار زوجته ابنتي على الف درهم موجه الى شهر فقبل
قبل التراجع منه **وان يقبل على فوق العاقد** المعنى كالمعنى والنوع والصفة والعدد
والحلول والاحل **قالوا** هذا العبد مثلا **الف** مكن **بها** قبلت **الف** او عكسه كما فهم
بالاولى او بعتك بالف فقبل بالف وخمسة او بالف فقبل بخمسة او قبل بعض
البيع او قبل نصيب الباعين كان قالا فقال عبيدنا بالف فقبل نصيبا هديما
لاختلاف معنى ولوقار الحاطية حاله فقبل بعتك بالف قبلت نصيبه خمسين
ونصفه الاخر بخمسة صح عند المتولي وجزم به ابن المتري وهو المعتمد وان مات
الاستنوي ان البطولات اذ لا مخالفة بمقتضى ذكر الاطلاق واستشكله الراعي بانه
اوجب له عمدا فقبل عقدين لتعدد الصفقة بتعدد الثمن قال في المجموع والامر
كما قال الراعي ان من الاشكال للفقهاء ان من حيث الذقل الصحة اما المرافعة
لفظا فلا تشترط فلو قال بعتك فقال اشتريت او غيره صح ولوقار بعتك عند الدار
مثلا بالف على ان لي نصفها صح كالوقار لا نصفها ولا يقبل البيع بالالفاظ التي بمعنى
العبد كاعترفت وارقتل كما جزم به في التعليق بتمامه على الطبري فليس يصرح ولا
كما يفتي في بعض المتأخرين وانما صححت اليه هذا اللفظ للنص ولوقار لم يسلط اليه
في هذا الثوب مثلا فقبل لم يصدق بتمامه ولا سيما في باب ان شاء الله تعالى
ولا بد ان يقصد بلفظ البيع معنى البيع كما في فظن في الطلاق فلو لم يقصد اصلا
كن سبق لانه اليه او قصد للمصاة كن لقن اعجميا لا يعرف مدلوله لم يصدق نعم
ان قصد البيع او غيره فاذ اصح كما في الطلاق **واشارة للقول** كما به **بالعقد** النطق بالضرورة
لان ذلك يدل على ما في نواذه كما يدل عليه النطق من الناطق ولا حاجة الى قوله
من رايته بالاعتقاد قال السبكي انها مضمرة لان الفسخ والاعاري والاقرار وحو
ذلك لذلك ولان احرازه عن اشارته في الصلاة وبالتشهاد وفيما ادخل لا يتكلم
او حلف عليه ليس بالحاكم النطق والمصنف اعاد هذه المسئلة في الطلاق وضم الحلال
العقد وسياتي فيه ان شاء الله تعالى ان اشارته ان فهمها الغطن وغيره فترجيحه
او الغطن فقط فكما به سببه قال بعض المتأخرين ويحتاج المصنف ان يرد فيه فيقول
كالنطق فيه والا يلزمه ان يكون قبول الآخر من البيع في الصلاة كقبوله بالنطق فبطل
صلاته ثم شرع في الركن الثاني وهو العاقد وتقدمه على المعقود عليه ليعقد المأهل على
المفعول طبعاً فقال **شرط العاقد** بايما ارشده **بالرشد** وهو ان تصف بالبلد والعلاج
لديه وحاله فلا يصح من صبي وان قصد احساره ولا من مجنون ولا من مجبور عليه بسفه
ولا غبطة وانما صح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق بتبسيه قال المصنف في ذقائه
ان عبارة اصوب من قوله المحرر يعتبر في المتبايعين التكليف لانه رد عليه لانه اشيا

احدها

احدها ان تنقص بالسكران فانه يبيع ببيعة على المذهب مع انه غير مكلف كما نقرر
في كتب الاصول والثاني انه رد عليه المحرر عليه لسفه فانه لا يبيع ببيعة مع انه
مكلف والثالث المكره بغير حق فانه مكلف لا يبيع ببيعة قات ولا يرد واحدها
على المنهاج انتهى بل ولا على المحرر اما السكران ففي كونه مكلفا خلاف وقد نص
الثاني رحمه الله تعالى على انه مكلف قات وهذا الى السكران ان يصرح على
السكران مرفوع عند القلم انتهى وسياتي بحرين في الطلاق ان شاء الله تعالى او اما
السفيه والمكلف فلان معنى قوله يعتبر في المتبايعين التكليف انه لا بد في كل بيع منه
وهو صحيح ولا يلزم عليه وهو اختيار سبع كل مكلف ولان المقرض لما احسن للكن
لا يرد ان على المحرر واعترض عليه بامور كما يدين الشخص يدان احدها ان نصيب
يخرج السكران ايضا كما اخرج به قيد التكليف عند الاصوليين الا ان يفرض في مكره
لا يخرج عن الرشد لجهل او الكراهة وهو تأدري ثانياً ان شاء الله تعالى انه رد عليه الفاسق فان
بيعة صحيح وليس برشيد اذ الرشد صلاح الدين والمال وثالثها ان شاء الله تعالى انه رد عليه
ايضا من طراستهم بصدف المحرر عنه فانه لا يرد من اعادة الحجر عليه فاذا باع قبل
اعادة الحجر عليه صح مع انه ليس برشيد ورايهم ان عبارة تناول الصبي كما
قال بعضهم فانه وصفه بالرشد في قوله في الصيام او صبيان رشداً خامسها
الا عني لا يبيع ببيعة ولا اشراء كما سياتي في اخر الباب مع انه رشيد ولو غير عطلق
الشرع لاسم من ذلك **قوله وعدم الاثر** **لغيره** فلا يبيع عقد مكره في ماله بغير حق
لعله تعالى الا ان يكون تجارة عود تراض منكم ولا اثر لمدرك المالك بغير حق الا في الصلاة
فستطلبه في الاصح ولا لفعله الا في الرضاخ والحدث والتحول عن القبلة وترا القيام
في التوضيد مع العذرة ولذا العتق بخبره في الاصح وكل هذا ياتي في الطلاق ان
شاء الله تعالى ويرد على الاول مال الوارثة على طلاق زوجته بنسبه او بيع ماله او
عتق عبده وما اشبه ذلك فانه ينفذ وعلى الثاني مال الوارثة على اطلاق مال
الغير او اكله او تسليم الوديعة فانه يضمن الجميع ومال الوارثة محوي لماعلى ذبح
شاة او محرم حلالا على ذبح صبيد فذبحه فانه يحل ومال الوارثة على عتق حيت لم
يقوه عليه غسله فانه يبيع ومال الوارثة على رجل زوجته او امته فاحلها فانه يبيع
ومستقر للزوجه به المهر والامانة امية الولد وحل الزوج للمطلق ثلاثا ومال الوار
حض المحرم عرفه مكرها فانه يبيع وقوفه اما الا لراه بحق فيصح اقامة لرضي
الشرع مقام رضاه وصورة في الروضه عن قوجه عليه دين وامنع من الوقف
والبيع فان شاء القاضى باع حاله بغير اذنه لو فادينه وان شاعزوه و
الى ان يبيعه قال السبكي وكان بعض شيوخنا يصوره عن امر عتق بالبيع
فامنع فاكروه فانه يبيع لانه من الاستحرام الواجب وصورة بعضهم بما اذا سلم

عبد الكافر مجبور عليه فان العالم يجبر الولي على بيعه قاصد الاستيلاء ومن صورة ما اذا اذن
تخصر لعبد غني في بيع ماله قاصد للمسيء الرامد على بيعه ويصح بيع المصارف بفتح الراء
من جهة ظالم بان باع ماله لدفع الاذى الذي ماله لا نه لا اراه فيه اذ مقصود من
صادره تحصيل المار من ابي وجو كان ضرور لوانك العبي او لك عند ما يتاخر وما
اقتضى من رشيد واقبضه له لم يقض لان المقبض هو الموضع لما هذا في الظاهر اما
في الباطن فمغرم بعد البلوغ كما يقض عليه في الام في باب الاقرار من صبي مثله
ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الاخر وان كان ذلك ياذن الوليان
فالضمان عليهما فقط لوجود التسليط منها وعلى البايع للعبي رد الثمن الى وليه فلو رده
الى العبي ولو ياذن الذي وهو ملك للعبي لم يبرأ منه او للولي براءته ومحل عدم
الابرا بالدفع للعبي ياذن وليه كما قاصد الزكشي ما اذا لم يكن في مصلحة تعلق يدين
من مال كل وشرب وجرها والا يرك ولو قاصد شخص الاخر له عند ودعية سلم رفيقي
الى العبي ارا القها في البحر ففعل بركي لا نه استل امره في حقته المعين بخلاف ما لو
قاصد ذلك لمن له عليه دين فانه لا يبرأ الا في الزمة الاسمين الا قبض صحيح ولو
اعطى صبي دينار التماس ليقبضه او متاعا لمقوم ييومه ضمن من اخذ ان لم يرد له
ان كان للعبي ارماله ان كان لعين ولو اوصل صبي هدية الى عين وقاصد يبرأ من زيد
مثلا او اخبر بالاذن بالحوار عمل غيب مع ما يقيد العلم او الظن من قرينه او من قوله
لا غنا والسلف عليه في ذلك حينئذ وكا للعبي في ذلك الفاسق كما نقله في المجموع عن الامام
والايصح شر الكافر ولو برئ نفسه او مثله **المصحف** كله او بعضه ولا يملكه يسلم ولا يهبة
ولا وصية ولا كتب حديث ولا اثار سلف ولا كتب فقه فيها شيء من البلاء لما في ذلك
من الاهانة لها قاصد الاذرى في الموت والمراد باثار السلف حكايات الصالحين لما
في ذلك من الاستبزاز بهم قاصد السب والاحسان ان يقال كتب علم وان حلت عن الآثار
تعتيما للعلم الشرعي انتهى وهذا لا يابى به قاصد انه وتعليله بقصد جوار محله كتب
علوم غير شرعية وينبغي منه من عملها يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة قاصد
وفيا قاله نظرا في بل الظاهر الجواز وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصنفنا اي او شيئا ما ذكر
من كتب حديث امر بازالة الملك عنه قاصد ان عبد السلام ولا يملك الكافر من تجليده المصحف
انتهى ولا يسلم اليه ولو رجم اسلامه خلاف تمكنه من المرأة لما في تمكنه منه من اسر الهانة
وقد عتق البلدي ملكا اهل الزمة الدرام والدنانير وعليها ايات من القرآن ولم تنكر ذلك
احد من السلف ولا من الخلف قاصد بعض المتأخرين وكانه سمع في ذلك للحاجة **ولا**
يصح شراء الكافر العبد **المسلم** لنفسه ولا مثله لما فيه من اذلال المسلم ولقوله تعالى ولو
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقوله **في الاظهر** ظاهره انه راجع للمسلمين وهو
صحيح في شراء المسلم واحا في المصحف فلا بل الاصح فيه فيما ذكره في الشرحين والروضة
والنديب القطع بالطلاق ونزق ان نفى في الام رجعا العتق والرافع بان العبد يمكنه

الاستتانة

الاستتانة ودفع الذل عن نفسه ومقابله يصح ذلك ويومر بازالة الملك اما لو اشترى ما ذكر
الكافر المسلم فانه يصح لا تنافا الجذور ونافق منع ائله المسلم كافر في قبور تكاح مسلمة
باختصاص النكاح بالتقيد لحرمة الانصاع ولان الكافر لا يصور نكاحه لمسلمه بخلاف
ملكه لمسلم كما سياتي ولا يملك الكافر مرتدا كما صح في المجموع لبقاعلقة الاسلام ولا
شراء المسلم العبد المسلم بالوكالة لا الكافر قاصده في الروضة والمصنف وما ذكره كالمسجد
المسلم في ذلك **الا ان يصح** وذلك في ثلاث صور الاولى اذا كان البيع اصلا او فرعيا
للمتري الثانية اذا قال اعتق عبدك المسلم عنى بعض او بغيره واجابة الثالثة اذا اقر
بجوده عبد مسلم ثم اشتراه قاله الاسوي لكن القهيج في هذه الثالثة انه افتدا من جهة
المشترى لا شرا **فان يصح** بالرفع اي فانه يصح شراؤه ومثله في هذه الصور المذكورة **في الاصح**
لانه يستعقب الصق فلا اذلال وانما قيدت كلام المصنف بالرفع بقوله الشارح ليكون
مستقفا اذ لو كان منصوبا لكان من مدحول الاستتانة فيلزم استتانة الشئ من نقيضه
اي يلزم استتانة الصفة من عدم الصفة وهو فاسد والثاني لا يصح اذ لا يخلو عن اذلال
وللكافر استيثار العبد المسلم ولو اجاره عين وله استيثار مصنف رحمه الله اذ لا يثبت له عليه
شي منها تسلط تام وانما يتو في منفعة بعض وقدا جرح على رضاه تعالى عنه نفسه
للكافر ومثله كما قاصد الزكشي في غير الاعمال الممتنعة اما فيها كازاله فان وارثه فمتنع قطعا
وموثر في اجارة العين باجارتها لمسلم كما في المجموع لغزله ملكه عن المنفعة كما يزيل ملكه عن
وارثها ان المصحف وما الحق به لانه مجرد استيثاق قاصد ان المقرى وترفع يد عنها
فيوصفان عند عدل وقضيته انه يتسلمها او لا وقضية كلام الروضة انه لا يملك من
ذلك بل سلم او لا للعدول قاصد الاذرى ويحتل ان يقار مسلم اليه الرقيق ثم نزع حاله اذ
لا يحذوركما في اداعه منه خلاف المصحف ما الحق به كالعبد اخذ من العلة ولا يصح
شراء الكافر مسلما بشرط الاعتاق لانه لا يستعقب العتق ولو اسلم رقيق الكافر امر
بازالة الملك عنه ببيع او هبة او عتق او وقت او نحو ذلك دفع للاهانة والا فلا بل
وقطعا لسلطانه الكافر على المسلم ولا يحكم بزراله خلاف ما لو اسلمت الزوجة تحت كافر
اذ ملك النكاح لا يقبل العتق وتعين المطلاق خلاف حلك العين ولا يكتفى رهنه ولا
اجارته ولا بوجه ولا تدبير ونحو ذلك لا نه لا تقيد الاستقلال وهذا المراد ان ذلك
لا يصح او يصح لكنه لا يكتفى قاصد الزكشي فيه نظرا والا قرب الاول ولا يكتفى وقعه على
ذي على المحبة ويكتفى كايته وان لم يزلها الا فادتها للاستقلال مهمة يدخل
المسلم في ملك الكافر ابتداء في اربعين صورة وهانا اسرد بها لتقيد القايك الاولى
والثانية من صور استعقاب العتق المذكورات الثالثة الارث كان يموت كافر عن
ابن كافر وعطف في تركته عبد امما **الرابعة** الرد بالعيب الخاصة الا فلا سر
السادسة الا قاله اب بعة ان يرجع اليه بتلف مقابله في كل القيق وفي معناه ما اذا

ألفه متلف فانا خير البائع فاذا اختار الفسخ عاد العبد الى ملكه الثامنة ان يبيعه بثوب
ثم يجد الثوب غيبا فيرده التاسعة اذا باع كافران عبدا كافرا فاسلم قبل القبض بخير
المشرك فاذا فسخ وحل في ملك البائع الماشع اذا باع كافر مسلم بشرط الخيار
للمشرك ففسخ الحادية عشر سابع كافران كافر مشرك الخيار للبائع فاسلم فيدخل في
ملك المشرك بانقضاء خيار البائع الثانية عشر ان يرده لفوات شرط كالكتابة والخطابة
الثالثة عشر اشترى ثمن بعبد كافر فاسلم ثم اختلط وفسخ الرابعة عشر باع كافر عبدا
مغصوبا بالقادري على ان يتراعه ففجر قبل قبضه فله الفسخ وكذا لو باعه مغصوب قبل القبض
الخامسة عشر اذا باع مسلم لاه قبل العقد ثم وجع صغيرا فله الفسخ السادسة عشر
باع مسلم ماله في مائة الف ففكر فله الفسخ السابعة عشر باع بصبر طعام فظهر تحتها دكة
فله الفسخ الثامنة عشر جعله راس ماسلم فاقطع الملم فيه فله الفسخ التاسعة عشر
اقترضه فاسلم في يد المعترض حار للمعترض الرجوع المسمى عشرين ورث عبدا مسلما وكافرا
فاسلم ثم باعه فظهر دين على التركة ولم يقصر بفسخ البيع ويعود الى ملكه معلقا به الدين
الحادية والعشرون وكل كافر في مشركا كافر فاشتراه ثم اسلم وظهر انه غيب واخر
الوكيل الرد فانه يقع عن الوكيل الثانية والعشرون اشترى عاملا القراض الكافر عبدا
للقراض ثم اقتسم بعد اسلامه الثلثة والعشرون ان يجعله احم او جعله ثم يقتضي
الحال الفسخ الرابعة والعشرون الفسخ بالتخالف الخامسة والعشرون ان يصدق الكافر
زوجته عبدا كافر فاسلم ثم رجع طه او بعضه الى الزوج بطلاق او فسخ السادسة والعشرون
ان يلقط مطلقا محكوما بيمين بشرط ما لا يعدم يمينه او وقت يمين وعارة فاسلم ثم انبت كافر
انه ملكه فانه يرجع فيه لان ملكه لا يتقاط كالملك بالقرض السابعة والعشرون ان يفت على
كافرا حرة كافر فاسلم ثم باق بولد فهو مسلم يملكه الموقوف عليه الثامنة والعشرون ان يوصي
ككافرا محله امته من زوجها الكافر فتقبل ثم سلم الجارية وتاقي بولد السابعة والعشرون
ان يخالف الكافر زوجته الكافر على عبد كافر فيسلم ثم يقتضي الحال ففسخ الملمع بيمين او
فوات شرط المسمى ثلثين ان تزوج كافي امه كافر كفاي ثم تسلم وتاقي بولد فانه يكون
مسلم احملا كالسيد ما الحادية والثلاثون اذا اولد كافر امه مسلمة لولده كلها او بعضها
انتقلت اليه وصارت مستولدة له الثانية والثلاثون اذا وطئ مسلم امه كافر طائفا انها زوجته
الا امه فالولد مسلم حملها كافر الله والثلاثون اسلم عبدا كافر بيمين ان جنى جناية فوجب
حالا سلق رقبته وباعه بعد اختيار الفداء فتعذر تحصيل الفداء او تاخر لا فلاسه
او غيبته او ضعت على الحبس فيفسخ البيع ويعود الى ملكه ثم يباح في الجناية الرابعة
والثلاثون ان يكاتب الكافر عبدا مسلما او كافرا فيسلم ثم يشترى المكاتب عبدا مسلما او تاتي
امته المسلم بولد من نكاح او زنا ثم يمجز نفسه وفسخ الكتاب فيدخل الولد او باق امته
المسلمة بولد من نكاح او زنا ثم يمجز نفسه وفسخ الكتاب فيدخل الولد او العبد في ملك
الكافر الخامسة والثلاثون اذا حضر اللغار الجهاد باذن الامام وكانت الغنيمة اطفالا
وسا وعبدا فاسلموا بالاستقلال او السبيعية ثم اختار الغافلون التملك كان للامام ان يرضخ

للكافر

للكافر ما وجد تقدم سبب الاستحقاق السادسة والثلاثون ان يكون من كافرين او كافر
وسلم عبدا مسلم او بعضهم واقتسموا السابعة والثلاثون ان يصدق الكافر نفسه
من عبدا فان الباقى يدخل في ملكه ويقوم عليه كما نقله في البيع في المجموع عن البيهقي
واقم الثامنة والثلاثون اذا وهبه لفرعه فاسلم في يده فله الرجوع فيه التاسعة
والثلاثون اذا اقرب حرة مسلم في يد غيب ثم اشتراه كما ذكرنا هنا وان كان ذلك في
الحقيقة ابتداء المسمى اربعين ان تسلم مستولن الكافر ثم ياتي بولد من نكاح او زنا
فانه يكون مسلما مملوكا له وثبت له حكم امه والثالثون جميع هذه الصور ثلاثة اسباب
الاول الملك العتري الثاني ما يفيد الفسخ الثالث ما يستحق العتق فاستفاد ذلك
قانه ضابط مهم **ولا يصح شر الحربي سلاحا** كيف ورجح او غيب من عقد الحرب
كدرع وثرس **والله اعلم** لانه متعين بذلك على قتالنا بخلاف الذي في دارنا فانه
في قبضتنا وخلاف عقد غير الحرب ولو عاينا في حقه كالحديد ان لا يتعين جعله
عقد حرب فان غلب على الظن انه نعله سلاحا كان كبيع العتق لعاصر الحربي
وسياقي في المناهي اما الذي في دار الحرب فهو كالحربي ومقتضى كلام المصنف
ان المتناهي كالذي في دار الحرب كما قال الاسنوي انه كالحربي **س** صرحوا
في صلاة الخوف بان الترس والدرع ليسا من السلاح وهو مقتضى قولهم في السلب
كدرع وسلاح ولذا قلت او غيب وثلث ذلك للامام مقتضى انه منه فانه
استدل على بيع السلاح ورهنه من الذي بانه عليه الصلاة والسلام توفي ودرعه
مرهونه عند يهودي نذر على انه يسمى سلاحا ولعله انما سماه سلاحا لان اهل
الحرب يستعينون به على قتالنا كما مر ومنع شر الحربي الحنابلة ايضا كما نقل عن
النسفي وغيره ثم شرح في الوكن الثالث وهو المبيع ثمنا او حثنا وكذا الشروط فتاب
والبيع شروط خمسة كما قاله في الروضة وسيد كرها المصنف وزاد البازي على
ذلك الدوية قات الولي العرفي والتحقيق ان اشترط الروية داخل في اشترط
العلم فانه لا يحصل بدون روية ولو وصف فور الوصف او رخصت غيب
العبارة فان قيل مسترط في الرويات شروط اخر زاد على ذلك اجيب بان الكلام
في غيرها فان غلب لها بايا بخصها فان قيل يرد على ذلك حرمة الملك فانه لا يصح بيعه
وحيث مع وجود الشروط اجيب بانه ان امكن احداث حرمة الملك فالوجه الفسخ
والا فالمنع راجع الى عدم قدره تسليمه كبيع معين ينقص بالقطع قابلية
والذي يحرم من الشروط الملك والمنفعة فلا شرط له غيرها واما اشترط الطهارة
فمستفاد من الملة لان النجس غير مملوك واما القدرة على التسليم والعلم به فشرط في
السا قد وكذا كون الملة لمن له العقد ثم شرع المصنف في بيان الحجة فذكر **احدها**
طهارته **ولا يصح بيع** نجس العين سواء امكن تطهيره بالاستحالة كجلد الميتة
ام لا كالترجين **والكلب** ولو معلقا **والحمار** ولو محترمه لخبر الصحيحين انه سئل الله عليه
وسلم نهى عن الكلب وقال ان الله حرم بيع الحمار والميتة والخنزير وقسنا ما في

معناها ولا يبيع **التخلف** **الذي لا يمكن تطهيره** كالحل واللبس والصنع والاجر المعجون بالزبد لانه في
معنى جنس العين اما ما يمكن تطهيره كالنوب المتخذ والاجر المعجون بما يبيع بحسن كسوت
فانه يبيع بعبه لا مكان طهره **ولا الارض** كالزيت لا يمكن تطهيره **في الاصح** لانه لو امكن لما امر
باراقه السمن فيما روي ان حبان انه صلب الله عليه وسلم قال في الفارة تموت
في السمن فان كان جاحدا فالقوها وما حولها وان كان عابعا فاربقوه والثاني
يمكن فصله بان يوضع على قندين مما او يصب عليه ما يغمر ثم يحرك حتى يصل الى
جميع اجزائه وهذا المذهب مكرره في كلام المصنف فانه ذكرها في باب النجاسات
وظاهر كلامه صحة بيعه اذا قلنا انه يطهر بالقل وهو وجه والاصح المنع لغير
الفارة للمقدم وبشكل الفرق بينه وبين الثوب المتخذ حيث يبيع بعبه نظما
قال الرافعي ويجري الوجهان في بيع الما المتخذ وحققناه المنع وبه صرح في
المجموع قال الاسنوي ويلزم من منع بيع الاخرى ان يبيع الدار المبنية به والحق
بان البناء اذا دخل في بيع الدار تبعها لظاهر منها كالحجر والخشب فاعتبر في ذلك
لانه من مصالحها كالحيطان ببيع بعبه وبباطنة النجاسة ونزل كلامه على بيع الاجر
منفرد اوفي هذا الجواب نظر كما قاله بعض المتأخرين والاولى ان يقال يبيعها
للحاجة ويطرد ذلك في الارض السمن بالنجاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بالاراءة او
اليه السمار والظاهر منها غير مري قال الاذري والاهام الغفلي على جميعها
ولو صدق بدهن نجس ليجوز استصباح به على ارادة نقل البذخار والنفقات
المهية والوصية وخوها وكالدهن السرجين والكلب وخوها فابعد سيل
السبكي عن الوشم النجس الذي لا يمكن زواله من البدن هل يبيع صحة البيع
كالاعيان التي لا يمكن تطهيرها فاقاب الذي اراده القاطع صحة البيع وان الوشم نجس
لا يمنع من ذلك **تبين** ظاهر كلام المصنف ان امتناع بيعه لا يمكن تطهيره
مفرغ عن اشتراط طهارة العين وليس دراوا فانه طاهر العين ومع ذلك لا يبيع
بيعه ولذلك قال في الحاركي طاهرا ومطهر بالقل فلم يعتبر طهارة عينه وانما
اعتبر ان لا يكون نجسا نجاسة لا تطهر بالقل فروع يبيع فارة الملك
تباعا على طهارة رثا وهو الاصح وبيع المروضة الدود ولو ميتا لان نقاوه فيه من
مصلحته كالحصون ساطنة النجاسة ويباع جزافا وزنا كما صرح به في الروضة وغيرها
والدود فيه كنفى القتر وظاهره انه لا فرق في صحته بالوزن بين ان يكون في الذبح
او لا وهو كذلك وان خالف في الكفاية وحوزاقتنا السرجين وترية الزرع به لكن
مع الكراهة وحوزاقتنا الكلب لمن يصيد به او يحفظ به نحو ماشية كزرع ودرج
وترية الجرو الذي سوف تعلقه لذلك ولا يجوز اقتناؤه لغير ما لا ماشية ليحفظ
به او اسلكها ولا لغير صياح ليصطاد به اذا اراد كما صرح في الروضة والمجموع ولا
حوزاقتنا الحرة مطلقا وحوزاقتنا القهد كالنرد والفيل وغيرها الشروط الثاني

من

من شروط المبيع **النفق** اي الاستفاد به شرعا ولو في المال كالحجر الصغير **ولا يصح**
بيع حالا لا ينفق فيه لانه لا يبيد مالا فاخذ المالك في مقابلته بمنع الله عن اصابته
المالك وعدم منفعة ايا الحسنة **كالحشرات** التي لا تنفع فيها جمع حشره فنفق الحشر
وهي صغار دواب الارض كالخنفسا والحيد والعقرب والفار والتمل ولا
عين بما ذكر من منافعها في الخواص ولا يبيع **كل بيع** او طير **لا يبيع** كالا سد والذبي
والحداة والعقارب غير المأكول ولا فطر لمنفعه الجمل بعد الموت ولا لمنفعة
الريش في النبل ولا لاقتنا الملوك لبعضها للمهبة والسياسة اذ ما ينفع من ذلك
كالعهد للصيد والفيل للقتال والفرد للجاسة والتمل للصل والعقرب للادس
بصوته والطاووس للانس بلونه والعلق لا منقضا من الدم فيصير ولذا يبيع بيع
الريق الزمن لانه يتقرب بفضله بخلاف الحمار الزمن ولا اثر لمنفعة جملته اذا
مات واما لعلمه كما قال **ولا يبيع** بخوص **الخطبة** لحيثي الشعر والزبيب ولا اثر
لضم ذلك الى امثاله او وضعه في فخ ومع هذا يحرم غصبه ويجب رده ولا ضمان
فيه ان تلف اذ لا ماله وما قيل فيه عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من انه يجوز
اخذ الخلال والخلايين من خشب الغرير يحمل على علمه رضي الله عنه ويجوز بيع السم
ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله وقتل كثيره كالسمونيا والافنون حار
بيعه **ولا يبيع الله الهو** المحرمة كالطيور والصنم والمزمار والرياب والعود
وكذا الاصنام والصور وان اتخذت المذورات من تقدا لا تنفع بها شرعا
وقيل يبيع البيع في الاله اي وما ذكره **ان عذر ضابط** وهو يبيع الراكسها
حالا لان فيها نفعا متوقعا كالحجر الصغير ورد بانها على هيئتها لا يقصد منها
غير المعصية ولا يبيع بيع النرد الا ان صلح بيا دق للسطر فبيعه مع الكراهة
كبيع السطر فبيعه ببيع الله الذهب والقصد لا بها المقصود ان ولا حركتها
مومن منع بيع آلات الملاهي والصور المتخذ منها لان انبيها يباح استعمالها
للحاجة بخلاف قنات الصليب من التقديرات الاسنوي فله الحق بالادوا في او
بالصنم وخو به فطر انتهى والاوجه انه ملحق بالصنم كما جرى عليه بعض
المتأخرين ويصح بيع جارية الفنا وكبس النطاح وديك الهراش ولو زاد الثمن
لذلك صدق ولا لان المقصود اصابة الحيوان ويصح بيع الاطباق والنباب
والفرش المصورة بصور الحيوان ولا يبيع بيع مسكن بلا حرمات لم يكن له عمر اوله
عمر ونفاه في بيعه لتعذر الاستفاد به وسوا اقلن المشترى من اتخاذ عمر على
مشارع او ملله او لا كما عليه الاكثرون وان شرط البعوي عدم تمكنه من ذلك
فان قيل قد صرح في الروضة بانه لو باع دارا واستثنى بيتا منها ونفي الميراثه
صح ان امكنه اتخاذ عمر والا فلا فقياسه ان يكون هناك اجيب بانه يقتصر
في الدوام وهو هنا دوام الملك مالا يقتصر في الابدان ولا يبيع بيع كتب الكفر والتفيم

والثبته والفسفه كما حزم به في المجموع قات بل يجب ان لا يها لمجرد الاشتغال بها **والمصنع**
المستأجر عند الجبل **والتراب بالصواع** من حازها في **الاصح** لظهور المنفعة فيها
ولا يقدح في ذلك ما قاله الثاني من امكان تحصيل مثلها بلا تعب ولا مؤنة تنبيه
الشئ من زيادة المصنف على الحر وهو جانب الراوي والمهر كما في الصحاح
وقضية كلامه انه اذا لم يكن عليه انه يصنع قطعا وليس مراد ابل فيه وجه بناء على
ان المال ملك ويصح بيعه لين الادبيات لانه ظاهر منتفع به فاشبه ابن الشياه
ومثله لين الادبيات على طها ربه وهو المعتد كما مر في باب النجاسة ويصح بيع نصف
دار شائع بنصفها الا حزر على الاصح وفائدة عدم رجوع النول فيها وهبه لولده
وعدم رجوع البايع في عين ماله عند فسخ المشتري الشرط الثالث من شروط
المبيع **ان كان تسليمه** في بيع غير صفى بان يدر عليه حسا او شرعا لو شئ بمحمول العوض
والتمتع عن بيع الضرر الممنوع عنه في مسلم قات الما وردي والعذر ما مرد بين متقارن
اغلبها احوها وقيل ما نظوت غنا عاقبته ولا مشروط في الحكم بالطلاق الياس من
التسليم بل ظهور التقدير كاف وقد يصح مع عجز عن التسليم لكون المشتري قادرا على
التسليم كما شيا في المصنوع ولكون المبيع صنفا كما ذكره الشيخان في كفاية الظاهر
قات الزركشي ومثله من حكم بيعته على المشتري **س** قد جرت عادة المصنف
رحم الله تعالى انه يذكر او لا محل الاتفاق ثم يذكر المختلف فيه فاما كان تسليمه
بالاتفاق وامكان تسلمه يصح على الصحيح فاذا اذاعتراض للثان الاول وان يعبر
بالقدرة بدر الامكان كما عبر بها في المجموع اذ لا يلزم من سوت امكانه ونحو الاشكاله
عنه القدرة عليه ويستثنى من ذلك ما لو باع شقة يعز وجوره فانه يصح على جوار
الاستبدال عن الثمن وهو الاصح ثم ان وجد قذان والاستبدال والاعلم اعتبار
قدرة التسليم **فلا يصح بيع** ما يتعذر تسليمه كالطير في الهواء وان تقود العود
الى محله لما فيه من العذر ولا نه لا يوثق به لعدم عقله وهذا فارق صحة بيع
العبد المرسل في حاجة نعم يصح بيع الخلد الموثوقه احد وبني يعسوبه وهو
اهم ما يكون في اللؤارة وبني يضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو فيها
ومع فتحها في الاولى الخلية وبني بيت يعمل للخل من عذبان كما قاله في الحكم
وقاب في الصحاح هو الفصل في شعبة ولا معنى له هنا وحكي ايضا كسر الكاف
مع تخفيف الواو وقارق بقيه الطيور بانه لا يقصد بالجوارح وبانه لا ياكل
عادة الا ما يرعاه فلو توقفت صحة بيعه على حبه لربما اضربه او يدره
بيعه بخلاف بقيه الطيور والنادة **والضار** والرضوخ المقطع **عن الايق**
والمعصوم من غير غاصبه للمعجز عن تسليم ذلك حالا قات الفصل الرابع في بيع
الحيوان انما كان او غير واما الايق فقات الثالوث لا يقبل الا بغير
الاذا كان ذهابه من غير خوف ولا كدر في العمل والا فهو هارب قات الاذبح

لأن القها بطلونه عليها **ق** **ان باع** أي المصنوع **لما ذكر على الترخيم** دونه او الايق لقاد
على رده دونه **ص** **على الصحيح** نظرا الى وصوله اليها الا ان احتاجت قدرته الى مؤنة فاطلا
البطلان كما قاله في المطلب والثاني لا يصح لان التسليم واجب على البايع وهو عاجز
عنه اجازة اكان البايع قادرا على انتزاعه او رده فانه يصح بآخلاف كما علم ما مر
قات في المطلب الا اذا كان فيه تعب شديد فينبغي ان ياتي فيه ما في بيع العبد في
البركة اي وشق تحصيله فيها والاصح عدم الصحة فان قيل منع بيع الضال والايق
والمعصوم مشكلا لان اعاقبهم جائز وقد صرحوا بان العبد اذا لم يكن في شرايه منفعة
الا حصول الثواب بالعتق كالعبد الرمن صح بيعه واعتاق المبيع قبل قبضه صح وكون
قبضا فلم لا يصح بيعه مولا اذا كان ثوارا متنايل مطلقا لوجود منفعة من المنافع التي يصح
لها الشري احيى بان الرمن ليس فيه منفعة قد حيل بين المشتري وبينها خلافا لمقتضى
وخو وقضية انه اذا لم يكن له منفعة سوى العتق يصح بيعه والظاهر انه لا يصح
مطلقا ومولا الكا في يصح بيع العبد البائس لانه يمكن الاتماع باعتاقه في التقرب الى الله
تعالى بخلاف الحار البائس ممنوع ولا يصح بيعه سائر ما ولو لم يكن بركة ان شق تحصيله منها
لعدم قدره تسليمه فان سهل تحصيله ولا يمنع الما ربه صح وبيع الطائر كالبركة
للسك ويصح كناية الا بذكر المصنوع ان يمكن من التصرف كما يصح تزويجها وعتقها
وان انتقت القدرة على التسليم **والاصح بيع نصف** مثلا **من من الاثا والسيف ونحوها** كقول
نفس تنقص بقطعة قيمته للمعجز عن تسليم ذلك شرعا لان التسليم فيه لا يمكن الا بالكل
او القطع وفيه نقص وتضييع قال وهو حرام وفوقوا بينه وبين بيع ما قالوه من
صحة بيع ذراع من ارض بان التميز فيها يحصل بنصب علامة بين المملكتين بلا ضرر
فان قيل قد يتضييق مراقب الارض بالعلامة وتنقص القيمة فينبغي الحاقها بالتوب
اجيب بان النقص فيها يمكن تداوله خلافا في الثوب قات في المجموع وطوبى من اراد
شرا ذراع معين من ثوب نفيس ان يواطى صاحبه على شرايه ثم يقطع قبل الشرا
ثم يشتريه فيصح بآخلاف وظاهره انه لا يحرم القطع ووجهه انه حل لطريق البيع
فاحتل الحاجة ولا حاجة الى تامين عن البيع واول من ذلك كما قال الزركشي ان يشتريه
مشاعا ثم يقطعه لان بيع الجزاء مانع جاز مطلقا ويصير الجميع مشتركا والاصح بيع جزء
معين في بناء لان المدم يوجب النقص ولا يصح بيع بعض من جدار اذا كان فوقه شئ
او كان الجدار قطعة واحدة من حيطان خشب لانه لا يمكن تسليم الا بهدم ما فوقه في
الاولى وهمد شئ منه في الثانيه وكذا اذا كان الجدار من لبن او اجر والاشئ
فوقه وجعلت النهاية نصف سلك اللبن او الاجر فان جعلت النهاية صفحا من صفوها
صح فان قيل هذا شكل لان موضع الشق قطعة واحدة من طين او عبن ولا ت
رفع بعض الجدار ينقص قيمة الباقي فليفسد البيع كبيع جذع في بناء اجيب عن الاول
بان الغالب ان الطين الذي بين اللبنة لا قيمة له وعن الثاني بان نقص القيمة من
جهة انقراؤه فقط وهو لا يؤثر بخلاف الجذع فان اخراجه يؤثر ضعفا في الجدار **ويعبر**

السبع **في الثوب الذي لا ينفصل كرايا في الاصح** لا تنقلا المحذور والثاني لا يصح لان القطع
 لا يخلو اهلن يقصر المسع ويصح بيع احد مصراعي باب واحد زوجي خف وان تقطعت قسمتها
 بغيرها لان المالك في ذلك لم يذهب بالكلية لا مكان ملاقيها بشرها البايع ما باعها وبشر
 المشترى ما بقي بخلاف ما عليه الثوب او نحوه الذي ينقطع بقطعه فانها ذهبت بالكلية لا
 لا تدارن لها ولا يصح بيع قص في خاتم لان فصله يوجب النقص ولا بيع بلح وجدوها
 سيلان قبل وزنها هذا اذا لم يكن لها قيمة عند السيلان ولا فينبغي كما قال شيخنا
 ان العقد لا ينفسخ وان زال الاسم كما لو اشترى بفضا تفرخ قبل قبضه والجدسكون
 الميم هو الما الجامد من شدة البرد **ولا يصح بيع الموهون بعد قبضه بغير اذنه** المعجز
 عن تسليمه شرعا اما قبل قبضه او بعده باذن سرته فيصح لا تنقلا المانع ويلحق
 بالمرهون كل عين استحق حيا كما لو قص الثوب او صبغه وقتنا القصاره عن فان
 له الحبس الى قبض الاجرة ولو استأجر قصارا على قصر ثوب ليس له بيعه ما لم
 يقض كما جزم به في باب بيع المبيع قبل قبضه وبيع الموهون من الميراث قبل
 فكم صحيح كما نقل الامام الاتفاق عليه **ولا يصح الماني للمعلق رقبته مال** بغير اذن المجني
 عليه وقيل احتيارا السيد الفداء **الظاهر** لعل الحق به كالموهون بل اولى لان
 الجناية يتقدم على الرهن سواء كان الارش مستقرا لقيمة الرقبة ام لا وسواء
 اوجب المال بالتلاف مال ام لا كقتل خطأ وشبهه عدا وعد ولا فضا من فيه وفيه
 فضا من وعنى مستحقه على مال والثاني يصح في المورس وقيل والمورس والفرق
 ان حق المجني ثبت من غير اختيار المالك بخلاف حق الميراث وعلى هذا يكون السيد
 المورس يبيعه مع علمه الجناية مختارا للفداء وقيل لا بل هو على خيرته ان قد اقصى
 البيع ولا فسخ فان باع بعد اختيار الفداء صح جز ما والفداء باقلا امرين من قمنه
 وارش الجناية كما سياتي ان شاء الله تعالى في باب موجبات الية ولا يشكل صحة
 البيع بصحة رجوعه عن الاختيار لان مانع الصحة لا يباين الحق لذمة السيد وانها
 لم يلزم كما دام العبد في ملكه فاذا باع لزمه المال الذي فداه به فيجب عليه ادايه كما
 لو اعتقه او قتله فان اداه فقات واضع وان تغذر الوالا فلا يسه او غيبته او صبى
 على الحبس او موته فسخ البيع وبيع في الجناية لان حق المجني عليه سبق حق المشترى
 نعم ان اسقط الفسخ حقه كان وارث البايع فلا فسخ اذ يرجع العبد الى
 ملكه فيسقط الارش بینه على ذلك الركنى وخارج بيعه عتقه فيصح من المورس انتقال
 الحق الى ذمته مع وجود ما يورث منه بخلاف المورس ما فيه من ابطال الحق بالكلية
 اذ لا يتعلق له سوى الرقبة وفي استيلاء الامة الجانية هذا التفصيل ولا يتعلق الارش

فهو

بولها

بولها اذ لا حاشية منه **ولا ينفصل** الى الارش بكمية كان ووجهه سبك ولا بد منه كان اشترى
 فيها شيئا بغير اذن سيدك وملكته او امر بجناية خطا او شبهه عدا ولم يصدقه سبكه ولا
 بينه لان البيع انما ورد على العين ولا يجوز للسيد على ذمة عبده **وكذا لا ينفصل القصاص** **الظاهر**
برقبته في لانه موجو السلامة بالعفو ويخاف قلته بالقصاص فيصح بيعه قيا سا على الميراث
 والميراث والثاني لا يصح لان المشتري يجوز له العفو على مال وقد تقدم ان يتعلق المال
 مانع وطريقه القولن ضيعته والمذهب عند الجمهور ان القطع بالصحة وهو ما في
 الشرح والروضة فكان التغير ما ذهب اولى ولو عني بعد البيع على مال قبل بطل
 البيع اولا وجهان رجع الملتزمين منها البطلان ولا ينفصل القصاص بعوضه اعطاه
 بل يصح بيعه قطعا ولو قبل في الحاربه وقد راعيه قبل التوبة صح بيعه كما لا ريب في الروضة
 في باب خيار النقص وان خالف في ذلك الشيخ ابو حامد واتباعه **الشرط الرابع** من شروط
 البيع **المالك** فيه **لن له العقد** الحديث لا يصح الا ان يملك رواجه ابو داود والترمذي وقارنه
 حسن وهذا الضابط ذلك في العجز وبيعه الشخان وانما غير وامن له
 العقد ولم يتولوا للعاقبة ليدخل المالك والوكيل والولي والحاكم في بيع مال الناس
 والمنع من وفادته والمعلق والطاقد بغير جنس حقه لكن بيع الفضولي وارد
 على هذه العبارة فان العقد يقع للمالك موقفا على اجازته عند من يقول بصحة
 لما سياتي والمقصود اخراجه ولقد اصرح بطلانه عليه بالفاو اذ اشرح دفع
 ذلك بقوله لمن له العقد الواقع وهو انما ياتي على احد الوالدين مع الفضولي وهو
 ان الصحة موقوفة على الاجازة لا ان البيع صحيح والمالك موقوف على الاجازة والرا
 الاول هو الرابع خلافا لما نقله الرازي عن الامام من ان الرابع الثاني قال شيخنا
 وقد رجع الارش المصنف في بعض كتبه ولو قال المصنف ان يكون للعاقبة عليه والية كان
 جاعلا مانعا **تد** كان ينبغي تعيين المالك بالتام ليجح بيع المبيع قبل قبضه فانه لا يصح
 كما سياتي **بيع الفضولي** وهو البايع ما عني بغير اذن والا واية **باطل** الحديث المتقدم
 ولذا سار بقرائه القابلة للسيا به كما لوروح امه عني او ابنته او طلق متلوحة او
 اعتق عبده او اجوداره او وقفها او وهبها او اشترى له بعين ماله لانه ليس بمالك
 ولا ولي ولا وكيل فلو عير المصنف بالعرف يدل البيع لشمل الصور التي ذكرها **في التدبير**
 نصرة المذكور كما رجه المصنف كما مر **موقوف** وقيل التعريف صحيح والموقوف المالك كما نقله
 الرازي عن الامام كما مر على الاجازة **ان اجاز ماله** او وليه **تد** يفتح القاول المجبري صهي
والا فلا ينفذ ودليل ذلك ما رواه البخاري من لا وابوداد والترمذي وابن ماجه
 باسناد صحيح ان عمروه الباري قال دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا اشترى
 به شاة فاشترت به شاتين فبعت احدهما بدينار وجيت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة
 ودينار وذكرت له ما كان من امره فقال يا رسول الله ان في صفقة بينك فكان لو اشترى للرباب
 لرجح منه رواه ابو داود وابن ماجه باسناد صحيح وهو الذي نقله في الام ونقله جماعة

عن الحريد وقاب في زماوه الروضة انه قوى من جهة الدليل واجيب من جهة الاور
بان حدث عروة محمول على انه كان وكلا مطلقا عن النبي صلى الله عليه وسلم وادخله الله
باع الشاة وسلمها وعند القائل الجواز لا يجوز التسليم الا اذا من المالك والمعتبر اجازة
من يملك التصرف عند العقد حتى لو باع مال الطفل صلح واجاز للرئيس **س** محل
الخلاف اذا لم يحضر المالك فلو باع ما رعين بحضرة وهو سالت لم يصح قطعا كحزم به
في المجموع ولو غير المصنف لقوله ان اجاز من قوله بدر بالله لشرا ما بدرته **ولو باع مال مورثة**
او ابراهيمه او زوج اخته **طائفا حيا** وكان يتاكدون اليها وتشدد بها او باع عبد نفسه
طائفا اباة وكانت له فبان انه قد رجع من امانة او فسخ كما به **في الامم** وليس ولايته
على ذلك فالعبرة بما في نفس الامر لا بما في ظن العاقد والوقف فيه وقف من لا وقف
صحة ويخالف اخراج زكاة المار بشرط موت مورثه لان النية معتبرة فيها ولم يبينها
على اصل فان قيل كيف صح النكاح في تزويج الامه مع انه لا يصح نكاح من لم يصلح
انها معتدة او اخته ام لا اجيب بان الشك في حل المصنوع عليه وهذا ولاية
العاقد وبينهما فرق وان اشتركا في الركنية والثانية لا يصح لظنه عدم ولايته عليه
ولو باع شيئا ظنه لعينه فبان لنفسه فقد حزم الامام في كتاب الرجعة بالحقه ولو
قال ان مات ابي فقد زوجتكم امته لم يصح كما في الروضة في النكاح لانه تعليق
فاشبه قوله ان قدم زيد زوجتك امي وصورة المسئلة وجميع نظايرها كما هو حاصل
كلام ابن الصباغ ان لا يصح حال التعليق وجود التعليق عليه والا فيصح ذلك في الماهات
وهو مناسب لما ياتي في النكاح في قوله وقد بشر بعت ان صدق الخبر فقد زوجتك
تبيين قوله طائفا حيا انه منهم انه لو كان طائفا مونه يصح حرما اذا بان الامر كاطنه
ويؤيد انه لو باع مال ابيه على ظن انه لنفسه ثم بان موت الاب صح قطعا كما حكاه
الامام عن شيخه ثم قاب وهو مع حسنه محتمل ولو باع ماله ما زال صح لانه في اللفظ
عن قصد واختيار وعدم رضاه بوقوعه لظنه انه لا يقع الاثر له لخطا ظنه وكذا لو
باع امانه بان تسع ماله لصديقه خوف غصب او الواه وقد توافقا قبله على ان يبيعه
له ليرده اذا امن وهذا كما يسمى بيع الامانة لسمي مع التلجيه الشوط **الخامس** من شروط
المبيع **المعلم** به المتعاقدان لا من كل وجه بل عينات المصنوع وقدر واصفة في ما في الذمة
على ما في بيانه للنهي عن بيع العذر كما مر **بيع احد الثوبين** وهو ما كالعبد **بالفرد** للفر
ويصح بيع من صاع من صاع وبني اللوم من الطعام **بما صاعا** للمتعاقدان كعشر لعدم الفر
وقطع الجمهور بان يترك على الاشاعة فلهذا اشترى عشرة فلواتك بعضها تلت بقدره من
المبيع **ولذا يصح ان يملك** اي صيغها للمتعاقدان او احدهما **في الامم** لتاوي اجزاها
وتتمتع بها لانه المبيع هنا فانه يترك على صاع منهم لمقدر الاشاعة حتى لو لم يبق منها غرض تعين
والبائع متسلمه من اسفل الصبيح ووسطها اذ رويده ظاهرا كروية كلها خلافا لبيع ذراع من

مجهول

الدرمان من ارض او ثوب لتفاوت الاختار لبيع شاة من هذه الشياه وخلاف ما لو فرق
الصبيان وبيع صاعا منها قال القاضى لانها ربا متفاوت في الكيل فتختلف العرض والقياس
لا يصح كاللوفر صيغتها وقاب بعينك صاعا منها وعلى الاول ربي مستثنى من اشتراط
المعلم واستثنى ما يل ايضا للضرورة والساحة منها ما لو اختلط حام البرجين
وباع احدهما ماله لصاحبه فانه يصح على الاصح كما ذكر المصنف في باب الصدور والبيع
ومنها ما لو باع المال الربوي بعد الوجوب فان الاصح البطلان في قدر الزكاة
والصحة في عين وهو مجهول العين ومنها اشترى الزنا الفاع والمقصود ليه
كالشككان ومنها بيع القرض في باطنه الدود سواء كان حيا ام ميتا وسواء
البايع ورثا ام جازا فافاد باعه وزنا كان المبيع مجهول النذر ولو باع الصبيح
الا صاعا وصيغتها معلومة صح والا فلا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السارواه
المعزى الا ان تعلم وقاب حين صحح ولان المبيع ما ورث الصاع وهو مجهول خلاف
بيع صاع منها كما مر لانه معلوم القدر والصفة وخلاف بيع جميع الصبيح لان الصبيان
يحيط نظام المبيع من جميع جوانبه فكان اقدر على تحين مقداره بخلافه في مسئلتنا
لا يمكن فيه ذلك لان المبيع خالطه اعيان اخرو ولا يمكن مجرد التحين بل لا بد من احاطة
العيان بجميع جوانب المبيع ولم يوجد هنا ولو قال بعينك كل صاع من نصفه بدرم وكل صاع من نصفه الاخر
صح خلاف الا صاعا منه ولو قال بعينك كل صاع من نصفه بدرم وكل صاع من نصفه الاخر
بدرهم صح **ولو باع بلاء البيت حفظة او زنت من الحصاة ذهبا او بياض بلاء** اي مثل ذلك
ولم يعلم او احدهما قبل العقد المعدار **ادب الف درهم وذا نرا او صحاح** ولكن لم يصح البيع
للمجهول اصل المعدار في الدلالة الاول وبمقدار الذهب من الفضة او الصحاح والمثل في
الرابعة فان علم قبل العقد معدار البيت والحصاة وثمن المرس وقال فيه عندكم ممر
صح لا تنقلا الحدور وكذا ان قصد كل في المطلب فان لم يترك مثلا ولم يقصد صح ايضا
كما لو قال وصيت فلان بنصيب ابي فانه يحمل على مثل نصيبه اما لو كان ما باع به فلان
قرية قد صار للثري بارث او عين وهو باق فان الاطلاق ينزل عليه لا على مثله
اذا قصد البائع ومخدا امتناع البيع باذكارا كان في الذمة فان كان الثمن معينا
كان قاب بعينك بلاء هذا البيت من هذه الحنفية صح كما صح به في المجموع والشرح
الكبير في السلم وعلة الرافعي بان كان الاخذ قبل تلك التبيين قوله بلاء كذا
في المحرر مجرد والمخوف فيكون من صور المبيع وهو احسن **ولو باع عقد** درهم
مل منسوب ولا حرف معه فيكون من صور المبيع وهو احسن **ولو كان درهم**
او دنانير واطلق **في البلد** بقاءها منها **عالب** وغير غالب **فيعين** القاب ولو كان درهم
عديدي زائد الوزن او ناقصه او صحاحا ومكس لان الظاهر ارادته لانه لو غلب
من جنس العروض نوع انصرف العقد اليه عند الاطلاق على الاصح كما كان بيع ثوب باصاع
حنطة والمعروف في البلد نوع منها ولو غلبت الفلوس هذا العقد عليها كما حزم به

بها

اشتمان قال الاوربي هذا اذا سمي الفلوس اما اذا سمي الدرهم فلا انتهى فليس
لا تدخل هذه الصورة ولا التي قبلها في عبارة المصنف لان الفلوس ليست من النقد
وان اوهمت عبارة الشرح وان المعنى انها منه فلو غير ما ثبت كان اولى ولا
يحتاج في الفلوس الى الوزن بل بحوز العدة وان كانت في الروضة ولو كان النقد
معتقوا جازت المعاملة به وان جهل قدر الفضة نظرا للعرف ولو بان بعد البيع
قله فضة المشتوش جدا ثبت الردان اجتمع فيها حاله لوميزت والا فبطل البيع
كالوطيئة من غير الجنس ولو باع بوزن عشرين دراهم من فضة ولم يبين انها مضمومة
او غير مضمومة لردده **ادعى البلد نقدان** فاكتر ولو صحاها ومكس **ادعى** او احدى
او اختلفت القيمة **ان شرط التعيين** لفظا لا خلافا للعرض باختلافها فلا يلغى التعيين بالنسبة
بمختلف نظير في الخلع لانه يقتصر فيه مالا يقتصر فيها فان قيل لو كان من له بنات
زوجك بنتي ونوريا واحدة فانه يصح مع ان النكاح يحاط فيه اجيب بان ذكر
العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ خلافا ثم قال تعين بالنسبة فيما لا يجب
ذلك اما اذا اتفقت العقود ولو صحاها ومكس بان لم تتفاوت قيمة وعليه فان العقد
يصح بها من غير تعيين ويسلم المشتري اهما شاء ولو باع بقد معدوم اصلا ولو موجلا
او معدوم في البلد حالا او موجلا الى اجل معين فيه نقله الى البلد عادة لم يصح لعدم
القدرة على تسليمه او الى اجل معين فيه النقل عادة سهوله للماملة صح فلو لم يخصص
استبدل عنه لجزا لا الاستبدال عنه فلا يفسخ العقد ولذا استبدل لو باع بموجود غير
فلم يجب وليس له فيما اذا قد بنقد الا التقد الواجب بالنقد وان ابطله السلطان كالمو
اصل في حصة موصية ليس له غير ما ولو باع بقد ثم نقله في بلد اخر لا يتعاملون به
فيه فدفعة اليه لزمه فتقوله في الاصح **بيع الصبي المجهول** الصبي المجهول **كل صبي**
بدرم قال الشارح ينصب كل اى على تقدير بيعك الصبي ويصح جرح على انه يدعى الصبي
وانما يصح هذا البيع ان المبيع مشتاق ولا يفسد الجمل بجملة الثمن لانه معلوم بالتفصيل
والعقد مرتفع به كما اذا باع ثمن معين جزا فاقبل لا يصح البيع لانه لم يعلم مبلغ الثمن
في حال العقد وعلى الاول قاروق عدم الصحة فيما لو باع ثوبا ثم اقرى كبت عليه من
الدراهم المجهولة العدر بان العدر مشتق في الحال لان ما يقابل فلصاع معلوم القدر
حينئذ خلافا في تلك مثل الصبي ما لو قال بعتك هذه الارض او هذا الثوب كل دراهم
بدرم او هذه الاغنام او الصبي كل واحد بدرم ولو قال بعتك من هذا الصبي كل صاع
بدرم او كل صاع من هذا الصبي بدرم لم يصح لانه لم يبيع الجمل بل بعضه المحتمل للقليل والكثير
فلا يعلم قدر المبيع حقيقة ولا تخمينا وان قال بعتك صاعا منها بدرم وما زاد بحسبه
صح في صاع فقط لانه المعلوم او بعتكها وبى عشق اصع كل صاع بدرم وما زاد بحسبه
صح في العشق فقط لما هو خلاف ما لو قال بعتكها على ان ما زاد بحسبه لم يصح لانه مشروط
عقد في عقد ولو قابل بجملة الصبي او نحوها كارض وثوب بجملة الثمن وبعضه بالتفصيل

كان

كان **باعها** اى الصبي او الارض او الثوب **ما يدوم كل صاع** او ذراع **بدرم** مع ان ختمه بانه توافق
الجمل والتفصيل **والا** اى وان لم يخج ما يدوم خربت اقل او اكثر **فلا يصح** البيع على الصبي وفي
الروضة لا يظهر لتقدير الجمع بين جملة الثمن وتفصيله والثاني يصح تفصيلا للاشارة فان قيل
يشكل على الاول ما صححه في رواية الروضة في باب الربا من انه لو باع صبي حنطة
بصبي شعير صاعا بصاع فزادت احدهما ورض صاحبها بتسليم الزيادة ثم البيع ولو لم يرض
قبولها او صاحب الناقصة تقدرها اقرروا ان تشا ففسخ العقد اجيب بان الثمن هنا
عينت لمسه فاذا اختلف عنها صار بينهما فابطل خلافا له لم يعين كمية صبيغاه والصبي الناقصة
تدور العقد على جميعها فصارت كل الوباغ صبيغ صبيغ بتدورها من كينونة فانه يصح اما اذا قابل
الجمل بالجمل ولم يقابل الاجزا بالاجزا كان قاب بعتكها بماية على انها ماية فانه يصح وان خربت
زاد او ناقصة وثبت الخيار لمن عليه الفرقان قال للبايع للمشتري لا تفسخ وانا افسخ
بالعذر المشروط وانا اعطيك ثمن الزايد لم سقط خيار البايع ولا سقط خيار المشتري بحسب
البايع من الثمن قدر النقص واذا اجاز قبلا لم يفسخ فقط او قابل الاجزا بالاجزا ولم يقابل
الجمل بالجمل كان قاب بعتكها كل صاع بدرم على انها ماية صاع فهي كما قال الاسوي قريب
من الاول وان جزم الماوردي بالصحة عند الفقهاء وخرج الزايد على القولين
ومضى بان العوض والمعوض معا قال الشارح اى شاهدا لان المعين صادق عامين
موصفه وما هو شاهد اى ضمان فالاول من المعين والثاني من المعينة اى المشا
وهو مراد المصنف بقرينه قوله **كفت معاينه** عن العلم بقدره اعتمادا على التعيين
المعجوب بها فلو قال بعتك هذا الدرهم او هذا الصبي وبى مجهوله للدراهم صاع البيع
اعتمادا على المشاهدة مع الدراهم لانه قد وقع في الندم فان قيل صرح في التمهيد بان
مجهول الذرع الكراهة فيه اجيب بان الصبي لا يعرف تخمينيا غالبا ليراى بعضها
على بعض بخلاف المذروع ولو علم احد المتعاقدين ان تحتها دلة او موصفا منخفضا
او اختلفا في اجزا الطرف الذي فيه العوض او المعوض من نحو طرف عمل وسمن رقة
وعلا بل العقد لمنعه تخمين العدر فيكثر الفرقان سيجى لان الثمن يصفى عند
العلم نعم ان راى ذلك قبل الوضع فيه صح البيع لمقصود الثمن وان جهل كل منهما
ذلك بان ظن ان المجرى مستوفى فظهر خلافا صح البيع وخير من حقه النقص من الفسخ
والامضا الحاقا لما ظهر من العيب فالخيار في مسألة الدك للمشتري وفي الحوض للبايع
وقيل ان ما في الحوض للبايع ولا خيار وجوب على ذلك في التهذيب **والا يظهر انه يصح**
بيع القايير هو ما لم يرض المتعاقدان او احدهما وان كان حاضرا للثمن عن بيع القرار
والا يفسخ اذا وصف بدرجته ونوعه اعتمادا على الوصف فتقول بعتك عبدي
التركي او قريشي العربي او نحو ذلك وهذا لا يدوم على هذا اوتيسر لا حاجة الى ذلك
وهو ما يوهه اطلاق المصنف حتى لو قال بعتك ما في كفى او حيراني من ابي صح
وبطل الخصال للمشتري عند الرواية وان جرح كما وصف حديث ليس الخبر كالمعاينة رواه

صح

هذا اللفظ الامام احمد وابن حبان والفرزاني في الاوسط ولا حيا وللبايع خلا فالمقتضى
اطلاق المتن وان توافه الاسوي نعم ان وجد زائدا ثبت له الخيار كالمشترى اذا
وجد ناقضا له او ردي ودليل هذا القول حدث من اشترى مالم يبرح فهو بالخيار اذا
راه لكنه حدث ضعيف كما قاله السهقي وقار الدارقطني انه باطل وينفذ عند الروية
المتخذ دون الاجارة ويحذر الخيار احداد مجلس الروية وقبل على الفور ويجري
القولان في رهن الغائب وهبته وعلى صحتهما لا خيار عند الروية اذ لا حاجة اليه
قال في المجموع ويجري القولان في الوقف ايضا ولئن اوضح في رواية الروضة
تبعنا ابن الصلاح في كتاب الوقف صحته وانه لا خيار عند الروية ولا ينافي ذلك ما نقل
عن فتاوى العقال من الحزم بالمنع لان كلام المصنف وان الصلاح في وقف ما استقر
ملكه عليه ولم يره كان ورثته او اشتراه له وكيله وكلام العقال فيما لم يستقر ملكه عليه
وعلى الاقل في اشتراط الروية كفي الروية قبل العقد ولو لم يعم وقتها لا يتغير
غالب الى كالأرض ويحذر الحد يد وان منعنا بيع الغائب لانه قد عرفه تلك الروية والغائب
بقاؤه على ما شاهد عليه قال الماوردي وانما يكتفى الروية السابقة اذا كان حال العقد
ذالوا لا رصاف فان شيرا بطول الملك ويحوزه فهو بيع غائب وهو ظاهر كما قال
شيخنا وان استغنى به في المجموع وبه حزم الروياني وابن الرفعة وقار الشاشي
في نكته انه ظاهر النص وان وجب معتبرا ثبت له الخيار وقيل بدين بطلان العقد
وليس المراد بالتغير حدوث عيب فيه فان خيار الغيب لا يختص بهذه الصورة بل بالتغير
عما كان عليه والصفة الموجودة عند الروية كالشرط في الصفات الخاصة عند الروية
فاذا بان فوت شئ منها كان بمثابة الخلف في الشوط وان اختلف في التغير فقال
البابح هو بحاله وقاب المشترك بل تغير صدق المشترك بيمينه لان البابح يدعي عليه **عليه**
بهذه الصفة والاصل عدمه كدعوى علم بالعييب فان قيل هذا مشكوكا اذا اختلفا
في عيب يمكن حدوثه فان القول قول البابح في الاصح اجيب بانها قد اتفقت على
وجود العيب في يد المشترك والاصل عدم وجوده في يد البابح نفي قوله
المصنف فيما لا يتغير غالبا منهم العيب فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحوان وهو
الاصح لانه يصدق بان لا يتغير غالبا ولا ينافيه قوله **دون ما يتغير غالبا** كالاطعمة بل
يوافقه قال ابن شهاب خلا قال من شرع الكتاب ان مفهوم المتنازع متدافع
فانه منهم اول كلامه البطلان ومفهوم اخر الصحة وانما بطل فيما يتغير غالبا لان
الروية الصادقة لم تعد معرفة حال العقد وعلم من كلامه البطلان فيما تحقق بغير بطرق
الاولى **وتكفي روية بعض البائع ان دل على باقية كظاهر النص** من حنطة وخوها وجوز وخو
وادقه وكما في المائعات في او عيتها كالدمن واعلى التمر في قوصرة والطعام في انيته
ولذا العطن المجرد عن جوده ولو في عدله ولا خيار له اذا راي الباطن الا اذا خالف

وقت العقد

الظاهر

الظاهر تنقص خلاف صريح الروان والسفرجل والبطيخ ويحذون ذلك لعدم الدلالة على
باقيها بل بشرط روية كل واحد منهما حتى لو راي احد جانبي البطيخ كان كبسيع الغائب
ولو كان الغالب انما لا يتفاوت كالنوب الصفيق روي احد وجهيه قاله البغوي في
فتاويه قار الشحان ولا يكتفى سلة العنب والخوخ وخوها روية غير النوب الا خلاف
في ذلك خلاف الجيوب **ومثل ان يزوج المتنازل** اي المتنازلي الاجزا كالحيوب فان رويته
تكفي عن روية باية البيع فلا بد من ادخاله في البيع ولا يشترط خلطه في البيع قبله
فاذا قال بعتك حنطة هذا النبت مع الاغودح صح وان لم يخلط بها قبل البيع وقول
الاسوي انه لا بد من خلطة في البيع قبل عقد البيع كما اثنى به البغوي مفعول لان
البغوي انما اثنى بانه لا يبيع وان خلط بها لم يباع شيئا راي بعضه دون بعض اما
اذا باعها دونها كان قاب بعتك من هذا النوع لافان لا يبيع لانه لم يبر المبيع ولا شيا
منه **تبيح** قوله وان يزوج بعض الفتح والميم وفتح الدال المحجمة مع دار مسهبة السماش
عينا معطوف على ظاهر من قوله كظاهر النص كما علم من التعديل فيكون كل منهما اعني من
ظاهر وان يزوج مثلا لبعض المبيع الدار على باقية لانه معطوف على بعض المبيع فانه من
امثلة روية البعض لما تقدم من انه لا بد من ادخاله في البيع **او لم يدل على باقية بل كان**
صوابا بغير الصادق ومنها ويقال صيان **البابح** لبقائه **خلطة كقصر الروان والبغوي** **السفلي**
السفلي فيكون رويته لان صلاح باطنه في ابتايه فيه وان لم يدل هو عليه فقوله او كان الى اخر
قسم قوله ان دل كما قدرته وقوله كالمجرر خلطة مزيد على الروضة واصلا وهو صفة لبيان
الواقع في الامثلة المذكورة وخوها واحترز به عن جلد الكتاب ويحوزه فان رويته لا تكفي بل
يرد على طرده في صفة والمثل في قارته فانه لا يبيع البيع فيها مع ان الصواب خلط وعلى
عنه المشتكك وللجنة المحنونة بالعطن فانه يبيع ببيع مع ان صوابا اخرى خلطت قال
الادريجي وهل يلحق القرض والخلف بها فيه وقته والظاهر كما قال بن شهاب عدم
الالحاق لان العطن فيها مقصود لذاته بخلاف الجنة ولا مرد على المصنف بيع كوز
القناع كما اورده الاسوي فانه يبيع ببيعة فيه من غير روية كما مر لان اللور ليس
داخل في البيع بخلاف المشتكك ويحوزه وانما رد على اشتراط الروية كما مر وان صح فيه
من غير روية لان تقاوه فيه من مصلحة ولا تشق رويته ولانه قد مر في بيان
في العادة وليس فيه غير روية به مقصود معتبر واحترز بوصف القشرة بالسفل ما ذكر
وبني التي تكرر حاله الاكل عن العليا فانه لا يبيع البيع قبل ازالها كما سياتي في باب
بيع الاصول والثمار لا ستاره بما ليس من مصلحة نعم ان لم تنقيد السفلي لفت روية
العليا لان الجميع مأكول ولا يبيع بيع اللب من نحو الجوز وحده في قس لان تسليمه يمكن
الاكثر القشر فينقص غير المبيع ولا يبيع ما روي من ورازا جاج لا تنقاهام المعرمة وصلاح
ابقايه فيها بخلاف روية السمل والارض تحت الماء الصافي اذ به صلاحها اما الكدر فانه
يمنع صحة البيع وان لم يمنع صحة الاجارة لانها اوسع لانها تقبل التاقية والارض العقد فيها
على المنفعة دون العين ويحوز بيع قصب السكر في قشره لا على لان قشره الاسفل كالمطبخ لانه

القول والدور

لأنه قد يبين معه وصار كأنه في قشر واحد فليس روي عن من عباس أنه كان إذا سقطت منه
حبة رمانة أكأها فكل عن ذلك فقال بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس في الأرض
وما نه يلعج إلا حبة من رمانة الحنة فلعلمها هذا وقيل إذا أخذت رمانة من شجر وعد
حباتها فكلون حبات تلك الشجر كذلك وإذا أعدت شرافات قيع الرمانة فإن كانت زوجا
فعدد حباتها زوجا أو فردا فعدد حباتها فردا **رويه كلبي** غير ما ذكره **عليه** **ما يلق به**
فتعتبر في الدرر روية البيوت والسقوف والسطوح والحدردان والسمسم والبالموعة
وكذا روية الطرق كما في المجموع وفي البستان روية أشجاره ومجري حايه وكذا يشترط
رويه أساس جدران البساتين الماء الذي تدور به الرحي خلا فالان المسمى لا اختلاف
العرض ولا يشترط روية أساس جدران البستان ولا روية عروق الأشجار وخوها
ويشترط روية الأرض في ذلك ونحوه ولوراي أنه بنا الحمام وأرضها قبل بنائها
لم يكن عن رويتها كما لا يلقى في التمر روية طبعا كوراي سخله أو صبا فكلما لا يصح
بلاروية أخرى ويشترط في الرقيق ذكر الكان أو عين روية حاسوي القون لا الكان
والأسنان ويشترط في الداء روية كلها حتى شعرها فجب رفع الجلد والرح والأكاف
ولا يشترط أجراؤها ليعرف سيرها ولا يشترط في الداء روية اللسان ولا الأسنان ويشترط
في الثوب روية وجهي ما خلت فيه كان يكون صفيقا كدباج منقش وبشط وخلاف
ما لا يخلت وجهه ككرباس فتلقى روية أحدهما ويشترط في شرافات المصنف روية جميع الأركان
وفي الورق البياض روية جميع الطاقات ولا يصح بيع اللبن في الفخ وان حلب
منه شيء روي قبل البيع للنهي عنه ولا اختلاف بالحادث وعدم تبين وجود قدر
اللبن المبيع ولعدم رويته ولا يبيع الصوف قبل الجزاء والتذكية لا اختلاف بالحادث
ولأن تسليمه إنما يكن باستيصاله وهو مولى للمحوان فإن قبض قطعة وقار بعنده
صح قطعا كما في المجموع ولا يبيع الأكادع والروبريتة إلا بالبيعة ولا المذبح أو جلد أو لحم
قبل السلق أو السط لا نه مجهول قال الأدرعي وكذا مسلوح لم شق خوفه وبيع وزنا
فان يبيع جزا فاصح خلاف التمسك والجود فيصير مطلعا لكمة خالصة خوفه ولا يبيع سلك
أخلط بعين الجهد المقصود كخولن مخلوط بخوانع ان كان معجونا يبيع كالغالية والله
صح لأن المقصود بيعهما لا المسك وحده ولو باع المسك في فارقه يبيع ولو فتح رأسها
كاللحم في الجلد فان راها فارغة ثم ملئت سكال يبي ثم راي اعلاه من رأسها لوراه خارجا
ثم اشتراه بغيره اليها جاز ولو باع بعد السن وطرفه أو المسك وفارقه كل طرفا مثلا بدارم
طرح وان اختلفت قيمتهما ان عرفنا وزن كل واحد منهما وكان للطرف قيمة والا فلا يصح
وخور يبيع حنطة مختلطة بشعر كيلة وزنا وجزا فالا يصح بيع تراب معدن قبل
تفريقه من الذهب والفضة والأرباب طائفة لان المقصود مستور بما لا يصلح له روية عادة
كبيع اللحم في الجلد ولو كان الثوب على منسج قد نسج بعضه فباعه على ان يبيع الباقي
لم يبيع البيع قطعا من عليه **والاصح ان يبيع** الذي يراى ببيع **بعضه** او سماع وصفه بطريق
التواتر **لا يلقى** عن الروية لاها بعد امور انقص عنها العبارة وفي الخبر ليس الجوزا لبيان الثاني

يلقى

يلقى ولا يخار والمشتري لان ثمن الروية المعروفة والوصف بعد ما فان قبل عدم الالتف
يوصفه بطريق التواتر مع قول الاصوليين انه يفيد القطع شكرا جيب ما من المعلوم
تفاوت ولا شك ان العيان اقوى ولهذا تقدم في توجيهه ان الروية تفيد امور ان
تقص عنها العبارة **رويه كلبي** اي ان يعلم او يعلم اليه انه يعرف الصفات بالسمع
ومحل هذا اذا كان العرض موصوفا في الداحة ثم عين في المجلس وبوكل من يقبض عنه
او يقبض له راس حال السلم والمسلم فيه لان السلم يعتبر الوصف لا الروية فان كان العرض
معيانا لم يبيع كبيع عينا **ويقال ان يبيع** بين الاشياء وخلق اعني **بلا** يبيع سلمه
لا شفا معرفته بالاشياء واجاب الاول بانه يعرفه بالسمع ويخيل فربما يبيع كبيع
يلم فيما لم يكن رام كاهل خراسان في الرطب واهل بغداد في المور **بلا** قد فهم كلامه
انه لا يبيع من الاعمي من العقود غير السلم وليس مراد ابل يبيع ان يشارك نفسه ووجه
لان لا يجهلها وان يقبل الكتابة على نفسه وله ان كانت عين على الاصح تقريبا وقبائسه
كما قال الرزائي صحة شرايه من يعلق عليه وسعد المعدن نفسه وان روج انته ونحوها
واما ما تقدم فيه الروية كالببيع والاجارة والمومن فلا يبيع منه وان قلنا يصح بيع
القاب وطريقه ان يوكلفه خاتمة لو اشترى البصير شيئا ثم يبيع قبل قبضه
وقلنا لا يبيع شراؤه فهل يبيع البيع فيه وجهان صحح المصنف منهما عدم البطلان
ولا يبيع بيع الفصل والجزر ونحوهما في الارض لا نه غرر فاق المصنف وما تقدم به البلوك
اي مع عدم صحته ما اعتاده الناس من بيع النسيب من الماء الجاري من نهر ونحوه
للجهل بقدره ولا ان الجاري ان كان غير ملوك فذلك والا فلا يمكن تسليمه لا اختلاف غير
الببيع به فطريقه ان يشارك القنائة او سمنها فاذ ملك القنار كان احق بالماد كمن
القاضي والعمرائ وغيرهما وان اشترى القنار كان احق بالماد كمن القاضي والعمرائ
وغيرهما وان اشترى القنار مع المالم يبيع فيها للجباله ولا يشترط الذوق والشم
في مثل الخبز والمسك واللبس الثياب لان معظم المقصود يتعلق بالروية فلا يشترط
غيرها ولو اشترى سمناء او عين من الحاييات او غيرها فطريقه كل طرفا بدرهم
مثلا على ان يوزن بطريقه ويسقط ارطالا معينه سبب الطرف ولا حوزن الطرف
فالببيع باطل لا اختلاف لانه غرر ظاهر فاق في المجموع وهذا من المنكرات المحرمة
التي تقع في كثير من الاسواق ولوراي ثوبين متوأمين قيمة وصفها وقدر
النسج كرايس فسرقت احدهما واشترى الاخر غايبا عنه ولا يعلم ايها المروون
صح لمصنوع العلم الا ان اختلفت الاوصاف المذكورة وان اختلفت الروية فالقول
قول مدعيها يمينه لان الاقدام على العقد اعتراف بيمينته وهو على القاعدة في
دعوى الصحة والفساد من تصديق مدعيها **باب** **الربا** بالتقصير
والله يدرك من ولا يوجبها وبالياء وهو مخلوب في المصنف بالواو والقار الغرالي

انواع القرد الحديثة فبلغت انواع الاسود ستين نوعا وحاليس كذلك كالحنطة والشعير فيها
 حبان واحترق بالخاص عن العام كالحب فانه يتناول سائر الحبوب وبارد فقلها
 في الربا عن الادوية فانها اشتركت في اسم خاص والتميز بينهما انما يحصل بالاضافة ومع
 ذلك فهي اجناس لا يداخلها دخل في الربا قبل اشتراكها في هذا الاسم الخاص وبالاشراف
 المعنوي عن البطيخ الهندية مع الاصفر فانها حبان على الاصح ولذلك القرد والجوز
 الهنديان مع التمر والجوز المعروفين فان اطلاق الاسم عليها لغير مشترك بينهما اي
 ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا التصابط كما قال الاسود
 اولي ما قيل ولم يذكره الرافعي ومع ذلك فانه يقتضي بالجوم والالبان على اصح القولين
 انها اجناس كما صورها وعلى القول الاخر ما بها جنس لا تقتضي حيث اشترط التقابض
 فغير قابل بطل العقد ان تفرق عن تراض والا فلا يبطل لان تفرقها حينئذ فلا تفرق
 وهذا هو المعتمد خلا لما نقله السبكي عن الصيرفي من انه لا فرق بين المختار والملوك
 والتخاير وهو الزام العقد قبل التقابض كالتميز قبله في انه سطر العقد الربوي سوا
 انما يقابل التفرق ام لا وما ذكر في باب الخيار من انها لو تقابضا قبل التفرق لم
 يبطل ضعيف كما قاله شيخنا بل قال الاذري انه مفرغ على رأي اس سرج وهو لا يرى
 ان الخيار بمنزلة التفرق ولو قبض كل منهما البعض فبقيا فبقوا لا تفرق الصفقة
 وبطل العقد فيما لم يقبض ولو اشترى من غير ثمن شيئا من دينار قيمته عشرة دراهم
 بخمسة دراهم صح ويسلم البايع اليه لتقبض النصف ويكون النصف الثاني في يد امانه
 بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فاعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن فانه يضمن
 الزائد المعطى لان قبضه لنفسه فان اقضيه البايع في صورة الشرائك الخمسة بعد ان قبضها
 منه فاشترى بها النصف الاخر من الدنيا وجاز كغيرها وان اشترى كل الدنيا من غير ثمن
 وسلم منها خمسة ثم استقرضها منه ثم ردها اليه من الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية
 كما رجح ان المعقري في روضه لان التصرف مع القاعد في زمن الخيار اجازة وقد تقدم انها
 كالتميز مكانها فترقا قبل التقابض ولا يفرق البايع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل
 لان محله مع الاجنبي اما مع القاعد فصح **واذ في الاصول المختلفة للجنس** اما لرفع عطفا على الزم
اجناس لا يفرق اصولا مختلفة فاعطيت حكم اصولها معورس مع دمج البرد فيق الشعيرو
 وخل التمر وخل العنب متفاضلين واعلم ان كل خلين لا ما صمها واتخذ جنسها اشترط التماثل
 والا فلا وكل خلين فيها ما لا يباع احدهما بالآخر ان كانا من جنس وان كانا من جنسين وقلنا لما
 العذب ربعي وهذا اصح كما مر لم يجز الاجاز وان كان المانع احدهما وهما جنسان في كل
 العنب جرد التمر وخل الرطب وخل الزبيب جاز لان المانع احد الطرفين والمماثلة بين الخليل المذكورين
 غير معتبر والخلول يتخذ غالبا من العنب والرطب والزبيب والتمر ونسج من هذه الخلول
 عشوسايل وضابط ذلك ان تاخذ كل واحد مع نفسه ثم اخلط مع ما بعده ولا تاخذ مع ما قبله
 لانك قد عدته قبل هذا فلا تعد مرة اخرى الاولى بيع خل العنب بمثله الثانية بيع خل الرطب

بمثله

قيل
 وانما

بمثله الثالثة بيع خل الزبيب بمثله الرابعة بيع خل التمر بمثله الخامسة بيع خل العنب
 بخل الرطب السادسة بيع خل العنب بخل الزبيب السابعة بيع خل العنب بخل التمر الثامنة
 بيع خل الرطب بخل الزبيب التاسعة بيع خل الرطب بخل التمر العاشرة بيع خل الزبيب بخل
 التمر في خمسة منها يجزم بالجواز وفي خمسة بالمنع الخمسة الاولى خل العنب بخل الرطب
 خل الرطب بخل الرطب خل رطب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب
 والخمسة الثانية خل عنب بخل زبيب خل رطب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب
 خل زبيب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب خل ربيب بخل ربيب
 قطعا **واللحم والالبان** اي كل منهما اجناس **لذلك في الاطراف** لا يفرق لاصول مختلفة للاجناس
 فاشبهت الادوية فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن ولبن البقر بلبن الضأن متفاضلا
 والثاني انها جنس واحد لا يشترك في الاسم الذي لا يقع التميز بعد الابا الاضافة
 فاشبهت انواع التمار كالمعقل والبرقي وعلى الاول لحوم البقر جواميسها وعراها جنس
 وليس من البقر البقر الوحشي لان الوحشي والانس من سائر الحيوانات حبان للحوم
 الغنم ضانها ومعزها جنس والطبا والابل بضم المعز وكسرها وفتح الحنينة المشردة وهو
 الوعل منقح الواد وكسر العين نيس الجبل ويقال شاة جنس والالبان كذلك والسموك
 المعروف جنس وبقرا لما رغبه وعبرها من حيوانات البحر اجناس واما الطيور
 والعصافير على اختلاف انواعها جنس والبطوط جنس ولوا انواع الحمام على الاصح
 وسوس الطيور اجناس والكبد والطحار والقلب والكركش والريه والخنخاش وان
 كانت من حيوان واحدا اختلاف اسمها وصفاتها وشجج الظهور والبطون واللسان والراس
والمماثلة تعتبر في الكيل حكيلا وان تفاوتت في الوزن **وفي الموزون وزنا** وان تفاوتت
 في الكيل فلا بيع بعض المكمل ببعض وزنا ولا بيع بعض الموزون ببعض كذا **والمعتبر** في كون
 الشئ مكبلا او موزونا **فانما عادة الجواز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم** لظهور انه اطلع على ذلك
 واقع فلو احدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار به **وما لم يكن في ذلك العهد** وكان وحيد
 حاله ولولسيان لو كان ولم يكن بالحجاز واستعمل الكيل والوزن فيه سواء ولم يستعمل
 فيه او غلب احدهما ولكن لم يتعين وكان ذلك اكره مما من التمر كالجوز فالوزن اذا لم
 يعهد الكيل بالحجاز فيها هو البر منه او كان مثله كاللوز او دونه كالشقوق **منه ما لم يرد**
البيع حاله البيع لان الشراء لم يكن محدودا في الشئ ولا في اللغة كان الرجوع فيه الى
 عادة الناس كالقبض والحجز **وقيل الكيل** لان اغلب ما ورد فيه النض مكيل **وقيل الوزن** لانه
 احصر واقل ثقا **وتأويل** **تخير** للتأويل **كان له اصل معلوم** المعيار **راعي** اصله والكيل
 او الوزن به قارئات روح فعلى هذا ذهب المصمم مكيل وذهب اللوز موزون انتهى **والاصح**
 ان اللوز مكيل فدهنه كذلك والفرق في الكيل بين ان يكون معتادا ام لا كالقسيعة فلو كان
 في احد الميسمين قليل راب او غير لم يضر ان كان حكيلا لانه يتخلل فلا يظهر اثنان فان كان كثيرا

زبيب بخل زبيب

يظهر في المكان المزود في مطلقا لظهور كثير وقيل في الوزن وكفى الوزن بالقياس
 والتساوي يكتفى الميزان وان لم يعرف قدر ما في كل كفة وقد ساق الوزن بالما ان يوضع
 الشيء في طرف ويلقى في الميزان ونظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا شرعيا ولا عرفيا فالظاهر
 كما في اصل الروضة انه لا يكتفى هنا وان كفا في الركابة واد المل فيه وان قاب البلقيني
 انه اولي بالحوار من العسفة **النقد النقد** والمراد به الذهب والفضة مصر وبالك ان او
 غير مصر وب **كطعام بطعام** في جميع ما سبق من الاحكام فان بيع بحسنه كذهب بذهب
 اشترط المائله والحلول والتفاضل قبل التفرق او التخيروا ان بيع بغير حقه كذهب
 بفضة جاز التفاضل واشترط الحلول والتفاضل قبل التفرق او التخيروا لغير السابقان
 قبل كان الاولي للمصنف تقدير النقد على الطعام موافقة للحديث اجيب بان الكلام
 في الطعام اثر تقدم له ذلك ولا يقال ان تقدم ما الكلام فيه اقل اولي لان هذا يجب
 المقاصد وعلم الربا في الذهب والفضة جنسها الاثان غالبا كما صح في المجموع وغيره
 ايضا بجمهوره الاثان غالبا وبني منتفبه عن العلوس وغيره من سائر العروض لا بها
 قسم الاشيا كما جري عليه صاحب التنبه لان الاواني والبر والحلي بحري فيها الربا
 كما هو ليس مما يقيم بها واحترز بقاها عن العلوس اذا راجت فانه لا ربا فيها كما تقدم
 ولا اثر لعمه الصنعة في ذلك حتى لو اشترك بدنا يرد بها مضمونا فتمته اصعاف الدنيا
 اعتبرت المائله ولا نظر الى القيمة تنبيه ببيع النقد بالنقد من جنسه وغيره يسمى قاي
 ويصح على معينين بالاجماع كبيعك او صار فلك هذا الدنيا بذهن الدراهم وعلى موصوفين
 على المشهور لقوله بعتك او صار فلك هذا الدنيا بعشرين درهما وكان هناك نقد واحد
 لا يختلف او نقود مختلفة الا ان احدها اعلى صح وزر الاطلاق عليه ثم يعينان وتقيان
 قبل التفرق ويصح ايضا على معين موصوف كبيعك هذا الدنيا بعشرة دراهم في ذمتك
 ولا يصح على دينين كبيعك الدنيا والذي في ذمتك بالعشرون التي لك في ذمتي لان ذلك بيع
 دين بدين والحيلة في تقدير الربوي بحسنه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا ان يبيعه
 من صاحبه بدراهم او عرض ويسترى منه با اربا الذهب بعد التفاضل فيجوز وان لم يتفرقا
 ولم يتخارا التضمن البيع الثاني جاز الا ان خلافة مع الاجنبي او يقرض كل صاحبه ويريد
 او سواها التفاضل لصاحبه وهذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه وهبته ما يفعله
 صاحبه وان لم يفسد **الربا جازا** بغير الجيم طعاما او نقد اجنبه **نجا** او حرز للتساوي
لم يبيع وان **جاسدا** الذي عن بيع العبيد من التمر لا تعلم ملكيتها بالكيل المسمى من التمر رواه
 مسلم وقيل النقد على المطعوم والجهد بالمائله عند البيع وهذا معنى قول اصحاب الجهد بالمائله
 كقيمة المتفاضل ودخذا الطلاق عند عدم التحين بطريق الاولي ولو علمنا تأثر الصيرتين جاز البيع
 كما قاله القاضي ولا حاجة حينئذ الى كيد ولو علم احدهما مقدارهما واخيرا لا حوز به فصدق فكلوا على
 قاله الروايات ولو باع صبر بخوبى اخرى كيدا بكيلا او صبر بخوبى اخرى وزنا بوزن صحيح

وتا والحصول المائله والا فلا لانه قابل الجمله بالجمله وهما متساويان ويصح بيع ببيع ببيعها فيما كان
 وزنا فيما بوزن من صبر بغيره المائله ولو تفرقا في هذه وفي التي قبلها فيما اذا صح
 البيع بعد قبض الجنتين وبطل الكيل او الوزن جاز لحصول التفاضل في المجلس وما فصل
 من الكبير بعد الكيل والوزن لصاحبه فالمعتبر في القبض هنا ما ينقل الصان فقط لا ما يفيد
 النقص ايضا لما ساق ان قبض ما يبيع مقدرا انما يكون بالنقد ولو باع صبر ببيع ببيع
 حوزا جاز لعدم اشراط المائله فان باعها بها سكايلة فان خرجنا سوا صحيح وان تفاضلا صح
 وب المال الزايد باعطائه او رضى رب الناقص بغيره من الزايد او الباع وان تفاضلا صح
 وتقدم ما في هذه مع جوابه في الكلام على بيع الصبر بما به درهم كل صاع بدراهم **بمعنى المائله**
 للربوي حال الكيل فيعتبر في الثار والحبوب **وقت الجفاف** وتنقيتها بشرط المائله لا الكيل لانه صلى الله
 عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال لا يبيح الا بيسن فقالوا نعم فنهى عن ذلك صححه
 الترمذي وغيره اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا يبيح الى ان المائله انما تعتبر عند الجفاف والا
 فالنقصان او صح من ان يبال عنه ويعتبر ايضا بقاؤه على هذه ساق ادخاره عليها كالتمر بنواه
 لانه اذا ترع بطل كماله لتارغ الفاد اليه خلاف الحفخ والمشتق ونحوها فان كاله لا يبطل بترع
 نواه فان الغالب في جفقه احمى في بعض البلاد ترع نواه كما ان التمر المقعد لا يبطل كاله بترع
 العظم منه واختلف المتأخرون في فهم قوله **وقد يعتبر الكيل** فانه من شكالات الكتاب
 فتاوات روح وذلك في مسألة العراق الاثنية في باب الاصول والتا راتهم وهذا احد احتمالين
 للاسنوي وقال انه الاصح في الحل والاخلال الثاني انه اراد ادخار العصير والحل من الرطب
 والعنب فانه يباع بعضه ببعض ولو اقتصر على ما حصر لا يقتضى انه لا يباع الرطب الا بتمر او العنب
 الا بربا فيه على انه يكتفى بالكمال الاول وجري على هذا السبيل والادعى وهو اولي كما قال
 ابن شعبة من الاول اذ يلزم من الحل على الاول اختلاف مفهوم الكتاب فانه يفهم حينئذ
 اعتبار الكمال اخر الا في العراق وليس مرادا وقاب السبيل وقوله اولا به على انا اذا اعتبرنا
 الكمال يكتفى بالكمال الاول كالعصير ولا يشترط الاخر كالحل فانه قاب بغير الكمال ولو اولا وقال
 الزرقي كمال الاخرين فاسد اما الاول فلا نه لا كاله في الرطب والعنب ولكن رخص في بيعه بمثله
 جازا بترع واما الثاني فلان تلك الحالة ليست اولا حواله قاب ومعنى كلام الكتاب ان
 المائله قد تعتبر وقت كمال ذلك الربوي في اول احواله وهو الحلب فتعتبر المائله ذلك الوقت
 انتهى وما قاله من ان العصير ليس اول احوال الكمال ممنوع اذ ليس له حاله كاله قبل العصير
 قاب السبيل ورايت في بعض الشيخ ومثله وهو تحفيف والصواب وقد وهكذا هو خط المصنف
 ولا يباع رطب المطعومات برطبها بغير الرافها ولا جازها اذا كانت من جنس الاثنية
 العراق سواها كان لها حالة حفاف كما قال **بلا يباع رطب رطب** بغير الرافها **ولا** رطبها عافها
 كوط **بمعنى** **العنب** **ولا** عنب **زبيب** ولا ثمن رطب بدين رطب ولا رطب ببايس للجهد بالمائله
 وقت الجفاف لحدث الترمذي المتقدم والحق بالرطب فيما ذكر طري التمر فلا يباع بطريه ولا بغيره
 من جنسه وبيع قد يبيع بغيره بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا تناع خطه بخطه سئلوا وان

ولا يشترط في التمر والحب تناهي الجفاف لانهما مكيدان فلا يظهر اثر الرطوبة في الكبد بخلاف اللحم
فانه موزون مطهر اثنى في الوقت او لم يكن اما حاله جفاف كما قال **في الاضافه** كما ان كبر القاف
وغيرها والمثلثة والمدة **العنب الذي لا يترتب** والرطب الذي لا يترتب **الياباع** بعضه بعضا
قياسا على الرطب بالرطب وقد ينهم انه لو جف على دور اليباع جافا والذي اورد الشيخ
ابو حامد والحامل وغيرهما الجواز وقاب السبك انه الاقرب **وفي قول عني** **في قوله** **رطبا**
ينفع الرالان معظم سنا فقه في رطوبته وكان كالتين يباع وزنا وان لم يكن كيلة وعلى
الاول يستثنى الزيتون فانه لا جفاف له ويحوز مع بعضه بعضا كاجزم به القول **والعنب**
ولا يلقى جافا في السويق اي دقيق الشعير **واللحم** ويحوزها مما يحد من الحب كالحنين
والشاة ولا مماثلة لما فيه شي مما اتخذ منها كالفالودج فقيه الشافعي يباع كمنه بمثله ولا الحب
الذي اخذ منه لحزوها عن حالة الكمال وعدم العلم بالماثلة فان الدقيق ويحوزه يتفاوت
في النعومة والخبر ويحوزه يتفاوت في ثراها ولا يباع حنطة مغلية تحت طهارة اختلاف
تأثير النار فيها ولا حنطة بما اتخذ منها والماثلة في مما اتخذ منها ويحوز مع الحب المتعارفة
والحب المسوس اذ المبق فيه لب اصلا لانه لا يربو بين ويصح بيع التمر بطلمع الذكور
دون طلح الا انات **بل يعتبر المماثلة في المحبوب** التي لا دهن فيها **حبا** لتخفيفها فيها وقت الجفاف
وتعتبر في حبوب الدهن كالحبوب كبر السنين حبا اودها او كبا خالصا من دهنه فيحوز مع الصمغ
بمثله والسيرج مثله واللبن مثله اما لب غير الصمغ واللوز الذي لا ياكله غير البهايم كلب
القطر والكل البهايم له اكثر فليس يربو كاي يوجده من الطاعة المتعددة وليست الطينة
قبل استخراج الدهن حاله كمال ولا يحوز بيع بعضها ببعض ولا بيع الصمغ بالسيرج لان في
معنى بيع كلب ودهن يدمن وهو من قاعه حد عجوة واللبن الحاصل والسيرج حبات
والادهان المطبقة كدهن الورد والقتل للنفيس واللبن قف كلها مستخرجة من الصمغ يباع
بعضها ببعض ان رى ما طبخ سمسم الدهن بان طح في الطيب ثم استخرج دهنه فان
استخرج دهنه ثم طح فيه اوراقها فلا يباع بعضها ببعض لان اختلافها بما يمنع معرفته
الماتل **وتعتبر في العنب والرطب زيبا** وتمر **والرطب عنب** ورطب **والعصير** اي عصير
العنب والرطب **في الاصح** لانه منهي الاكثر الا شفاعات فيحوز بيع العصير بمثله وكذا بيع
عصير بجله متانلا على الاصح واما بيع الجل بعينه ببعض فقد تقدم الكلام عليه
فصل من كلاحه انه قد يكون للشر حاله كمال فاكثر والثاني ليس العصير حاله كمال
لانه ليس على هيئة كمال المنفعة ومثل عصير العنب والرطب عصير الرمان والتفاح
وسائر الثمار وتذا عصير قف السكر والمعار في الدهن والخل والعصير اللبيل
وتعتبر المماثلة في اللبن حبا ليعا غير شوب بما اوافقه او ملح وغيره على بالآر
كما يعلم مما ياتي في يباع الحليب بمثله وانما يباع بعد سلقه ويحوزه والاراب بمثل الحب
بالاراب كيلة ولا تاتي بلون ما يحوزه المكال من الخارثر وزنا لان الاغصان فيه بالكيل
كالحنطة الغلبة الرخوة **او سنا** خالصا مصفى بئس او نارا فانه لا يثار بالنار تأثيرا

ونقصان فيحوز مع بعضه بعضا وزنا وان كان ما يباع على النص وقيل كيلة وقيل
وزنا وان كان جامدا وكيلة ان كان ما يباع قاله البغوي قات في اصلا له وضه وهو متوسط
بين وجهين اطلقها العراقيون انتهى واستحسن المتوسط في الشرح الصغير قال شيخنا
ومودع انه اللبن يكال مع انه ما يباع انتهى ولا ما سدلان اللبن اصله ما يباع فاجري فيه
الكيل والسمي اصله جامد فاجري فيه الوزن وانما يودع لوفرق في اللبن بين المائع
والخارثر بل قالوا بالليل حلقا لما قلناه ولا يباع زبد يربد من جنبه في الاصح لان ما فيها
من اللبن يمنع المماثلة فان قيل بيع اللبن بعضه بعضا في كل منهما زبد اجيب بان
الصفة مشتركة فلا عيب بها وخالف الفصل بشمعه لا مستيارا عن الشرع ولا يباع
زبد بسمين ولا سمن اجناس كالا لبا **او يخطا اصافا** اي خالصا عن المالا من صفته
كاحله والحنض ما منع زبد يباع مثله وبالمن وبان زبد قات السبل وظاهر كلام
المصنف انه اذا كان فيه ما ليس لا يكون كاحلا وليس كذلك قات وهكذا الحليب
وسائر الالبان ويعتبر في الحنض الصنف ان لا يكون فيه زبد فان كان لم يبيع بمثله ولا زبد
ولا بسمين لانه يصير من قاعه حد عجوة فان قيل اللبن حنض ينقسم الى حنض وحليب
وراب فلا يحسن جعل الحنض قسما للبن بل هو قسم منه اجيب بانه لما كان الغالب خلط
الحنض بالما عطفه عليه وان كان قسما منه وتبع بالخالص وان كان غير مقدر اياه ايضا
كما ذكرته **ولا يلقى المماثلة في سائر احواله** اي باقيةها **كالحن** باسكان البيا ويضم مع تشديد
النون زيدونه **والا قف** والمصل والزبد لا يخالوا عن مخالطة شي فالحنين خالطه الانفة
والا قف خالطه الملح والمصل خالطه الدقيق والزبد لا يخالوا عن تلبس حنض ولا تحقق فيها
المماثلة فلا يباع بعض كل منهما ببعض ولا يباع الزبد بالسمين ولا اللبن بما يحد منه كالسمن الخفيف
واللبن مماثلة ما اشرت فيه النار بالطين والقل والثلج لان ما اثر النار لا غاية له يودي الى الجهل بالمماثلة
فلا يحوز مع بعضه بعضا كان كالحسم او غير كالحسم ونما اشرت فيه بالعقد كالدبس
والسكر والفايد وهو غير المرسل القصب المسمى بالمرسل وجهان اهمهما لا يباع بعضه ببعض
لما ذكره والثاني ساع بعضه بعضا قيا ساعلى صحة السلم فيه واجاب الاول بصديق ما لم يربد
واحرز يكون التأثير على احد الوجوه الثلاث عن تأثير الحرارة كما لما المظلي فانه يباع
بعضه ببعض كما قاله الامام وعن تأثير التميز كما قال **والا يخطا** **الفسا** **والزبيب**
والعقصة فان النار في العسل تميز الشع وفي السمن تميز اللبن وفي الذهب والفضة تميز
الفضة وفي لطيفة بالنسبة الى العسل والسمن لا يؤثر في العقد فلو فرض انها عقدة اشنع
بيع بعضه بعضا اما تميز التميز فلا يحوز ذلك للجهل بالمماثلة ولا يحوز بيع العسل بشمعه
ولا يضاف لقاعه حد عجوة فان قيل فلا جاز بيع التمر بعضه بعضا وفيه النوى اجيب
بان النوى غير مقصود بخلاف الشع في العسل فكان اجتماعها يودي الى الجهالة **واذا**
جاء اي البيعة كيت بذلك لان احد المتبايعين يصفق بيع على يد الاخر في عادة العرب
جاء **ويوما من الما بين** ليس تمايضا بالامانة الى المقصود **والا يخطا** اي جنس المبيع منها
جميعها بان اشتمل احدها على جنسين ربويين اشتمل الاخر عليها **كدر عجوة** **ودرج** **يد** من عجوة

ودرم ولذا واشتد على أحدها فقط **ودرم بدري** واشتد على جنس ربوي وانضم
اليه غير ربوي فبما كدرهم وثوب بدري وثوب اربع احدها كدريم وثوب بدري من **الواحد**
النوع اي نوع المبيع والمراد به ما يعم الوصف بان اختلف النوع الحقيقي من الجانبين جميعها
بان اشتد احدها من جنس ربوي على نوعين اشتد الاخر عليهما كدريم فيجاء في واحد يري
يذكر صحافي ومدرسي او على احدهما كدريم في واحد يري على صحافي او مدرسي واختلف
الوصف من الجانبين جميعها بان اشتد احدها من جنس ربوي على وصفين اشتد الاخر
عليهما **كصاع وكسك** ينقص قيمتها عن الصاع **بها** اي بصحاح وكسك او حبيكة وردية حبيكة ورد
اوتاجد اي بصحاح فقط او بكسك فقط او بحبيكة فقط او ردية فقط **فاطلة** هذه المسئلة هي
القاعدة المعروفة بقاعدة مدعجوة والاصل فيها خبر مسلم عن فضالة بن عبيد قات
ابي النبي صلى الله عليه وسلم يقلادة فيها حرز وذهب ثباع ببقعة وثانيه فامر النبي صلى الله
عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة فترج وحل ثم قال الذهب بالذهب وزنا بورن في
رواية لا تناف حتى تفصل واستدل على القاعدة من جهة المعنى بان قضية اشتد احد طرفي
العقد على مالمين مختلفين توزع ماله الاخر عليهما اعتبارا بالقيمة كما في بيع شقص مشفوع وشيف
بالف وقيمة الشقص ما به والسيف حمون فان الشفع ياخذ الشقص بتلقي الكيل الف الف التوزيع
هنا يودي الي المفاضلة او المماثلة لانه اذا باع مداد ودرهما بدري ان كانت قيمة
المد مع الدرهم اكثر او اقل منه لزم المفاضلة او مثله فالمماثلة مجبولة فلو كانت قيمة درهمين
فالمدة لثا طرته ليقابله ثلثا الدين او نصف درهم فالمدة لثا طرته فيقابله ثلث الدين فيلزم
المفاضلة او مثله فالمماثلة مجبولة او نصف درهم فالمدة لثا طرته فيقابله ثلث الدين فيلزم
المفاضلة او مثله فالمماثلة مجبولة لانه لا يعتمد التقدير وهو تخمين قد يخطئ فان قيل يشكل
على ما قالوه في الصلح من انه لو كان له على غنم الف درهم وحمون دينار اذها فصالحه
من ذلك على الف درهم **جاء** بان الكلام هنا في بيع المعين بخلاف ما في الصلح وتعدد
العقد هنا بتعدد البائع والمشتري كالتحاده بخلاف تعدده بتفصيل العقد بان جعل
في بيع مدود درهم بمثلها الف درهم في مقابلته المداد والدرهم والدرهم في مقابلته الدرهم او المد
وخرج بقولي جنسا لولم يشتمل احد جانبي العقد على شيء مما اشتد عليه الاخر كبيع
دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير او بصاع شعير ودينار فصاع شعير ودينار فصاع شعير
بصاع غير ربوي وصاع معقل او بصاعين ربوي او معقل فانه يجوز قوله وجوبا من الجانبين
اي ولو كان الربوي ضميا من جانب واحد كبيع سمس برهنه فيبطل لوجود الدرهم في جانب
حقيقة وفي الاخر ضميا بخلاف ما لو كان ضميا من الجانبين كبيع سمس بسمس فصاع ربوي
تابعه للاضافة الى المقصود ما اذا كان تابعا لبيع حنطة بشعير وفيها اربع احدها جابت
من الاخر ميين بحيث لا يقصد تمييزها فتشترى وحدها فانه يصح ولذا الوباغ صاع بر
جيد وربي مختلطا مثله فانه يصح ويجوز بيعه بحيد وربي اذ التوزيع شرطه التمييز
وظاهر كلامهم انه يصح وان كثرت حبات الاخر وهو كذلك وان خالف في ذلك بعض المتأخرين
والفرق بين الجنس والنوع ان الحبات اذا كثرت في الجنس لم يتحقق المماثلة بخلاف النوع

وکیوم

وكسيع دار فيها بغير ما عذب مثله فانه يصح ان المادان اعتبر علم العاتدين به تابع بالاضافة
الى مقصود الدار لعدم توجه العقد اليه غالبا ولا ينافي كونه تابعا بالاضافة كونه مقصودا
في نفسه حتى يشترط الغرض له في البيع ليدخل والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة
اعتبر من جهة الدار ومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر الغرض له في البيع ليدخل
فيه وينقص قيمة الملك من الصحة بما لو ساءت قيمته فلا بطلان ولو باع دارا وقد
ظلمها معدن ذهب يذهب لم يصح للدال ان المعدن مع العلم به مقصود بالمقابلة فلو
ظلمها المعدن بعد الشراء جاز لان المعدن مع الجهل به تابع بالاضافة الى مقصود الدار
والمقابلة بين الدار والذهب خاصة فان قيل لا اثر للجهل بالمفسد في باب الرابح
بانه لا اثر له في غير التابع اما التابع فتدبريتا مع جهله والمعدن من توابع الارض كالخيل
متبع امه في البيع وغيره فان قيل قد مضى ابيع ذات لبن بذات لبن اجيب بان النوع
جعل اللبن في الصاع كونه الا بالاختلاف المعدن وبان ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض
ليس المقصود منها المعدن ولا قد عرفت هذا فنفى كلام المصنف امور تبين عليها شيئا
للذهن **احد** رواها قوله راذا جعلت الصفة خارج به قوله ما اذا تعددت وهو صحيح فيما
اذا تعددت بتفصيل اللبن دون ما اذا تعددت بتعدد البائع او المشتري كما مرنا في
كان ينبغي ان يقول حيث قبل قوله ربويا كما ندرته في طاحه لانه لو باع ذهباً وفضة بخطه
فقط او شعير فقط او بها وما اشبه ذلك فانه يصح مع دخوله في الصافي **ثالث**
قوله واختلف الجنس منها ليس المراد الجنس الربوي المعتبر وجوده من الجانبين كونه
كلامه فان ذلك متحد كما مر وانما المراد اختلف جنس البيع بان يكون مع الربوي حتى اخر
كما ظهر من ذلك من مثاله فلو عير بقوله واختلف البيع جنسا لا سقما **رابعا** كان ينبغي
ان يقول ارم من احدهما كما قاله في المحرر لانه لو باع حدا ودرهما بدين لم يختلف الجنس
قاب الزركشي وهو مراد المصنف بدليل تشبيه بالحد والدرهم في مقابلة المدين وقد صرح به
في النفع ولا فرق فخره من الاول دلالة الثاني عليه **خامسا** كان ينبغي ان يقول ايضا
ان يكون الجنس الاخر مقصود بالتحجج التابع للمقصود كما مر سادسا **سابع** تشبيهه بقبض البقور
بما اذا كان المصنوع اليه ربويا وليس مراد ابل لا فرق في الجنس المقصود الى الربوي بين
ان يكون ربويا ام لا كما تقدم **سابع** تشبيهه باختلاف النفع بالصالح والمكسب فيه
تخويز وانما هو اختلاف صفة لا اختلاف نوع فزاده بالنوع ما ليس بجنس لشملة النوع والصفة
كما تقدم حتى يصح المثال **ثامنا** اطلاق البطلان في الصالح والمكسب والابدان بنقص قيمة المكسب
عن المصالح كما مرنا سعيها **وشرط** تميز احد النوعين عن الآخر فلو باع صاعا من ردي
وجيد مختلطين مثله او جيد او ردي جار كما مر وشكها ما لو خلط الصالح بالمكسب **فردع** يجوز
بيع الجوز بالجوهر واللوز باللوز وزنا وان اختلف قشرها وسياق في ذلك خلاف في الكلام
ان شانه تعالى ويجوز بيع لب الجوز وب اللوز بلب اللوز فان قيل قد مضى ابيع من روع النوك
مثله لبطلان كماله وهو موجود هنا **اجيب** بان من روع النوك اسرع فسادا من لبها كما هو
معلوم ويجوز بيع البيض مع قشره بالنقص لذلك وزنا عده الاتحاد الجنس فان اختلف جاز انا

دربو یا

فانما معمولان لغيره في الاول بان يقول فكان ينبغي تقديمه على الثاني او يزيد لفظة
مقول كما قدرتها متعلا للحرر والثاني من منها النهي عن بيعه **عن معصن في بيعه** رواه الترمذي
وصححه **بان يقول بعتك** هذا **بالدفع والبيع** الى سنة فذا بها شئت انت او شئت
انا وهو باطل للمجهلة او بعتك **ذال العبد** ان على ان يبيعه **دار البكلا** او تشري دارك متى بكلا
وعدم الصحة للنهي عن بيع **وشرط** رواه عبد الحق في احكامه وذلك **لبيع بشرط** مع كانه قد
او بشرط **نقص** كان يبيعه عبده بالف بشرط ان يفرضه مائة والمعنى في ذلك انه
جعل الاول رفق العقد الثاني فضا واشترط العقد الثاني فاسد بطل بعض الثمن
وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد ولو عقد البيع
الثاني لم يصح ان حملا او احدهما بطلان الاول لا سيما على حكم الشرط الفاسد
فان خلاف الاول صحيح وفاد الشرط كما قاله الفراء ان انقضاء الشرط الى البيع
سمى علقه الى البيع يتورسبها خارجا بين المتبايعين فبطل اعنى الشرط الا ما استثنى
لمعنى كما سياتي **ولو اشترى روبا بشرط ان يحصل** البائع بضم الصاد وكسر هاء او يحصل
البائع او **قربا** بشرط ان يحيطه البائع او **يحيطه البائع** او ما شبه ذلك **فانما** صحيح شرط
لان **بطلانه** اي الشري لا شتماله على شرط غيرهما بل **بطلانه** المشتري الا ان لم يدخل
في ملك المشتري الا بعد الشرط وذلك فاسد والطريقة الثانية في البيع والشرط القولان
في الجمع بين بيع واجارة والطريقة الثالثة سطلا الشرط وفي البيع قولان في الصفة
تقريب قد عبر في الحرر لفظ الشرط في المثالين فقام او ثوبا بشرط ان يحيطه قار
الاسنوي فعد الى ما ذكره للتنبيه على قايده تفسيه وبني انه لا فرق بين ان يصح
بالشرط او ياتي به على صورة الاخبار وقد صح في ذلك في شرح المذهب فقار وسوا
قام بعتك بالف على ان يحصل او يحصل وقاب الشيخ ابو حامد لا يصح الاول قطعا
وفي الثاني الطريقان انتهى ولم يتعرض الى دفعي في كنهه الى هذه الغاية ولا المصنف
في الروضة ولو قام اشترى بعتك واشترى لحصك او خياطة بدرهم وقيل
بان قام بعتك واجونك صح البيع دون الاجارة لانه استاجر قبل الملك كحال العاقل
فان اشترى واستاجر بالعتق ففوق الصفة في البيع وبطل الاجارة كما صح
به في المجموع ولو اشترى خطا مثلا على دابة بشرط ابعاله من له لم يصح وان عرف
من له لانه بيع بشرط فان اطلق العقد صح ولا يجزى ابعاله من له وان اعتبر بل يملك
له في موضع **مستحق** من النهي عن بيع **وشرط** **مستحق** كسب في البيع بشرط **الدار**
الدار من البيع **وشرط** وميات الكلام عليها في محالها **وشرط** **في الدار** في عقد لا بشرط
فيه الحلو والقبض كالمرويات **والكفيل المعينات** **عن** او بيع **في الدار**
اما الاجل فقلده تعالى اذا انتم بدن الى اجل مسمى اي معين نعم التاجيل كما يستعد
بقا الدنيا اليه كالمسنة فاسد كما قاله في روايد الروضة واما الرهن والكفيل فلهما
اليهما في معاملة من لا يرضى لهما والتعيين في الرهن بالمشاهدة او الوصف بصفات
السلم وفي الكفيل بالمشاهدة او بالاسم والنسب ولا يكون الوصف كوسرقة وبخله في

البيع

قطع القيد

الاكتفاء

الاكتفاء وقاب انه اولى من الاكتفاء ههنا من لا يعرف حاله واجيب عنه بان الاحار
الاعتناء التزاهم في الدار لعدم القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه مال ثبت في الدار
وهذا جرك على الغالب والا فقد يكون الضامن رقيقا وشريطا ان يكون المرهون غير
المبيع فان شرط رهنه لم يصح سوا الشرط ان يرهنه اياه بعد قبضه ام قبله لانه لم
يدخل في ملك المشتري الا بعد الشرط فان رهنه بعد قبضه بلا شرط صح **تبينه** اشار
المصنف بقوله المعينات الى تعيين الدار وكان الاولى ان يقول المعين تغليب للعائد
وهو الكفيل على غيره ولو عبر بقوله بعوض حتى يشمل المبيع لا يستغنى عما ذكرته فان البيع
قد يكون في الدار ايضا كما لو قال اشترى منك صاعا في ذمتك بصفة كذا فيصح فيه الشرط
الاجل والرهن والكفيل وخرج بقيد في الدار المعين كما لو قال بعتك هذه الدار على
ان تسلمها الي وت لدا او ترهن بها لدا او بعتك بها فلان فان العقد بهذا الشرط
باطل لانه رفق شرع لتفصيل الحق والمعين حاصل لكل شرط لكل من الدار معه واقع
في غير ما شرع له واما صحة ضمان العوض المعين بشرط قبضه كسب في محله وبالبيع
مالو شرط رهنه او ضمنا بدنه اخر فانه لا يصح لانه شرط مقصود لا بوجبه العقد وليس من
فصله ويستثنى من اطلاقه الكفيل مالو باع سلعة من اثنين وشرط ان يتضامنا فانه
لا يصح كانه تعليق القاضي الحسين والوسيط وغيرهما وعلوه بان شرط على المشتري ان يكون
ضامنا لغيره وهو باطل لخروجه عن مصلحة عقد بخلاف عكسه **وشرط** **اشترى** **على**
الثمن او الثمن سوا المعين وما في الدار لعدم قوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم
وللحاجة اليه **ولا بشرط تعيين الشهود في البيع** لان المقصود ثبوت الحق وهو ثبت
بأي عدول كما نرا والتمس في شرط كانه الرهن والكفيل وعلى الاول لو عينهم لم يتعينوا
ولا خيار لمن شرط ذلك ان امسكوا فيجوز ابداله بمنهم او فواتهم في الصفات **فان لم**
يشهد من شرطه الاشراف كان مات قبله او لم **في البيع** **فان لم** كان ملك المرهون او
اعتقه مالكه او دبره او بان معينا قبل القبض **او لم** **المعين** كان مات قبله **فان لم**
المعيار ان شرط له وان شرط للمشتري فله اذ اقامت الشروط من جهة البائع لفوات
الشروط وهو على الفور لا نه خيار نقص ولا جبر من شرط عليه ذلك على القياص
بما شرط لزال الضرر بالبيع ولا يقوم غير المعين مقامه اذا تلف ولا خيار له ان يعيب
بعد القبض الا ان اسند الى سب سابق جملة كسرة وسرقة ساقتين مثبت له الخيار
خلاف مالومات بمرض سابق ولو تغير حال الكفيل باعسار او غير قبل ان يتكامل ويتبين
انه كان قد تغير مثله فالقياس كما قال الاسنوي الحاقه بالرهن ولو علم المرتهن بالبيع منه
هلاك المرهون فلا خيار له لان الفسخ انما ثبت اذا امكنه رد المرهون كما اخبر في ان كان
الهلاك موجب القية فاخذها المرتهن رهنه ثم علم بالبيع فله الخيار كما جاز **في الدار**
ولو باع رقيقا عبدا او امة **بشرط اقامته** مطلقا او عن المشتري **فان لم** **البيع** **فان لم** **البيع**
الشرع الى العتق والحرر الصحيحين ان غايته رضي الله تعالى عنها اشترت بريرة وشرط ما
موالها ان تقتله وتكون ولا وهما لم يكره من الله عليه ولم الا شرط الاول لم يقول ما بال

اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطلا والثاني
لا يصح ان يكون شرط بيعه او هبته والثالث يصح البيع ويبطل الشرط كانه السكاح اما اذا
شترط اعتاقه عن البايع او اجنبي فانه لا يصح لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر وحجج
باعثان المطيع شرط اعتاق غني فلا يصح معه البيع لانه ليس من مصالحه وشرط اعتاق
بعبينه نعم ان عني المقدار المشروط كالمثمة كما قال شيخنا الصحة ولو باع بعبينه بشرط
اعتاق ذلك البعض صح كما هو قضية كلام البهجة كالحاوي ومثني من اطلاق المصنف
عالمو كان المشروط اعتاقه فربيه الذي يعتق عليه بالشرع كالمثمة وانما فان البيع لا
يصح لمقدار الوفا بالشرط لانه يعتق عليه قبل اعتاقه وهذا هو المعتمد وان قال في المجموع
وقد نظر ويحتمل الصحة ويكون شرطه توكيد للمعنى قال الاذري والظاهر ان شرطا
من اقر بغيره بشرط المعتق كشرائه القريب ويحتمل الفرق بينهما انتهى والاول
اظهر للعللة المذكورة **والاصح** على الاول **بما يصح مطالبة المشتري بالاعتاق** وان قلنا الحق فيه ليس
له بل لله تعالى وهو الاصح كما قلنا بالندرك لانه لازم باشرطه وثبات على شرطه فله عرض
في تحصيله ولذلك قد يتباح في الثمن قال الاذري ولم لا يثبت للاحد المطالبة به
حبه لا سيما عند موت البايع او جنونه والثاني ليس له مطالبة لانه لا ولا له في
حق الله تعالى فان قلنا المعتق حق للبايع فله المطالبة قطعاً ولو اسقط البايع حقه
سقط على المذهب كما لو شرط رهنا او كفلا ثم عني عنه ولو امتنع المشتري من الاعتاق
اجبر الحاكم عليه لان الحق لله تعالى كما مر فان اصر على الانتفاع اعتقه الحاكم عليه كقوله
القاضي والموتى وفيل حبه حتى يعتقه اما اذا قلنا الحق لله للبايع لم يجز بل ثبت
للبايع الخيار واذا اعتقه المشتري او الحاكم عنه فالاولا وان قلنا الحق لله للبايع والآخر
قبل الشئ استخداما وكسبه وقبضه ان قتل ولا يملك صرفها الى عتق غيره ولو كان
للمشتري امة كان له وطبها على الاصح فان اولها لم يجزه عن الاعتاق بل عليه اعتاقها
وليس له البيع ولو بشرط الاعتاق ولان عتقه متعين عليه ولا الاجارة على الاصح في
المجموع ولو جني قبل اعتاقه لزمه فداه كام الولد ولو اعتقه عن كفارته لم يجزه عنها
وان اذن له فيه البايع لا يستحقها العتق بحجه الشرط فلا يصرف الى غيرها كما لا يعتق
المندور عن الكفارة وما يقرر على انه لا يلزمه الاعتاق فورا وانما يلزمه اذا طلبه
منه الحاكم او البايع او ظن قوته لو لم يات به فلو مات المشتري قبل اعتاقه فالقياس
ان وارثه يتقدم مقامه هذا ظاهر في غير من استولدها اما من استولها فليجزي انها
تعتق بموته ولا ينافي ذلك قولهم ان الاستيلاء لا يحرك لانه ليس باعتاق ذممه
انه لا يسقط عنه طلب العتق لانها لا يعتق بموته لان الشارع مشقوف الى العتق
ما امكن والحق في ذلك لله تعالى لا للبايع على المعتمد فعتقها بموته اولى من ان يامر
الوارث بعتقها ولو بشرط عتق حامل فولدت ثم اعتقها لم يعتق الولد على الاصح في
المجموع لا نقطاع التبعه بالولادة **والاصح** **لو بشرط مع العتق بالاولاد** اي البايع او غيره
شروط **في بيع** او تعلق عتقه بصفه او كونه او اعتاقه **بغيره** مثلا **لو باع** **الاولاد**
فلما قلنا حاشا شرعية الشرع من ان الولد لمن اعتق واجاب ان افعى رخص الله تعالى عنه

ع

عن قوله صلى الله عليه وسلم واشترط لي لم اولا معنى عليهم كانه قوله تعالى وان اساء فلها شرط
الاولا اجنبي اولى بالطلاق واما بالبطلان فلا انه لم يحصل في واحد منه ما يشق اليه الثاني
من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط واشترط الوقف كما بشرط الدبير
واحتوز بقوله مع العتق عما اذا بشرط الاول لا نقط بان قال ان اعتقه فاولاه في ذات
البيع باطلا قطعاً لان الولد تابع للعتق وهو ليس بشرط الاصل ولو باع رقيقا بشرط ان
يبيعه المشتري بشرط الاعتاق لم يصح البيع ولذا لا يشتري دارا بشرط ان يفتها او ثوبا
بشرط ان يتصدق به لان ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع **ولو بشرط معقضي العقد كالتبضع**
والرد بغيره بشرط الا عرض فيه **كشرط ان لا ياكل** كروية او لا يلبس الا كذلك كحرر مع العقد
فيها اجماع الاولي فلان اشترطه تأكيد وتبيين على ما اوجبه الشارع عليه واما الثانية
فلان ذكره لا يورث تنازعا في الغالب فذلك فيها لغو وهذا ما جزم به في المجموع ونقله
في اصل الروضة عن الامام والفراي ثم قال للثمة انه لو شرط الزام ماليس يلزم
كما لو باع بشرط ان يصلي الوافل او يصوم شهر او غير رمضان او يصلي الفريضة في اول
اوقاتها فسد العقد لانه الزام ماليس يلزم قال وقضيت فساد العقد في مسلك القسمة
والحرر قال الاسفوي ومقتضاه انه لم يجز بغيره بالبطلان وانما يؤخذ من مقتضى كلام
الثمة وهو بحيث فقد رض عليه الثاني في الام فقات واذا باعه العبد على ان لا يبيعه
من فلان او على ان يبيعه منه او على ان لا يتخذه او على ان يفتق عليه لدا وكذا في البيع
فاسد تلخص ان مذهب الشارع في اشترط ما لا عرض فيه البطلان وان الشرع لم يطلع فيه
الا على كلام بعض المتأخرين العدوين في المصنفين كانه اصحاب الرجوع قال وقد احتار
ابن الصلاح وان الرفعة في لا تاكل الا المبرية ان تغربا الخطاب فانه حينئذ لا عرض فيه
اصلا بخلاف ما اذا قرى باليا اخر الحروف فقد يتخيل فيه لافاد لانه يفتق العبد كالاقتاق
وما قاله بغيره عن السياق لانه صحيح نقله كما بينته واجاب عن ذلك الزركشي ان مل في
الثمة محله فيما يلزم السيد اصلا وميلنا محله فيما يلزم في الجملة اذ نفقة الرقيق مقدر
بالقاية وقد بشرط عليه او اوها من احد الاموال التي تنسأوي بي بيعها فيصح ولا يلزمه
الوفاء لان الواجب احدها فاشبهه خصال الكفارة لا معين احدها بالتعيين قال واما
قوله في الام على ان يفتق عليه لدا وكذا فبيده اشارة الى القدر بقدر معلوم والى انه جمع
له بين ادبين او نوعين من الاطعمه وذلك لا يلزم السيد فاذا شرط فقد شرط ما لا يلزمه
وهو مخالف لمقتضى العقد فابطله قال وفي التمثيل ليس الحرر نظرا اذا كان العبد بالغا
فليجزي ان لا يصح البيع كما لو باع سيفا بشرط ان يقطع به الطريق واجاب عنه شيخنا بان ليس
الحرر حائز في الجملة بخلاف المظنة قال البغوي ولو باعه اما بشرط ان لا يجعل فيه محرما
او سيفا بشرط ان لا يقطع به الطريق او عتق بشرط ان لا يباعه بما لا يجوز مع البيع
ونقاس به ما يشبهه ولو قال بعتك الدار على ان لا تفتقها بالفتح كالموتى فاعتقها بالفتح
الا نصفها **ولو بشرط** البايع موافقته المشتري بفسد المبيع ثمة في الذمة حتى سوت في الثمن
الحال لا الموجل وخاف موت الثمن بعد التسليم ولم نقل بالبداة بالبايع صح لان حبه من

الاولاد

مقتضيات العقد بخلاف ما اذا كان موجلا او حالاً ولم يخف ثبوته بعد التسليم لان البراءة حينئذ
في التسليم بالبايع وان شرط وصفا بقصد اللون **العبد كما قال الامام ابو حنيفة** او الدابة
لونها اي ذات لونها مع العقد مع الشرط لا نه شرط يتعلق بعصمة العقد وهو العلم بصفت
المبيع التي تختلف بها الاعراض ولا نه التزم بوجوده عند العقد ولا يوقف التزام على اثبات
امر مستفاد فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط وان سمي شرطا محورا فان الشرط لا يكون الا
مستقبلا ويكون في الصفة المشروطة ما يطلق عليها الاسم ثم لو شرط حسن الخط مكان غير
مستحسن في العرف فله الخيار والا فلا قاله المتولي ولو شرط وضع الحجر بشهر مثلا او
انها يدرك كل يوم صاعا مثلا لم يصح لان ذلك غير مقدور عليه فنهيا وغير منضبط في الثانية
فصار كالوشرط ان تكتب العبد كل يوم عشرة وقات مثلا **تكتب** فان بعض شراح
الكتاب ولو ابدل المصنف لفظ الدابة بالحيوان لكان احسن ليشهد الامم فان حكمها
كذلك ولذلك قد رتبها في كلامه ولعله هذا اجل الدابة على العرف فان حملت على اللغة فهو
كالسعي بالحيوان **ولو الخيار** فورا كما قاله الرافعي **ان اخلط** المشروط لغوات شرط **ولو قول**
سطل العبد في الدابة بصورتها بالشرط لا بالخلف لا نه شرط معها شيئا مجهولا فاشبه
ما لو قات بعثتها وحملها واجاب الاول بان المقصود الوصف به لا ادخاله في العقد
لان ادخاله عند الاطلاق وخرج بيقصد مالا يقصد بل هو من العيوب كالزنا والرتة
فانه لا خيار بفواته بل ان كان من البايع فهو بيان العيب وان كان من المشتري
فهو في حكم الرضي بالعيب ولو شرط بثبوتهما فخرجت بكونها خيارا له على الاصح خلافا لما في
الصغير ولو شرط انه خصي فبان محلا ثبت له الخيار قالوا لا نه لا يدخل على الحرم ولعل
المراد به المحسوس والا فمضى للذكر كالمخلد في وجوب الاحتجاب منه **ولو قال بعثتها** اي
الدابة ومثلها الدابة **وحملها** او بعثتها ولم يضر بها **بطل البيع في الاصح** لجعله الحلال واللبس
المجهول مبينا مع المعلوم بخلاف بيعها بشرط كونها حاملة او لونها كما مر لا نه جعل
ذلك وصفا تابعا ونسب الطير كالحمل والثاني يجوز لانه داخل في العقد عند الاطلاق
فلا يضر التفسير عليه كما لو قال بعثت هذا الجراد باسائه وقرق الاول بان الاساس
داخل في سمي الجراد فذكر هنا ذكرها داخل في اللفظ فلا يضر التفسير عليه والخبر غير
داخل في سمي البهيمة فاذا ذكر فقد ذكر شيئا مجهولا وابعه مع المعلوم ودخله تبعا لا يتلزم
دخوله في سمي اللفظ ويصح بيع الحبة بحشوها لدخول الحشو في سمي الحبة فلا يضر ذكره لانه
ما كيد كما مر في الاساس ولا فرق في هذه الامثلة بين ان ياتي بالواو او الواو او مع كما ذكر في
المجموع في اثبات الامثلة وان فرق السبكي بين الواو والباء فقال بالظلال في الواو وبالفتح
مع الباء **لا يبيع بيع الحاروط** للنهي عن بيع الملاقيح وهذه حكره فانه عين بيع الملاقيح
وانما ذكرها بوطية لقوله **ولا يبيع للمال وورنه** لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كاعضا
الحيوان **لا يبيع الحامل بحر** الحاقه بالامتنان الشرعي بالاستثناء المحسوس ولا يبيع الحامل برقيق
لغير مال الام فلو وكل مال الحامل مال الام فباعها دفعة لم يصح لانه لم يملك العقد بنفسه
فلا

تلا يبيع منه التوكيد فيه فان قيل يشكل على عدم صحة بيع الحامل بحر او برقيق لغير مال الام
صحة بيع الدار المتاح مع ان المنفعة لا تدخل فكانه استثنائها اجيب بان الحامل
استثنى الا من المنفعة بدليل جواز افرادها بالعقد بخلافه وبان استثنائها المنفعة
قد ورد في قصة جابر لما باع حمله من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهره الى المدينه
فبقى جاسواه على الاصل **ولو باع حمله** له **مطلبا** من غير تعرض رجوعه
هذا المثل في البيع يتبعها بالاجماع اما اذا كان حملها لغير فان البيع لا يصح كما مر ولو وضعت
ولدائهم باعها مالها فوضعت عند المشتري ولد اخر وبينه وبين الاول دون سنة اشهر
ففي اخر النهاية عن النفس انه للبايع لانه حمل واحد قات الامام والقياس انه
للمشتري لا يفسد له في ماله وهذا اجزم الشان في باب الدابة مستدلن به على نظائرها
من الكتاب وقاب المتولي في باب بيع الاصول والثار انه ظاهر المذهب فمن استثنى هذه
الصوره من اطلاق المصنف فقد وهى **فصل** فيما ينهى عنه من البيع نهيا لا
يقضي بطلانها وفيه ايضا ما يقتضي البطلان وغير ذلك وقد شرح في بيان ذلك فقام
ومن النهي عنه مالا يبطل بضم الميم فبطل المصنف اي مع كسر الطاء اي النهي فيه البيع
ويعوز فتح الطامع ضم الميم ايضا وعكسه والصغير للنهي عنه والصغير في **لوجوه** يعود
الى النهي لدلالة النهي عليه **اي معنى يقتضي بطل** لا الى ذاته لان النهي ليس للبيع كمن
بل لا مر اخر هذا هو القسم الثاني فجميع حاضيه من الصور يصح فيها البيع ويحرم الا في الصور
الاخيرة من اخر الفصل ولقد مر ما عليه كان اولى ثم شرح في الصور التي لا سطل البيع فيها وهي
سبعة مبتدا بواحدة منها فقامت **كبيع حمارها وان يقدح** شخص **عرب** او غن **فباع** **لها** اي
حاجة اهل البلد **البيع** كالطعام وان لم يظهر ببيعة سعة بالبلد لقلته او لعدم وجوده او رخص
السعر او لغير ذلك **البيع** اي شيئا باعلا من بيعه حاله ذلك الخبر المحكيين كما سمع
او عند غري **لا يبيع** **لك على التدرج** اي شيئا باعلا من بيعه حاله ذلك الخبر المحكيين كما سمع
حاضر الباد زاد سلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض وقاب من شئ به زاده لم دعوا
الناس في غفلة هم الى اخر المعنى في الخبر التفسير على الناس فان القسم البادي
منه بان قات له ابتدا التركة عندك لبيعه بالتدرج او استثنى عموم الحاجة اليه كان لم يحج اليه
اصلا او الا نادرا وعمت وقصد التدرج ببيعة بالتدرج فانه المحض ان يفوض اليه او
قصد ببيعة بغيره فقامت له التركة عندك لبيعه كذلك لم يحج لانه لم يرض بالناس ولا ميل
الى منع المالك منه لما فيه من الاضرار به ولهذا اخص بالاشهر المحض كما نقلت في زيادة الروضة
عن القفال واقرب فان قيل الاصح انه يحجر على المرأة تملك المحرم من الوطى لانه اعانه على معصية فنبهني
ان يكون هذا مثله اجيب بان المعصية انما هي في الارشاد الى التاخير فقط وقد انقضت الا
ارشاد مع البيع الذي هو الايجاب الصادر منه واما البيع فلا ينسب فيه لاسيما اذا ضم المالك
على ما اشار به حتى لو لم يباشر المشتري عليه باشر غير غير بخلاف تملك المرأة الحلال المحرم من الوطى فان
المعصية تنفس الوطى ولو استشاره البدوي فيما فيه خطه ففي وجوب ارشاده الى الاداء خاير البيع
بالتدرج وجهان اوجهها اجيب ارشاده كما قال الاذرعى انه الاشبه وكلام اصل الروضة ميار البيع

الغلابان يا من ادالي السوقة ان لا يبيعوا اكلهم الا بكذا للتشيق على الناس في اموالهم وتفضيه
كلامهم ان ذلك لا يختص بالطعمة وهو كذلك فلو سئل الامام عز وجل عنه بان باع باريدها سعر
لما فيه من مجاهقة الامام بالخالفه وصح البيع اذ لم يبعد المحر على الشخص في ملكه ان يبيع بغير
معيته وظاهر كلام اصل الرخصة ان التعزير مفرغ على حرمة التعزير وجري عليه ان
المعزري لما مر وان خالف في ذلك ابن الرفعة وغيره وقالوا انه مفرغ على جواز وشرط
المعزير في جميع المناهي علم النبي باحتي في الجسد كما نقل عن نضر الكوفي خلافا لما جري
عليه ان المعزري فيما عدا الجسد الرافعي ثم شرع في الصورتين الاخيرتين مبتدئا بواحدة منهما فقال
ويجوز التعزير بغير الام الرخصة والولد الرقيق الصغير المملوكين لواحد يبيع او هبة او مبيع
باقالة او رد بعيب او قسمة او نحو ذلك لا يعتق ووصية **حتى** وهو ذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم من فرق بين والدك وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة رواه ابو
داود وحسنه والحاكم وصححه ولم يولد له صلى الله عليه وسلم ملعون من فرق بين والدك وولده رواه
ابو داود وسواه وصححه الام بذكر ام لا رعاية لحق الولد وحسنه بما ذكره لو كان المالكين
فيجوز لكل منهما ان يتصرف في ملكه وما اذا كان احدهما جرافا فانه يجوز للمالك الرقيق ان
يتصرف فيه وما اذا فرق يعتق او وقف او وصية لان محسن العتق وكذا الواصفة الرخصة
لا يقتضي التعزير بوضعها فلعلم الموت بلون بعد زمان المحرم قال الادريجي والمجته
منع التعزير برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الواهب اذا كان اصلا لان الحق في
القرض واللقطة ثابت في الذمة فاذا انقضى الرجوع في العين رجع في غيرها خلافا في
الهبة فانما لو منعها بها الرجوع لم يرجع الواهب بشئ ويؤخذ من ذلك ان الموصي لو مات
قبل تمييز الولد لم تبطل الوصية وهو كذلك وله القول حينئذ اما بعد التميز فلا يحرم لانه يمتنع
عن التميز والحضانه وحينئذ يعرف بين الام وولدها قبل ان يمتنع حتى يبلغ الغلام
ويحضر الجارية ضعيف وظاهر كلامه الاكتفاء بالتميز وان حصل قبل البيع وعيارة المحرم
الى سن التميز وعيارة الجارية ببيع سنين يجوز ان يكون اطلاقا لانه مظنة التميز كما
في الحضانه وعيارة الجارية بغير سنين فالحق في التميز قبلها ليجعل له قوة واستداد على الاكفاد
انتهى وهذا كما قال الادريجي **حسن** تنبيه قوله حتى يميز قد يفهم انه لا يجوز التعزير
بين الام والولد المجنون البالغ وهو كذلك كما صرح به القاضي حين واتباعه للقول
وفي قول حتى يبلغ يدل على ان المراد التميز المتقدم على البلوغ وانما اعتبر هذا القول
البلوغ لنقصان تمييز قبله ولهذا يجوز النكاح ما لم يبلغ على الصحيح وانهم جواز التعزير
بعد جزاء وهو كذلك خلافا للامام احمد وهو مكروه بعد التمييز وقبل البلوغ وكذا بعد
البلوغ لما فيه من التوثيق ويصح العقد ويصح بالتبعية بالتميز ان غير الادريجي يجوز
التعزير بينه وبين امه وهو المذهب ان استغنى عن اللبن للنكاح وقيل يحرم
وجوز بالدخ طعنا كما في زيادة الرخصة قال السبكي ومرواه دمج الولد اما دمج
مع بقائه فطعنا انه كغيره الدخ وظاهر ان المراد دمج الماكور اذ عين كذاه بحال
واحسن ما قيل في هذا التميز ان يصير الطفل تحت ياكله وحده وشرب وحده ويستحي
وحده وفيه ان يصير تحت يدهم الخطاب ورد الجواب ولو اجتمع الاب والام حرم

المعزير

التعزير بينه وبينها وحل بينه وبين الاب او اجتمع الاب والجد للام عند فقد الام فها سوا
فبياع مع ابها كان كما هو فضله كلام الحاوي الصغير والجد للام كالام عند عدمها عند
وجودها على الاصح وفي الجدات والاجداد للاب عند فقد الابوين وام الام ثلاثة اوجه
حكاها الشنخاني في باب السير من غير ترجيح ثالثها جواز التعزير في الاجداد دون
الجدات لانهم اصلح للربية قال الولي المرواني ومطهر مصحح المنع وهو الذي ورده
الرواية والجرجاني واما الجد للام فقال المرواني انه كالجد للاب وقار الماوردي
انه كابر المحارم والا قرب كما قال السبكي الاول ولا يحرم التعزير بينه وبين
سائر المحارم كالاخ والعم وان قوى السبكي التعزير بينه وبينهم **واذا فرق** بين الولد
بعد سعيه للمبا وبين من منعه التعزير بينه وبينه **بيع او هبة** **تطلاق** لعدم القدرة
على التسليم شرعا والثاني لان النهي للاضرار بالخلل نفس المبيع وعلى هذا لا يترفع على التعزير
بل ان تراصيا على ضم احدها الى الاخر استمر العقد والافسخ كما قاله ويجري القولان في جميع
انواع التملك اما قبل سعيه للمبا بسطل جزاء مستثنى من الاول ما لو كان المبيع عند محرم
بعينه على المشتري فالظاهر كما قال الادريجي وعين عدم التحريم وصحة البيع لتحقيق
مصلحة الحرمة ولما مر من جواز التعزير بالاعتاق ويجوز بيع بعض احدهما فقط ويسع
احدهما مع بعض الاخر ويسع بعض كل منهما عند عدم التباوي فان تباوي البعضان
كان باع نصفهما معا جاز كما دل عليه كلام الرافعي في السير والحق الغزالي التعزير بالسفر
بالفرق بالبيع وطرده في التعزير من الزوج وولدها وان كانت حرة خلاف المطلقة
لا يحرم لان مكان محبتها له ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو ملك كافر صغيرا وابويه وهما
كافران ثم اسلم الاب وتخلت الام فان الولد تتبعه ومورثا لالة الملاك عنهما دونها قاله
صاحب الاستقصا وينبغي انه لو مات الاب ان يباع الولد للضرورة كما قاله بعض المشايخ
قال الادريجي ومثله لو ساع الطفل السبي في الاسلام ثم ملك احد الكافرين فله بيع احدهما
دون الاخر فنيا يظهر انتهى وهذا ممنوع لان الاصحاب لم يفرقوا بين الام المسلمة والكافرة
والعقوبة وجد حكاها الادريجي وانما فرق في الصورة المتقدمة للضرورة سبه قوله بطلا
قال الاسنوي كان الحسن اسقاط الالف منه فان الافصح في الصغير الواقع بعد اوان
توفي به معزوا مقتوب اذا الميت زيدا او عمرا فاكراه وقيل الولي العراني والصواب
حذف الالف انتهى والاول ما قاله الزركشي من انه انما يثنى الصغير لان اول التتويج فهو نظير
قوله تعالى ان يكن غنيا او فقرا قاله اولي بهما ثم شرع في الصورة الثانية فقال **لا يبيع** **بيع**
المعزير وهو ان **شترى** **سلعة** **ويعطيه** **وام** مثلا **للمكون من الثمن** ان **رخص** **السلعة** **والا** **يبيع** **بها** **بالبص**
للنهي عنه رواه ابو داود وغيره ولا في قيد شرطين فاسدين احدهما شرط الهبة والثاني شرط
الرد على تقدير ان لا يرخص **تنبيه** في العود من ست لغات فتح العين والرد ربي الفضيلة
وضم العين واسكان الواو عريان بالضم والاسكان وابدال العين همت مع اللام وهما
معرب واصله في اللغة التليف والتقدم فربا **بيع** **البيع** **ينقسم** الى الاحكام الخمسة وهي
الواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح فالواجب بيع الولي مال القيمة اذا تعين سعيه
وبيع القاضي مال المفلس مشروطا بما يبيع المالحاجة والطعام من المفضل فالواجب فيها التملك

الظاهر

لا البيع نفسه وبعضهم ادوجها في البيع الواجب واما المحرم فغالبا ما ذكره المصنف في هذا
المفضل والذي قبله واما المندوب فكما يبيع بالمحاباة وبيع الطعام زمن الغلا ونحوه واما
المكروه فكبيع وبيع حله وبيع من الثمالة حرام او فيه حرام ولم يتحقق ان المأخوذ من الحرام
والا المحرم وبيع المصحف قبل وثقه تقابل الدفتين لان كلام الله لا يباع وقيل انه بدل اوجه
لشبهه حكمها الرافعي عن الصيرك وبيع العينة وهي بكسر الميم واسكان النون والفتحة والنون
ان يبيعه عينا من كثير موجد ويسلم له ثم يشتريها منه بنقد يسير ليقبى الغير في ذمته
واما المباح فغالبا يبيع فروع المقبوض بشرط فاسد لفقد شرط او لشرط فاسد فيضمنه المشتري
صمان العقب لانه مخاطب كل لحظة فان كان نالها الرزق رد مثله ان كان مثليا واقضى قيمة
ان كان متقوما وان كان باقيا فعليه رده ومونة الرد وليس له حجب لا ستر واداء الثمن
ولا تقدم به على العزم كالرهن الفاسد وان انفق عليه لم يرجع على البايع بما انفق ولو جهل
الفاسد وان كان المشتري جارية ووطيها لم يجز وان علم الفاسد الا اذا علم الرهن ميتة
او دم او نحو ذلك مما لا يملك به اصلا بخلاف ما اذا كان الثمن خروجه كخبر رايان الشرايه
يفيد الملاك عند ابن حنيفة وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكرا فمهر بكرا سا على النكاح
الفاسد وارش بكارة لا يملكها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد صحيح في الفان
وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح لان المشتري اذا اطلع
على عيب بعد زوال البكارة لم يكن له الرد بغير ارش البكارة بخلاف ما لو طلقها بعد زوال
البكارة لا شيء عليه ولا يبايع هذا ما قالوه في العيب من انه لو اشترى بكرا مضطربا
ووطيها جاهلا انه يلزمه مع ارش البكارة مهر ثيب لوجود العقد المختلف في حصول
الملاك به هنا كفي النكاح الفاسد بخلافه ثم ولو حلف العاقدان المفسد للعقد ولو غلس
الخيار لم يغلب صحيحا اذ لا يبيع بالفاسد بخلاف ما اذا اخطا شرط فاسدا او صحيحا في
مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد **نفسه** في تقرير الصفقة
وتعدوها وصرفها ملائمة اقسام لانه امانة او ابتداء او في الدوام او في اختلاف الاحكام
وما في طامه على هذا الترتيب وقد شرع في القسم الاول منها فاقول **لواي** في صفقة
واحدة حلا وحراما كان باع مذكاه وحينه او **حلا وحراما** او شاة وحتررا **او عيبا** وحرارا
عيبا **وعيبا** او **مشترا** كغير الشريك **الاخر** صحيح البيع في ملكه من الحلال والمذكاة والشاة
وعيبا وحسنه من المشترك ويطلق عيب في **الاظهر** اعطا لكل منهما حكمه والثاني يبطل
فيهما وفي علته وجهان **احدهما** الجمع من حلال وحرام لقول ابن عباس ما اجتمع حرام
وحلال الا وعلب الحرام الحلال والثاني في جهالة العوض الذي تقابل الحلال ويستفاد من
تمثيل المصنف بالمشتري ان العلة الصحيحة هي الاولى لان الحصاة من الثمن معلومة
وجري على ذلك في المجموع فان قيل ما صححه المصنف شيئا للمعنى خلاف مذهب الرافعي
فانه اذا كان للمجهدين المسألة قولان وعلم المتأخر منهما كان الاول مرجوحا عنه فيكون
مذهبه هو الثاني وقد رجح الثاني عن القول بالصفقة كذا ذكره الربيع في الامم وغير بقوله
ان الطلاق هو اخر قوليه قال الاسوي وبني دقينة عفلوا عنها وقالوا اذ عي اذا

كان

كان راي المذهب قد شهد بذلك في النفس حوازه من ترجيح الصفقة مع ذلك اجيب بان
قول الراسع ان البطلان اخر قوليه عندنا ان يكون اخرها في الذكر لا في النكاح واما
ليكون المتأخر مذهب الثاني اذا ائتم به اما اذا ذكر في مقام الاستنباط والتزجج
ولم يصح بالرجوع عن الاول فلا يصح ان هذه اللفظة وهي اخر قوليه يحتل انهما
كانت اخر قوليه بالادلة فصرت فقوت بالرائية **نفسه** قول المصنف بغير اذنا الاخر
قال الاسوي انه يعود بغير الجلي المشترك فانه مع الاذن يصح جزا ولا يصح عوده
اليه والى عبد الغني معا لانه اذا اذن له وباعه ولم يفصل الثمن لم يصح العمل
به حالة العقد وان فصله صح جزا لئن ليس مما نحن فيه لان الكلام في الصفقة
الواحدة وتلك صفقتان وقاب ابن شهاب الطاهر عوده اليها فانه يصدق
انه اذا اذن كان الحكم بخلاف ذلك وهو صحيح ومحل القول بالصفقة اذا كان كل
من ملكه وعين معلوما والا فلا يصح ولو كان الجهل في غير ملكه فقط لتعذر التقيد
وعلى الاظهر **تخييرا** **المشتري** ان **يحل** الحال لضرر التبعيض وهو كالمطلب على الفور
لانه خيار فقص فان كان علما فلا خيار له لتقصيص **فلمن** **جمله** البيع او كان غلاما
بالحال **حده** اي المملوك له **من المسمى** باعتبار لا نأ اوقعا الثمن في مقابلتها جميعا
فلا يلزم المشترك في مقابلة احدهما الا فطنة **تنب** لظاهر عبارة المصنف ان
تعتبر قيمة الحر والخير عند من يري لما قيمة وهو احتمال للامام صحيح الفرائد
والصواب كما صححه المصنف انا فنقدر الحر حلا والقيمة مذكاه والخير رشا والخير
رقنقا فاذا كانت قيمتهما بلثمايه والمسمى حايه وخمين وقيمة المملوك حايه فخصته
من المسمى **حسون** وفي قول **جميعه** لان العقد لا سوجه الا الى ما حوز سعه فكان
الاخر كالمعذور وعلى الاول لو لم يكن الحرام معصودا كالدوم فالظاهر كما قال
الاسوي ان الاجازة بكل الثمن كما يقتضيه كلامهم في الخلع والثنائية واجمعوا على
جواز تفرق الصفقة في الطلاق والعنق وبحرها ما هو مبني على السراية في
التعليق وانفقوا على منعه فيما اذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن استعلا جل
الجمع لنكاح الاختين والخلاف فيما عدا ذلك وبحرك في ابواب شئ من البياعات
والاجارات والائكة والشهادات وعيها واستثنى من ذلك ما يلب منها اذا
اجو الرهن العين الموهونه من تزدي على محل الدين فانه يبطل في الجميع على الاصح
عند الشافعي ومنه **نفسه** اما اذا استعار شيئا لم يرهنه بدن فزاد عليه فانه يبطل في
الكل على الاصح وفي استثنائها من الصورتين كما قاله بعض المتأخرين فقل لا
القاعدة في تفرق الصفقة ان يعقد على شئين موجودين احدهما حل والاخر حرام
والمنفعة **نفسه** واحد فلا وجد فيها الا القول بالصفقة والبطلان والصفقة تعدد لعدم
الاذن من جهة المرتين وفي الصورة الثانية تصرف في ذلك الغير على وجه لم ياذن
فيه فيبطل صيانا لحق الغير ومنه **نفسه** اما اذا فاضل في الربوات فانه يبطل في الكل
ومنه **نفسه** اما اذا اراد في العوا على القدر الجائر فانه يبطل في الكل ومنه **نفسه** اما لو اراد

فان كان

فمنها

اذن

في خيار الشرط على ثلاثة ايام فانه ان كان في صلب العقد لم يتعقد جزما او في خيار المجلس
 يبطل قطعا ومنها ما اذا اوصى من لا وارث له بالثمن فانه يصح في الثلث قطعا
 قاب الزكشي ومنها ما لو قدم الباطل كان قاب بعثك الحر والعبد فانه يبطل في
 الكل لان العطف على الباطل باطل كما قالوه فيما لو قابت العالمين طواق وانت
 يا زوجتي لا تطلق لعظمي على من يطلق انتهي وليس هذا كما قال شيخ قياسه وانما
 قياسه ان يقول هذا الحر مبيع منك وعيدي فانه لا يصح بخلاف المثال المذكور فانه
 يصح في المبدلان العامل في الاول عامل في الثاني وقياسه في الطلاق ان يقول
 طلقت نساء العالمين وزوجتي فانها تطلق في هذه الحالة واذا لم يجب الا الحصة
في خيار الباطل انه المفسر حيث باع مالا مملوكا وطعم في ثمن مالا مستحقه ثم شاع في القسم
 الثاني منها فقال **ولو باع عبدا مملوكا قبل ان يفسخ البيع** فيه **ولو يفسخ في**
الآخر وان لم يقبضه **ولو يفسخ** المشتري بين الفسخ والاجارة **فان اجارة المملوك**
 باعتبار رقبته لان الثمن قد توزع عليها في الا بددا وانقسم عليها فلا تغني بلاك
 احدهما وقوله **قطعا** يقع فيه المحدث في الشرح والوضحة عن ان احق طرد الله
 فيه احدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث
 بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليها ابتداء وقضية كراهه انه لا خيار للبائع
 وهو ذلك كما صرح به في المجموع ولكنه شكك لان علة المنع فيما تقدم التقديرات
 وهو مقصود هنا والطريق الثاني يفسخ في احد القولين وان قبض المشتري
 احد العبدتين ولو تلف المقبوض وعين لم يشت للمشتري الخيار فيما تلفت يد كما
 صح في المجموع بل عليه حصته من الثمن لان العقد استقر بقضيه وفي معنى
 ما في المتن ما لو باع عبدا نصا رقبته خيرا قبل قبضه قاله الدراري ثم شرع
 في القسم الثالث فقال **ولو جمع في صفقة غلظت الملاك اجارة** كان يقول اجرتك دارك
 شهرا وبعثك ثوبي هذا يد يارا واجارة **وسلم** كان يقول اجرتك دارك شهرا
 وبعثك ضاع قمح في ذمتي سلما بكذا **فانها في الاظهر وبوزع المسمى** اي قيمة المورجين
 حيث الاجر وقيمة المبيع او المسمى فيه ووجد الاختلاف بين البيع والاجارة
 اشتراط التوقيت فيها وهو مبطل للبيع والاجارة تنفسخ بالتلف بعد القبض دون
 والاختلاف بين الاجارة والسلم اشتراط قبض العوض في المجلس في السلم دونها
 والثاني يبطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمها باختلاف اسباب الفسخ والانشاخ
 ما يقتضي فسخ احدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهد عند العقد باخص كل منهما
 من العوض وذلك محذور واجاب الاول بانه لا محذور في ذلك الا ترى انه محذور
 بيع ثوب وشق من دار في صفقة وان اختلفنا في حكم الشفعة واحتيج الى التوزيع
 بسببها ويؤخذ ما مثل به ان محل الخلاف ان يكون العقدان لا زمين فلو جمع بين
 لازم وجاز كبيع وجعالة لم يصح قطعا كما ذكره الرافعي في المسابقة اركان العقدان

مل للذهب

بيع

على قيمتها

جائز كشركة وقراض مع قطعا لان العقود الجائزة بابها واسع وانما قد يختلف في
 الحكم لم يقل عقدين مختلفي الحكم كما عير به في المحرر لم يشترع عبيدين بشرط الخيار
 في احدهما الثمن الاخر فانه على القولين مع ان الحكم مختلف والعقد واحد
 تنبيه المراد بالاجارة مع السلم اجارة العين فان اجارة الذمة بشرط فيها
 القبض كالسلم وشمل كلاهما حاله الاشتراك العقد على ما شرط فيه التقابض
 وما لا يشترط كصاع بروثوب بصاع شعير او بيع وكذا وسحق الثمن والمهر واحد
 لقوله زوجت بنتي وبعثت عبيدا وبيعت في مجمع او زوجت ابنتي وبعثت ثوبي
مع النكاح لانه لا يفسد بفساد الصداق **وفي البيع الصداق المثل** لان بقا اظهرهما
 صحتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني يبطلها ويجب مهر
 المثل والمصنف اعاد هذه المسألة في كتاب الصداق باسقاط ما ذكره هنا
 اما اذا اختلف المصحح لقوله زوجت بنتي وبعثت عبيدي بكذا فان البيع لم يصح
 والا لصداق كما لو كان لكل منهما عبيدا عاها ثمن واحد كما مر ويصح النكاح
 بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع مع الخلع وفي البيع والمسمى القولان تنبيه
 شرط التوزيع في صورة المثل ان يكون حصة النكاح مهر المثل فاكثرت ان كان
 اقل وجب مهر مثل كما في المجموع الا ان اذنت الرشيد في قدر المسمى فيعتبر التوزيع
 مطلقا **وتعدد الصفقة** **سقطت** **من البائع كعقار او بكذا او فتيقيل فيها سدا**
 افضل المشتري في القبول ام لا على الاصح وله رد احدهما بالعيب فلو قال بعت
 عبيدي بثلث وداريتي بخمسة فقبل احدهما بعينه لم يصح كما سياتي في تقدير البائع
 والمشتري وان قاب القاضى كظاهر الصحة **وتعدد البائع** فكذا او المبيع ترك
 بينها فيقبل فيها ولورد نصيب احدهما بالعيب فلو قبل المشتري نصيب احدهما بنصف
 الثمن لم يصح في الاصح كما قاله البغوي وبقية الشك ان اللفظ يقتضي حواشيها
 جميعا وان صح السبكي تبعاً للموالي الصحة **وان تعدد المشتري** كبيعك هذا بكذا **الاظهر**
 قياسا على البائع والثاني لا لان المشتري سني على الايجاب السابق ولو سئل احدهما
 بنصفه بنصف الثمن لم يصح ان قلنا بالالاتحاد ولذا ان قلنا بالتقدير على الاصح وان
 صح السبكي الصحة كما مر ومحل ما ذكره المصنف في غير العرايا والشفعة اما فيها
 فتعدد بتعدد المشتري قطعا وكذا بتعدد البائع في الاظهر عكس ما هنا **ولو وكلاه**
او وكلاهما الاصح اعتبار الوكيل لانه العاقد واحكام العقد من الخيار وغيره متعلق به
 والثاني اعتبار الموكل لان المللك له وهذا هو الاصح في اكثر نسخ المحرر فاصله في هـ
 المنهاج واعتذر عنه في الدقايق ولم تقدم في كلام المصنف ما يعود عليه الصمير
 المذكور وعناء لو وكل اثنان واحدا او وكلوا احدا ثمن ومحل ما قاله في غير الرمن
 والشفعة اما فيها فالاصح اعتبار الموكل كوكيل اعتبارا بالاتحاد الدين والملك وعدة
 فلو وكل اثنان واحدا من عبيدهما عند زيد بآلهما من الدين ثم فسخ احدهما

بكذا

مع

ويبد انك نصيبه خاتمة تات في الاهيا يحرم اخذ المات من السلطان اذا كان أكثر
ما في بيت المار حراما كما هو القاب قال المصنف وهذا شاذ ليس مذهبا بل المذهب
الكراهة انتهى اي بل الممنوع ان تحقق ان ما اخذ من الحرام كما روت الاشارة اليه
ومن ذلك مباحة من في يد الحلال والحرام كالظلم والمكاتب والمخمين والذي يهرب
بالشعير والحصى والرمل فكل ما اخذ هو الا بهذا الفعل حرام ولو ثبت منافع محضه
ووجد من ذلك النوع شيئا يباح واحتمل ان يكون من المهنوب فالورع تركه والورع
لمن اشترى شيئا لا كلاله وعينه ان يشتريه بثمن في ذاته فانه يملكه قطعا بخلاف
ما اشتراه بالعين فانه لا يقطع بان يملكه وقد يقال في الاول يحتمل ان لا يكون ملكا
للبايع فلا يملكه المشتري **باب الخيار** طافح المصنف من صحة العقد وقا
شرع في كرومه وجوارزه والخيار هو طلب خير الامرين من امضاء العقد او فسخه
والاصح في البيع اللزوم ان العقد منه نقل الملك وقضية الملك المقرف
وكلاهما شرع اللزوم الا ان الشارع اثبت فيه الخيار ريبا بالمتقدين وهو نوعان
خيار رقبته وخيار نقيضه فخيار الرقبته ما سقاه المتعاقدان باختيارهما وهو نوعان
من غير توقف على قوت امر في البيع وسببه المجلس او الشرط وخيار النقيضه
سببه خلف لفظي او تعزير فعلي وقضا عرفي فنه خيار العيب والنقصه والحق
وتلقى الركبان ونحو ذلك وقد شجع في السبب الاول من النوع الاول وقال
ثبت خيار المجلس في انواع لما روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار
حالم تنفقا او بعدل احدهما للاخر اخترت ان في الجمع وتوكله او يقول منسوب بآر
تتعدرا الا ان اوالي ان ولو كان معطو فالحزمه فقات او قبله وبيع انواع البيع
بقوله **كالرفق ببيع الطعام بطعام والسلم والتوكلة والشريك** لظاهر الخبر السابق لان
اسم البيع يشمل الكل وخرج بصلح المعاوضة صلح الحطيطة فلا خيار فيه لانه ان ورد
على دين ثابرا او على عين فبها ولا خيار فيها لكنه يتنازل الصلح على المنفعة والخيار
فيه على الاصح لانه اجاره وقد ذكر بعد ذلك انه لا خيار فيها ريبا والصالح عن دمر
العقد ولا خيار فيه كما قاله القاضي الحسين قال الاذرعى ولم ارجع الحلفه وثبت ايضا
في عقد ثوبى الاب طرفيه لانه اقيم مقام شخصين في صحة العقد فلهذا في الخيار وللفظ
الخبر ورد على الغالب وسنتي من قوله في انواع البيع صور الخيار فيها من المواله
فانها وان جعلت معاوضه ليست على قواعد المعاوضات وربما يقال ان كلام المصنف
في بيع الاعيان فلا يستثنى هذه الصورة لانها بيع دين بدين ومنها شراء العبد بنفسه
لان مقصوده العتق كالكفاية كما رجحه في الشرح الصغير والجموع وهذا هو المعتبر
وان قال الزرشي هذا بالنسبة للعبد فقط لانه من جملة السيد بيع ومن جملة العبد
يشبه العدا كما لو اقر بجرته ثم اشتراه ثبت الخيار للبائع دونه ومنها قسمنا الانوار
والعقد بل هو اجرا ما جبارا لم يراض اذا قلنا انها في حالة التراضى بيع لانه لو اشترى منها

البيع

وصلح المعاوضة

الشريك

الشريك اجبر عليها والاجبار يشاي الخيار وهو المعتبر وان قال الاذرعى الذي جزم به
القاضي ابو الطيب وعينه ثبوت الخيار اما نسبة الرد ففيها الخيار لانه لا خيار فيها
وثبت الخيار في شراء الجهد ولو ثبت المدح حيث سماح بها واستشكل ان عبيد الاسلام
ثبوت الخيار في العرف ان العتق به يروى العاقد في اختياره الا فضلته والماملة
شرط في التوبوي فالاموان مستويان فاذا قطع بانها املة كيف ثبت الخيار وما
قاله لا يتا في بيع الربوي بغير حنسه بل فيما بيع حنسه ولعله مراده بدليل قوله
والماملة شرط بل الخيار ليس محصورا فيما ذكر لانه قد يكون لحلف او غيره **ولو اشترى من**
البائع على مرجوح او موقوف على الاظهر **باب الخيار** لو جرد المقتضى بلا مانع **وان قلنا** الملك
للغير على مرجوح **خيار البائع** **دونه** ما تخير البائع فلما مر وما عديم تخير المشتري فلات
مقتضى ملكه له ان لا يتمكن من ازاله الملك ولا حكم بعقده على كل قول حتى يلزم العقد
فيتبين انه عتق من حين الشراء ولو شرط في خيار المجلس لم يصح البيع لانه يتا في نقيضه
فاشبه ما لو شرط ان لا يسم البائع فاذا قال لعبد مثلا او لعبد فانت حر فباعه
شرط في خيار المجلس لم يعتق لعدم صحة البيع بخلاف ما اذا لم بشرطه فانه يعتق
لان عتق البائع في زمن الخيار نافذ **ولا خيار في الابرا والكاف** **و** وبني التي صرح بنفي
الثواب عنها او اطلق وقلنا لا يقتضيه وهو الواجب لان اسم البيع لا يصدق على شيء
من هذه الثلاثة ولا خيار ايضا في الوقت والعتق والطلاق وكذا العتق الجائز
من الطرفين كالقراض والشركة والوكالة او من احدهما كالكتابة والرهن **وكذا الفقه**
باب الثواب لا ثبت الخيار فيها في الاصح وعلاها بانها لا تسمى بيعا لادامه هنا وقالوا
في باب الفقه الاصح انها بيع مثبت فيها الخيار روعت في المهمات تناقضا وحمل بعضهم
ما هنا على القول بانها مهمة وان ثبت ثواب معاوم ومنازل على القول بان المقتد
ثواب معلوم بيع وموكل فمليهم هنا بانها لا تسمى بيعا والعرب كما قال الاذرعى ما قلنا
وهو مقابل الاصح منا فقد جزم به القاضي ابو الطيب والمجامل والشيخ ابو حامد وغيرهم
وكذا المنفعة لا ثبت فيها الخيار في الاصح لان الخيار ثبت فيما ملك بالاختيار فلا معنى
لا ثباته فيما اخذ بالغير والاجبار ومقابل الاصح ثبوته لان الاخذ بها ملحق بالمعاوضات
بدليل الرد بالعيب وصح هذا الراعي في الشرح وامسك له عليه في الروضة فصح الا
ونقله عن الاكثرين **وكذا الاجارة** لا ثبت فيها الخيار في الاصح لانها عقد عرارة هو
عقد على معدوم والخيار عرارة فلا يضم عرارة الى عرارة ومقابل الاصح ثبت الخيار فيها
لانها معاوضة قال الفقهاء وطائفة ومحل الخلاف في اجاره العين اما اجارة الذمة
فيثبت فيها الخيار قطعا كالسلم والمعتد الاطلاق ويفرق بينها وبين السلم بانها
لا تسمى بيعا والمعتد في الخيار اسم البيع وبان المنفعة فيه لقوي وقيل ثبت ايضا في الاجارة

المعينة بالاثواب

بمكة وصحة المسند في تصحيح التنبه والمشهور خلافه **وكذا المأخوذ** لا ثبت فيها الخيار في الصحيح
كما لا جارة حكما وبعبارة **وكذا الصدوق** لا ثبت فيه الخيار وقوله **في الصحيح** راجع للمأخذ الحسن
كما تقرر ووجه عدم اثباته في الصدوق ان المأخذ يقع في السألا مقصود ووجه اتيانه
انه مستعمل ومثل الصدوق عوض الخلع **ويقطع خيار المجلس** **الحاكم** من العاقد **بان خيار**
لزواري العقد بهذا اللفظ كقولها بخاربا او احترنا او غير ذلك كقولها امضينا العقد والزنا
او اجزناه او ابطالنا الخيار او افسدناه لانه حكمها فسطا باستقامتها الخيار والشرط **فلو اختار**
احدهما لزومه **سقط حقه** من الخيار **وبقي الحق** في **المأخذ** كخيار الشرط وقيل لا يبقى لان خيار
المجلس لا يتبع في الثبوت فلا يتبع في السقوط ولو فارق احدهما لصاحبه اخترا انقطع
خيار الثاني ولو لم يختص صاحبه لتضمنه الرضا بالزوم واخترا المصنف باختيار احدهما
الزوم عن اختياره المتخ فان ينسخ العقد وان اختار الاخر للزوم لان اتيان الخيار
انما قصد به التمكن من النسخ دون الاجارة لاصالتها وما معها في العوضين ولو رويين
بعد فبعضها بيها ثانيا اجازة الاول لانه رضى لزوجته وبصح الثاني وثبت فيه الخيار
ولو اجازة في الزم كقولنا لا يتبع بطل وان تقابضا قيل التفرق على المعقود كما تقدم
في باب **في بطلان خيار المجلس** **التفرقة** **بين** **المجلس** **والعقد** **المختار** **الذي** **بق** **فلو طار** **الملك**
او قاما وتماشا وان زادت الملك على ثلاثة ايام او اعرضنا على سلق بالعقد حتى لو تبايع
شخصان بثلثين دام خيارهما سالم مختارا او احدهما خلاف الاب اذا باع لابنه او اشترى
منه وفارق المجلس انقطع الخيار لانه شخص واحد لكن اقيم مقام اثنين بخلاف المقتضين
فانها شخصان حقيقة بدليل انها بحجبان الام من الثلث الى السدس ويحصل التفرق بان
يفارق احدهما الاخر من المجلس ولو تاسيا او جاهلا وان استمر الاخر فيه لان التفرق
لا يتبع بخلاف الحاكم وكان ابن عمر روي الخبر اذا ابتاع شيئا فارق صاحبه وراه
الخيار وروي مسلم قام بمشتره فبطلت ثم رجع فان قبل فبطلت وقيل في حله الفراق خسة ما
ان يستقبله صاحبه وقد قال صلى الله عليه وسلم كما رواه الترمذي وحيثه البيهقي والخيار
سالم متفرقا الا ان يكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خسة ان يستقبله
اجيب بان الحل في الخبر محمول على الاباحة المستوية الطرفين ولو فارق احد العاقد
فخرج من المجلس مكرها بغير حق لم ينقطع خياره لانه لم يفعل شيئا ولذا لا ينقطع خياره اذا
اكتفى على الخروج ولو لم يسدقه لان فعله الملك كالفعل والتسلط عن الفسخ لا ينقطع الخيار كما
في المجلس فان قيل قد مر ان الناسي والجاهل ينقطع خيارهما مع تبوئهما الملك في ابواب
كثير اجيب بقصدها للتقصير منها بخلاف الملك فان فارقته الاكراه في المجلس فله الخيار فيه
حتى يفارقه او ما روي في خياره مكانه الذي انقطع فيه الاكراه واما صاحبه فان لم يخرج
معه انقطع خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب احدهما او لم يتبعه الاخر
بطل خياره الخيار والمأخذ ولو لم يتمكن من ان يتبعه لم تكن من الفسخ بالقول لان المأخذ
فارق مختارا بخلاف الملك فانه لا فعل له وقضية التعليل الاول انه لو لم يتمكن من الفسخ

ما روي في خياره

بالقول

بالقول ولان المأخذ فارق مختارا بخلاف الملك فانه لا فعل له وقضية التعليل الاول انه
لو لم يتمكن من الفسخ بالقول لم يكن حتى يفارقه حتى يتمكن منه فان قيل قياس ما قالوا في
الايمان انه لو حلف لا يفارق غريمه ففارقته غريمه لم يحن وان امكنه متابعتها
يكون الحكم هنا كذلك اجيب بان الحكم هنا متوسط بالتفرق وهو يحصل بوجود
التفرقة من كل منهما وهناك متوسط بالمقارنة من الحالت نعم لو فارق واحد لا تفرق
كان حكمه كما هنا اما اذا تبعه والخيار باق سالم يتبعه اكل حكامه في المجمع عن
المؤلف واقم وبين هذا الباعث قول البسيط ان الحق قبل انتهائه الى حافة
يحصل عندها المقارنة عادة فالخيار باق والا فلا اثر للحوقه ويحل على هذا ايضا
ما نقله في اللغاة عن القاضي من ضبطه بمقاييس الصنفين فالمد من هذه
البيانات واحد **وتعتبر في التفرق** **فما** **يعتد** **باعتد** **الناس** **تفرقا** **يلزم** **به** **العقد** **وما**
لا **فلا** **لان** **ما** **ليس** **له** **حد** **شوعا** **ولا** **لغة** **يرجع** **فيه** **الى** **العرف** **فان** **كان** **ثمة** **دار** **العرف**
فبالخروج من البيت الى الصحن او من الصحن الى الصفة او البيت وان كانا
في سوق او محرا او في بيت متفاحش السعة فبان بولي احدهما الاخر ظهير
ويشئ تليلا ولو لم يبعد عن سماع خطابه وان كانا في سفينة او دار صغير
او مسجد صغير فخرج احدهما منه او صعوده السطح ولا يحصل التفرق باقاعة
ستور ولا بينا حذر بينهما لان المجلس باق وظاهر كلامهم انه لا فرق بين ان يبناه
او يبنى بامرهما وهو كذلك كما صححه والد الزواي واعتد كشيخ وان جزم القرابي
بالحصول وقاب الادريجي وهو المتجه ولو تبادلا الى مسجد بالبيع من بعد ثبت لهما
الخيار واحد سالم يفارق احدهما مكانه فان فارقته ووصل الى موضع لو كان الاخر
معه بمجلس العقد تفرقا بطل خيارهما وقول ابن الرفعة هذا اذا لم يقصد جهة الاخر
والا فالذي يظهر المقطع بدوام الخيار ليس بظاهر وتقدم في اوائل البيع حكم حالوتها بعبارة
المكاتب **ولو مات** **احدهما** **في** **المجلس** **وبقي** **عليه** **فالاصح** **ان** **الخيار** **في** **المسألة** **الاولى**
الى **الاول** **ولو** **قاما** **في** **الثانية** **والثالثة** **الى** **الاولى** **من** **حاجم** **او** **غيره** **الى** **الموكل** **عند** **موت**
الوكيل والى السيد عند موت المكاتب كونه كانه المجمع ثم ان كان من ذكر في المجلس
ثبت له مع العاقد الاخر الخيار واحد الى ان يتفرقا او يختارا وان كان غائبا و
صله الخبر امتد خياره الى ان يفارق مجلس الخبر لانه خليفة مورثه والثاني يقطع
الخيار لان مفارقه الحياه اولى به من مفارقه المكان وفي معناها مفارقة العقد
وعلى الاول لو ورثه جماعة حضروا في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفرار
بعضهم له بل تمتد حتى يفارقوه كلهم لانهم كالمورث وهو لا ينقطع خياره الا بمات جميع
بدنه او عاين عن المجلس ثبت لهم الخيار وان لم يجمعوا في مجلس واحد كما في
بعض نسخ الروض وبقي المعتبر وفي بعضها اذا اجتمعوا في مجلس واحد وثبت الخيار
للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد سواء كان الوارث الغائب واحدا ام متعددا
ولو فارق احدهما مجلسه دون الاخر لم ينقطع خيار الاخر خلا فالبعض المتأخرين

لي

وينسخ العقد بفسخ بعضهم في نصيبه او في الجميع ولو اجاز الباقي فكون كما لو اجاز فسخ
المورث في البعض واجاز في البعض ولا تبعض الفسخ للاضرار بالحي فان
قبل لو مات مورثهم ثم اطلعوا على عيب بالمبيع ففسخ بعضهم لا يفسخ في شئ منه
لان الوارث قائم مقام مورثه وهو ليس له الفسخ في البعض هذا لان الحكم هنا
كذلك احب بان للمورث ثم جازا وهو الارش والى جاز له هنا ولو اجاز الوارث
او فسخ قبل علمه بموت مورثه فقد ذلك بيا على ان من باع ماله مورثه ظاهرا حاشا
انه يصح وان قال الامام الوجه نفوذ فسخه دون اجازته ولو خرس احد العاقد
ولم تفهم اشارته ولا كتابه له نصب الحاكم ما ساعته كما لو جن وان اعلنت الاجاره
منه بالفرق وليس هو محجورا عليه وانما الحاكم نائب عنه فيما يدر منه بالعدل
اما اذا تمت اشارته او كان له كتابه فهو على خياره ولو اشترى الولي للطفل
شيا فبلغ رشيدا قبل الفرق لم ينتقل اليه الخيار كما في الجورسقي للولي على
الاوجه من وجهين حكاهما في البحر واجراهما في خيار الشرط **ولو ساءل في الفرق**
بان تاجعا وقاد احدهما تفرقا وانكر الاخر واراد الفسخ **او في الفسخ قبله** اي
الفرق بان اتفقا على حصول الفرق وقاد احدهما فسخته قبله وانكر الاخر
صدق التلازم لان الاصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ ولو اتفقا على عدم التفرق
وادعي احدهما الفسخ ندعواه الفسخ فسخ ثم شرع في السبب الثاني من النوع الاول
مترجما له بفسخ فسخ **فصل في خيار الشرط لما** اي للملك من العاقدين
واحد شرط للآخر الاخر الذي اتيه مع موافقة الاخر بالاجماع نعم ان يستقبح
الملك العتيق كان اشترى من يعتق عليه وشرط الخيار له وحده لم يجوز العتق عليه
في يلزم من ثبوت الخيار عدم ثبوته ويجوز التفاضل فيه كان يشترط لاحدهما خيار
يوم وللآخر خيار يومين او ثلاثة ولو بشرط خيار يوم فاق احدهما في اثنائه نأذ
وارثه مع الاخر خيار يوم اخر جاز قاله الروياني وحوز للعاقدين نفسه شرطه
لاجنبي او العبد المبيع لان الحاجة تدعو لذلك لونه اعرف بالمبيع ولا شئت مع شرط
لاجنبي او العبد المبيع للشارط اقتضاه على الشرط قاله الزركشي والاقرب للشرط
بلوغ الاجنبي لا رشده واذا مات الاجنبي ثبت الخيار للشارط ولو شرط الوكيل في البيع
او الشرا الخيار للموكل او لنفسه ولو بلا اذن صح لا نه لا يصر موكله وليس لو وكيل احد
العاقدين ان بشرطه للاخر فان فصل بطل العقد وله شرطه لاجنبي باذن موكله
ولا يتجاوز الخيار من شرطه فلو بشرط الوكيل لم يثبت للموكل وبالعكس فان اذن
له فيه موكله واطلق بان لم يقر له ولا لك فاشترطه الوكيل واطلق ثبت له دون الموكل
لان معظم احكام العقد متعلقة به وحده ولا يلزم للعقد بصرى الموكل لان الخيار
منوط برضى وكيله ولو باع مسلم عبدا مسلما لم يجعل الخيار للكافر او باع حلالا لحلال

صيدا

صيدا وجعل الخيار المحرم صح فيها كما قاله الروياني خلا فالوالد اذا لامك والاولا به
ويثبت للموكل الخيار لا يقبل الا ما فيه خط الموكل انه موثمن بخلاف الاجنبي
المشروط له الخيار لا يلزمه رعاية الخط ولا يبطل البيع بعزل الموكل وكيله في
رهن خيار المجلس ولا يموت الوكيل ولا الموكل في المجلس وان خالف في ذلك
الرواي تنبيه قول المصنف لهما ولا حدهما شرط الخيار يوم حوازا انفراد
احدهما بالشرط وليس مراد ايل لا بد من اجتماعهما عليه ولذا قلت مع موافقة
ولم يرد المصنف بيان الشرط لوضوحه كما قال الاستوي فانه لا يكون الاثنا
وانما اراد بيان المشروط له فلان خياره لا يوفى بمقصوده فلو قال يجوز شرطها
الخيار لهما ولا حدهما لا فاد مقصوده ولكن رد عبارته الى الصواب كما قاله الولي
العراقي بان لا يجعل قوله لهما ولا حدهما خبرا عن قوله شرط الخيار وانما هو
معلق بالخيار والخبر قوله **في انواع البيع** اي شرط الخيار لكان لهما ولا حدهما
ثابت في انواع البيع ومع ذلك فعبارة توم انه لا يجوز شرطه لاجنبي وتوم
حوازا بشرط وكيله البايع الخيار للشرطي وحوازا بشرط وكيله المشترط الخيار
للبايع وليس مراد ايل كما علم مما تقرر وعلم من تفسير البيع انه لا يشرع في غير
كالفسخ والعق والابراء والنكاح والاحارة وهو كذلك **الا ان شرط العتيق في**
الموكل يورث فلا يجوز شرط الخيار فيه لاحد لا نه لا يثبت الخيار للخيار اعظم غررا
منه لا نه مانع من الملك او من لزوجته تنبيه انما ذكر المصنف مثالين لثبته
على انه لا فرق بين ما شرط فيه العتيق من الجانبين كالربوي او من احدهما فقط
كالمسلم واورد على حصص فيما ذكر من مسائل منها البيع الضمني ومنها الهول اذا
جعلنا هاهنا ومنها ما اذا اشترى من يعتق عليه كما مر ومنها الهول فانه لا يجوز
خيار الثالث فيها للبايع لا نه يمنع من الحلب او ترك الحلب بغير اليه قاروا وادع
وجب طرده في كل حلوت وان لم يكن مصرا ان تركها فلا حلب بغيرها بالاشارة
وان كانت المصرا اشد ضررا فان قيل لك ان تقول ما مانع من حلب البايع لهما
اذا كان الخيار له لان الملاك له حبه واللين في رهن الخيار لمن له الملك لاجب
بان اللين الموجود حال البيع بيع فهو كالحمل الموجود عند البيع فمتنع على البايع اللين
لذلك والبايع انما يملك لو تم البيع اللين الحادث بعد العقد كاولد الحادث بعد ومنها
اذا باع الكافر عبدا مسلما بشرط الخيار ثم فسخ ثم باعه وشرط الخيار ونسخ وهكذا
فان الحاكم يلزمه ان يبيع بيما ما كما قاله المصنف وقضيه حوازا للخيار للكا فري
العبد المسلم ابدا وهو ما نقله في المجموع عن القاضي بين واقع فان قيل قد
اق المصنف بالكاف في قوله كربيك وسلم فقتضيان لنا غيرهما بشرط فيه قبض العتق
في المجلس ولم يوجد احب بالمتنع فان الاجاره على علم في الذمة بشرط قبض الاجم
فيها في المجلس **واما يجوز شرط الخيار في ملك معلوم** متعلقا بالعقد المشروط فيه الخيار

وسم

سواءية لا يرد على لانه لان الاصل امتناعه للونه مخالفا لوضع البيع فانه منع نقل
الملك او لوجه ثبت في الثلاث بما روي في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما ان رجلا من الانصار كان يخدم في البيوع فشكى الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال له اذا بايعت فقل لا خلافة في رايه فقل لا خلافة وانت بالخيار
في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال والخلابة بكسر الخاء المعجمة وبالبا الموحدة ومغناه
لا عين ولا خديعة فثبت خيار المشتري بالنقص والحق به البايع بالقياس عليه فيبقى
ما زاد على الاصل وهذا الكلام في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلثا
فاذا كانا عالمين بمذلولهما كان كالتصريح باشتراط الخيار وان كانا جاهلين به
او احدهما لم يثبت الخيار وفي حنفية عبد الرزاق عن انس ان رجلا اشترى
من جبري رجل بعيرا واشترط الخيار اربعة ايام فابطل رسول الله صلى الله
عليه وسلم البيع وقار الخيار بلانه ايام والان الحاجة سدفع بها غالبا فلو زاد
عليه بطل العقد ولا يخرج على تقرير الصفقة لوجود الشرط الفاسد وهو
يبطل للعقد لان الشرط يتضمن غالبا زيادة في الثمن او محاباة فاذا سقطت
انجرت الجهالة الى الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسد فيفسد البيع فلهذا لم
يصح الشرط في الثلاث ويبطل ما زاد عليها وقد نهيت على استثناء ذلك في الكلام
على تقرير الصفقة فان شرط الثلاث من العقد او فرقها لم يصح العقد لان
العقد اذا لم لا يصير بعد ذلك جائزا ويدخل في الايام المشروطة ما اشتملت
عليه من الليالي للضرورة كما في المجموع وحقق هذه العلة كما قاله الاستوي انه
لو عقد وقت العير لا ثبت الخيار في المصلحة الثالثة خلاف فطحي من صحيح الحنف
وعلى هذا لو باع نصف نهار بشرط الخيار يوما لم يسب الى نصف اليوم الثاني
وبدخل المصلحة في حكم النهار للضرورة كما قاله المنوي وغيره **وحسب** الملك المشروط
من حين العقد الواقع فيه الشرط كالاجل فان اشتهاه من العقد كان التفرق
لانه لو اعتبر من التفرق لصار اولى حله الخيار مجهوله لانه لا يعلم متى يفترقان
ويجب من التفرق او المحار ونسبه الماوردي الى الجمهور لان الظاهر ان
الشرط يقصد بالشرط زياده على ما يفيدك المجلس وعورض بان التفرق
مجهول كما تقدم واعتباره يودي الى جهالة ابتداء الملك ولو شرط الخيار بعد
العقد في المجلس وقتنا بشوته وهو الاصح فالحكم على الثاني لا يختلف وعلى
الاول بحسب من الشرط لان العقد فلو قال المصنف من الشرط بدلا عن العقد
لدخلت هذه الصورة ولو انقصت الملك المشروطه وهما في المجلس ببقية خياره
فقط وان تفرقا والملك باقيه فبالعكس ويجوز اسقاط الخيار من واحد
فان اطلقنا الاسقاط سقطا ولا احد العاقد من الفسخ في غيبه صاحبه وبلا اذن

حكم

حكم لانه فسخ سفق على ثبوته بخلاف الفسخ بالغيبه وبين كما قال الخوارزمي ان يشهد
حتى لا يودي الى التراجع **والاظهر** في خيار المجلس او الشرط **انه لو كان الخيار المشروط للبايع**
ففسخ البيع مع ثوابه من ثوابه كلين ومهر وغر وكسب وكفوقه عنق وحل وط
في ملك الخيار له وان كان للشرك فله اي الملك لانه اذا كان الخيار لاحدهما كان هو
وحيث سقرفا في المبيع ونفوذ النقص دليل على الملك وان كان الخيار لهما فموقوف
اي الملك اي لانه ليس احد الجانبين اولى من الاخر فتوقفنا فان لم يبيع مان اي
الملك فمنا ذكر للشرك من حين العقد والا فللبايع وكانه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك
للمشرك فطلقا تمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبايع مطلقا والخلاف
جاء في خيار المجلس كما مر ذكره لاحدهما ان خيار الاخر لزوم العقد وحيث حكم
بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن للاخر وحيث وقف وقف ملك الثمن ولو شرط الخيار
لاجنبي قال ابن النقيب لم ار من تعرض لمن ملك المبيع وذكر فيه خلافا ونازعته
الولي الفرائدي وحاصله انه ان كان الاجنبي من جهة احدهما فملك المبيع له وان كان
من جهتهما فموقوف ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط احدهما فملك الاول
فكلون الملك موقوف او الثاني فكلون لذلك الاحد الظاهر وهو ما يقتضيه كلامهم
كما قال شيخنا الاول لان خيار المجلس كما قال الشيخان اسبق واوولى ثبوتا من خيار
الشرط لانه مصر غالبا خلافا للزراشي قوله الظاهر الثاني معللا له بان خيار الشرط
ثابت بالاجماع ومثل ذلك ما لو كان خيار المجلس لواحد من الزم البيع من الاخر وخيار
الشرط للاخر والجد الموقوف عند البيع مسبق كالام فيقاله قط من الثمن كالزوايد لهما
في زمن الخيار خلاف ما اذا حدث في زمن الخيار فانه من الزوايد ومن وطى الامنة
المبيعة من انفراد بالخيار حله النفوذ بقرينه فيها فان قيل حل وطى المشتري شوق على
الاستبراء وهو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح احيى بان المراد حل الوطى حكمه
المستند للملك لا للاستبراء ونحوه كالحض واحرام على انه قد لا يجب الاستبراء بان يشترى
زوجته فلا يحرم وطئها في زمن الخيار من حيث الاستبراء ولو اشترى زوجته بشرط
الخيار لم يطلعه في زمنه فان كان الخيار للبايع وقع لبقا الملك له وكذا يقع ان كان الخيار
لها وفسخ البيع لبيتين ببقا الملك له لان لم يثبتان انها ملك المشتري وان كان الخيار للمشتري
وتم البيع لم يقع لهما ملكه وان فسخ فوجها ن مبنيان على ان الفسخ رفع العقد من حينه
او من اصله والاصح الاول فلا يقع وحرم وطئها في زمن الخيار اذا كان له وحده لجهالة
جهة المبيع لانه لا يدري ايها الملك ار بالزوجيه واذا اختلفت الجهة وجب التوقف
احبا للبيوع اما اذا كان الخيار للبايع او لهما فمحور الوطى بالزوجيه لبقا بها **وعمل الشيخ**
للعقد والاجاره له في زمن الخيار **للقايد** عليها ففى الفسخ **لمسخت** البيع **ورفعه واسترجعه**
ورددت الثمن **في الاجاره** اي البيع **وامسخته** والزمنه ونحو ذلك وهذه الالفاظ
صريح وحصلات بالكفاية ايضا فان في المجموع والفسخ بالخيار هل يرفع العقد من اصله ومن

حينه فيه الخلاف الا في الفسخ بالبيع والاصح فيه الثاني ومرة الاشارة اليه **وطى المبيع**
الا انه المبيعة **واعلم** ان الرقيق المبيع في زمن الخيار المشروط له او لم يفسخ للبيع اى
متصرف له اما الاعاق فلتضمنه الفسخ واما الوطى فلا شعارة باختيار الاسان
فان قيل قياس ذلك ان الرجعة تحصل بالوطى اجيب بان الرجعة لتدارك
النكاح وابتدائه لا يحصل الفسخ فكذلك تداركه والفسخ هنا لتدارك الملاك والبتدائه
يحصل بالوطى والفصل كالسبي والاحتطاب فكذلك تداركه ومقدمات الجماع كما
للس بشهوة والعتله ليست فسخا كما استجد احد الرقيق وركوبه الدابة وان قال
في المطلب الاشبه انها فسخ ولا حد على من وطى منها مطلقا وينفذ استيلا بالبيع
ان كان الخيار له او لها فان وطى المشتري فلا اذن والخيار للبايع دونه لزمه
المهر وان لم يبيع لانه وطى امة غير بشبهة وكذا يلزمه المهر ان كان الخيار
لها ولم يتم البيع فان فسخ الا ان تم بناء على الملاك موقوف فيها والولد الحاصل منه
حرم فيه في الاحوال كلها للشبهة وحيث يلزمه المهر لا يثبت استيلا وان
ملك الامة بعد الوطى لا تنفذ عليه لما حين العلوق ويلزمه قيمة الولد للبايع لانه
توفت عليه رقة وان وطى البايع والخيار للمشتري دونه فمالم يوطى المشتري
والخيار للبايع دونه من المهر والامسلا والقيمة وقول البايع في زمن الخيار
للمشتري لا يبيع حتى تزيد في الثمن او تحمله وقد عقد بوجله فاستنع المشتري
فسخ وكذا قول المشتري لا اشترى حتى تنقص من الثمن او توجله وقد عقد بجال
فاستنع البايع **ولما يبيع المبيع واجاره** ووقعه **وتزوج** ورهنه المقبوض وبهية المقبوض
فسخ **في الاصح** لا شعارة بعدم البقا عليه وصح ذلك منه ايضا وتقدم انه لا يجوز له
الوطى الا اذا كان الخيار له والثاني لا يكتفى في الفسخ بذلك لان الاصل بقاء العقد
فيمتص الى ان يوجد الفسخ صريحا وانما جعل العقد فسخا لقوله **والاصح ان ملك**
الشرقا الوطى وما يملك في زمن الخيار المشروط له او لم يفسخ **اجاره** الاشارة
بالبقا عليه والثاني ما يكتفى في الاجارة بذلك وعلم مما مر ان وطى حلال ان كان
الخيار له والا فحرام وقول الاسنوى انه حلال ان اذن له البايع مبني على ان يجد
الاذن في التصرف اجاره والمنقول خلافه ويستثنى الوطى من الحنفى والوطى له
فليس فسخا ولا اجاره فان اختار الموطوء في الثانية الاثنية بعد الوطى يعلق الحكم
بالوطى السابق والظاهر كما قال الادريج ان محل كون الوطى فسخا او اجازة اذا علم
الوطى او ظن ان الموطوء به المبيعة ولم يقصد بوطيه الزنا لا اعتقاده ذلك والاتفاق
ناقد منه ان كان الخيار له وان كان الخيار لهما او البايع فان اذن فيه البايع نفذ
وكان اجارة من البايع ايضا وان لم ياذن فوقوف فيما اذا كان لهما فان لم يبيع نفذ
والا فلا وغيرنا نفذ فيما اذا كان الخيار للبايع وان لم يبيع والبقية صحيحة ان كان

الخيار له ولذا ان كان لها او للبايع واذن له البايع اربع البايع نصيبه والا فغير صحيحة
وعلى هذا التفصيل عند قول الشارح انها غير صحيحة **والاصح ان العرض للبيع في زمن الخيار**
على البيع والوكيل فيه رابعة والرهن اذا لم يقصد بها فسخا من الخيار **ولا اجاره من المشتري**
لعدم استعارها من البايع بعدم البقا عليه ومن المشتري بالبقا عليه لانه قد يقصد ان
يستثنى ما يدفع فيه ليعلم ارجح ام حذر والثاني ان ذلك فسخ واجاره فان قبل ان
ذلك رجوع في الوصية فهلا كان ذلك فسخا اجيب بضعف الوصية لانه لم يوجد
في حياة الموصي الا احد شتى العقد ثم شرع في النوع الثاني من جماله فعقد فتاب
فصل في خيار النقص وهو المعلق بقوات مقصود مطلقون في الظن فيه
من قضاء عرقى او التزام سبوطى او تعزير فعلى ثم شرع في الامر الاول وهو ما يظن
حصوله بالعرف وهو السلامة من العيب فقال **للمشتري** الجاهل بما في الخيار **بظهور عيب**
والمراد بقدره كونه موجودا عند العقد او حدث قبل القبض كما يعلم من كلامه الا ان
اما المتعارف ثبلا لا جاح واما الحادث قبل القبض فلان المبيع حينئذ من ضمان البايع
فكذلك جزوه وصفته تنسبه انما انقص المصنف على ثبوت الخيار للمشتري لان حصول
العيب في المبيع هو الغالب ويستثنى من رده ما يل منها ما اذا حدث العيب قبل القبض
فعلى المشتري كما سياتى ومنها ما اذا كان المشتري مطلقا او ولي محجورا وعامل قراض
وكانت العيب في الامان ومنها ما اذا اشترى الوكيل ورضى الموكل بالعيب ونقصه
اطلاقا انه الفرق بين ان يرد المشتري على ازالة العيب ام لا وهو كذلك نعم لو احرم
العبد بغير اذن سيده ثم باعه للمشتري تحمله كالبايع كما مر في بابيه ولا خيار له كما في
روايد الروضة وان قال النكسني بثبوت الخيار وقوات الوصف المقصود كالعيب
في ثبوت الخيار ولو اشترى عبدا كاتبا او مقصفا بصفه تزيد على عبده ثم رآه تلك الصفه
بسيان او غير في يد البايع ثبت للمشتري الخيار وان لم يكن فواتها عيبا قبل وجودها
قاله ابن الروضة **كخيار حيوان بالمد رقيق** ادعى ان الخمر يصلح لما لا يحصل له الخمر الجلب
كالخمر وان زادت قيمتها باعتبار اخر نصيبه عبارة عنهم بغير ما قدرته ان الحصى
في اليها لم ليس بعيب وليس مراد بقدر صرح الجرجاني وغيره بانه عيب فيه ولذلك لم يثبت
في الروضة بالرقيق وقد يقال ان الثيران الغالب فيها الحصى فلا يثبت فيها خيار لدخولها
في قولهم اذا غلب في جنس المبيع عدمه واذا كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به ولذلك
قال الادريج في الضمان المقصود لمحبة يوجب لقلبه ذلك فله ولذا في البداهة والبقار
بل العبولة نقص فيها **وراية** اى الرقيق **وسرقته وايما** اى كل منها وان لم يتكرر ولو ناب
مها لان همه الزنا لا سرقة لا يعود احصان الحر الزاني بالوبة وغا فقرر ان السرقة
او الاياق مع السرقة عيب هو المعتمد كما جرى عليه من المفقود وصرح به القاضي في الاياق خلافا
لبعض المتأخرين واستثنى بعضهم من السرقة ما اذا دخل مسلما دار الحرب ومعه عيب فسرق العبد
مال حربي قال الرافعي انه لا يجعل ذلك عيبا معينا للرد ابتداءا لانتهاج والاولى عدم الامتنان
معت لانه غنيمه وان وقع ذلك على صورة السرقة واستثنى من الباقي العبد ما لو خرج عبيدا من بلاد

سواء في ثبوت الخيار **قارن** العيب **العدد** ان كان موجودا قبله **ام حدث** بعد **وقبل القبض** **المبيع** لان المبيع حينئذ من ضمان البائع فكذلك جزؤه ولو حدث قبل القبض سبب متقدم رضى به المشتري كما لو اشترى بكذا مزاولة عالما فاذل الزوج بكارتها قال السبكي لم ار فيه نقلا والا قرب القطع بانه لا يوجب الرد لقضاء سببه فان قيل ان هذه سباق في قول المصنف الا ان يستدل بسبب متقدم اجيب بان الذي يات في كلامه ان العيب اذا حدث بعد القبض سبب سابق رضى به المشتري فعلى كلام السبكي سثنى هذه الصورة من كلام المصنف **ولو حدث** العيب **بعد** اي القبض **فلا خيار** في الرد به لانه بالقبض صار من ضمانه فكذلك جزؤه وصفته قال ان الوفاة وحده بعد لزوم العقد اما قبله فيبقى على ما اذا تلف حصده لم ينسخ والا رجح ما قاله الرافعي ان قلنا الملك للبائع النسخ والا فلا فان قلنا ينسخ اي وهو الرجح محدوده لوجوده قبل القبض **الا ان يستدل بسبب متقدم** على القبض او العقد ويجعله المشتري كقطع اي المبيع العبد او الامه **حجاية** او سرقه **ما نفع** على القبض **ثبت الرد** بذلك **في البيع** لان قطعه لتقدم سببه كالتقدم وفي معنى القطع رد البكره واستيفاء الحد بالحد والثاني لا ثبت الرد به لانه قد تسلط على النقص بالقبض فيه دخل المبيع في ضمانه وعلى هذا يرجع بالارش وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فان كان عالما به فلا رد له به جزما ولا ارش لدخوله في العقد على بصيرة **حلاف موته** اي المبيع **موت** اي قبضه جهله المشتري فلا ثبت له لازم الرد للمعذر ان استرجاع الثمن **في البيع** المقطوع به ولو غير المذهب كان اولى لان المرض زداد شيئا قبل الموت فلم يحصل السابق والثاني ثبت استرجاع الثمن لان السابق اقضى اليه فكانه سبق فينسخ به البيع قبل الموت وعلى الاو للمشتري ارش المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضاً من الثمن ومحل الخلاف في المرض الخوف كالموت وعين اما غير كالحمل اليسير اذا لم يعلم بها المشتري فانه زادت في بيع ومات لا يرجع بشرط طمأنينه بما حدث في بيعه من الجراحة التاروية كالمريض وكذا الحامل اذا مات من الطلق فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزما **ولو قبل** المبيع **موت** او محاربة او حجارة بوجوب قصاصا **سالم** **على القصر** جهلا للمشتري **صحة البائع في البيع** بجميع الثمن لان قتله لتقدم سببه كالتقدم فينسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يقضيه البائع ولكن يعلق القتل به عيب ثبت به الارش وهو ما بين قيمته مستحق القتل او غير مستحقه من الثمن وينبغي على الخلاف في المثلين مونة التجهيز والدفن فهي في الاصح على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية فان كان المشتري عالما بالخيار فلا شيء له جزما تنبيه لوقار المصنف قبله بموجب سابق لكان اولى ليشمل ما ردت به والتمس ترك الصلاة وخود ذلك فان قيل تار الصلاة لم يتل بموجب سابق بل بتعميمه على ترك القضا اجيب بان الرد موجب للتمسك والتعميم على ترك القضا موجب للاستيفاء كما في الرد فانها السبب الموجب للتمسك وبقاؤه عليها

موجب للاستيفاء قال انا راجح ولو اخرج عبارة الاولى عن الثانية لا مستغنى عن التاويل الباقى اي وهو قولنا تبعاله لازم الرد اذا لا يتوهم الخلاف في الرد لانه قد تعذر بحوته وقضيه كلامه صحة بيع المرتد وهو الاصح وكذا المحقق قتله بالخارجية ولا قيمة على متلفهما كما قاله ان المشتري لا مستحقا لها القتل والثانية نقلها الشافعي عن القفال ولعله بناها على ان الغلب في قتل المحارب معنى الحد للثمن الصحيح ان الغلب فيه معنى القصاص وان لو قتله غير الامام بغيرا ذنه لزمه دينته وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما لله فيه على ذلك الا ان روى القفال الاول مع ان الحكم لا يخص فيه وفي المرتد بل يحرك في غيرها كارتد الصلاة والصلابة والرافعي المحض بان رضى ذي ثم التحق بدور الحرب ثم اسرق فيصح بينهم ولا قيمة على متلفهم ثم شرع في الامر الثاني وهو ما بين حصوله بشرط فناء **ولرباع** حيوانا وغيره **بشرط** **برأيه** **من العيوب** في المبيع او قار بمقتضى ان لا ترد بعيب **قالا** **له** **غير** **غير** **بالباطن** **للمشتري** **بالباطن** **للبائع** **دون** **عيب** اي العيب المذكور فلا يراد عن عيب بغير الحيوان كالثياب والعقار مطلقا ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه ام لا ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه والراد بالباطن كما قال شيخنا لا يطلع عليه غالبا والثاني يراد عن كل عيب علما بالشرط والثالث لا يراد عن عيب مسكا للجهل بالمعراجة وهو القياس وانما خرج منه على الاو صورة من الحيوان لما رواه مالك في الموطا ان ابن عمر رضى الله عنهما باع غلاما ثمانماية درهم وباهه بالبراء فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالعبد ذالم تسره في فاختصا الى ابن عثمان رضى الله تعالى عنه فقضى على ابن عمر انه يخلت لثمة باعه العبد وما به ذالم يعلم فابى عبد الله ان يخلت وارجع العبد فباعه مائة وخمسة وفي الثالث وعين ان المشتري زيد بن ثابت كما اوردته الرافعي وان ابن عمر كان يقول تركت اليقين لله فعرضني الله عنها دل قصا عثمان على البراء في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الثالث في رضى الله عنه وكان الحيوان يفتدى في الصحة والسم ويحول طباعه فقد لا يفتد عن عيب خفي او ظاهرا فيحتاج البائع فيه الى شرط البراء ليشق لزوم البيع فيما لا يعلم من الخفي دون ما يعلمه مطلقا في حيوان او غير لتبليسه فيه وما لم يعلم من الظاهر فيها لتدرة خفايه عليه او من الخفي في غير الحيوان كالجوز واللوز اذا القاب عدم تغيير بخلاف الحيوان تنبيه لا فرق في الحيوان بين العبد الذي يخرج عن نفسه وغيره وقول المصنف عن عيب باطن لعظه باطن ساقطة من بعض النسخ والصواب انبأها لما مر انه لا يراد عن عيب ظاهر قال السوي العرفي وقد رأت لعظه باطن مخرجه على حاشية اصل المصنف لكن لا ادري هل يبي خطه ام لا وليست في المخرجات وفي الدقائق لفظة باطن مما

زاده منهاج ولا بد منه على الصحيح **وله** اي المشترك مع هذا الشرط الرديبية بعد العقد
قبل القبض لا ينافي الشرط الى الوجود عند العقد ولو اختلفنا في عدم توجها في الحادرك
ويؤخذ من كلام المصنف الا في قوله ولو اختلفنا في عدم العيب ان البائع هو المصدق
ولو شرط البراءة عما حدث من العيوب قبل القبض ولو مع الوجود فيها **اي بيع الشرط**
الاصح لا يشق ط للشئ قبل ثبوته فلم سقط كما لو ابراه عن ثمن ما يبيعه له والثاني يصح
بشرط البيع فان انفرد الحادث فهو ادلي بالبطلان كما في الروضة واصلا ولو شرط
البراءة عن عيب عنه فان كان ما يمان كالبرص فان رآه قدره وموضع برصه
قطعا والا فهو شرط البراءة مطلقا فلا يبرأ منه على الاظهر لتفاوت الأغراض باختلاف
قدره وموضع وان كان عاما كالزرا والرقعة او الاياق روى منه قطعا لان
ذكرها اعلام **باب** قات السبكي وبعض الرواين في رضا بمحله بشرط البراءة اعلم
البائع المشترك بان المبيع جميع العيوب ورضويه وهذا جليل لانه كذب ولا يفيده
لان الصحيح ان التسمية لا تلحق فيها بل من معانيته حتى ربه اياه واجامالا على معانيته
فذلك مجالا هذه العبارة كذا ما يملن معانيته بالتسمية من غير روية فلا ينفذ ولا
يجوز للمالك التزام المشترك بمقتضى هذا الاقرار للعالم بكذبه وبطلانه واذا وقع ذلك
يكون كشرط البراءة ولو شرط ان الامة بكر او صغير او سلمه فبان خلاف ذلك فله
الرد لحلف الشرط ولذا لو شرط كون الرقيق المبيع كاتب او خازنا او حوذا لكان الرد
المقصود فبان خلافا فانه ثبت له الخيار لقوات فضيلة ما شرطه ولو شرط انها شيب
فخرجت بكرا لم ترد لانها اكمل ما شرطه وفيل رد لانه قد يكون له في ذلك عرض لضعف البتة
او كبر سنه وقد فات عليه ولو شرط ان الرقيق كافر او مجنون او مريض فخرج
صالحا الاولي او خصالا في الثانيه او علق في الثالثه او خلا في الرابعه ثبت له
الرد لا خلافا في الأغراض بذلك اذ في الكافر مثلا قوات كسر الرافعين اذ سير به
المسلم والكافر خلافا للمسلم والخصم يفتح الخاف من قطع انشائه او شلتا ويؤخذ ذلك
مشرط كونه اقل فانيا محتونا لم ثبت له الرد اذ لم يفت بذلك عرض مقصود الا ان كان
الاقل مجوسيا بين مجوس يرعون فيه بزيادة فيثبت له بذلك الرد ولو شرط كونه فاسقا
او خائيا او اميا او احمقا او ناقص الخلقة فبان خلافا لم ثبت له الرد لانه خير مما
مشرط ولو شرط كون الامة يهودية او نصرانية فبان مجوسية او يهودية ثبت له الرد
لقوات حل الوطي بخلاف ما لو شرط كونها يهودية فبان نصرانية او بالعكس ولو اشترى
توبا على انه قطن فبان كنانا لم يبيع الشرا خلافا للجنس **ولو شرط البيع غير الربوي المبيع**
بجنه عند المشتري سواء كان باقة مساوية ام بغيرها كان اكل الطعام **او خرج** عن
قبول النقل كان **اخته** والرقيق مسلم او وقع ولو كان اواستولى الامة او جعل انشاء
اصحبه **ثم علم العيب به** **مع الارش** لتقدر الرد بقوات المبيع حسا او شرعا فان كان العيب

سما

كافرا قات الاستوى لا يرجع لانه لم يفس من رده لا مكان لحوافه مدار الحرب فسترى ثم
يعود الى الملك قات ويجب حله اطلاقهم على هذا انتهى ومجمله اذا كان المصدق كما في البيا
اذ عيق المالك لا سرق ومع هذا فهو بعيد فنبغي اطلاق كلام الاصحاب ولو اشترى
معيبا جاهلا بعيبه بعثق عليه او بشرط العتق فاعتقه رجوع بارشده لان المقصود ان
كان العتق قربة فبذل الثمن ان كان في مقابلة ما طنه من سلامة المبيع فاذا فات
منه جزء ما قصد عتقه مقابل بعض الثمن فرجع في الباقى ومصلحة العتق او من اقر
بحريته ليست داخله في كلام المصنف فان الوجود انما هو العتق لا الاعناق ولو قات
اعتق عبدا معنى على كذا ففعل شرط معيبا وجب الارش واستمر العتق كما حرم به
الشحن في الفارة قات وحركى عن الكفارة ان لم يمنع العيب الاجزا اما الربوي المذكور
كذبت بيع بوزنه ذهبيا فبان معيبا بعد تلفه فلا ارش فيه بل يفسخ البيع ويغير
الرد واستود الثمن والا لنقص الثمن فيصير الباقي منه مقابلا لثمنه وذلك
رايان ورد على العين فان ورد على الذمة ثم عين عزم بدل التالف واستبدل في
مجلس الرد وان فارق مجلس العقد وهل يمنع الرد على بايع اذا احرم لان رده
اللاف عليه قات الاستوى فيه نظرا انتهى والذي يظهر ان له الرد لان البائع منسوب
الى تقصير في الجيلة ولو وجد المسلم اليه براس مال السلم عيبا بعد تلفه عنده فان
كان معين نقص من السلم فيه بقدر نقص العيب من قيمة راس المال او في الذمة
وعين عزم بدل التالف واستبدل في مجلس الرد وان فارق مجلس العقد وهو
اي الارش **جز من ثمنه** اي المبيع **فبسته اليه** اي نسبة الجزء الى الثمن **نسبة** اي
مثل نسبة ما نقص العيب من القيمة **لو كان** المبيع **سليما** اليها ولو ذكر هذه اللطعة او قال
كما قال المحرر والشرحين والروضة الى تمام قيمة السلم لكان ادلي لان النسبة لا بد
فيها من منسوب ومنسوب اليه والنسبة هنا مذكورة مرتين فالاولى وهي النسبة
المذكورة في الجزء الذي هو الارش تدرك فيها الامرين واما الثانية فذكر معها
المسبوب خاصه وهو المقدار الذي يعضه العيب من القيمة فيقال ناخذ نسبة
هذا القدر من تمام القيمة ولذا ترك ذلك للمعلم به فلو كانت قيمة بلا عيب مائة وبه
تسعين فنسبة النقص الى القيمة عشرا فالارش عشر الثمن وانما كان الرجوع بحز من
الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزوه مضمونا عليه بجز الثمن فان كان
قبض الثمن رد جزاه والا سقط عن المشترك بطلبه وفيل بلا طلب **والاصح اعتبار اقل**
اي المبيع **من يوم** اي وقت البيع **الى** وقت القبض لان القيمة ان كانت وقت البيع اقل
فالزيادة حدثت في ملك المشترك فلا يدخل في النقص فيرد ان كانت وقت القبض اقل
الوقت اقل فاما نقص كان من ضمان البائع والزيادة في الثانية حدثت في ملك المشترك
فلا يدخل في النقص فيرد الثالث اعتبار قيمة وقت البيع لانه وقت مقابلة الثمن بالمبيع
والثالث قيمة وقت القبض لانه وقت دخول المبيع في ضمان المشترك تنبيه قول المصنف

اقل قيمة فاق في التوقيت وهو جمع قيمة وعلى هذا يقرر انفتح الباب وبذلك خبطه المصنف في اصله
وقاب انه اصوب من قول المحرر اقل من قيمتي العقد والقبض لا اعتبار به الوسط اي من قيمتي
اليومين قات الاستوى وما في الكتاب غريب فانه ليس بحكما في اصوله المبسوطه وجها
فضلا عن اختياره ولان النقصان الحاصل قبل القبض اذا زال قبل القبض لا يشترط
الحياز قبل ان يكون مضمونا على البائع انتهى وعبر الاصح دون الاظهر لتوافق الطريقة
الراجحة وان لم يشعر بها ولو عبر بالمذهب كان اولي لان هذه اقوال محكمة في طريقة فيما
عدا ما بين الوقتين والطريقة الراجحة القطع باعتبار اقل قيمتي وقت العقد والقبض واذا
اعتبرت قيم المبيع فاما ان تتخذ قيمته سليما وقيمتاه معيبا او تتخذ اسليما وتختلفا معيبا
وقيمة يوم العقد اقل او اكثر او تتخذ معيبا وتختلفا سليما وقيمتاه يوم العقد اقل او اكثر
تختلفا سليما ومعيبا وقيمتاه يوم العقد سليما ومعيبا اقل او اكثر او سليما اقل ومعيبا اكثر
او بالعكس فذلك تسعة اقسام اصلها على الترتيب اشترى عبدا بالف وقيمتاه وقت العقد
والقبض سليما مائة ومعيبا تسعون فالنقص عشر وهي عشر قيمته سليما فيرجع على البائع
بعشر الثمن وهو مائة ولو كانت قيمته سليما مائة وقيمتاه معيبا وقت العقد ثمانين
ووقت القبض تسعين او وقت العقد تسعين ووقت القبض ثمانين فالنقص بين
قيمتيه سليما واقل قيمتيه معيبا عشرون وهو خمس قيمته سليما فيرجع خمس الثمن ولو
كانت قيمته معيبا ثمانين وسليما وقت العقد تسعين ووقت القبض مائة او وقت العقد
مائة ووقت القبض تسعين فالنقص بين قيمتيه معيبا واقل قيمتيه سليما عشر وهي
عشر اقل قيمته سليما فيرجع تسع الثمن ولو كانت قيمته وقت العقد سليما مائة
ومعيبا ثمانين ووقت القبض سليما مائة وعشرين ومعيبا تسعين او بالعكس او قيمته
وقت العقد سليما مائة ومعيبا تسعين ووقت القبض سليما مائة وعشرين ومعيبا
ثمانين او بالعكس فالنقص بين اقل قيمتيه سليما واقل قيمتيه معيبا عشرون
وهي خمس اقل قيمته سليما فيرجع خمس الثمن واذا نظرت الى قيمته فيما بين الوقتين
امضا زادت الاقام **ولو تلف الثمن** المقبوض حسا كان تلف او شرعا كان اعتقه او
كاتبه او وقفه او استولوا لامة او خرج عن ملكه الى غير او تعلق به حق لازم
كروهن **ودون المبيع** المقبوض ثم اطلع على عيب واراد رده بعد رده اي المبيع
المشترى لوجوده خاليا عن الموانع **واخذ مثل الثمن** ان كان مثليا او قيمته ان كان
حسوا ما لا نه لو كان باقيا لا يستحقه فاذا تلف ضمنه بذلك قياسا على غير وتعتبر اقل
قيمتيه من وقت البيع الى وقت القبض كما في الرخصة واصلا وهو مخالف ما تقدم
عنه في الارض لكنه موافق حاله الكتاب هناك قال الاستوى والصواب التسوية
انتهى وبعبارة الشرح الصغرى هنا وتعتبر الاقل من قيمة يوم العقد والقبض وهي
موافقة لما تقدم والمعتد انما يعتبر الوسط هنا وهناك ولو صالحه البائع بالارش
او غير عن الرد لم يصح لانه خيار فسخ فاشبه خيار التروي في كونه غير مقصور ولم

ولم يسل الا ان علم بطلان المعاملة فيسقط الرد لتقصيص وليس لمن له الرد امان
المبيع وطلب الارش ولا للبائع منعه من الرد ودفع الارش **ان علم العيب بالمبيع**
بعد رد المثل له عند الغيب يعوض او يدونه وهو باق بحاله في يد الثاني **فلا**
ارش له في الاصح لانه لم يبا من الرد فقد يعود اليه فيرده وقيل علته انه
استردك الظلامه وخرجوا على هاتين الصلتين زواله بلا عوض فعلى الاولى
وهي الصحيحة لا ارش وعلى الثاني يجب والوجه الثاني ان له الارش كما لو
تلف **فان عاد** الملك اليه يعوض او يعين او انفق رهنه او يحوز ذلك **فله الرد**
لزوال المانع وعلى العلة الثانية **فان عاد** البائع اليه **بغير الرد** **فله الرد**
بالاعتياض عنه استردك الظلامه وعن غير كما غيب له ولم يبطل ذلك الاستدراك
بخلاف ما ورد عليه بعيب وعلى الاصح لو تمرد العود لتلف او اعتاق رجوع
بالارش المشترك الثاني على الاول والاخر على بايعه وله الرجوع عليه قبل
الغور للثاني ومع ابراه منه وقيل لا فيما بنا على التعليل يستدرك الظلامه
والرد بالعيب **على الفور** بالاجماع كما قاله ان الرخصة ولا ان الاصل في البيع
اللزوم والجواز عارض ولانه خيار ثبت بالشرع لو دفع الضرر عن المال مكان فورا
كالشفعة فيبطل بالتأخير من غير عذر ومرد في المبيع المعين احوال واجب في الذمة
بيع او سلم اذا قبض فوجد حقيقا فقات الامام ان قلنا لا يملك الا بالرضي اي وهو
الاصح فلا يعتبر الفور اذ الملك موقوف على الرضي وكذا ان قلنا يملك بالقبض لانه
ليس معقودا عليه وانما ثبت الفور فيما يودي رده الى رفع العقد بنسبة يستثنى
منه اشترائط الفور صور منها لو اجر المبيع ثم علم بالعيب ولم يرض البائع بالعين
مسئولية المنفعة ملك الاجارة فان المشتري يعذر في التأخير الى انقضاء الملك ومنها
قرب العهد بالاسلام ومن فشا بباديه بعيد عن العلم اذا ادعى الجهل بان له
الرد فانه يقبل منه ولو ادعى الجهل بالفورية وكان عن حفي عليه ذلك قبل وسما
مالو باع مالا زكوا قبل الحوز ووجد المشتري به عيبا قديما وقدم في حوز يوم
الشرا ولم يجز الزكاة بعد فليس له الرد حتى يخرجها سواء اقلنا الزكاة تسقط
بالعين ام الذمة لان للساعي اخذ الزكاة من عينها لو عذر اخذها من المشتري
وذلك عيب حادث فلا يبطل الرد بالتأخير الى ان يودي الزكاة لانه غير متكفل
منه قبله وانما يبطل بالتأخير مع التمكن وقبها مالو فطلع المشتري على عيب
بالشقص قبل اخذ الشفع فامسك عن رده انتظارا للشفع فان كان الشفع غائبا
بطل حقه بالانتظار وان كان حاضرا فلا وسما ما اذا اسع لالرد بعيب واخذ
في تثبيت ولم يحكمه فله الرد بعيب اخذ يعذر فيه لا اشتغاله بالرد بعيب غير في
فتاوي ابن الصلاح اشترى جارية ثم ادعى جنونها وطلب ردها ولم تثبت ههنا
فادعى عليه بعيب فان كان له الرد اذا ثبت ولا يمنع من ذلك ما ادعاه من جنون

مقدم ولا ما خيرا ثباته اذا كان ليجمع ولو قال البائع انا اريد ما به من عيب وانكن
في ذلك لا اجمع لثباتها لنقل الحجارة المدفونة فانه يتقبل والارد للمشتري **فليعلم** من يرد
على العادة ولا يومر بالعدو والوكيل ليرد **فليعلم** وهو **ببطل** فرضا او نفلا **او ما علم** او يتقضى
حاجته كما في الحجر او وهو في حرام كما في المصنف في الشفعة **فله** **تاخير** حتى يبيع لانه
لا يعد مقصدا ولا يلزمه تخفيف الصلاة والا فصلا رضى على ما يحزى ولا يزيد فيها على
ما بين الميرد فيها فظهر وكلامه يومم انه لو علمه وقد دخل وقت هذه الاشياء ولم
يشرح فيها ان الحكم بخلافه وليس مرادنا اذا افرق ولو لم يفسد ثوبه او غلق باب فلا
يأس ولا يضر في الرد الا بقدر السلام بخلاف الاشتغال بحادثته ولو اشترى عيبا فابق
قبل القبض واجاز المشتري البيع ثم اراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد العبد اليه **او**
علمه **ليلا** وقيل ان الرفعة بكلفة السيرة وتقبل نحوه عن النية **فحق** **ببطل** اما اذا
لم يكن عليه كلفه في السيد كان جازا له فلا فرق بين الليل والنهار **فان كان البائع** **المالك**
بالبلد رده **عليه نفسه** **او** ان لم يحصل التوكيل تاخيرا **او على وكيله** بالبلد لدلالة قيام مقامه
في ذلك اما اذا كان البائع وكيله فانه يرد عليه او على موكله وعبارة الحجر رده بنفسه
او وكيله عليه او على وكيله لخاصتها الرد على كل منهما فقدم المصنف لقطة عليه فانه النقص
على التخيير عند الرد الى الوكيل ولو مات المالك رده على وارثه او جبر عليه فعلى ولله
ولو تركه اي البائع او وكيله **وضع الامر الى الحاكم فهو اكدر** لان الخصم ربما اخرجه في اخر
الامر الى المرافعة اليه فيكون الاثبات اليه او لا فاصلا لا مرجعا وقضيه كلام الشافعي
انه لا فرق في التخيير المذكور بين ان يكون الاطلاع بحضرة احدهم ام في غيبة الكل وهو كذلك
لما رواه ان قال في المطلب اذا علم بحضرة احدهم والتاخير لغيره تقصير واذا جاز الى الحاكم
لا يدعى لان غريمه غائب عن المجلس وهو في البلد غير متورار ولا مشغور واما الفسخ
بحضرة ثم يطلب غريمه ليرد عليه قال السبكي اذا قلنا القاضي لا يقضى بعلمه فافادح
ذلك فقل هذا فنزوع على الصحيح ان القاضي يقضى بعلمه باب الادريجي ولان الحاكم
لا يخلو غالبا من شهود او يصير الحاكم شاهدا له **وان كان البائع غائبا** عن البلد ولا
وكيله سواء كانت المسافة قريبا ام بعيدا **وضع الامر الى الحاكم** ولا يؤخر لعدومه
وطريقه عند الرفع ان يدعى شرا ذلك الثمن فلان الغائب ثمن معلوم قبضه ثم
ظهر العيب وانه فسخ البيع بيمينه بذلك ويجلفه الحاكم ان الامر جري كذلك لانه
قضا على غائب ويجل بالرد على الغائب وينقى الثمن دنيا عليه وباخذ المبيع ويضعه
عند عدل ثم يعطيه القاضي الثمن من مال الغائب وان لم يجد له سوى المبيع باعه
فيه فان قيل ذكر الشافعي في باب البيع قبل قبضه عن صاحب النية واره ان المشتري
بعد قبضه بالعيب حبس المبيع الى استرجاع ثمنه من البائع فهلا كان هناك لا واجب
بان القاضي ليس يحكم فيمن بخلاف البائع فان قيل اطلاق الشافعي العينية يشهد
المسافة كما تقرر مع ان القضا على الغائب لا يصح فيه اجيب بان هذه المسألة مستثناة

وكيله

من

من القضا على الغائب كما قاله السبكي في شرح المهذب لانه في كلفه المدح عن البلد
مشقة وان قال الاذريعي المراد بالرفع الى الحاكم عند قرب المسافة ليعلم عند
او لطلب الرد بنفسه قبل الحضور اذا شهد عليه اما القضا به وقصر الامر
وسم ما له فلا يد فيه من شروط القضا على الغائب **والاصح انه يلزم** اي المشتري
الاشد **وعلى الفسخ ان يكون** ولو في حال عذره كرفض وغيبه وحوف من عدو لان التزل
يحتل الاعراض واصل البيع اللزوم فتعين الاشهاد بعد ان كما قاله القاضي
الحسن والقزالي او عدل ليحلف معه كما قاله ابن الرفعة وهو الظاهر وان
قال الروياني في الشفعة انه ان اشهد واحدا ليحلف معه لم يجز لان الحكم
من لا يحكم بانا عدو والمين فلم يصح مستو ثقالا لنفسه بالاشهاد وقوله **حق** **منه** **الى**
الى البائع **واللام** يقتضى بقاء وجوب الذهاب وهو ما اقتضاه كلام الرافعي ايضا
وليس مراد ابل المراد ما قاله السبكي رحمه الله تعالى وهو انه ينفذ الفسخ ولا
يحتاج بعك الى اثبات البائع او الحاكم الا للتسليم وقصر الخصومة والثاني
لا يلزمه الاشهاد لانه اذا كان طالبا للمالك او الحاكم لا يعد مقصدا اما الاشهاد
على طلب الفسخ فلا يكفي على الاول كما هو مقتضى كلام القزالي بخلافه في الشفعة
قال السبكي لانه يمكن انشا الفسخ بحضرة الشهود وفي الشفعة لا يمكنه الا بامور
مقصودة فليس المقصود في حقه الا الاشهاد على الطلب **فان حجز عن الامر** **او على**
الفسخ **لم يلزمه الكلفة** **في الفسخ** **في الاصح** اذ بعد ايجابه من غير سامع او سامع لا يقتد
به ولا يراه ربما يتعدر عليه ثبوته فيتضرر بالمبيع والثاني يجب لبيد بحسب الاثبات
وعلى مراعاة الاصحاب كما قاله المتولي لعدوته عليه **وقيل** **في الرد** **لا استعمال**
فلا يستخدم العبد ولو بشر حفيف كقولنا استعني ولو لم يفسقه كما في بعض نسخ الروض
الصحيحة **او تر على الدابة برحها** **او الكافها** وان كان ملكا للبائع او اتباعه معها كما
جري عليه ان الميرى في روضه ولم يحصل بالترج ضررا او ركبا **بطل حقه** من
الرد لا شعرا وذلك بالرضا وانما جعل الترت انتفاعا لانه لو لم يتركه على الدابة
لاحتاج الى حملها او تحصيله وقيل لا يضر الاستعمال الحنف كقولنا اعلق الباب
وعلى الاول لا يضر ترك اللجام والعذار لحقتها فلا يعد تركها ولا تعليقها انتفاعا
ولان سوق الدابة يعسر بدونها **فان** **بطل** العذار ما على حد الدابة من اللجام
او المقود والا كاف بكر الفتى اشهر من ضمها ويقال ايضا الوكاف بكسر الواو
وهو ما تحت البردة وقيل نفسها وقيل ما فوقها ولا يضر علمها وسقيها وحلبها
في الطريق اذا حلبها ومن سائر فان حلبها واقفه بطل حقه كما جزم به السبكي
ونقله في البحر عن الاصحاب وان قال الاذريعي فيه وقفه تنبيه امهم كلام المصنف
ان الرقيق لو خدم المشتري وهو ساكت لم يوثق لان الاستعداد طلبا له وهو متجه

كما قاله الاستيوي في رواية الروضة انه لو جاء العبد بكوز فاخذ الكوز منه لم يبر
لان وضع الكوز في يد كوضعه على الارض فان شرب ورد الكوز اليه فهو كالمثل
وان مجرد الطلب بغيره وان لم يوجد العبد هو ظاهر لدلالة الطلب على الرد
سواء اعلام لم يبر **ويعد ركب جمع** يفتح الجيم **يسر سوتها وقودها** يكون الواو
للمحاجة فان لم يبر لم يعد في الركب وافعال الدابة في الطريق سقط الرد
الا ان محرت عن المثل للمعذر ولو ليس الثوب ثم علم عيبه في الطريق لم يكله
نزع لانه غير معتاد بخلاف النزول عن الدابة لان استدانة الركوب ركوب
وتعين كل في المهمات فتصور عدم النزع في ذوي العيالت لان غالب المحترفة
لا يستقرون من ذلك وما في نحوه في النزول عن الدابة **واذا سقط رده بتقصيره فلا**
ارش له لانه المحفوت بتقصيره **ولو صدق المبيع عند ابي المشرى عيب** باقة او غيرها
لا بسبب وجد في يد البايع كما علم مما مر ثم اطلع على عيب قد **يسقط الرد**
اي الرد العهرى لانه اخذ بعيب فلا يرد به يمين والصبر لا يزال بالضرر
وشان التران والحرفه بمثابة العيب لتقصاته القيمة ويستثنى من منع الرد
محدوث العيب عند المشرى جالوا لم يعلم بالعيب القدم الا بعد زوال الحادث
واما اذا كان العيب هو الرد ويصح وقاب الزوج قبل الدخول ان رد
المشرى بعيب فانت طالق فله الرد لزوال المانع **ثم ان رضي بادي المبيع البايع**
معيار رده عليه **المشرى** بلا ارش **لما خذ او قنع به** بلا ارش عن القدم ان المانع
من الرد وهو ضرر البايع قد زال برضاه به **والا** بان لم يرض البايع به معيبا
فليقم المشرى ارش الحادث الى المبيع ويرد او يعين البايع المشرى ان كلامه في ذلك فيه
جمع بين المصلحتين ورعاية للجانبين **فان انقضى على احد** غير الربوي المبيع بحسبه **فذلك**
ظاهر ان الحق لها اما الربوي المذكور فيتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث
لما مر فيه من الكلام على هلال المبيع عند المشرى فان قيل قد مر ان اخذ ارش
القدم بالتراضي مع ابي بان عند مكان الرد يحيل ان الارش في مقابلة
سلطنه الرد وبني لا تقابل خلافة عند عدم امكانه فان المقابلة تكون عاقبات
من وصف السلامة في المبيع ولو زال العيب الحادث بعد اخذ المشرى ارش العيب
القدم او بعد قضا القاضي له به ولو ما خذه ولم ياخذه فليس له الفسخ ورد الارش
لا تنص الا امر بذلك فان زال قبل اخذ او قضا القاضي به المشرى فسخ ولو
بعد التراضي على اخذ الارش وان زال العيب القديم قبل اخذ ارشه لم ياخذ
او يعين وجب رده لزوال المقتضى لاخذه **والا** اي وان بقي العيبان وتنازعا
بان طلب احدهما الرد مع ارش الحادث والاخر الامسان مع ارش القدم
فالامع اجابة من طلب الامسان مع ارش القدم سواء كان هو البايع ام المشرى لما

ارش القدم
ولا يرد

فيه من تقرير العقد والثاني بحاج المشرى مطلقا لتبليس البايع عليه قال الثالث بحاج
البايع مطلقا لانه اذا غارم او اخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشرى هذا كله
فمن سقرف لنفسه اما من سقرف لغيره بولاية او نيابة فانما يفعل الاخطاه
فسرع لو اشترى ثوبا ثم صبغه ثم اطلع على عيبه فطلب المشرى ارشه العيب
وقاب البايع رد الثوب لا عزم لك قيمة الصبغ احب بان البايع سقط ارش
العيب عن المشرى فان قيل هلا احب من طلب الامسان كما في حدوث العيب
احب بان المشرى هنا اذا اخذ الثمن وقيمة الصبغ لم يفرم شيئا وهناك لو
الزمناء الرد وارش الحادث عزمناه لان حقايله شئ فتظير مصلتنا ههنا
ان يطلب البايع رده بلا ارش الحادث فانه لا يحاج به المشرى وعلى هذا استثنى
هذه الصورة من كلام المصنف فان قيل كلامه في العيب الحادث عند المشرى
والصبغ في هذه الصورة زيادة في المبيع لا عيب احب بان العقار قد صرح بان
الصبغ وان زادت قيمته من العيوب كما نقله عنه الا وري هذا كله او لم يمكن
فصل الصبغ بغير نقص في الثوب فان امكن فصله بغير ذلك فقله ورد الثوب
كما اقتضاه تقليمه وصرح به الحواري في وعين **وجب ان يعلم المشرى البايع على الفور**
ما خذ مع القدر ما مر من اخذ المبيع وتركه واعطاه الارش **فان اخطاه بذلك**
عن فور الاطلاع على القدر **بلا رده** له **به ولا ارش** عنه كما لو اخذ المشرى الرد
فلو اخذ وادعى الجهل بقورية الاعلام بالحادث فهو كما لو ادعى الجهل بقورية الرد بل
ههنا كما قال الا وري اولى لا يدرى الا يعرفه الا الفقهاء تنبيه لو كان الحادث قريب
الزوال غالبا لزمه وحسب عذره في انتظار رواله في احد قولين يظهر ترجحه كما جزم
به في الا نوار ليرد المبيع سالما وان كان قد يوحذ من كلام الشرح الصغير ترجح ما بينهما
اطلاق المتن من المنع ولو حدث عيب مثل القدم كياض قد مر وحادث في عينه ثم
زال احدهما او اشكل الحار واختلف فيه المأخذان فقار البايع الزايل القدر فلا رد
والارش وقاب المشرى بل الحادث في الرد وحلف كل منهما على ما قاله سقط الرد
بحلف البايع ووجب للمشرى علفه الارش وانما وجب له مع انه انما يدعي الرد للمعذر
الرد فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المشتق ومن نكل منها عن العين قضى
عليه كما في نظائره قاعدية كل ما ثبت به الرد على البايع يمنع الرد اذا حدث عند
المشرى وما لا ثبت به الرد عليه لم يمنع الرد اذا حدث عند المشرى فحرم الامه
التي بوطيها على البايع ليكون المشرى ابنه او اباه لا يمنع الرد كما لا يشبه ولذا لا ينع
ارضاء تحريم الصغين على البايع كان ارتضعت من امه او بنته في يد المشرى
ثم علم العيب الا في مسال قليلة يمنع فيها الرد وان كان لا يثبت فيها الرد منها
الشبوية في الامه او انها فانه لا يرد بها مع انه لو اشترى اها بكرة فوطيها امتنع الرد
ومنها وجود العبد غير قاري او عارف لمنفعة فانه لا يرد به مع انه لو اشترى اها

قاربا او عارفا لمنفعة نفس القران او الصنعة امتنع الرد واما رد العبد بدن معاصلة
لا يمنع الرد ومنع الاقرار بدین الاكلاف ان صدقه المشترى فيه والا فلا وعقوب الحنفي
عليه عند التصديق لزوال العيب الحادث فياقي فيه ما من **ولو احدث عيب لا يبرق القبح**
والله للرجل نعم وقد يعرف القلقية وتعلب **رايح** وهو بكر النون الجوز المندك
وتنور بطبخ بكر البيا الموحدة ابيض من فتحها وتعار فيه بطبخ تقدم الطاس **سود** بكر الوار
بعضه **رد** ما ذكره **ولا ارش** للحادث **في الاظهر** وكذا كل ما كوله في حوفه كالرمان
والجوز واللوز لعدوه في تعاطيه لا يستكشف العيب كما في المصرا ولا ارش عليه بسببه
لذلك وكان البايع بالبيع سلطه عليه والثاني يرد ولئن يرد معه الارش رعاية للبا
ينين وهو ما بين قيمته صحتها معيبا ومكسورا عسا ولا نظر الى الثمن والثالث لا يرد
اصلا كما في سائر العيوب الحادثة فيرجع المشترى بالارش القديم او يفر من ارش الحادث
الى اخر ما تقدم اما ما لا قيمة له كالبيض المدور والبطيخ المدور فله او المعفن فليبين
فيه فاد البيع لوروده على غير متقوم ويلزم البايع تنظيف المكان منه **تبسه**
رايح كما قدرته في كلامه وحاج بيض النعام بيض الدجاج ونحوه فانه لا قيمة لدره بعد
كس فلا تاتي فيه الارش **فان امكن معرفة القديم باقلا** **احده** المشترى كالسور الكبير المتغير
عنه بالصغير والسبق الرمان المشروط طحا لونه المكان معرفة محوصته بالفر ولتقوير
البطيخ الخاص اذا امكن معرفه محوصته بعرضه فيه **تساير العيوب الحادثة** فيما تقدم
فيها ولو اطلق بيع الرمان لم يقتض محوصته ولا حلاوة فلا يكون محوصته عيبا قاله
القاضي الحنفي فروع لوبان العيب وقد اصل الدابة وبرج العمل بعيبها فترعه
بطل حقه من الرد والارش لقطع الحيا وتعيينه بالاخصار وان سلمها بغيرها اجبر
البايع على قبول العمل اذا لا منه عليه فيه ولا ضرر وليس للمشترى طلب قيمتها فانها
حقير في معرض رد الدابة فلو سقطت اسروها المشترى لان تركها اعراض لا غلبات
وان لم يصح تركها لم يجبر البايع على قبولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله
القاضي لان زيادته تشبه زياده الثمن بخلاف العمل فيترعه فان قيل قد مر ان الا
فعال في ذلك طلب الخصم او المالحم يفر فهدا كان هنالك اوجب بان ذلك اشتغال
يشبه العمل على الدابة وهو التفرع وقد ذكر القاضي ان اشتغاله بجز الصوف مانع له
من الرد بل يرد بشرط فروع لا يرد بعض المبيع في صفقة بالبيع فهدا وان
زال الباقي عن مله للبايع وفاقا لما جزم به المتولي والسبكي والفقهي لانه وقت
الرد لم يرد كما غلب خلا في تعليق القاضي من ان له الرد اذ ليس تبعض على البايع
او كان المبيع مثليا بنا على ان المانع اتحاد الصفقة وهو المعتمد خلا فالبايع المتأخر
بنا على ان المانع ضرر التبعض ولو **اشترى عبد** او ما في معناها من كل شيئين لا يتصل

منفعة احدهما بالآخر **معيين** من واحد **منفعة** ولم يعلم عيبها **رد** بعد ظهوره لوجود المشتري
لردهما ويجزى في رد احدهما الخلاف المذكور في قوله **ولو ظهر عيب احدهما** **رد** **الآخر** **رد**
البيعه **تمت** **في الاظهر** ما فيه من تعريق الصفقة على البايع من غير ضرورة فان رضى البايع
بذلك جاز وسبيل التوزيع بتعديهما سليمين وتقومهما وليست التمس عليها والثاني
له رد واخذ قطعه من الثمن لا خصا صه بالعيب **تبسه** اشأ بقوله عيدين الى رجل
الخلاف في شيئين لا يتصل منفعة احدهما بالآخر كما قرأنا ما يتصل منفعة احدهما بالآخر
كقراعي باب ووجه خف فلا يرد الميب منها وحده فهدا قطعا **ولو** تقدمت
الصفقة بتعدد البايع كان **اشترى عيدين رجلين معا** او بتعدد الثمن كان اشترى عيدين كل
واحد بانه **رد** في الاولى **رد تبسه** **احدهما** وله في الثانية رد احدهما او بتعدد المشترى
كما قاله **اشترى** **ما** اي لثان عيدين واحد كما في المحرر **فلا احدهما** **رد** **لنصفه** **في الاظهر** لا نه رد
جميع ما مله من الرد وعليه تبسه ظاهر عبارة المصنف ان الضمير في اشترى
يتمود على عيدين الرجلين لولا ما قدرته وحيد فليكون هذا البيع في كل اربع عقود
ويكون كل واحد منها مشريا للربع من هذا والربع من ذلك حتى يرد على من شأها
الربع وهو صحيح من حيث الحكم لا من حيث الخلاف لان الصفقة بتعدد البايع
قطعا وتعدد المشترى في الاظهر كما تقدم وحيد سقين اعادة الضمير في كلام
المصنف على البيع من رجل واحد ولو اشترى واحد من وكيل من وكيل اشترى او
من وكيل واحد في الخلاف في ان العيدين بالوكيل او الموكل وقد مر في تفريق الصفقة
ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة وكل مشتر من كل سبعة وضابط ذلك ان يضرب عدد البا
يعين في عدد المشترين عند التعدد من الجانبين او احدهما عند التفرع في الجانب
الآخر فاحصل هو عدد العقود ولو اشترى بعض عيدين ثم علم العيب بعد ما تقدر
رده كان خرج عن ملكه او رهنه ثم اشترى بآية ثم عاد اليه البعض الاور كان له
رده دون الثاني لانه اشترى عالما بعيبه **ولو اختلف في قدم** **السود** **رد** **كان قاب**
كل للاخر حدث عند ودعواها فيه ممكنه بان احمل قدمه وحدوثه كبرص **صديق**
البايع لان الاصل عدم العيب **تبسه** لاحتمال صدق المشترى فالبايع يدعي الحدوث
وتصور ان يدعي قدمه وهو فيما اذا باع الحيوان بشرط البراءة من كل عيب والحكم
فيها كالاولى على الظاهر وقيل المصدق في هذه المشترى واذا صدقها البايع يمينه
في الاولى لا يثبت بيمينه حدوث العيب مطلقا لانها صلت للدفع عنه فلا يصح لشغل
ذمة المشترى فلو فسح البيع بعد ذلك صحا مثلا لم يكن له ارش العيب والمشترى ان يخط
ان انه ليس بمحدث قاله القاضي والامام والغزالي اما ما لا يحتمل حدوثه بعد
البيع كما صرح زايك وسن شجة منه مله وقد جري البيع اس او لا يحتمل قدمه كمنحه
طرية وقد جري البيع والقبض من سنة مثلا فالقول قول المشترى في الاولى وقول
البايع في الثانية بلا عين فيها تبسه لو باع عسيرا وسلم اليه فوجد في يد المشترى
مراقات البايع عندل صار حرا وقال المشترى بل عندك كان حرا وامكن كل من الاثر

صدق البائع بمبيته لموافقته للاصل من استمرار العقد ومشتق من كلامه سلطان
الاولي مالوادي على المشترك وجود عيدين في يد البائع فاعترف باحدهما وادعى
حدوث الاخر في يد المشترك كان القول قول المشترك لان الرد ثبت بالاقرار
البائع باحدهما فلا يسطر بالشك كما نقله ابن الاستاذ في شرح الوسيط عن
النص قال ان الرقعة ولا بد من يمين المشترك فان نكل لم يرد على البائع لا
نما رد اذا كانت ثبت للردود عليه حقا ولا حق له هنا ولئن كانت
للمشترك الرد الثانيه لو اشترى شيئا غائبا وكان قدره وايرا البائع من
عيب به ثم اياه به فقام المشترك بذكر العيب وانكر البائع فان القول قول
المشترك على الاصح المخصوص لان البائع يدعى عليه علم هذه الصفة فلم يقبل
لادعائه اطلاعه على العيب ذكره في بيع الغائب ولو اختلفنا في وجود العيب
او صفة هل يبي عيب او لا صدق البائع بمبيته لان الاصل عدم العيب وروى
العقد هذا اذا لم يعرف الحال من غيرها فان عرف من غيرها فلا بد من قول
عدلين عارفين بذلك كما جزم به القاضي وغيره وبتعم ان المقرري وقيل يكون كما
قاله البغوي واحد ولم يكره الشك شيئا من المقاتلين واذا حلف البائع بحلفه
حسب بفتح السين اي مثل جوابه فان قيل في جوابه ليس له على الرد العيب المذكور
ذكره او لا يلزم في قبوله حلف على ذلك ولا يكلف في الجواب التعرض لعدم العيب وقت
القبض لجواز ان يكون المشترك علم العيب ورضى به فلو قال البائع علم المشترك
العيب ورضى به كلف البينه على ذلك وان قال في جوابه ما قبضه وبه هذا العيب
او ما قبضه الا سلبا من العيب حلف كذلك ولا يكون في الجواب والحلف ما علق به
هذا العيب عندي وجوز الحلف على البت اعتمادا على ظاهرها السلامة اذا لم يعلم
او ظن خلافا ولو ادعى البائع علم المشترك بالعيب او تقصير في الرد فالقول
قول المشترك قال الوارثي هذا اذا كان مثل العيب مخفي على المشترك اي عند الرد
فان كان لا يخفى كقطع انفه او يدع القول قول البائع **والزيادة المنفصلة** بالمبيع او القف
المزول وليس الشك ويقسم المصلحة والقول **في رد** لعدم امكان افرادها
ولان المالك قد حدد بالبيع مكانه الزيادة المنفصلة فيه تابعة للاصل كالعقد
المنفصل والمنفعة **قال الوارثي** وكب الرقعة والركاز الذي يجت وما وهب له قبله
وقبضه وما وصى له به قبله ومهر الجارية اذا وطيت لشبهة **لا ينع الرد** بالعيب علاه
بمقتضى العيب نعم ولذا لا ممة الذي لم يغير يمنع الرد لحرمة التعرض بينهما على الاصح
المخصوص خلافا لما جرى عليه ابن المقرري هنا وقدم الحر في المناهي النبوية عليه
اي الزيادة المنفصلة من المبيع **المنع** ومن الثمن للبائع **ان رد** المبيع في الاول والثمن
في الثانية **بعد القبض** سواء احدثت بعد القبض ام قبله لما روي ان رجلا ابتاع من اخر
غلاما فاقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وآله فردد عليه
فقال يا رسول الله قد استعملت غلامي ففقد الخراج بالضمان رواه الترمذي وحسنه

والحاكم

والحاكم وصححه ومعناه ان فوايد المبيع للمشتري في مقابلة انه لو تلف كان من ضمانه
وقس على المبيع الثمن فان قيل المقصود او المبيع قبل قبضه لو تلف تحت ذكي
اليد ضمانه وليس له حرجه احب بان الضمان هنا معتبر بالملك لا نه الضمان
المعهود في الخبر ووجود الضمان على ذي اليد فيما ذكر ليس للونه ملكه بل لوضع
يد على ملك غيره بطريق مضيق **وكذا** ان رد **قبله في الاصح** ما على ان الفسخ يرفع
العقد من حيث هو والاصح ومقابلته مبني على انه يرفعه من اصله تبينه اما
جمع المصنف في التمثيل بين الولد والاحب ليعرف ان لا فرق في عدم امتناع الردين
ان يكون من نفس المبيع وانما مثل للولد من نفس المبيع بالولد بخلاف الثمن
وغيره ليعرف انما شق له وان كانت من جنس الاصل خلافا لما لك قاله الاستاذ
قال وهو من محاسن كلامه **ولو باعها** اي الجارية او البهيمة **حاصلا** وبه معيبة مثلا
فانفصل الحمل **رد** **معها** ان لم تنقص بالولادة **في الاصل** بنا على ان الحمل يعلم ويقابل
بقسط من الثمن والثاني لا بنا على مقابلة اما اذا نقصت بالولادة فانه يمنع عليه
الرد فهذا كسر العيوب الحادثه نعم ان حمل الحمل او استمر الى الوضع فله الرد لما
مر ان الحادث بسبب تقدم كالمقدم ولو انفصل قبل القبض فللبائع حصة لا متبقية
الثمن وليس للمشتري بيعه قبل القبض كما به واحترز بقوله فانفصل عما اذا انفصل
فانه يرد هاتين ولو حدث الحمل في المملك لم يتبع في الرد بل هو له ياخذ اذا انفصل
وعليه قال الماوردي وغيره وله حصة امة حتى تضع انتهى وحدوته بعد القبض
يمنع الرد فها ان نقصت به والطلع كالحمل والتاير كما لو وضع فاداشترى حلة
عليها طلع غير موزر وعلم عيبا بعد التاير فالصحيح انها على القولين والصوف
الموجود وعند العقد يرد مع الاصل وان جزم لا نه جزء من المبيع ويرد ايضا
الحادث ايمد العقد ما لم يجر فان جزم يرد كالمولد المنفصل وهذا في قاضي وقاضي
القاضي وجري عليه الخوارزمي وجزم به في اصل الروضة ولئن كان قياس الحمل
انما يجرى يرد ايضا وبه جزم القاضي في تعليقه والحق به اللين الحادث والرد
وان وجه بانه كالسنة فالتاير كما قال شيخنا اوجه وعليه اقتصر ابن الرقعة وقال
البلقيسي انه الاصول والحادث من امور اللوات ونحوه التابعة للارض يبيع
للمشتري لانه ليس تبع للارض الا ترى ان الظاهر منها في ابتداء البيع لا يدخل فيه
والبيع الرد **الاستخدام** اجاعا **ولا يرد البع** او القورامع بقا بكارها في مشترا وغير
وان هربت بالوطي على البائع كوطر اصله او فرعه كما مرث الاشارة اليه لانه المام من
غير الملام فلم يمنع الرد كالا استخدام هذا اذا وطئها المشتري او عين بشبهة او مكرمة
اما اذا كانت زانية فهو عيب حادث الرد اذا كان بعد القبض **والنقص** **المر** بالقياس
زوال بكارها من المشتري او عين ولو يوشية ولو عير به كان اولي ليشمل ما ذكره
النقص **رد** **فمنع** الرد كسر العيوب الحادثه الا ان كان بزواج سابق كما مر **فانما**
على المبيع قبل القبض **فمنع** البائع والمشتري والافه السادية فان كان من

القول

نقص

جمع

المشتركة فلا رد له بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها فان قبضها لزمت
الثلث بكامله وان تلفت قبل قبضها لزمت قدر النقص من الثمن او كان من غير
واجاز هو البيع فله الرد بالعيب ثم ان كان زوالها من البايع او بافاه او بروج
سابق فهدرا ومن اجبني فغلبه الارش ان زالت بلا وطى او بوطى زمانها
والا لزمت مهربا مثلها بلا اضرارش ويكون للمشتري لثمة ان رد بالعيب سقط
منه قدر المذكر وما ذكر من وجوب مهربا هذا لا يخالف ما في الفقه والديات
من وجوب مهربا وارش بكارة لان ملك المالك هنا ضعيف فلا يجزئ ليلين
خلافا ثم ولقد اوردت قوائم بين الحق والامه ولا ما في احوال البيوع المنهي عنها
في المبيعه بيعا فاسدا من وجوب مهربا وارش لوجود العقد المختلف في حصول
الملاذبه ثم كما في النكاح الفاسد خلافا فيما ذكرتموه من علم بالسلعة قبل الم
يحل له ان يبيعها حتى يبينه حذرا من الغش والخداع الثمن من غشنا فليس هنا
ولحديث الملم اخوا الملم لا يحل لملم باع من اخيه شيئا يعلم به عيبا الا يبينه اى
فيجب على البايع ان يعلم المشتري بالعيب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض فانه
من ضمانه بل وعلى غير البايع اذا علم بالعيب ان يبينه لمن يشتريه سواء كان
المشتري حلالا ام كافرا لانه من باب النصح وكالعيب في ذلك كما يكون تدليسا
ثم شرع في الاموال الثالث وهو ما يظن حصوله بالتقزز العقل مخرجا حكمة فقال
فصل في القرض وهو ان يترك البايع حطب الناقة او غيرها عند احد قبل بيعها
لنوم المشتري كلف اللين **حرام** للتدليس على المشتري والخبر الصحيح لا يصر والابل
والغنم فن ابتاعها بعد ذلك اي النهى فهو بخير النظمين بعد ان يحلها ان يرضى
امسكها وان سخطها ردها وصاعا من ثروتي بالابل والغنم غيرهما يجامع اللين
وتصرفا يورث تركوا من مركى الماء في الحوض جمعه ويسمى المصراه المحفلة ايضا كالمهله
وفامشوره من الحفل وهو الجمع ومنه قيل للجمع محفل بفتح الميم تنبيه قضيه
اطلاق المصنف انه لا فرق في التحريم بين ان يقصد البيع ام لا وبه مرجح صاحب
النعمه وعلمه بانه مفسد للحيوان وتعليق الراوي بالبدليس يقتضى اختصاصه
بما اذا اراد البيع وبه مرجح الدارمي وهو محمول على ما لم يحصل به ضرر **ثم**
الخيار للجاهل بها اذا علمها بعد ذلك للخبر السابق وهو **على التور** لخيار العيب
بعد ثلاث ايام من العقد ولو مع العلم بها لخبر مسلم من اشترى مصراه فهو بالخيار بلا ثمة
ايام وهذا مانص عليه الشافعي رحمه الله تعالى في الاختلاف كما نقله الروايي وصححه
كثير من الاصحاب وقال ابن دقيق العيد في شرح العهد انه الصواب واجاب
القائلون بالاول عن الحديث بانه محمول على الغالب اذ النقص لا يظهر غالبا فبادون
الثلاث لا حاله نقص اللين قبل تمامها على اختلاف العلف او الماوي او سدا لا يدب
او غير ذلك تنبيه كلام المصنف عدم ثبوت الخيار اذا ترك حبلها ناسيا او تحلف نفسها

وبه قطع الغزالي والمحاوي الصغير لعدم التدليس والمعتد بشوته كما صححه البغوي وقطع
به القاضي لحصول الضرر ولو زاد اللين بقدر ما اشعرت به النقصه والتمس فلا
خيار للزوال المقتضى له واذا علم المشتري بالنقصه بعد الحطب اراد ردها **فان رد**
ما بعد ثلث ايام او لم يتراضيا على رده **رد معها صاع** وان زادت قيمته على قيمتها بدل
اللين الموجود حاله العقد للخبر السابق والعيب يغالب عمر البلاء كما لفظت تنبيه
قوله بعد ثلث اللين يقتضى ان لا يجب رده لصاح بعد الحطب وقبل التلف وليس
مراد اقامه اذا كان اللين موجودا وطلب البايع رده لم يحرم المشتري عليه لان
ما حدث منه بعد البيع ملك له وان طلبه المشتري لم يملك البايع في قوله وان لم
تغير لذهاب طراوته فلو غير بقوله بعد الحطب كان اولى واستغنى عما قدرته
في كلامه فان علم بها قبل الحطب ردها ولا شيء عليه **وقيل** **للقوم صاع** لانه ورد في رواية
ذكر التمر كما ورد في رواية ذكر الطعام كما رواه الترمذي وصححه وفي رواية ذكر
القمح رواه ابو داود فدل ذلك على اعتبار القوت مطلقا وعلى هذا هل تحجر
بين الاقوات او تبين الغالب كلام المصنف يقتضى الاول وهو وجه الاصح
الثاني وعلى تعيين التمر لوتراضيا بغير صاع غير من مثلي او مضمون جاز لا ي
الحق لما لا بعدوها بل الظاهر كما قال الزرقي انهما لو تراضيا على الرد بغير شي
جاز فان قيل لم يضمن التمر هنا ولم يحرم العدول عنه الى غير غير رضى وان
كان اهلا منه في القيمة والاقنيات بخلاف الفطم اجيب بان المقصود هنا
قطع النزاع مع ضرب بعدد والمقصود في الفطم سد الخلة فان تعذر علمه التمر
تعيته بالمدينه كما نقله الشهان عن الما وردى وهو احد وجهين له وحرك على
ابن المقري وهو المعتد والوجه الاخر قيمته في اقرب بلاد القريه وصححه
والادريجي وغيرهما ولو اشترى مصراه بصاع من عمر ردها وصاع عمران شيا
واسترد صاعه قال الشافعي وعنه لان الربا لا يؤثر في الفسوخ ولو تعدد المصراه
في عقد تعدد الصاع بعد ردها كما يصر عليه ولو رضى بعيب النقصه بعد الحطب
ثم وجد بها عيبا اخر فالمقصود انه يرد ما مع بدل اللين ولذا ورد عن المصراه
بعد حبلها بعيب فانه يرد معها صاع ثم بدل اللين كما جزم به البغوي وصححه القاضي
وان الرفعه وقيل لا يرد لانه قليل غير معني جمعه خلافا في المصراه **والاصح**
اختلف ثلث اللين وقلة لظاهر الخبر وقطعا للخصومه بينهما كما لا يختلف عنهما
الجنين باختلاف ذلورته واثورته ولا ارش الموضحة مع اختلافها في الصغير والكبير
والثاني يختلف فيقدر التمر او غير بقدر اللين فتقدر على الصاع وقد ينقص عنه
والاصح ان خارها الى المصراه **لا تخس** **بالنعم** وبه الا بابل والبقر والغنم **لهم كل**
ما كور **الحيوان** **والماويه** **والانان** بالمشناه وبه الاثنى من الحمل الاهليه لانه قد ورد في
روايه مسلم من اشترى مصراه وفي رواية البخاري من اشترى محفله ولان لبنها مقصوده

والطير اذ لم يرج عوده واختلاط متقوم كقوب او شاة بغيره ولم يتميز والقلاب العصري
خمر على الاصح وان عاد خلا كما اطلعت الشخان هنا خلاف ما اقتضاه ظاهره في باب
الرهن وجري عليه ان المقرري هنا في بعض نسخ الروض من انه متى عاد عاد حكم
والمشرك الخيار لان الخلد ون العصري ولو ابق الرقيق او ضل او غضب قبل القبض
ثبت للمشرك الخيار ولم ينسخ البيع لو رجا العود فان اجاز البيع لم يبطل خياره ما لم
يرجع ولم يلزمه تسليم الثمن قبل العود فان سلمه لم يردده ما لم ينسخ ولو غرقت
الارض بالما او سقطت عليها صخر او ركبها رجل قبل قبضها ثبت له الخيار لانه عيب
لا تلف فان قيل نيا قصه ما في الشفعة من ان تفرق الارض ثلث لا عيب حتى لو حصل
في بعضها لم ياخذ الشفع الا بالحصصه وما في الاجارة من انه كما يندام الارض فيكون
ثلثا اجيب بان الارض لم تملك والحيلولة لا تقتضي الانفساخ كما بان العبد وانما
جعلت تالته فيما ذكر لان الشفع مملوك والثالث منها لا يصح ملكه ولا يغتفر في الدوام
حالا يغتفر في الابتداء والمتاجر غير متجان من الاستفاح لحيلولة الماء ولا يمكن تركب
رداله لان المنافع سلف ولا تضمن ولو ابراه **المشرك عن الضمان** لم يبرأ في الاظهر ولم يغير الحكم
المذكور للثمن لانه ابراه عالم يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان فلا ينسخ به البيع
ولا يسقط به الثمن نسبة الجمع بين الدراء وتغير الحكم تبع فيه المحرق قاب الاستنوي
لا فايق فيه وقاب الوالي العراقي لا فايق فيه الا مجرد التاكيد وقاب الزركشي فايد تد
ففي يوم عدم الانفاخ اذا تلف وان ابراه كما لا يرفع الضمان لا يرفع الفسخ بالثلث
ولذلك بقا العلم من التفرقة **بلا المشرك المبيع** حيا او شرعا **فصله** **ار علم** انه المبيع حالة
اتلافه كما لو اتلف المالك المصنوع في يد الفاسد وفيه معنى اتلافه حالوا اشركا
فاحبها ابوه وخالوا اشركا السيد من مكاتبه او الوارث من مورثه شيئا ثم عجز المالك او
مات المورث وقد ذكر الشخان في مسألة الوارث جواز بيعه قبل القبض وان كان
على الميت دين فتعلق بالثمن فان كان معه وارث اخذ ثمنه ببيعته في قدر نصيب
الاخر حتى يقبضه ويستثنى ما اذا قتله المشرك دفعا لصياله عليه وكذا القود كما بحثه
في المطلب او لردة والمشرك الامام وقصد قتله عنها فينسخ البيع فان لم يقصد ذلك
صار قابضا للمبيع وتقرر عليه الثمن كما حكاه الرافعي في الدماء عن فتاوى البغوي
فان كان غيب كان قابضا لا يجوز له قتله فان قيل لم لا يجوز لان السيد اقامه الحجة
على عبده فينبغي ان لا يستقر عليه الثمن بقتله كما لا امام اجيب بانه لو قتله وقتله
ذلك لم يكن قاتلا الا حكم الملك فالملك هو الذي سلطه على ذلك فلو قلنا ينسخ كما يستقر
عليه الثمن لئلا يالاخ انه قتل غير مملوك له فلهذا جعلنا قتله اياه قضا قال الاستنوي
وقياس المرتد بكون الصلاة وقاطع الطريق والرافعي المحضون ان زنى كفر حرمة الحق بدار الحرام
ثم استغرق فان قيل كيف يكون المشرك قابضا بقتل المرتد او من ذكر معه مع انه غير مضمون

على قتله اجيب بانه عدل ان قتل حلاله من غير ضرر عليه فيستقر عليه ثمنه
واستثنى التلقين فبقا ما لو سر من يدى المشرك في الصلاة فقتله للرفع اي
بشرط المذكور في دفع الحيات وماله ما تل مع البقاء او اهل الذمة فقتله
والا اي وان لم يعلم المشرك انه المبيع قاب ان رج وقد اضاف به البائع
فتولان وفي الروضة واصلها وجهان **كالمالك لما امر المصنوع ضيقا للقاص**
جاءلا بانه طعانه والاصح ان القاص يبرأ بذلك بعد ما للبائع وقضيه
البند فمصرح قابضا في الاصح وانما قيد الخارج بما تقدم لا جل محل الخلاف
والا فالحكم كذلك فيما لو قد حده اجنبى او لم يقدمه احد مع ان الخلاف جار
في الاولي ايضا هذا كله اذا كان المشرك اهلا للقبض واشرك لنفسه
فان كان مجنونا كان استراة قبل جنونه فالقياس ان اتلافه ليس بقبض
وعليه البدل وعلى البائع رد الثمن ان كان باقيا ورد بدله ان كان تالفا
او كان وكبلا فكل الاجنبى سواء اذن له المالك في القبض امر **والله اعلم** **بالتام**
للمبيع **كقوله** بافة سماوية فينسخ البيع فيه ويسقط الثمن عن المشرك لانه
لا يمكن الرجوع على البائع بالبدل لان المبيع مضمون عليه بالثمن فاذا اتلفه
سقط الثمن وقطع بعضهم بهذا ومقابلته قوله انه لا ينسخ البيع بل يتخير
المشرك فان فسخ سقط الثمن وان اجاز عزم البائع القصة وادى له الثمن
وقد يتعارضان ولو اخذ المشرك المبيع بغير اذن البائع حيث له حق الحبس
فله الاسترداد فلو اتلفه البائع في يد المشرك في هذه الحالة قبل عليه البدل
ولا خيار للمشرك لا استقرار العقد بالقبض او جعل مستردا بالاتلاف كما ان
المشرك فامض به فيه قولان بلا ترجيح في كلام الشخين ورجح بن المقرري الثاني
وهو المعتمد بن سبب سلت المصنف عما لو اتلفه معا وقاب الماوردي يلزم البيع
في نصه واما المصنف الاخر فينسخ فيه لان اتلاف البائع كالأفة ورجح
البائع عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخ ما قدر له من ثمنه ولا اجماع على
البائع في استعمال المبيع قبل القبض ولو تمدي بحبه مدة ثمنها اجماع خلافا
للغزالي لان اتلافه كالأفة كما مر واتلاف الاجنبى وغير المميز بامر احدهما او بامر
الاجنبى كالأفة عن امره فلو امره الثلاثة قاب الاستنوي والقياس انه يحصل
القبض في الثلث والتخيير في الثلث والفسخ في الثلث اما اتلاف المميز بامر واحد
منهم فكل اتلاف الاجنبى بلا امر واذن المشرك للاجنبى او للبائع في اتلافه لغو
لعدم استقرار الملك بخلاف القاص فانه يبرأ اذن المالك له في اتلافه فلو استقر
الملك ثم واتلاف عبدا البائع ولو باذنه كاتلاف الاجنبى ولذا جحد المشرك بغير
اذنه فان اجاز البيع جعل قابضا كما لو اتلفه بنفسه فلا شى له على عبده وان
فسخ ابيع البائع الجاني وانما لم يلحق عبدا البائع بعبد المشرك في التقييد بغير

الاذن لسلق فيشوف الشارع الى بقا العقود ولو اتلفته دابة المشترى بها
انفسخ البيع او لبلا فله الخيار وان فسخ طال به البايع بيد لما اتلفته
وان اجاز قبضه او دابة البايع فكالأفة وانما لم يفرق فيها بين الخيار
والنهار كدابة المشترى لان اتلافها ان لم يكن بتفريط من البايع فافه وان
كان بتفريط منه فقد مر ان اتلافه كالأفة بخلاف الملاف دابة المشترى
تنزل بالنهار منزلة الملاف البايع لتفريطه بخلافه لبلا فان قبل اتلافها لبلا
اما بتقصير المشترى فيكون قبضه او لا فيكون كالأفة مفسخ به البيع فلا
وجه لتخصيص اجيب بانه بتقصير سواء كان معها ام لا وكما لم يكن اتلافها
صالحا للقبض حتى فان اجاز قبضه او فسخ طال به البايع بالبدل كما تقر
والاظهر ان الملاف الاجنبى لا ينسخ البيع لتمام البدل مقام المبيع **في غير النسخ** به على
التراخي كما اقتضاه كلام الفقهاء وان نظرت فيه القاضى **من الاجير المبيع** **وعزم الاجير**
البدل **او فسخ في غير البايع الاجنبى** البدل وقطع بعضهم بهذا وحقا بله ان البيع ينسخ
كالتلف بافة وهذه المسألة كالتى قبلها في حكاية الطرفين فلو حذف لفظ
اطهر لكان اولى واخص وهذا الخيار في غير الربوي وفيما اذا لم يكن الاجنبى
حريرا ولم يكن الملاف بحق والا فبفسخ البيع فان قيل اذا غصب اجنبى العين
المستأجرة حتى انقضت ملكه انفسخت الاجارة ولم يحرم المستأجر كما هنا جيب
بان العقود عليه هنا المالك وهو واجب على الجاني فتعدي العقد من العين
الى بدلها بخلاف العقود عليه ثم فانه المنفعة وهي غير واجبة على منافعها فلم
يتعد العقد منها الى بدلها **ولو اوجب المبيع بافة سماعية قبل القبض** **فرضية** بان
اجاز البيع **فخو بطل الثمن** كما لو كان العين مقارنا ولا ارش له لعدمه على الفسخ
ولو عيبه المشترى فلا خيار له لحصوله بفعله فيمتنع سببه الرد القهري بالعيوب
القدية ويكون قابضا لما اتلفه فلو قطع بطل مثلا استقر عليه حصته من الثمن
وهو ما بين قيمته سليما ومعيبا هذا اذا مات عند البايع بعد الاذمار فان
سرك وجب الثمن لما مر من ان اتلافه مصل وهذا فارق بثوت الخيار فيما
لو عيب المستأجر العين الموجه وما لو عيب المراء ذكر زوجها اذا تخيل
ان ذلك ذكر زوجها قبضه لان المستأجر والمراء لم يتفرقا في ملكها بل فيما يتعلق
به حقها فلا يكونان بذلك مستوفيين بخلاف المشترى **او عيبه الاجنبى غير المربي**
بغير حق **فالخيار بتعيينه** ثابت للمشتري قياسا على ما مر في الاتلاف **فان اجاز المبيع**
عزم المربي الا ارش له الجاني ولكن بعد قبض المبيع اما قبله فلا لخيار تلفته فيفسخ
البيع والرد بالارش في الرقيق ما ياتي في الديات ففى يد نصف قيمته لا ما
نقص منه وفي غير ما نقص من قيمته **ولو عيبه البايع فالرد المبيع والخيار** **للمشتري**
م القهري اما الخيار فلا خلاف في ثبوته لان فعل البايع اما كالأفة واما كفصل
الاجنبى وكلاهما حلت للخيار قطعا وانما الخلاف في التعرير والمذهب انه

لا يثبت

لا يثبت بنا على انه كالأفة الذي هو كالتلف بافة على الدراج المقطوع به كما مر
ومقابلته بثوت الخيار مع التعرير بنا على ان فعل البايع كفعل الاجنبى ففسخ تعبير
هنا بالمذهب كانهان وكان الاولى في التعبير ان يقول بثت الخيار لا التعرير
على المذهب ولو لم يعلم المشترى بالخيار حتى قبض وحذف عنك عيب كان له
الارش لتعذر الرد **والبيع مع المبيع قبل قبضه** ولا الاشارة فيه ولا التولية
منفولا كان او عقارا وان اذن البايع وقبض الثمن لخبر من ابتاع طعاما فلا
يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا احب كل شئ الا مثله رواه الشخان
وقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام لا تبعن شيئا حتى يقبضه رواه البيهقي
وقال اسناده حسن متصل وضعف المثل قبل القبض بدليل انفساخ العقد
بالتلف قبله فان قيل يصح ان يوجب ما ستاجر قبل قبضه فلا يكره ما استنع
كأنه البيع اجيب بان البيع قد ورد على العين والقبض يتاخر فيها حقيقة
والاجارة وارده على المنفعة فلم يكن القبض لها حقيقة **والبيع ان بيعه البايع** فلا
يصح لعزم الاخبار ولضعف المثل والثاني يصح كبيع المفضوب من الغاصب
ومحل الخلاف اذا باعه بغير عين الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة
والا فهو اقالة لفظ البيع كمنعاه عن المتول واقره فيصح وقيل لا يصح وقد
ذكر القاضى القولين ويناها على ان العين في العقود باللفظ والمعنى والاصح
تارة يعتبرون اللفظ وهو الاكثر كما لو قال بعتك هذا الا ثمن لا ينعقد بيعا ولا
هبة على الصحيح وكما لو قال اشتريت مثل ثوبا صنفه كذا بكذا ينعقد بيعا لا سلا
على الصحيح وتارة يعتبرون المعنى كما لو قال وعتك هذا الثوب بكذا ينعقد بيعا
لا سلا على الصحيح فلم يطلقوا القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب بقوع المدرس
كالا برأى انه اسقاط او تخليك وفي ان النذر يسد به مسلك الواجب والخيار وفي
ان الطلاق الرجعي يزول الملاك ام لا وتارة لا يرادون اللفظ ولا المعنى فيما اذا
قارنت البدل هذا الثوب في هذا العبد فان الصحيح انه لا ينعقد بيعا ولا سلا
وكان الاولى للمصنف ان يعبر بالمذهب ففى شرح المذهب ان مقابله شاذ ضعيف
والا لزور على القطع بالمطلات **والبيع ان الاجارة** والكتابة والرهن والصدقات
والقصة والاقرض وجعله عوضا في مكاح او صلح او سلم او غير ذلك **كالباع**
فلا يصح بنا على ان العلة في البيع ضعف المثل والعار يصح بنا على ان العلة فيه توالي
الضمانين تنبيه لا فرق في بطلان الرهن من البايع بين ان يكون رهن ذلك بالثمن
او بغيره ولا بين ان يكون له حق الحبس ام لا كما هو ظاهر اطلاق كلام الاصحاب وان
قيد السبك بما اذا رهن ذلك بالثمن وكان له حق الحبس وخرج بالمبيع زوايد للمادة
فلو اشترى كخلا مثلا قامرت قبل القبض جاز بيعها قبل قبضها لا نهاليت بمضمونة

كقيد

على البائع قاله الاول بيلي وقال الرافعي ينبغي على انها مقود للبائع لو عرض الفسخ
اولا فان اعداها لم تصرف فيها كما لا أصل والا تصرف تبسبه قوله قبل قبضه
يقوم الجواز بعد قبضه مطلقا وليس مراد بل محله ما لا يمكن للبائع حيا
فان كان امتنع ايضا كما علم مما مر واستثنى ابن الرفعة من عدم صحة بيع المبيع
قبل قبضه صورتي الاولى اذا اشترى من مورثه شيئا ومات مورثه قبل قبضه
ولا وارث له عين محبوزة بعده قبل قبضه لانه صار في يد شرعا ويمتنع ان يقبض
لنفسه من نفسه الثانية اذا اشترى خرا سايما وطلب قيمته قبل قبضه فانه
يجاب اليه وان قلنا القيمة بيع لان الرضى غير معين فيها واذا لم يعتبر الرضى جاز
ان لا يعتبر القبض كالشفعة نقله الرافعي عن المتولي واقبح واستثنى عين صورة
اخرى وهي ما لو اشترى رقيقا ورابعه المشتري من نفسه قبل قبضه فيصح ان قلنا انه
عقد عتاقه وهو الاصح وهذا يعلم من قول المصنف **والاصح ان العتاق عتاق** فيصح
لشوف الشارع اليه ونقل ابن المنذر فيه الاجماع وسواء كان للبائع حق الحسب ام لا
لقوته وصنف حق الحسب ولهذا يصح عتاق الابن فان قيل لا يصح عتاق المورث
من الراهن المصغر مثلا كان هذا كذلك احيى بان الراهن حجر على نفسه والثاني
لا يصح كالباع لا شراهما في ازالة الملك والثالث ان لم يكن له حق الحسب لتأجيل الثمن
صح والا فلما فيه من ابطال حقه نعم لا يصح على الاول عتاقه على مال لانه بيع كما قاله
القاضي في فتاويه ولا عتاقه عن كفارة لانه هبة والاستلزام والزوج الوقت
سواء احتاج الى قبول ام لا كما في المجموع خلافا لما في الشرح والروضة نقلنا عن التتمة
من ان الوقت شرط فيه القبول كان كالباع والا فكل عتاق صحيح ان الاصح ان الوقت
على معين لا يحتاج الى قبول كما سياتي ان شاء الله تعالى في بابه كالمعتق ويصح تدبير
والوصية به واباحتها للمفقر اطعما ما شتره خرافا ويصير المشتري باعتاقه والاداء
والاداء به واباحتها ما ذكر ان قبضه ووقفه قابض للمبيع وان كان للبائع على الحسب
لا تزوجه ولا يوطى الزوج اما اذا اشترى الطعام مقدرا بحكيل او عين فلا يصح قبضه
الا ذلك او اشترى خرافا واباحتها كما مر ولم يقبضه فانه لا يصير قابضا بذلك فان لم
يرفع البائع يده بعد الوقت والاستلزام ضمنه بالقيمة لا بالثمن **والثمن المعين** فقدا
كان او عين **كالمبيع** قبل قبضه فيما سرياني فيه جميع ما تقدم لعدم النهي له ولو
ابده المشتري مثله او بغيره يرضى البائع فهو كبيع المبيع للبائع نقول
ولا يبيعه البائع قبل قبضه لا حاجة اليه بل تركه اولى لانه يوم جوار غير البيع وليس مراد
ولمذا عبر في الحرر بالنصف ليعلم **وله بيع** وادب منه وله النصف في ماله وهو
المحرر **يد عين امانه كودية وعقار ومروءة بعد انشائه** وادب منه بعد دور
المحرر عنه ليدخل المحزون فان حجه تنفك نفس الا فاقه لتام ملكه على ذلك وقدرته على تسليم

نعم لو اشترى مالا او قصارا العمل على ثوب وسلم له فليس له بيعه قبل العمل ولذا بعد
ان لم يكن سلم الاجرة لان له الحسب للعمل ثم للاستيفاء الاجرة ومثل ذلك صوغ الذهب
وسجق الفضة ورياضة الدابة وخرج محبوز للمورث بالنصف فيه ما مات عنه ولم يقبضه
فليس للمورث بيعه قبل قبضه فان قيل هل يملك مستثناه من كلام المصنف او لا
اجيب بل لا ان المبيع حسنة ليس في يد بائعه امانه بل هو مقبوض عليه **وكذا** له بيع
حاله وهو في يد غيره **قارنه وما حوز بسور** وهو ما اخذ من يريه الشرا بامه ام لا لما
ذكر فان قيل ما فادك عطنة بهذا احيى بان فائدة التبيين على انه قسم الامانة لا انه
مقبوض ضمان يد فلا يخفى في الامانة لكن لا يحصر فيما ذكر بل ما رجع اليه بغير عقد بيع
او عين وهو باق في يد المشتري بعد رد الثمن له ومقبوض بعقد فاسد لقوات شرط او
خوف ورأس ما سلم مسخ لا تقطاع الملم فيه او عين ومقبوض بعقد فاسد لقوات شرط
بعقد على انزاعه وما اشبه ذلك تبسبه فصول المارودي في بيع العارية فقال ان امكن
الرد كالدار والدابة صح وان لم يكن كالارض عرس فالبيع باطل في الاصح لجها لية
الملك واسترجاعها غير مملن الا ببدل قيمة البنا والغراس او ارش النقص وذلك غير
واجب على البائع ولا على المشتري انتهى ويحل اطلاق الشخن على هذا التقدير
فسر لو افترضا لشخص السلطان عطا ورضى به جاز له بيعه قبل قبضه للرفق بالجنه
وان يد السلطان في الحفظ للمعز يد المعزوله ويصح بيع اعدائهم بعد معلوم
ملكه من القيمة سايما ويصح بيع موهوب رجع فيه الدال قبل قبضه وله بيع
مقسوم قسمة افرادان صح قبل قبضه خلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها
من نصيب صاحبه قبل قبضه ولا بيع شقصول اخذ بشفعه قبل قبضه لان الاخذ
بها معاوضة وله بيع شرعى بمجروف عليه قبل اخذه وكذا سائر غلات وقف
حصلت للحاجة وعرف كل قدر حصته كما نقله في المجموع عن المتولي واقبح **والبيع**
المفترق ولا العتاق قبل قبضه لعدم النهي عن بيع عالم يقبض والبيع الثابت في الذمة
اذا عقد عليه بغير لفظ السلم لا يفاض عنه وان كان غير سلم على الصحيح وتناقض في
ذلك كلام الشنخ والمعتد عدم الصحة **والجود جواز الاستدلال** الثابت في الذمة وان
لم يكن بعد الطهران غير رضى الله تعالى عنهما انه قال كنت ابيع ابل بالدنانير واخذ مكانها
الدراهم وبيع بالدراهم واخذ مكانها الدنانير فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسالته عن ذلك
فقال لا بأس اذا تفرقتا وليس ينسكك شيء من عقد الاستدلال لان العقد الاول
بقرنه رواية اخرى تدل لذلك والتقديم اطلع لعدم النهي السابق لذلك ولطهونيات
ضمان العقود كبدل خلع وصدوق واجه حكم الثمن لا استقرارها خلاف دين السلم كما مر
وفرق بينه وبين الثمن مالا معروض بانقطاعه للانفساخ او الفسخ وبان عينه مقدرة
بخلاف الثمن فيها وبحوز استدلال الخارج عن الموجل وكان صاحبه محله بخلاف حكمه لعدم
الحق الاجل فابطل الثمن الثمن ان قبوله يقضي للعرف فان كانا نقدان او عرضين فما

هذا
من الثمن

التيقن به اليه المساء بيا التنييه هو الثمن والمثل ما يتايله ثلوقا بمثل هذه الدراهم بعد
وصفه فالعبد مبيع لا يجوز الاستبدال عنه والدراهم ثمن او بغير هذا الثوب بعد وصفه
فالعبد ثمن يجوز الاستبدال عنه لا عن الثوب لانه ثمن فان قيل مقتضى كلامهم انه لو باع
عبد يدراهم مسلما كان ثمنه وصح الاستبدال عنها وقد تقدم انه لا يصح الاستبدال عنه
المسلم فيه اجيب بان دخول الباع برضه لو يبدل مسلما فيه فلا يصح مكلماهم على الطلاقه
من ان الثمن مدخول الباع ولكن عارض مانع في هذه الصورة فلا يرد نقضا وقيل ان
قولهم يجوز الاستبدال عن الثمن جري على الغالب حتى لا يرد هذه الصورة مكلماهم
لا يشترط قبضه في المجلس فان استبدل بموافقا **عنه الربا كدراهم عن دنانير او عكسه كدراهم عن**
الدينار والمجلس دل عليه الخبر السابق حذرا من الربا فلا يكتفى بالتعيين عنه **والاصح انه لا يشترط**
التعيين للبدر ان يخصه في العقد لان الفرق على ما في الذمه جاز والباقي في شرط البيع
عن بيع الدين بالدين ولا يشترط القبض للبدر في المجلس في الاصح ان استبدل بالاولى في
للربا **الثوب عن دنانير** كما لو باع ثوبا يدراهم في الذمه لكن لا بد من التعيين في المجلس قطعا
وفي اشتراط التعيين في العقد الوجهان في استبدال الموافق والثاني في شرط القبض
لان احد العوضين دين فيشترط قبض الاخر كراس مال السلم فان قيل كان الاول ان
يقول كطعام عن دراهم لان الثوب ليس برزق فلا يحسن ان يقال ان الثوب لا يوافق
الدراهم في علة الربا اجيب بان الشيء يصدق بنقي الموضوع فيصدق بان لا ربا اصلا
ولو استبدل بالدين يعني المقرض جاز ولو لم يملك خلا فالبعض المتأخرين وان كان قبله
غير مستقر في الذمة من حيث ان المقرض ان يرجع في عيه **ولو استبدل عن ثوبه المثل**
او مثله ولذا عن كل دين ليس ثمن ولا ثمن كالدراهم الموصى به او الواجب تنقذ به الحالم
في المتعة او صيب الصان او عن زكاة الفطر اذا كان الفقرا محصورين **جاز لا استقرار**
ذلك **وفيما استبدل بالبدر في المجلس** وتعيينه **ما سبق** من كونه مخالفا في علة الربا
اولا قال الاستبوي وفي الدين الثابت بالحوالة نظر بحتمل تحرجه على ان الحواله بيع امر
لا ويحتمل ان ينظر الى اصله وهو المحال به فيمطى حكمه انتهى والثاني اوجه **وبيع الدين بدين**
بمن يغير من عليه ما طرأ الاطراف ان يغير من عليه **ثوبه** مثلا **ثوبه** لا يغير من عليه
وهذا ما صححه في المحرر والرحمن والمجمع هنا وجزم به الرافعي في باب الكفاية والثاني
يصح وهو المتمد كما صححه في زوائد الروضة هنا موافقا للرافعي في اخر الخلع واختاره
السبكي وحكى عن النص لا استقراره كبيعته ممن هو عليه وعلى هذا فان في المطلب يشترط
ان يكون المديون مليا مقرا وان يكون الدين حالا مستقرا وصرح في اصل الروضة كالقبض
با اشتراط قبض العوضين في المجلس وهذا هو المقصد وان قال في المطلب مقتضى كلام
الاكثرين مخالفة ولا يصح ان يحل الاول على الربوي والثاني على عيب كما قاله بعض
المؤخرين لان مثاله ما في ذلك لان الشئ مثلا ذلك بعد سبه القول بالهبة
اعاوى في غير المسألة كما يؤخذ من تعليقه وحامر **ولو كان له دين وعمره** **ولو كان له دين**
عمره ودينه بدينه بطل قطعا لا يقع الجفس او اختلفت لهيبه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالي بالكالي
رواه

العله

رواه الحالم وقال انه على شرط مسلم وقرب بيع الدين بالدين كما ورد النسخ به في رواية
اليهني ثم شرح في بيان القبض والرجوع في حقيقة الى العرف فيه لعدم ما يقتضيه
مشرعا او لغة كالا حيا والحذر في الرتبة فقات **وقد انقضى** أي انقضا وهو
الارض والنفذ والضياع كما قاله الجوهري واراد بالضياع الاثنية **تلك التي**
أي تركه له لم يلفظ يدل عليها من البائع كما اقتضاه كلام المطلب نقلا عن الاصحاب
ومكنه والعرف فيه يتكلم المفتاح اليه وان لم ينصرف فيه ولم يدخله ويشترط
كأنه اللقاة ان لا يكون هناك مانع حسي ولا شرعي لان الشارع اطلق القبض وانما
به احكاما ولم يبينه ولا له حد في اللغة فيرجع فيه الى العرف كما هو العرف قاض
بما ذكره المصنف في هذا وفيما بعد قال الرافعي وفي معنى العقار الاشجار الثابتة
والشئ المبسعة على الشجر قبل اوان الجدار يمسك ذلك يشعر بان دخول
وقت قطعها يلحقها بالمنقول وهو كما قال الاستبوي متجه وان نازع فيه الاذرع
تتبعه قال الشارع لو اتي المصنف بالبا في التخلية كما في الروضة واصلها والحذر
كان اقوم الا ان يفسر القبض بالاقياض انتهى أي لان القبض فعل المشتري وهو
والتخلية فعل البائع فلولا التاويل المذكور كما ذكرته في عبارته لما صح الجمل **بشرط**
عن اسعة البائع لان التسليم في العرف موقوف على ذلك فمعرفة بحسب الامكان
ولا يملك تغيرها في ساعة واحدة اذا كانت كثير وسياق في باب الاصول والثمار
ان الارض المزروعة يحصل تسليمها بالتخلية مع بقا الزرع لما في التفرع هنا في الحال
بخلاته ثم ولو جمعت الاسعة في بيت من الدار وخلق بين المشتري وبينها حصل القبض
فيما عداه فان نقلت الاسعة منه الى بيت اخر حصل القبض في المجمع تنبيه فقيده
المصنف باسعة البائع يحج به اسعة المشتري فقط اما اسعة غير المشتري من
مستاجر وصغير وموصى له بالمنفعة فكما اسعة البائع كما قاله الاذرع وان
خالف في ذلك عنيت فاحذره **فان لم يحصل العاقدان البيع** وحضورهما عمالا يشترط على الاصح
لما فيه من المشقة **اعتبر** في حصول قبضه **فرض من مكن فيه المقرض الله** سواء كان في يد
المشتري ام لا منقولا كان او لا انا اعتقنا الحضور للمثقة ولا مشقة في معنى الزمان
فاعتبر الثاني لا يعتبر لانه لا معنى لا عتاره مع عدم الحضور وعلى الاول لا يعتبر
نفس المعنى ولا يعتصر في الغائب عن الماندين ولا في الحاضر بيد المشتري الى اذن البائع
ان لم يكن له حق الحبس والا اعتق **فرض من مكن فيه المقرض الله** لما روي الشيخان
عن ابن عمر كذا في شري الطعام جزا فافها نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه حتى ينقله
من مكانه وقتن بالطعام غير نيارا العبد بالانقار من موضعه ويوق الدابة او
يقودها ولا يكتفى ركبها واقفه ولا استمار العبد لذلك ولا وطى الجارية وقول الرافعي
في كتاب الغصب لورب المشتري الدابة او جلس على الفرائس حصل الفئان ثم ان
كان ذلك ما ذن البائع جاز له المقرض ايضا وان لم ينقله والا فلا صحح في الضات
غير صحيح في التصرف ولكن في قبض الثوب وخوه ما تناول باليد والتناول ورواه بيع الثمن

ولا يصح

على الشئ قبل ان الجذاد تكفى فيه الضحية ولذا بيع الزرع في الارض وان اختلف المشترى
المبيع ففرض له فيستثنى ذلك من كلامه هنا ويستثنى ايضا الضحية فلا حاجة الى تحويله
المقصود ولو جعلنا الضحية بيما اذا اضران فيها حتى يسقط بالعقب تنبيه يوضح
من التفسير بالنقل ان الدابة مثلا لو تحولت بنفسها ثم استولى عليها المشترى لا يحصل
القبض وهو كذلك سواء استولى عليها بغير اذن البائع ام باذنه لما مر ان كلامه
الرافع في القصب ضعيف ولو كان المبيع تحت يد المشترى امانه او مفقودا وهو
حاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف ما اذا كان له
حق الحبس فانه لا بد من اذنه كما مر ولو باع شئ بشرط القطع كفي فيها الضحية
كما ذكره القناب في فتاويه ولو اشترى الامتعة مع الدار صفقة اشترط في قبضها
نقلها كما لو اقررت وقيل لا يتعا كقبض الدار ولو اشترى صبر ثم اشترى مكانها لم
يكف خلا فالما وردى كما لو اشترى شيئا في داره فانه لا بد من نقله وحافرق به
بينها غير معتبر والسفينة من المنقولات كما قاله ابن الرفعة فلا بد من تحويلها
وهو ظاهر في الضعيف وفي اللين فيما سير به اما اللين في البر كالعقار فيمكن
فيها التحليل لعسر النقل وعلى كل بعدد ابد فيها من قدرها من امتعة البائع
وخوفه ولو بيع ظرف دون ظرفه اشترط في تسليمه تفريغه كالسفينة وكذا كل
منقول ابد من تفريغه فان جرى البيع في اي مكان كان والبيع بوضع لا يختص البائع
بان اختص بالمشترى بملك او وقف او وصية له بالمنفعة او اجارة او اعادة او نحو
ذلك كمنع على ملكيا في الاحيان شانه تعالى او لا يختص احدكم او شارع
ومسجد كفي في قبضه **فانه من خير الى خير** اخر من ذلك الموضع وشركا له
المعصوب من اجنبى المشترك بين المشترى وغيره وبين البائع وغيره فانه يصدق
انه لا اختصاص للبائع به وان قال الاستوى فيه فظروا انهم يتنبه كان الاول
للصنف ان يرد والمبيع بالميم فان حرمان البيع لا مدخل له فيما نحن فيه كقدرته
في كلامه لكن تبع المحرر في ذلك ولعله من غير كامل وقوله لا يختص البائع قال
الولي العراقي انه مقلوب وصوابه لا يختص البائع به لان البائع دخل على المقصور
والذي لا يتعدى انتهى وفي التعبير بالصواب نظر لان دخولها على المقصور
اكثرى لا كلي **وان جرى البيع في اي مكان كان كما مر والمبيع في دار البائع** اي في
موضع مستحق منفعته او الانتفاع به بملك او وقف او وصية او اجارة او
اجارة او نحو ذلك كمنع كمنع من **ايكف ذلك** النقل في قبضه **الا باذن البائع** فانه لا
يد البائع عليها وعلى ما فيها نعم لو جعله في امتعة له او مستقارة من البائع كفي كما
نقله في للغاية عن القاضي الحسين واقبح ويستثنى من اطلاقه ما اذا كان المنقول
حقيقا فقبضه يتناول له باليد كما مر اذ لا فرق بين وقوعه فيما يختص بالبائع او لا
ومشترط في المقبوض كونه موقبا للقابض والا فلا بيع فيه على ذلك الزكرا اما اذا
اذن له البائع **فيكون مغيرا للمصلحة** للقبضة التي اذن في النقل اليها كما لو استعارها
من غير تنبيه قوله لم يكف اي بالنسبة الى القرف اما بالنسبة الى نقل الضمان فانه

يكون

المكون كافيا لا مستلزاما عليه ولذا الواذن له في مجرد التحويل معاملة في منقول بيع بلا تقدير
فان بيع بتقدير فنيا في فسخ زاد الترجمة به **المشترى قبض المبيع** استقلا **لا ان كان**
المنقول لا يتقاضى حق الحبس ولذا لو حصل قبل التسليم وان خالف في ذلك الاستوى
او كان حالا **وسلمه** مستحقة **والا** اي وان كان حالا ولم يسلمه كله او بعضه **لا يستقل**
لا يستقل به بل لابد من اذن البائع فيه لان حق الحبس ثابت له فان استقل به لزمه
رده ولا ينفذ بقرينة فيه لكن يدخل في ضمانه باليد الحسية لا الشرعية لمطالب به
ان خرج مستحقا او مستقر منه عليه **ولو بيع الثمن مقدرا للثمن والرض** با مجام الذاب
ومنه كلاما او ربا **اشترط** في قبضه **مع النقل** في المنقول **درعه** اي بيع درع ما كان
يدرج **ام كمال** ان بيع كيلا مان كان بكمال **او ربا** ان بيع وزنا مان كان بوزن او
عد ان عد امان كان بعد لورود النص في الكيل في خبر مسلم من اتباع طاعما
فلا بيعه حتى يكتماله دل على انه لا يحصل فيه القبض الا بالكيل وليس بمعتبر في بيع
الحزاف اجماعا فتعين فيما قدر بكيل الكيل وقيل عليه البائة وبعتبر ان يكيل البائع
او قبضه فلو قال لزمه انقل حقل من صير في لم يصح لان الكيل احذر كفي القبض
وقد صارنا بما فيه من جهة البائع متاملا لنفسه ولو صارنا بما فيه من جهة البائع
الحاكم كمالا امينا يتولاه ونيك بالكيل غير واجه كما لا يبيع او وزانه او من درعه
او عن او مونه احضاره اذا كان غايبا الى محل العقد الى تلك المحلة على البائع
واجه كمال الثمن او وزانه او من درعه او عن او مونه احضار الثمن الغائب الى
محل العقد على المشترى واجه النقل المحتاج اليه في تسليم المبيع المنقول على المشترى
اي وقياسه ان يكون في الثمن على البائع واجه نقاد الثمن على البائع اي وقياسه
ان يكون في المبيع على المشترى لان العقد منه اظهر رعيب ان كان ليرد به ولا فرق
في الثمن بين ان يكون مميئا او لا كما اطلعه الشخان وان قيل العراقي في كتاب
الاجارة بما اذا كان الثمن مميئا ولو اخطا النقاد فظهر عما تقدم عشر وتقدر الرجوع
على المشترى فلا ضمان عليه وان كان باجم كما اطلعه صاحب الكفاية وان قيل الزكرا
بما اذا كان مبرعا لكن لا اجم له كما لو استاجر للنسخ فغلط فانه لا اجم له فان قيل
انه يفرم هناك ارش الورق فقياسه ان يكون هنا مميئا وهو ما استند اليه الزكرا
اجيب بانه هنا مقدر وهنا مجتهد والمجتهد غير مقصر ثم ان المصنف رحمه الله
بين لك المقدرة في الكيل مما ليس لتقيس عليه غير فقات **مثاله** **بعتكها** اي الصبي **باصاع**
بدرم او بعتكها بخمسة مثالا **على ان اعطى المبيع** لكن في المثال الثاني كما قال ابن شهاب نظرا له
جعل ذلك وصفا كالكمية في العبد فينبغي ان لا يتوقف ذلك على الكيل وخالف ما اذا
باعها كل صاع بدرم فان التقدير يحتاج الى معرفة الثمن فلو قبض ما ذكره هذا عالم ببيع
القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه **ولو كان له** اي ليكر طاعما مثالا **فقد ركب** **طعام**
طعاما **وغيره** **على ماله** بكر **لعمري** من زبد **بكيل** لعمري لان الاقباض هنا مقدر ومن رط
محنة الكيل فلم تعدد الكيل وللمن عن بيع الطعام حتى جرى فيه الصاعان كما روى

درعه

طعام

عليك

مرفوعا يعني صباع البايع وصاع المشترك قاب القاضى الحين والمقبض فانه كل واحد
 منها مستحق على من له عليه الحق قبضه بالكيل والكيلان قد يقع بينهما تفاوت فلم يجز
 الا اقتصار على الكيل الاول لغيره لوجوده لظهوره فيه تفاوت فاذا كان لنفسه وقبضه
 ثم كاله لمزيد فزاد او نقص بقدر يقع بين الكيلين لم يؤثر فكون الزيادة له والنقص
 عليه او بما لا يقع بين الكيلين فالكيل الاول غلط فتدبر الزيادة ويرجع بالنقص لو
 قبضه في الكيلان وسلكه لمزيد فيه صح لان استدامة المكيال كابتدائه وقد يقال في
 الدرر كذلك **فقد قال** بذكر العمود **اقبض من زيد ما عليه القبض** او احضر معي لا قبضه انا **فقد**
قال المفسر **فاسد** له لا اتحاد القابض والمقبض وضمنه القابض لا متبلا له عليه لغرضه
 ويرى زيد من حق بذكر لا نه في القبض منه في الاول وقبضه بنفسه في الثاني وان
 قاب له اقبضه لي ثم لنفسه او احضر معي لا قبضه لي ثم لك فمفعل مع القبض الاول
 اذ لا مانع منه دون الثاني لا اتحاد القابض والمقبض وضمنه القابض ويرى
 زيد من حق بذكر فروع لا يجوز للشيخ ان يوكل في القبض من يد يد المقتض
 كرفعه ولو ما ذواته في التجارة كما لا يجوز له ان يوكل فيه المقتض خلافاً لآية وآية
 ومكانته ولقد قال لمزيد وكل من قبض لي منك اوقاف لغرض وكل من يشترى منك
 صح ويكون كيله في التوكيل في القبض او الشرا منه ولو وكل البايع رجلا في الاقباض
 وكل المشترك في القبض لم يصح توكيله لهما معا لا اتحاد القابض والمقبض ولو قال
 لغريمي اشتر مني الدراهم لي مثل ما مستحقه على واقبضه لنفسك فسد القبض
 لان حق الانسان لا يمكن من قبضه لنفسه وضمنه الغريم لا متبلا له عليه
 ويرى الدافع من كل حق الموكل لا ذنه في القبض منه اوقاف اشترها له كذا قلت
 لنفسك فسدت الوكالة اذ كيف يشترى بما لا لغريم لنفسه والدراهم امانه بيد
 فان اشترى لغريمه بطلت الذمة صح ووقع عنه وادى الثمن من ماله والباب
 وان علا ان سولى طرفي القبض كما سولى طرفي البيع كما مر في باب فسرغ زاد
 الترجمة به ايضا **اذ اقبض البايع** مال نفسه بضمن حال في الذمة بعد لزوم العقد
لا اسلم المبيع حتى اقبض الثمن وقال المفسر في الى لا اسلم حتى اقبض المبيع وادفع الى
 حاكم **اجبر البايع على** الا ابتداء بالتسليم لان حق المشترك في العن وجوب البايع في الذمة
 لعدم ما يتعلق بالعن كارتك الحظية مع غيره من الديون **في قول المفسر** ان كان
 حقه متعين في المبيع وحق البايع غير متعين في الثمن فهو من التقييد لشيء
 في تعيين الحق **في قول الاجار** ولا وعلى هذا يمنعها الحاكم من التناهي **في**
اجبره على التسليم لان كلا منها ثبت له ايضا واستيفاء ولا سبيل الى تحليف
 الا بقابل الاستيفاء كما ان في الام عن غيره ثم رده لان فيه ترك الناس
 مما يعنون الحقوق **في قول الاجار** لان التسليم واجب عليها فيلزم الحاكم كلاهما
 باحضار ما عليه الله او الى عدل فاذا فعل اسلم الثمن للبايع والمبيع للمشتري بيد البايع
 شيئا **قلت فان كان الثمن مضمنا سقط القول الاول** **فان كان الثمن نقدا** ام عرضا كما صح

التميز

به في الشرح الصغير ورواية الوردية ولا شاة ذلك بصور الراعي في الشرح الكبير
 سقوطها في بيع عرض بعرض قار الشارح لان سلوكه عن العقد لا ينبغي **واجبر البايع**
واجبر البايع لا استقرا الجانبين لان الثمن المعين كالبيع في تعليق الحق بالعن اما اذا
 كان ثانيا عن غير كالمكيل وناظر الوقت والحام في غير بيع احوال المفسر عامل
 القراض فانه لا يجبر على التسليم بل لا يجوز له ذلك فسد الثمن فلا ما في الاخبار
 واجبار المشترك ولان ما في قول الاعراض عنها لان الحار لا يحتمل التاجيل قاب
 الامام ولو تباع وليان او وكيلان لم يات سوى اجبارهما **واذا اسلم البايع** ما جبار
 او بدونه **اجبر المشترك** على التسليم في الحال **ان حضر الثمن** في المجلس لان التسليم واجب
 عليه ولا مانع منه واداء امر المشتري على الامتناع لا ثبت للبايع حق الشفع كما سأل في
 في كتاب الفس والمعاد حضور الثمن حضور عينه وان كان معصا او نوعه
 الذي يقضى منه ان كان في الذمة فان ماله الذمة قبل قبضه لا يسمى ثمن الا
 مجازا **والا** اي وان لم يحضر الثمن **فان كان** المشترك **معي** بالثمن فهو مفسد **للبيع**
بالفلس واخذ المبيع لما سأل في باب وحديث في شرط فيه حجر القاضى وان
 اقتضت عبارة المفسر كالمروضة واملا انه يستقل بذلك من غير توقف على حجر
 الحاكم وفي افتقار الرجوع بعد الحجر الى اذن الحاكم وجهان اشهرهما كما قال
 الراعي انه لا يفتقر **او موير او ماله بالبلد او بما قد** وهو دون مائة القصر
عز عليه في المبيع وفي جميع امواله وان كانت وافيه بدينه **حتى يسلم** الثمن لئلا
 ينصرف في ذلك بما يطل حتى البايع وهذا يسمى بالحجر العزيب قاب السبيل والفرق
 بينه وبين حجر المفسد حيث اعتبر فيه نقص ماله مع المبيع عن الوفاق للفلس
 سلطه البايع على المبيع باختياره ورضى بدمته خلافاً من هذا ان لم يكن محجور
 عليه بفلس والا لم يحجر عليه ايضا هذا الحجر لعدم فائدة لان حجر الفلس يمكن
 فيه من الرجوع في عين ماله بشرطه الا في وهذا في ذلك وفي كونه لا توقف
 على ضيق المال كما مر ولا يتوقف على ذلك القاضى بل ينفك بحجره التسليم كما جزم
 به الامام وبتبعه الملقين وان خالف في ذلك الاستوى وجعله حجر الفلس
فان كان ماله **مساواة القصر** فالتزم بخلقه **البايع العسر الى احضار** لضرره بذلك **الاجار**
ان له الشفع ولا يحتاج هنا الى حجر خلافاً للقبض المتأخر لتعذر حصيل الثمن
 كالا فلاس به والثاني ليس له الشفع بل يباع المبيع ومودى حقه من الثمن كما مر
 الديون **وان صبر** البايع الى احضار المال **فاجبر** بضرب على المشترك **كادرك**
 في المبيع وفي جميع امواله حتى يسلم الثمن لما مر **والبايع** **معي** حتى يسلم ماله
 اصالة **ان حاز ثوبه بالاختلاف** وكذا للمشتري حصة الثمن المذكور ان خاف فوت البيع
 بالاختلاف **اما الاقوال** السابقة **او لم يحلف** اي البايع **فان** الى الثمن وكذا المشترك
 فوت البيع **واسار** **فان كان الثمن مضمنا سقط القول الاول** **فان كان الثمن نقدا** ام عرضا كما صح

او قليل المال او نحو ذلك فيه شرط ظاهر اما الثمن الموجه فليس للبايع حبس البيع بل
وان حل قبل التلخيص كما لو مضى بياضه تنبيهه كان الاول للمشتري ان يتقرر والحل
من مانع وحشر حبس ما يذله حتى يقبض عوضه ليشمل المشتري كما قررته ولكنه انا
صح بالبايع لانه قد تم تصحيح احياء فذكر شرط وجوبه ولا يستبدل عن الثمن ثوبا
مثلا قال القفال ليس له الحبس لانه لم يطل حقه من الحبس فنقله الى العن اذ حق
الحبس لا يستيف عین الثمن وهذا بدله لكن عبارة الروضة ولو صالح من الثمن على
مال فله ادا منه حبه لا مستيفا العوض قال الولي العراقي ولعل الاول محمور
على ما اذا استبدل عينا والثاني على ما اذا استبدل دينيا انتهى والمعتبر اطلاق
عبارة الروضة كما جرى عليه ابن المقري في روضه خاتمة اختلاف الملزكي
والمتاجر في الابتداء بالتسليم كاختلاف البايع والمشتري في ذلك وما قبل من ان
اختلاف الملزكي والمتاجر في الابتداء بالتسليم كاختلاف البايع والمشتري اليه
لذلك مردود كما قاله شيخنا لان الاجبار انما يكون بعد اللزوم كما مر والسلم انما يلزم
بعد قبض راس المال والتفرق من المجلس ولو تبرع البايع بالتسليم لم يكن له حق
الحبس وكذا لو اعاره البايع للمشتري قال الزركشي والمراد من العارية نقل اليد
كما قالوا في اعارة المرفق الرهن للراهن والا فليف تصح الاعارة من غير ذلك وقال
عنه صورته ان يوجر عينا ثم يبيعها لغيره ثم يستاجر ما من المتاجر ويعرها للمشتري
قبل القبض ولو اودعه له كان له استرداده اذ ليس له في الايداع تسليم بخلاف
الاعارة وتلقه في يد المشتري بعد الايداع كتلقه في يد البايع كما قاله القاضي
ابو الطيب في الشفعة وله استرداده ايضا فيما اذا خرج الثمن زيوفا كما قاله ابن
الرقعة وعنه ولو اشترى شخص شيئا بوكالة اثنين وفي نصف الثمن عن احدهما
كان للبايع الحبس حتى يقبض الكل بنا على ان الاعتبار بالعقد وبيع منها والحل
منها نصف واعطى احدهما البايع النصف من الثمن سلم اليه البايع نصفه من الجميع
لانه سلم جميع ما عليه بنا على ان الشفعة تعدد بتعدد المشتري
باب التولية اصلها تقليد المولى ثم استعملت فيما باق **والاثر** مصدر اشركه
اي صير شريكا **والراجح** وبني مفاعله من الرخ وهو الزيادة على راس المال وفيه انفا
المحاطة من الخط وهو النقص ولم يترجم لما قال ابن سبويه اما لا دخاله في المراجعة كما
فعل الامام لانها في الحقيقة ربح المشتري واما لانه ترجم لا شرف القسطن والقبض
يد عن الآخر لقوله تعالى سراويل ثيابكم الدراي والبرد واهل المسامحة ثم شرع في
النوع الاول من الترجه فقال اذا **اشترى شخص شيئا مثل قال** بعد قبضه ولزم
العقد وهو عاله بالثمن **لعلم الثمن** تدرا وصفه باعلام المشتري او غير الجاهل به
ثم علم به قبل قبوله كما قاله الزركشي **وليتك هذا العقد** سواء اقال بما اشترى ام سكت **تسليم**

لقوله

لقوله قبلته او توكليه **لوجه** **شك الثمن** حبسا وتدرا وصفه اما اذا اشتراه بعوض فان عقد
التولية لم ينعج الا عن ملالة تلك العرض نعم لوفات قام على ملأ وقد وليك العقد
بما قام على اولت المراه في صدادها بلغظ القيام او قاله الرجل في عوض الخلع مع كما
جزم به ابن المقري في الاول ومثلهما البقية **وهو** اي عقد التولية **بيع في شرطه** المحرر
في شروطه كالنقابة في البروي والقدرة على التسليم لان حد البيع صادق عليه
وترب جميع احكامه من جديد مطالبه المولي بالثمن مطلقا وهو لذلك وان قال الامام
منقدح انه لا يطالبه حتى يطالبه بايعة وليس للبايع مطالبه المولي وان توقف فيه
الامام ومن بقا الزوائد المتفصلة للمولي وغير ذلك لانه ملأ جديد **لكن لا يحتاج** عقد
التولية **المذكر الثمن** بل يكفي العلم به عن ذلك لان خاصية الساعل الثمن الاول وان
لزمه احكام البيع **ولو حط** بضم الحاء من المولى بكر اللام **تغفر الثمن** بعد التولية كما في
المحرر **الحط من المولى** بفتحها لان خاصية التولية التبريل على الثمن الاول وشك كلامه
حط البايع ووارثه وخيله فان كان الحط للبعض قبل التولية لم تصح التولية
الا بالباقي ولو حط عنه الكل قبل التولية ولو بعد اللزوم او بعد ما وقبل لزوما
لم تصح لانها حصيد بيع بلا ثمن او بعد ما وبعد لزوما صحت والحط الثمن عن المولي
لانها وان كانت بيعا جديدا فخاصتها التبريل على ما استقر عليه الثمن الاول وهي
في حق الثمن كالسابق في حق نقل الملك كما لا بد احتى تتحدد فيه الشفعة كما مر وكو
كذب المولي في اخباره بالثمن فكذلك في المراجعة وسياتي قال ابن الرقعة
وظاهر كلامهم انه لا فرق في التولية بين كون الثمن حالا ولونه مرجلا وقما اذا كان
موجلا ووقعت بعد الحلور نظر محوز ان يقال يكون الاجل في حق الثاني روي
وان يقات بلون من حين العقد الاول فيلزمه الثمن حالا والا لول اشبه لان الاجل
من صفات الثمن وقد شرطوا المثلثة في الصفة ثم شرع في النوع الثاني فقال
والاثر **في بعضه** اي المشتري **التولية في كماله** في جميع ما من الشروط والاحكام لان
الاشارة تولية في بعض المبيع **ان بن البعض** ان صرح بالخاصة او غيرها من الكسور
لتعبيه فلو قال اشركت في النصف كان له الربع برقع الثمن الا ان يقول بنصف الثمن
فيصين النصف كما صرح به المصنف في تلغه لمقابلته بنصف الثمن اذ لا يمكن ان يكون
شركا بالربع بنصف الثمن لان جملة المبيع تقابلة بالثمن فنصفه بنصفه تنبيه اعتر
على المصنف في ادخاله الف واللام على بعض وحكي منعه عن الجمهور فان ذكر بعضا
ولم يبينه لم يصح للجمل **ولو اطلق** الاشارة **مع** ايضا **وان** المشتري بينها **ساقية** كما لو
اقر بشر لزيد وعمرو **وبل لا بيع** يصح للجمل بقدر المبيع وثمة فصرح للشريك بالرد
ببيع على اشركه فاذا رد عليه رد هو على الاول ونصه كلام كثيرين انه لا يشترط ذكر
العقد وقال الامام وعنه بشرط ذلك بان يقول اشركت في بيع هذا او في هذا
العقد ولا يكتفى اشركت في هذا وهذا ظاهر كما نقله صاحب الانوار راقم وعليه
اشركت في هذا غاية ثم شرع في النوع الثالث فقال **وبيع مع الراجح** من غير كراهة لعموم
قوله تعالى واحل الله البيع **ان يشرك** شيئا **بانه** مثلا **شريك** لغيره وهما عالمان

بذلك **بعت** بما تين او **الشتر** الى مثله او براس المال او بما قام على او نحو ذلك **دوم** **المرح** او في او على كل عثم **اربع** **فازده** لان الثمن معلوم فكان كبعثك بما به
وعثم وروي عن ابن مسعود انه كان لا يري باسا بارده وده ورازده وما
روي عن ابن عباس انه كان يهنى عن ذلك وعن عكرمة انه حرام وعن
اسحق ان البيع يبطل به حله اذا لم يبين الثمن وده بالنار سبه عثم وما زده
احد عشر اى كل عثم رجها درهم وده ورازده كل عثم رجها درهمان فلو كان
الثمن دراهم معينه غير موزونه او حنطة مثلاً معينه غير مكيله لم يصح البيع وراجحه
فسرع له ان يقسم الى الثمن شيئا ويبيعه مما يجد كان يقول اشترى بجماله وبعثك
بما تين ورجح درهم لكل عثم اربع وده يازده وكانه قال بعتك بما تين وعشرين
وعشرون ان يكون الرجح من غير حنطة الثمن قبل لعبد الرحمن عوف فكتب
كثي مالك قال عاتمت عيبا ولا ردوت رجحا ثم شرع في النوع الرابع الذي لم يترجم
له فقال **ويصح بيع الحماط** ويقال لها المواضع والمخاض **كعب** اى لعمر من
ذكر ليعين وما علمان بالثمن بعتك **ما اشترى** اى مثله او براس المال او بما قام
على او نحو ذلك **رجل** **فازده** او حط درهم لكل عثم او في او على كل عثم فيقبل
وعظم كل **احد عشر واحد** كما ان الرجح في مائة ذلك واحد من احد عشر فلو اشترى
بمائة فالثمن تسعون وعثم اجزا من احد عشر جزا من درهم او بما به وعثم فالثمن
مائة **وقيل** حط من **كل عثم** واحد كما زيد في المراجعة على كل عثم واحد ولو قال
حط درهم من كل عثم فالمحطوط العاشر لان من يقتضى اخراج واحد من الثمن بخلاف
اللام وفي وعلى والظاهر في نظير من المراجعة كما قال سجي الصفة مع الرجح وحط من على
في او على يجوز او قرينة الجوز قوله ورجح درهم الى اخره وان خالف في ذلك بعض
المؤخرين **وان قال بعتك** لك **ما اشترى** او براس المال **لم يدخل فيه سوى الثمن** الذي استقر
عليه العقد عند لزومه لانه المهور من ذلك وهذا صادق بما فيه حط عما عده به
العقد او زيادة عليه في زمن الخيار ولو حط جميع الثمن في وقت الخيار يبطل العقد
على الاصح كما لو باع بلاثم قاله الشحان فييل الكلام على الاحتكار قال الدميري حادثة
وقعت في الفتاوى ان رجلا باع ولده دارا ثمن معلوم ثم اسقط عنه جميع الثمن قبل
التفرق من المجلس فاجيب فيها انه يصير كمن باع بلاثم وهو غير صحيح فيستمر الدار
على ملك الولد انتهى وما قاله هو الموافق لكلام الشحان اما اذا وقع الخط بعد
لزوم العقد بان كان بعد المراجعة لم يبعد الخط الى المشترك وان كان قبلها فان
حط الكل لم يخرجه بقوله قام على ونحوه بلفظ اشترى وان حط البعض اخرج
بلفظ الشرا ولا يجوز بلفظ القيام الا بعد اسقاط المحطوط **ولو قال بعتك ما قام على**
مع ثمن اجرة الكلب **للمن** **المكيد** **الا لال** **للمن** المتأدي عليه اى ان اشترى به المبيع
كما افصح بها ابن الرفعة في القباية والطلب **والمراس** **والعصار** **والربا** **لمد** من رفات الثوب
بالمرور وما قيل بالواو **والصاع** **للبيع** في الصور الاربع وفيه **الصبي** له **واسم** **الوزن** **الزاد**

للاستراح

للاستراح كاجرة المكان واجرة الختان في الرقيق واجرة الطبيب اذا استراه برضا
واجرة بطيخ الدار وعلف تسين ولذا المثلث الماخوذ كما نقله عن صاحب التمه
واقول لان جميع ذلك من موت التجارة اما الموت المقصوده للبقا كنفقة الرقيق وكسره
وعلف الدابة غير الزايد للتمتين واجرة الطبيب اذا حدث المرض فلا يحسب
ويتم ذلك في مقابلة الفوائد المستفادة من البيع ولو جنى العبد ففداه او غصب ففداه
موتنه في استرداده لم يحسب ذلك عند الاكثرين **تبسه** ليس معنى قوله دخل مع ثمنه
الى اخره ان مطلق ذلك يدخل فيه جميع الاشياء مع الجهد بها لقوله بعد ذلك وليعلم
ثمنه او ما قام به وفي معنى قوله قام على ثبت على يده واستشمل الامام فقوسر
اجرة الكلب والدلال فانها على البائع وصورة ان الرقعة بما تقدم قال الاسوي
وصورة ابن الاستاذ ايضا بان يكون اشترى جزافا ثم كاله باجر يعرف قدره
قال الادريجي وفيه توقف واقرئ منه ان يشترى مع غنى صبي ثم يقسمها
كيلا فاجر الكلب عليها **الدمع** **نفسه** **او قال** او طين **او حلا** **او طين** **في نفسه** **او حلا**
مع الثمن في قوله قام على ان عمله وما قطع به غنى لم يتم عليه وانما قام عليه ما بذله
وطريقه ان يقول بعتك بكذا واجره عمل او عمل المتطوع غنى وفي كذا ورجح لذه
وفي معنى اجر عمله اجره مستحقه بملك او غنى ككسري وعمل غلامه كعمله ولو صيفه
نفسه حيث قيمة الصبي فقط لانه عين ومثله ثمن الصابون في العصار **وليعلم**
اي المتبايعان **ثمنه** اى المبيع وجوابه نحو بعت بما اشترى **او ما قام به** في نحو
بعت بما قام على **فلو جهل احداهما بطل** اى لم يصح البيع **على التعص** لجهالة الثمن والثاني
يصح لسهولة معرفته لان الثمن الثاني مبني على الاول والثالث ان علم المشترك الثاني
قدرا لثمن في المجلس صح **والا فلا** **وليعيد** **والبايع** **زجوب** **بانه قدر الثمن** الذي استقر عليه العقد
او ما قام به المبيع عليه فيما اذا اخبى بذلك في بيع المراجعة وفي صفته كصفه وكسر
وحلوص وعثم **وفي الاجل** لان بيع المراجعة مبني على الامانة لا اعتماد المشترك
نظرا للبائع ورضاه لنفسه بما رضيه البائع مع زيادة او حط تبسه لو حذف
المصنف لفظة قدر لكان اخيرا واع لم يشمل ما زوده وكلامه يقتضى اشترط
تعيين قدر الاجل مطلقا وهو كذلك لان الاجل مقابلة قسط من الثمن وان قال
الزركشي الظاهر انه لا يجب الا ان كان خارجا عن المادة ولو راطا صاحبه
فباعه ما اشترى بمشقة ثم اشترى منه بعشرين لخبو به في المراجعة كس وتلجزم
واختاره السبيل والا فوك في الروضة ثبوت الخيار وقاب الزركشي القابل بثبوت
الخيار لم يقل بالكرامة بل بالخير كما اشار اليه صاحب الاستقصا وهو الذي يظهر
لان ما اشترى الخيار يجب اظهاره كالعيب قال وعليه فنى حرم النووي بالكرامة
تدريه القبول بثبوت الخيار نظر ولو اشترى شيئا بانه ثم حرج عن ملكه واشترى
بخبين وجب الاخبار بالخبين **وجب** ان يصدق في **الشر** **والعوض** **فيذكر** **الشر**

سنتين

الاول الارض ونحوها فاذا **كانت** او رهنك **هذه الارض** او العرصه **والساحل** وبني
 القضا بين الابنية **والنعمه** **وما كان** فان باعها او رهنها بما فيها من اشجار وانسية
 دخلت في العقد جزما ولو بقوله بعثك او رهنك الارض بما فيها او عليها او بها
 او حقوقها وفي قوله بحقوقها اوجه انها لا تدخل في البيع وبقي مثله في الرهن
 ووجوب حق الارض انما يقع على المهر ومجرى الماء اليها ونحو ذلك وان
 استقنا ما كسبتك او رهنك الارض دون ما فيها لم تدخل في العقد جزما
 وان اطلق **فالمذهب انه يدخل** البناء والشجر والربط **في البيع** **ووالله اعلم** لان البيع قوي
 ببلد انه ينقل الملك فاستتبع خلاف الرهن وهذا هو المقصود منهما والظاهر
 الثاني القطع بعدم الدخول فيها لجزءها عن مسمى الارض وحمل نصه في
 البيع على ما اذا قال بحقوقها والثالث فيها قولان بالنظر والتحرير احدهما عدم
 الدخول لما ورد الثاني بدخلان لانهما للدوام فاشبهها اجزاء الارض ولهذا المحققان
 بها في الاخذ بالشفعة وعلى الاول كلما ينقل الملك من خوهية كوقت وصدة
 ووصية كالبيع وما لا ينقل من خوة عارية كإقرار الرهن اما الشجر اليابس
 فلا يدخل كصح به ابن الرفعة والسبيل نفقا وهو قاي من اياتي من ان الشجر
 لا ينقل ورخصه اليابس فان قيل بيع الدار ستاؤل ما فيها من ثمن ونحوه فيكون
 هنا كذلك اجيب بان ذلك اثبت فيها لا انتفاع به فثبتا فصارت جزأها خلاف
 الشجر اليابس ولهذا لو غرس عليها عريش نحو عنب او جعلت دعامة لحدود
 او غرس صارت كالنوتة فتدخل في البيع وعد البقوي شجر الموز مما يندرج في البيع
 وهو المعتمد كما صححه السبكي وان خالف في ذلك المارديني ولا يدخل في بيع الارض
 سيل الماء وشربها وهو بكر الشين المعجزة نصيبها من القناة والنهر الماركن حتى شرط
 كان يقول بحقوقها وهذا كما قال السبكي في الخارج عن الارض اما الدخول فيها فلا
 ريب في دخوله ويخالف ذلك ما لو استأجر ارضا لزرا او غراس فان ذلك يدخل
 مطلقا لان المنفعة لا تحصل يدونه **فتبين** دخول الثاني قول المصنف فالمذهب
 معترض من جهة العربية فانه لم يتقدم شرط ولا ما تقتض الربط ولذا قدر في
 كلامه فاذا وقع له مثل هذا في الجراح وعين **وامر** **والله اعلم** في الارض **فالمذهب**
 او التبريل او اقل كما قاله جماعة منهم المارديني ونقله عن نصر الام وقار الادري
 انه المذهب ويجوز ما ذكره من اراء **كالق** وهو ليقاف والتا المشاة علف البهايمة
 ويسمى المرط والرطبة والقصفه بكر الناب والمهلين **والسدا** بالمد والقصر
 والقصب بالمجعة والقصب الناري والكرات والدرنق والنعناع او نوحه ثمرة
 مرة بعد اخوي كالترجيب والتفسيح والقطن المجاري والبطيخ والقنا **كالشجر**
 لان هذه المدلورات للنبات والدوام فتدخل في البيع دون الرهن على الخلاف
 المتقدم والتمس الظاهرات والجزء بكر الجيم الموجودة عند بيع الارض المشتملة على

ما يجوز

ما يجوز من ارض البائع بخلاف التمس الكامنة للونها كالحجر من الشجر والنجع غير الموجود
 بدخلان في بيع الارض وعلى عدم دخول النجع بشرط على البائع قطعها وان لم
 يبلغ او ان الجزأ لا يزيد في شئ المبيع بعين بخلاف التمس التي لا يعلب اختلاطها فلا
 شرط فيها ذلك واجا غيرها فكلما لم يصلح ما ياتي وحاذر من اشتراط القطع هو
 ما حزم به الشبان كالنقوى وغيره واعيا وكثيرين وجوب القطع من غير اعتبار
 شرطه بخلاف على ذلك قال في النعمة الا القصب اي الناري فهو بالصاد المهملة
 كما قاله الادري خلا فاما ضبط الاستقوى من انه بالمعجمة فلا يملك وقطعه حتى يكون قدرا
 منقطع به وشجر الخلاف تخفيف اللام كالقصب في ذلك فان قيل الوجه التسوية بين
 المستثنى والمستثنى منه فاما ان يعتبر الانتفاع في الكل ولا يعتبر احسب بان كلنفه
 البائع قطع ما استثنى يودي الى انه لا ينتفع به من الوجه الذي يراد للانتفاع به بخلاف
 غيره ولا يبعد في تأخير وجوب القطع حال المسمى بل قد عهد بخله بالكلية وذلك في بيع
 التمس من مال الشجر كما سياتي **لا يدخل** في مطلق بيع الارض كما في الحور والروضة
 واملاها اوقات بحقوقها كما قاله القولي وغيره **ما يوجب** او قطع **دفعه** واجت
كالقطة **والشجر** **وساير** اي باقية **الربط** كالشجر والحور وقطن حراسان والتمر والبطيخ
 لانه ليس للدوام فاشبهه منقولات الدار ينسب عند الشبان ما يوحده دفعة السلق
 بغير السنين واعتبرتها جماعة بانه ما يجوز مرارا واجاب عنه الادري بانه نوعان
 نوع يوحده دفعة واجت وهو ما اراده الشبان ونوع ما يجوز مرارا وهو المعروف
 بغيره والشرط الثاني **ويصح بيع الارض المزمع** قال الشارح هذا الزرع الذي لا يدخل **على**
الذوق كالزواجر دارا شجونه باسنة والطريق الثاني يخرج على القولين في بيع الدار
 المستأجرة بغير الملتزم احدهما البطلان وقرئ الاول بان المستأجر حاليه اما الزرع
 اما الزرع الذي يدخل فلا يمنع الصحة بخلافه فتبين ان الشارح لا جرح الخلاف ولا جرح قوله
والشجر الحيا **وان جملته** أي الزرع الذي لا يدخل مان كان قد راها مثله قال الادري
 او تسويها الزرع اي كان راها من حاله فان قيل اذا راها من خلا له لا خيار له اجيب
 بانه جهل كونه باقيا الى التراب الا قلنا يتصور انه راى الزرع وله الخيار نعم ان تركه
 له البائع والاعلم ان التملك او قصر زمن التمديد سقط خياره اما العالم بذلك فلا خيار له
 لتقصير نعم ان ظهر امر يقتضي تأخير الحصاد عن وقته المعتاد فله الخيار **والله اعلم** بالذوق
وجوز الارض **في يد المشتري** **وقوله** **اذا امكن** **التمس** في لوجود التسليم في عين المبيع والثاني بيع
 كما تمتع الاستفعة الشجور بما الدار من قبضها وقرئ الاول بان يبيع الدار مائة في الحال
 غالبا بخلاف الارض **والله اعلم** بالذوق **فالمذهب** قاله المارديني ان ياتي لبنانه ويوحده دفعة
 واجت لا يدخل في بيع الارض ويسمى الى اوان الحصاد ومثله القلق فيما يتبع والمشتري
 الخياران جهله ويقرر به وصح قبضه مشغولة به ولا اجب له مدة قايه فان تركه له البائع
 سقط خياره وعليه القبول ولو قال راجت وافزع الارض واملن في زمن يسير ولم يقصر
 سقط خياره والبذر الذي يدوم لنوى النخل وورز الكرات ونحوه من القول حكمه في الدخول

الابح

في بيع الارض كالشجر والاصح وفي الروضة قطع الجمهور **انه لا احق للمشتري من بقا قانس**
 ان روح الذي جعله واجار كما لا ارض في الاجارة في العيب انتهى والله بالاجارة رضى
 بتلف المنفعة تلك الارض فاشبه مال الوباغ دارا متخوة بامتعة فانه لا احق لمن البيع
 والثاني له الاجرة قال في البسيط لان المنافع متممة عن الموقوف عليه اي فليست كالعيب
 اما اذا كان عالما فلا احق له جزوا فمعه الكساح لا جمل محل الخلاف **لو باع ارضه بغير ارض**
 بها لا يبرء الباع عنها اي لا يبيع ببعده وحل والزرع الذي لا يفرد بالبيع ليركان
 يكون في سبيله او كان مستورا بالارض كالنخل والبور الذي لا يفرد بالبيع هو مال
 بيع او تغير بعد رويته او امتنع عليه احق كما هو الغالب **بطل البيع في اجرة جزا**
 للجمل باحد المقصودين وتقدر التوزيع نعم ان دخل فيها عند الاطلاق بان كان
 دائم النبات مع البيع في الحل وكان ذلك ما كيدا كما قاله المتولي وغيره وان فرضه
 في النور فان قيل يشك اذا لم يبع قبل البيع ببيع الجارية مع جعلها اجيب بان
 المهر غير متحقق الوجود بخلاف ما هنا فاعتبر فيه حالا فاعتبر في الحل **وقال في**
الارض قولان احدهما كالاول والثاني الصحة فيها جميع الثمن ينسب ذكره في المحرر
 البدر بعد صفة الزرع وقد مر في الكتاب قبل لتعود الصفة اليه ايضا فتح
 بها ما روي قبل العقد ولم يتغير وقد روي احدث فانه يفرد بالبيع ولم ينسب في
 الدقيق على ذلك وقد اطلق البذر في الروضة كاصلها ولم يقل المصنف لا يفرد
 ان لان المعروف في العطف باؤافوا الضمير والزرع الذي يفرد بالبيع كالتفصيل
 الذي لم ينسب او سبيل وثمرته ظاهرة كالذرة والشعير **والخلاف في بيع الارض كالحجارة**
 المثبتة **فيها** لا يها من اجزاها فان كانت نقص بالزرع او الفرس فهو عيب ان كانت
 معصدة لذلك مثبتت للخيار **ودون الدفوف** فيها كاللوز فلا تدخل فيها كبيع دار فيها امتعة
والخيار للمشتري ان يعلم الحار ولو ض طعمها نعم ان جعل ضررها وكان لا يزور بالقلع او
 يعطل به حل مثلها احق فله الخيار كما قاله المتولي **ولزم البائع القلع والتلف** تفريفا
 للملك المشترك بخلاف الزرع لان له امة استظرو للبائع المقزيع ايضا وان فر المشترك
 ولم يزرعه تسوية حفر الارض الحاصلة بالقلع قال في المطلب بان تعد التراب المتقال
 بالقلع من فوق الحجارة مكانه اي وان لم يسوا او يبعد ان يقال لسوها بتراب
 اخر من مكان خارج او مما فيها لان في الاول ايجاب عين لم تدخل في البيع وفي الثاني
 تغير المبيع ولا احق عليه ملك ذلك وان طالت **وكذا الخيار للمشتري ان يعلم** الحال **والخيار للمشتري**
 بان لم تنقص الارض به ولم يخرج النخل والتسوية الى ملك مثلها احق سواء اضر كما ام
 ولزم البائع النقل وتسوية الارض ولا احق عليه ملك ذلك كما مر **والخلاف في بيع** ان نقصت
 به الارض او اوجح السرير وتسوية الارض ملك مثلها احق **فله الخيار** ان اضر كما ام
 ولا يفسد خياره بقول البائع انما اعظم لك الاجرة والارض للمنه فلو رزله الحجارة وتركها
 لا يفسد المشتري سقط خياره فان قيل في ذلك منه ايضا اجيب بان المنة فيها حصلت

المطلوب

ما هو متصل بالمبيع شبه جزوه خلافا في تلك وهذا القول اعراض لا يملك فلهما بيع
 الرجوع فيه ويقعد برجوعه خيارا للمشتري نعم لو وهبها له واجتمعت شروط العينة
 حصل الملك ولا رجوع للبائع فيها فان فقد منها شرط فهو اعراض كالقول لا نه اذا بطل
 المقصود من بيع الموم **فان اجاز** حيث شئت له الخيار **لزم البائع القلع والتلف** تفريفا
 للملك المشترك **ولزمه تسوية الارض** كما سبق سواء عمل قبل القبض او بعد فلو رضى البائع
 تركها فان الاستوى نفيه ما سبق تنبيه ظاهر عبارة الشرح انه لو جعل ضرر النور
 فقط انه لا خيار له واستدرك النشاي والامسوي عليها مان مقتضى كلام غيرهما
 ثبوته لا نه قد يطعن في ان البائع تركها له ورده هذا الاستدراك بان طبعه في تركها
 لا يصلح عليه ثبوت الخيار ولا يقاس ثبوته على ثبوته فيما لو ضرر قلعه دون تركها كما
 مر لانه ثم جامل بها ومثلا عالم بها وفي **وجوب احق مثل** او انقل البائع في ملك مثلها
 احق **او جملها يجب ان يقر بعد القبض** حيث خير المشترك لان المبيع المفقود للنفعة
 مدته جناية من البائع وروي مضمونه عليه بعد القبض لا قبله لما مر ان جنايته
 قبل القبض كالاته والثاني يجب مطلقا بنا على انه ضمن جنايته قبل القبض لا قبله
 لما مر ان جنايته قبل القبض والثالث لا يجب مطلقا لان اجازة المشتري رضى بتلف
 المنفعة من النقل وحركة الخلاف كما قال في وجوب الارش فيها فيما لو سبق في الارض
 بعد التسوية عيب وان استبعد السبيل قال البلقيني فلو باع البائع الاحجار بطريقه
 نزل جمل المشتري محل البائع او لم يزرعه الاجرة مطلقا لانه اجنبى من البائع لم اقف فيه
 على نقل والاصح الثاني اوجه انتهى وهذا اوجه ما قاله بعض المتأخرين من عدم اللزم
 اما اذا خبر فانه لا احق له وان طالت ملك المبيع ولو بعد القبض ينسب ملكه
 احق من موزع للارض من الزرع ملك تفريفا من الحجارة وان لم يجرى ملكه بقاءه ولو
 احدث المشتري في ملك الارض غرسا وهو جامل بالاحجار ثم علم بها فله المطالبة بالقلع
 تفريفا للملك وضمن البائع نقصا احدث بالقلع في الغراس ولا خيار للمشتري وان
 اختص النقص المذكور بالغراس لان الضرر راجع لغرس المبيع ولان الغراس عيب في
 الارض البضا وقد حدث عند فان نقصت الارض بالاحجار فله قلع الغراس
 والفسخ ان لم يحصل بالغراس وقلع الموقوف نقص في الارض والا فهو عيب حدث
 عند يمنع الرد ويوجب الارش وان احدث الغراس عالما بالاحجار فله المطالبة
 بالقلع بغير مطالبة كما مر ولا يضمن البائع ارش نقص الغراس ولو كان فوق الاحجار
 زرع احدهما نزل الى اوان حصاه لان له امة استظرو للاف الغراس ولا احق ملك
 بقاءه واذا قلعه البائع بعد الحصاد فعليه تسوية الارض كما مر في الروضة
 ثم شرح في اللفظ الثاني وهو البساتين **فان دخل في بيع البساتين** وهو نارك يعرف
 وجميعه مائتين والبائع وهو البساتين بالعجيد والدم والحديثة والحديثة عند الاطلاق
الارض والحجر المطبات المحيطة بها لوجودها في سمي البساتين بل لا يسمى سائنا بدون
 حائط كما قاله الرافعي وغيره **وكذا يدخل البساتين** الذي فيه **على الدفوف** وتقبل لا يدخل

في النقل

لا قبله

وقبل في دخوله نيران وهو الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الارض ويدخل عرض
توضع عليه قضبان العنب كما صرح به الرافعي في الشرح الصغير وجري عليه ابن المطر
في روضته ولا تدخل المزارع التي حول هذه المذخورات لانها ليست منها ولو قال بقوله
هذه الدار البستان دخلت الابنية والاشجار جميعا وهذه الحايطة البستان وهذه
المحوطه دخل الحايطة المحيط وما فيه من شجر وبناء ثم شرع في اللفظ الثالث وهو
القرية وخوها فقات **ويدخل في بيع القرية عند الاطلاق الابنية** من سور وعين **كالحات**
والاشجار محيطا بالسور بخلاف الخارجة عنه **المزارع** والاشجار التي حولها فلا تدخل على
الصين ولو فاق بعتها بمقتضا لان الفرق لا يقتضيه دخولها ولهذا لا بحث من جلت
لا يدخل القرية دخولها والثاني يدخل والثالث ان فاق بمقتضا دخلت والا فلا فان
لم يكن لها سور دخل ما اختلط ببناءها من المساكن والابنية ولا تدخل الابنية الخارجة
عن السور المستقلة به كما هو مقتضى كلام الشافعي وان قال الاسنوي فيه نظر وسلك
الرافعي عن الحريري وقد صرح بدخول حرير الدار في بيعها فباني شله هنا وسلك المصنف
عن دخول السور قات السور ولا بد منه لانه داخل تحت اسمها وحيث دخل السور دخلت
المزارع التي من داخله كما بحثه بعض المتأخرين ومثل القرية فيما من السور سكن ويقال
القرية حوله بيوت والقرية والارض المسونة وللصومعة ولببوت الاعاجم يكون فيها
الشراب والملاهي ثم شرع في اللفظ الرابع وهو الدار فقال **ويدخل في الدار عند الاطلاق**
الارض اجماعا اذا كانت حمله للبايع فان كانت موقوفة او محتكم لم يدخل وبذلك
الخياري ان كان جاهلا بذلك **وكذا** من علو او سفلى لان الدار اسم للارض والبناء
الا حجة والرواشن والدرج والمراقل المعقودة والسقف والاجر والنداء والمزوش
الثابت في الارض **حتى حائطها** المشت لا بد من مرافقتها وحكي عن الفضل انها لا يدخل
وحمله الربيع على حمامات الحمام وبني بيوت من خشب يستل نبيسه قوله حماما مرفوع
قبل لان حتى عا طفه كالمراو واعترض بان ان مال ذلك ذكر ان عطفه الخاص على العام
يختص بالواو فالاحتمال ان يكون ابتداء بنية والخبر محذوف اي يدخل ويدخل شجر ط
مرفوع فيها اما الناس فلا يدخل لانه لا يدخل في بيع الارض كما صرح به الرافعي في الشرح
الكبير ويدخل حرمة شجر الرطب ان كانت في طريق لا تستند فان كانت في طريق فادخل
حرمة لها لا **المسور كالدور والمذبح** ساكن الكاف اشهر من فتحها **والسور** غير المسور والذين
فلا يدخل في بيع الدار لان اسمها لا يتناولها **ويدخل الابواب المنصوبة** بفتح اللام وعلوها البيت
والخوابي ومعاجن الخبازين وخشت العصارين **والاجابات** المنصوبة وبني بكر الفهم ورويه
الحكم ما يفسر فيها **والرق والسلم** بفتح اللام **المسرات** ومثل السهر الطلين **وكذا** يدخل الاسفل
من على الرق على السلم لسانه والثاني لا يدخل لانه منقول وانما ثبت لسهولة الارتفاق
به كذا يترجح عند الاستعمال **ويدخل الاعلى** ايضا من المجرى **ومفتاح** غلق **مفتاح** **الاع**
وهو مفتاح اللام ما يوافق به الباب لانها تاييدان لشيء مثبت بخلاف مفتاح القفل فان القفل
لا يدخل لانه غير مثبت والثاني لا يدخل لانها منقولة الى انهما منقولة والخلاف مبني على دخول
الاسفل صرح به في الشرح والمحرر واسقطه من الروضة كالمهاج واسقط منه تعبيد

وجلت

الاجابات بالعبه وحكاية وجد فيها وفي المثلين بعد ما ولفظ المحرر ولا الاجابات والرفوف
المثبتة والسلام المسمة والحما في من جري الرق على اصح الوجهين ففهم المصنف ان
التعبيد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط وتدخل الدار كالمسور **ويدخل الدار** كالمسور
عليه نفع متصل كراس الشور وسند وق البير والطاحون واللات السفينة فان قيل
لم تعبد والدار كالمسور بالمقبوضة كما فعلوا في باب الدار لما اذا اجاب بان العادة
جارية في انفصال الدار كالمسور بخلاف باب الدار فصرح لا يدخل في بيع الدار ونحوها
اذا كان بها بئر ما عدا البئر الحاصل حاله البيع كالمسور البئر وما الصريح فان لم يشترط
دخوله في العقد فسد لا خلاطه بالحادث فلا يصح بيعه وحده ولا بد من شرط دخوله
ليصح البيع بخلاف ما في المصنف ويدخل في بيعها الماسن الباطنة كالذهب والفضة
لا الظاهر كالمسور والنورة والكبريت فحكم الظاهر كالمسور لما الحاصل في انه لا يصح بيع ما ذكر
ولا تدخل في بيعه الا بشرط دخوله مشرعا في اللفظ الخامس وهو الحيوان فصار يدخل
في بيع الدار **نملها** او برتها وبني حلتها بحملها فيها ان لم يكونا ذهبا او فضة والا فلا يدخلان
للعرف فيها ولحرمة استعمالها حينئذ ولا يدخل في بيعها **والحمام والرجل**
انفصلا راعى مقتضى اللفظ **ولا** تدخل **باب العبد** التي عليه في بيعه **في الاصح قلت**
والاصح لا يدخل في بيعه **والله اعلم** ولو كانت سائر النورة اصفا راعى مقتضى اللفظ والا
كالعبد كما في شرح مسلم ومثلها الحنثي ولا يدخل القوط الذي في اذن الرقيق ولا الخاتم
الذي في يده بخلاف وجعلوا المداس كذلك والقياس ان يكون كالنشاب ثم شرع
في اللفظ السادس وترجم له بفتح فقات **فصرح** **اذا كان** **نحو** رطبه والمثل ولو
مع الارض تبعا او بالتقريب **ويدخل عروقها** ان لم يشترط قطعها **وورقها** لان ذلك من
مسماها ولا يفرق في دخول الورق بين ان يكون من فروعها وسرور حنا وثوب ابيض
او غصن لما في **ورق التوت** الا بغير الاثنى المبيع شجرته في الربيع وقد صرح
انه لا يدخل ولدان ورق التين ومصححان الرقعة ان ولدان الحنا لا يدخل وعلل عدم الدخول
فيها ذرايا كثر سائر الاشجار والتوت ثمين على الفصح وفي لغة انه باطلته في اخيه
ويدخل اعصابها **الا يابس** فلا يدخل لان الرطبة سدر من اجزاها بخلاف اليابسة اذا
كانت الشجر رطبه كما مر لان العادة فيه القطع كالتمتع بغيره **شجره** كلاحه شجره
الخلاف وثمة خلاف فقد صرح الامام في موضع بالدخول وفي اخره يدرجه وجمع بينهما
بما قاله القاضي ان الخلاف نوعين ما يقطع من اصله فتدخل اعصابه وما يترك
ساقه ويؤخذ اعصابه فلا تدخل ويدخل ايضا الكمام وبني بكر الكاف لوهية الطلع
وغصن ولو كان عثرها سور الا انها تبقى ببقا الاعصان ومثلها العرجون كما بحثه شيخنا
وان فاق بعضهم انه لمن له الثمن قات الاسنوي وتفسير المصنف يقتضيه انه لا فرق
في العروق والاوراق اليابسة وغيرها وهو مقتضى اطلاق الرافعي ايضا وقد صرح به
في اللسانة لكن في العروق خاصة انتهى وبوخد من اقتضاها صاحب اللامية على العروق

منه

عليه **فان كان الشجر مقطوعا** كما هو الاصح **لم يملك له ما به** اذا لم يملكه
 قطع ثم عن شجر وليس لاحد الشريكين ان يملك نصيب شريكه من الثمر قبل بدو
 صلاحه بنصيبه من الشجر الا بشرط القطع كغير الشريك ويصير كل الثمر له وكل الشجر
 للاخر فنتعين على المشتري قطع جميع الشجر لانه التزم بذلك قطع ما اشتراه وتفرغ
 الشجر لصاحبه وان اشترى نصيب شريكه من الثمر بغير نصيبه من الشجر لم يملك
 وان شرط القطع لتكليف المشتري قطع ملكه عن ملكه المستقر له قبل البيع **وان بيع**
الثمر مع الشجر ولم ينفصل الثمن **جاز لا بشرط** لقطع ملكه لان الثمن هنا مع الاصل
 وهو غير معترض للمعاينة وهذا فارق بين الثمن من مال الشجر **والايجوز بشرط**
قطعه لان فيه حرجا على المشتري في ملكه اما اذا فصل الثمن كان قال بملك الشجر
 بدينار والثمر بنصف دينار فلا بد من شرط القطع لا تنافي بينهما ولو استثنى البايع
 الثمن غير المبيع لم يجب شرط القطع لانه في الحقيقة استدراجه لملكها فله الابقاء وان
 الحذاء ولو لم يشرط الا بقاء جاز كما في الروضة وهو احد نصين للشافعي رضي
 الله تعالى عنه كما افاده التلخيص فلم يطلع بعضهم على هذا النص فزعم ان المقصود
 خلافة ولو باع نصيبا لثمن على الشجر ما قبل ان يبدو الصلاح من مال الشجر ومن
 غلب بشرط القطع صح ان قلنا القصة انما هو الاصح لا يمكن قطع النصف بغير التمسك
 فان قلنا انما يبيع لم يملك لان شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فيقتصر
 البايع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا باع نصيبا مع نصيب سلف ويعد بدو الصلاح ويصح
 ان يشرط القطع فان شرطه فقيه ما تقر ويصح بيع نصف الثمر مع الشجر كله او بعضه
 ويكون الثمر تابعا **وجرم ولا يبيع مع الزرع** والمراد به ما ليس بشجر **الاصح** اذا لم
 يبدو صلاحه ولو كان بطلا وكان البطل جرم من الارض **لا بشرط قطعه** كما شتر مثل بدو صلاحه
 او قلعه كما في المحرر فان باعه من غير شرط او بشرط ابقا به لم يبيع البيع **فان بيع**
 الزرع المذكور **معها** اي الارض او وحده **بعد اشتداد الحب** او بدو صلاح **جاز لا بشرط**
 لان الاول كبيع الثمن مع الشجر والثاني كبيع الثمن بعد بدو الصلاح **يشبه**
 كلامه قد يوهى اعتبار اشتداد جميع الحب وليس مراد فقد ذكر المصنف وغيره
 انه اذا اشتد بعض السابل كان كبدو الصلاح في بعض الثمار وقد انفوا في
 الثمار بطلعه واحده وفي بدو الصلاح بحبه وثباته هنا ان يكتفى باشتداد
 سنبله واحده فان ادعى وفي النفس من ذلك الجميع **وقال الزركلي** ان ذلك
 مشكل ولا يصح بيع البطيخ والباذنجان وخوها قبل بدو الصلاح الا بشرط القطع
 وان بيع من مال الاصول لما مر ولو باعه مع اصوله فكبيع الثمن مع الشجر على ما
 يحسنه الرازي بعد ان نقل عن الامام والفرال وجوب شرط القطع لغير من اصله
 للمعاينة خلافا لما اذا باعه مع الارض لانه كالثمر فلا يحتاج الى شرط القطع وجماع الحاذق
 بما حسنه الرازي وصححه السبكي والاسنوي وغيرهما وهو المعتمد وقيل ان الرفعة انه المعتمد

الارض

وما

وما قاله الامام من تفهيمه انتهى وان باع ذلك بعد بدو صلاحه ولو لم يملكه دور اصوله
 او باع اصوله دون غلب اصلاط حادته بالموجود لم يبيع الا بشرط القطع لان بيعه
 بدون ذلك يقضي الى تعذر اقصا العقد فان امن للاختلاف جاز بغير شرط كما يجوز
 بيع ما لا يملك اختلاطه كذلك بان نذرنا واستوى فيه الامران ولم يعلم حاله **ويشترط**
ليبيع اي الزرع **وسمع الثمر بعد بدو الصلاح** **طهر المقصود** من الحب والثمر لئلا يكون بيع غائب
كثير وعسا ما لا يكامل له **وشعر** لظهوره في سنبله **وما الارز** **خس** **كالخسطة** **تبيع** الدار والسمسم
في السند **لا يبيع بغيره** **لا يستأجر** **ولا يبيع المذبل** لان المقصود منه مستقر ما ليس من صلاحه
 كالخسطة في ثوبها بعد الدباس فانه لا يبيع قطعا والقدم الجواز لان ثوبه من مصلحته
 والخبر مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السبل حتى يبيض اي يشتر ويجرد ولو لم
 يعضل من حب وحب واجيب بحمله على الشعر وخوه جميعا بين الرجلين والارز والشعير
 وقيل كالخسطة والدرة نوعان بارز الحبات كالشعير وفي كمال الخسطة ولا يبيع مع الحنظل
 والحنظل وخوها كالقوم والبصل في الارض لا يستأجر مقصودها وعد في الروضة
 من ذلك السلق وهو محمول على احد نوعيه وهو ما يكون مقصوده مغبيا في الارض
 واما ما يظهر مقصوده على وجهها وهو المعروف بالكثير بلاد مصر واثام فحور ببيع
 كالقمل ويصح بيع ودنها بشرط كافتة **الاباس** **كالحام** وهو بكر الكاف وعاء الطلع وغنم لا
يزال **العند** **الارز** **كالرمان** والعسل والموز والبطيخ والباذنجان والارز في سنبله لان
 ثوبه من مصلحته ولا يخالف ما ذكر في العسل والارز عدم صحه البيع فيها كما سياتي
 في بابها لان البيع يفسد الماشاة بخلاف البيع فانه يمتد الصفات وبني لا تفقد الغرض
 في ذلك الاختلاف الشرحفة ورزاة وان البيع عقد عرر فلا يضمن اليه عرر او خيرا
 حاجة وما نقل عن قتاد بن المصنف من ان الاصح حواري السلم في الارز محمول على المقشور
وما لا كان **الموز** **والسور** **والباقل** وبني تشبهه الامم مقصود الفول **ياح** **في قش** **الاسفل** لان
 ثوبه من مصلحته **ولا يبيع في الاعلى** **لا على** **الشجر** **وعلى** **الارض** **لا سائر** **بما ليس** **من**
 مصلحته **بيع** **بيع** **مصب** **السور** **قش** **اعلى** **كأنه** **استقصا** **ونقله** **في** **المطلب** **عن** **المأورد**
 ووجه بان قش الاسفل كما طنه لانه قد يحبس معه فصار كانه في قش واحد كالرمان
 ولا نه قش الاعلى لا يسترجعه وما قيل من ان الشافعي امر بالبيع بغيره ان يشرى
 له الباقلا الرطب رد بان هذا قصه في القدر وهو من في الجديد على خلافه وبان في صحة
 ذلك توقفا لان الربيع انما هو الشافعي بمصر لا بغداد والشافعي في مصر **وفي قول**
يصح ان كان بطيخا **لنقل** **الصالح** **به** **حش** **انه** **يصون** **الاسفل** **ويحفظ** **رطوبة** **اللب** **واللوز**
 كالقمل كما قاله الدررجمي وغيره وعلم من تفهيم المصنف الخلاف بالرطب امتناعه اذا
 حش قطعا وصح به في زيادة الروضة اذا لم يحوز بيع الغائب وفي الروضة واصلا
 يحوز بيع اللوز في القش الاعلى قبل انعقاد الاسفل لانه ما لول كله كالقشام ونقله
 في المجموع عن الاصحاب وقاس بعضهم عليه ما كان في معناه **بمسند** **قول** **المصنف**
 كما مان معترض لان الكمام جمع كم بكر الكاف وكما قال الجوهري وحري عليه المصنف

والعسل
ودون سبل

انه الحق بالنادر **ولو قصد الاختلاف قبل التخلية** بما يغلب فيه التلاحق والاختلاط او **فيما يندرج**
فلا يظهر له لا يفسخ البيع لبقا عين المبيع وتسليمه لمن بال طرف من الاثني **فقد جازى المشتري** من الفسخ
والاجازة لان الاختلاط عيب حدث قبل التسليم والثاني يفسخ لتعذر تسليم المبيع ونظر
هذا عن تعصّب الاكثر وعلى الاورقان **سحق له البايع بما حدث سقط جازا** وفي لزوم المخدور
وعقله كما قال ابن المعري بالاعراض كما في الاعراض عن السائل فان قيل فقد عطف على ذلك
التعلل بالاعراض عنها فلم لا كان هذا لذلك احسب بان عود التعلل الى المشتري متوقفا ولا
مسبلا هنا الى حق البايع والثاني لا يقطع لما في قوله من المنة وكلام المصنف والرافعي
للإمام والقزالي يقتضي اثبات الحيا للمشتري اذ لا حتى يجوز له المبادرة الى الفسخ فان
بادر البايع او افساح سقط حيا وهولاء وان قال في المطلب انه بخلافه لغيره
والاصحاب فانهم خبروا البايع او اذ ان سمح حقه اقر العقد والافسخ وقضية كلام الرافعي
وتعليقه انه خيار عيب مستقل به المشتري وهو كذلك وان قيل في الغاية عن المادور
ان الفسخ هو الحام وخروج قبل التخلية التي قدرتها في كلامه حال وقوع الاختلاط
بعد ما فلا يخبر المشتري بل ان توافقا على قدر ذلك والاصدق صاحب الديرية
في قدر حق الاخر وهذا اليد بعد التخلية للبايع او للمشتري ولما فيه اوجه وقضية
كلام الرافعي ترجيح الثاني ولو اشترى شجرة وعليها ثمر للبائع يغلب تلاقتها ليرفع الاثر
قطع البايع ثمرة فان شرط فلم يقطع او كانت مما نذر تلاقتها وحرك الاختلاط كما سبق
في ثمار المشتري لم يفسخ بل من سمح حقه لصاحبه اجبى صاحبه على العيول وان تشاها
فسخ العقد كما مر ولو باع جزء من القن مثلا بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت
وتعذر التميز حركي القولان ويجوز ان ايضا فيما لو باع حنطة فانصب عليها
مثلا قبل القبض وكذا في المبيعات ولو اختلط الثوب بامثاله او الثاة بالمبيعة
يا حثاها فالصحيح الانفساخ لان ذلك يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد
ولو فرض ابتداء نحو الحنطة غاية ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة **ولا يفسخ بيع الخط**
في شئها بصفاته من اللبن وهو الحاقلة ولا بيع الرطب على النخلة وهو المانعة اللهم عنها
في خبر الصحيحين وفي رواية لث دعي والمحاكمة ان سمع الرجل الدرع بما به فرق
من الحنطة والمزانية ان يبيع النخل على راس النخل بما به فرق من الثمر قاب
الرافعي ان كان هذا التفسير مرفوعا فذان وان كان من الراوي فهو عرف تفسير
حارواه ولم يدم العلم بالمماثلة بينهما ولا ان المقصود من البيع في المحاكمة مستتر بما
ليس من صلاحه ولا نه حنطة ومن بخره فينظر لتعلق مدعوه فلو باع شعيرا في
سنبلة حنطة صافيه ونقا ايضا في المجلس جاز لان المسع مرمي والمماثلة ليست بشرط
الاختلاف الجنس او باع زرع قبل ظهور الحب جاز لان الجنس غير ربوي
ويؤخذ من ذلك انه اذا كان ربويا اعتيد اكله كالحلبة استع بيعه بحبه وبه جنم
الزرعي والمحاكمة ما خوزه من الحقل تقع الحيا وسكون القاف جمع حقله وهي الساحة

الاصح

الطينه

الطينه التي لا ينالها ولا شجر كسيت لذلك لتعلقها بزرع في جعله والمزانية ما خوزه
من الزرع ينتج الزاوي وسكون البا وهو الدفع للشمع الفين منها فريد المخبون
رفعه والغابن امضاة فبذلك ان تبس فائدة ذكره من الحكمين منها
بما ذكره والا فقد علما جاز **ورخص في بيع العرايا** جمع عريه وهي ما يفرد بها مالها
للاكل لانها عريت عن حكم جميع البستان **وهو بيع الرطب على حصرها** **وهو بيع الرطب**
او الغن على النخلة من صانعيه في الارض كمالا هذا من بيع المزانية لما في الصحيحين
عن سهل ابن ابي حنيفة بالحا الممهله وسكون الثا المثلثة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالثا المثلثة بالثمر بالثا المثلثة كما قاله المصنف في
شرح مسلم ورخص في بيع العريه ان تبايع حصرها ياكلها اهلها رطبا وقس يد العن
بجامع ان كل منهما زكوي يمكن حصره ويجوز بايه وانهم كلامه انها لو كانا معا على
الشجر رطب الارض انه لا يقع وهو كذلك كما مر في باب الربا وكا لوط السري بعد
بدو صلاحه لان الحاجة اليه كالحاجة الى الرطب ذلك المادوري والرواي في قدر ومثله
المحصر ورد بان المحصر لم يبيده صلاح العن وبان الحصر لا يدخله لانه لم يشاء كبر بخلاف
السري فيها تبس بمحل الجواز في العرايا ما يتعلق بالتمك زكاة كان حصره عليه وضمن
او قلنا الحصر من يملك او لنقصها عن الصواب او لغير صاحبها **ومحل الرخصة** **وعلى الرخصة**
حصة اوسق او سق تحدد استقدر الحفاف بمثله لمادوري الشخان انه صلى الله عليه وسلم
رخص في بيع العرايا محصرها بما دون خمسة اوسق وفي خمسة اوسق شك داود بن
حصين احذر رايه فاخذ اثباتي بالاقول في اظهر قوليه وبحوزة الخمسة في القول الاخر
ولا يجوز فيما ذكر ادعيها قطعا وحيث زاد على ما دونها يبطل في المبيع على المشهور ولا
يجز على مفرق الصنف كما مر في الاشارة اليه في فصلها لانه صار بالزيادة ربا بطل
جميعه تبس ظاهر كلام المصنف انه يكفي في النقص عن الخمسة ما سطلق عليه الاسم
حتى قاب المادوري يكفي نقص ربع مد والمثمة كقاف بعض المتأخرين ان ذلك لا يكفي
بل البر من زيادة على تفاوت ما يقع بين الدليلين فان وقع المد والمدرقع التفاوت به
بين الكيلين غالبا لا سيما في الخمسة اوسق والمراد بالخمسة ارماد وها انما هو من الحفاف
وان كان الرطب الا ان اكثر فان تلف الرطب او العن فذان وان جفت رطوبتها وتفاوت بينه
وبين الثمر الزبيب فان كان قد ما يقع بين الكيلين لم يقن وان كان اكثر تبين بطلان
العقد **ولو زاد** على ما دونها **صنفين** كل منهما دونها **جاء** قياسا على الصنف الاول
وتعددت الصنف بتعدد العقد والمشتري قطعا وسعد البايع على الاصح وانما نظروا
هنا الى جانب المشتري الترهيب قطعوا فيه بالتعدد ون جانب البايع على ما قالوه والرد
بالعيب لان الرطب هو المقصود والتمر بايع ولو باع رجلا مثلا لرجل صنفه حارنيا
دون عشرين كافيافوقه وفي الروضة فيادون عشت قافل الزكشي وفيه وهو سق فلم
ولس لذلك وانما قرعه على وجه ضعيف وهو ان الصنف لا يتعدد بتعدد البايع **وبسوط**
في صحة بيع العرايا **الفاصل** في المجلس **سليم الثمر** او الزبيب الى البايع **كلاهما** **في رطب**

النخل

الفصل او عتب الكرم لانه مطموم بمطعمه تنبيهه لوعبر بقوله بتسلم الخاف كلاله
والغلبه في الرطب والصب كان اولي كما يسلم ما قدرته **والاظهر انه لا يجوز** بيع مثل العرايا
في سائر الفهار اي باقية كالخوخ والشمس واللوز ما يدخر باسبه لا بما متفرقة مستور
بالاوراق فلا يتاقي الحوص نيل والثاني يجوز كما جاز في العنب بالقياس **والاظهر انه**
اي بيع العرايا **لا يخص بالعتق** بل يجوز في الاغنيا لاطلاق الاحبار فيه والثاني يخص
بهم لما روي الشافعي عن زيد بن ثابت ان رجلا احتاج من الاضمار شكوا الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب ياتي ولا نقد بايدهم يتناعون به وطبايا كلونه مع
الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فخص لهم ان يتناعوا العرايا بحرصها من التمر
واجاب الاول بضعف الحديث وتعدد صحة هذه حكمة المشروع عيه ثم قديم
الحكم كما في الاصل الرجل والا اصطباغ في الطواف تنبيه محل الخلاف في اعتبارها
المشتركة اما حاجة البائع فلا تعتبر قطعا وقاب مالك تعتبر حاجة البائع خاصة
قال الخرجاني والمطولي ضابط الغنى في هذا الباب من عندك نقد عن لا نقد عند
فقير وان ملك اموالا كثيرة ولو اشترى العربي من بحوره ثرا واهام تركها حتى صار
تمرا جاز وقاب احد يطل لان شرط صحة العقد عندك ان ياخذها اهلا وطبايا
باب اختلاف المتبايعين او من تقدم متاهما في كيفية العقد **اذا اتفقا**
اي المتبايعان على صحة البيع **اختلفا في كيفية العقد** وما يدعيه البائع التزكاته عليه الرافعي
في الصداق كان يدعي غش والمشتري تسعة او صفته كان قال البائع بصفحة والمشتري
بكتبة او حبة لقول البائع بذهب والمشتري بقضه وقد صرح به في المحرر **او الاصل**
بان اثبت المشتري ونفاه البائع **او قدره** كشهرو يدعي المشتري اكثر او يقول البائع
بعتك شرط ومن او قيل يملك المشتري او قدر البائع كقول البائع بعتك صاعا من
هذه الصبب بدرهم فيقول المشتري بل صاعين او اختلفا في اشراط لون المبيع كاتيا مثلا
ولا يثبت لاحدهما او لكل منهما بينه وتعارضتا بان لم يورخا تبايرين **فانما** لم يورخا
اليمين على المدعي عليه وكل منهما مدعي عليه كما انه مدع ويخصيص البيع بالذكري على
القالب لان التحالف يجري في سائر عقود المعاوضات حتى القراض والحاملة والملك
عن ذم طرد المعنى ولا اثر لعدرة كل من القا قدس على الفسخ في الاولين بل التحالف ولا
لعدم رجوع كل منهما الى عين حقه في الثالث ويؤخذ مما ذكر ان التحالف يجري في رهن
الخيار وهو المعتبر كما صرح به بن موسى الثاني والا دعي وغيره وقد قال الثاني
والاصحاب بالتحالف في الكتابه مع حوازمها من جانب الرقيق وما استند اليه ان المفترق
في قوله بعدم التحالف في زمن الخيار كما ان ينكح الكاذب فيستدر العقد بين الصادق
لم يوضع للفسخ بل عرضت اليمين رجاء ان ينكح الكاذب فيستدر العقد بين الصادق
واخترت بقوله والفتا على صحة البيع عا اذا لم يتفقا على الصحة واقفا عليها في عقد الرهن
اختلفا هل ذلك العقد صحيح او هبة فلا تحالف كما سياتي اخر الباب والمراد بالاتفاق
على الصحة وجوده في الروضة كاصحابها او قال بعتك يالف فقال بحسامه ورق غرحت

الثمن

البائع

البائع على نفي سبب الفساد ثم يتحالفان بقوله ولا يثبت او تعارضت البيتان كما مر عا اذا
اقام احدهما بينه فانه يعمل بها وشمل كلامه ما اذا كان المتبايعان مالكين او وكيلين او مالكا
وكيلا وفي تحالف الوكيلين وجهان رجح المصنف منهما التحالف وقايدته الفسخ او ان
ينكح احدهما فبطل التحالف الاخر ومقتضى له وليس لنا صورة يحلف فيها الوكيل على الاصح عنهما
لان لم يثبت لعينه بيمينه شيئا وانما يرجع الحار بعد التحالف الى الفسخ الذي اوجبه
الشرع تنبيه مستثنى من التحالف ما يملكها مالو نقلا في العقد ثم اختلفا في قدر الثمن
فلا تحالف بل القول قول البائع لانه غارم ومنها ما لو اختلفا في عين المبيع والثمن معا كان
يقول بعتك هذا العبد بما به درهم فيقول بل هذا الجارية بعتك دنانير فلا تحالف
جز ما اذا لم يوردا على ذلك شي مع اتفقا فاما على بيع صحيح واختلفا في كيفية بل يحلف
كل منهما على نفي دعوى صاحبه على الاصل ومنها ما لو اختلف ولي محجور مع مستقر
وكان المبيع تالفا وكان الثمن القيمة التي يرجع اليها عند الفسخ بالتحالف اكثر من الثمن الذي كان
فانه لا تحالف ويقول بؤخذ لقول البائع لانه اذا حصل الفسخ رجع الحار الى غرم القيمة
وهي الثمن من قوله كما ذكر نظير ذلك في الصداق ولو اختلفا في عين المبيع فقط واتفقا
على الثمن او اختلفا في قدره تحالفان كان الثمن معيناً ولذا ان كان في الذمة كما اقتضى
كلام الرافعي هنا ترجحه ومحمده في الشرح الصغير خلافا لما جري عليه ابن المتري بقوله لا تنكح
من عدم التحالف ولو اقام البائع بينه ان المبيع هذا العبد والاخر بينه انه الجارية
ولم يورخ البيتان سلت للمشتري ونقض العبد في يده ان كان يقضه والا فترك عند الثاني
حتى يدعيه كما جزم به ابن ابي عصبون وقال ابو الحسن السلي انه الصحيح وقيل يجوز
المشتري على قوله فان اختلفا في عقدية التاريخ وما في ايضاح ذلك في محله واذا اختلفا
القاضي انتق عليه من كسبه من مكسوبا والاباع ان راى المصلحة في بيعه وحفظ ثمنه وله
ذلك في الحالة الاولى ايضا كما قاله الشيخ ابو حامد واذا وقع التحالف **تحلف كل منهما على نفي قول**
صاحبه واثباته قوله لما مر من لونه مدعيا ومدعي عليه فينفي ما ذكره وثبت ما يدعيه
ثم انما يحلف الثاني بعد ان تعرض عليه ما حلف عليه الاول فينكر كما قاله الحاملي **ويجوز** في
اليمين **البائع** قد بالحقول العرض مع نقد مير المشتري ايضا وقيل وجوبا واختاره السبكي وانما
يدري لان جانيه اقوى لان المبيع يعود اليه بعد الفسخ المترتب على التحالف ولا يملكه
على الثمن قد تم بالعقد وملك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض **وقيل** يثبت المشتري لان البائع
يدعي عليه زيادة ثمن والا اصل براءة ذمته عنها ولا ان المبيع في ذمته فيقول جانيه **وقيل**
يشاوان لان كل واحد منهما مدع ومدعا عليه فلا ترجيح وعلى هذا **مستحب للام** فثبت بيدا به منهما
وقيل يفرق بينهما كما لو حضر امرا للدعوى فيبدا من خرجت قرعته قال الامام وقد مر احد
الحائنين مخصوص بما اذا باع عرضا ثمن في الذمة اما اذا كانا معتقن او في الذمة فلا يفرق
الا التوبة والزوج في الصداق كما البائع فيبدا به لقوة جانيه ببقاء الثمن له كما قوى جانب
البائع بعود المبيع اليه ولان اثر التحالف نظير في الصداق في الطمع وهو باذله فكان
كبايعه **والصحيح انه يلقى كل واحد منهما عين جمع نفي** لقول صاحبه **وايثا قوله** لان الدعوى

اليه انبرام العقود واستثنى من ذلك ما يباع فيها ما اذا باع دراعا من ارض وها
يعلمان ذراعها فادعي انه اراد دراعا معينتا مبهما وادعي المشتري ان الشاعه
فالمصدق البايع لا نه اعرف بارادته ومنها ما اذا قاب السيد كابتك وانا
مجنون او مجبور على وعرف له ذلك فانه المصدق ومثله قول الروماني فها
لو اختلفا فيما يكون وجوده شرطا كدفع البايع كان باعه ثم قاب لم يكن بالبايع
حين البيع وانكر المشتري واحتمل ما قاله البايع صدقه بيمينه لان الاصل عدم البولي
واما اذا قاب السيد كابتك على تخيم واحد وقاب الرقيق بل على تخمين فان الرقيق
هو المصدق كما رجح المصنف ومنها ما لو قاب مشتري المعضوب كنت اظن القدره
على تسليمه وانا لان لا اقدر فهم المصدق كما افتي به الفقهاء لا اعتصاده بقيام الغصب
ومنها ما اذا اختلفا هل وقع الصلح على انكار او اعتراف فالمصدق مدعي وقوعه
على انكاره الغالب كما سياتي في بابيه ومنها ما اذا قاب المورث اذنت في البيع
بشرط رهن الثمن وقاب الراهن بل مطلقا فالمصدق المورث هكذا قاله الزركشي
قاب شيخنا وليس مما نحن فيه لان الاختلاف بعد تسليم الحكم المذكور لم يقع من العاقد
ولا من ثابها ولو قاب المشتري رايه المبيع وانكر البايع او قاب المشتري اشترت ماله
اره فالمصدق مدعي الصحة وكذا لو باع الثمن قبل يد والصلح او الزرع في الارض
ثم اختلفا هل شرط القطع ام لا او قانت المراه وقع العقد بل ولي ولا شهود وانكر الزوج
فالمصدق مدعي الصحة **تبين** هذا الاختلاف قد علمت انه مجرب في غير البيع كالشك
وغيره فلو قاب المصنف ولو ادعي صحة العقد كان اولي **ولو اشترى عبدا** استلاما
وقبضه فما بعد **تبين** ليه فقا **البايع ليس** **مدعي المبيع** **مدعيه** لان الاصل السلامة وتسا
العقد **وفي مثل** **البان** بان بعض الملم المودي على الملم فيه ثم ياتي بمعيب فيقول الملم اليه
ليس هذا المقبوض **تبين** **مدعي الملم** **في** بيمينه ان هذا هو المقبوض لان الاصل بقاء شغل ذمة
الملم اليه الملم فيه والثاني صدق الملم اليه كالباع وقرق الاول بان المدعي ههنا لم يعرف
بقبض ما ورد عليه العقد والاصل بقاء شغل ذمة الملم وهذا اعترف بقبضه ووقع
الاختلاف في سبب الفسخ والاصل عدمه وقيدت العبد في كلامه بالمعين احترارا عن
المبيع الموصوف في الذمة فانه كالملم فيه والثمن المعين كالمبيع المعين فيصدق المشتري
في الاصح **خاتمة** لو قبض المبيع مثلا مكبلا او موزونا ثم ادعي تعضا فان كان قد رايه
مثله في الكيل والوزن صدق بيمينه لاحتماله مع عدم مخالفته الظاهر والا فلا يصدق
لمخالفته الظاهر ولا انها اتفقا على القبض والقابض يدعي لمخالفته فيه فعليه البينه كما لو
اقتسما ثم جا احدهما وادعي لمخالفته فيه بلزمه البينه ولو باعه او رهنه عسيرا فوجس
خرا او وجد فيه فاره مبيته وقاب هكذا قبضته منك وانكر البايع صدق البايع بيمينه
ان امكن صدقه لان الاصل عدم المفسد ولو اختلفا في القبض صدق المشتري ولو باع مخف
شيا فظهر انه كان لا يبيعه او موكله فوقع اختلاف كان قاب الابن باع ابي مالي في الصغير

البايع
الاصح

لنفسه

لنفسه متعديا وقاب الموكل باع وكيل على متعديا وقاب المشتري لم يتعد الولي
ولا الوكيل صدق المشتري بيمينه لان كلام الاب والوكيل امن فلا يثبت الاجته
باب في معاملة الرقيق ذكر الشيخ في الشبه هذا الباب
غفت القراض لما ركنه له في اتحاد المعصود وهو تحصيل الرجح بالاذن في التصرف
وذكر ان الثاني رضي الله تعالى عنه هنا ويرجم له بعد ان يبيد العبد ويتبعه الرافعي
ثم تبعها المصنف قاب الامام تصرفات الرقيق لانه اقام حاله لا يتعد وان اذنت
فيه السيد كالولايات والشهادات وما يتعد بغير اذنه كالعبادات والطلاق
والخلع وما سوقف على اذنه كالباع والاجارة وهذا هو مقصود الباب وقد
شرح المصنف في بيان ذلك فقا **العبد** قاب ابن حرم لفظ العبد يشهد لانه
فكانه قاب الرقيق الذي يبيع نفسه لو كان حرا كما قاله الماوردي **ان لم**
مورث له في العبد لا يبيع **شرا** **فقد اذن** **سيد** **له** لا يجوز عليه الحق سيد والثاني يبيع
لتعلق العن بالذمة ولا يجوز ليدفع فيها ونسب هذا الماوردي الى الجمهور وقطع
بعضهم بالاول ولو كان لرجلين عبد فاذن له احدهما في التجارة لم يصح حتى
ياذن له الاخر كما لو اذن له في النكاح لا يصح حتى ياذن له الاخر وعلى الاول **سيد**
اي المبيع **البايع** اي له طلب رده **سوا** **كان** **في** **العبد** **له** لم يخرج عن ملكه ويسرد
الثمن السيد اذا اذاه الرقيق من ماله لما ذكر وموتة الردي من في يد العن كما
برت الاشارة اليه في الباب السابق **تبين** كان الاول ان يقول سوا اكان
في يد العبد ام سيد محذوف المهر والايتان يا ولعه قليلة **فان تلف** **المبيع** **في يد**
اي العبد **تعلق الضمان** **بذمة** فيطالب به بعد العتق لثبوته برضا مالكه ولم ياذن فيه
السيد والضابط فيما يتلفه العبد او تلفت تحت يد ان لزم بغير رضئ مستحقة كالتلف
او تلفت بعضه تعلق الضمان برقبته ولا تعلق بذمته في الاظهر وان لزم برضئ مستحقة
كالمعاملات فان كان بغير اذن السيد تعلق بذمته يتبع به بعد عتقه سواء اراه
السيد في يد العبد فتركه ام لا او اذنه تعلق بذمته وكسبه وماله تجارته **او تلفت** **في يد**
السيد **تعلق** **البايع** اي السيد لو وضع يد عليه **وله** اي للبايع **مطالبه** **العبد** **ببعض** **المقتل** **لتعلقه** **بذمة**
لا قتله لانه معرو ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان للبايع مطالبة السيد ايضا **واقر**
وكذا سائر عقود المعاوضات ماعدا النكاح **كشراء** في جميع ما امر به النكاح فلا يصح خرا
وقول الرزك كشر وعنه تستثنى من ذلك ما يبيع الماذون مع ماله فانه لا يشترط تجديده
اذن من المشتري على الاظهر في النهاية كما قاله ابن الرنفة اي لان علم المشتري بان العبد
ما ذون له منزل منزلة اذنه في بيع المار الذي اشتراه معه ضعيف لان بيع السيد الرقيق
الما ذون مجرله كاسيان وسلوك السيد لا يكتفي كما سياتي ايضا **فان اذن** **له** **سيد** **في** **التجارة**
تصرف **بالاجاز** كما نقله الرافعي لان المنع لحق السيد وقد زال قاب وشرط في التمس
ان يكون العبد بالغا رشيدا وهو معنى قول الماوردي المتقدم ولا ينافي ذلك قول الاذرع
لم اجته في الحار في مطلقه وقوله والعقل بعد ان لا يبيع اذنه لعبد الفاسق والمبذور

في الاصح

او يوصف

تصفية

قد

بالمعنى واللفظ لا يعارضه لان كل سلم بيع كان كل صرف بيع فاطلاق البيع على السلم اطلاق
له على ما تبين له وهذا ما رجحه العراقيون ونقله الشيخ ابو حامد عن النص وجرك
عليه الشيخ في التبيين ونهت عليه في شرحه بانه وجد صحيحه ابن الصباغ وقال
الاستوئي الفتوى عليه وعلى الخلاف اذ لم يذكر بكون لفظ السلم فلو قال بعتك سلما
او اشتريته سلما فسلم كما جزم به الشيخان في تفريق الصفقة بتبينه تبيين المصنف
المحال بالدرام المعينه ليس بشرط بل لو كانت في الذمة كانت على الخلاف المتقدم ايضا
او شرط عليه من الامور المشروطة ما تضمنه قوله **المذهب انه اذا سلم بموضع فلا يصح للتسليم**
عليه اي السلم فيه **يوما او اشترط بان يفتح** الحاي كان **التسليم** للمسلم فيه لتفاوت الاعراض
فيما راد في الامكنة في ذلك **والا** بان صلح للتسليم ولم يكن لحمله موهبة فلا يشترط ما ذكر
وسقين مكان العقد للتسليم للعرف ويكنى في تعيينه ان يقول تسليم لي في بلد كذا الا
ان تكون كمين كبغداد والبصرة ويكنى احضاره في اديها ولا يكتف احضاره الى منزله
ولو قال في اي البلاد شئت فسد او في اي مكان شئت فسد كذا فان التسليم لم يجز
ولا اجاز او ببلد كذا او ببلد كذا فهدى او يفتح وينزل على تسليم المصنف بكل بلد وجاز
ايجها كما قال الشاشي الاول قال في المطلب والفرق بين تسليمه في بلد كذا وتسليمه في
شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الفرق في الزمان دون المكان وتقابل المذهب في شرط
ذكرها الواقعي فلننظرها في شرحه من اراد ومن شرطنا التبيين في كل مظهر حيث لا يشترط
فذلكم تعيين نوعين مكانا فخر بكون الراوي جرح عن صلاحية التسليم بعين اقرب
موضع صالح له اليه على الاقرب في الروضة من ثلاثة اوجه وما ذكر في السلم
الموجب اما الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم نعم ان كان غير صالح للتسليم اشترط
البيان كما قاله ابن الرقعة فان عيننا غنى تعيين خلاف البيع المعين لان السلم يقبل
التأجيل فتقبل شرط تضمن تأخير التسليم بخلاف البيع والمراد بموضع العقد
تلك المحلة لا نفس موضع العقد والتمس في الذمة كالتسليم فيه والتمس المعين كالبيع
المعين وفي زيادة الروضة قال في التمه كل عوض ملزم في الذمة اي غير موجب
من خراج وصدقات وعوض خلع له حكم السلم الحال ان عين تسليمه مكان تعيين
والا تعين موضع العقد لان كل عوض ملزم في الذمة يقبل التأجيل كالمسلم فيه فيقبل
شرطا تضمن تأخير التسليم كل **يوما او اشترط بان يفتح** السلم **حالا او موجلا** بان يفتح بها اما الموجل فيالنص
والاجاع واما الحال فيما اولى لبعده عن العرف فان قيل الكتابة لا تنفع بالحال ونفع
بالموجب اجيب بان الاجل فيها انما وجب لعدم قدرة الرقيق والحلول في ذلك
فان قيل قال صلى الله عليه وسلم الى اجل معلوم اجيب بان المراد العلم بالاجل لا الا
جل كلف الكيل والوزن بليل الجواز بالدفع وانما يصح حالا اذا كان المسلم فيه موجودا
عقد العقد والاشترط فيه الاجل كالكتابة وليس لنا معقود بشرط فيه الاجل غيرها
فان قيل ما ينفى المدونة من البيع الى السلم الحال اجيب بان فائدة جواز العقد

او شرط عليه
عليه

مع

مع غيبه المبيع فان المبيع قد لا يكون حاضرا حاضرا فلا يصح بيعه وان اخبر لاحضاره
ربما فات على المشتري ولا من الانفاخ اذ هو متعلق بالذمة **فان المطلق** عن الحلول
والتأجيل وكان المسلم فيه موجودا **فان المطلق** كالتسليم في البيع المطلق والاجب فان لم
يكن المسلم فيه موجودا لم يصح **فان المطلق** لان المعتادة في السلم التأجيل فالحال المطلق
عليه فتكون كالوذكر اجلا مجهولا وعلى الاول ولو لحقابه اجلا في المجلس الحق على الاصح
كما يجوز تعيين راس المال فيه ولو مر حابا لاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط
وصار العقد حالا ولو حذف فيه المفسد لم ينقلب العقد الفاسد صحيحا **فان المطلق** في الموجل
السلم العلم بان يكون معلوما مضبوطا فلا يجوز ما خذلت كالحصاد وقدوم الحاج
واليسين للحدث المار اول الباب ولا يصح التاخير بالشتا والصيف والعطاء
ان يريد العاقدان وفيها المعين فيصح **فان عين** العاقدان **شهورا او قسرا او الزمان** جاز
لانها معلومة مضبوطة ويصح التاخير بالنير وزو وهو نزول الشمس برج الميزان ما
وبالمهرجان وهو بكون المهر وقت نزولها برج الحمل وبعد الفجر لفتح المضارب
وفطير اليهود ان عرفها المسلمون ولو عدلن منهم او المتعاقدان خلاف حال اذا
اختص الكفا ويعرفتها اذ لا يعتد قولهم نعم ان كانوا عدد الثريا عتق تو اطيعهم
على اللذبة جاز كما قاله ابن الصباغ لحصول العلم بقوله فان قيل لم التقي هنا يعرفه
العاقدان الاجل او معرفة عدلين لم يكتف بذلك في صفات السلم فيه كما سياتي اجيب
بان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وهناك الى المعقود عليه فجاز ان يحتل هنا حالا
يحتل هناك **وان المطلق** الشهر **حالا او قسرا او الزمان** جاز لانها معلومة مضبوطة
بان يقع العقد اول الشهر **فان المطلق** بان وقع العقد في اشايه والتأجيل باليوم
حالا او قسرا او الزمان جاز لانها معلومة مضبوطة بان يقع العقد في اشايه والتأجيل باليوم
في المنكر رجوعا الى العدد لا سبي المنكر لئلا يتأخر اية الاجل عن العقد ثم لو وقع
العقد في اليوم الاخير من الشهر التقى بالاشهر ببدء الالهة بامة كانت اربا قصه
ولا يكمل اليوم مما يبعد ما ان نقص اخرها كما هو قضية كلام المصنف لانها مضت عن سبه
كوا مل وآلة المطلقة بحمل على الهلال في دون غيرها لانها عرف الشرع فان تعالى
ميا لوند عن الالهة قل هي موافقة للناس والحج فان عقدا في اخر يوم من الشهر
وفي معناه ليلة فكل السنة هلاله ان نقص الشهر الاخير وان كمل الشهر الاخير
الذي عمدا فيه فيكلم منه المنكر ثلاثين يوما لتقدير اعتبار الهلال فيه دون البقية
وان عمدا بعد لحظة من المحرم واجلا منه مثلا فهو منكر وحك في كل من السنة
الثانية وان اجلا منه شمسية وهي ثلثائة وخمسة وستون يوما وربع يوم
الاجزا من ثلثائة جزء من يوم اولها الحمل واما جعل النير وزاو ورجه وبني
ثلثائة وخمسة وستون يوما وربع يوم او فارسية وهي ثلثائة وخمسة وستون يوما

او الزمان جاز

كل شهر ثلاثون يوما ويزاد في الاخر خمسة صحح لانها معلومة مضبوطة ولو قال الى يوم كذا
او شهر كذا او سنة كذا حل باول جزئه وكذا في يوم كذا او شهر كذا او سنة كذا
لم يصح على الاصح او قال الى اول شهر كذا او اخر صح وحل على الجزاء الاول كما قاله
البغوي وغيره **والاصح صحة الحيلة باليد والرجل** وربيع ونعراج **وعمل الايمن** فليس
لتحقق الاسم به والثاني لا بل يفسد لمروده بين الاول والثاني ولو قال بعد
عبد الفطو الى العبد حمل على الاصح كما انه الذي يلى العقد قاله ابن الرفعة
فصل في شرط كون السلم فيه عقد ولا على تسليمه عند وجوب التسليم لان المحذور عن تسليمه
يحتاج بيعه فيشترط فيه فان قيل هذا الشرط من شروط البيع المذكور في قوله
حاجة لذلك اجيب بانه ذلك ليرتب عليه الفروع الاربعة ولا ان المقصود بيان
محل العدة وهو حاله وجوب التسليم وهي تارة تقتصر بالعقد للون السلم حالا
وتارة تأخر عنه للونه حولا كما مر بخلاف الجبيع المعين فان المعين اقتران العدة
فيه بالعقد مطلقا فاذا السلم في منقطع عند الحول كما لو طبع في التسليم يصح وكذا
لوطن خصيله بمشقة عظيمة لعد كثير من البائورة وهي اول الفائمة **فان كان يوجد**
بطلان الاصح السلم فيه ان اعتمد نقله غالبا منه **البيع** وخوفه من المعاملات وان بعد
المسافة للعدرة عليه **والايمان** لم يفسد نقله نحو البيع منه غالبا بان نقله نادرا اقل
منقل منه اصلا او ينقل منه لغير المعاملة كالعدية **ولا يصح** السلم فيه لعدم العدة
عليه فان قيل سياتي ان السلم فيه اذا انقطع ان وجد فيما دون مسافة القصر
وجب تحصيله والا فلا ولم يعتبر وانما قرب المسافة اجيب بانه لا مونة لنقله
هنا على السلم اليه فحسب اعتد نقله غالبا للماملة من محل الى محل التسليم صح وان
تباعد اخلافا فيما ياتي فانها لا رمة له فاعتبر قرب المسافة لحقة المونة عليه واضرار
محل التسليم فيما ذكرنا ولي من اعتبار محل العقد كما قاله شيخنا **والاولى** وجوده **فانظم**
في حله بكر الحاي وقت حله لم ينسخ **والايمان** ان السلم فيه يتعلق بالذمة فاشبه
افلاس المشتري بالثمن والثاني ينسخ كالتلف المبيع قبل القبض واجاب الاول بما
تقدم والمراد بانقطاعه ان لا يوجد اصلا او يوجد ببلد بعيد وهو مسافة القصر
او سداخر ولو نقل لفسد او لم يوجد الا عند قوم لا يبيعونه او يسعون به اكثر من
عن مثله خلاف ما اذا خلا سعة فانه يحصل وهذا هو مراد المصنف في الروضة
بقوله يجب تحصيله وان خلا سعة لان المراد انه يباع اكثر من عن مثله لان اثناع
جعل الموجود اكثر من قيمته كالمعدوم كما في الرقبة وما الطهارة وايضا الغائب
لا يكلف ذلك على الاصح وتزق بعضهم بين الغصب وهذا بما لا يحكي ويجري الخلاف
فما اذا قصر السلم اليه في الدفع حتى انقطع او حل الاجل بموت السلم اليه قبل وجود
السلم فيه او تاخر التسليم لغيبه احد الماقدن ثم حضر بعد انقطاعه وعلى الاول **لنقل**
في نسخة **والاصح** حتى يوجد مطالب به دفعا للفرز **رتيب** تدفيعهم من اطلاقه الخيار
انه على الفور والاصح انه على التراخي فاذا اجازتم بداله ان ينسخ ملن منه ولو اسقط حقه

من

من الفسخ اسقط **وعلى قول الجدل** بكر الحاي **انقطاعه عند فلاحه** **فصل في** **الاصح** **فصل في**
وجوب التسليم والثاني نعم لتحقيق العجز في الحال **تنبه** قصر المصنف للخلاف على الخيار
وهو جار في الانفساخ ايضا فلو قال كالمروضة لم يشترط ان ينقطع في الاصح كان
احسن وشرط **كونه** اي السلم فيه **معلوم القدر كحلا** فيما يكال او **وزنا** فيما يوزن الحديث
المار اول الباب **او عدا** فيما بعد **او وزنا** فيما يوزن قياسا على ما قبلها فان قيل لم يفسد
في الحديث اللبس والوزن اجيب بان ذلك لغلبتها وللتنبه على غيرها **فصل في**
اي سلم **وزنا وعلمه** اي الموزون الذي يتا في كيله كحلا وحلا امام اطلاق الاصحاب
جواز كيل الموزون على ما بعد الكيل في مثله ضابطا فيه بخلاف نحو قنات السلم
والعبر لان العدة اليسيرة منه ما ليه كثير والكيل لا يعد ضابطا فيه فنقله عنه
الرافعي وسلك عليه ثم ذكر انه يجوز السلم في الاواني الصغار اذا عجم وجودها
كحلا ووزنا قال في الروضة هذا يخالف لما تقدم عن الامام فكانه اجازها
ما تقدم من اطلاق الاصحاب واجاب عنه المصنف بانه ليس مخالفا له لان
قنات السلم والعبر وخوها مما لا يعد الكيل فيه ضبطا للثمن والتفاوت بالنقل
على المحل وركه وفي اللولو ولا يحصل بذلك تفاوت كالنقح والفور فيصح فيه بالكيل
فلا مخالفة فالمعتمد بتحديد الامام وبه جزم المصنف في تصحيح التبع واستثنى
الجواني وغيره النقدين ايضا فلا يسلم فيها الا بالوزن وتبين ان يكون الحكم
ذلك في كل ما فيه حطر في التفاوت بين الكيل والوزن كما قاله من يوزن فان
قيل لم يسمع هنا في المكيل الكيل وفي الموزون الوزن كما في باب الربا اجيب
بان المقصود هنا معرفة العدة واثم المائنة بعادة عهد صل اسر عليه **فصل في**
في ما عدا ما عدا مثلا على **الوزن** **كذا** او في ثوب مثلا صفته كذا ووزنه كذا ووزعه
كذا **اصح** لا نه يعرف وجوده خلاف الحديث لان زايك تحت قاله الشيخ ابو حامد
واقراه فان قيل يعتبر فيه ذكر العرض والظهور والتخانة والحيث زور احدي
هذه الصفات اجيب بان وزنه على القريب كما سياتي في اللين تنبيه لو
قال المصنف مائة صاع كحلا كان اولي لان الصاع اسم للوزن **فصل في**
الامان وما اشبه ذلك مما لا يضبطه الكيل ليجازيه في المكال كالرايح وقص الكرم
والبقول ولا يكتفي فيها العقد للثمن والتفاوت فيها والجمع فيها بين العدة والوزن
مفسد لانه يحتاج معه الى ذكر الجرم ومورث عنه الوجود وقوله السلي لواء سلم
في غده من البطيخ مثلا طرية بالوزن في الجميع دون كل واحد جازا اتفاقا ممنوع
كما قال شيخنا لانه يشترط في كل واحد فيؤدي الى عدم الوجود قاب الرافعي
ولا يجوز السلم في البطيخ الواحد والسر جله الواحد لانه يحتاج الى ذكر جهتها
وزنها وذلك يورث عنه الوجود **فصل في** **الوزن** **والوزن** **فصل في**
بطلان يغلط قنورها ورفقتها خلاف ما يلزم اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف

الوزن في البطيخ كسرا
البادقان
والعنا بالمشقة والمقولة

لا اختلاف الاغراض في ذلك وهذا التبيين استدركه الامام على اطلاق الاصحاب
 الجواز وسكت عليه الراعي وجزم به في المحرر والمصنف هنا وفي الروضة
 لكنه قال في شرح الوسيط بعد ذكره له والمشتور في المذهب ما اطلت الاصابة
 ونص عليه ان في باب الاسنوي والصواب المسك بما قاله في شرح الوسيط
 لانه متبع لا يخفى انتهى وهذا هو المعتمد ويؤكد كما قال في شتمه اطلاق
 الشخص في باب الربا حوازي بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كلاهما
 قسرها ولم يشترط فيه هذا الشرط مع ان الربا يطبق من السلم ولا يصح السلم
 فيما ذكر **كلامه في الاصح** قياسا على الحبوب والتمر والتا لا ليجازيها في المكاييل
 الخلاف في غير الجوز المعندي احاهو فتعين فيه الوزن جزما ولا يصح
 بالعد ولو عبر المصنف بالظاهر لكان اولي لان الخلاف قولان لا وجهان
 قال السبكي وحوز المكيل والوزن في البندق والفستق قات ولا اظن فيها
 خلافا وعبارة الروضة موهمة للخلاف فيها انتهى وانما يجوز السلم في هذه
 الاشياء في القسرا لا سفل فقط نعم لو اسلم في اللوز الاخضر قبل ان يفتح
 القشر القلي جاز لانه ما كوله كاله خيار قاله الاورخي وتقدم ذلك في
 البيع لان قولهم في القسرا لا سفل يخرج لان هذا الاقتران لا سفل وجوز
 في المشتري كلالا وزنا وان اختلف نواه كبر او صغرا **وجمع** بين بكرة البائس **العقد**
والوزن يد بافتقار مثلا عشر لبنات زنه كل واحد لولا انها تقرب على اختيارها
 يودي الى عزم الوجود فالواجب فيه العد والاضرب وزنه على التقريب **وشرط**
 ان يذكر الطول والعرض والعمق لانه من طين معروف **ويعين كلامه**
 ولو كان حاله ان **يكن** ذلك الكيل **مقتدا** للوزن لا يعرف قدر ما يبيع لان فيه
 غررا لانه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة مودى الى التنازع خلاف بيع عليه
 من هذه الصبيح فانه يصح لعدم الفرر **والا** بان كان الكيل معتادا بان عرف
 قدر ما يبيع **فلا يفسد السلم في الاصح** ولو عاينته كبر الشروط التي لا عرض فيها
 وتقوم مثل المعين متاعه ولو شرط ان لا يبدل كسر العقد وتعين الميزان والوزن
 والصيغة في معنى تعيين المكاييل فلو شرط الدراع بدراعين ولم يكن معلوم القدر
 يصح لانه قد يموت قبل القبض والتا في يفسد لعرض المكيل وخوة التلث ولو اختلفت
 المكاييل والموازين والدرعان فلا بد من تعيين نوع منها الا ان يغلب نوع فيجوز
 الاطلاق عليه كما في اوصاف السلم فيه فسمع لوقال سلمت البلاء في ثوب او في صاع
 مثل هذا الثوب او البر لم يصح لان المثار له قد يتلف كما في مسألة اللوز وان قال سلمت
 البلاء في ثوب مثل ثوب قد وصف قبل ذلك ولم ينسبها ومنه صح وفارق ما قبلها
 بان الاشارة الى المعين لم تعتمد العينة **ولما في معرفة** او بستان او صغرا في قدر
 معلوم منه **لا يصح** لانه قد ينقطع بجاجة وخوها فلا يحصل منه شيء وذلك غررا لا حاجة

صغير

اليه

اليه وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين السلم الحال والموجب وهو كذلك غرر
 ناحية او قربة **عظم** اى في قدر معلوم منه **اصح** لانه لا ينقطع غالبا وهل
 يتعين او يكتفى الا بتاين محله فيه احتمالا لان الامام قال ان شتمه والمفتوم
 من كلامهم الدوب والتا في انه لتعيين المكاييل لعدم القابك **تبيين**
 لم تعرضوا الضابط الصغير واللبير ونقل ابن كنج عن الشافعي ما يقتضي ان
 الكبير ما يوزن فيها الا لقطعها فالصغير بخلافه فالعبر بكن الثمار وقلتها
 والتمس مثال تغيرها مثلها قات الرزكشي كان ينبغي ذكر هذه المسألة في شرط
 القدر على التسليم لانه بوجب عسر الا في شرط معرفة المقدار فانها ليست
 منه في شيء **وشرط** لصحة السلم **معرفة الاوصاف التي تختلف بها الغرض** **اختلاف**
 وينضبط بها السلم فيه وليس الاصل عدمها لعبرته من المعانيه ولان القيمة
 تختلف بسببها وهذا الشرط معطوف على قوله اول الفصل وشرط كوز السلم
 فيه معد ورا على تسليمه كما قدرته في كلامه وكان ينبغي ان يقدم شرط كونه
 موصوفا ينضبط بالصفات ثم العلم بها فان لم يعرف لم يصح السلم لان البيع
 لا يحتمل جهل المعقود عليه وهو عين فلا يحتمل وهو دين اولي وخرج بالقيد
 الاول ما يتاح باعمال ذكره كالكيل والتمن في الدقيق كاسيا في والثاني
 ما لا ينضبط كاسيا ايضا والثالث كون الرقيق قويا على العمل او ضعيفا
 او كاتبا او اميا او نحو ذلك فانه وصف يختلف به الغرض اختلافا ظاهرا
 مع انه لا يجب الغرض له لان الاصل عدمه **وشرط** **ذكرها في العقد** معتبرته به لتمييز
 المعقود عليه فلا يكتفى ذكرها قبله ولا بعد ولو في مجلس العقد نعم ان توافقا
 قبل العقد وقالا اردنا في حالة العقد ما كما اتفقنا عليه صح كما قاله الاستاذ
 وهو نظير من له بنات وقال لا خوز وحتك بنى ونوبا معينه ولا بد ان يكون
 ذلك **على وجه لا يودي الى غم الوجود** لان السلم غرر كما مر فلا يصح الا فيما يوثق بتسليمه
 والغرض هنا معنى القلة يقال شيء غرر اى قليل **فلا يصح** السلم **بما لا ينضبط بمقتضيه**
كالمخلط المعقود التي لا تنضبط **لغريبه** ومجون **وعالية** **وخدر** ونقل **وترا** **وترا** لعدم
 انضباط اجزاها ان الغالية مركبة من سكر وغير وعود وكافور كما في الروضة
 وفي بحر المصنف مركبة من دهن وسكر وغير ومثل الغالية الذر وهو يتبع
 النون سكر وغير وعود خلط بغير دهن والخث والنعل كل منها مشتمل
 على طارة وبطانه وحشو والعبارة لا تقيد ذكر اقدارها واوضاعها اما الحفاف
 المكون من شيء واحد ومثلها القمار فيصح السلم فيها ان كانت جديده واتخذت
 من غير جلد كالشباب المحيطه والا امتنع واحترز بالترقيق المختلط مرسات

الاوراق

واحد او مجزأ فانه يجوز ان يسميه وهو بمثابة ابدال المهملة او طال ذلك فليس هو
ومضمومات تلك ست لغات ذكرها المصنف في كتابه ويقال ايضا دراق وطراق
ومثل ذلك العسر وهي بكسر القاف والتين وتشديد الياء جمع قوس وجمع امضا على
اقواس مركبة من خشب وعظم وعصب وتعدر ضبطه اما البيل فبيل ضبطه وعلا الرش
على فيصح لتيسر ضبطه ولا يصح السلم في المخططة المخططة مطيب من نحو يفسح ويثرب
وورد بان خالطها شي من ذلك اما اذا ادرج سمسها باطيب المدلور واعتص فلا
وهو الاصح صحة والمختلط المنضبط الاجزا **الكتابي** وهو مركب من قطن وحرير وخر وهو
مركب من ابرسم وجر اوصوف لتسهيله ضبط كل من الاخر وقبل معرفته للوزن
رجح الاول السبلي والثاني الادريجي وهو الظاهر لان القيم والاغوار من تفاوت
بذلك تفاوتا ظاهرا وعليه تطبيق قول الراغب في الشرح الصغير لتسهيله اقل
واقدارها **وجين** و**امط** كل منهما مع اللبن المقصود الملح والابنجة من مضاحله
ويكسر القيم وفتح الباء وتحذف الهمزة على المشهور كرش الحروف في المدرك
حالم يا كل غير اللبن فاذا اكل تكرر جمعها انا فح وحور في ما الجين السلون والضم
مع تحفيف النون وتشديدها والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان
الباء وتحفيف النون **وشهد** يفتح الشين وضما مركب من عمل النحل وشعده خلقه
هو شبيه بالتمر وفيه النوى **وحل** **عرا** **وريب** هو تحصيل من اختلاطها بالمالا الذي
هو من قوامه ومقابل الاصح في السبعة ينفي الاختضاط منها فالبا بان كلا من الحرير
والمخ والسبع والماء وغيره يغزل ويكرز والسرير الملح كالجين **س** كلام المصنف
قد يوم ان هذه الاحتملة من استله القسم المتقدم وهو المختلط المقصود الاركان
وليس مراد ابل من استله النوع الثالث من المختلطات وهو ان مقصد احد الخليطين
والاخر للاصلاح كما هو في الشرح والروضة واثار اليه في المحرر بقوله ولذا المحدث
نقطتها عما قبلها وحينئذ سعين ان لا يكون مجرورة بالكاف عطفا على الصافي
بل مجرورة بنى عطفا على المختلط وادخاله الشهد في هذا النوع يتبع فيه المحرر
ولس منه بل هو نوع رابع كما ذكرناه في الشرح والروضة وهو المختلط خلقة فلو قد
او اخذ كان اولي ويصح السلم في اللبن والزبد والسمن ومشرط ذكر جنس حيوانه
وموعه وما كوله من عرعر او حلف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد او عتيق
ولا يصح في خامض اللبن لان حموضته يجب الالة مخيط لا ما فيه فيصح فيه ولا يصح
وصفه بالحموضه لانها مقصودة فيه واللبن المطلق عمل على الخلود ان جف ويذكر
طراوة الزبد وصفها ويصح السلم في اللبن كخلا ووزنا وتوزن رعوته ولا مكانها
لانها لا توزن في الميزان ويذكر نوع الحين وبلل وطوبته ويبيد الذك لا يعبر عنه اما

ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحل منع الشافعي السلم في الحين العديم والدين
توزن ويكال وجامد الذي يحتاج الى كمال وزن كالزبد واللبن المحقق اما غير المحقق
فكاللبن وما نقص عليه في الامس انه يصح السلم في الزبد كخلا ووزنا يحل على زنه لا يحتاج
في الكمال ولا يصح في اللبن وكانه الاول في حقنوجه لعدم ضبط حموضته **العراي**
لا يصح السلم فيه **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**
والثاني وصحة الايام ومن تبعه وحكامه المرفي عن الضرر الصحة لان ناره مضبوطة
والمخ غير مقصود شبيهه كان الاول للمصنف تاخير هذه الحالة الى الكلام على منع
السلم في المطبوخ والشوي لان منع السلم فيه لعدم تاثير ناره فيه لا اجل الخليط وهو الملح
لما مونة الحين والاقط والاشبه كما قال الاشوب ان الشدة كالخبر **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**
وجوده على الصب **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**
السلم فيه موجودا عند الحار السلم اليه موضع يذره فيه مع كمال الامتناع **والاصح صحة** **والاصح صحة**
وصفه الواجب ذكره في السلم **وجوده** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**
القيسة لانه لا بد فيها من التعر من اللحم والوزن والشكل والصفا واجتماع هذه الامور نادرا
وخارج بالالي الثمار وهي ما يطلب للزينة الصغار وهي ما يطلب للذواوي وضبطها الجويني
مسمى دياراي لغرضها كالا لانه يصح فيها كما مر ولا يصح في العقيق لشدة اختلافه كقالب
الماوردي بخلاف البلور فانه لا يختلف ومعايرة الوزن **وجارة واجتها** او خالها او عتها **او ولها**
اوشاة وتخلطها لان اجتماعهما بالصفات المشروطة فيهما نادرا فان قيل سياتي انه لو
شرط كون الرقيق كالتيا او الجارية ما سطه فانه نادر ذلك مع اجتماع الصفات
ومع ذلك يصح اجيب بان دان وصف لتسهيل تحصيله بالاكساب خلاف البنية
والاخر وهذا الجواب لا ياتي في السلم الحال لانه يجب تسليمه في الحال فلا يمكن مع
ذلك من التاخير للتسليم **شبه** اطلاق المصنف المنع يقتضي انه لا فرق في الامنة
بين الرخية وغيرها وهو لولذلك وان نيك الامام بمن تكثر صفاتها خلاف الرخية
وجري عليه الغزالي **س** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**
سلم فقيه انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرة اقرض على العرض السلم وعلى البكر غرس من سائر
الحيوان وروي ابو اداود انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرة اقرض على العرض السلم
وعلى البكر غرس من سائر الحيوان وروي ابو اداود انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرة اقرض
العاصي رضي الله تعالى عنه ان يأخذ بغير اجبر من اجل وهذا سلم لا فرض لما فيه من
الفصل والاجل وحديث النبي عن السلف في الحيوان قال ابن السكيت في الامم لا امر غير
ثابت وان حرجه للاحكام **مشرط** في السلم **الريق** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**
بذلك فان اختلفت صف النوع وجب ذلك لخطاي او روي وذكر لولته ان اختلف **الاصح صحة**
واسود **ويصف** سواد يصفا او كدره **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة** **والاصح صحة**

صنيط

الفتح

كركب

يجب ذكره وذكر **ذواته** **والنوع** او احدهما فلا يصح في الحاشية **ومنه** كما بين عشرين
 او محتاجا لانه قال الادريجي والظاهر ان المراد به او عام احتلام او وقته
 واما ما بين عشرين سنة محتمل ومعتد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن ان
 كان بالغ والا فقول سيد ان علمه والا فقول الحاسين اي الدلائل بطونهم
وقد اي اقامته **طولا وقصرا** ورابعه فيذكر واحدا من ذلك لاختلاف الغرض بها
وكلمة اي الوصف والسن والقدر **على التقريب** حتى لو شرط كونه ابن عشر مثلا يلا زيادة
 ولا نقص لم يصح لندرتة **تبيينه** لم يذكر في المحرر العرب الا بالنسبة الى السن
 وكذا هو في الشرحين والروضة قال ابن النقيب وما ذكر المصنف حسن
 ان ساعد عليه نقل وقال الادريجي وما اقتضته عبارة من ان كل دلالة
 التقرب لمرارة لغيم والظاهر ان الامر كما قال واما خصوص السن به لان لا يظن
 ان المراد حقيقة التجديد فميم او لمه بان يكون على التقريب لكن انما يظهر ذلك
 في اللون والقدر لا في النوع والذكورة والانوثة فلا يقال فيها على التقريب ففي
 العبارة فلاحه انتهى ولذلك حملت عبارة على المراد لان هذا معلوم انه لا يدخله
 التقريب وكلام المصنف قد يوهى عدم اشتراط الثبوت او البكارة والاصح الا
 شتر **طرا** **واشترط ذكر الحمل** لفتح الكاف والها وهو سواد بعد اجفور العين كاللحم
 من غير النحال **ولا السنف** في الامة **والمعنى** كالدمج وهو شدة سواد العين مع سقمها
 وتكلم الوجه وهو استدارته وثقل الاراداف وورقه الحفر والملاحه
 الناس باها لهما والثاني مشروط لانها مقصودة لا يوردي المذعن الوجود وتختلف القيمة
 بسببها ونزل في الملاحه على اقل درجاتها ومع ظهور هذا وقوله المعتمد الاول
 ومن ذكره في الانسان او غنى وجعد الشعر او سيطه وصفه لاجبين لا سائر
 الاوصاف التي يوردي المذعن الوجود كان نصف كل عضو على حياله باوصافه المقصود
 وان تفاوت به الغرض والقيمة لان ذلك يورث الغنى ولو شرط كون الرقيق يهوديا
 او كاتبا او مزوجا صح خلاف كونه شاعرا لان الشعر طبع لا يمكن تعمله فيغير وجوده
 بالاصناف المذكورة وخلاف حقيقة الروح وعروبة الكلام وحسن الخلق للجهالة
 ولو شرط كونه رانيا او سارقا او قاذفا صح لانها مغنية او عوادة او نحو ذلك ووفق
 بانها صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبل
 ذهنا وقال الرزكري المرفق صحيح اذ حاصله ان الغنا والضرب بالعود لا يحصل الا
 بالتعليم وهو محطور وما أدى الى المحطور محذور بخلاف الرنا والرقدة وخوفا فاتها
 عيوب تحدث من غير تعلم ووفق بوجه اخر وهو ان الغنا ونحوه لا بد فيه مع التعليم
 من الطبع القابل لذلك وهو غير مكتسب فلم يصح وهذا الولي اذ اعتبر على الاول ان يكون

الغنا

الغنا محظورا باله محرمة بخلافه على هذا مع ان التحقيق ان الغنا ليس محرما مطلقا
 واما المحرما اذا كان باله للقيمة الاجتماعية ولو اسلم جارية صغرى في لبيع صحيح كاسلا
 صغيرا الا بل في كبرها فان كبرت بكسر الباء اجزأت عن السلم فيه وان وطئها كوطئ
 الثيت وردها بالعيب **ويشترط في الال** والبقر والغنم **والخيل والبغال والحمير**
الذكورة والانثى والسن لاختلاف الغرض والقيمة بذلك فيقول في الابل نحائي او
 عراب او من يحتاج بنى فلان او ولد بنى فلان وفي بيان الصف المختلفة ارجسيه
 او مهرمه لاختلاف الغرض بذلك وفي الخيل عربي او تركي او من خيل بنى فلان
 لطيفة كبيع قال الجرجاني ونسب البغال والحمير الى بلد فيقول مصري او رومي
 ولذا الغنم فيقول تركي او كردي ولو اختلفت صف النوع فقل حاسبي في الرقيق
 وامتنى الماوردي من اللون الا بلى فلا يصح السلم فيه لعدم افضيائه ولا في
 الحيوان الحاصل من امة او غيرها لانه لا يمكن وصف ما في البطن **تبيين** ظاهر
 كلام المصنف انه لا يشترط ذكر القدر وهو كذلك فقد نقل الرافعي اتفاق الاصحاب
 عليه وقول الماوردي ليس للاختلاف به وجه اجيب بان له وجه يعرف ما وجه
 به عدم اشتراط الدمج ونحوه ويندب في غير الابل ذكر الوان الخالفة لمعظم لونه
 كالاعرج والمجمل واللطيم بفتح اللام وهو من الخيل ما سالت عنه في احد سقى وجهه
 قال الجوهرى **ويشترط في الطير النوع والسن** والذكورة والانثى ان امكن التمييز ومعلومه غرض
 ويرجع فيه للتابع كما في الرقيق والذكورة والانثى ان امكن التمييز ومعلومه غرض
 فصرح قال الادريجي والظاهر انه لا يجوز السلم في الخيل وان جوزنا بيعه لانه
 لا يمكن حصص بعدد ولا كيل ولا وزن وانه يجوز السلم في اوزة وفراخها ورجاحة
 وفراخها اذا سمي عددها وما قاله في هذه كما قال شيخنا مردود اذ هي داخله
 في قولهم حكم البهيمة وولدها حكم الحاربه وولدها **ويشترط في النحل** **بشر** عراب او جوا
او صان او معمر **ذكر خصي** **ومع معلوم** **ومنه** اي ضد ما ذكر الرقيق والعظيم من
 الصغير اما الكبير منه الجرد والشر فيذكر احدها ولا يكفي في المعلوفه العلف
 مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى مبلغ يورث في اللحم كما قاله الامام واقره
 وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراعيه وان كانت في غاية السمن وهو كذلك
 وان قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها فيلزم ان الراعيه سمنها اطيب
 من المعلوفه لان الراعيه سرود في المرعى والمعلوفه مقيمة فيكون سمنها
 اعث وان فرق في صحة السلم في اللحم من جريدك وقد بين ولو علمنا وان كان عليه
 عين اللحم لانه من مصلحته ويصح السلم في اللحم واللبن واللبه والطحار ونحو ذلك
 وذكر جبن حيوانها ونوعه وقيته ان اختلف به غرض وفي السلم والجرد ما

واللون والنوع

ميس

حيا ومتاحيتم ويذكر في الحي المدد وفي الميت الوزن ويدين كون اللحم **من غده** بالجم
الذاري **او كذا** وحب او غير من سمين او هزيل لا خلاف الفرض بذلك وكما قرب من
الما والرعي كان اطيب فلم الرقية اطيب لقربة ولحم الفخذ اذون لبعده **وسل عظم**
المادة عند الاطلاق لانه كالتوى من التمر فان شرط نزعها زولم يلزمه قبوله للرأس
والرجل من الطير ولا الذئب الذي لا يحجم عليه من السمك ومقتضى كلام الروض
واصله انه يلزمه قبوله رأس السمكة لكن نقص في البيوع على عدم لزومه ويلزمه
قبول جلد فوكا عاده مع اللحم لجلده الحروف والجدي الصغير والطير والسمك
قاله الماوردي ولا مدخل للحصا والعلف وصددها في لحم الصيد ولا بد من
ذوق ما يضاد به من احواله ارسهم ارجاجه وانما كلب او مهند فان صيد
الكلب اطيب لطيب نكهته **ومشروط في الشياخ الجنبى** كقطن او كمان والنوع والذئ
يشخ منه ان اختلف به الفرض وقد يغنى ذكر النوع عنه وعن الجنبى
والطول والعرض والغلظ والرفا لا الهامه ها بالنسبة الى العزلة **والصفاء والرق** بالرا
ها بالنسبة الى السمك والا دلى انضمام بعض الخيوط الى بعض ما خذوه من
الصفق وهو الضرب والثانيه عدم ذلك وقد يستعمل الرسو موضع الرسو
وبالعكس **والنوم والخشونة** لا اختلاف الفرض بذلك والمراد لكل متقابلين
بعد الاولين معهما تنبيه سلك الشخان تبعاً للجمهور عن ذكر اللون وذكر
في البسيط اشراطه في الشياخ قال الاذري وهو متعين في بعض الشياخ
كالحرر والقر والوبر ولذا القطن ببعض اللاد منه ابيض ومنه اشقر خفته
وهو عزيز ويختلف الاغراض والعقم بذلك انتهى وجوابه مامر في الدخ
وخره **ومطلقة** اى الثوب عن الفرض وعدمه **على الحام** دون المقصور لان الفرض
منه زائد قال الشيخ ابو حامد فان احداً المقصور كان اولى وقضيته انه
يجب قبوله قال السبكي وغيره الا ان يختلف الفرض به فلا يجب قبوله
وهذا الوجه **وحوز في المقصور** لان المقصور وصف مقصود مضبوط ولا حوز في
الملبوس لانه لا ينضبط وحوز في القبيح والسر اذيل وخوها اذا كان ذلك
جديداً ولو مقصوداً ان مضبطه طولاً وعرضاً وسعة او ضيقاً وحوز في **ما يصع**
غلة قبل التسج اذا بين ما يصنع به وكونه في التبا او الصيف واللون وبلد الصنع
كما قاله الماوردي **والا فستحتم في المصوغ** اى الشج كما في العزلة المصبوع **قلت** **الاصح**
منه لان الصنع بعد سد الشرج فلا يظهر معه الصفاءه خلاف ما قبله **وهو**
نقل الجمهور وهو المقصور في البيوع **واسد اعلم** وفرق في الام بينه وبين ما يصنع غلة

المالورود
بعد

ثم يشح بان العزلة اذا اصبح ثم تشح بكون السلي في الثوب واذا اصبح بعد التسج فكان
اسلي في الثوب والصنع مما والصنع مجهول فروع يصح السلي في البيوع كالكرا
والبصل والثوم والعجدة والسلق والنعنع والنعنع با زنا تذكر جنسها ونوعها
ولونها وكبرها او صغرها وبلدها ولا يصح في السليج والحرر الا بعد قطع الرق
لان ورقها غير مقصود ويصح في الاشعار والاصواف والا وبارقيد كقطن
اصله وذكر كورته او انوثته لان صوف الاناث انعم واعتنوا بذلك عن ذكر
اللين والخشونة وبلد واللون والوقت كخرنوبي اربيعي والطول والقصر
والوزن ولا يقبل الاستقامت يعرفه كشوك وحوز شرط عليه ويصح في
القطن مذكر فيه او في مخلوجه او عزله مع نوعه البلد واللون والشجحه
وقلته ونقومته او خشونته ورقه العزلة وغلظه ولونه جديداً واعتيقاً ان
اختلف به الفرض وبان ذلك في خوالصه كاذك ابن كج ومطلق القطن
يحمل على الجاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه كاذك القطن في حوز ولو سجد
الشق لا يستأثر المقصود بما لا يصلح فيه خلاف الجوز واللوز كما مر في الماوردي
ولا يجوز السلي في اللتان على حثبه وحوز بعد الدق اى بعد النفض فلا
يصح قبل ذلك والمراد بالدق النفض فذكر بلده ولونه وطوله او قصره ونقومته
او خشونته ودقته او غلظه وعنته او حرانته ان اختلف الفرض بذلك
ولا في المقدوفيه دوده حيا او ميتاً لانه يمنع معرفة معرفه وزن القز اما
بعد حروجه منه فيحوز ويصح في انواع القطن العامة الوجود كالمسلك
والعبر والكافور والعود والزعفران لا مضبوطه فذكر الوصف من لون
وخوه والوزن والنوع **ومشروط في الثمر** او الزبيب ان يذكر **كونه** كما يبيض
او احمر **ونوعه** كعقلى او برنى **وبلده** كصرك او بنداوى **وصغر الحبات** كى اى احدها
لان صغر الحب ابقى واسد **وعنته** كسر العين كما قاله الاسنوى وبصها كما نقله
ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه **وحاشا** كى احدها لا اختلاف الفرض بذلك وحججه
ان من عتق عام او عامين او حوز ذلك فان اطلق قاله النضر الجواز وينزل على
سمى العسى وبين كما قاله الماوردي ان الجفاف على الخل او بعد الحد اذا كان
الا وكى ابقى والثاني اصنى مستثنى من حوز السلي في الثمر المثلوز في
الفواصر وهو المسمى بالعمود فانه لا يصح السلي فيه كما نقله الماوردي عن الاصل
لانه لا يمكن استيقاضه الشرطه بعد كانه قاله الميرك لانه لا يبق على
صفعة واحد غالب ولواسلي في ثمر من زرع النوى فنى صفته وجان في الحار

يظهر منها الصحة والوطء كالتقريب في ذكر معلوم انه لا خلاف فيه **والصحة في الحروف**
 في شروط المذكورة فيبين نوعها كالشامي والمصري والصعيدى والبصري لكونه
 فيقول ابيض او احمر او اسمر قال السبكي وعادة الناس اليوم لا يدرون اللون
 ولا صغر الحيات وكبرها وهي عبارة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والاصحاب فيسبغ
 ان يبين عليها **فروع** يصح السلم في الادلة فذكر فيها حاشية في الحب والاعتدال
 ويدل ايضا انه يطين رحي الدواب او الماء وغيره وخبرته الطين او لغوته
 ويصح في الخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبطت بالليل ولم يدركها ونهاه
 بالانكاس وضد ويصح في السن قال الرويان وفي جوازها في السويق والثا
 وجهان المذهب الجواز كالدقيق ويجوز السلم في قصب السكر بالوزن اي
 في قش الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذي لا حلولة فيه كما قاله الشافعي وقال
 المزني وقطع مجامع عروقه من اسفله ولا يصح السلم في العتار لانه ان عين
 مكانه فالمعين لا يشترط في الدمد والاعجب **وشرط في السلم** اي غسل العنبر
 وهو المراد عند الإطلاق ان يدرك زمانه ومكانه ولو لم يفتقر **على ادله**
بلدي لا خلاف العرض بذلك لان الجبل الطيب ومن مرعاه كما نص عليه في
 الام قال الماوردي فان التحريك يقع على الكمون والصغير فيكون دوا ويقع
 على اوار الغائمة او غيرها فيكون دوا قال الادريجي وكان هذا في موضع
 يتصرف فيه رعي هذا بغيره وهذا بغيره وفيه بعد **والاشترط العتق** وان
 شرط الماوردي لان العرض لا يختلف فيه بذلك لان العتق لا يتغير وان قال
 بعضهم في عدم تعيين نظر بدليل كل شيء بحفظه **والاصح السلم في المطبخ** **والمشوك**
 اي الناصح بالنار لان تأثير النار فيها لا ينضبط ويصح في كل مادة خالية من مضبوط
 كالصابون والسكر والفانيذ واللبن كما صححه المصنف في صحيح التبيين
 في كل مادة خالية من لطيفة ومثل بعض المذكورات وان خالف في ذلك ابن المقرئ
 في روضه بتعال لاسنوي ويؤيد الاول صحة السلم في الاحرار المطبوخ وعليه يفرق
 بين ابي الربا والسلم بتبين باب الربا فان قيل قول المصنف كغيره ان نار ماد
 لطيفة خلاف المتأهد وهو كلام من لا عهد له بعلم السكر اجيب بان مراده
 باللطيفة المضبوطة كالمعتمد به وصرح الامام ببين الما المعنى بمثاله فيصح السلم فيه
 وفي ما لورد لان ناره لطيفة كجزم به الماوردي وغيره في السلم المصنوع بالنار
 لان تصنيفه بها لا يؤثر لان ناره لطيفة للتمييز وان افهم قوله **والاثير** **والشمس**

في السلم وغث حلالة لعدم اختلافه بجوز السلم في المصنوع بها ويصح في الشمع
 والقند والحزف والخم لما مرقات الادريجي والظاهر جوازها في المسحوط لان
 النار لا تعمل فيه عمالة كما في النار **في السلم** اي السلم في رويان لا يشتد لها على
 ابعاض مختلفه من المتاحز والمافز وغيرها وسعزز ضبطها والثا الجواز
 بشرط ان يكون متقاة من الشعر والصوف موزونة قياسا على اللحم
 بمطه ويزن الاول بان عظم الثمن من اللحم على سائر الاعضاء اما اذا لم
 يشق من الشعر ونحوه فلا يصح السلم فيها جرما ولا يحتاج المصنف الى تبينه
 لجوازها لانه ان ذلك يخرج بقوله ولا يصح السلم فيها جرما في المطبوخ الى اخ
 ولا يصح في الكارخ وان كانت فيه متقاة لما فيها من الابعاض المختلفة ويقال
 فيها كوارخ واكرخ جمع كراخ قال المصنف وهو من الدواب مادون كغوبها
 والحيوهرى مسدق الساق والساق اطلاقا عليها **ولا يصح السلم** **في حلقه** اجزاه
كروية **محملة** رعي القدر **وجلد** على دميته **ومعول** **خز** **لوز** **ومعول** **بفتح** الطاووق
 له طشت ولم يذكره في المحرر **وقم** **وماء** **بفتح** الحميم **ومعول** وهو كراخ الطالوت
 ويجوز فتحها كما قاله المصنف وان قال الحريري فتحها من لحم الناس **وجوها**
 كالابريق والحيات بكر المملة وبالموجود جمع حب بعضها وهي الحاربيد والاب
 صطار القضيقة الراس لندره اجتماع الوزن مع الصفات المشروطة ولتعدد
 ضبطها اما لا خلاف الاجزاء في الدقة والعلظ كالجلد والحالفة اعلاها او سفلها
 لا سفلها كالمسئلة المذكورة اما قطع الجلد بجوز السلم فيها وزنا لا نقضا
 لان جملتها مقصودة وما فيها من التفاوت يجعله عنوا ولا يصح في الرق
 لما ذكره **تبيين** البرمه بالمعول للاحترار عن المعصية في القاب
 كما سياتي فتكون ذلك قيدا في كل احد الا الجلد كما قدرته في كلامه فكان
 ينبغي بتدبيره وعطف هذه الاشياء عليه او عكسه لمعارضة لما قاله الادريجي
 والمذهب جواز السلم في الاواني المتخذة من الخمار وكعله معول على غير
 حاشية **ويصح السلم في الاسطوخودوس** لعدم اختلافها والدوره كالمربعة كما
 صرح به سليم في الترتيب وقال الادريجي انه الصواب واقضاه كلام
 الشيخ اي حامد بل صحح في ان كل ما يختلف من ذلك مضروب او مصبوب كما
 صرح به الماوردي ولو شرط كون السطر من نحاس ورضا من حديد لم
 يصح نفس عليه في الام قال لا يها خلاصان فيعرف قدر كل واحد منهما
ويجاب **بها** اي المذكورات كما اقتضاه كلام الشرح والروضة اي
 من اصلها المذاب **في قالب** بفتح اللام افصح من كسرها كما لماون بفتح اللام
 مربعا كان ام لا لان ذلك لا يختلف **فروع** يصح السلم في المنافع بتعليم القرآن

لأنها ثبتت في الدمة كالأعيان ويصح في الذهب والفضة ولو غير مصر وبين
كغيرهما لا إسلام أحدهما في الآخر ولو حالاً ومضاه في المجلس قبضاً وأحكام
السلم والصرف لأن السلم يقتضي استحقاق قبض أحد الموصفين في المجلس
دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضها فيه ويؤخذ من ذلك أن
سائر المضمومات كذلك هذا إذا لم يتوفاً بالسلم عقد الضرب والأصح إذا كان
حالاً وقتاً في المجلس لأن ما كان شرطاً في بابه ولم يجد تفاقداً في موضوعه
تكون كناية في غير ويصح في الورق وبين فيه العدد والسفوح والطول والقرص
واللون والرقعة أو القلظ والصفة والزمان كصيفي أو شتوي ويصح في اللبنة
والرصاص ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكره الحديد والنوتة قال الماوردي
وغيره والذكر المولود والأشياء التي يتخذ منه الأدوات وغيرها **والأصح شرط**
فيما يسلم فيه **ذكر الجودة والرداء في الأصح** لما ذكره بقوله **وعلم مطلق** عنها **على الجيد للعرف**
والثاني مشروط باختلاف الغرض بهما فيقتضي تركها إلى التراجع ورد الجيد المذكور
وعلى كلا القولين ينزل على أقل الدرجات فلو شرط الأجود لم يصح على الأصح لأن
اقتضاه غير معلوم وإن شرط الرداء فإن كانت رداء النوع صح على الأصح لا
بضباط ذلك أو رداء العيب لم يصح لأنها لا مضبوط إذا ما من ردي أو يوجد
ردي آخر خير منه وإن شرط الرداء صح على الأصح لأن طلب الرداء من المحض
عناد **ويشترط** مع ما مر من اشتراط كون الأوصاف معروفة في نفسها **سورة العائد**
الصفات فلو جعلها واحداً لم يصح كالباع **وكذا غيرها** أي معرفة عدلين غير القائمين
في الأصح ليرجع إليها عند تنازع العاقدن والثاني لا مشروط بمعرفة غيرهما وعلى الأول
يخالف ما تقدم في الأجل من الاتفاق معرفة العاقدن أو معرفة عدلين في التأجيل
بنحو شهر أو روم وتقدم الفرق شبه بينهما **فصل** في بيان إذا غيب
المسلم فيه عند وقت أداء المسلم فيه ومكانه **الأصح أن يستبدل المسلم فيه غير حقه**
كالبر عن الشعيير **ويؤى** كالبر البر في عن المصقل لأن الأدرار احتياض عن المسلم فيه
وتقدم أنه ممتنع مع تقليده والثاني يشبه الاحتياض عنه **تنبيه** المصلحة في الأ
عتياض أن يستحق المسلم ثم يعتاض عن الثمن الذي في ذمة المسلم إليه **ويؤى حرز في**
نوعه لأن الجنس مجعها فكان كما لو اتحد النوع واختلفت الصفة ولذا يحرم
التفاضل بينهما ويضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة **ولكن لا يجب** بقوله لا اختلاف
الأغراض باختلاف الأنواع **وحرز** أعطى **الأمر** من الشروط صفة **والأصح بقوله**
في الأصح لأن الامتناع منه عناد ولا شعار بدله بأن لم يجد شيئاً إلى براءة ذمته بين

وذلك

وذلك يكون أحدهما الذي يبدله بالثاني والثالث لا يجب لما فيه من المنة كالبر
اسم إليه في حقه خمسة أمهات وخارجها سته فانه لا يجب عليه قبولها ولفرق
الأدب بأن الجودة لا يمكن فصلها لأنها تابعة بخلاف زيادة الحقة نعم إن
كان على المسلم ضرر في قبوله كان اسم إليه في عبداً وأمة نجاة بمرعه
أو أصله أو زوجته أو زوجها لم يجب قبوله وإن جاءه بأخيه أو عمه فوجبت
وجه المانع وهو الظاهر إن من الحكام من حكم بمقتضى عليه ذكر الماوردي
تنبيه تفاوت الرطب والتمر تفاوت نوع لا تفاوت وصف ولذا ما سقي
بما السيار بما الأرض والعبد العبدى والعبد التركي فلا يجب عليه قبول
الآخر والأخو ولا يصح أن يقبض ما أسلم فيه كئلاً بالوزن ولا عكسه ولا كئلاً
أو وزن غير الذي وقع عليه العقد كان باعاً صاعاً فأكثاله بالمد والبرزول والمكئال
ولا يقنع الثلث على جوائبه بل عيلاء ويصب على رأسه بقدر ما يحل ويسلم التمر
جافاً ولو في أرصافه لأنه يبدل حقيقة قد لا يسمى تمر ولا يحكي ما تنافى في جفافه
حتى لم يسق فيه نفاذه وإن ذلك انقضى كما ذكره ابن الرقعة والسبكي وغيرهما
ويسلم للرطب غير مشوح وهو البر معالج بالتمر ونحوه حتى يشوح أي يترطب
وهو المسمى بالمعول في بلاد مصر ويسلم الحنطة ونحوها ففقه من التراب والمدر
والشعير ونحو ذلك وتبديل التراب وخوف محتمل في الكبد لأنه لا يظهر فيه لأنه
الذين لظهوره فيه ومع احتمال في التبديل أن كان الأخراج التراب ونحوه مونة
لم يلزمه بقوله كما حكاه في الروضة وأقن **ولو اختلف** أي المسلم فيه الموجد **فصل**
بشر الحائز وقت حلوله **فأشنع المسلم** بقوله **لغرض صحيح** أي كان **وكان** يحتاج لمونة لها
وقع كما تقدم في المحرر ذلك فلو قصرت المدة لم يكن له الامتناع **أو وقت غارة**
والأصح أعاده كما استعمله المصنف في باب العدة أو كان غاراً أو حاراً يرد أكلاه
عند المحل طرماً وكان مما يحتاج إلى مكان له مونة كالحنطة اللينة **لرجح** على بقوله
لتقيرن وإن كان للودي غرض صحيح في التجهيل **تنبيه** لو غيب بقوله كان للتبديل
مادكره لكان أولى من التجهيل لأن يوهب المحض فيما ذكره وليس مراداً ولكن يكثر
في كلام الشرحين لا يتيان بأن يدل كان ولكنه خلاف المصطلح عليه وقوله أو وقت
غارة تقدم أو الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان **والأصح** بأن لم
يكن للم غرض صحيح في الامتناع **فإن كان للودي غرض صحيح** في التجهيل **فلهذا** أو
براه ضامن **أجبر** المسلم على القبول لأن امتناعه حينئذ يفت **فأشنع** خبر عليه
لخوف انقطاع الجنس عند المحل أو **وحرز** **البراءة** أي براءة ذمة المسلم إليه
ولذا لغرض كما اقتضاه كلام الروض لأن الأجل حق الدين وقد أسقطه وأشاعه من
بقوله محض نعمت وإن قيل قد ذكر والى باب المناهي أن الدين إذا أسقطه للأجل

لا يسقط حتى لا يمكن المحقق ان مطالبته اجيب بان الاستقاط هنا وسيله الى الطلب
المودني للبراءة والرفع يحصل بانفسها فكان أقوى مع ان الاجل لا يسقط في
الموضعين والثاني لا يجبر للثمة وعلم بما تقرره انه لو تعرض عرضا لها فالمرعي
جاءت المحقق على الاصح كما افهمه كلام المصنف فانه لم ينظر الى عرض المودني
الا عند عدم عرض المحقق ويجبر الدائن على قبول كل دين حال ان كان عرض
الدين غير البراءة وعليه او على الابراء ان كان عرضه البراءة قال السبيل هذا اذا
احضرت من هو عليه فان تبرع به عتق فان كان عن حي لم يجب القبول للثمة والا
فان كان المستبرع الوارث وجب القبول لانه يخلص التركة لنفسه او عتق فدية
ترد وجواب القاضي انتهى والظاهر عدم الوجوب وحيث ثبت الاجبار
وامر على الامتناع قبضه الحاكم له تنبيه لو اضطر المالك فيه الحال في كمال التسليم
لعرض غير البراءة اجبر المالك على قبوله (ولعرضها اجبر على القبول او الابراء وتدينان
بالخير في الموجل والحال المختص في غير مكان التسليم ايضا وعليه جري صاحب
الانوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة واصحابها وهو الا وجه الاجبار
فيها على القبول فقط والفرق ان المالك في سلبنا استحق التسليم فيها لوجود زمانه
ومكانه فامتناعه منه محض عناء ففسق عليه بطلب الابراء خلاف ذلك **ولو وجد**
المسلم الى الله بعد المحلل بغير الحائز غير محل التسليم فتحقق وهو مكانه المعين
بالعقد او الشرط وطلبه بالمسلم فيه **لم يلزمه** ان كان التسليم في محل
التسليم الى محل الطر **موتة** ولم يحتملها المالك عن المسلم اليه لعدم التزامه بالقبول
بذلك بخلاف ما لا مونة لتقله كدراهم لا مونة لتقلها او تحتملها المسلم فانه يلزمه
تنبيه اشار المصنف بنفي الا اذا خصه الى ان له الدعوى عليه والزامه بالسند
معه الى مكان التسليم او التوكيل والاحبس **والباطل** بقبوله **المسلم الى الله** كاستناع
الاغتياض عنه كما مر لكن له التمسك واسترداد راس المال كما لو انقطع المسلم فيه
فان احضرت المسلم اليه في غير محل التسليم فاستنع المسلم من قبوله **مالا** **يجب** على
قبوله **ان كان استنك** الى محل التسليم **موتة** او كان **الموضع** المحض فيه او الطريق **مخوفا**
لقضيه بذلك فان رضي باحت لم يجب له مونة النقل بل لو يذ لها لم يجز له قبولها
لانه كالاغتياض **والا** بان لم يكن لتقله مونة ولا كان الموضع او الطريق **مخوفا**
فالاصح اجباره على قبوله لحصوله براءة الذمة والخلاف مبني على القولين الثانيين
في التجديد قبل الحذر لعرض البراءة وقد مر تعليلها **فصل** في القرض
وهو فتح الثاف اشهر من كسرها ومعناه القطع ويطلق اسما بمعنى الشئ المقرض
ومصدره بمعنى الاقراض **والاقراض** وهو نقل الشئ على ان يرد بده وسمى بذلك لان
القرض يقطع المقرض قسطه من ماله وتسميه اهل الحجاز **سند** لانه لقوله تعالى
الحق وقوله صلى الله عليه وسلم من نفس عن اخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه
كربة من كرب يوم القيمة والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه رواه مسلم

الاداء الاضطر عليه حينئذ

وفي صحيح من جاز عن من موقوف من اقرض مسلما درهما مرتين كان له كاجر صدقة
سنة فان قيل يعارض هذا ما روي ان حاجة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال رايتم ملكوا باعني بابل الجنبه لثمة اسركت الصدقة بعشر امثالها والقرض
ثمانية عشر فعلمت ما جبرل ما بال القرض انصد من الصدقة قال لان السائل
قد يبال وعندك والمقرض لا يستقر من الا من حاجة اجيب بان الحديث
الاول اصح ان هذا يقدره بينه خالد بن زيد الثاني وهو ضعيف عند الاكثرين
وقال ابن عمر الصدقة انما تكتب للاجرها حين يصدق بها وهذا يثبت لك
اجم ما كان عند صاحبها نعم قد يجب لعارض كالمضطر وقد يحس مركا اذا غلب
على ظنه انه يقرضه في معصية وقد يكتسب كما اذا غلب على ظنه انه يقرضه في مكره
وفي الروضة في باب الشهادات انه انما يجوز الاقراض لمن علم من نفسه
القدرة على الوفاء الا ان يعلم المقرض انه عاجز عن الوفاء ولا يحل له ان يظهر
الفنا ويخفي الناقصة عند المقرض كما لا يجوز اخفا المعنى واطهار الناقصة عند
احد الصدقة تنبيه كان ينبغي للمصنف ان يقول من ذب اليه كما قدرته
في كلامه وصرح به صاحب التنبيه وكذا في الحكم وغيره لكن المعروف جمع باللام
تقول نه بته للذا فان ذب له ذلك الجوهر كما اخطرت فهو الشخص نفسه
واركانه صيغة وعاقدة وموقوف عليه كالبيع وبدا بالاولى منها **فقال** **وصيغته**
اي ايجابه **او سلك** **او سلك** هذا **الوجه** **مثله** **او سلك** **على ان** **و بدله** **او خذ** **وامره**
في حوائجك ودم بده كما في اصل الروضة واستطاع المصنف للاستفعا عن وامره
في حوائجك وتقدم في البيع ان خذ بكذا او خذ كذا فانه فيا في مثله هنا
ولو اقتص على ملكتك فهو هبة في الظاهر والقول في ذكر الدال فيما لو اختلفنا
فيه قول الاخذ بيمينه لان الاصل عدم ذلك والصيغة ظاهرة فيما ادهاه
وهذا فارق حالوا اختلفا في كون العقد بيما او هبة حيث خلف على مني
دعوى الا **حرو** **و شرط** **قبوله** اي الاقراض **في الاصح** كما بر المما وضات وشرط القبول
الموافق في المعنى كالبيع فلو قال اقرضتك الفاق قبل حسابه او بالعكس لم يصح
وان فرق بعضهم بان المقرض مشرع فلا يصح قبول بعض المسمى او الزايد عليه
نعم المقرض الحكمي كالانفاق على اللقيط المحتاج واطعام الجاني وكسوة العاري
لا يصغر الى الخاب وقبول والثاني لا مشروط لان المقرض ملزمه وابطاحه
انلاف بشرط الفئان وظاهر ان الالتباس من المقرض كما قدر من يقوم
مقام الاحتياج ومن المقرض كما قدر من يقوم مقام القبول كما في البيع تنبيه
ظاهر كلامه ان الاحتياج لا خلاف فيه وليس مراد اقرض قال القاضي والمقرض الاحتياج

المقرض فلو اقترضه كفا من درهم مثلا لم يصح نعم انه لو اقترضه على ان يستبدل قدره ويرد
مثله فانه يصح كذا الا ان يرد او يحوّل او يقرض الموقوف في كذا ولا يصح كذا في كذا
كالسليم **في المقرض المقرض** لا يقرضه الى حقه ولو في نقد بطل التمسك به ورد
في المقرض لا يقرضه عليه ولا يقرضه بغيره ولا يقرضه بغيره ولا يقرضه بغيره
رواه سلم ولا يقرضه بغيره ولا يقرضه بغيره ولا يقرضه بغيره ولا يقرضه بغيره
من الممانعة الحرفه الرقيق وقرضه الدابة فان لم تقات اعتبر مع الصورة مراعاة القيمة
في المقرض كما لو ائلف متقوما وعليه فاطمعت قيمته يوم القبض ان قلنا بملك بالقبض
وبالأكثر من وقت القبض الى الصرف ان قلنا بملك بالصرف والصورة في الصفة اوده
القيمة عند الاختلاف فيها قول المقرض بيمينه لا يقرضه بغيره ولا يقرضه بغيره
والزمان والمكان كالمسلم فيه ومعلوم انه لا يكون الا حالا **في المقرض** اي
المقرض **في غير محل الاقراض** من محله الى غير محله **في المقرض** اي
التملك يوم المطالبة لا نه وقت استحقاقها وانما جاز ذلك لجواز الاعتياض عند اختلاف
نظير في السلم كما سرفعل انه لا يطالبه مثله اذالم يتخلل موعنه حمله لمانه من الكلفة وانه
يطالبه عند ما لا موعنه له له وهو ذلك فالمانع من طلب المثل عند الشئ من بشره
المحل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثر من قيمة بلد الاقراض
ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخنا بين كلام الشئ وغيرها لان من نظر الى المنة
نظر الى القيمة وطريق الاولى ان المداور حصول الضرر وهو موجود في الحالين
وينقطع باخذ القيمة حتى المقرض لا يملك فيصولة لا المحلولة فلو اجتمع بلد الاقراض
لم يكن المقرض ردها وطلب المثل ولا المقرض استردادها **في المقرض** اي
في النقد وغيره **شرط** حر نفع المقرض كشرط **في المقرض** اي
جيد عن ردي ويفسد بغيره **في المقرض** اي
ربا وهو وان كان منعهما بقدر ردي السهمي معناه عن جمع من الصحابة والمفسرين
فيه ان موصوف العقد الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا حاج عن موصوفه
فمنع صحته **في المقرض** اي رايده في العقد او الصفة **في المقرض** اي
لحديث السابق ان خياركم احكم قضا واليك للمقرض اخذ ولا له اخذ فيه
المقرض بغير شرط فان الماوردى والتنزع عنه اولى قبل رد البدل
واما ما رواه البخاري وغيره مما يدل على الحرمة بعبء شرط فيه اهل وبعضه
محمول على اشتراط الهدية في العقد وفي كراهة الاقراض من عقود الزيادة
وجها ان وجهها الكراهة **في المقرض** اي لا يقرضه الا بغيره ولا يقرضه بغيره
او ان يقرضه وشيا اخر **في المقرض** اي لا يقرضه الا بغيره ولا يقرضه بغيره
لاجر منفعة المقرض بل المقرض والعقد عقد ارفاق فكانه زاد في الارفاق

والثاني

والثاني يفسد لما فاته مقتضى العقد وان قيل هذا هو المعنى في نظير من
الرمز كما سبق يحتاج الى الفرق اجيب - سوء داعي المقرض لانه
سنة خلاف الرهن وايضا وضع العقد على جر المنفعة الى المقرض
تلتب نفسه المقرض باشرطه **في المقرض** اي كشرطه **في المقرض** اي
لا يقرض المقرض بالاجل فقل هذا يصح العقد ولا يلزم الاجل على الصحيح
لانه عقد معتق منه العاقل فاستنع منه الاجل كالصرف للثمن بوفاء
بالاجل لانه وعد كانه تأجيل الدين الحال قاله ابن الرقعة وغيره الاجل مما
معناه نعم ان اوصى بذلك او نذر له لزم انفاذ وصيته والوفاء بالتدوير ولكن
ليس هذا تأجيل بل خير طلب مع حلول العين ويظهر انه هذا في الزكاة
وان كان المقرض مقرض في الاجل الرهن **في المقرض** اي
الشرح والروضة **في المقرض** اي كشرطه **في المقرض** اي
والثاني يصح ويلغو الشرط **في المقرض** اي كشرطه **في المقرض** اي
عند حاكم لان ذلك موثقة للعقد لا زيادة فيه فانه اذا لم يوف المقرض من النسخ
على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع بلا شرط كما سبق
لانه سبق رجوع سبب **في المقرض** اي المقرض **في المقرض** اي
واولى لان المقرض مدخلا فيه ولا نه لولم يملك به لا يستنع عليه المقرض **في المقرض** اي
في المقرض اي المقرض **في المقرض** اي المقرض **في المقرض** اي
وفيما لو استقر من من يصدق عليه **في المقرض** اي المقرض **في المقرض** اي
في المقرض اي المقرض **في المقرض** اي المقرض **في المقرض** اي
ولزم المقرض رده والثاني لا يرجع فيه بل المقرض ان يودي حقه من موصوف
اخر كما يراد بهون والخلاف على القول بان لا يقرض المقرض والا رجوع فيه جريسا
واحتراز بقوله بحاله عما لو وجد مرهونا او مكانا او جني فبطلت الارش
برقبته فانه لا رجوع له ولو رده المقرض بغيره لزم المقرض بقوله قطعا
نعم ان نقص ثله بقوله مع الارش او مثله سليما قاله الماوردى ولو زاد ربح
في زيادته المنفصلة دون المنفصلة ورد على المصنف مال ووجد موحرا او مملوكا
او جعلت اعقده بصفة فانه يرجع فيه مع صدق انه ليس بحاله فلو غير بقوله
حالم سطره حق الارم لكان اولى ولا ارش له فيما اذا وجد موحرا بل جرح
مسلوب المنفعة ولو زال ملكه ثم عاد فوجها توقيف من نظيره الرجوع
وبه جزم العرف وان اهم كلام المصنف خلافة فاسد ردي من حاجة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استقرض في حاجة غير مكرهه فانه عليه
وكان راوية عبد الله بن جعفر يقول كل ليلة لو كيلة اقترضت لي شيئا لا يتركه
خاتم لوقال لقين **في المقرض** اي المقرض **في المقرض** اي المقرض **في المقرض** اي

فان كان حاله في جهة زبد ما عليه لم يصح فرضنا ان الامتنان في ازالة ملكه لا يصير وكلا
لغيره وانما ذلك توكيد لقبض الدين فلا بد من فرض جريده او عينا لودعه صح فرضنا
قالب الما وودي ولوقا لقبض اذ دفع ما به فرضنا على الى وكيل بلان قد دفع منه
مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم ياخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الامر
وقد انتهت وكالته بموته وليس للاخذ الرد عليه فان رد ضمنه للورثة وحق الدافع
معلق بتركه الميت عموما لا بما وقع خصوصه لان الحق قد انتقل للغير فالقربى
لا يمنع الفرض للاعراض لقصد ابي مصمم وهي ما رواه ابن عدي في الكتاب والبر
والبيهقي وابو داود في المراسيل لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالصدقة وحث عليها
قال اللهم اني اتصدق بعرضي على من ناله من خلقك فامر صلى الله عليه وسلم ساديا
فنادى ابن المصدق بعرضه فقام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد صدقتك
وفي الحديث اقض من عرضك لكرم عرضك **كتاب الرهن** هو لغة
الثبوت والدوام وحسن الحالة الراهنه اي الثابت وقالب الما وودي هو الاحتباس
ومنه كل نفس بالكتبت رهينه وشرعا جعل عين مال وثيقه بين مستوفي منها عند
تعدروفايه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمن من مقبوضه وخير الصبيحة
انه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يودي فقال له ابو الشحم على ثلاثين صاعا
من شعير لا هله ثم قيل انه افنكه قبل موته لخبر نفس المومن معلقة بدينه اي
محبوسه في القبر غير منبسطه مع الارواح في عالم البرزخ وفي الاخر معوقه
عن دخول الجنة حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم منزله عن ذلك والاصح
انه لم يفنكه لقوله بن عباس توفي النبي صلى الله عليه وسلم وذرعه مرهونه عند يودي
والخبر محمول على غير الانبياء تنزهها لهم وعلى من لم يخلف وفاءي وقصر امان لم
يقص بان مات وهو معسر وفي عزمه الدفلا حبس نفسه فان قيل هل لا
اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان
الجواز معاملة اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عند احد من مبائير المدينة من المسلمين
طعام فاضل عن حاجته والوثايق المحقق ثلاثه شهادة ورهن وهنان فالاول خوف
المجد والآخر ثبات الخوف فلاس واركان الرهن اربعة صنفه وعاقده مرهون
ومرهون به وقد بدا المصنف رحمه الله تعالى بالادور فقال **البيع الاما حجاب وقول**
او ما يقوم مقامهما على الشرط المعبر في البيع لانه عقد مالي فافترقا اليها كالبيع
والقول في المعاطاة والاستيجاب مع الاجاب والا مستعبال مع القبول هنا كالبيع
وقد مر بيان صورة المعاطاة هنا كما ذكره المولي ان يقول له اقترضني عثم لا عطيته
ثوبي هذا رهنا فعطيه العثم وتقضيه الثوب **فان شرط فيه اي الرهن مستفاد**
المرتهن اي المرهون عند تراحم العزم ليس في منه دينه او شرط فيه **مصلحة العقد**
بما اوجاهه عرض فيه كان ياكل الدقيق المرهون كذا **العهدة** في الاقسام الثلاثة كالبيع ولما

الشرط الاخير **وان شرط ما يصير المرتهن وان** وان لم ينتفع به الراهن كشرط ان لا يبيع
الا بعد شهرا او اكثر من ثمن المشاء ولا يبيعه عند الحلال او يكون مضمونا او لا يقدم به
بطلان الرهن اي عند كحلال الشرط بالعرض منه **وان منع الشرط المرتهن ومن الراهن**
روايد المروون او **منفعة المرتهن بطلان الشرط** حدث كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل
وكذا يبطل الرهن في الاظهر لما قلناه الشرط مقتضى العقد كالشرط الذي يصير المرتهن والثاني
لا يبطل بل يلغى الشرط ويصح العقد لانه يبيع فلم يورث فيه ذلك كالعرض وتقدم الفرق
بينها ولو شرط ما يصير الراهن او المرتهن في بيع بطل البيع ايضا لفساد الشرط ومحل
البطلان اذا اطلق المنفعة فلو قد رها وكان الرهن مشروطا في بيع لقوله وتكون منفعة
في سنة فهو جمع بين بيع واجارة في منفعة وهو جائز **ولو شرط ان يخدمه او يداي المرهون**
كصوفه وشمع وولع **مرهونه** فالأظهر **فاد الشرط** لا يها معدوم ومجهوله والثاني لا لان
الرهن عند الاطلاق انما له بعد الزيادة لمنفعة فاذ اوقى بالشرط سرى واحترز
بالروايد عن الاكتاب فان اشتراها بطل على القولين قالب الما وودي ولو شرط
ان يكون المنافع مرهونه بطل قطعا **والاظهر انه متى فسد الشرط المذلول عنه العقد**
يعنى انه يفسد بفساد الشرط وهو ان المولى لها القوان في فساد الرهن فينادي الشرط
التافع للمرتهن وقد مر وجهها فلو قال كشرط منفعته للمرتهن وان حدث روايد
مرهونه الى اخيه كان اعرض واوضح ثم شرع في الركن الثاني وهو العاقدة فقال
شرط العاقدة من رهن ومرتهن **كونه مطلقا** **المرتهن** اي ان يكون من اهل التبرع مختارا
كل في البيع ونحوه **فلا رهن الولي** ايا كان او غير **مال الرهن** **الحقون لا يرهون بها** اي
الرهن فلا نه منع من المقر في المرهون فهو حرط لما يعرض وما لا يرهون
فلان الولي في حال الاختيار لا يبيع الا بحال مقبوض قبل التسليم فلا ارهاق والسقي
كالصبي والمجنون فيما ذكره فلو قال رهن الولي مال مجنونه لشك او قبول الولي
ويطلق **الضرورة او عطية طام** **مستحق** فيحوز له الرهن والارهاق فيها دون غيرها
مثالها للضرورة ان رهن على ما تقرر من الحاجة الموهنة ليوحة مما ينتظر من غلة او حلال
دين او نفاق متاع كاسد وان يرهون على ما يرضيه او يبيعه موجلا لضرورة
او نحوه ومثالها للعطية ان يرهون ما يواي ما به على ثمن ما اشتراه بما به نسيئة
وهي مساوي مائتين وان يرهون على ثمن ما يبيعه نسيئة لعطية كما سياتي في باب
الحجر واقا حوز بيع ماله موجلا لعطية من امن غنى واشهاد واجل مصر في
العرف ومشرط لون الرهن واقيا بالثمن فان فقد شرط من ذلك بطل البيع
وان باع ماله نسيئة او فرضه لهب اذ من جوار ان كان قاصيا والا فوجوب
فان خاف تلف المرهون فالاولي ان لا يرهون لانه قد تلف ويرفعه الى حاكم
يركي سقوط الدين بتلف المرهون **فقد علم** مما تقرر انه لا يرهون بما قدرته كان
اولي من التبرع مطلق المقر الذي دفع عليه قوله فلا رهن الولي لانهم صرحوا بانه
مطلق المقر في مال مجنونه غير انه لا يبرح به وحاشا لكرهن والارهاق جاز

اللاب والجد ان يعادله ان يتوليا الطرفين وليس لغيرهما ذلك ومن الحكام ان يراه
كالولي فيما ذكر وكذا العبد المادون له في التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اخرجناه
بان قاب له سيده اخرجناه ولم يعطه مالا لطلق النكاح فان رجع فان رجع بان
حصل في يد مالا كان كالمو اعطاه مالا قاب الرزكشي وحيث منعنا الحكام في
رهنة وادتها به مع السيد ومالور من على ما ورد في الخبر الاخير فصا به الى
العتق ثم شرح في الرهن الثالث وهو المرهون فبان **شرط الرهن** ان المرهون **قوة عينا**
يصح بيعها **في الاصح** فلا يصح رهن دين ولو ممن هو عليه لانه غير مقدور عليه تسليمه
والثاني يصح رهنة تزيلا له منزله العين ولا يصح رهن منفعة جزا ما كان رهن
سكنى دارة ملك لان المنفعة تنكف فلا يحصل لها استساق ومحل المنفعة في الابدية
فلا ينال في كون المرهون دينيا او منفعة بلا اشتراك لومات عن المنفعة وعليه دين
او انكف المرهون منه له في ذمة الجاني رهن على الارحج في رواديد الروضة
ولا رهن عين لا يصح بيعها لوقف ومكاتب وام ولد **ويصح من المتاع** كرهن كلبه
من الشريك وغيره ولا يحتاج الى اذن الشريك وبعضه يسلم كله كما في البيع فلو
بالتحليل في غير المنقول وبالنقل في المنقول ولا شرط اذن الشريك في القبض الا ان
ينقل لانه لا يحصل قبضه الا بالنقل كما مر ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان
ابى الاذن فان رضى المرتهن بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض
وان تنازعا نصب الحاكم عدلا يكون في يد لها وروح ان كان ما سحر وحجر والمياه
بين المرتهن والشريك كجربا بينهما **ويصح رهن الام** قاب الشارع من الاما
دون ولها غير المهر وعكسه اي رهنة دونها لان الملك فيها باق فلا يفرق وهو في
الام عيب نسخ به البسوط بشرط فيه الرهن ان جهل المرتهن لونها ذات ولها فان
مئل ما فائدة قول الشارع من الاما مع ان المثل اعلم من ذلك اجيب بانه حكمه
على كلام الاصحاب اذ كلامهم في الامة وايضا جميع الاحكام الاية انما تنافي فيها
وعند الحاجة الى توفيقه الدين من عن المرهون **يباعان** معا حذرا من التفرق بينهما
المنهي عنه **ووضع الفرض عليها** كما قال **الاصح انه تقوم الام وحدها** اذا كانت هي المرهونة تنقو
موصوفة بكونها ذات ولد خاصة له فاذا قيل ممتها ما به مثلا حفظ **مقوم**
مع الولد فاذا قيل قيمتها ما به وحملون مثلا **قال الرب** على قيمتها وهو محمول
فيمنه فيورع الثمن على هذا الشبه فيكون للمرتهن ثلثا الثمن بقضي منه الدين
والراهن الثلث لا تعلق للمرتهن به والاصح في صورة رهن الولد دونها ان
التقوم يملك فيقوم الولد وحده محصورا ملكه الا مع امه قال الرب **ايه قيمة الام**
وحكم الولد مع ادب وعين من تمنع التفرق بينهما حكمه مع الام **ومن الجاني والاربع**
وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المعلق برقبته مالا بخلاف المعلق لا قود او بدنة

مال وفي الخيار انه يصح بيع المرتد واذا صح رهن الجاني لا يكون مختارا للغة اختلاف
بيعه على وجه لان محل الجناية باق في الرهن بخلافه في البيع ورهن الجاني
صحح ايضا كبيعته **ورهن المذنب** وهو المعلق عنه يموت سيدك باطل على المذهب
وان جاز بيعة لما فيه من الضرر لان السيد قد يموت فجاءه مسطر مقصود
الرهن وقيل يجوز بيعه قاب في الروضة وهو قوي في الدليل وقيل ان
الموتين مبنيين على التدبير وصيه او تعلق عنه بصفته فان قلنا بالاول وجاز
وكان رجوعا او بالثاني فلا وهذا الطريقة اقرب الى القياس **ورهن حلق**
العتق يصح عدم على حلول الدين بان يتيقن الحلول بسبب وجود العتقة وكذا
لو احتمل الامران او علت المقارنة او لم يعلل بل كان **يكن سقيا حلقا** **ورهن المذنب**
على المذنب اذا لم يشترط بيعه قبل وجودها لما فيه من الضرر لانه رهن مالا يملك
الاستيفاء منه وقيل فيه قول اخر انه يجوز وهو يخرج من رهن ما يتسارع
اليه الفاد ورتق الاول بان الظاهر في هذا من جهة الراهن بيعة اذا
خشي ثلثه وجعل ثمنه رهنا والظاهر في ان يثاره على الرقاب لغرضه
في تحصيل العتق فان شرط بيعه قبل وجود الصفة او من حله قبلها بان
رهنة بحال او موجد على قبل وجودها بمن يسع البيع صح الرهن جازا ولا
بد من هذا القيد فيما اذا كان الدين حالا واذا كان كذلك فالمرء لا يملك فيه
ذلك بصفة كما قاله اللقيمي او منع فيها كما قاله السبكي وقيل انه مقتضى
اطلاق المصوص انتهى ورتق بعضهم بان العتق في المذنب كدنه في المعلق
عتقه بصفة بدليل انهم اختلفوا في جواز بيعه دون المعلق بصفة اي
ولان بعض المذلف يمنع صحة بيع المذرفات لم يبيع المعلق عنه بصفة
حتى وجدت عتق كما رجحه بن المقري بنا على ان العتق في العتق المعلق بحال
التعلق لا بحال وجود الصفة والرهن الخيار والعق في بيع البيع المشروط فيه
الرهن ان جهل التعلق كما في رهن الجاني **وقوله من ابيع** **فادعوه** جل على بعد
الفساد او بعد اوقبله بمن لا يسع البيع **ان المثل جميعه** **اي** من عراوب
يجي منه زيب او لم يري يتعد **يعمل** حفظا للرهن والمحقق له هو المالك وموته
عليه كما قاله صاحب المطلب اما اذا كان يجل قبل فساد بمن يسع البيع فانه يباع
على حاله **الا اي** وان لم يكن تخفيفه كالتمس التي لا تخفف والتم الذي لا يسقود
والبقول بسط **وان رهنة يدن جازا** **او يجل على قبل** بمن يسع بيعه فيه على العادة **ساو**
يجل بعد فساد او بعد لكن **شرط** في هاتين الصورتين **بيعه** عند اسرافه على
الفساد **وجعل الرهن** مكانه **صح** الرهن في الصور كلها لا تنقأ المذرفان قيل
شرط جعل ثمنه رهنا فيما ياتي من ان الاذن في بيع المرهون بشرط جعل
ثمنه رهنا لا يصح اجيب بان ذلك اغتفر هنا الحاجة **ياح** المرهون وجوبا في

الصورتين الاخريتين عند موافقتهما بالشرط وحفظا للوثيقة وكذا يباع في صورتين الاولىين
كل في الرهنه واصلاهما **ولكونه رهنه** كما انه في الصور كلها بلا اشتراط عقد **وان شرط بيعه**
فيه الحلول **ليرجع** الرهن لمنافاة الشرط لعقود الوثائق **وان المطلق** بان لم يشترط لها
منها **فسد** الرهن **في الاظهر** لتعذر الوفاء منه لان البيع قبل الحل لم يردن فيه وليس من
مقتضى الرهن وهذا ما عراه الرافعي في الشرح الكبير الى تصحيح المراقبين وهو المعتمد
والثاني يصح وعراه الرافعي في الشرح الصغير الى تصحيح الثوري وقال الاستوي ان
العقوى عليه ويباح عند تعرضه للفساد لان الظاهر انه لا يقصد افساد ماله **وان لم**
هل يفسد المرهون **قبل حلول الاجل** صح الرهن المطلق **في الاظهر** لان الاصل عدم فساد
قبل الحلول والثاني يفسد لجهلنا مكان البيع عند الحل وهو نظير ما صححه في المطلق
عقده بصفه لا يعلم تتقدم او تتأخر ويزن الاول بان سبب الفساد ثم وهو التقلير
موجود عند ابتداء الرهن بخلافه هنا وبان علامة الفساد هنا مظهر دايما بخلافه ثم
وبان الشخص ليس له عرض في اطلاق ماله وله عرض في عقده لتشوف الشارع اليه ولو
اذن الراهن للمرتين في بيع المرهون ففطر بان تركه اولم ياذن له وترك الرهن الى
القاضي كما يحسنه الرافعي وقواه المصنف ضمن فان قيل انه لا يصح بيع المرتين الا
بحض المالك فننبغي حمل الصورة الاولى عليه **اجيب** بان بيعه ثم انما اشترط في غيبة
المالك لكون الاستيفاء هو منهم بالاستعمال في تزويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه
الزيادة في الثمن ليكون وثيقه له ولورهن الثمن مع الشجر صح مطلقا اذا كان
التمر لا يتحقق فله حكم ما يبيع اليه الفساد فيصير تارة وينسب اخري ويصح في
الشيء مطلقا وجهه عند فساد في الثمن البناء على طريق الصفقة وان رهن
التمر مفرد فان كانت لا تتحقق فهي كما يبيع فساد وقد تقدم حكمه وان كانت
تتحقق جاز رهنها ولو قبل بدو الصلاح ويغير شرط وقطع لان حق المرتين لا يبطل
باحتياجها بخلاف البيع فان حق المشترك يبطل ولورهنها بموجب حل قبل الجذاه
واطلاق الرهن بان لم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة في الثمار الابقا الى
الجذاه فاشبه مالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند الحل الا بعد ايام ويجبر الراهن
على اصلاحها من سقي وجذاد وتخفيف ونحوها فان ترك اصلاحها يرضى المرتين
جازا ان الحق لها لا يبعد وهما وهما مطلق المرفق وليس لاحدهما منع الاخر من قطعها
وقت الجذاه اما قبله فلكل منهما المنع ان لم تدع اليه ضرورة ولورهن ثم ثم ينجي
اختلاطها بدن حال او موجب حل قبل الاختلاط او بعد بشرط قطعها قبله صح
اذلا مانع وان اطلق الرهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث
العقد انفسخ لعدم لزومه او بعد فلا بل ان اتفقا على كون الكل او البعض رهنه

والا

والا لقول قول الراهن في قدره بيمينه ورهن ما اشتد حبه من الزرع كبيعته
فان رهنه مع الارض او منفردا وهو مل ذكره في التمسع مع الشجر او منفردا
قبل بدو الصلاح وقد مر **ان رهن ما لا يبيع ماله** **في الاظهر** لان العادة في الثمار
كخطه **انك** **البيع** **الرهن** **حال** وان تعذر تخفيفها لان الدوام اقوى من الابتداء
الا ترى ان الاصل لا يصح بيعه ولو ابقى بعد البيع وقبل القبض لم ينفسخ وكذا هنا
وسواء طرأ قبل القبض ام بعد بل يجبر الراهن عند تعذر تخفيفه على بيعه
وجعل ثمنه رهنه كما انه حفظا للوثيقة **وجوز ان يبيع الرهن** **في الاظهر** لان الرهن
موقوف وهو يحصل بما لا يملكه بدليل الاشهاد والذات له خلاف بيع ملك غيره لنفسه
لا يصح لان البيع معاوضة فلا يملك الثمن من لا يملك المثلن وشمل كلاهما الدرام
والدراهم مضمح اعارتها لذلك وهو المحقق كما قاله الاستوي وان لم يصح اعارتها
لغير ذلك **وهو** اي عقد الاستعارة بعد الرهن **في قول عار** اي بان عليها
لم يخرج عنها من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشر وان كان يباع فيه
كما سياتي **في الاظهر انه ضمان** **وبسبب** من المعبر **في رتبة** **الشر** **المرهون** **لان** **انه** **كما**
يملك ان يلزم رقبته دين غير فينبغي ان يملك الزام ذلك عين ماله لان كلا
منها محل حقه وتقرنه فعلم انه لا يعلق للدين بزمته حتى لو مات لم يحل الدين
ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء **في الاظهر** على هذا **ذكر جليل** **الدين** **لكونه** **ذهبا** **أو** **فضة**
وقوله **كشتر** **او** **ما** **يد** **وصف** **من** **هجة** **وتكر** **وحلول** **وتأجيل** **لا** **خلاف** **الاغراض**
تلك كما في الضمان **وكذا المرهون** **في الاظهر** **يشترط** **ذكر** **في الاصح** **لما** **مر** **والثاني** **لا** **يشترط** **لضعف**
المرض فيه ولا يشترط شيء ما ذكر على قول العاربية ومتى خالف ما عينه له بطل
الرهن على القولين للتحاكة لان رهن باقل مما عينه له كان عين له لث درهم فزمنه
بما به فلا يبطل لرضي المعبر به في ضمن رهنه بالاكثير هذا اذا كان من جنسه فلو
قال رهنه بما به دينا فزمنه بما به درهم لم يصح لا اختلاف الاغراض بذلك اذا
في الاولى قد نسخ احد المرتين المرهون دون الاخر فيشتق المالك على
المعبر وفي الثانية لا ينفك منه شيء اذا بعض الدين بخلاف مالورهنه من اثنين
فانه ينفك باذا نصيب احدهما ما يخصه من المرهون ولو قار له المالك ضمن
مالعدان عليه في رفته عبدي من غير قبور المضمون له كفي وكان كالا عاره
للرهن **فولفت** **المرهون** **المعار** **بعد** **رهنه** **اربع** **في** **حاشية** **في المرتين** **لان**
على المرتين بجارا لانه امين ولا على الراهن على قول العاربان لانه لم يسقط الحق
عن ذمته ويضمنه على قول العاربية اما اذا تلف في يد الراهن فعليه ضمانه لانه
مستعير ولم يمت عليه حكم العاربان ولو اعنته المالك فكما عاق المرهون مستعير قبل
قبض المرتين له مطلقا وبعد من المردودون المعبر ولو ائتمنه اثنان قيم بدله

مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم **والرجوع للمالك قبل قبض الرهن على القولين واللام**
تكن لهذا الرهن حتى اذا وثق به وانهم حواري الرجوع قبل قبضه وهو كذلك
على القولين لعدم لزومه والمرتين حينئذ نسخ بغير شرط فيه رهن ذلك ان جهر الظاهر
اذا كان الدين موجلا وقبض المرتين المار فليس للمالك اجبار الراهن على فكه
فاذا حل الدين او كان حالا وامهله المرتين للمالك ذلك فان طالبه وامتنع من
اداء الدين **ووجه المالك للبيع** فقد رددناه والان المالك لو رهن عن دين
نفسه لوجب مراجعته بمننا اولى وبغير ذلك **باب** المار ان لا يقف الا
من جهة المالك او الراهن على القولين وان لم ياذن المالك وسواء كان الراهن
معدا ام موسرا كما يطالب الضامن في الذمة مع سائر الاصل واعار **باب**
المالك على الراهن ببيع المرهون لا يتنازع الراهن به في دينه سواء ابيع شيئا
ام باكثر او باقل منه ولتقارب الناس مثله هذا على قول الضامن واما على قول
العارية فيرجع بغيره ان يبيع بها او باقل وكذا بالكثر عند اكثرين لان العارية
بها تضمن وثاق القاضي ابو الطيب وجامعة يرجع بما يبيع به لانه ممن ملكه قال
الرافعي وهذا حسن زاد في الروضة هذا هو الصواب وان قضى من جهة
الراهن انقل الرهن ورجع المالك في عين ماله وان قضاه المالك انقل الرهن
ورجع بما دفعه على المرهون ان قضى ماله والا فلا رجوع له كالوادع عين
غيره في غير ذلك فان قيل الرهن بالاذن كالضمان به فيرجع وان قضى
بغير الاذن ايضا اجيب بان محل ذلك اذا قضى من ثمن المرهون ككثر
اما اذا قضى من غير ثمنها فلا وحاصله قصر الرجوع فيها على محل الضمان
وهو هنا رهن المرهون وثم ذمة الضامن فان انكر الراهن الاذن فشهد به
المرتهن للعزم على عدم التهمة وبصدق الراهن في عدم الاذن لان الاصل
عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غير باذنه صح ورجع عليه ان يبيع
بما يبيع به او بغيره اذنه صح ولم يرجع عليه بشي كظن في الضمان فيها ولو قال
المدينون لغني رهن عبدك مثلا بديني من فلان فزمنه فهو كما لو قبضه
ورهنه ثم شرع في الركن الرابع وهو المرهون به متراجما له بغيره فقات
فصل شرط المرهون **بكونه دينيا** فلا يبيع المرهون بالعين مضمونه كانت
كالمفوض كما سياتي او امانه كالمودع وعلى القياس لان تعالى ذكر الرهن
في المدة انه فلا ثبت في غيرها ولا انها لا تستوفي من ثمن المرهون وذلك لان
لفرض الرهن عند البيع ومن هنا يؤخذ بطلان ما جرت به عادة بعض الناس
كونه بغير كتابا وشرط ان لا يعار او لا يخرج من مكان محله فيه الارهن
وبه صرح الماوردي وان ائتم القفا بخلافه وجب السبكي بخلافه وهو
ان الواقف ان عين الرهن الشرعي لم يبيع او اللغو يكون المرهون كذلك

م

صح وان لم يعرف له ارادة فلا قرب محته ويحل على الثاني تصحح الكلام ما امكن
واعترض الزركشي قوله ان الاقرب محته وحمله على اللغو بان الاحكام
الشرعية لا تنسخ اللغة وكيف يحكم بالصحة مع انه لا يجوز له حمله شرعا
واي فائدة في الصحة حينئذ انتهى وضعف بعضهم ما افق به القائل بان
الراهن احد المستحقين والراهن لا يكون مستحقا او المقصود بالرهن
الواقف من ثمن المرهون عند التملك وهذا الموقوف لو تلف بغير عمد ولا
تفريط لم يضمن وعلى الفاعل الشرط لا يجوز اخراجه برهن لتعذره ولا بغير
فكانه قال لا يخرج مطلقا نعم ان تصرف الانتفاع به في المجلد الموقوف فيه
ووثق من يسمع به في غير ذلك المجلد انه يردده الى محله بعد قضا حاجته
جاز اخراجه كما افق به بعض المتأخرين وشرط في الدين بانه مشروط
احدها كونه **دينا** فلا يبيع بغير سواء وجد سب وجوبه كفقده رهنه
في الغد ام لا كرهنه على ما سيعرضه كما سياتي لان الرهن وشيعة حق فلا يقدم
عليه كالشهادة فلو ارهن قبل ثبوت الحق وقبضه كان حاشوا على جهة
سوم الرهن فاذا استحققت النفقة او استقرض لم يرض رهنه الا قبض
جديد ثانيا كونه معلوما للعاقدين ولو جهلا به او احدهما لم يصح كما في
الضمان ذكره المصنف وغيره ونص الامام يشهد له بالثبوت كونه **دينا** فلا يبيع
بما لا يلزم ولا يثبت الى التزوير كمال الكتاب كما سياتي لانه لا فائدة بالوجه
مع تمكن المدينون من اسقاط الدين ثم شرع المصنف في بعض محترقات الشرو
التي ذكرها فقال **باب** **العين المفوضة** **والسائر في البيع** لما مر والثاني يبيع كضمانها
لرد جامع الوثوق وقرق الاول بان ضامها لا يحل لو تلفت الى ضرر بخلاف
الرهن بها فيجوز ان يضر واما المجرى في المرهون تنبيهه لو عثر بالعين المضمونة
لكان اخضر واسد لتساوله الماحوذ ببيع فاسد والمأخوذ بسوم والمبيع
والصدوق قبل القبض بل لو اقتصر على العين كان اولى ليشمل غير المضمون كالمودع
كما مر وقلت المايل حرجت عن الصحة بقوله **دينا** **باب** **السائر في البيع** لما مر وعين
ذلك الداخل في الدين يجوز ان يقول له **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع**
الدين كان **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع**
باب **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع**
قوله **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع** **باب** **السائر في البيع**
جار فخره اولى لان الوثوق فيه اكمل لانه قد لا يبي بالشرط والثاني لا يبيع
قال الرافعي وهو القياس لان احد شتى العقد قد تقدم على ثبوت الدين
واحاط الاول بان ذلك اغتفر الحاجة الوثوق وهذا اقل لانه لا حاجة
هنا في صوت البيع الى تدبر وجوب الثمن وانعقاد الرهن بحقه بخلاف
مالوقد اعق عبدك عنى بكذا واعتقد عنه فانه يقدر الملك له فم يصدق

الامح

دوع

ثقة

ط

عليه لا يقتضي الا حواله العتق لعدم الملك وهذا الترتيب الذي ذكره المصنف شرطاً
وضابطه ان تقدم الخطاب بالعرض مثلاً على الخطاب بالرهن وجواب
العرض على جواب الرهن ولو قال بعتك اوزوجتك او اجرتك بكذا على
ان ترهنني كذا فقلت اشتريت او تزوجت او استاجرت ورهنك فصح كما
رجحه ابن المقرئ وان لم يقل الا اول بعد الرهن او بعتك ليعين هذا
الشرط الا استجاب ومن صور مخرج الرهن ان يقول بعتك عبدك بكذا ورهنك
به الثوب فيقول بعتك ورهنك **ولا يصح** الرهن **بمخرج الكتاب** لما سلف **ولا يصح** الرهن
بشئ الفاعل من العمل لان لما فتحها حتى شاها فان قيل الثمن في ذلك الخيار كماله
مع انه يصح كما سلف اجاب بان موجب الثمن البيع وقد مر خلاف موجب
الجعل وهو العمل وعن المذاهب اجتزأ بقوله لازماً وصوره المسئلة ان يقول
من رد عبدي فله دينار فيقول شخصاً بقي رهن وانما ارده ومثله ان رده
فلك دينار وهذا رهن به او من جابه فله دينار وهذا رهن به **ومثل جوده**
الشرع في العمل لا ينتها الا حواله الى اللزوم والاصل في وضعه اللزوم
خلاف جعل الجمالة وظاهر ان الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك
البايع الثمن كما اشار اليه الامام ولا شك انه لا يباح المرهون في الثمن ماله
فخص ذلك الخيار ودخلت الماله في قوله لازماً بحوزة البايع الاسنوي وغيره
ولا يعني عن الثابت الا ان لا يملكه في نفسه لا يتوقف على وجود الدين كما يقال دين القرض
وعده صفة للدين في نفسه لا يتوقف على وجود الدين كما يقال دين القرض
لازم ودين الكتابة غير لازم فلو اقتصر على الدين اللازم لورد عليه ما يقتضيه
وخوفاً مما لم يشك وقال ابن الصلاح ولان الاثر اعم من التوقف في الماله ولا فرق
وها وصفاً من مقصود ان يحترز بها عن عدم الثبوت واللزوم ولا فرق
في الدين بين المستقر به كدين القرض وعن المبيع المقبوض وغير المستقر كدين
قبل الاجرة قبضه والاجر قبل الانتفاع في اجارة العين والصدقات قبل الاخرى
اما الاجرة في اجارة الذمة فلا يصح الرهن بها لعدم لزومها في الذمة اذ يلزم
قبضها في الجلس قبل التفرق فهي كراهن مال السلم ويصح بالمنفعة في اجارة الذمة
لانها في اجارة العين لانها في الاولى دين خلاها في الثانية ويصح بالمانعة
لان الاصل في عقدها اللزوم لا بالذمة قبل الحلول لانها لم يشك ولهذا
ثبت بطر والموت والحنون خلاها بعد الحلول لثبوتها في الذمة ولا الزكاة
ولو بعد الحلول لعدم ثبوتها قبله ولعدم الدين بعد كما في اصل الروضة
وابن المقرئ لعلها بالعين شركة والمعتد الجواز بعد الحلول كما في اصل الروضة
لان الزكاة تدخ في الذمة ابتداء الزكاة المظروود واما ان تلف بالمال بعد
الحلول ومقتدر بنقايه فالمتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية لان له ان

يعطى

يعطى من غيرها فيفرضي المحققين قطعا نصارت الذمة كانهما منطوقان بها وجوز
الدين الواحد من مدين لانه زيادة في الوثيقة وبصر كما لو رهنها معاً
ولا يجوز ان رهنه المهرمون قال الشارح بالنصب مفعول ثان **عند رهن** **واحد**
مع بقائه الا **الاول في الجدي** وان وقاله ابن وكما انما من حين كما لا يجوز
عند غير المرتين والتقدير الجواز ونص عليه في الجديد ايضا كما يجوز الزيادة
على الرهن بدنه واحد ومرفق الا **الاول** بان الدين لسعل الرهن ولا ينعكس الزيادة
في الرهن شغل فارغ فيصح والزيادة في الدين شغل مشغول فلا يصح نعم لو حثي الرهن
المهرمون فعداه المرتين باذن الرهن ليكون رضا بالدين والعداها زكاة من تصالح
الرهن لضمه استبقاه ومثله لو انفق المرتين على المهرمون باذن الحاكم لم يحجز
الرهن لضمه استبقاه او عيبه ليكون موهوباً بالدين والنفقة وكذا لو انفق عليه
الرهن عن النفقة او عيبه ليكون موهوباً بالدين والنفقة وكذا لو انفق عليه
باذن المالك كما قاله القاضي ابو الطيب والرواية وان نظريه الركني ولورهن
الوارث للركة التي عليها الدين ولو غيبي مستغرق لما من غير المالكين بدنه اخر لم يصح
كالعبد الحافي وتزويلا للرهن الشرعي منزلة الرهن الجعلي **ولا يصح** الرهن من جهة
الراهن الا بقبضه اي المهرمون لقوله تعالى فمن مضى فله من دين القرض
لم يكن للقبض به فائدة ولا نه عقد تبرع يحتاج الى القبول فلا يلزم الا بالقبض كالمعينة
والقبض ولا ترد الوصية لانها انما يحتاج الى القبول فيما اذا كان الموصي له معصاه
فلا رهن الرجوع فيه قبل القبض اما الرهن لنفسه فلا يلزم في حقه محاركة وتدينصور
فصح للراهن بعد قبضه كان يكون الرهن مشروطاً في بيع وقبضه قبل التفرق من
المجلس ثم يفسخ البيع فيفسخ الرهن ببيعاً قاله الرافعي في باب الخيار والمراد بالقبض
القبض المعهود في البيع ولا بد ان يكون القبض والا قباض كاي **من يصح منه عقد**
اي عقد الرهن فلا يصح شئ منها من غير لصي ويجوز ويجوز سعة **ومحركه**
اي في كل القبض والا قباض **ولا يشك** في القبض **المرتين** في القبض **المرتين**
ولا ماسه في الا قباض ليلامودي الى اتحاد التابض والقبض خج بذلك ما لو كان
الراهن وكلا في عقد الرهن فقط او وليا فشهد مولى مثلاً فانه يجوز للمرتين
ان يستنبد في القبض لا شفا المصلحة مع ان عبارة المصنف تقتضي عدم الصحة في
ذلك فلو قال لكن لا يشك في قبضه راهن او ناييه لكان اولى وكان ينبغي ان يقول
ولا عكسه ولان الرهن لوقار المرتين وكلتا في قبضه لنفسه لم يصح فان قيل
اطلقوا انه لو اذن له في قبضه صح وهو ما به في المعنى **اجب** بان اذنه اذن
منه لا يوكيله **ولا يشك** في قبضه **اي** الرهن ولو كان فاذن المالك في التجارة او عذرا
لان يد كيد مولا **وفي المأذون له رجاء** انه يصح لا نفاده باليد والعرف كما لا يشك
ومرفق الا ان السيد ممكن من الحجر عليه وام الدلالة كالتن فان قيل لو وكل رجل
العبد في شرائه من مولا صح مع انه لا يصح فيما لو وكل مولا فليست هنا
يد العبد كيد مولا **اجب** بان شرائه العبد نفسه من مولا صح في الجملة لتشوف

ان ربح الى العتق فلم ينظر وا فيه الى تنزل العبد تنزله مولا في ذلك **ويجب مكانه**
لا استقلاله باليد والتصرف كالا جنبي ومثله المبيع اذا كان بينه وبين سيده ماله
ووقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبته ليد ولم يشرط فيه القبض في
نوبته **ولو رهن ماله** سد غرض منه كان رهن **ودعه عند مودع او بعده عند**
موجر عند مستاجر او مقبوضا سوم عند مستام او مضارعا عند مستعير
ليرهن هذا الرهن **مالم يقض زمن اكان متعنه** اي المرهون كظهير في البيع لانه لو لم
يكن في يد لكان للرهن مستوقفا على هذا الزمان وابتدأ رهن امكن هذا
القبض من وقت الاذن فيه لا العقد واخبر انه لا يشرط ذهابه اليه وهو
الاصح **في الاظهر اشتراط انه** اي الراهن **في قبضه** لان يد كانت عن غرضه
الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والثاني لا يشرط لان العقد مع صاحب
اليد متضمن الاذن في القبض ولو رهن الاب حاكمه عند طفله او عكسه اشترط
فيه مضي زمن الامكان وقصد الاب للقبض كالاذن فيه **ولا يبره اربا**
القبض وان لم يزل ماله ولو رهنه شيئا متعدي فانه لا سطر الرهن وكذا لا
لا ينافي الضمان بدليل ماله ولو رهنه شيئا متعدي فانه لا سطر الرهن وكذا لا
يبره المستعير بالرهن وان منع المعير الانتفاع لما مره بحوزة الانتفاع بالثمن
الذي ارتمته لبقا الاعارة وان رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه والقبض
اجبار الراهن على ايقاع يد عليه ليركن الضمان ثم سعيه منه حكم الرهن
وليس للراهن اجباره على رد المرهون اليه بوجه يد عليه ثم سعيه منه الرهن
حكم الرهن اذ لا غرض له في براءة الرهن **ويجوز** عن الغصب **الاخراج في الاصح** لان
الاكساح امتحان وهو في الضمان بدليل انه لو تعدى في الودعة لم يسبق امتحانه
الرهن والثاني لا يبره كالرهن ورد بما مر ولو ابر القاصب من ضمان المقتصر
وهو باق لم يبره لان الاعيان لا يبر منها اذ لا يبر اسقاط ملك الدفعة او عليه ولا
لو ابراه عن ضمان حاشيت في ذمته بعد تلفه لانه ابراه عما لم يجب ولما وجب الضمان
او قارضه فيه او وكله في التصرف فيه او روجه اياه لم يبره المالك اذ لم يبره
منه نعم ان تصرف في مال القراض او يما وكل فيه يركب لانه سلمه باذن فالكه ذال
عنه يد وكذا كل من كانت يد ضمانا كالمستعير والمستام وقد علم ما تقر
ان هذا الحكم لا يخص بالارتمان ولا بالقصبة **ويجوز الرجوع عن الرهن قبل القبض**
بصرفه **ولو رهن المثل** وسج واعتاق لروا حل الرهن **ولو رهن مقبوضا وكما به لعلق حق الغير به**
تتبعه تقييدك تبعه للرافعي **العبد والرهن** بالقبض يقتضي ان ذلك بدون قبض
لا يكون رجوعا وهو موافق لشيخ الرهن والمظن في الاصح والذي نقله السبكي وغيره
عن القبض انه رجوع وهو المقيد وقاب الادريجي والاصواب على المذهب حدث
لفظ القبض في العبد والرهن جميعا لانها زيادة موهبة وقضية اطلاق المصنف
تبعه لغير اللبانه انه لا فرق فيها بين الصحيحة والناسك في الجزم بها والحق
الناسك بالدين في جريان الخلاف اشبه لانها تعليق عتق بصفه **ولا يبره**
الاظهر لان مقصوده العتق وهو مناف للرهن والثاني لان الرجوع عن الدين يبره

غالب

لديه مقبوضه

واجب

واجب الماهية او من انه كما في فتاوى القاضى لعلق العتق **في الاول** بقدر
احبال وان اترده وكانت ممن تحلل لانه ليس سببا لروا الملك **ولا الرجوع**
اذ لا يعلق له عود الرهن سواء كان المزوج عبدا ام امة بل رهن
المزوج ابتداء صحيح ولا الاجاره ولو حل الدين المرهون به قبل اقتضاها
لان رهن الموحى وبعده صحيحان **ولو مات الماقد الراهن او المورث قبل**
للمرثون او اعني عليه او **ان او تخر العتق او اقبل** قبل القبض فحين اقباض
بطل اي الرهن **في الاصح** اما الموت فلان مصر الرهن الى اللزوم
فلا يتاثر بموته كالباع في زمن الخيار ووجه حقايله انه جائز كالوكاله على
الاول يقوم وارث الراهن مقامه في الاقباض وارث المورث مقامه
في القبض واما الاغما والجنون فمرسان على الموت فان قلنا لا يبطل ثم
فينا اولي والا فوجهان وعلى الاصح يقوم من ينظر في مال الجنون مقامه
في القبض والا قباض والمعنى عليه ينظر افاقته ومجر السعة والفلس على احدا
كالجنون على المذهب واما في التجر والابق فبالقياس على مالوكان بعد
القبض لا غتفارا يقع في الدوام ووجه مقابل اختلافه في حال ضعف
الرهن وعدم لزومه وعلى الاول يبطل حكم الرهن للمقصر ولو بعد
القبض ما دام حرا لم يبره عن الماهية وادخل عا د رهنه كما لو عا د
ملكه وللمرثين الخيار في البيع المشروط فيه الرهن سواء التحلل ام لا ان كان
قبل القبض لنقصان الخل عن العتق في الاول وقوات الماله في الثاني
اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخر في يد فلو قبضه حرا وحل استأنف
القبض لفساد القبض الاول بخروج العتق عن الماهية لا العقد لو وقع حال
الماله ولا بطلان قطعا في الموت او الجنون او الاباق بعد القبض ولو
حلت اثة المرهون في يد الراهن او المرثين قد ربح المالك او غن حلهما
عاد ملكا للراهن ولو بعد رهنه لان ماله حلت حدث بالمعالجة خلاف الخل
فان قيل قد حدث بها ايضا كنقله من شخص الى ظل وعكسه وقد يقع الخل
في مدقة من غير معالجة **اص** بان ذلك ناد رفاق الحق بالغالب نعم
ان اعرض عنه المالك قد بعد عتق فتولد وخج عن الرهن كما ضح به الادريجي
وليس للرهن المبيع بقر منع غير المرثين بغير اذنه **في الاول** كالمقصد والبيع
والوقف لانه لو صح لغات الوتقة واما حده او اذنه فبما في انه بغير **ان اذا**
لم يصح تصرفه **في اعتاقه** **اقوال الظهور** بالمعجزة **من الورع** بغير المرهون وبغير البليغ
ان العتق البار اقل الامر من قيمة المرهون ومن قدر الدين وهو كما ثبت
الركن التحقيق دون المعركة عتق العتق الذي ابر بعتقه واقدام
والمعركة عتق جاز كما اقتضاه فضل في فني كما قاله البليغ وغيره واقتضاه كلام
الموسر على العتق جاز كما اقتضاه فضل في فني كما قاله البليغ وغيره واقتضاه كلام
كلام الرافي وغيره في باب الذر وان نقل الرافي عن الامام في بحث الشارع في خايه

القبض العبد

بغيره

وله ان يصره ذلك في قصاده فيه والثاني لا يصره لبعده اضافة الفلأف او النقص الى
الوطي وحوركونه من علل او عوارض وموت امة الغنر بالولادة من وطى
شبهه موجب قصتها لما مولا من وطى زنا ولو باكواه لا يبالا تصاف الى وطية لان
الشرع قطع نسب الولد عنه ولو وطى حق شبهه فماتت بالولادة لم يجب عليه
دينها لان الوطى سبب ضعيف وانما اوجبنا الضمان في الامة لان الوطى سبب
الاستيلاء عليها والعروق من اثاره فادنا به اليد والاستيلاء والحق لا تدخل
تحت اليد والاستيلاء ولا شئ عليه في موت زوجته امة كانت او حرة بالولادة
لانه تولد من مستحق **وله** اي الراهن **لا انتفاع** لا يقضي الى المرهون والا فصح
تحفيف القاف قال تعالى ثم لم نقصوكم وحوركونه **لا ركب** والاستخدام
لخبر الدار قطنى والحاج الرهن مرلوب ومحلوب وخبر الحارثى الظاهر
يركب بنفقته اذا كان موهونا وقيس على ذلك ما شبهه كلبى وانراخل على النى
يجل الدين قبل ظهور حملها او قبل حلوله بخلاف ما اذا كان قبل ولادتها
وبعد ظهور حملها فليس له الانزا عليها لا متناع بيعا دون حملها لانه غير مرهون
واذا اخذ الراهن المرهون للانتفاع الحارثى فكل في ذلك من غير نقصية لقيته
كما قاله الرويانى **لا البناء والعراش** في الارض المرهونه ولو كان الدين موجلا ولم
يلتزم فكلها عند فزع الاجل لنقص القيمة بذلك فان التزم ذلك جاز له كالمض
عليه في الامر وحرى عليه الدارمى وهو كما قاف بعض المتأخرين ظاهر اذا لم يحدث
قطعه نقصا في الارض ولا تطول مدته حيث يرضى بالمرتهن وله زراعة ما يدرك
قبل حلول الدين او معه كما بحثه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة الارض او لا
ضرر على المرتهن واذا حل الدين قبل اذاله رزق الى الادراك **فان** كانت قيمتها
سعر ذلك الزرع او كان الزرع مما يدرك بعد الحلول او قبل البناء والعراش
لم يقطع ما ذكر قبل حلول **الاجل** لا احتمال قضا الدين من غير الارض **ويعد قطع**
ان لم يقطع اي قيمتها **الدين وراثة** به اي القلع ولم ياذن الراهن في بيعه مع الارض
ولم يحجر عليه بقلنس لعلق حق المرتهن بارض فارغة اما اذا اوفت قيمة الارض
بالدين او لم تزد بالقطع او اذن الراهن فيما ذكر او حجر عليه فلا يقطع بل يباع مع
الارض في الاخيرتين ويوزع العن عليهما وحسب النقص في الثالثة على
الزرع او البناء والعراش ان كانت قيمة الارض فيها بيضا اكثر من قيمتها
مع ما فيها وليس للراهن السفر المرهون وان قصر سفع لما فيه من الخطر
بلا ضرورة فان دعت ضرورة الى ذلك كان حكي اهل البلد لحرف او لحظ
او نحو ذلك كان له السفر به **فان امكن الانتفاع** بما اراده الراهن منه **غير**
استرداد له كان يرهن من دقيقاله صنعه يمكن ان يعمل عند المرتهن **استرد**
من المرتهن لاجل عملها عند **الا** اي وان لم يكن الانتفاع به بغير استرداد كان
تكون دارا يسكنها او دابة يركبها او عبدا يجده **فيسقط** الحاجة الى ذلك نعم

المرهون

لا يستر

لا يستره الجارية الا اذا امن غشيانها للونه محرمات الا وثقة وله اهلية مالا
يدوم مستقيما فعه عند الراهن برده عند عدم الحاجة اليه فترد عبد الخدم
والدابة الى المرتهن ليلا ويرد الحارثى بها را تيب ظاهرا برة المصنف يشمل
ما لو كان الرقيق يحسن الحياطة واراد السيد الراهن ان ياخذ له الخدم
انه لا يمكن من اخذ وليس مراد اقلوزاد ما قدرته في كلامه لكان اولى
ويشهد المرتهن على الراهن بالاسترداد في كل استرداد **اذا ائتم** شاهدان
كما قاله الشخان قال في المطلب او رجلا وامراة لان في المال وقية
الاكتفاء بواحد لحلف معده وان وثق به لم يكلف الاشهاد قال الشخان
لا حل مرة اي لا يشهد اصلا فهو شئ للتعبد بقوله كقولهم لا ص بها تحجر
اي لا ص ولا الخجار فسقط ما قبل ان ظاهر كلامهما الاشهاد في بعض
المرات وانه مخالف لقول الحارثى وشهد الا ظاهر العدله فسرع لا يزال
يد البايع عن المحبوس بالثمن لا مستقيما فعه لان ملك المشتري غير مستقر
بل يكتب في يد المشتري **وله** اي الراهن **اذن الرهن** ما يشاء من الثمرات
والانتفاعات من غير بدل لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل
الوطى فان لم يحل فالرهن بحاله وان احبها او اعق او باع او
وهب نقد وبطل الرهن قال في الخيار فلو اذن له في الوطى فوطى
ثم اراد العود الى الوطى منع لان الاذن تتضمن اولا مرة الا ان يحل
من تلك من تلك الوطية فلا منع لاي الرهن قد بطل انتهى وظاهر كلام
الاصحاب ان له الوطى فمن لم يحل فالمرجع الى المرتهن **وله** اي المرتهن
المرجع عن الاذن **فان لم يقطع** ان حقه باق كما لكان ان يرجع قبل تقص
الوكيل **فان تفرق** بعد رجوعه بغير اعتاق وابلاد وهو موسر **فان رجوعه**
فان تفرق وكل جهل **فان** من موكله وسياق في بابه ان الاصح عدم التفرد فان
كان عالما برجوعه فلا ينفذ قطعا واما فقره بالاعتاق والاحياء اذا
كان موسرا فقا قد كاعلم مما مر والمرتهن الرجوع فيما وهب الراهن او
رهن باذن المرتهن قبل قبض الموهوب او المرهون لانه انما يتم القبض
ولا رجوع له فيما اذن له في بيعه في زمن الخيار لان البيع مبني على اللزوم
والخيار وحل فيه انما يظهر اثره في حق من له الخيار ومنه تفرق بالاعتاق
او نحو وادعي الاذن وانك المرتهن صدق بيته لان الاصل عدم الاذن
وتيقا الرهن فان كل حلف الراهن وكان كالوتصرف باذنه فان لم يحلف
الراهن وكان التصرف بالعتق او الابلاد حلف العتيق والموت لا يثبتان
الحق لانفسهما بخلافه في نكول المفلس ووارثه حيث لا يحلف العرا لا لهم يثبتوا

الحق للفاسد او لا ولو اذن في بيعه اي الموهون تباعه والدين موجب فلا شيء له
على الراهن ليكون وهناك كما نه لبطالات الرهن اوجبات قضى حقه من ثمنه
وحل اذنه المطلق على البيع في غرضه وان اذن له في البيع او الاعتاق
لجعل الوكيل من ثمنه او من من غير الثمن في البيع او قيمته او من غيرها في
الاعتاق بان شرط ذلك **لم يفسد الاذن** بفساد البيع لغيره بقرينة
ان يجعل كما قدرته في كلامه بغير المحرر والمحرور كان اولى فانه لا يلزم
من عبارة المصنف الا اشتراط وقد قال السبكي في هذه الصورة الذي يظهر
انه ليس شرطاً فلا يلتفت اليه ويصح الاذن والبيع قاب فالوجه حمل على انه
صرح بالشرط كما صورته الاصحاب قاب ولا شك انه لو قاب اذن في بيعه
لجعل او فوى الاشتراط كان كالنصرح به وانما بالنظر اذا اطلق هل يقول
ظاهره الشرط او لا والا قرب المنع **ولا الوكيل** في الاذن في بيعه واعتاقه
ومن الثمن اي القيمة اي جعله موهوناً كما نه لم يصح ذلك في الاذن وان
كان الدين حالاً لما ذكره فساد الشرط لجهالة الثمن عند الاذن والثاني يصح
البيع ويلزم الراهن الوفاء بالشرط ولا يفسد لجهالة في الذل لاك الرهن قد
ينقل من العين الى البدل شرعاً كما لو ائلف الموهون تخار ان ينقل اليه
شرطاً ولو قاب المرتهن للراهن اضر ب الموهون فضرته فقات لم يضمن لئولئك
من ما ذون فيه فان قاب له اذ به فضرته فقات فعليه ضمانه لان المادون
فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاويب وهو مشروط بسلامة العاقبة
كما لو ادب الزوج زوجته او الامام اتاناً كما سياتي ان شاء الله تعالى
في ضمان المتلفات **فصل** فيما يترتب على لزوم الرهن **اذن الراهن**
بالا قباض **قاله فيه** اي الموهون **الموقف** لانها الركن الاعظم في الوفاق **والا**
الا لانتفاع وهذا في الغالب والا فقد لا يكون له اليد كما لو رهن رقيقاً مسلماً
مصحفاً من كافر او سلاحاً من حربي موضع عند من له غلله وخاله رهن
احد فان كانت صنعت لا تشتهى وكان المرتهن محرماً لها او بعد من امرأة
او مسووح او من اجنبي عند حليلته او محرمة او اموا مان ثقتان
وضعت عندك والا فعند محرماً لها او ثقة من حربي والخنثى كالامة للثقة
عند امرأة اجنبية **ولو شرط** اي الراهن والمرتهن **وصفه** اي الموهون **عند**
عند لان كلاهما قد لا يثق بصاحبه كما يتولى العذر الحفظ سولي القبض
ايضاً كما اقتضاه كلام ابن الرفعة وخرج بعدد الفاسق فلا يوصفانه عند
اذا كانا مضمينين واحدهما عن الغير كولي ووكيل وقيم وما ذون له وعامل
قراض ومكاتب حيث يجوز لهم ذلك والا فيجوز وعلى هذا يحمل قولنا الرهن
والروضه عند ثالث فعبارة المصنف اولى لان مفهومها فيه تفصيل وهو كذا

والقول

سبق

والقول قول العدل في دعوي الثلاث والرد للمرتهن فان ائلفه خطأ
او ائلفه غير اخذ منه البدل وحفظ بالاذن الاول او ائلفه عدا اخذ
منه البدل ووضع عند اخر ولو ائلفه حكمها فكل لو ائلفه خطأ قاله الاذ رعي
ولو شرطاً وضعه بعد اللزوم عند الراهن صح كما هو مقتضى كلام ابن الرفعة
وان اقتضى كلام القرائ خلافه **او عند اثنين مثلاً** **وتعامل** **اجتماعهما على حفظ**
والا فظاهر انه يقع الشرط فيه **وان ائلفا فليس لاحد عدا الا فاعلم** كطريق في
الوكالة والوصاية فيجعلانه في حوز لهما كما في الفرع على اجتماعهما فان انفرد
احدهما بحفظه ضمن نفسه قاب في الاثوار فان سلم احدهما للاخر ضمن
معا النصف والثاني له الا نفرد لما في اجتماعهما من المشقة والموصوع
عند الموهون ان يردده على العا ذن اولى وكلاهما وليس له ان يردده
الى احدهما بلا اذن فان غابا ولا وكيل لهما يردده الى الحاكم فان رده الى
احدهما بلا اذن من الاخر فقات ضمنه والقرار على القابض ولو غصبه
المرتهن من العدل او غصبه العين شخص من مرتن كودع ثم ردها الى
من غصبها عنه رعي بخلاف من غصبه من الملقط اللقطة قبل ان يرددها
اليه لم يبرأ كما جزم به صاحبه الاثوار ولا ينقل الموهون عند اخر الا ان
انفق العا ذن ان عليه محضه محوز ولو بلا سبب **ولو ما العدل** او مضموع
عندك **او فسق** او عجز عن حفظه او زاد فسق الفاسق او حرش عداوة
بينه وبين احدهما وطلبا او احدهما فقله نقل **وحله** **حبه** **فان سواه**
اكان عدلاً ام فاسقاً بشرطه المتقدم **وان تشا** **او منه الماهم** **عند** **او اذ**
ان كان قبل القبض فالتسليم غير واجب واختار الحاكم انما تكون في
واجب وان كان بعد فلا يجوز ترعه من هو في يدك الا باتفاقهما كما هو
اجيب بان صورتها فيما اذا كان الرهن مشروطاً في بيع او وصفاه
عند عدل ففسق اوجات كما هو ظاهر كلام المصنف وكان الاولى ان
يقول فان تشا كما لروضه ليس الى التفريع **ويحقق مع الرهن عند الحاجة**
لوفاء الدين ان لم يوف من عين **وقدم الرهن** **يحمده** على سائر العزم لان ذلك
فايدع الرهن واذا سحق بعه في جانيته وعند الاشراف على التلغ قبل
الحلول واستبطان الرفعة من استحقاق البيع انه لا يجب على الراهن الوفاء
من غير الرهن كما صرح به الامام وروى السبكي واختار انه يجب الوفاء
احا من الرهن وامان من غير اذ اكان اسرع وطالب المرتهن به فانه يجب
تجديلاً للوفاء وهذا هو الظاهر **وبيعه الراهن** **او كونه بائناً** لان فيه حقاً **فان لم**
يأذن اي المرتهن **قاله** **فان بيعه** **او تركه** هو معنى البراء اي انه ان اوبرك

به فذلك
فلا يصح

المرتهن

دفعاً لصرف الرهن ولو طلب المدين سبعة أو أكثر من ذلك الرهن القاضى قضاء الدين أو بعد ما
الراهن أو المرتهن على الامتناع أو أقام المرتهن حجة بالدين الحال في غيبة الراهن
باب الحاكم عليه وفي الدين من ثمة دفعا لصرف الآخر وظاهراً لا يتعين
بيعه فقد جحد له ما توفى به الدين من غير ذلك وقد وقع أن يخصا رهن
داراً بدين ثم غاب وله دار أخرى غير موهونة فادعى المرتهن على القاضى عنه
حاجم وأثبت الرهن والدين وكانت كل من الدارين يكتن وقال الدين من ثمة فترك
القاضى الدار الموهونة وباع الدار التي ليست بموهونة فاختلف المفتون في
ذلك فتم من أفتى بالجواز لأن الواجب الوفا من حال المدين فلا فرق بين
الموهون وغيره كما لو لم يكن بالدين رهن ومنهم من أفتى بعدم الجواز لأن
بيع الموهون يمتنع حتى دون غيره فلا وجه لبيع غيره مع إمكان بيعه وأدلى
من ذلك ما أفتى به السبكي من أن الحاكم يبيع ما رى بيعه من الموهون وغيره
لأن له ولاية على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة قات فان كان للغائب نقد
حاضر من حسن الدين وطلبه المرتهن وقاه منه وأخذ الموهون فان لم يكن له
نقد حاضر وكان بيع الموهون أرواح وطلبه المرتهن بأحد دون غيره ولو أعتد
الراهن عند العجز عن استيفاء الدين والحال صحيح كما هو مضمون كلام الماوردي
ولو لم يجد المرتهن عند غيبته الراهن منه أو لم يكن ثم حاكم في البلد فله بيعه
بنفسه كالظافر بعينه حتى حققه فسد مخضرم من علينا بدين من جمل وغاب
من له الدين فاحض الراهن المبلغ إلى الحاكم وطلب منه قبضه لنفسه الرهن
هل له ذلك أجاب السبكي بأن له ذلك وهو ظاهر **ولو باع المرتهن بدين الراهن**
باب ما إذا كان المرتهن يبيع ولا يملك يبيع لا يبيع ببيعة لغرض نفسه فتم في الغيبة
بالاستحجال وترك الحفظ دون الحضور والثاني يبيع مطلقاً كما لو أذن له في
بيع غيره والثالث لا يبيع مطلقاً لأن الأذن له فيه يوكيل فيما يتعلق بحقه
أذ المرتهن مستحق للبيع ويحمل هذه الأقوال إذا كان الدين حالاً ولم يمتد
له الثمن ولم يقل استوفى حقه من ثمة فان كان الدين موجلاً صح جزاً
أو عين له الثمن صح على غير الثالث لا تنفك الهمة أوقاف بعد واستوفى
حقه من ثمة لم يمتدح على غير الثاني لوجود الهمة وأذن الوارث لغرض
الحق في بيع التركة والسيد للمخني عليه في بيع الحافي كاذن الراهن للمرتهن في
بيع الموهون **باب شرط** يضمن أوله **أن يبيعه** أي الموهون **العدل عند الحاكم**
هذا الشرط **ولا يشترط** لجملة الراهن في البيع **في الأصح** لأن الأصل بقا الأذن للأذن
والثاني في شرط لا نه قد يكون له غرض في بيع العين وقضاء الحق من غيرها
واحتراز الراهن عن المرتهن في شرط مراجعته فظلم كما نقله الرافعي العيني
فانه ربما أهدأ أو أبرأ وقاب الأمام لا خلاف أنه لا يرجع لأن غرضه توفيق الحق
والعتد الأول لأن أذنه في البيع قبل القبض لا يبيع خلاف الراهن ويشترط العدل

بغزل

بغزله الراهن وموته لا المرتهن وموته لا نه وكيله في البيع وأذن المرتهن شرط
في صحته لكن سطل أذنه بعزله وموته فان جحد له لم يشترط تجديد توكيله
الراهن له لأنه لم ينعزل وان جحد الراهن أذنه بعد عزله له أشرط
أذن المرتهن لا ينعزل العدل بعزله الراهن **باب ما إذا باع** العدل وقبض الثمن
باب ثمة من ثمة الراهن لا نه ملكه والعدل أمينه فما ملكه في يد يكون
من ثمة المالك ومستر ذلك حتى يقبضه المرتهن فان ادعى العدل بلف الثمن
عنده ولم يبين السبب صدق بيمينه وإن يمينه فغيره التفتيش
الاقبي في الودعة وإن ادعى أنه سله للمرتهن فانكر صدق بيمينه لأن
الأصل عدم التسليم وإذا رجع بعد حلفه على الراهن رجع الراهن
على العدل ولو صدق في التسليم أو كان قد أذن له فيه أو كرم يمينه
لا شهدا لتقصير برك الشاهد فان قات له شهدت وغاب الشهود
أو ماتوا وصدة الراهن أوقاف له لا تشهدا وأدعى بحضه الراهن لم
يرجع لأعتد أنه له في الأوليين ولا نه في الثالث وللمضيق في الرابعة
ولو ثبت غيبته في يد العدل لم يمتدح الموهون المبيع **باب ما إذا اشترى** رهن
عليه **باب ما إذا رجع على الراهن** لا الحامد المشترك شرعاً إلى التسليم للعدل بحكم توكيله
باب ما إذا رجع على الراهن لما ذكر من رجوع العدل بعد عزمه عليه تنبئ ظاهراً
كلاهما أنه لا فرق بين تملكه بتقريب وغيره وليس مراداً بل إذا كان بتقريب
فانه تقتصر في الضمان عليه كما قال السبكي أنه لا اقرب نعم أن نصيب الحاكم
للبيع لموت الراهن أو غيبته أو خوذ ذلك كملن طريقاً في الضمان حيث لا يقتل
لأنه تائب الحاكم والمالك لا يضمن فلهذا هو **باب ما إذا اشترى** الموهون **باب ما إذا اشترى**
باب ما إذا اشترى كما لو كبل فان أحل بشيئها ولم يصب البيع لكن لا يضر القبض
عن ثمن المثل بما يتقارب به الناس لا يتم يتساحون فماتت الاستوى والمجة
الحاق الراهن والمرتهن به ورده الزكشي بأن الحق لها لا بعدوها فيجوز بيعه
ذلك بخلاف العدل ورد عليه بأن العلام في كل منهما حفر دافع محله في بيع
الراهن كما قال الزكشي فيما إذا نقص عن الدين فان لم ينقص عنه كما لو كان
الموهون مساوياً ما به والدين عشت فباعه بأذن المرتهن بالمشي صح إذا لا
ضرر على المرتهن في ذلك ولو قات الراهن للعدل لا يبيعه إلا بالدرهم وقال
له المرتهن لا يبيعه إلا بالدرهم فانه لم يبيع بواحد منها لا خلافاً فيهما في الأذن كذا أطلقه
الشحان ومجمله كما قال الزكشي إذا كان للمرتهن فيه عرض وإذا كان كان
حقه درهم ونقد البلد درهم وقاب الراهن بعه بالدرهم وقاب المرتهن
بعده بالدرهم فلا يرد على خلافه وباع بالدرهم كما قطع به القاضى أبو الطيب
والماوردي وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منها باعه الحاكم بنقد البلد
واخذ به حق المرتهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بحسن الدين وإن لم يكن من نقد

على العدل

البلدان رأى ذلك **فان زاد في الثمن رابع** موثق به زيادة لا يتعاقب مثلها بعد لزوم
البيع لم يوثق ولكن يجب ان يستقبل المشتري لبيعته بالزيادة للراغبين والمشتري
ان شاء وزاد الراغب **قبل ان ينفذ الخيار** للمالك او الشرط **لم ينفذ** الى المالك لبيع
وليعه له او لشركه ان شاء ولو باع بعد ابتداء من غير فسخ صحيح وكان البيع صحيحا وهو
اولى لانه قد يفسخ فيرجع الوفاء فلو لم يفعل ما ذكرنا ففسخ لان زمن الخيار
لحالة العقد وهو محتج عليه ان يبيع ضمن المثل وهذا رابع زيادة فلو رجع
الراغب عن الزيادة فان كان قبل التملك من بيعه فالبيع الاول بحاله والا
بطل واستوفى من غير افتقار الى اذن جديد ان كان الخيار لهما او للبايع
لعدم استقال المالك والا فلا بد من اذن جديد **منه** **المرور** من بقاء رقبته وقت
وكسوة وعلف دابته واجمع سقى اشجار وحداد ثمار وتخفيفها ورد ابق
وخذ ذلك **على الراهن** المالك بالايجاب الاماري عن الحسن البصري انه على
نحو المرفوع **يجوز عليه الحق المرتبة على الصحيح** حفظا للوثيقة والثاني لا يجوز عند الاستماع
ولكن يبيع القاضي جزاءه فيها بحسب الحاجة الا ان يستوفى المونة الزهنة
قبل الاجل فيباع ويجعل منه زهنا وعلى الاول لو غاب المالك او اعترى
فكبر الدابة الخبال وسيا في الاجارة تنبيه قال الاسوي قوله ويجوز
عليها الى اخره حشو لا حاجة اليه بل يوم ان الايجاب متفق عليه فلو جاز
كان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجوز زاد الابهام خاصة انتهى
وهذا مخرج اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط
وقد مو ان كون المونة على المالك تجمع عليه الا ما حكى عن الحسن البصري
فان قيل يستثنى من كلامهم المون المعلقة بالمد او اه كالتصديق والحجارة ونوع
الدابة وهو غير له العقد في الامتن والمعالجة بالادوية فلا يجب عليه
بان هذه لا تسمى مونة فلم يتناولها كلامهم ولهذا ذكرها المصنف عقب ذلك بقوله
ولا يبيع الراهن من ماله المون كالفصد والحجارة ومعالجة بالادوية والمراهم حفظا للملك
ذلك ذلك على عدم دخولها فيما تقدم وله ختان الرقيق ان لم ينفذ
وكان يندمل قبل الحلول سوا في ذلك الصغير والكبير كما اطلقه الجمهور لانه
لا بد منه والغالب فيه السلامة وله قطع السكعة والبدن المتكلم والمداواة ما
اذا غلبت السلامة والا امتنع عليه ذلك وله نقل المزدحم من الخيل اذا قاب
اهل الخيف نقلها انفع وقطع البعض منها لا صلاح الاكثر والمقطوع منها مرفوع
بحاله وما يحدث من سحن وحبر يد وليف غير مرفوع ولما كان ظاهرا منها
عند العقد كالصوف يظهر الغنم وله رمي الماشية في الامن بها او يرد بها
الى المرتبة او العدل لئلا وله ان يجمع بها الى الكلال وحده لعدم الكفاية في مكانها
ويؤدها الى عدل يتفقان عليه او ينصبه الحاكم ويجوز للراهن الانقاع بالقر
كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير محرز الى محرز فان انتجع الى مكان واحد ان
او الى مكانين فليكن مع الراهن ويتفقان على عدله بنت عند او ينصبه الحاكم

وهو اي المرفوع **انه في يد الراهن** لغير الراهن من رهنه اي من ضمان رهنه له
غنه وعليه غرمه وقاب الشاقي هذا التصح ما قاله العرب الشيء من فلان اي من
ضمانه فلو شرط كونه مضمونا لبيع الرهن **ولا يخط تامة من دينه** كوت الكفيل
جماع الوثوق تنبيه قوله ولا يسقط بالواو احسن من حذفها في المحرز
والروضة واصح لا ينها تدل على ثبوت حكم الامانة مطلقا وبسبب عدم سقوط
عنها ولا يلزم ضمانه بمثل او قيمة الا ان استقاره من الراهن او يعدى منه او
منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوطه ومثل المطالبة
هو باق على امانته فروع ليس للراهن ان يقول للراهن احضر المرفوع
وان افضى دينك اذ لا يلزمه الاحضار ولو بعد قضاء الدين وانما عليه التمكن
كالودع والا حضار وما يحتاج اليه من مونة على رب المال ولو قال خذ هذا
الكيس واستوف حقه منه فهو امانة في يده الى ان يستوفي فاذا استوفاه
صار مضمونا عليه ولو قال خذ بدرهات وكانت الدراهم التي فيه مجهولة
القدر او كانت اكثر او اقل من دراهمه لم يملكه وحصل في ضمانه بحكم الشراء
الفاقد وان كانت معلومة بقدر حقه ملكها ان لم يكن للكيس قيمة فان
والا فهو من ماله قاعده مدحجوه **بحكم فاسد العقد** التصديره من رشيد
فقط صحيح في الامان وعدمه لان العقدان اقتضى صحبه الضمان بعد التسليم
كالبيع والاعارة ففاسدك او لي او عدمه كالرهن والكفيلة بلا ثواب والعين
المستاجرة ففاسدك كذلك لان واضع اليد اسبها باذن المالك ولم يترصر
بالعقد ضمانا والمراد بما ذكره التوبة في اصل الضمان لا في الضمان ولا في
المقدار فانها قد لا يتويان وخرج بزيادة الصادر من رشيد ما لو صدر من
غيره ما لا يقتضي صحبه الضمان فانه مضمون واستثنى من طرد هذه القاعدة
ومن عكسها ما يلى من الاول ما اذا قاب قارضتك على ان الرخ كله لي
فهو قراض فاسد فلا يستحق العامل اجره وما لو قاب ساقيتك على ان الثمن
كلها لي فهو فاسد ولا يستحق العامل اجره والا ولي عدم استثنائها بين الصيرين
لانها لم يدخل في هذه القاعدة لان المراد بها ما يقتضى فاسده ضمان العوض
المقبوض والمالك هنا لم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى بالتلاف منفعه
وباشرا ملائها وما لو صدر عقد الزمة من غير الامام فهو فاسد ولا جزيه
فيه على الذي قاب ابن السكى وهذه الاستثنى ايضا لان العامل بعد التوف
لا يثبت بفسادها بل جعل الصادر له عوضا عن عقد صحيح ولا فاسدا في فائلاف
الحري غير مضمون فلم يلزمه عوض المنفعة كما لو حذر دارنا واقام فيها
عدك ولم يعلم به الامام ومن الثاني شركة فانه لا يضمن كل من الشريكين
على الاخر مع صحته ونصته مع فاسدها فاذا خلط القابلين وعلا فصاحب
الالفين رجع على صاحب الف سلك اجمع مثله وصاحب الف رجع على

الرهون

يوجب مالا لعدم المكافاة مثلا صار المالك رهونا ولو لم يضمن كما هو في **الرهون**
 اي الرهن **لنقل** حق المهرتين به تنبيه قول بعض المتأخرين ثم محل
 كون ما ذكره رهنا في الذمة اذا كان الخاف غير الرهن والا فلا يصير
 رهونا الا بالعزم اذ لا فائدة في كونه رهونا في ذمته بخلافه في ذمة
 غيره ممنوع اذ فائدة انه يضمن به على العزم وقول الماوردي ومحل
 ما ذكره في الجناية اذا انقضت القيمة بها ولم يزد الارش ولو لم ينقص بها
 كان قطع ذكرك واشياء او نقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها
 فان المالك بالارش كله في الاول بالزيادة على ما ذكره في الثانية ممنوع ايضا
 لان حق المهرتين يتعلق بذلك فهو كالمزاد سعر المهرين بعد رهنه ولو اقر
 المصنف على قوله فان وجب المالك ليشمل ما لو وجب المالك ابتداء الجناية
 عمدا لا قصاص فيها كما قدرته في كلامه كالعاشة او للون الجاني اصلا لكان
 اولى **ولا** يصح **ابا الرهن المالك** لا نه غير مالك ولا مسقط بالرأية حقه من
 الوثيقة الا ان اسقطه منها **ولا يبركه الرهن الى زيادة** اي المهرين **المقتضيه** **ولا**
 وصوف ولين ويضرمه جارية لا نه عقد لا يزيل الملك عن الرقبة فلا
 يبركه اليها كالا جارة بخلاف المقتضيه كسمن وكبر وتعليم فانها تتبع الاصل لعدم
 تميزها **فلور من حاملها وحل الاجل** كذلك لان قلنا الحبل يعلم وهو الاصح فانه
 رهنها معا والافقد رهنها والحبل محض صفة تنبيه عبارة المهرين ولو كان
 حاملا وحسب الحاجة الى البيع وهي حامل بعد فتاح في الدين ومما عمن
 عبارة الكتاب لشمولها البيع في جنايه مثلا **وان ولدته بيع معها والظاهر** يتابع ان
 الحبل يعلم فهو رهن والثاني لا يتابع معها بناء على ان الحبل لا يعلم فهو كالحادث
 بعد العقد **فانه لا يتحمل عند البيع دون الرهن** **فالولد ليس يتابع** على انه يعلم والثاني
 نعم بناء على مقابلة مبيع كالصفة تنبيه فضله كلامه ان مقابل الاظهر ان
 لو لم يكون رهونا وليس مراد الا انه مفرغ على ان الحبل لا يعلم فكيف رهن
 وانما المراد انه يتابع معها كالسمن وعلى الاول بتقدير بيعها حتى تضع قاب
 ابن المقر يتبع للاسنوي ان يتعلق به حق ثالث بوصيه او محرقة لئلا
 موت او يتعلق الدين برقبته اعم دونه كالجانية والمعاراة للرهن او غيرها
 وذلك لان امتتنا الحبل مستعذر وموزع الثمن على الام والحبل لذلك لان الحبل
 لا يقرب قيمته اما اذا لم يتعلق به اوها شيء من ذلك فان الرهن يلزم بالبيع
 او صفيه الدين فاذا امتنع من الوفا من جهة اخرى اجب الحائز على بيعها
 ان لم يكن له مال غيرها ثم ان تساوي الثمن والدين فذلك وان فصل من الثمن
 شي اخذ المالك وان نقص طوبى بالباقي ولو رهن محله ثم اطلقت امتنى طوبى

وغيره مما سبقت

في الاظهر

عند

عند بيعها ولا يمنع بيعها مطلقا بخلافه الحامل **تنبيه** اذا جنى المهرتين على
 اجنبى حناية تتعلق برقبته **قدم الجنى** **عنه** على المهرتين كما نه لا حق له في غير الرقبة
 فلو قدم المهرتين عليه لصاح حقه واما المهرتين فحقه متعلق بها وبالذمة فلا ينفوت
 بمواتها ولو امره سيده بالجناية وهو مبرر فلا اثر لانه في شي الا في الاثر او غير
 مبرر او الجاني يعتقد وجوب طاعة سيده في كل ما يمن به فالجاني هو السيد ولا
 يتعلق برقبته العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد انا امرته بالجناية في
 حق الجاني عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقبة بل يباح العبد فيها وعلى سيده
 قيمته ليكون رهنا مكانه لا قراره بامره بالجناية وامر غير السيد العبد بالجناية
 كالسيد فيما ذكر كما ذكره في الجنايات وصرح به الماوردي **هنا فان النفس المحققة**
 في النفس او غيرها بان اوجبت الجناية قصاصا **اربع** المهرين كله او بعضه
له اي الحق الجاني عليه بان اوجبت الجناية مالا او عني على مال **سطل الرهن** فيما اقتصر
 اربع لغوات محله نعم ان وجبت قيمته كان كان تحت يده غاصب لم يفت الرهن
 بل يكون قيمته رهنا مكانه فلو عاد المبيع الى حلك الرهن لم يكن رهنا تنبيه
 قد علم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق الجاني عليه بعضه او قدرا
 لم يسطر **وان حق** المهرين **على سيده** **فانفس سطل** الرهن في المقتض نفسا كان او طفا
 كما صرح به في المهرتين **قال** الاسنوي الثاني اقتض مفتوحه الضمير يعود
 الى المحقق فيشمل السيد والوارث والسلطان في من لا وارث له ولا يصح ضمها
 لانه لا يتعدى الامن وقاد اشرح تضمن التا وقد رهنه والا ولى لستامتها
 من التقدير ولكن يورد اشرح ما ياتي في ضبط عني من قوله **وان حق من مالها**
على الصحيح لان السيد لا يثبت له على عبيد مال ابتداء **فان** **حق من مالها**
 المالك وشتملته الى فلك الرهن ومحل الخلاف في غير الامعة التي استولدها
 السيد المعصرا ما هي فان الاستيلاء لا ينفذ في حق المهرين ولا يباح في الجناية
 على السيد جز ما لان المستولح لو جبت على اجنبى لا يباح بل يذره السيد فتكون
 حناية على سيدها في الرهن كالعهد تنبيه قوله هي هو ضمن العبد كما نقل
 عن خط المصنف ليشمل عفو السيد والوارث لكنه معتر من من جهة اصطلاحه
 فان الخلاف في عفو السيد وجهان في عفو الوارث قولان نشوت المالك في الاول
 ضعيف وفي الثاني قوى واني مالت الى انه مفرغ على الصحيح وعلى مقابلة صور
 ايضا لان يباح في الجناية وسطل الرهن ولو جنى على سيده خطأ كان كالعفو فلو
 قاب وان وجد سبب المالك لكان اشمل **اذا قتل المهرين** **وهو السيد** **عنه**
 مهرتين **اخر** بجناية خطأ او غيره **تعلق** به اي المالك **حق من نفس** **القتل** والمالك متعلق
 برقبته القاتل **فبإباح** ان لم ترد قيمته على الواجب بالقتل **فانه** **لا يرد** على الواجب
رهون والافقد الواجب منه لانه يصير نفسه رهنا **وقيل** **غير رهنا** ولا يباح لانه

واقص

توفي احدهم ما يخصه من الدين لم ينك نصيبه كما قاله السبكي كما لو توفي مورثه بعض
 دينه وان خالف في ذلك من الرقعة **فصل في الاختلاف في الرهن** في الاختلاف في الرهن
 وما يتعلق به اذا **اختلنا** اي الراهن والمرتهن **في اصل الرهن** كان قاب رهنتي
 كذا فانكرا **و** في **قدره** اي الرهن بمعنى المرهون كان قاب رهنتي الارض
 باشجارها فقاب بل الارض فقط او في عينه بهذا العبد فقاب بل الجارية او
 قدر المرهون به كما من فقاب بل ما به **صدق الراهن** اي المالك **بيمينه** وان
 كان المرهون بيد المرتهن لان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن تنبيه لو عبر
 بالمالك كما قدرته لكان اولى لان الراهن قد يكون مستغيرا وايضا هو ليس بمرتهن
 لكن قاب الشارح اطلاقه على المنكر بالنظر الى المدعي وقوله **ان كان رهن تبرع**
 اي ليس بشروطا في بيع قيد في الصدق **وان شرط** الرهن المختلف فيه يوجد
 ما ذكره **بيع خالفا** كما لو اختلفنا في سائر كيفيات البيع تنبيه شملت عبارته
 ما لو اتفقا على اشتراط الرهن في البيع واختلفنا في الوفا كان قاب المرتهن
 رهن من الشروط رهنه وهو كذا فانكر الراهن مع انه لا يخالف حينئذ لانها
 لم تختلف في كونه البيع الذي هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بيمينه
 وللمرتهن الفسخ ان لم يرهن وهذه المسألة علم حكمها من قوله في اختلاف المتبايعين
 اتفقا على صحة البيع واختلفنا في كفيته فلا يحتاج الى ذكرها هنا **ولو ادعى** على
 انفس **انها رهنه** **بما به** واقضاه **اياد** **وصدقته** **احدهما** **فقبض المصدق** **من** الى
 مواعده له **اقراره** **والقول في نصيب الثاني قوله** لما سلف **وتقبل** **سأمة للمصدق** الى
 المذهب خلوها عن جلب النفع ورفع الضرعنه فان شهد معه اخرا وحلفا الذي
 معه ثبت رهن الجميع ولو ربح كل واحد منهما انه ما رهن نصيبه وان شريكه
 رهن او سلف عن شريكه وشهد عليه قبلت سها دة من ما نسبها وان تعدا لله
 الواحد لا توجب العسق ولهذا لو تخاصم اثنان في شئ ثم شهدا في حادثة قبلت
 شهادتهما وان كان احدهما كاذبا في التخاصم فان قبل ما ذكر من ان يكون جاهد
 الحق واجب عليه نفق بذلك اجب بان شرط كون المحجج مفسقا ان نفوت
 المالبة على الغير وهذا لم نفوت الا حق الوثقة فان قبل محل ذلك اذا لم يصرح
 المدعي بظلمها بالانكار بل لا تاويل والا فلا يقبل شهادتهما لانه ظهر منه ما نفق
 نفقهما اجب مع انه بذلك ظهر منه هذا اذ ليس كل ظلم حال عن تاريل
 مفسقا بل ليل الغيبة ولو ادعى على واحد انه رهنه عبيد واقضاه لهامصدق
 احدهما قبلت شهادته المصدق للمذهب ان لم يكن شريكه فيه وسياتي بيان ذلك
 في الشهادات ان شاء الله تعالى مبسوطا **ولو اختلفا** اي الراهن والمرتهن **في**
 اي المرهون **فان كان في يد الراهن او في يد المرتهن** لان الاصل عدم لزوم الرهن
 وعدم اذنه في القبض **وكذا لو كان بل قبضه عن جهة ثالثة** كما جارة او ايداع يصدق بيمينه

يجب
 بيمينه

وقال الراهن غيبه
 صدق بيمينه

في المصوح المخصوص لان الاصل عدم اذنه في القبض عن الرهن والثاني يصدق
 المرتهن لا تقا فيها على قبض ما دون فيه والراهن يريد صرفه الى جهة اخرى
 وهو خلاف الظاهر لتقدم العقد المحجج الى القبض ولو اتفقا على الاذن في
 القبض وتنازعا في قبض المرتهن فالصدق من المرهون في يد **ولو اصر**
 الراهن **بيمينه** اي المرتهن المرهون **فوق قاب** **لو كان اقراره** **بيمينه** اي انه قبض
 المرهون **وقبل لا يحلفه الا ان يذكر الاقرار** **وما قبله** **اشهدت على** **بيمينه** قبل حقيقته
 القبض والرسم اللثام والقبالة بفتح القاف والباء الموحدة التورقة
 التي تكتب فيها الحق المقرية اي اشهدت على اللثام الواقعة في الوثيقة
 لكيلا يبعد ذلك او ظننت حصول القبض بالقول او القى الى كتاب
 على لسان وكيلي انه اقبض ثم خرج من روالا انه اذا لم يذكر ما ولا يكون
 حقا قضا بقوله لا يراه واجاب الاول باننا نعلم ان الوثائق في الغالب
 لشهد عليها قبل تحقق ما فيها فاي حاجة الى التلطف بذلك وكان ينبغي
 ان يقول المصنف ولو اقر بيمينه لان به يلزم الرهن تنبيه
 قضية كلامه انما فرق بين ان يكون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى
 ام لا وهو كذلك كما هو مقتضى كلام العراقيين وحرم به من المقررات ان
 قاب القضا ان لا يسلف التحليف اذا كان الاقرار في مجلس الحكم وانما
 يعتبر اقرار الراهن بالاقباض اذا امكن فلو كان معه حذائره فاعتذر رهنه
 اليوم داري بالثام واقضته اياها وهما بركة فهو لوضوئها عليه فالتضي
 ابو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء اي ان
 هذه الاصول لا يعول عليها في الشرع ولو اتفقا احدهما **الحال للراهن**
 والمرتهن **حق المرهون** بعد القبض **المقر الاخر صدق المنكر بيمينه** لان الاصل
 عدم الجناية وبقي الرهن واذا بيع في الدين فلا شئ للمقر له على الراهن باقراره
 ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر لا قراره **ولو قاب الراهن** بعد القبض
حق يترتب **حق المرتهن** سوا اذ حقه بعد الرهن ام قبله وانكر المرتهن **فلا يظهر**
نقد **حق المرتهن** الجناية صيانة لحقه فخلت على نفي العلم لان الراهن قد واطى
 مدعي الجناية لغرض ابطال الرهن والثاني يصدق الراهن **لانه اقر**
 في ملكه بما يرضى تنبيه محل القولين اذا عين الجاني عليه وصدق وادعاه
 والا فالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن روال الملك كدعواه الجناية
والاصح انه اذا حلف المرتهن **عدم الراهن** **بيمينه** **لانه حاب** **بسته** **ومن حقه**
 فهو كالوقته والثاني لا يلزم لان اقر بما لا يقبل اقراره به فكانه لم يقرر
 تنبيه كان الاول التعبير بالظاهر كما في الشرحين والروضة فان الخلاف
 قولان وهما القولان المشهوران في الغرض للصيغة وقوله **لانه يقر** **بيمينه** **لانه** **العبد** **واقراره** **الجناية**

قبله تحلفه
 القالة

بيمينه في انكاره

قيمة العبد **وارش الحناية** كحناية ام الولد لا متناع البيع مقتضى ان الخلاف جهات
وهو طريقتان احدهما القطع بذلك والناية صولا ان كان في قدا العبد الحناية اظهرها
بالاقل من قيمته وارش الحناية وثانها الارش بالقاما بلغ فكان ينبغي
التغير بالمذهب وقوله **وانه لو كان الدين رتبة البيع الحناية** ان الحق له **اصل الارش**
لانه لم يدع لنفسه شيئا مقتضى ايضا انها رحمان والا صرح ان الخلاف قولنا ان احدهما
ما هو الثاني بردي على الراهن لانه المالك والمضومه تجرى بينه وبين المرتين
فادخلت المردود عليه منها **بيع العبد في الحناية** ان استغرقت الحناية
قيمتها والادبوع منه بقدرها ولا يكون الياسة رهنا لثبوت الحناية باليمين
المردودة ولا خيار للمرتين في فسخ البيع المشروط فيه لانه الذي فوته بتكرره
ولذا ان المرتين في بيع المرهون فيبيع وقاك رجعت عن الاذن وانكر الراهن
رجوعه فالقول قول الراهن بيمينه لان الاصل عدم الرجوع **ولورجوعه**
وقاك بعد البيع رجعت قبل البيع **وقاك** **الراهن يبيع بعد البيع** لانه الاصل عدم
البيع والرجوع في الوقت المدعي ابتاع كل منهما فيه سعرا رصان ويسعى الراهن
والثاني يصدق الراهن لانه اعترف بوقت بيعه وقد سلم له المرتين الاذن
والثالث قول السابق منها وهو الصحيح في تطمين من الرجعة وفي اختلاف
الوكيل والموكل في ان العزل قبل البيع او بعده **ومن علم الغائب مثلا احدهما**
او قبيل او هو عن بيع محبوس به والاخر خارج عن ذلك **فان اذ قال**
اوبنه عن الف رهون او نحوه مما ذكر **صدق** بيمينه لانه اعلم بقصد وكيفية
ادائه سواء اختلفا في نية اتمام لفظه فالعبرة في جهة الاداء بقصد المودع
حتى يبرأ بقصد الوفا او ملله الدائن وان ظن الدائن ابداءه وكان
العبرة في ذلك بقصد فكذا الحكم اليه فيه ابتداء الاداء اذا كان على المكاتب
دين معاملة فاراد الاداء عن دين اللئامة والسيد الاداء عن دين المعاملة
فنجاب السيد كما سياتي ان شاء الله تعالى في باب الكتابه وبما رفق غيرها
ما ذكر بان دين الكتابه فيها معرض للسقوط بخلاف غيرها وانما اعتبر
قصد المكاتب عند عدم التقرض للجهة لتقصير السيد بعدم التيقن لانه
وان سافر حاله الدفع **شيا جعله ماشا** منها كما في زكاة المالكين المتأخر الغائب
وقيل بغير علمها لعدم اولوية احدهما على الاخر والتقيط على قدر الدينين
كما جزم به الامام وصل بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وهو
اوجه كما رجحه بعض المتأخرين فيما لو دفع المالك عنها فانه يقطع عليها
ولو مات قبل التيقن قام وارثه مقامه كما اضحى به السبيل فيما اذا كان احدهما
كثيرا فان تعدد ذلك جعل بينهما نصفين واداعين فمقتضى ان
من وقت اللفظ او التيقن لشبهه ان يكون كما في الطلاق المبهم ولو سافر كان
درهما بدرهين وسلم من التزم الزيادة درهما ثم اسما فان قصدت لقيمة الزيادة
لزمه الاصل وان قصد الاصل يري ولا شيء عليه وان قصدتها وزع عليها وسقط

عليه

تصدق في المرتين

ومن

باني

باني الزيادة ولو لم يقصد شيئا عينه لما شأ منها **فصل** في تعلق الدين بالتركة
من مات وعليه دين **تعلق** بالتركة المنتقلة الى الوارث مع وجود الدين كما سياتي
تعلق المرهون لانه احوط للميت اذ يمنع على هذا تصرف الوارث فيه جزما
خلافه لما قد بالحناية فانه ياتي فيه الخلاف في البيع واغتفرها جهالة
المرهون به للونه من جهة الشرع **وقيل** **تعلق الارش** لانه ثبت من غير
اختيار المالك وقيل للحجر الفليس واختاره في المطلب وهو قول الفهرستي
والامام للتسوية بينه وبين الموت في قوله صلى الله عليه وسلم من مات
او اقلس ومحل الخلاف اذا لم يكن التركة مرهونة رهنا اختياريا فان كان
لم يعلق الدين المرسله في الذمة في التركة تنسب قضيه كلامه ان الدين
لو كان اكثر من قدر التركة توفي الوارث قدرها فقط انها لا تنفك من الرهنه
ولا سيما قوله بعد ومستوى الدين المستغرق وغيره وليس مراد بالاصح
انها تنفك **فصل** **الاول** **المرهون يبيع الدين المستغرق وغيره** في رهن التركة فلا
ينفذ تصرف الوارث في شيء منها **فصل** **في الاصح** كالمهرن والثاني ان كان الدين
اقل لتعلق بقدره من التركة ولا يتعلق بجميعها لان الحجر في مال كثير يشي
حقير بعيد تنسب مقتضى كلامه كالرافعي في كتبه ان هذا الخلاف لا ياتي
على العقول بانه لتعلق الحناية للحن حكي في المطلب الخلاف عليه قال الاستاذ
فالتصواب ان يقول ففلي القولين واجاب الشارح عن ذلك بانهم رجحوا
في تعلق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال بتعلق الارش برقبه العبد الحنا في
انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعه فيا في رحيجه هنا فتخالف المرجح على
الارش المرجح على الرهن فتدله ففلي للاظهر الى اخره صحيح انتهى لكن الزكاة
تخالف ما هنا لان ميناها على المساهلة فاقاله الشارح بحسب ما فهمه والاول
ان يحاط كما قد شخى بان الخلاف على الاول اقوى وضئني من الحاقه بالرهن
حالوا دي وارثه قسطا وورث فانه ينفك نصيبه بخلاف مالورهن ثم مات
لا ينفك الا بوفاء جميع الدين وتقدم الفرق بينهما **ولو تصرف الوارث في الدين** لا طاهر
ولا حتى يظهر دين اي طرأ ولو عبر به لكان ادلي لان ما يجب بالرد الا في
عبارة لم يكن خفيا ثم ظهر بل لم يكن ثم كان كما ينهم مما قدرته في كلامه لكن سببه تقدم
وقوله **رو** ادلي منه كرو **بيع** **بيع** المكاتب البائع منه ليشمل ما لو حفر براءه
عدوانا في حياته ومات ثم تردى فيه شخص وليس له عاقلة وقوله **ولا دين**
احترزه عما اذا كان الدين مقارنا وعلم به فالتصرف باطل وكذا ان جعله كما في
زيادة الروضة **فما اصح انه لا ينفك** **فما اصح انه لا ينفك** لانه كان سائلا لماله الطاهر
والثاني يبين فساد ما قلنا لما ظهر من الدين بالدين المقارن لتقدم سببه فيه
محل الخلاف اذا كان البائع موسرا والا لم ينفك البيع جزما **فصل** **في الاول**
ان يعلق الدين **ففسح** تصرفه ليصل المستحق الى حقه تنسب قوله ان لم

المبايع

بعض قائل في الدقايق نعم الناموس قضاء الوارث والاجنبى انتهى واول منه
 ان لم يقط الدين لانه نعم القضاء والا برأ وغيرهما تنبيه قد يقتضى كلامه
 ان الوارث المتوسر لو اعتق عبده التركة ولم يقتض الدين انه يفسخ وليس موافق
 بل نفوده اولى من نفوده عتق الراهن المتوسر لان العتق هنا على النقص
 فينفذ عتقه وامتناعه وعليه الاقل من الدين وقمة الرقيق **احكامه ان الوارث**
انما يورث التركة وقضا الدين لانه خليفة المورث والمورث كان له ذلك لكن لو اوصى
 بدفع عين اليد عوضا عن دينه او على ان يتابع ويوفى دينه من ثمنه عمدا
 بوصيه وليس للوارث امساكها والقضاء من غيرها لان تلك العين قد تكون طيب
 كما قاله في باب الوصيه ولو كان الدين التركة فقات الوارث اخذها
 بقيمتها واراد العوضا ببيعها لتوقع زيادة راعب احبب الوارث لان الظاهر
 انها لا تزيد على القيمة وللتاس عرض في اخف تركا ت مورشهم عن شهرتها للبيع
 فان طلبت زيادة لم اخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المبركة قال الزكي
 ومحل كون للوارث ذلك اذا لم يتعلق الدين بعين التركة فان يعلق لم يكن
 له ذلك فليس للوارث امساك كل مال التراض والزام العامل اخذ نصيبه
 منه من غنى كما نقله في النهاية عن البحر **والصحيح** وحكي عن النص **ان يعلق الدين**
بالتركة لا يمنع الوارث لان يعلقه بها لا يزيد على ثمنها بل هو من المهرن والمجنى
 عليه بالجاني وذلك لا يمنع الارث فلذا هذا والثاني يمنع لقوله تعالى من بعد وصيه
 يوصي بها او دين اى من بعد اعطا وصيه او يبا دين ان كان حيث قدم الدين
 على الميراث واجب بان يعديه عليه لقسيمته ولا يقتضى ان يكون ما نفعه واذا
 كان الدين لا يمنع الارث **فلا يتعلق بزيادة التركة كالسبيل** لانه حدث في تلك الوارث
 احاصل المنع فتعلق بها شيئا اصلها **خاتمة** قال السبكي رحمه الله تعالى غلط
 جماعة من المفتين في زماننا في منع وهو اذا كان الدين على الميت للوارث
 قطنوا انه سقط منه بعد واره حتى اذا كان حائرا سقط الجميع والصواب
 انه يسقط ما يلزمه اداؤه منه لو كان لاجنبى وهو سبه ارثه من الدين ان كان
 ما ويا للتركة او اقل وما يلزم الوارث اداؤه ان كان التركة مستقره نظير
 في الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه
 وبرائة ذمة الميت منه ويرجع على بقيته الورثة بقيته ما يجب اداؤه على قدر
 حصصهم وقد يفتى الاسرائي القصاص ان كان الدين لوارثين **كما**
الفلس هو لغة النذاعل الفلس وشهرته بصفه الافلاس المأخوذ من الفلس
 التي هي احسن الاموال وشرعا جعل الحاكم المديون مفلأ ممنعه من الصرف في
 ماله والا اصله ما رواه الدارقطني وصح الحاكم اسناده ان النبي صلى الله عليه وسلم
 حج على معاذ وبيع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غريمه فاصابهم خمسة اسباع

من ماله

والفاسخ

حقه

حقه تقاب لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الا ذللك والفلس في الصرف من كمال
 له وفي الشرح من لا يفي ماله دينه كما قات ذاكر الحكمة **علم ديون** لا دمي لا زحمة حالة
رايت على ماله حجة عليه وجوبه في ماله ان استقل او على وليه في ما مولى ان لم يستقل
سؤال العزما ولو شواهم كما وليا لهم لان الحجر لحقهم وفي النهاية ان الحجر كان على معاذ
 بسؤال العزما فلا يجوز دين الله تعالى وان كان فوريا كما قاله الاستنوي خلافا لما
 بحثه بعض المتأخرين ولا دين غير لا زحمة حجة كما به لتمكن الدين من اسقاطه
ولا حجر بالموجمل لانه لا يطالب به في الحال تنبيه لا يخفى ان لفظ الديون لا يفهم
 له فان الدين الواحد اذا زاد على المال كاف وكذا قوله العزما ولا دين تيسر الدين
 اللازم كما قدرته في كلامه لخرج دين الدابة كما مروها الحق به من دونه العاملة
 التي على المكاتب لسيد وقصيته كلامه انه لا حجر عليه اذ لم يكن له مال
 ويوقف فيه الرافعي فقات يجوز من ماله من الصرف فيما عسي ان يحدث
 باصطياد وحقه وهو كما قات ابن الرفعة مخالف للنص والقياس اذ ما
 يحدث له انما حجر عليه تبعاً للوجود وما جاز بيعه لا يجوز فصدروا لا حجر
 على المنكس الا الحاكم لانه يحتاج الى فطر واجبتها واما اصل الحجر فلان
 فيه مصلحة للعزما فقد يختص بعضهم بالوفا فيضرب الباقي وقد يصر في
 فيه فيضيع حق الجميع قات ابن الرفعة وهل يكفي في لفظ الحجر منع
 التصرف او يعتبر ان يترك حجرة بالفلس اذ منع التصرف من احكامه
 الحجر فلا يقع به الحجر وجهان او جهتها كما قات شيخنا الاول قات في
 الروضة وجب على الحاكم الحجر اذا وجدت شروطه الى سواها كان
 بسؤال العزما او الفلس قات ومول كثير من اصحابنا فلقاضي المحرر
 ليس مرادهم انه يحجر فيه اى بل انه جاز بعد امتناعه قبل الافلاس وهو
 صادق بالواجب وقول السبكي هذا ظاهرا اذا تعذر البيع حالا والامتناعي
 عدم وجوبه لانه ضرر بلا فائدة ممنوع كما قاله شيخنا بل له فوائد منها
 المنع من الصرف فيما عاه يحدث باصطياد وحقه والراد بماله حاله العيني
 المهك من الادانته اما ما لا يتكمن من الادانته كقصوب وغايب فغير معتبر
 واما المنافع فان كان منكمنا من تحصيل اجرتها اعتبرت كما قاله بعض المتأخرين
 والا فلا واما الدين فان كان حالا على من مقر اي او عليه دينه اعتبر كما قاله
 الاستنوي والا فلا قات ابن الرفعة ولو كان المال موهونا كره ارضه نقلا
 والفقه منع الحجر اذا لا فائدة فيه ورد بان له فوائد منها المنع من صحة التصرف
 باذن المرتين **واذا حجر على الموجل في التبر** وفي الروضة المشهور ان الاجل
 مقصود له فلا نفوت عليه والثاني يحل لان الحجر يوجب تعلق الدين بالمال
 فقط الاجل كالموت وقرق الاول بخلاف الدامة بالموت ولو جبن المديون لم يحل

كما صححه المصنف في تنقيحه وما وقع في أصل الروضة من صحيح الحلول به نسب فيه إلى
السهو والخلل إلا بالموت أو الردة المصلحة به أو استرقاق الحر في كاسر من الرافعي في
كتاب الكفاية في الحكم الثاني منها ونقله عن النص **ولو كانت الديون بقدر المال فان كان**
عليه أو كرهه عليه قال الأسوي فان التمس العزما المحجر عليه أي عند الامتناع
في أظهر الوجهين وان زاد ماله على دينه انتهى وهذا يسمى المحجر الغريب فليس
مخفى فيه **وان لم يكن كسويا وكانت نفقته** لا محجر عليه في الأصح لتكتمهم من المطالبة في المال
والثاني محجر عليه كيلا يصنع ماله في النفقة ودفع ما ذكر وهذا محرز قوله زائد
على ماله **ولا محجر غير ذلك من العزما** ولو سواهم لا نه لمصلحة لهم وهم ناظرون لأنفسهم
فان كان الدين لمحجر عليه ولزمياله ولله فللمحجر من سؤال العزما لأنه ناظر
في مصلحته وهذا محرز قوله بسؤال العزما تنبيهه اقتضى كلامه أنه لا محجلون
الغائب وهو لذلك ليس للمحجر امتياز ما في الغياب من الذم وهو ما لا يفتقر
إلى بيان أموالهم وماله كما قال الفارسي إذا كان المدينون نفقه ماليا ولا لزم
المحجر تنقبضه قطعا قال الأسوي وكلام الشافعي في الأمر يدل على أن الدين
إذا كان بدراهن تنقبضه المحاكم **ولو طلب بعضهم المحجر بدنه قدر محجبه** بان زاد
على ماله **محزر** لوجود شرط المحجر لا يختص بأثر المحجر بالملتزم بل بعضهم **والأما** بان لم
يزد الدين على ماله **فلا محجر** لأن دينه مكن وقاه بكاله فلا ضرورة إلى طلب المحجر
وقيل المعبران يزيد دين الجميع على ماله إلا الملتزم فقط وجوز عليه ابن القفر
لفعل المصنف في زيادة الروضة وهو قوي **محزر طلب المقتل ولو بوكيله في الأصح** لأن
لديه عرضا ظاهرا وهو صرف ماله إلى دينه وروى أن المحجر على معاذ كان
بالقياس منه قاله الرافعي قال السبكي وصورته أن ثبت الدين بدعوى
العزما والسند أو الإقرار أو علم القاضي وطلب المدينون المحجلون العزما
والأمر بكن له طلبه والثاني لا محجر لأن الحق لهم في ذلك والمحجز في الحرية
والرشد وإنما محجر بطلب العزما للضرورة فانهم لا يتكلمون من تحصيل مقصود
الأب المحجر خشية الضياع فان عرضه الوفا وهو متكن منه ببيع أمواله
وتسليمها على عزمه وتقدم أن المحجر واجب بسؤال العزما بالخلاف
في الوجوب لأن الجواز خلا فالبعض المتأخر **فإذا محجر** عليه بطلب أو دونه
تعلق حق العزما بماله كالرهن عينا كان أو دينا أو منفعة حتى لا يتقدم
فيه بما يضرهم ولا يترجمهم فيه الديون الحادثة وشمل كلامهم الدين الموجب
حتى لا يبيع الأبرار منه وان قال الأسوي الطاهر خلافة قال البلقي
وتصح إجازته لما فعل موثره مما يحتاج إليها لأنها تنفيها على الأصح وخارج
بحق العزما حق الدين كركاه ونذر وكفارة فلا تتعلق بالمقتل كالمحجر
به في الروضة وأصلها في الأيمان ولم يبق بدعوى ولا يبيع وهو قوي

محزر

من ماله قلدا

دينه

حاضر فتقدم حق الادعي وقد مررت الإشارة إلى هذه المسألة في باب من تلزمه
الزكاة تنبيه يستثنى من اطلاقه ما لو حو عليه من من خيار البيع فانه
لا يتعلق حق العزما بالمعقود عليه فمحوز له الضم والاحارة على خلاف
المصلحة في الأصح **واشبه** الحاكم ندبا وقيل وجوب **محزر** أي المقتل واشبه
بالداعية **محزر** من معاملته قال العراقي فيما مر من ادعاء ينادى في البلاد
أن الحاكم محجر على فلان أي فلان **ولو صرف** بغير قاطع ماليا فموتاه الحياة
بالأشياء مبتدأ كان **باص** أو اشترى بالعين **أو اعتق** أو أجزأ أو وقف أو وهب
أو كانت **في قول** بوقت **محزر** المذكور **فان تصرفه** لا يرتفع القبة أو أبرأ
العزما أو بعضهم **محزر** أي بان أنه كان نافذا **والأ** أي وان لم يقض **محزر**
أي بان أنه كان نافذا **والأ** أي وان لم يقض **محزر** أي بان أنه كان نافذا
والأظهر بطلان في الحال لتعلق حقهم به كالمأهون ولا نه محجز عليه بحكم الحاكم
فلا يصح تصرفه على مراعاة مقصود المحجر كالسند قال الأذري ويجب أن
يستثنى من منع الشرائع ما ورد في الحاكم كل يوم نفقة له ولعائلة فاشترى
بها فانه يصح جزما فيما يظهر وأشار إليه بعضهم وهو ظاهر وسيأتي ما يخرج
هذه الفتوى **ولو باع ماله** كله أو بعضه لغريم بدنه كما صرح به في المحرر أو
لعزما بدنه من غير إذن القاضي **بطل** البيع في الأصح لأن المحجز
على العزم ومن الجائز أن يكون له عزما آخر والثاني يصح لأن الأصل عدم
غيره وبالقياس على بيع المهون من المهرتين والقبولان معزعان في بطلان
البيع لأجنبي السابق كما أفادته النوايا وأن القاضي فيهم وأحرز بقوله بدنه
عما إذا باع ببعض دينهم أو بعض فانه كالبيع من أجنبي لأنه لا تتضمن ارتفاع
المحجز عنه بخلاف ما إذا باع بكل الدين فانه يسقط ولو باع لأجنبي بأذن العزما
لم يبيع في الأصح **محزر** بالتصرف المألي المصروف في الزمة كما قال **ولو** تصرف
في ذمته كان **محزر** طعنا أو غير **أو اشترى** شيئا بمن في الزمة أو باع فيها
لا يلفظ السلم أو اقترض أو استأجر **فالعزما بدنه** وبقيت المبيع والتمن ويحرمها في
إذا لم يضرر على العزما فيه والثاني لا يبيع كالسفينة تنبيه لو قال ولو تصرف
في ذمته كما قدرته في كلامه تنبيه للرافعي لكان أولى **ببيع** **محزر** وطاعة زوجته
واقضا أي استيفاؤه العضا من وإذا طلبه أجيب كما صرح به في المحرر
واقضا أي العضا من ولو جازنا وهذا من إضافة المصدر إلى مفعوله إذا
يتعلق بهذه الأشياء ماله ويبيع استلحاقه التبع ونفيه باللعان أما خلع الزمة
والأجنبي لمقتل فلا ينفذ منها في العين وفي الذمة الخلاف في السلم وفي نفوذ
استلاده خلاف قتيل يبيع كالمريض والراجح عدم النفوذ قال الشيخ لأن محجزا
أقوى من محجز المرض بدليل أنه ينصرف في مرض الموت في ماله وخارج بقيد الحياة

الدين

الاعتق

ذمته

خلافه

ما يتعلق بما بعد الموت وهو التبر والوصية فيصح وخرج بقيد الاثبات الا ان كان
روايت من اورد وجه الحجر بما ملأه او بالاف او نحو ذلك **فلا اظهر فيه قوله في حق النكاح** كما لو
ثبت بالبينة وكا تقرر الميراث بين يدين يرحمهما ما صحته لعدم التهمة الظاهرة وعلى
هذا لو طلب العزم ما حليفه على ذلك لم يحلف على الاصح لانه لو امتنع لم ينفذ
متبعا اذ لا يقبل رجوعه على الصحيح والفرق بين الاثبات والاثبات ان مقتضى الحجر
منع التعريف فالقبي انشأه ولا اقرارا خبرا ولا حجرا لا يسلب العبارة عنه وشئت عليه
الذين ينكوه عن الخلف مع حلف المدعي كما تقرر والثاني لا يقبل اقراره في حقهم
ليلا يصحهم بالمزاحمة ولانه ربما واطي للمقر له قال الرواية في الحلية والاختيار
في زماننا العتوق به لا نأثر في مفسدتين يقررون للظلمة حتى يتعوا اصحاب الحقوق
مطالبهم وحسبهم وهذا في زماننا فبالك زماننا تنبيه انما غير يقوله وجب
ولم يقبل لزوم كالحجر والشرح والروضة لدخل ما وجب وللمنه ما حرز لروحه الى ما
بعد الحجر كالثمن في البيع المشروط فيه الخيار وقوله وجب قبل الحجر صفة للثمن
فقط **وان سنده وجوبه الى ما بعد الحجر** واسنادا **مطلبا** ان لم يقيد بمعاملة او نحوها
لم يقبل في حقهم فلا يراجعهم بل يطالب به بعد اسنادا او معللا قبل الحجر اما في الادبي
فلتقتصر من معاملته واملا في الثاني فليس تنزل الاقرار على اقل مراتب وهو دون
المعاملة فلو لم يند وجوبه الى ما قبل الحجر ولا الى ما بعد قال الرافعي فتبين
المزاحمة تنزله على الاقل وهو جعله كاسناده الى ما بعد الحجر فان كان ما اظلمه
دين معاملة لم يقبل لاحتمال تأخر لزومه ودين حناية قبل لان اقل مراتب
ان يكون كما لو صحح به بعد الحجر وان لم يعلم اليهودين معاملة او حناية قبل
لاحتمال تأخر وكونه دين معاملة قال في الروضة وهذا التنزيل ظاهر انما بعد
مراجعة المقر والا فينبغي ان يراجع فانه تقبل اقراره قال السبكي وهذا صحيح
لا شك فيه ويجعل كلام الرافعي على ما اذا لم يفتق المراجعة انتهى وينبغي ان ياتي
قبل ذلك في الصورة الثانية في المتن وافق ابن الصلاح بان لو اقر بدين وجب
بعد الحجر واعترف بقدرة على وفايه قبل وبطل ثبوت اعساره اي لان
قدرته على وفايه شرعا مستلزما قدرته على وفاه بقبول الديون **وان قال عمر**
بعد الحجر **فليس الاصح** فيراجهم المجتنب عليه لعدم تقصيص والثاني انه لو
قال عن معاملة والحاصل ان ما لزمه بعد الحجر ان كان برضى مستحقة له
يقبل في حقهم او لا برضاه قبل بسد لوعبر بالمذهب كما في الروضة كان
اولي فان اصح الطرفين انه كما لو اسند لزومه الى ما قبل الحجر حتى يقبل
في الاظهر **وله ان يد العيب** والاقالة **ما كان اشتراطه قبل الحجر** ان كانت البيع
وليس كما لو باع بها لان النسخ ليس تصرفا مستقلا وانما هو من احكام البيع
الذي لم يشمله الحجر وقضية كلامهم جواز رده حليته دون لزومه وببرج القبي
اذ ليس فيه تقويت لحاصل وانما هو امتناع من الاكساب فان قيل يترك عن

الرو

النس

النس ان من اشترك في صحة شيئا ثم مرض واطلع فيه على عيب والعيطة في رده
ولم يرد حسب ما يقضيه العيب من التلف قد علم انه تقويت ونقصه لزوم
الرد اجيب بان الضرر الا لا حق للعزم بترك الرد قد جبر بالسب بعد
خلاف الضرر الا لا حق للرد بذلك بسد كلام المصنف حامل لرد ما اشتراه قبل الحجر
وما اشتراه في الذمة بعد وصوره العنطة فيه ان يبيعه المالك من المفسد
وهو حامل بعلمه والقدرا الذي باخذه بالمضاربة اكثر من ثمنها اما العالم
فلا يصور فيه العنطة لعدم ضرر العزم بتراحمه اما اذا كانت الفسطة
في الاصل فلا رد له لما فيه من تقويت المالك بلا غرض وقضيه كلامه انه لا يرد
ايضا اذا لم تكن عنطه اصلا في الرد ولا في الاصل وهو كذلك لعلق حقهم به فلا
يفوت عليهم بغير عنطة ولو منع من الرد عيب حادث لزم الارش ولا يملك من
المفلس استناطه **والاصح** **تدري الحجر الى ما حدث بعده** **والعيب** **والوصية** **والشرائح** اي
الشرا وهو الواجب لان مقتضى الحجر وصول الحقوق الى اهلها وذلك لا يختص
بالوجود والثاني لا يقدري الى ما ذكر كما في حجر الراس على نفسه في العين
الموهونه لا يقدري الى غيرها فان قيل مستثنى على الاول من اطلاق المصنف
مالوا يمت اباه او اوصى له به فانه لا يقدري اليه بل يمتق وليس للعزم بعلق
به اجيب بانه لا حاجة لاستثنايه لان ماله لم يستقر عليه حتى يقال لم تجر
عليه فيه وانما الشرح قضى بوصول العتق تنبيه قضيه اطلاقه نقال نعم انه لا
فرق على الاول بين ان يزيد ماله مع الحادث على الدين ام لا وهو كذلك
اذ يقتصر في الروايات مالا يقتصر في الابتداء وان قال الاسنوي فيه **نظره** **والاصح**
ليس بان يعد اي المفلس في الذمة **ان يمتنع** **ومعلق بعين متاعه** **وان لم** **لنقصه** **والاصح**
فله ذلك لعدم تقصيص لان الاقل من كالمصنف متفرق فيه بين العلم والجمل
والثاني له ذلك لعدم الوصول الى الثمن والمالك ليس له ذلك مطلقا وهو مقتضى
في الجمل بترك البحث وعلى العتق له ان يراجع العزم بتمنه **والاصح** **انما انما** **بالطريق**
اي بعين متاعه **لا يراجع العزم بالثمن** لانه دين حادث بعد الحجر برضى مستحقة فلا يراجع
العزم الاولين بل ان فصل عن دينهم اخذت ولا انظر اليه الثاني يراجعهم
لانه في مقابلة ملك جديد راد به المالك تنبيه بحرك الخلاف في كل دين يحدث بعد
الحجر برضى مستحقة بمعاوضة اما الاملاف وارش الحناية فيراجهم في الاصل لانه لم يقرر
فلا يكلف الاستقرار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كما تقدم ما اجمع المفلس وقض
اجرة واتلفها فصار به مستحقة وواحد من الفسطة ام لا تنبيه اخر قوله اذا لم
تكن سهم بعد اليان في اكثر النسخ ونسب نسخة المصنف وسمع في بعضها من قال الولي العرفي
وفي كل منها نقص يعني ان وجه النقص في بان لعقله وفي كان لعقله العالي يمكنه
وعباره الحجر اذا لم يكن له قال السبكي بخلاف المصنف لعقله له اختصارا والعين على
بعض النسخ فكتب اذا لم يكن انتهى وقال الادريجي معني يمكن صحيح هنا ولعل نسخة

بالاصطلاح

الحال

المصنف محله يكن فغيرها ان جعوان او غير يمكن لانها اجود من يكن بمقدورها فصل
فيما يفعل في مال المحرور عليه بالنفس من بيع وتبعية وغيرها **في القاضى** ندبا
كما قال تبعاً للبيضاوي وان اوجبت عبارة الوسيط والرجوع الوجوب **بعد المحرور** على
المفلس **مع ماله وقسمه** اي قسم ثمنه **في الغرماء** على نسبة ديونهم ليلا يطول زمن
المحرور عليه ومبادرة لبراءة ذمته وايصال الحق لذويه ولا يفرط في الاستحصال ليلا
يطع فيه من محسن **وتقدم** في البيع **مخافه** كالمقاوله والبعول ليلا يصنع مناسلق
به حق كالمرهون **في الحيوان** الحاجة الى النفقة ولا نه معرض للتلغ وسيلتي منه
المدر فقد نص في الامر انه لا يباع حتى لا يتعدى الادا من غير قات الزركشي وهو
صرح في انه مخرج عن الكل صيانة للدين عن الابطال **في المقتول** لانه يحسب ضايع
بسرقه وخوها ويقدم الملبوس على الخاس وخوه قاله الماوردي **في العقار** يبيع
العين افضح من ضمها ويقدم البناء على الارض قاله الماوردي وانما اخذ العقار
لانه يومن عليه من الملال والسرقة وظاهر كلام الشرح ان هذا الترتيب واجب
وقاس في الاثوار انه مستحب والظاهر كما قال الاذري ان الترتيب في غير ما
يسرع فسادا وغير الحيوان مستحب لا واجب وقد يقتضى المصلحة تقدم بيع
العقار او غير اذ اضيف عليه من ظالم او نحوه فالاحسن بوضع الاموال في
اجتهاد الحاكم ويحذر كلامهم على الغالب وعليه بدل الوسع فيما يراه الاصلح تنبه
مجل يادكون من الترتيب اذ لم يكن في ماله ما يتعلق به حق كالجاني والمهرمون
فان كان قدم بيعه بعد ما خشي فسادا كما قدرته في كلامه وان فصل في قسم
او بقي شيء ضارب به الميزان او الجني عليه **وبيع** ندبا **في المفلس** يثالث
الحا والفتح افضح او وكيله **وعليه** اي وكيله لان ذلك ابقى للمثمة واطيب للفلو
ولان المفلس يبي ماله من عيب فلا يره ومن صفه مطلوبه فيرغب فيه
ولا نه اعرف ثمن ماله فلا يخطئه عين وكان العرضا قد زبدون في السكفة
قال الاذري ولا سعين البيع بل الحاكم عليك العرضا اعيان ماله ان راه
مصلحة انتهى والاولي ان سولي البيع المالك او وكيله ما ذن الحاكم لبيع
الاشهاد عليه ولا يحتاج الى بينه بانه ملكه بخلاف حالو باع الحاكم لا بد ان
ثبت انه ملكه كما قاله ابن الرفعة تبعاً للماوردي والقاضي اذ بيع الحاكم حقه
بانه له ويوافق قول الرافعي في البرايض قسم الحاكم يتضمن الحكم بغير العقو
وكلام جماعة يقتضى الائتمنا باليد وحكي السلي في ذلك وجهين ورجح الائتمنا
باليد قات وهو قول العبادي ولذا نقله الزركشي ثم قال الاذري واذا كان المصلح
ما يوافقه والاجاب الفعلي عليه والاول اظهر تنبيهه لا يخص هذا الحكم بالمفلس
بل كل مدون مسع ببيع القاضي عليه لكن غير المفلس لا سقين فيه البيع بل القاضي بخير
بينه ومن اتراه على البيع كانه زيادة الروضة عن الاصحاب ولذلك اقتصر المصنف
على المفلس لتعين ذلك فيه قات السلي والذي يظهر انه نخبه انما هو عند طلب

المدر

المدر الحق من غير تعيين طريق فان عينه يعين على القاضي وعزى ذلك الى القفال
الكبير قات ابنه في التوشيح وقد يقال ليس للمدر حق في احدي الخصال حتى يبين
بتعيينه وانما حقه في خلاص حقه فليعتد القاضي بما شاعن الطرق انتهى
وهذا هو الظاهر واد اقلنا بعدم الائتمنا باليد قات ابن الرفعة فتنبه الزين
الحسن الى ان سولي المسع من الوفا البيع نفسه وليس ندبا **في سوق** لان
طالبه فيه اكثر والتمه فيه ابعد وشهر بيع العقار كالمظهر للرغبوت فلو باع
في غير سوقه ثمن مثله جاز نعم ان تعلق بالسوق غرض معتبر للمفلس وللغرماء
وجب قات الا سولي ومحل كما قال الماوردي اذ لم يكن في نقله مرة كبير
فان كانت وراي الحاكم المصلحة في استدعاء اهل السوق فبطل قال الزركشي
ومحل ايضا اذ اظن عدم الزيادة في غير سوقه وانما يبيع **في سله** فالكثرة
حالا من نقد البلد وجوبا كما صرح في المحرر كانه الترفه لغرض فوجب فيه رعاية
المصلحة كالوكيل والمصلحة ما ذكر نعم ان رضي المفلس والعرضا بالبيع نسبة او ما
غير نقد البلد خاز كما قاله المتولي وان نظره السلي وقاب كاحتمال عزيم اخر
ولوراي الحاكم المصلحة في البيع تمثل حقوقهم جاز ولو باع ماله ثمن حمله ثم ظهر
راغب بزيادة وجب القبول في المجلس ونسخ البيع فان لم يقبل فسخ الحاكم عليه نص
عليه قاله الزركشي في التحريم وقد ذكر واحد في عدل الرهن والوكالة انه اذا لم يفسخ
وقضى زمن يمكن فيه البيع انفسخ نفسه فقياسه هذا لكان ولو تعذر من يشتري
مال المفلس ثمن حمله من نقد البلد وجب الصبر قات المصنف في فتاويه لا خلاف
فان قيل المهرمون يباع بالثمن الذي دفع فيه بعد النكاح او الاشتهار وان شهد
عدلان انه دوت ثمن مثله قال ابن ابي الدمر لا خلاف احيب بان الرامن التزم
ذلك حيث عرض ملكه للبيع ونظير الرامن المسلم اليه فانه يلزمه تحصيل المسلم فيه
اذا وجب بالثمن ثمن مثله اي ثمن غار كما مر في باب لا نه التزمه **في ان كان الدين**
عوض الثمن الذي بيع به او من غير نوع **واي من الغرماء** **الاحسن** **في** **ان كان الدين**
لانه واجبه وان رضي **في نقد اليه** **الا** **الم** ونحوه مما يتنع الاعتياض فيه لبيع في
الذمة ومنفعة واجبة في اجارة الذمة فلا يجوز صرفه اليه وان رضي لامتناع الاعتياض
واورد ابن النقيب على المصنف بخوم الكتابه فليس للسرد الاعتياض عنها على الاصح
ولا يرد كما قال الولي العراقي لان الخوم لا يحجر لا جها فليست مرادة هنا **ولا يملك**
او ما ذنه **فيما يترتب** **في** **ان** احتياطان فقل ضمن كالوكيل وحصة الصان بقية الوكيل
وقيل بالثمن وقيل باقتل الامر من فليان لا يجوز البيع بموجب وان حل قبل او ان القسمة
لان البيع بموجب مثله قبل قبض الثمن قات السلي وسبغى ان يكون محل ضمان الحاكم
اذا نقله جاهلا او معتقدا حريمه فانه نقله باجتهاد او تقليد صحيح لم يضمن لان
خطاه غير مقطوع به فان قيل يستل من اطلاق المصنف ما لو باع شيئا لاحد العرضا
وعلم انه يحصل له عند المقاسمة مثل الثمن الذي اشترى به فالتزمه كحوزان لم

قبل قبض الثمن والا حوط بقا الثمن في ذمته لا اخذ واعادته اليه اجيب بان ان
كان الثمن من جنس دينه جاز القصاص وان لم يكن من جنسه ورضي به حصل الاغتيا
فلم يحصل تسليم مع بقا الثمن على كل تقدير **وما قسمه** ندنا على الذبح **من العزما** كذا
منه ذمته ونفيل اليه المستحق فان طلب العزما القسمة وجب كما هو خبر من كلام النكر
الا ان لا يمسر القسمة وكنت الديون **موضعا** اي الحاكم ذلك **ليجمع** ما تسهل تسميته
دفعاً للمشتبه فيقرضه احثا موبرافا بالسبكي ترقيمة العزما فان لا اذ روي عن
ماطل فان فقد او دعه بقة ترقيمة العزما ولا تصعبه عند نفسه لما فيه من التهمة
قاب الا دعي ذلك ان تقول اذا كان الحال يقتضي تاخير القسمة وانه اذا
اخذ اقضيه منبغى انه اذا كان المشتري ممن يجوز اقراره منه ان ينزل في ذمته
الى وقت القسمة ولا وجد لقبضه منه ثم السعي في اقراره وقد لا يجد مقترضا
اهلا انتهى وهو بحث حسن منه ولو اختلفت العزما من بقرضه او بوجع عند
او عينا غير بقة فنراه القاضي من العدول اولى فان تلف عند المودع من
غير تقصير من ضمان المفسد قال الشيخان فان طلب العزما القسمة في النهاية
اطلاق القول بانه يجيبهم والظاهر خلافه انتهى والوجه كما قال شيخنا ما افاده
كلام السبكي من حمله على ما اذا ظهرت مصلحة في التأخير وما في النهاية على خلافه
فلو كان العزم واحدا سلم اليه اولا فاو لا لان اعطاه المستحق اولى من اقراره
واذا عده سببا مستثنى من القسمة عليهم المكاتب اذ اجبر عليه وعليه بخوم وارث
جنايه ودين مماثلة فالاصح بعدم دين المعاملة ثم الارش ثم الخوم والماقدم
دين المعاملة عليها لان لها تعلقا اخو تقدر العزما عنها وهو الرقبة وانما تقدم
الارش على الخوم لانه مستقر والخوم معرضة للسقوط وتقدم انه لا حجر بالخوم
وهذا خلاف الديون غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شا وهو بالنسبة لهية
المعرف اما بالنسبة للجواز فينبغي كما قال السبكي انهم اذا استقروا وطلبوا وجه
ان تجب التوبة **ولا يفتون** اي العزما عند القسمة **بينه** او احيار حاكم **بان لا**
عزم لان الحجر يشترط ولو كان ثم عزم لظهر وحالت نظير في المرات لان الورثة
اضبط من العزما وهذا شهادة على نفي بغير مدركها فلا يلزم من اقرارها في
الاضبط اعتبارها في غير قال في الروضة ولان العزم الموجود يتبعنا استحقاقه
لما يخصه وشككتنا في مزاحمة وهو سقد بوجوده لا يخرج عن استحقاقه له في
الذمة ولا تختم مزاحمة العزم فانه لو ابرأ او اعرض اخذ الاخر الجميع والوارث
خلافه في جميع ذلك **سببه** لوقا المصنف ولا يفتون الاثبات بان لا عزم
غير هو لكان اولى ليشمل ما زدته في كلامه **فلو لم يظهر** **ثم** يجب ادخاله في
القسمة اي انكشف امره **سببا** **والاحص** ولم ينقص القسمة لان المقصود يحصل
لذلك فلو قسم ماله وهو خمسة عشر على ثمن واحد عشر واثلاثون والاخر عشر فافاده

على العزم

الاول عشر والاخر خمسة ثم ظهر عزمه بلاثون رجوع على كل منهما نصف ما اخذ فان
انكف احدهما ما اخذ وكان معرا جعل ما اخذ كالمعدوم وشارك من ظهر الاخر
وكان ما اخذ كان له كل المال ولو كان المثلث اخذ الخمسة استرد الحاكم من اخذ
الثلث لانه اخاسها لما ظهر ثم اذا ابرأ المثلث اخذ منه الا احران نصف ما اخذ
وسما سبها سببه وبينهما ورض على ذلك واخر ريقوله ظهر عما اذا حدث
بعد القسمة فانه لا يضارب الا اذا كان سببه مسددا كما اذا اجر دارا وقبض
اجرها ثم انهدمت بعد القسمة فانه يضارب على الصحيح **ربيل** **نقص** **نقصه** كالو
انقصت الثمن ثم ظهر وارث اخر فان القسمة تنقص على الاصح وقرق
الاول بان حق الوارث في غير المال بخلاف حق العزم فانه في قسمة وهو
يحصل بالمشاورة ولو ظهر المالك وحصل للمفسد مال قد يبرأ وحادث بعد الحجر
فرفق منه اليه بمسط ما اخذ الا لوان والفاضل يقسم على الثلاث نعم ان كان
دينه خارجا ثلاثا وكذا في المال القديم وتقدم ان الدين اذا تقدم سببه
كالمعدوم ولو غاب عزمه وعرف قدر حقه قسم عليه وان لم يعرف فان امكنت
مراجعة وجب الارساق اليه وان لم يكن مراجعة ولا حضوره رجوع في قدره
الى المفسد فان حضر وظهر له زيادة فهو كظهور عزمه بعد القسمة ولو تلف
بعد الحاكم ما اقرره للغائب بعد اخذ الحاضر حصته او اقرارها فعن القاضي
ان الغائب لا يراجع من قبض **ولو خرج شيء بعد** **المفسد** **شغل الحجر** **سببا** **والثمن** **المقصود** **ثالث**
فكان **نقص** **سوا** **انكف** **قبل** **الحرام** **بمن** **لثبوت** **قبل** **الحجر** **وخرج** **بقوله** **فالثمن**
تالف ما اذا كان باقيا فانه برده فان صل قوله بكون لا معا للكاف بل هو دين
ظهر حقيقة اجيب بان معناها مثل كانه قوله تعالى ليس كمثله شيء فكانه قال
مثل الدين اللازم من ظهر من غير هذا الوجه وحكمة ما سبق فشارك المشتري
العزما من غير تقصير القسمة او مع نقصها والرد بالمثل البدل ليشمل القسمة في التقويم
وان استحق **بما عده الحاكم** **وامنه** **والثمن** **المقبوض** **تالف** **تقدم** **الشرع** **بالتف** **الحج**
مثله على اية العزما ليلابرغب الناس عن ثمن جاب المفسد ودفع ما مر وليس الحاكم
ولا امينه طريقا في الضمان لانه نايب الشئ **ونقص** **الحاكم** **من** **مال** **المفسد** **عليه** **عليه**
عليه **نقصه** **من** **زوجة** **قريب** **وام** **ولد** **وحادم** **من** **نقص** **ماله** **لان** **انه** **موسر** **ما** **الترك**
ملكه عنه وحله في الزوجه التي تكها قبل الحجر اما المملوك بعد فلا خلاف ان ولد
المجرد له وصرف بينهما ببدن الاختيار في الولد بخلاف الزوجه ولا فرق في
المملوك بين القديم والحادث بعد الحجر لانه مال ودينه نفع للعزما فان قيل لو اقر
السفيه بولده ثبت سببه وافق عليه من بيت المال فهل كان المفسد لذلك احب
بان اقرار السفيه بالماله وما يقضيه لا يقبل خلافا لقرار المفسد فانه يقبل على الصحيح
وعائنه هنا ان يكون قد اقر بدين واقراره به مقبول وجب ادائه في الاول وجب
الاتفاق لانه وقع تبعا لثبوت النسب تبعا لثبوت الولادة بشهادة الشهود فان قيل هل

يجب الاكتاب من نفعه القريب مع ان الدين اقوى منها فانما تسقط بعض الزمان
 خلافة من لا كان ذلك مثلهما احب بان قدر النفع يسير والدين لا ينضبطه
 ورره وايضا نفعه القريب فيها احيا بعضه فله الاكتاب له كما يلزمه الاكتاب
 احيا نفسه بخلاف الدين قال ان الرفعة هذا كله في الحراما الماد وقت له في التجارة
 اذا قسم ما يبيع للغير ما يبقى عليه دين وكلما يتعلق دين العجازه بكسبه وهو الاصح
 لزومه ان يكتب للفاضل انتهى وفيه نظر ولا يمكن المناس من نفوت حاصل
 لما فاته عرض الحجر فليس له ولا لوارثه العفو عن المال الواجب بحايه طافيه من
 نفوت الحاصل **والاصح وجوب اجابة ام ولد والارض** مثلا لبقية الدين لان منافعهما كالا
 عيان ولهذا يصحان نفوتهما في يد الفاضل بخلاف منافع الحرف فيصرف بدلها
 الى الدين ويحرقان مرة بعد اخرى الى البراة فان المنافع كانهما لما قال الرافعي
 وحققني هذا اداعة الحجر الى البراة وهو كما يستعد قال التلقني ليس هذا مقتضاه
 وانما مقتضاه احدا ان ينفذ الحجر بالكلية واما ان ينفذ بالنسبة الى غير الموقوف
 والمسؤله وسقا فيها وتبعه الاستوى على ذلك قال الزركشي والمراد اذا كان
 يحصل منها ما يزيد على قدر نفعه ونفعه من مونه قبل قسمة المال فانها
 تقدمان في المال الخامس فالمنزل منزلة اولي انتهى لكن انما تقدم نفعه ونفعه
 من مونه قبل قسمة المال وقياسه ان تقاس سفق عليه وعلى من مونه من اج
 ام الولد والموقوف عليه الى ان يوجرا والثاني لا يجب لان المنفعة لا تقدر
 لاحاصلا قال الادريجي والظاهر ان الموصي بمنفعته له كالمسؤل والموقوف
 قال في الروضة وافق العزالي بانه يجبر على اجاره الوقف اي باجره محله
 ما لم يظهر تفاوت سبب تعجيل الاجر الى حد لا يتقارب به الناس في عرض قضا
 الدين والمخلص من المطالبه انتهى ومثله المسؤل ومحله في الوقف اذا لم يكن
 مشروط الواقف في اجارته شرطا فان شرط شأ استع قاله القاضي ابو بكر الشافعي
 في فتاويه تنبيه لوقف المصنف والموقوف عليه كان اخص واشمل **واذا ادعى**
 المدين انه مفسر او قسم باله **بين غرامة وزعم انه لا يملك ما زعمه فان لم يرد الدين في حياضه**
ما لشر الوقف فعليه باعتباره في الصورة الاولى ومانه لا يملك في الثانية
 لان الاصل بقا ما وقعت عليه المعاملة ومضيه التوجه المذكور ان المراد بالمال
 ما سبق اما ما لا سبق كالحرم فالظاهر انه كالقسم الا في تنبيه قضيه كلامه ان الاعتبار
 لا يثبت باليمن المردوده وليس هو اذ فانه لو ادعى على عريجه علمه بافلاسه
 وتلف ماله حلف على نفيه فان تكلم حلف وتثبت افلاسه وقضيته ايضا انه لا
 يلتقي علم القاضي باعباره وبه صرح الامام قاله لا تظن لا علم لكن ذكر الشافعي
 في الكلام على القضا بالعلم ان المراد بالعلم هو الظن الموكدا مدلوله الحقيقي وقضيه
 انه نفعي به هنا وهو الظاهر **والا** بان لزومه الدين لا في معاملة حال **بصدقه**
في الصبح سواء الزمه باختياره كضمان وصدائق ام بغير اختياره كارتش جناية وعقارة

الموقوف عليه

نفسه واكثر

البينة

تلف

تلف لان الاصل العدم وهذا التعليل يدل على ان صورة المسئلة فنق لم
 يعرف له مال قبل ذلك واذا قال في التنبه فان كان قد عرف له مال
 قبل ذلك خبر الى ان يقيم البينة على اعساره والثاني لا يصدق الا انه
 ببينه لان الظاهر من حال الخايب يملك اشيا كذا علله الرافعي واعتزله
 في التكمالية بان هذا التعليل لا يستقيم فيما اذا قسم ماله لان مقتضى الظاهر
 قد تحقق وعمله وبالبان ان لزومه الدين باختياره لم يصدق الا ببينه
 او بغير اختياره صدق ببينه والفرق ان الظاهر انه لا يستغل ذمته
 باختياره بما لا يقدر عليه ويحل التفضل المذكور اذا لم سبق منه اقرار
 بالملاءة فلو اقر بها ثم ادعى الاعسار في قتا وكى القناب لا يقبل قوله
 الا ان يقيم ببينه فذهب ماله فصرح لو حلف ان توفي ريدا دينه
 في وقت كذا ثم ادعى الاعسار لم يجل عدم الحث الا ان يعرف له
 مال كذا احيين به سخي وهي مسله كثر الوقوع **وتقبل منه الامار** وان تعلقت
 بالنفي لمكان الحاجة كالبينه على ان لا وارث سوى هو **في الحال** قياسا
 على غير ما **شرط** لتقبل وهو اثنا **حين باطنه** اي العسر لظن حوار
 او مخالطة وخوها لان المال يخفى فلا يجوز الاعتماد على ظاهر الحال
 فان عرف القاضي ان انا هذا بهذا الصنف فدان والا فله اعتماد قوله
 انه بما كذا تلاه عن الامام وهو صرح سفل ذلك عن الآية وذكر الشافعي
 في الكلام على التركية ان القاضي لا يدان يعرف ان المزي من اهل الحنف
 او ان يعرف من عدالة انه لا يركي الا بعد وجودها قال الاستوى
 وينبغي ان يكون هذا مسئله انتهى وهو ظاهر هذا في الشاهد بالاعسار
 الشاهد بالتلف فلا مشروط فيه الحيز الباطن وحسب مقتضى مقتضى
 اعباره **وليتل** اي شاهد الاعسار وهو اثنا **كان هو مفسر المحقق النقي**
لونه لا يملكه الاطلاع عليه بل يجمع بين مني واشبات فيقول كما قال الشافعي
 وهو مفسر لا يملك الا موت يوجه وشباب يدنه قال التلقني وهذا غير صحيح
 لانه قد يكون مال كالمفسر ذلك وهو مفسر كان يكون له مال غايب بمساقاة الفقر
 فاكتر لان موت يوجه قد يستغنى عنه بالكسب وشباب يدنه قد يزيد على
 ما يليق به فيصير مورا بذلك فالطريق ان تشهد انه مفسر عاجر العجز الزجر
 عن وفائه من هذا الدين او حلفه معاذ ذلك انتهى وهو حسن وافاد القدر
 بالشاهد ان لا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل ومين وانه لا يشترط ثلاثة
 واما قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه سلم لمن ذكر له ان حاجة اصابت
 ماله رسالة ان يعطيه من الصدقة حتى تشهد بالان من ذوي المحي من
 قومه فيحول على الاحتياط وسكوت المصنف من تخلفه مع بينه الاعسار
 شعرا به لا حاجة اليه وليس مراد بل يجب تخلفه على اعسار باسداء
 الخصم لجوار ان يكون له في الباطن ولو كان الحق لمجور عليه وغايب او جهه

عامة لم يوقف التعليل على الطلب وإنما حلف بعد إقامة البينة كما قاله الفقهاء
 أنه بان لمعارضه حلفوا حتى يظهر الحاکم أن قد صدق الابدان ولو ثبت اعاراه
 فادعوا بعد ايام أنه استغفرا عما لا وبينوا الجيدة التي استغفروا عنها فلم يحلفه
 الا ان يظهر منهم قصد الايذاء اذا شهد على المفسد بالعتا فلا بد من بيان
 بينه لان الاعوام لما لم يثبت الا من اهل الخيف كذلك العتاقا له العقاب
 في فتاويه ولو وجد في يد المفسر ما لا فائدة له لشخصه وصدقه اخذ منه
 ولا حق فيه للعزما ولا حلف المفسر انه ما واطا المفسر له على الاقرار
 انه لو رجع على اقراره لم يقبل وان كذب المفسر له اخذ العزما ولا يقبل
 الى اقراره به لا خسر لظهور كذبه في صفة عنه وان اقر به لغاي استقره
 فان صدقه اخذ والا اخذ العزما ولو اقر به لجهول لم يقبل منه
 كما اقتضاه كلامهم وصرح به الروايات وغيره والظاهر كما قاله الادريجي
 ان العصبى ونحوه كالغايب نعم ان صدقه الولي فلا استظار ولو تعارض
 سماعا وملا كما شهدت احدهما جازت للاخرى فشهدت بانه في
 الحال على ما شهدت به قبل بغير ذلك اذ او يعمل بالمتاخر اذ في او العمل
 بانه يعمل بالمتاخر منها وان تكررت اذ لم يثبت من تكررها ريبه ولا يحد
 بينه الا عار عن ريبه اذا تكررت **اذ كانت اعاراه عند القاضي حرجية**
ولا يلازم من قبله حرجية لانه السابقة بخلاف من لم يثبت اعاراه فتعززه
 ولا ريبه نعم الاصل ذكره الا وغيره وان علا لا يحبس بدن الراد كذا ذلك
 وان سفلها ولو صغيرا او رجلا لا نه عقوبه ولا تعاقب الراد بالولد
 ولا فرق بين دين النفقة وغيرها ولذا لا يحبس المكاتب بالظهور ولا
 المتاجر عنه وتقدر عمله في الحبس فقد يالحق المتاجر كما لم يثبت فان
 خيف هربه استوفى عليه القاضي على حسب ما رآه ولا العمل بمقتضى
 بالاستحقاق في نفسه بخلاف الحبس ليس بمقصود اذ في نفسه بل يتوصل
 به الى غيره ذلك في الروضة في باب الاجارة عن فتاوى الفزاري
 وافرغ قاي السبيل وعلى قيا سده لو استعدي على من استوجره عنه وكان
 حضوره للعالم يعطل حق المتاجر ينبغي ان لا يحبس ولا يعرض باتفاق
 الاصحاب على احضاره المراه البرزخ وجبها وان كانت مروجية لان الاجارة
 اعدا لتظرو ويوحدها قاله ان الموضع تنفعه كالمستاجر ان ارضى بها
 منع معينه والا فكالزوج فروع لا يحبس المريض ولا المتخدر ولا
 ابن السبيل بل يوكل بهم ولا العصبى ولا الجنون ولا ابوالطفل والوكيل والقيم
 في دن لم يرب معاملةهم وحبس الانسان في دن وجب بمعاملةهم ولا يحبس
 العبد الحافي ولا مريد ليودي او يبيع بل يباع عليه اذا وجد رغب واستمع
 من البيع والقدا وعلى المورس الا ان يفر اجب الامكان ان يطلب

لقوله

لقوله صل الله عليه وسلم مطلق الفتى ظلم الا لا يقال فطلعه الا اذا طالبه فدا فقه فان استمع
 امره الحاکم به فان استمع وله ما لظاهر وهو من جنس الدين وفي منه او من غير
 باع الحاکم عليه ماله وان كان المالك في غير محل ولا منه كما صرح به القاضي والقدر في
 او اكرمه مع المقر بحسب او غير على البيع اما قبل المطالبة فلا يجب الا اذا كان
 سبب الدين معصية ولا يثبت فيه الوجوب في وقت الخروج من المعصية لان الكلام
 في الوجوب للعلول ولو التمس غير من المتع من الاداء المحجر عليه في ماله اجب
 ليدل بثلث ماله فان اخفاه وهو معلوم وطلب عريه حبس وجبر عليه او لا حتى
 يظهره فان لم يجره بالمحبس وراي الحاکم ضربه او غير فعل ذلك وان زاد مجموعته
 على الحد ولا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول ولصاحب الدين الحار ولو ذميا منع
 المدين المورس بالطلب من السفر الخوف وغيره بان لشغله عنه برفعه الى الحاکم
 وبطالته حتى يوفيه دونه لان ادان فرض عين بخلاف السفر نعم ان استتاب
 من يوفيه من ماله الخاص ليس له منعه اما صاحب الموصل فليس له منعه من
 السفر ولو كان محوفا كجهد اول الاجل تريبا اذ لا مطالبة به في الحال ولا يملك
 من عليه الموصل رهنا ولا كفلا ولا استباها لان صاحبه هو المقر حيث رضى
 بالتأجيل من غير رهن ولا كفيل وله السفر صحته لمطالبة عن جلولة بشرط ان لا
 يلازمه خلا رجة الرقب لان فيه اضرار به **والغريب الفاجر من بينه المفسد** وجوب
من عتق اي انسى سبحانه بقدر الطاقة **من حاله ما داغ على طلبة اعاراه** فلا يخلد في
 الحبس زطاهو كلام المصنف انه لا يحبس بل يوكل به في الاستدراك وكلام الشرح والروضة
 في فصل التوكية يقتضيه لان ظاهر كلامها من انه يفعل ذلك معه وهو في الحبس
 وادله لهذا التعليق المذكور ولا يأم المحبس المفسر من الجمعة لانه مفسد وروى القاضي
 منع المحبس عنها ان اقتضت المصلحة ومن الاستئناس بالروضة ومحاوثة الاصدقاء
 لان دخولها لها حجة كحل طحاها وله منعه من شم الرياحين للترفة والحاجة مرض
 لا منعه من عمل صنعة في الحبس وان كان ما طالا ونفقة واجبه على نفسه وعليه
 اجماع المحبس لانها راجع الكائن ولو حبس امرأة في دين قال ابن المبركي نبيك
 لا صله لم ياذن فيه الزوج بسقطت نفقتها طح الحبس ولو ثبت الدين بالمبيعة كما لو
 وطئت بشبهة واعتدت فانها تسقط وان كانت مقدورة ومعمومة ذلك انه لو اذن
 لها في الاستدانة لم تسقط نفقتها ولا وجه كما قال شيخنا تبعا للادريجي انها لا نفقة
 لها كما لو اذن لها في الحج ولم يخرج معها فانها لا نفقة لها ولو لم يذنه حتى اخرج حبسها ولم
 يطلق نفقتها اهلها دون الاخر ويخرج المحبس لسماع الدعوى عليه ويخرج المحبون
 من الحبس مطلقا والمريض ان لم يجد مبرضا فان وجد فلا وان كان لا يحبس ابتداء
 ومن ثبت اعاراه اخرج ولو بعد اذن العزيم لرواى المتقضي **فصل في**
 رجوع العامل للفقير عليه بما عامله به ولم يقض عوضه **من اعاد** **من عتق** **من عتق**
 اي سبب افلاسه والبيع بان عتق بالشرط الا ان ياتي بالبيع **من عتق** **من عتق** **من عتق**

يوكل القاضي به
 شهد به له

المشتركة بالثلث
 البيع

المصنفين من ادرك ماله بعينه عند رجل او ان شك منه ولا يحتاج في الفسخ الى حكم
حاكم بل يفسخه بنفسه على الاصح ولو حكم حاكم منع الفسخ لم يقض كما صححه المصنف
وان قاب الاصل غير مفضضة ولو دفع البيع من بلزومه الصرف بالقبضه كان يكون مكانا
او وليا والقبضه في الفسخ وجب عليه ذلك اما من افلس ولم يحجر عليه او محجر عليه
فلا رجوع كما افهمه كلامه وافهم ايضا امتناع الفسخ بالبيع الواقع في حال الحجر الى
غير الجاهل كما مر تبينه قوله ولم يقض الثمن المراد من القبض منه شيئا بدليل قوله
واسترداد المبيع اما اذا قبض بعض الثمن فبذلك بعد وقوله واسترداد المبيع
قد يوم منع استرداد بعضه وليس مراد الا انه مصلحة للغير ما كما يرجع الراد في
بعض ما وهبه لولد بخلاف الرد بالعيب لانه يقضي بالبايع وملك المفسد ببيع كله
وقيد الا في الرجوع بما اذا لم يحصل به ضرر بالتقصير على العزم وقا السبل
لا سلك لذلك واقصر عليه شيئا في شرح الروض وهو المعتمد **والاصح ان خياره الى الفسخ**
على الفور خيار العيب بجامع دفع الضرر والثاني خيار الرجوع في العيب للولد وفرض
الاول بحصول الضرر هنا خلاف ذلك وعلى الاول لو ادعى الجهل بالفور كان كالرد
بالمعيب بل اولى لان هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك **والاصح انه لا يحصل الفسخ**
بالقول **للامه والعاق للرقيق والبيع والمعه** وخوذلك وتلقوا هذه المقامات
كما لا يحصل لما في المعيب للولد والثاني يحصل كالبايع في زمن الخيار وقرنا الاول
بان ملك المشتري ثم ليس مستقر فجاز الفسخ بما ذكر خلاف سلكنا ومحل الخلاف اذا
نوي بالوطى الفسخ وقتنا هذا الفسخ لا يقضى الى حاكم كما مر والا فلا يحصل له قطعا
ويحصل الفسخ بفسخ البيع ونفقه ورققه وكذا بقوله رددت الثمن وفسخت البيع
فيه في **الاصح انه الرجوع** في عين ماله في الفسخ **سائر المعايير التي كالبيع** وبالمعيب
كالاجارة والقرض والسلم لعموم الحديث السابق فاذا اجمد دارا ما حقه له لم
تقبضها حتى يحجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للنفقة منزله العين في
البيع او سلمه دراهم قرضا او راس ماله سلم حال الرجوع لم يحجر عليه والدراهم
باقية بالشروط الا انه فله الرجوع فيها بالفسخ وخروج بالمعاوضة غيرها كالمعيب
وبالمعيبه غيرها كالنكاح والصلح عن دم القمل لا ياليت في معنى المنصوص
عليه لا تنقأ العوض في المعيب ومحوها ولعذر امتثالا في البقية واما فسخ الرق
باعتار روجه بالمهر والنفقة كما سياتي في بابها فلا يختص بالحجر **وله** اي للرجوع في
المبيع **شره وانما يكون الفسخ عند الرجوع** فلا يصح رجوع حال وجود الاجل لان المجل
لا يطالب به ومن هذا يؤخذ ان الاجارة المحقق فيها اجمد كل شهر عند مضيه انه
لا يفسخ فيها لانه لا يتاخر الفسخ قبل مضى الشهر لعدم الحول ولا بعد لفوات النفقة
فهو كالف المبيع بانه عليه ابن الصلاح في فتاويه نعم لو اجر شيئا باجمد بعضها
حال وبعضها موجد فالظاهر كما قال شيخنا انه يفسخ في الحال بالقطعة تبينه
يتدرج في كلام المصنف ما لو وقع الثا بالمال والواشترى موجد وحل قبل الحجر وهو الاصح

وما

وما لو حل بعد وهو الاصح في الشرح الصغير وقاب في زيادة الروضة انه الاصح في
الوجيز وسلك عليه ولا ترجيح في الكبير ومنها ان **فسخ حصوله** اي الثمن **بالا فلا**
اي تبينه **فلا** استثنى الا فلا **واستغن عن دفع الثمن مع عطفه** على امتنع او مات مليا
واستغن الوارث من التسليم **فلا يصح الاصح** لان الوصول الى اخذ بالحالم ممكن فان
فرض حجر فنادى لا عيب به والثاني ثبت لتعذر الوصول اليه حالا وموقدا لا
فأشبهه المفسد واحترزا ايضا بالا فلا من عما اذا تعذر حصوله بالا فقطاع حس
المن لان له الاعتراض عنه واستشكله الا سنوي بان المصنف عليه اذا قات
جاز الفسخ لفوات المصروف منه وقد جزم به الرافعي في قوائم المبيع وذكر ايضا
ان اكلات الثمن الممن حتى يقتضي التحير واذا جاز الفسخ لفوات عينه مع امكان
الرجوع الى جنسه ونوعه فلفوات الجنس اولى واجيب بان الملك لها هنا قوى
اذ العوض في الذمة فبعد الفسخ بل فيها قول ان العقد يفسخ كالتلف بافانه سوا
تبينه عنهم كلامه انه لو كان بالثمن ضامن محروم على امر رجوع وهو لذلك ولو كان
الضامن بلا اذن كما رجحه بن الطوري لا مكان الوصول الى الثمن من الضامن فلم
يحصل التعذر بالا فلا من فلو كان فان كما احاد ولا بينه او بصور رجوع لتعذر
المن بالا فلا وكذا لا يرجع لو كان به رهن يفي به ولو سقرا الماسرفان لم يف
به فله الرجوع فيما يقابل ما بقي له **ولو قال العزم** اي عزم المفسد اقراره
لمنه حق الفسخ **انفسخ** **وقد مر ان الثمن فله الفسخ** لما في التذمة به من المنة وخوف
ظهور عزمه اذ قيل ليس له الفسخ تبينه وقع في الروضة اخر الباب
انه لوقات العزم لا يقض خذ اجرتك ودعنا نلون شركا صاحب الثوب
اجبر على الاصح كالبايع اذا اذمه المزمع بالثمن واختلف الناس في هذا
التبينه فقد بعضهم وهم وقع في نسخة سقيمة من الشرح وهو في غيرها
على الصواب والاولى ان يقال انه تفرع على الوجه القابل بعدم الفسخ في
ومحل الخلاف اذا قدموه من مال المفسد فان قدموه من مال انفسهم فله
الفسخ قطعا ولو مات المشتري مثلا وقاب الوارث لا يفسخ واذا ملك من
التركة مالا المورث فاشبهه فله المهر لان الوارث خلفه المورث
لان التركة مال المورث فاشبهه فله المهر لان الوارث خلفه المورث
فله تحصيل المبيع ولو تبرع بالثمن احد العزم او كله او اجنبى كان له الفسخ
لما في ذلك من المنفعة واسقاط حقه فان اجاب المبرع ثم ظهر عزمه اذ لم
يزاحه فيها لفت لانه في وجه لا يدخل في ملك المفسد وفي وجه يدخل فيه
لكن صفا وحقوق العزم انما يتعلق بما دخل في ملكه اصاله اما لو اجاب
غير المبرع فللمذي ظهر انه زاحه ثم ان كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل
ما زوجه به في احادها لئلا يظهر زاحه لانه مقص حيث اخرج حق الرجوع مع
احتمال ظهور عزمه زاحه **ومنها ان المبيع** **او نحوها** **انما في المثلث** **المعبر** **المنه**
للفوات **فله** عنه كما لموت او حكا كالمفق والوقت والبيع والمعه **واذا كان**
او الامة كما به صحيح **فلا رجوع** بخروجه عن ملكه في الفوات وفي التثابة هو المطلوب

سائر ادوية

ولو ما لو او وحده كان لئلا هو التصور باللفظ وهو لا يختص به فانه لو قبض بعض الثمن
ولم يتلفه من البيع شي جرى القولان فعلى الجديد يرجع في المبيع بقسط الباقي من
الثمن فلو قبض نصفه رجع في النصف قاله المتولي وعلى القديم يضارب **ولو زاد المبيع**
زاده من قبله كمن يبيع مستعده وكذا شئ من غير شئ يلزمه لما في رجع فيها
مع الاصل ولذا حكم الزاد في جميع الابواب الا الاصل فان الزوج اذا فارق
قبل الدخول لا يرجع بالنصف الزايد الا برضى الزوج كما سياتي ولو تفرقت نصفه
المبيع كان رجع الحب ثبت قال الاسوي قال لا صح على ما يقتضيه كلام الرافعي
انه يرجع **والمستعده كالتمتع المؤبد والولد** الحادثين بعد البيع **المشترى** لا ياتبع الملك بل يملك
الرد بالمعيب **ورجع البايع في الاصل** دونها لان الشارع انما اثبت له الرجوع في المبيع فيقتصر
عليه **فان كان الولد** اي ولد الامه صغيرا لم يغير **وبذلك** بالمعيب **البايع فانه يرجع** **وامه**
لان التفرق يمنع وما بالمتلف بيع كله فاجب البايع تبيينه قال الاسوي
هل المراد بكونه باع الولد ان اخذ بالمبيع او مستقل باخذ وهو الظاهر من اطلاق
عبارة رجع فيه فظهر انتمى والا وجه الاول قال بعض المتأخرين وهو نظير ما اذا اراد
المعيب الملك اي للعريس والسنة في الارض المعارة وهل يشترط في صحة الرجوع في الام
رجوعه في الولد ايضا حذرا من التفرق ام يكفي اشتراطه والاتفاق عليه وقبل ذلك
الوجه الاول ايضا وعلى الثاني لو لم يفعل بعد الشرط والاتفاق هل يجبر عليه او
ينقض الرجوع او يبين بطلانه **والوجه الثاني** **والا** اي وان لم يبدلها **فانما** **ان**
ويصرفه **المتن** **الثمن** وخصه الولد للفرع فان راعى التفرق المنوع منه وفيه
ايضا كل منها الى حقه وكيفية التفسير كما قاله الشيخ ابو حنيفة ان يقوم الامر
دائما ولا ينافي تقصده وقد استحق الرجوع منها ناقصة ثم يعود الولد ويقيم قيمه
احدهما الى قيمة الاخر وتقسيم عليها وقيل يجوز التفرق للضرورة **وقيل** **الرجوع** اذا
لم يبدل القيمة بل يضارب لما فيه من التفرق من حين الرجوع الى البيع سبب
عبارة المصنف قلته ومعناها انه اذا لم يبدل البايع قيمة الولد الاصح انه يتابعه
الام والولد معا ويصرف ما يخص الولد الى المتلف وما يخص الام الى البايع
والثاني لا يصرف اليه حصه الام بل يبطل حقه من الرجوع ويضارب الثمن
ولو كانت الدابة المستعده **حامل عند الرجوع** **دون البيع** بالنصب اي حامل عند البيع
دون الرجوع بان انفصل الولد قبله **فالاصح** وفي الروضة **الظاهر** **بعدم الرجوع في الولد**
وجه الاصح في الصورة الاولى لان الحمل تابع في البيع فكذلك الرجوع ووجه
مقابلته ان البايع انما يرجع فيها كان عند البيع مرجع والحمل ليس كذلك فرجع في
الام فقط قال الجويني قبل الوضع والصيد لا في وعينه بعد الوضع قال في
الروضة الاول ظاهر كلامه **الترن** فان قيل الوجه الثاني هو تصحيحه في نظائر
المسئلة من الرهن والرد بالمعيب ورجوع الولد في الهبة فهلا كان كذلك لانه يجب
بان الرهن منصف بخلاف الفسخ لتفكه الملك في الرد بغير رجوع الولد في هبته

او عكسه

بان سبب

بان سبب الفسخ هذا شيئا من جهة المتلف فلم تراخ حجة بخلافه ثم واما الصورة الثانية
فالخلاف فيها مقتضى على ان الحمل يعلم مكانه باع عينين فيرجع فيها ولا يعلم فلا يرجع فيه
ولما كان الاصح العلم كان الرجوع ولو كانت حامل عند هار جمع فيها حاملا قطعا ولو
حدث بينهما وانفصل فقد مر انه المشترك وبذلك يحل المسئلة اربعة احوال قال الدرعي
ولو وضعت احد تومين عند المشترك ثم رجع البايع قبل وضع الاخر هل يكون الحكم كما
لو لم تضع شيئا او يعطى كل منها حقه او كيف الحال وهل تفرق الحال من ان يموت المولود
او لا مع بقا حمل الخنثى او لا فرق انتهى **والوجه** ان يقال ان كانت حامل عند البيع
فهما للبايع وهذه الحالة داخله في الكلام الاصحاب وان حدث الحمل عند المشترك
فلحل حقه قال شيخنا وقد رجح الشيخان مثل ذلك في الكفاية وقال بعض المتأخرين
قياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التومين ترجيح
الاول من غير فرق بين الحالتين وهل يقال بمثل ذلك في تأخير القبض وان ما لم يورث بايع
لما يورث في اعتماد الثاني وتفرق بينهما بشك اتصال الحمل وايضا مر جوا بان ما لم يورث
يلتزم المورث **وامتار الثمن بكامله** **بشر** الكاف وهو او عينا تطلع **وظهور** **البايع** اي
تفريق الطلع **قريب من امتار الخبز** **انفصاله** فاذا كانت الثمن على الحمل المبيع عند التبر
غرم موبى وعند الرجوع موبى هي كالحمل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فتعدي
الرجوع اليها على الرجوع **وقيل** **بعدم الرجوع** من الحمل لانها شاهدت موبى بها بخلافه
ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدثت الثمن بعد البيع وهي غير موبى فعند الرجوع
رجع فيها على الرجوع لما مر في فظهر ذلك من الحمل قال الشيخ وهذه المسئلة اساسها
عبارة المصنف انتهى ودفع بذلك الاعتراض عليه فان هذا اولى بعدم تعدد الرجوع
ولو كانت الثمن غير موبى عند البيع والرجوع يرجع فيها جزوا ولو حدثت الثمن بعد
البيع وبقي عند الرجوع موبى فهي للمشترى ومضى رجع البايع في الاصل من الثمن والارض
وميت الثمن او الرزق فلفظ العزم تركه الى وقت الخزا بل ارجع **ولو عزم** **المشترى** **الارض**
المستعده له **او عزم** **افلس** ومجوز عليه قبل ادا الثمن واختار البايع الرجوع في الارض
فان اتفق العزم والمفلس على موبى **من العراض** **والعنا** **مفلس** لان الحق لم يرد وموجب
لشوية الحفر وغرامة ارض النقص من مال المتلف ان نقصت بالقتل وهل يرد البايع
على ما مر العزم بانه لا يخلص ماله واصلاحه او يضارب به كباير العزم وجهان الاثرون
على الاول وجوز به في اللقائه وانكر على الراعي حكايه خلافه **فنه** **احد** **المعنى** **البايع**
برجوعه لانها عن حاله لم يتعلق بها حق لغوي وليس له ان يلزمهم باخذ قيمة العراض
والبايع لملكها مع الارض لان البيع قد سلم له فان قيل لم يرجع بأرض النقص مع انه
لا يرجع به فيما لو وجد المبيع ناقصا بل يرجع فيه من غير ان يجيب بان النقص منها
حصل بعد رجوعه **وان اسعرا** **من القلم** **اجع** **اعلى** لان المشترك حين تناوعه لم يكن
معويا بل وضعه بحق فخير من **البايع** **ان** يضارب بالثمن وله ان **يرجع** في الارض

البايع

في الرجوع والتوب وعبرة المحرور فلها الرجوع ومتر كان فيه وهي اولى من عبارة المصنف
 في كيفية الشركة ما **وردان** **زاد** ولم تقسمها فالصبي ناقص فان شأنا بانه قطع به وان شأنا
 صار بثلثه او زاد **على قيمتها** **قال** **ان** **المفسر** **في** **الباب** **يعين** **للزاد** على قيمتها فاذا
 كان قيمة التوب اربعة مثلاً والصبي وصارت قيمته مضبوغة ثمانية فالفلس
 شريكاً لها بالربع والثاني لا شيء له والزيادة لها نسبة مالها تنسب للفلس والعزما
 قلع الصبي ان انفقوا عليه وعزمون نقص التوب كالنبا والقواس والصاحب
 الصبي الذي اشتراه المفسر من غير صاحب التوب قلعته وعزم من نقص التوب
 وطال التوب قلعته مع عزيمته نقص السبع قاله الطولي ومحل ذلك اذا لم يكن قلعته
 يقول اهل الحديث والافقيون منه نقله الزركشي عن ابن كج في الاولى وفي معناه
 الاخيرة ان خاتمة افعى ابن الصلاح وغيره في رجل ثبت اعذاره ثم لب عليه
 مطوّر يدين واشهد عليه انه ملي به انه ثبت ذلك اياديه لتمكنه من صرف
 ما استدانته واقرارها بالملاذ به لسري الى كل دين ولو اخطى شخص بعض ماله
 فنقص الموجود عن دينه فحجر عليه ورجع الباقي في عين ماله ونصرف القاضي
 في باقي ماله تسعة وقسمه ثلثه بين عذابه ثم بان انه لا يجوز الحجر عليه لم ينقص
 تصرفه اذ للقاضي بيع مال المحتسب من اذ ادبته وصرفه في دينه ورجوع الباقي
 في العين المبعة لا مشاع المشترك من اذ التمت مختلف فيه وقد حكم به القاضي
 معتقداً جوارزه بخلاف ما اذا لم يعتد ذلك من مقتضى مفرقه **باب** **الحجر**
 لمولعة النعم وشرا المنع من التفرقات المألولة والاصل فيه قوله تعالى وابتلوا
 السامى حتى اذا بلغوا النكاح الاية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق فيها
 الاية وقد فسر ان في رضى الله تعالى عنه السعي بالمبذر والضعيف بالصبي
 وبالكبير المختل والذى لا يستطيع ان يمل بالمعلوب على عقله فاحذر الله تعالى ان هو لا
 ينوب عنهم اولياهم فدل على ثبوت الحجر عليهم والحجر نوعان نوع شرعي لمصلحة
 الغير **نظير** **المفسر** **اي** **الحجر** **عليه** **في** **ماله** **كما** **سبق** **بيان** **في** **الفرد** **الرابع** **في** **العين**
 الموهونة **والرهن** **الورثة** **ثمان** **ادخل** **الثلث** **حيث** **لا** **دين** **قالب** **الزركشي** **تبين**
 للاذرعى وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق والذي في الشرح والروضة
 في الوصايا عند ذكر ما يعتبر من الثلث ان المرص لوفاديين بعض العزما
 فلا مزاحمة غير ان وفي المال جميع الديون ولذا ان لم يوف على المشهور وقيل
 لهم مزاحمة كما لو اوصى بتقديير بعض العزما يدين لا تنفذ وصيته فكلام الزركشي
 انما ياتي على هذا **السيد** **كسب** **والمكاتب** **سيد** **و** **ن** **تعالى** **اي** **الحق** **في** **ماله**
ابواب **تقدم** **بعضها** **وبعضها** **ياي** **واشار** **المصنف** **بقوله** **منه** **ان** **هذا** **النوع** **لا** **يختص**
 فمادام وهو كذلك فقد ذكر الاسنوي انواع الحجر لخلق الغير لاسنوي نوعاً غير ما ذكر
 المصنف فليراجع ذلك من المهمات ونوع شرعي لمصلحة المحرور عليه وهو ما ذكره بقوله
باب **حجر** **المجنون** **والصبي** **بالعجة** **وسياق** **تفسير** **ومجمل** **من** **هذا** **الثلاثة** **اخر** **ما**

47

للموت

بعد

بعد راد الما وروي نوعاً ثالثاً وهو ما شرع للامرين يعني مصلحة نفسه وغير وهو
 المكاتب ومن له اذ في تمييزه فالصبي المميز في الحجر عليه في التفرقات المألولة وان نظر
 في ذلك السبيل **المجنون** **يتسلب** **الاوليات** **الثانية** **بالشرع** **كولاه** **النكاح** **او** **التقويض**
 كالا يصاب والعزما لا اذ لم يل امر نفسه فامر غير اولى فان قيل لو غير ما لا سلاب
 دون الامتناع هل لذلك من قايدين **اجيب** **نعم** **وذلك** **لان** **الامتناع** **لا** **يفيد** **السلب**
 بخلاف عكسه يدل على ان الاحرام مانع من ولاية النكاح ولا سلب ولهذا روي الحاكم
 دون الابد **والعبار** **الاقوال** **له** **وعليه** **في** **الدين** **والدنيا** **كالا** **سلام** **والمكاتب**
 لعدم قصد سلب المصنف عن الافعال معها ما هو معتبر كاحياله والافاقه ما يقع
 وتبرر المهر بوطيه وترتب الحكم على ارضاعه والتقاطه واحتطابه واصطباؤه وتحت
 عهد على الصحيح الا ان الصبي المميز معتبر قوله في اذن الدخول وايضا العدة ويعتبر
 احرامه باذن وليه كما مر في بابه ويصح عبادته وله ازالة المنكر وتساب عليه كالبالغ
 قاله في زيادة الروضة في باب العصب واما الاسلام سيدنا علي رضي الله تعالى عنه
 فكان الحكم ان ذل سوطاً بالتميز والحق القاضي بالمجنون النائم والاخرس الذي لا يفهم
 قال الاذرعى وفيه نظراً لا يحتل احدان النائم بنصرف عليه وليه واما الاخرس
 المذكور فانه لا يعقل وان اصبحت الى اقامة احد مقامه فمبني ان يكون هو الحاكم
 اتمهي وهو كما قال وانما الحق به في عدم صحة تصرفه فلا ولى له مطلقاً وان قال
 بعض المتأخرين لم يل كلام القاضي بحول على نايه اخرج طول تومر الى النظر في
 امره وكان الايقاظ يضر مثلاً **ورفع** **حجر** **المجنون** **بالفاته** **من** **المجنون** **من** **غير** **احتياج**
 الى ذلك وقضيته عود الولايات واعتبار الاقوال نعم لا تعود ولاية العقا وخو
 الاولايه جديدين **وجاء** **الصبي** **بشرع** **بلوغه** **القول** **تعالى** **وابتلوا** **النباي** **الاية** **والابتلا**
الاختيار **والامتحان** **والرشد** **هنا** **ان** **في** **خطبه** **الكاتب** **وفي** **سنن** **ابن** **داود**
 لا يتم بعد الاحتلام والمراد من ايساس الرشد السليم به واصل الايساس الامصار ومنه
 اسن من جانب الطور ناراً اي ابيض تنبيه قوله رشيد غير بد جماعة ومنهم من قال
 بالبلوغ قال الشحان وليس هذا احتلاً فاحققاً بل من قال بالاولاد اطلاق
 الحلي ومن قال بالثاني اراد جبر الصبي وهذا اولى لان الصبي به مستقل بالحج
 وكذا التذير واحكامها متقاربت ومن بلغ ميذراً فحكم تصرفه حكم تصرف النفس
 لا حكم تصرف الصبي انتهى قال الاسنوي كلام الكتاب لا مستقيم ان تركه يكمظ
 الصبي بكر الصدا وان تركه مفتوحاً استقام لكنه بعيد عن كلامه انتهى في كتاب شهيد
 والمحموظ قرأه بفتحها ولا يبعد فيه ثانياً حل انتهى ولو بلغ وادعى الرشد والنكح
 وليه لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف اولى كالتأخي والقيم بجامع ان كلا امين ادعى انفك
 ولا ان الرشد يوقف عليه بالاختيار فلا ثبت بقوله قال الاذرعى ولا ان اصل
 بعضه قوله بل الظاهر ايضا لان الظاهر في قرب العهد بالبلوغ عدم الرشد
 فالقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينه بالرشد **والبلوغ** **يحصل** **اما** **استكمال** **السنين**

شبهه

والمبذر

عشر سنه فريد كما صرح به في المحرر ويحد به كما قاله المصنف في الاصول والاضايف
كما يؤخذ من كلامه الا في الخبر ان عمر عرفت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا
ان اربع عشر سنه فلم يحرق ولم يرقى بلغت وعمرته عليه يوم الحندق وانا ان
عشر سنه فاحرق وراقى بلغت رواه ابن حبان واصله في الصحيحين وابداوها
من انفصال جميع الولد والمراد بقوله من عمر وانا ابن اربع عشر سنه اي طلعت
فيها وبقره وانا ابن خمس عشر سنه اي استكملها لان غزوه احد كانت في شوال سنه
ثلاث والحندق كان في جمادى سنه خمس فابعد قال القزويني قال في رد المحتار
على الله عليه وسلم سبعة عشر من الصحابة وهم اثنا اربعة عشر لانه لم يرم ببلوغهم غزوة
عليه وهم اثنا خمسة عشر فاجازهم منهم زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر **وخرج**
السنه لوقت اكله من ذكرا والى لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحبل فليبس
دنوا والخبر رفع القلم عن ثلاث من الصبي حتى يحتلم والحبل الاحتلام وهو لغة ما يراه
النائم والمراد به هنا خروج النبي في نوم او يقظة بجراح او غيب وقيل لا يكون في الشا
لانه نادى منتهى **نبي** بغير خروج النبي اعم من بغير اصله بالاحتلام قاله في
الدقائق واجيب عن اصله بانتهى في ذلك لفظ الحديث وما من من الماده
وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج النبي فليوات ووجد صبي مكان بلوغه بركه
ما اكثر من ستة اشهر لحقه ولا يحكم بلوغه به وهو المخصوص وقيل الرافعي في باب
اللغات عن الاصحاب ان الولد لمحق بالامكان والبلوغ لا يكون الا بحقيقه وعلى
هذه لا يثبت ايلاده اذا وطئ امه واثبت بولد وهو ذلك وان صوبه البلوغ
شيوته والحكم بلوغه وحكي الحوزي في المسئلة وتبين احدهما والثاني يكون بالنا
واحرهما انه هل يستقر به كل المهر ولا **وقت اكله** استكمال سنه بالاعتقار
واهم قوله استكمال اياها بحدوده وهو للكل كما وان بحث بعض المتأخرين انها
تقر بنيه كالحيف لان الحيف مسطر اقل والركن اكثر من الذي لا يسع اقل الحيف
والطهر وجوده كعدم خلاف النبي ولا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وقيل رتبة
في الذكر نصف العاشرة وقيل تمامها وقيل وقته في الاثنى عشر اول التاسعة وقيل
بصفها **ونبات** شعر **السنه** الحشن الذي يحتاج في ازالته الى جرحه **نصف الحبل**
والكأن ومن جعل سلامه لخبر عطيه القزويني قال كنت في سببي قزويني فكأنما ينظر
من ايت الشمر قتل ومن لم يثبت لم يقتل فكأنما عاني بوجهه فاهم ثبت فخطوب
في السبي رواه ابن حبان والحاكم والبرقي وقاب حسن صحيح وقول المصنف
يقتضي ان ذلك ليس بلوغا حقيقه بل دليل له وهو ذلك ولقد اورد المجلد وشهد
عدلان ان عمر دون خمس عشر سنه لم يحلم بلوغه الا ما قاله الماوردي وقبته
انه دليل البلوغ بالسن قال السبكي والذي يظهر انه علامة على احد الامرين لانه
وقاب الاستوى كحانه دليل للبلوغ باحدهما ووقت اكله ثبات العانة وقت
الاحتلام ذكر الرافعي واسقطه من الروضة وجوز النظر الى عانه من احتلامه نه
بلوغه على الاصح الحديث وقيل عن فوق حابل وقيل يدفع اليه شعاع او نحوه فليصته

نبي

نبي قوله نيات العانة يقتضي ان العانة هو المني لا النبات وفيه خلاف
لا في اللغة وخرج بها شعرا لا بط واللحية فليس دليل للبلوغ لندومها دون خمس عشر
سنه ولا ان ثباتها لودله على البلوغ لما كسفتوا العانة في وقعة بين قريظ لما فيه من
كشف العورة مع الاستغناء عنه وفي معناها الثوب وثقل الصوت ونهوه الله
وتنوطر الحلقوم وانفراق الارنبه وبحو ذلك وقوله ولد الدال يقتضي كونه علامه
في الذكر والانثى وهو كذلك وان ثقل السيل عن الحوزي انه ليس علامه في حق
الانثى يفتن والحديث لا يثبت على فرجه كما صرح به الماوردي
والدارمي وغيرهما **السنه في الاصح** فلا يكون علامه على بلوغه لسهولة مراجعته باليه
واقارب من المني بخلاف الكفار ولا نه ستم فربما يستعمل الاثبات بالمعالجة
دفع المحرم واستوثقا للولايات بخلاف الكافر فانه يقتضي به ان القتل او ضرب الجزه
وهذا جرح على الاصل والغالب والا فلا نفي والحديث والطفل الذي تعذر مراجعته
اقارب المني لموت او غير حكمهم لذلك فان الحنفى والمراد لا جزيه عليهما مع ان الحكم
فيها قد ذكر ومن تعذر مراجعته اقارب المني لا يحكم بلوغه بما ذكر مع قدرات
الملة فقد جرح في عقليهم على الغالب **وزيد المراه** **حقيقا** لوقت اكله على ما ذكر من
السن وخروج النبي وثبات العانة اثبات لما كان من **وجه** لداق له جمع من الاصحاب
ورفعه الماوردي والرواني لانه مستدل بالاول لان الولد لمحق من المار
فاذا وصفت المراه حكينا حصول البلوغ قبل الوضع ستة اشهر والحظه وسوا
مرادهم بلا شك فان كانت مطلقة واثبت بولد لمحق بالزوج حكينا بلوغها قبل
الطلاق بالحظه **نبي** سكت المصنف عن الحنفى المشكل وحكمه انه لو انثى ولكن
حاض بفرجه حلم بلوغه في الاصح فان وجد احدهما او كلاهما من احد فرجه
فلا يحكم بلوغه عند الجمهور لجواز ان يظهر من الاخر ما يعارضه وقاب الاما
يضي الحكم بلوغه باحدهما كالحكم بالايضاح ثم يغير ان ظهر خلافه قاب الرافعي
وهو الحق وسكت عليه المصنف والمعهده الاول واما قوله الامام كالحكم بالايضاح به
ففرق في الرفعة بين الحكم بالبلوغ وذلك وبين الحكم بالذكورة والانوثه بآب
احتمال ذكوره سا ولا احتمال انوثه فاذا ظهر في صورة حتى به او حيف في
وقت اكله غلب على الظن للذكورة او الانوثه فتعين العلم به انه لا غايه
بعد بحقيقه منتظروا حكم بالبلوغ لان الاصل الصبي فلا يظلم لما خور ان يظهر
بعد ما قدح في ترب الحكم عليه ما مع ان لنا غايه منتظروا حكم استكمال خمس
عشر سنه واما قوله ثم يغير ان ظهر خلافه قبال الادريجي بغير الحكم فيها يمكن
من الاقوال والاقوال التي تهيئ معها الحياه طاهر الا اذا حكينا بلوغه اسما
عليه اثر من التدرج بفرجه ووجهها مع بقاء الشك في البلوغ وفيه بعد
اصح وقاب المتولي ان وقع ذلك مرة لم يحكم بلوغه وان لم يحكم به قال
المصنف وهو حسن عاب قال الاستوى الاستدلال بالحيف على الانوثه وبالنبي

عليها اوعلى الذكوره شرطه التكرار والامام والوافي استعدا في مقصود الاحد باحد الامور
التي ليس على الاخذ بالذكوره او الاثوثة فمعلم ان صورة ذلك في التكرار ايضا انتهى
فمعلم من ذلك في طلاء الامام موافق الكلام المتولي فان قيل لا منافاة بين المحض وخرج
المتن من الذكر لما مر من باب الفصل بخروج التي من غير طوقه المعتاد اجيب بانظر
ذلك مع اضداد الاصل في موضعين ههنا **والرشد صلاح الدين طاهر** جميعا كما فسر ابن عباس
وعين قوله تعالى فان لم يكن في وجهه احد من الناس فليطأ على راسه ولعل الله يمشي
بالهدى في سبيل الله في سياق الايات فلا يعم ولذلك قال ابن عبد السلام
الى هذا الوجه اجيب بان تلك الواقعة في سياق الشرط ثم كما صرح به امام الحرمين
وسلت عبارة المصنف الكافرو معتبر فيه ما هو صلاح عندم في الدين والمال كما نقله
في زيادة الروضة عن القاضي ابي الطيب وغيره واقم ثم بين اصلاح الدين بقوله
فلا يفتقر بحر ما يطلعه الله كيقين او امرار على صغير ولم تغلب طاعانه على معاصيه
واحرز بالمحرم عما يمنع قبول الشهادة لا خلا له بالمروءة كالاكل في السوق فانه لا يمنع
الرشد لان الاخلاق بالمروءة ليس بجرام على المشهور وحتى بعضهم في ذلك ثلاثة اوجه
بالمها ان كان تحت الشبهة حرم عليه والا فلا ولو شرب النبيذ المختلف فيه ففيه
التجريد والاشبه كان من مقتضى حله لم يورث او حرمه فوجها ن وسبق في ذلك
فوزر واصلاح المال **باب في بيع المال باحوال غير وحواله** وهو لا يحل
غالبا كما سياتي في الوكالة بخلاف البيع كبيع ما سوى عتقه ببيعة وهذا كما قال
شيخنا اذا كان جاملا بالمعاملة اما اذا كان عالما واعطى اكثر من ثمنها فان الزيادة
صدقة خفية محمودة **او ريبه** اي المال وان قل في **بحر** او نارا وبخود ذلك
او احواله في بيعه ولو صغير لما فيه من قلة الدين ينسب اليه الجمل بغير اتمام
الحقوق والسرف الجمل بمقادير الحقوق قاله الماوردي في ادب الدن والديار
وكلام المتزالي يقتضي ترادفها ولو عبر المصنف بالاصناعة او الغرامة كانا ولي
من التعبير بالانفاق لانه يقال فيما اخرج في الطاعة وقيام في المدونة والمحرم
فمنه وخو وعزم كما مونت الاشارة الى ذلك في خطبة الكتاب **والاصح ان يرد**
اي ما كان **وان يكون الصدقة** **والاصح ان يرد** **والاصح ان يرد** **والاصح ان يرد**
اما في الاول فلان له في السرف في الخير عوضا وهو الثواب فانه لا سرف في الخير
كالاخيرة في السرف وحقيقه السرف ما لا ينسب حمدا في العاجل ولا اجرا في
الاجل ومقابل الاصح فيها يكون مبدرا ان بلغ مقروطه الانفاق وان عرق
له ذلك بعد البلوغ فمصددا فلا واما في الثانية فلان المال يتخذ لئسنع به
ويلتد ومقابل الاصح فيها يكون تبدرا عاده ينسب فيه قضية كون العرف في
المطاع والملايين التي لا يلتزم به ليس بتبدرا انه ليس بجرام وهو كذلك فان
قيل قال الشيخ في الكلام على العادم واذا كان عزمه في معصية كالخمر
والاسراف في حقه لم يعط قبل التوبة وجعل في المهمات تناقضا اجيب

ما حكي

تبدري

بأنها

بأنها ملتان فالذكر ههنا في الانفاق من خالص ماله فلا يحرم والمذكور ههنا في الافتراض
من الناس وسببها وهو لا يرجو الوفاء من سبب ظاهر هو حرام وقد صرح في الروضة
بانه يحرم على الانسان ان يقرض ما لم يقرضه ولا له فيه منه **وختبر** **باب في بيع**
في الدين والمال لقوله تعالى وابتلوا النجاشي اي اختبروه واملا في الدين فانه حاله في
العبادات وتحت المحظورات وتوقى الشبهات ومخالطة اهل الخير وانما عبر بالصبي
وان كانت الانثى كذلك كذكر المرأة بعد واما في المال فانه **خلف المرات** **تختبر** **باب في بيع**
السعر **الشرط** **الخلاف** **الاي** **فيها** **والمال** **فيها** وهي طلب الفقهاء عما طلبه البائع وطلب
الزيادة على ما سدد له المشتري واذا اختير في نوع من التجارة لفي ولا يحتاج الى الاختيار
في جميعها كما ذكر الشيخ ابو حامد في نقله وولد السوقة كولد التاجر تنسب قضية
كلامه صحة البيع والشرايين ولد التاجر والاصح عدم الصحة كما سياتي في بيعه بالماكة في
البيع والشرايين اولى واخصر ويختبر **باب في بيع الزرع والنفقة على الغنم** اي اعطاهم الاجر
وهم الذين استوجوبوا على القيام بمصالح الزرع كالحرث والحصد والحفظ **وختبر** **باب في بيع**
يتعلق **بحر** **في** **حرفة** **ابيه** **واقارب** **كما قاله** **في** **الكافي** **في** **مصر** **ولم** **يخاطب** **شئلا** **تتقرر** **الاجر**
وولد الامير ونحوه بان يسطر شيئا من ماله لشفقة في ماله شهر في حبر ولحم وما ونحوه
كما قاله في اللباب بتجارة جامعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في حدة
شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر فبعض المباحين وهذا انما ياتي على رأي من
يقول بفسخه انتهى وقد يقال المراد انه يحسن بذلك فان اراد المصدق الولي كما سياتي
تنسب الحرفة الصنعة قاله المصنف في بيت بذلك لانه يخرقها بها ويختبر من الحرفة
لا يبيد بالنفقة على العيال لانه لا يخلو من له ولد من ذلك غالبا **وختبر** **باب في بيع** **الزاد** **بالمقاي** **الزاد**
والقطن من حفظ وعزم والغزل يطلق على المصدر وعلى المعزولة قال الاسود في الطاهر
ان المصنف انما اراد المصدر بمعنى انها هل يحمده فيه اولى وقاب الادعوى قوله بما يتعلق
بالغزل والقطن اي في بيته ان كانت تحدره وان كانت برزه ففي بيع الغزل وشرا القطن
انتهى والاولي حله كلام المتن على ما هو اعلم من ذلك كما تقررته اولا وهذا كما قال السبل فيمن
يليق بها الغزل والقطن اما ما سالت المالك ويحكم فلا يختبر بذلك بل ما يملكه امساكها
وصول **الاجعة** **عن** **العن** **وهي** **الانثى** **والذكر** **وهو** **جميع** **الانثى** **على** **مركز** **تد** **وقرب** **والذكر** **على**
هرة لفرده وقربه كالفارة والرجل لان بذلك يقين القسط وحفظ المال وعدم الاختراع
وذلك قوام الرشد وقيل ان المبتدله كالرجل في الاختيار قاله المصري والحنفي يختبر ما يختبر
به الذكر والانثى جميعا للمصداق العلم بالرشد كما قاله بن المصنف **شرط** **كبر** **العن** **باب في بيع**
يقبل على القطن رشده فلا تكتفى مرة لانه قد يصيب فيها اتفاقا **وقيل** **في** **الاختيار** **بالمقاي** **الزاد**
لاية وابتلوا النجاشي والبيتم اما منع على غير البائع والمراد بالتبليغ الزمن القرب للبلوغ
حتى يظهر رشده ليام اليه المال كما اشار اليه الامام عن الاصحاب **وقيل** **في** **بيع** **تفرقه**
ورد بانه يودي الى ان يحجر على السامع الرشيد الى ان يحشر وهو بالجلد والمطاب بالاختيار
على الاول كل ولي وعلى الثاني وجهان احدهما ذلك والثاني الحاكم فقط ولي الجوراني
الاول الى عامة الاصحاب والثاني الى ان شرح ويختبر المرأة الشا والمخامر كما نقله

او اكثر

في طريقه فقط كما هو ظاهرهما اما اذا حرم سطوع قبل المحرم ثم حج عليه قبل انما
فانه كالواجب كما ذكر في الروضة واصلا في الحج **فصل** فيمن يملك الصبي مع
بيان كيفية تفرقه في ماله **ولي الصبي** ابو لهيب بالاجماع وغيره الصغير كان اولى وقابا بجرم
ان الصبي يشترط الصبي كقالت ان العبد يشترط الامه **فصل** فيمن يملك الصبي مع
النكاح ويكفي عدلها الظاهر لو قدر شفقتها فان فسدت نزع القاضى المار منها
كما ذكر في باب الوصية وهل يغزلان بالفسق وجهان حكاهما القاضى الحسن والامام
في باب العارية وتبين في الايضال وعليه لو فسق بعد البيع وقبل اللزوم ففبطلانه
وجهان قال السبكي سبكي ان يكون اصحابها لا يبطل وثبت الحيا لمن بعد من
الاوليا ولا يعتبر اسلامها الا ان يكون الولد مسلما فان كان كافرا لم يملك
ترافعا اليها لم يفرقه وتلى عن ائمه خلافه والاية النكاح لان المقصود بولاية
المال الامانة ويبي في المسلمين اقوي والمقصود بولاية النكاح المولاه وموتى
النكاح اقوى قاله الماوردي **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
مقامه وشروطه العدة كما سيأتي في الوصية **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
من لا ولي له روله المزمذي وحسنه والحالم ومحمده ولو كان اليقيم بيده وماله في اخر
فالولي قاضى بملك المال لان الولاية عليه يرتبط بماله كالغائبين للبحر في تفرقه
فيه بالحفظ والتمتع باقتضائه الخارج مع الغيبة اللائقة اذا اسرف على التالف اما
تفرقه فيه بالتجارة ولا مستثنا فالولاية عليه لقاضى بملك اليقيم لانه ولي في النكاح فكذا
في المار كما نقله في اصل الروضة عن الغزالي ووقع في نسخا ووقع للاستوى
عروما يخالف ذلك الى الروضة واصلا فاحذره قال الا درجي وعلى ما في اصل
الروضة فلقاضى بملك العبد الامن ان يطلب من قاضى بملك ماله احضاره اليه
عند احسن الطرق لظهور المصلحة له فيه لئلا يفرقه فيه ثم او شترى له به عتقا او
على قاضى بملك المال اسعافه بذلك وحكم المجنون حكم الصبي ورتب الاول والاولا
من بلغ سفيها **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
الاخيه ورجاه به في الغزالي في الكلام على ميراثه الميراث بالنسبة الى الحالم فقط
وحمله البقية قال الجرجاني راد لم يوجد احد من الاوليا المذكورين فعل الميراث
في ماله محجورهم وتوطى فقط حاله **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
الاب والجد وتقدم على وصيها لكان شفقتها وكذا لا ولاية كابر العصبات
كالاخ والعم نعم لهم الاتفاق من مال الطفل في تاديبه وتعليمه وان لم يكن لهم عليه
ولاية لانه قليل فسومح به قاله في المجمع في احرام الولي عن الصبي قال سحناء مثله
المجنون والسفيه انتهى اما السفيه فواضح واما المجنون ففيه نظر نعم ان حمل من
له نوع غير موطأ هو موطأ له **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى

مال اليقيم الا ان ياتي احسن وقوله تعالى وان تحاططوا بهم فاحذروا الله يعلم المشقة من الصبي
وقضيه كلامه كما قبل ان الفرق الذي لا خيرة ولا شرموع منه اذ لا مصلحة فيه وهو
كذلك كما صرح به الشيخ ابو محمد والماوردي ويجب على الولي حفظ مال الصبي على اسباب
الثقت واستئذنه قد رما تاكله الموت من نفقة وغيره ان امكن ولا تتركه الميالة
ولو خاف الولي استيلا ظالم على مال اليقيم فله بذل بعضه لخصه وجوبا ومساقت
له بحرق السيد الحضر السفيهة واذا كان الصبي او السفيه لب اي يلق به اجيب
الولي على الاتساب ليرتفع به في ذلك وشرب ان شترى له العتق بيل اولى من التجارة
اذا حصل من ريعه الكفاية كما قاله الماوردي هذا ان لم يخف حورا من سلطان او
غيره او خرابا للعتق ولم يحد به ثقل حراج ولدان يسافر ببال الصبي والمجنون وقت
الاحن والصغير به مع نفقة ولو بلا ضرورة من نحو حرق او نهب لان المصلحة قد
تقتضى ذلك لا في حوجر ان غلبت السلامة لانه مظنة عدمها قال الاستوى ولا
يركب بالصبي الجور ان غلبت سلامته كماله وخرق غيب بانه اما حرم ذلك في حاله
لما فاته عرض ولا يته عليه في حفظه وتيممه بخلافه هو فيجوز ان يركبه البحر والغلبت
السلامة كما يجوز ان يركب نفسه والعرق اظهر والصواب كما قال الا درجي عدم تحريره
اركاب الهيام والارقاء والحامل عند غلبة السلامة خلا فالاستوى في المجمع **فصل**
دوره وما كانه **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
به بعد النقص والاجر يبي **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
اي الجبس لان الابن قليل البقا وشترى عند النقص والجبس كثير الموت ولا يثبت نفقته
عند النقص بل يلصق بالطوب بنفسه **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
المجور والروضة والشرح الصغير وعبارة الكثير والجبس باورده اولى لانها تدل على
الاستناع في اللبن سواء كان مع الطين ام الجبس وعلى الاستناع في الجبس سواء كان
مع اللبن ام الاجر وهو كذلك ولهم المنع فيما عداها والمجنون والسفيه كالصبي فيما ذكر
وما ذكر من اتمه ما رابا بالطين والاجر يبي عليه اثافي وجري عليه الجهور والخار
كثير من الاصحاب جواز البناء على عادة البلد كلف كان واختاره الروافى واستحب
اثناسي والقب اليه اميل وفي البيان بعد ما نقل ما ذكره المصنف عن النفس وهذا في
البلاد التي يعز فيها وجود المجاره فان كان في بلد توجد فيه المجاره كانت اولى من
الاجور لانها اكثر بقاء وعملونه وشترى في البناء للمجور عليه كما قال ابن المصنف ان
مياوي كلفه وقيل هذا اقل ان يوجد قاضى بعضهم وهذا في التحقيق منع للبناء وقوله
ويبي دوره قد منهم انه لا يملك البناء العتق وليس من اذ او قاضى بعض فقها
الين انما يبيد اذ لم يكن الشرا اخط قال ابن الملقن وهو فقه ظاهر **فصل** فيمن يملك
له ما يبرع فاده وان كان مرعا قاله الماوردي **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى
وانفع ما عدا **فصل** فيمن يملك الصبي مع النكاح المولاه وموتى

اولم يبر المصلحة في الاقتراض او خاف خزا به قات في المجر وكذا لو كان اليتيم يملك وعقاره
في اخ وحتاج الى مونة في تربيته من بيع الغلة فيبيعه ويشتري ببلد اليتيم او يبيعه فيه
مثله قال الاستوكي ويظهر ايضا جواز بيعه ثمن مثله فيما لرجوع الواهب اذا
كان اصلا له **او غبطة طاهرة** كان يرضى فيه شريك او جارا بالثمن من مثله وهو
يحد مثله ببعض ذلك الثمن او حيرامته بأكمله او يكون ثمن الجراج اي المقارم
مع ملة ربيعة بنسبه قوله طاهرة من زيادة المنهاج على بقيته كتب الشيخين
قال الامام ومنا بطل تلك الزيادة ان لا يشتم بها العقل بالنسبة الى ثمن العقار
وكالعقار فيما ذكر اية الفسقة من نحاس وغيره كما نقله ابن الرفعة عن البندقي
قال وما عداها لا يباع ايضا الا لغبطة او حاجة للنحو والحاجة لسبب ورجح
قليل لا ينفى خلافا وسقى كما قال ابن الملحق انه يجوز بيع اموال التجاره من
غير تقدير بشئ بل لو راي البيع باقل من راس المال يشترك بالثمن ما هو مظنة للرجح
جاز كما قاله بعض المتأخرين ولو طلب ماله بأكثر من ثمن مثله وجب بيعه ان لم ينجح
اليه ولم يكن عقارا يحصل له منه كفايته قال الروياني ولو ترك المولى عماره عقار
محموره حتى ضرب مع الدرهم ثم وهل يضمن كما في ترك علف الدابة او لا كما في
ترك التلطيخ وجهان جاربان فيما لو ترك الجارة مع الدرهم او وجهها كما قال
شيخنا عليم الفاضل فيهما رينار في ترك العلف بان فيه الملاف روح خلافا لما
قال الفقهاء ويضمن ورق الفرس اذا تركه حتى مات وكانه قاسه على سائر
الاطعمه ولو امتنع من بيع ماله لموقع زيادة فتلط المال فلا ضمان قار الصناد
ولو اجر بياض ارض بستانه باجره وافيه بمقدار منفعة الارض وقيمة الثمر
ثم سأل على شجرة على سهم من الف سهم لليتيم والباقي للتاجر كما حبرت به العادة
قال ابن الصلاح في فتاويه الظاهر صحة المساقاة قاله الاستوكي وهي مسألة
فقهاء ولا يجوز لغیر القاضى من الاوليا ان مقرض من مال الصبي والمجنون
مشيا الا لضرورة كحريق ونهب او ان يريد سفره بخاف عليه فيه اما القاضى
فله ذلك مطلقا لئلا يشغاله ولا يقرضه الا لئلا يمين وما حذر منها ان راي في
ذلك مصلحة والائتمة ولا يودعه ايضا الا عند عدم التمكن من اقرضه **وله بيع**
ماله بقرض ونسبه المصلحة التي يراها فيها كان يكون في الاول ربح في الثاني
زيادة لا يقيه او خاف عليه من نهب او اغارة **واذا باع نسبه اشهد على البيع وجوبا**
وارتق به اي الثمن رهنا واقبائه ويشترط ان يكون المشترك موسرا ثقة والاجل قصير
عرفا احتياطا للمحجور عليه فان لم يفعل ذلك ضمن قال السبكي وبطل البيع على الاصح
قاله الامام الاصح انه لا يبطل اذا كان المشترك مليا انتهى والاوجه كلام السبكي
ولا يحرك التكليف عن الارتهان نعم لا يلزم من الاب والجد الارتهان من نفسها له والدرب
عليها

عليها بان باع ماله لا نفسها نسبه لانها اتيان في حقه وبحكم القاضي ببيعها ما ارادها
اذا رضاء اليه وان لم يثبت ان يبيعها وقع بالمصلحة لانها غير ممتن في حق ولها
وفي وجوب اقامتها البيعة بالعدالة ليسجل لها وجهان احدهما لا لتفاد بالعدالة
الظاهر كمشهود النكاح والثاني نعم كما يجب اثبات عدالة الشهود ليحكم وينبغي
كما قال ابن العار ان يكون هذا هو الاصح بخلاف ما سئل ان كان في جواز ترك
الحكم لما على الولاية وهذا فيما اذا طلب منه ان يسجل لها خلاف الوصي والامير فانه
يجب اقامتها البيعة بالمصلحة وبعد انتهائها وقبل قول المحجور عليه بعد الكمال
انها باع ماله ولو غير عقار بلا مصلحة فيلزم منها البيعة بخلاف الاب والجد فلا
يلزمها البيعة بل البيعة عليه لانها لا يمتنان لو قور شققتهما ولا يسمع الوصي مال
الطفل والمجنون لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقتض له ولي ولا ابا ولا يعرض عن
العقاص نعم له العفو على الارش في حق المجنون العفو بخلاف الوصي كما سياتي
ان شاء الله تعالى في الحمايات لان الصبي له غاية تنتظر خلاف المجنون ولا يقتض
رفقه في غير كدلة المرونة ولا يكاتبه ولا يدبر ولا تعلق عتبه بضمنه ولا يطلق
زوجته ولو تبعض لغيره انا الطلاق لمن اخذ بالاق رواء ابن ماجة والدارقطني
ولا يصر ماله في المسابقة ولا يشترك له الا من فقه قال ابن الرفعة ولا يظن
حوار شريك الجوارى للتجارة لغير العلاك ولان يزوج له كما قاله ابن الصباغ **وحده**
له بالشفعة **او يترك حجب الفلحة** التي راما في ذلك لانه ما حور بفعلها فيجب الاخذ اذا
كانت المصلحة فيه ويجرم اذا كانت المصلحة في تركه فلو اسوت المصلحة
في الاخذ والترك قبل يحرم الاخذ او يجب او يحرم فيه بل لا وجه حكما
في الجور تبعها وردى والاول هو مقتضى كلام المصنف وقال الاستوكي هو
مقتضى كلام الرافعي في اجز الشفعة وقال في المطلب منا والنقص فمعه والاية
شهد له اي قوله تعالى ولا تعربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن فانها دالة على
المنع عند الاستواء ولو ردها بصيغة التفصيل ولو ترك الولي الاخذ مع الغيبة
فيه ثم لم يحجور عليه كان له الاخذ لان ترك الولي حمله لم يدخل تحت ولايته
فلا نفوت تصرفه بخلاف ما اذا تركها لعدم الغيبة ولو ترك الاخذ لان ترك الولي
حيث لم يدخل تحت ولايته فلا ولو ترك الاخذ والترك معا كما مر ولو اخذ الولي
مع الغيبة ثم لم يحجور عليه واراد الرد له يمكن منه كما صح به في الروضة والقول
قوله يمينه في ان للولي ترك الاخذ مع الغيبة فيلزم الولي البيعة الا على
اب او جد قال في تركها لغيبة فلا تقبل قوله عليه **وترك ماله** وجوبا لانه
قام مقامه وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الزكاة **وينفق عليه بالمعروف**
في طعام وكسوة وغيرها مما لا بد له منه بما يليق به في اعارته ومياريه فان قصر
الثروان اسرف اثم وضمن ويخرج منه ارش الحناية وان لم يطلب ذلك منه فان
قيل لادن الحال لا يجب اداؤه الا بعد الطلب كما مر في كتاب التفتيش وارشد

لغزو العين الدعاء كخدمة عبد مدح معلومه فاجاره **تجب احكامها** اي الاجارة في ذلك لان حد
 الاجارة صادق عليه اما اذا صاحح على منفعه العين المراجعة فانها اعارة **تجب**
 احكامها فان عين مدح فاعارة موقته والا فطلقه او جري الصلح **العين**
الدعاء كرمها **بسمه لبعضه** الباقي **لصاحب اليد** عليها **تجب احكامها** اي العبد المقر
 في بابها من اشراط القبول وغيره لصدق حد ما فتصح في البعض المبرور بلفظ
 العبد والملك وشبهها **ولا يصح بلفظ البيع** لعدم الثمن **فالاصح** **بلفظ الصلح** كما لا يخفى
 الدار على ربه لان الخاصية التي يفتقر اليها لفظ الصلح هي سبق الحضور وقد
 حصلت والثاني لا يصح لان لفظ الصلح يتضمن المعاوضة ولا عوض هنا المبرور
 ومحال ان يقابل له لان ملكه بملكه رحمة الاول على العبد تنزلا لهذا اللفظ في
 كل موضع على ما يليق به كلفظ التملك ويسمى هذا صلح الخطيطة **نونا** **العين** **تجب**
 الاعيان عنه **على** **غيره** **عين** او دين قات الاستري او منفعة **تجب** **لعموم الادلة**
 سواء اعقد بلفظ البيع او الصلح او الاجارة اما ما لا يصح الاعيان عنه كدين الم
 فانه لا يصح **تجب** قوله على عين وقع في نسخة المصنف تبعا للحرر ولو غير
 كما قد رتبه في كلامه لكان اولى لان لفظه عين تنافي كما قال الفراء في تفصيله
 فان كان العوض عينا الى قوله او دينا وقاب السبيل انه يوحذف بعض نسخ
 المحرر على عوض وهو الصواب لتسميه اياه بعد الى عين ودين انتهى **لجواب**
 الشارح عن هذا كما سياتي التنبه عليه **فان توافقا** اي الدين الصلح عنه والعوض
 الصلح عليه **علة الربا** كالصلح عن فسخه بذهب **استلزم قبض العوض** **المحرر** هذا
 من الربا فان تفرقا قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعيينه في العقد على **الاصح**
والا قال الشارح اي وان لم يتوافق الصلح منه الدين والصلح عليه في
 علة الربا يجعله منقطعا عن الاول ومثل قوله كالصلح عن فسخه يحفظ او ثوب
فان كان العوض عينا **استلزم قبضه في المجلس** **في** كما لو تبايع ثوبا بدرهم في الزمان فخرط
 قبض الثوب في المجلس والثاني بشرط لان احدا العوضين دين فشرط قبض الآخر
 في المجلس كراس مال السلم **او** كان العوض **دينا** لصاحبه كدين الذي عليك
 بكذا **استلزم قبضه في المجلس** **ليخرج** عن بيع الدين بالدين **وفي قبضه في المجلس** **الوجهان**
 افعهما لا يشترط وان كانا دينيين اشترط لما سبق في الاستدلال عن الثمن ولو
 احال المصنف عليه لا يستغني عن هذا التفصيل وان كان العوض منفعة قبضا
 قبض محال فانه قال الاستوى ويخرج تحت اشراطه على الخلاف فيما اذا صاحح
 على عين **وان صاحح من دين على بعضه** كرمه **هو ارا عن باقية** لانه معناه ثبت فيه
 احكامه وعلم من كلامه ان الصلح عن الدين ينقسم الى معاوضة وحطيطه كالعين
 وانهم انه لا يشترط قبض الباقي في المجلس لانه لم يجعل هذا العقد معاوضة بل
 ابرا وهدى يعود الدين اذا استع المبرأ من ادا اليه او اوجبه ان يصح عدم
 العود **وتصح بلفظ الابراء والخط** **وحكمها** كالوضع والاستقاط لما في الصحيحين **اللعن**

الاصح

ابن مالك طلب من عبد اسمه ابن ابي حردود دينا له عليه فارتفعت اصواتهم في المجلس حتى
 سنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت حج اليها ونادي باللعن فقال لعينك يا رسول
 الله فاشا ربك ان توضع الشطر فقات وقد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم فتم
 فاقضه فاذا جرى ذلك بصيفه الا برا كما براتك من خمسية من الالف الذي لي
 عليك او نحوها ما تقدم كومنعه او اسقطته عنك لا يشترط القول على المذهب
 سواء قلنا الا برا اسقاط ام تملكه **ويصح بلفظ الصلح في الاصح** لصاحبه عن الالف
 الذي لي عليك على خمسية والخلاف كالحلاف في الصلح من العين على بعضها
 بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه ما تقدم وصل يشترط القول في هذه الحالة فيه
 خلاف مدركه مراعاة اللفظ او المعنى والاصح على ما دل عليه كلام الشيخين هنا
 اشراطه ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كقوله في الصلح عن العين **تجب**
 مقتضى كلام المصنف البطالان فيما لو كانت الخمسية المصالح بها معينه وهو
 ما رجحه القاضى والامام وقطع به القنار وهو به في المهمات وجري البرم
 لان معينه مقتضى كونها عوضا فيصير باسا الالف بخمسية ومقتضى كلام اصل
 الروضة الصحة وجري عليه البعوي والموولي والخوارزمي وهو المعتمد
 لان الصلح من الالف على بعضه ابرا للبعض واستيفاء للباقي فلا فرق بين
 المعين وغيره **ولو صاحح من دين حال على موطنه** **تجب** **تجب** **تجب** **تجب** **تجب**
 صاحح من موجد على حال مثله كذلك **لما** الصلح لانه وعد في الاول من الدين
 بالحق الاجل وصفة الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية وعدم من المدون
 باسقاط الاجل وهو لا يسقط والصحة والتكسر كالحلول والتاجيل **فان عمل**
الدين الجليل مع الاداء **اوسقط** **الاجل** **لصدور الاداء** **والا** **استغنا** **من اهلها** **نعم**
 ان ظن المودعي صحة الصلح لم يسقط الاجل واسترد ما حمله لمن ظن ان عليه
 دينا فادله فيما خلا فانه مسترد كما قال السبيل قطعا وهذه المسألة فرد
 من افراد قاعدته منكره وهي اذا شرط عليه شيء من المقرات لا يلزمه الوفاء به
 كما لو شرط بيعا في بيع ففعل المشروط عليه جاهلا بطلان العقد المشروط كان
 اتي بالبيع الثاني فهل ينفذ للونه بقر فاصحها في نفسه ام لا لكونه وفاء بشرط
 الفاسد فيه خلاف وقد اضطرب الترجيح في هذه القاعد كما بينته في المهمات
 ثم قات وقد بطاوت نفوس الشافعي على البطالان فليكن الفتوى عليه ولا
 عبر بما عداه **لانه** **صاحح** **بخط البعض** **وعد بتاجيل الباقي** **والوعد لا يلزم**
والخط صحيح ولو كان **بان صاحح من عشرة موجهة على خمسة حالة** **لما**
 الصلح لان صفة الحلول لا يصح الحاقها والخمسة الاخرى انما تركها في مقابلة ما
 ذلك فاذا لم يحصل الحلول لا يصح الترن والصحة والتكسر كالحلول والتاجيل
 تنبيه قد علم ما تقرر ان اقام الصلح منه البيع والاجارة والعارية

ولو صاحح من عشرة حالة
 على خمسة موجهة
 خمسة وثلاثين حالة

والعينة والسلم والبراءة وبقي منها اشياء اخر منها الخلع كصالحته من كذا على ان تطلقني
 طلقة ومنها المداونة من دم العهد كصالحته من كذا على ما يستحقه على من فقام
 ومنها الجعالة اصالحته من كذا على رد عبدي ومنها الفداء لقوله للمحرر صلحته
 من كذا على اطلاق هذا الاسير ومنها الفسخ كان صالح من السلم فيه على راس
 المال وكانه تركها كغيره لاخذها ما ذكره **الشيخ الثاني في الصلح على الانكار** او السلوك من
 المدعي كان يدعي عليه دارا فصالحه عليها بان يجعلها للمدعي او للمدعي عليه
 كما يصدق ذلك عبارة المصنف وكلا الصورتين باطل كما قاله في المطلب من
 سليم الرازي او عنون كان ادعى عليه شيئا فالتزمه صلح عنه **ببطلان خبره**
نقل المدعي وفي الروضة وصلحها على غير المدعي كان فصالحه عن الدار ثوب
 او دين قال شارح وكان نسخة المصنف من المحررين غير عنها بالنفس
 ولم يلاحظ موافقه مما في الشرح فيها مسلمان حكمها واحدا انتهى ويريد بذلك
 دفع اعتراض المصنف فانه قال الصواب التغير بالغير وقاب الدمرى عبارة
 المحرر غير وكان الراي تصحفت على المصنف بالنون فغير عنها بالنون فان قيل
 التغير بالنفس لا يستقيم لان على البايد حلان على الماحوذ ومن وعن على
 المبرون **اجيب** بان ذلك جري على الغالب كما مر في الاشارة اليه
 وبان المدعي المذكور ماحوذ ومبروك باعتبار من غايته ان الغا الصلح
 في ذلك للانكار وفساد الصيغة بائنا العوضين وانما امتنع الصلح على
 غير اقرار خلافا للائمة الدلائل قيا ساعلى ما لو انكر الخلع والدابة ثم تصالحا
 على شيء ولا المدعي ان كان كادبا فقد استحلت من المدعي عليه ماله الحلال
 فدخل في قوله صلى الله عليه وسلم الاصلح احل حراما او حرم حلالا
 فان قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام بل هو على ما كان عليه
 من الحرمة والتحليل **اجيب** بان الصلح هو المحرر لما اقرار
 على ذلك في الظاهر واما فيما بينه وبين الله تعالى فبما اقررت
 عليه بينه بعد الانكار جاز الصلح كما قاله الماوردي لان لزوم الحق
 بالبينه كل واحد بالقرار ولو اقررت انكر جاز الصلح واذ اقررت
 احتلفا في انها فصالحا على اقرار وانكار والذي تقرر عليه الثاني
 ان القول قول مدعي الانكار لان الاصل ان لا عقد فان قيل لو تنازع
 المتعاقدان هل وقع العقد صحيحا او فاسدا كان القول قول مدعي
 الصحة كما مر فملا كان هذا كذلك **اجيب** بان الظاهر والغالب
 جريان البيع على الصحة والغالب وقوع الصلح على الانكار ولو ادعى
 عليه عينا فقات ردودها اليك ثم صالحه قات المعنوي في قضاويه ان
 كانت في دين امانة لم يصح الصلح لان القول قوله يكون صلحا على انكار

عليه

وان كانت مضمونه فتقوله في الرد غير مقبول وقد اقر بالضان فيصح الصلح ويختار
 بطلانه فانه لم يقر ان عليه شيئا انتهى والاول اظهر وان صالح على الانكار
 فان كان المدعي محقا فيجعله فيما بينه وبين الله تعالى ان ياخذ حايده له قاله
 الماوردي وهو صحيح في صلح الخطيئة وفيه فز من كلامه فاما اذا صالح على غير
 المدعي ففنده ما ياتي في حالة الظن قاله الاستوي قات ولو انكر تصحيح ثم
 اقر كان الصلح باطلا قاله الماوردي فان قيل اذا اقر بانه كان ملكا للصالح
 كمال الصلح فيدنى الصحة لا تقاها على ان العقد جري بشرطه في علم او في
 نفس الامر **اجيب** بان شرط صحة الصلح قسبي الصحة لا تقاها على ان يقبض
 صحيح للمدعي ولكنها مختلفان في جهة الاستحقاق واختلافها في الجهة لا يمنع
 الاخذ ومشتق من محل الوجهين ما اذا كان المدعي دينا وصالحا عن نفسه
 على حسانية في الذمة فانه لم يصح جزا ان الصحيح انما هو سعد بالبدن وباراد
 لهية على ما في الذمة تمتع بخلاف ما اذا صالحه على حسانية معينة فانه لم
 يصح في الاصح ومشتق من بطلان الصلح على الانكار ما سئل منها اصلاح
 الورثة فيما وقفه بينهم كما سياتي اذا لم يبدل احد عوضا عن خالص ملكه ومنها
 ما اذا سلم على اكثر من اربع شوة ومات قبل الاختيار او طلق احدي زوجتيه
 ومات قبل البين او التبيين ووقف الميراث بينهما فاصلحن ومنها ما لو
 تداعيا ودعية عند رجل فقات لا اعلم لا يكافي اودار في يداهما فقام كل بينه
 ثم اصطالحا **وقوله** بعد انكاره **ما لم يقر** من الدار التي بعد البيع **قار** في
 حلق ان يريد قطع الخصومة لا غير الثاني اقراره بتقصده والاعتراف كالوقاف
 ملكي ودفع بما مر على الاول بلون الصلح بعد هذا الالتباس صلح انكار
 اما اذا قات ذلك ابتدا ببلانكاره فانه يبطل جزما ولو قات يعني البين
 التي يدعيها او يمسها او زوجتي هذه الامة او ابراني ما تدعيه فاقرار لا نه
 صريح في التماس التملك او قات اعرفي او اقر في لم يكن اقرارا في احد وجهين
 يظهر كات شيئا ترجحه لان الانسان قد يستقر ملكه ومناحر من مستاجر
 ولان يظهر كات شيئا ايضا انه اقرار بانه مالك للنفقة ولو قات صالحا
 عن دعوى فليس باقرار جزما **التم الثاني** من الصلح **جري بين المدعي**
وعينه اقرار الاحيني **ظهر المدعي في الصلح** عن المدعي به وهو مقبول في الظاهر
 او فيما بيني وبينه ولم يظهر خوفا من احد المالك كما مر في القسمين في الحرر
الصلح بينهما لان دعوى الانسان الوكالة في المعاملات مقبولة وحله
 كقات الامام والعزالي اذا لم يعد المدعي عليه الانكار بعد دعوى الوكالة
 فان اعاده كان عطلا فلا يصح الصلح عنه ثم ان كان المدعي عينا وصالح على بعض

الاقرار وهو مشتق من العقد
 ومع اقرار المالك ولو بعد العطف
 ولو تصالحا بعد التمسك به
 ولو تصالحا قبله **قار** اسطر
 الصلح **ان جري** على المدعي
 كما لو كان على غير الاصلح
 واحدا في جهة لا يقر
 البعض متحقق

الاصح

باب في بيان ما يقع من جهة التماس من غير احتياج الى ان يطاير له
لان ما يقع ذلك امر حقيقي وشروط مع هذا ان يكون على رأسه الجملة العالمية كما قاله
المؤرخون وان لا يطال الموضع كما اقتضاه كلام الشافعي والزموا الاحتجاب ولا عين
بالاطال الحفيف ولو اخرج الاشراج الى وضع الرمح على كتف الرابح بحث لا تاتي
ففيه لم يضر لان وضعه على كتفه لا يضر فيه **وان كان غير النيران والنوازل فليزعم**
عن جهة المحرقة الميم الاولى وكسر الثانية **على البعير** **اختاب المظلمة** بكسر الميم كما في
الدرجات فوق الحمل لان ذلك قد سبق وان كان نادرا والاصح في جوار ذلك ان
صلى الله عليه وسلم نصب بيد ميزابا في داره العباس ورواه الامام احمد والبيهقي
وقيل ان الميزاب كان شاة راعا لمجد صلى الله عليه وسلم ولو كان له داران في جبا
بنى الشارع لم يفرحت الطريق من اياها الى الاخرى واحكام ارجه بحث
نومن الا انها لم يمنع لانه لا فرق بين ان يرمى هو الطريق او ما تحته من غير ضرر
على المارين بخلاف المنع المملوك فليس له ذلك بغير اذن اهله كما يوجد مما ساق في
وضع الخناج بغير اذن اهله فان فعل ما منع منه ازيل لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام رواه ابن حبان وعنه وهو حسن والمزيل للمحاركة
لا كل احد لما فيه من موقع العنة للمحلل احد مطايرته بالذلة لانه من ازاله المذكر
تسبه ما اثمته من جوار احوال الخناج غير المضر هو في المسألة اما الكافر فليس له
الاشراج الى شوارع المسلمين على الصحيح وان جاز استطرافه لانه كما عمل الساعى للمسلم
في المنع قات في المطلب وسدوله اهل الذمة طرقات المسلمين ليس على استحقاق ذلك
بل ما بطريق البيع للمسلم او بما سدلون من الخزيه اذا قلنا انها في مقابلة سكني الدار
وحرى الخلاف في ابا حنيفة اذا ارادوا ابقوا في ابيهم دورهم قات الدار
وبشبهه ان ينعوا من اخلج الخناج ولا من هجر ابا حنيفة في محالهم وشوارهم
المنقصة ٢٠٠ في دار الاسلام كما في دفع البناء وهو بحث حسن وقضيه اطلاق المنع
جواز اخلج الخناج الى الطريق بشرطه انه يجوز اخلج جناح تحت جناح صاحبه اذا
لا ضرر او فوقه ان لم يضر بالمار على جناح صاحبه او مقابله ان لم يطل انتفاع صاحبه
وكذا هو منه ايضا اذا انهدم او هدمه وان كان على عزم اعادة ولو جيب
لا يمكن معه اعادة وهو كذلك كما لو قعد لا ستر احة ويجوز في طريق واسع ثم
انقل عنه يجوز لعين الارتفاق به ويصير احق به فان ينزل تيسر اعتبار
الاعراض في العمود فيه للمعاملة فحاشته هنا اذا عا داله كما بحثه الرافعي
اجيب بان اشراج الخناج انما يكون بطريق البيع لا استحقاق الطريق وشبهه
سقوط استحقاق الطريق ثابت للمسلمين بل لا يمتنع ان كان احق بدلالة
في السبب والانتفاع بالمقاعد ليس تبعا لعين فذلك من سبق كان احق بدلالة
يعرض عنه وبان المعاملة لا تدوم بل الانتقال عنها ثم يعود اليها ويركع فاعتبر
الاعراض بخلاف ما هنا فاعتبر الا انهدام نعم مستثنى من ذلك بالوجه في دار في موات
واخرج ٦ جناحاً ثم بنى اخرا دارا جاذبة واستمر اشراج فان حق الاول سمي وان

المدور

انهدم جناحه فليس لجاره ان يخرج جناحه الا اذا نه سبق حقه بالاحار ومن سبق الى اكثر
المدور ان احذر هو الطريق لمن للاخر منه وحكم الشارع الموقوف على غيرهما من
كما اقتضاه كلام الشافعي وان توقف فيه في المطلب والطريق ما جعل عند احدا للبلد
او قلة طريقا او وقته المالك ولو بغير احدا كذلك وصرح في الروضة فلاح ان الامام
بانه لا حاجة في ذلك الى لفظ قات في المهمات ومجمله فيما عدا ملكه اما فيه فلا يد من
لفظ بصر به وقفا على قاعدة الاوقاف انتهى وهذا ظاهر وحديث وجبنا طريقا
اعتمدنا فيه الظاهر ولا تمنعت الى جده اجعله طريقا فان اختلفوا عند الاحكام
في تقدير قات المصنف جعل سبعة اذرع لجبر الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف في الطريق ان يجعل عرضة
سبعة اذرع وقات الركش مذهب الشافعي اختياره في الحاجة والحديث محمول
عليه انتهى وهذا ظاهر فان كان الثمن سبعة اذرع من قدر الحاجة على ما مر لم يجز
لاحد ان يمتد على شرفته وان قل ودخولها محولة من الموات بحث لا يقتصر
بالمار اما اذا كانت الطريق محلوكة مسلما حالها بقدرتها الى خيرته والاقتصر
له توسيعها **ويجوز السج على اشراج الخناج** او اسبابا وان صالح عليه الامام لا للمعوية
لا يفرق بالعقد وانما يتبع العذر كالحل مع الام ولا نه ان يضر بغير فعله وان لم يضر
فالمنع مستحقة وما مستحقة والافان في الطريق لا يجوز اخذ العوض عنه كالمروور
بحرم ان سنى في الطريق دكة ينفخ الدال اي مصطبة او غيرها **او امر من سنى** ولو اسع
الطريق واذن الامام واستنى العذر لمنع الطريق في ذلك المحل ولعن المار من
عند الارذحام ولا نه ان طالت المدد اشبه موضعها الاملاك وانقطع اثر استحقاق
الطريق فيه بخلاف الاحجج وبحوها واستشكل التعديل الاول بحوار عرس النجج
في المسجد مع الدرامة والاشراج في حوار فتح الباب الى درب منسدا اذا سمع واحجب
عن الاول بان محل جوار عرس النجج بالمسجد اذا كان لعدم المسلمين بدليل انهم لا
يمنعون من الاكل من ثمارها وقضيه جواز مثل ذلك في الشارع حيث لا ضرر
وهو كذلك وعن الثالث بان الحق في الدرب المنسدة لخاص وهو قائم على مسئلة
وحفاظ له بخلاف اشراج فانقطاع الحق عند طول المدة اقرب **وقيل ان دكة**
ذلك المار **جواز** كما اشراج الخناج ومنق الاول بما مر وقضيه ملامهم منع احداث
دكة وان كانت بقفا داره وهو الظاهر كما جزم به ابن الرفعة وان قات الدكة يجوز
عند انتقال الضرر ولا يضر بمن الطين في الطريق اذا بقي مقدار المروور للناس كما قاله
العبادي ومثله التما المجارة فيه للمعارة اذا تركت بقدر حدتها او ربط الدواب
فيه بغير حاجة التزدد والركوب واما ما منع من ان من ربط دوابا لعائين
للكرك فمدا لا يجوز وجب على ولي الامر منعهم وقد امنتت بذلك مرارا لما في
ذلك من الضرر ولو دمع التراب من الشارع وضرب منه الدين وعينه وباعه
مع مع الكرامة كما في فتاوى التماس في الطريق **غير التماس في الطريق** **الخناج** **الب**
المرحلة بالاخلاق وان لم يضر بغير رضاهم لانه ملكهم فاشبهه الاشراج الى الدور

وكذا في حرم الاشراق لبعض ملوك في الامم
 الباقين في حرم اشراق لا والثاني في حرم اشراق
 يجوز له الانتفاع بقضائه في حرم اشراق
 اشراعه بما لم يصر به في حرم اشراق
 بالمنفعة ولو رضى بعضهم ببعض ذلك امتنع عليهم الرجوع كما صرح به الماوردي
 لا نه لا سبيل الى قلعه مما نال وضعه حق ولا الى قلعه مع عزم الارش لا نه
 شريك وهو لا يملك ذلك ولا الى ابقائه باجته لا نه الموالا اجته له كما هو قضية
 ذلك ان الاخراج لو كان فيما لا حق للخرج فيه فان كان بين باب داره ومصدر
 السكة كان لمن رضى الرجوع ليقطع ويعزم ارش النقص وهو ظاهر تنبيه
 لوقاف المصنف الا برضى المستحقين لكان اولى لوجهين احدهما ليعود الاستثناء
 الى المسألة الاولى ايضا وهي ما اذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التغير
 فيها بالباقيين الثاني لئلا يؤولوا من باب به لا نه اقرب الى راس السكة
 لمن باب به اقرب وهو وجه والاصح خلافه بناء على استحقاق كل ابي ما به الى اخر
 الدرب كما يعلم من قوله الا في **واملكه** اي الدرب غير النافذ **فقد باب داره**
لا نه لا صفة جدار من غير نفوذ باب فيه لان اولياتهم المستحقون للانتفاع بهم
 الملاك دون غيرهم تنبيه لوقاف من له المروية الى ملكه لكان اولى لغير
 ما لو كان له فيه فزن او جاذف او نحو ذلك **واملكه** اي الطريق
 المذكورة وهي تذكر وتوثق **لكلام** لا نه رعا اصابوا الى التردد والارتباك
 بكلمه لطرح التفات عند الادخال والاخراج **ام يحسن شركة كل واحد باب**
 وهو عزى وقيل معرب **باب داره وجهان** الثاني لان ذلك القدر هو محل
 تردده ومرويه وجا عدا هو فيه كالا حنين من السكة ولا هله الدرب
 المذكور نسبة صحته كسائر الشركات القابلة للتسعة ولو اراد الاسفلون
 لا الاعلون سدا ما بينهما او قسمته جاز خلاف الاعلين ولو اتفقوا على
 سدر راس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح بعضهم بعض رضى الباقين ثم
 ان سدا باله نفسه خاصة فله ففتح بعضهم داره **مسجد او وجد**
 من سدا لم يكن للباقيين ذلك ولو وقف بعضهم داره **مسجد او وجد**
 ثم سدا ركنهم المملوك في المروية فيمنعون التسعة ولا يجوز الاشراق
 عند الضرر وان رضى اهل السكة لحق سائر المسلمين وبحوز الاشراق الذي
 لا يصر وان لم يصر من اهله ومجمله اذ لم يكن المسجد حاد ثا والا فان رضى
 اهل الدرب وكذلك والا فله المنع من الاشراق اذ ليس لاحد الشركاء
 ابطال حق البقية من ذلك وكالمسجد فيما ذكر ما سبل او وقف على جهة
 عامة كبير وحدرسة وربما بنيه على ذلك الزركشي **سسه** كان ينبغي
 ان يقول في كله كما في غيره مما قد مره فانه ينافى الى غير النافذ وهو مذكر

ويستغنى

وبه فني عما قدرته في ملامه تبع الشارح وقد اقي في الحوز بجميع الضارب مؤنة لكونه
 عمرا لا بالسكة ولما عبر المصنف بغير النافذ عدل عن تانيث الضارب الى تذكرها
 الالهة اللفظة وقوله لكلام كان الاولى ان يقول لكلامهم فانه لا نزاع في استحقاق
 كله لكلام اي مجموعهم فان الكل يطلق على الكل المجبوع والكل بالتفصيل فان قيل
 اذا كان الاستحقاق لهم خاصة فلم جاز لغيرهم دخوله بغير اذنه اجيب بان هذا
 من الخلاف المستفاد من قوله الحار قال الزركشي وقضيه انه لا يجوز الدخول اذا كان
 فيه محجور عليه لا امتناع الاباحة منه ومن وليه وقد توقف الشيخ عز الدين في مسائل
 قريبة من ذلك كالشرب من انهارهم والظاهر كما قال بعض المتأخرين الحوز اذا كان
 الموضع خلافا ومن ذلك ما قال الاصحاب من انه يجوز المرور على غيره اذا لم يضر شيئا
 للناس قال العبادي في طبقاته وعليه بجرا اطلاق الاكثر من الجواز ومجمله فيما جرت
 العادة بالمساحة بالمروية وقد قيل ان السلطان محمود لما قدم مروا استقبله اهل
 البلد وفيهم القناب الكبي والفاضل ابو عاصم العامري احدهما عن يمين السلطان والاخر
 عن يمينه واراد حوا فقدمي فوس القناب عن الطريق الى ارض مملوكة لا تملكه الا سلطان
 السلطان العامري هل يجوز ان سقط في ارض الغير بغير اذنه فقات له سائر الشيخ
 فانه امام لا يقع فيما لا يملك في الشرع فسمع القناب ذلك فقات بحوز السعي في ارض الغير
 اذ لم يخش ان يتخذ بذلك طريقا ولا عا دضرره على المالك بوجده اخر كما نظره فيه
 مراة العنبر والاستقلال بجداره **وليس لنفوس مع باب الله لا سطر** لا ما فهم لقفرهم
 فان اذنوا جازوا لهم الرجوع ولو بعد النسخ كالمارية قال الامام ولا يغرسون شيئا
 خلاف ما لو اعار ارضا للبنا ونحوه ثم رجع فانه لا يقطع مجانا قال الرافعي ولم اره
 لغيره والتماس عدم الفرق وقرئ في المطلب بينهما ما فيه نظر والا ولى ما فرق به
 سخنا من ان الرجوع هناك يترتب عليه القطع وهو خاره فلم يحز الرجوع مجانا
 بخلافه هنا لا يترتب عليه حارة لعدم افضاضه لزوم سد الباب وخارة فتحه
 انما يترتب على الاذن لا على الرجوع مع ان فتحه لا يوقف على الاذن وانما لا يوقف
 عليه الا سطر اقي **وله فتحة اذا احسن** بالتحسين وحوز الشدة في **الاصح** لان له رفع
 جداره فبعضه اولى والثاني لا لان فتحه لشعربثوت حق الاستطراق فيستدل
 به عليه وما صححه بتعاليم هو ما صححه في تعميم التنبيه وهو المعتمد وان قال في
 زيادة الروضة ان الافتحة المنع فقد قال في المهمات والنوى على الجواز
 فقد نقله ابن حزم عن الثاقبي تنبيهه لو حذف لفظة سمع لكان اخصر
 واشمل فان الخلاف جاز فيه اذا فتحه للاستضاءة شيئا كما اوخوه جاز جاز ما
 كما نقله الاسنوي وغيره عن جمع **ومن له فيه باب** او من باب **فتحة احراب**
من راس الدرب من يابد الاصل **فتحة** اي لكلامهم **منه** اذا كان باب به بعد من
 الباب الاور سوا اسد الاول ام لا لان الحق لغتين خلافا من باب به من المفتوح
 وراس الدرب او مقابل للمفتوح كما في الروضة عن الامام اي المفتوح القدير كما فهم

السبي وغيره وفهم البليغي انه الجديد فاعترض عليه بان المقابل للمفتوح مشارفة القدر
المفتوح فيه فله المنع وان **ان قرب الى راسه ولم يسه الباب القدم** كما في لشركايد منعه
لان انضمام الثاني الى الاول يورث رحمة ووقوف الدواب في الدرب فيستقررون
به وقيل يجوز واختاره الادريجي وصنف التوجيه بالزوجه مستصحبهم بان له
جعل داره حتما وحافوتا مع ان الرحمة ووقوف الدواب في السكة وطرح
الاثقال كثره اضعاف عما جاء به في فتح باب اخر للدار انتهى وربما
يجاب بان موضع الباب لم يكن له فيه استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكره **وان**
فلا يمنع لانه ترك بعض حقه وجوز لمن داره في اخر الدرب لعدم بابه فيما يحق
به وجعل ما بين الدار واخر الدرب رهليز قاب للاستوى ولو كان له دار وسط
السكة واخرى ماخرها فالمعجزة انه يجوز لمن داره منها منفعة من مقدم باب
الموسط الى اخر السكة لانه وان كان شركا في الجميع لكن شركته سببا افاض
اليها خاصة وقد سعى لغرض مستفيد زيادة استطراق ولو كان له في السكة
قطعة ارض فيها دار وراو فتح الكل واحد با ما جاز قاله البيهقي في فتاويه
ومن له داران يفتح يفتح الموقا منه **اوله الى درج** مملوكين **مسدود** ودرب
مملوك **مسدود** وشارع **فتح بابا بينهما يمنع في** لانه مستحق المرور في الدرب ورفع الحائل
بين الدارين بصف في ملكه فلم يمنع حقه وبيع المصنف كالرافعي في تفصيل هذا البيهقي
وهو المعتمد والثاني وهو ما نقله في الروضة عن العراقيين عن الجمهور وجري
عليه ابن المعري المنع لانه في الصورة الاولى ثبت لكل من الدارين استطراق
في الدرب الاخر لم يكن له وفي الثانية ثبت للمصنف الشارع حقا في المسدود لانه
لما تنبىه قضيه اطلاق المصنف انه لا فرق في جريان الخلاف بين ان يبي
البابين على حالهما او يسد احدهما وهو كذلك وان حصه الرافعي بما اذا سد باب
احدهما وفتح الباب لعرض الاستطراق وقوله مسدودين او مسدود وشارع
كان الاولى ان يقول مملوكين او مملوك وشارع كما قدرته في كلامه لانه لا يلزم
من السد الملك بدليل ما لو كان في اقصاه سجدا وخبره كما مر وقوله يفتح
هو بالمشاة من فوق في اوله لان الدار موقوفة وكذا كل فصل كان من اللغات
قاله المصنف في الدقايق قاب ابو حيان وبه ورد الساج قاب تعالى عيان
جريان وقاب ان تزولا وقاب امراتين تزودان وجوز ان فارس فيه الباء
من تحت **وجب منع فتح الباب** نصالحه **امير الدرب بال** لانه انتفاع بالارض بخلاف
اشراج الجناح لان هناك بذل مال في مقابلته المولى المحرم اذا صاحوه على
الاستطراق اما اذا صاحوه على مجرد الفتح بما لا يوجب بطمان ان قدروا
للاستطراق ملك فهو اجارة فان اطلقوا او شرطوا التابيد فهو بيع جز وشايع
من الدرب له وينزل منزلة احدهم كما لو صاح رجلا على مال ليجري في ارضه قاله

الاصح

صح

كان

كان ذلك بملك المكان النهر بخلاف ما لو صاح به مال على فتح باب من داره او ان يجري
الماء على سطحه فانه وان صح لا يملك شيئا من الدار والسطح لان السكة لا اراد الا
للاستطراق فانتبه فيها يكون نقلا للملك واما الدار والسطح فلا يقصد هما الاستطراق
واجرا الما وقد الادريجي الجواز في تقدير الملك وعدده بما اذا لم يكن بالدار مسجد
وبخبره كدار موقوفة على معين او غير والا فلا يجوز ان البيع لا يتصور في الموقوف
وحقوقه قاب واما الاجارة والحالة هذه مسجد فيها مفصل لا يخفى على العقيد
استحقاقه ولو اذن صاحب الدرب لافان في حفر سرداب من داره ثم باعها
فللمشترى ان يرجع كما كان للبايع قاله العبادي **وبحور** **لما فتح اللوات** في جداره في
الدرب الثاني وغيره سواء كان من اهل الدرب ام من غيرهم سواء كان للاستفاة
ام لا اذ نوا ام لا لانه مقر في ماله لان له ازالة داره وجعل شيئا مكانه والكوا
جمع كونه يفتح الكاف الطاق وهي لغة عربية نصيبها الدار ومثددة فيها وجهها المصنف
جمع بصحيح وفي كاذم اللغات وجمع جمع تكسير مجمع المفتوح على كوا بالكر مع
المد والقصر والمضمومة على كوا بالضم والقصر تنبيه غالب ما يفتح اللوة للاستفاة
وله نصب شيئا عليها بحيث لا يخرج منه شيء فان خرج هو او عطاوه كان كالجناح
قاب السبي فلينبه لهذا فان العادة ان يعمل في الطاقات ابواب يخرج فيمنع
من هو الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك
فلا يمنع من ابواب الطاقات وقضيه اطلاق المصنف انه لا فرق في الجواز من
كون اللوة عالية او لا وهو كذلك وان قيد الجرحاني بما اذا كانت عالية لا يقع
النظر فيها على ارجاءه فقد صح السخ ابو حازم يجوز فتح كوة في ملكه مشرفة
على جاره وعلى حرمه وليس للجار منعه لانه اذا اراد فتح جميع الحايط لم يمنع منه
فاذا رفع بعضه لم يمنع **والمدار من المالكين** **فقد خص** اي ينفرد **باجرها** ويكون
سائر الاخر **فقد يستر** **كان فيه المصنف** **احدهما ليس** **لاخر وضع للدخول** بالبيعة اي خشيته **عليه**
في الحدية والاجير المالك لانه ان اشترى من وصفاه لغيره لا يحل له امرؤه من مال خفيه الا ما اعطاه
عن طيب نفس ورواه الحاكم باسناد على شرط الشيخين في معطيه وكل منهما منفرد في
بعضه ولغيره اصبر ولا ضرار في الاسلام قال المصنف حديث حسن رواه ابن ماجه
والدارقطني وقاسا على سائر امواله ونقله البيهقي في شرح السنة عن اكثر اهل
العلم والقدم بحور ذلك وجبر المالك الحديث الشيخين عن ابي هريرة رضي الله عنهما
عنه لا يمنع جار جاره ان يضع خشيته في جداره ثم يقول ابو هريرة مالي اراكم
عنها اي السنة معروضة واسد لا يمنع بها بين اكنافها بالنا المشناه من فوق اي
بينكم وروي باليون ومعناه ايضا بينكم فان الكنت هو الجانب قاب السبي ولم يجد
في السنة ما عارض هذا الحديث ولا يصح معارضته بالعمومات واجاب عنه الاصحاب
بانه محمول على الذب لقوة العمومات المعارضة وان الضمير في جدار لصاحب
الخشبة اي لا يمنع الجار ان يضع خشيته على جدار نفسه وان ينفرد به من جهة يمنع

وغيره قات الاستوى وتايد بانه القياس الفقهي والقاعدة الخيرية فانه اقرب من
الاولى فوجب عود الصغير اليه تنبيه قد يقتضى التعبير بالحدود انه مقابل
قدم محض وليس مراد ايل هو مخصص عليه في الجديد ايضا حكاه البيهقي
عن الثاقبي وهو من رواية الجديد وظاهر ان القول القديم مطلق وليس
مراد ايل له شروط ان لا يحتاج المالك الى وضع حيز وعده عليه وان لا يزيد الحيز
في ارتفاع الجدار وان لا يدين عليه ارجا وان لا يضع عليه مالا يحمله الجدار ولا يضر
به وان لا يملك الجار شيئا من جدار البقعة التي يزيد تشقيها وان لا يملك الجدار
واحد او قدمهم من التعبير بالوضع اختصاص الخلاف بذلك وان لا يجوز ادخال
الجذوع في الحالة قطعا وليس مراد ايل الخلاف جار فيه ايضا وموضع المصنف
الخلاف في الجدار بين المالكين يخرج السابط اذا اراد ان يبنيه على شارع
او درب غير نافذ وان قطع طرف الجذوع على حائط جاره المظلم فلا يجوز
ذلك الا بالوضي قطعا قاله المتولي وغيره لان هذا الجدار ليس بين مالكن فان
قيل قوله لا يجبر المالك فيه فهم انه يجوز مر به وان القولين انما هما في الجوار
ابتدا وليس مراد ايل حذوفه لكان اولى اجيب بانه فرع على الجديد
فلو رضى المالك بالوضع بلا عرض قلنا بعدم الاجبار **بمعاذرة** لصديق حذفا
عليه فيستفيد بها المستفيد موضع مرة واحدة حتى لو رفعه وبعده او سقط
بنفسه او سقط الجدار فينبأه صاحبه بتلك الا له لم يكن له الوضع ثانيا في الاصح
لان الاذن انما يتناول مرة فقط و **له** اي المالك **الرجوع** **منه** **بما** **كان** **عليه** **قطعا**
وكذا لو رضى المالك بالوضع كسائر العوارى والثاني لا رجوع له بعد البناء لان مثل هذه العارة
مراد بها البناء كالا عارة لكونه المبيت **وقايل الرجوع** **خمس** **من** **ان** **يقضي** **اي** **الموضع**
المبني عليه **باجل** **او** **يقول** ذلك **بغير** **مراش** **نقصه** وهو ما بين قيمته قايما ومقلوبا
كما في اعادة الارض قلنا او العرائس وليس له التملك لذلك لقيمه وان قال للزبي
ان فضيه اكثر العرائس ان له ذلك بخلاف من اعاد ارضا للبناء او العرائس قاله
بعد رجوعه ان تملكه بقيته لان الارض اصلها ان تستتبع والجدار تابع
فلا تستتبع **وقيل** **فانه** **طلب** **الاجرة** في المستقبل **نقط** لان القطع بغير المستعمل ان
الجذوع اذا ارتفعت اطرافها عن جدار لا يمسك عن الجدار الا حيزا صغيرا يزيل
بالصغر **ولو رضى موضع الجذوع والبناء عليها** **بعموم** على قول بيع الاحبار **فان اجروا**
الجدار **عليه** **بمعاذرة** كسائر الاعيان التي مستاجر للمنافع لكن لا يشترط فيها بيان
المدة في الاصح لانه عقد يرد على المنفعة وتدعو الحاجة الى دوامه فلم يشترط
فيه التوقيت كالشكاح والثاني بشرط وكلام المصنف يقتضيه وقاب الزركشي
نعم لو كانت الدار وقفا عليه فاجب فلا بد من بيان المدة قطعا لذكر القاضي
الحسين **وان قال بغيره للبناء عليه** **ويشترط** **حق** **البناء** **عليه** **فالاصح** **ان** **الواقع** **لفظ** **البيع**
او بلفظ الصلح كما في الكفاية **في** **شوط** **مع** **لكونه** **موبدا** **وشوب** **اجاز** **لان** **المشتق**
به منفعة فقط اذ لا يملك المشتري فيه عينا فلو كان اجارة منفعة لا يشترط ما فيها

البناء

العقد

او بيما محض لكانت راس الجدار لصاحب الجذوع والثاني ان هذا العقد بيع يملك
به مواضع روس الجذوع والثالث انه اجاره موبد الحاجة واحترز بقوله
للبناء عليه بما اذا باعه وشرط ان لا يبنى عليه فانه جازر قطعا ويستتبع به ما عدا
البناء من ملك عليه وغيره وكذا لو باعه ولم يتعرض للبناء بالكلية كما ذكره الماوردي
قوله في الدقايق انه الصواب وان قوله بعضهم شابهه بتحويل ثواب السبكي
لا يظهر لي وجه التحويل في ذلك لان الشوب الخلط ويطلق على المخلوط به
وهو المراد هنا والثانيه شاب لما فكل منهما صواب وقاب الاستوى التعديل
بالتحويل هنا لا بد له بل صوابه التعريف **فاداني** بعد قوله نعم كلبنا اقره
بعت حق البناء وتكنا بالا **وليس** **بالمالك** **الجدار** **نقصه** اي نقص البناء المشتري
حاله اي لا يجازا ولا مع اعطاء ارش نقصه لانه مستحق الرواة بعدد لا زجر
نعم ان اشترى مالك الجدار حق البناء من المشتري جاز كما صرح به الحاملي وابواه
الطيب وحديثه يمكن من الحصلتين اللتين جوزتا هما لو اعاد لروا الاستحقاق
صاحب الجذوع تنبيه سلك الشخان عن ملك البائع من مدمر حائط نفسه
ومن منع المشتري ان يبنى اذا لم يكن قد بنى ولا شك كما قال الاستوئي انه لا يمكن
سهما ولو وجدنا الجذوع موضوعة على الجدار ولم نعلم كيف صنعت فاعلمنا انها
صنعت بحق فلا تنقص ونقصي باستحقاقها دايم فلو سقط الجدار واعيد فله
اعادتها بخلافه لا نأخذها ما بناها وصنعت بحق وشككنا في الجوز للرجوع ومالك
الجدار بنقصته ان كان مستهدما والا فلا كما في زيادة الروضة **ولو اعاد الجدار**
بعد بئنا المشتري او قبله **بما** **اجاز** **فله** **باختياره** ولا يلزمه ذلك في الجديد **لانه**
اول من فليسحق **اعادة** **البنا** في الاولى واعادته في الثانية سلك الاولى ومنها
لانه حق ثبت له ولو لم يبنه المالك واراد صاحب الجذوع اعادته من ماله لينا
هله وقاب الاستوئي لانه ذلك كما صرح به جماعة وقاب السبكي انه نقضه كلام
الاصحاب وفهم ما قدرته في كلام المصنف ان العقد لا يفسخ بما من مدمر
دايم دام وهو ذلك كما ذكر في اصل الروضة للاعتناء بالبيع وان كان قضية
تعديل الرافعي وقول المصنف **فلا** **يشترط** **اختصاص** **ذلك** **بما** **اذا** **وقع** **العقد** **لمنقط**
البيع ونحوه فاما اذا اجاره احادية موقته فعرض في انصافه الخلاف في اعدام
الدار المستأجر وخجج بانعدام ما لو مدمر شخص من مالك او غير فان المشتري
يطلب قيمة حق بناءه على الجدار المحلول منه ومن حقه سوا البني ام لا مع
عزم ارش البناء ان كان قد بنى والا فلا ارش فان اعيد الجدار استعدت
القيمة لروا له البناء ان لم تكن بئنا واعادته لان كان قد بنى تنبيه لا يعزم
العدم اجرة البناء المحلوله قال الامام لان الحق على التابيد وما سطر لا يخط
مالا يتأهي قات الاستوئي وفي كلامه انه رة الى الوجوب نعم اذا وقعت الاجارة
على مدة والحق عدم الوجوب لان وجوب الاجرة المحلولة اقامه له عند قيام العقد

يصرحوا بوجوب اعاده الجدار على مالكه وينبغي ان يقال ان هدمه ماله عدوانا
فعلية اعادته وان هدمه احبني او ماله وقد استهدم لم يجب لكن ثبت الشريك
المنفرد ان كان ذلك قبل الحلية انتهى والمعتد انه لا يجب على المالك اعادته
مطلقا كما هو ظاهر كلام الاصحاب ونعم مر الا احبني للمالك ارش الجدار ملوب
منفعة راسه واذا اعاده المالك استرد من الشريك ما اخذ في نظيره **مسألة**
الاول في وضع البناء على غير ارض **عرض او عرض مشروط ببيان قدر الموضع المبيع** وبيان
محل **وجعل الجدار** يفتح السين **وكيفية** اي الجدران اي مجموع او منفرد وفي
ما يفتق بعضها الى بعض من حجر او غصن **وكيفية السقف الجدار** هو من ارجح
وهو العقد المسمى بالمسوا وخب او غير ذلك لان العرض يختلف بذلك ولا يشترط
العرض لوزن الآلة في الاصح وتقتضي مشاهدة الآلة عن كل وصف فابعد
ارتفاع الجدار من الارض شكل يفتح السين والنزول منه اليها عمق بفتح العين
المهمة لا طول وعرض له بل طوله امتداده من زاوية البيت مثلا الى زاوية الآخر
وعرضه هو البعد النافذ من احد وجهيه الى الآخر وقد تقدم ان الاولي للمنفرد
ان يزيد من قبل كان وما في بام عرضه عن او وقد وقع للمنفرد هذا في مواضع
كثير **والاذن في البناء على ارضه** كفي **بيان قدر البناء** لان الارض محل كل شيء فلا تختلف العرض
الا بتدرج كان البناء ينبغي كما قال الاورعي بيان قدر عرض الاساس طول وعرضا
وعمقا لا اختلاف العرض من به فان المالك قد يحجر سرداسا او غير تحت البناء
ما رصنه ومنع من ذلك مزاحمة تجميع الاساس **والا الجدار المشترك** بين اثنين مثلا
ليس لاحدهما وضع جداره عليه **غير اذن** من الآخر **في الجدار** والتقديم له ذلك كالتقديم
في الجار وقد سبق توجيهها وهو هذا **الاول** **وليس له** اي احدهما ان يجره **مسألة**
الثاني فيها وفتحها في الثاني **ويصح** فيه **كوة** او سرب حابه منه او غير ذلك مما يوافق
فيه عادة **الا اذنه** او علمه برضاة لغير من الشراكات قال ابن الرضاة واذا افغ
بالاذن فليس له السد الا بالاذن ايضا كما انه تصرف في ملك الغير **ولم ينسب** ان
يسن اليه **متاعا** بغير زاده بقوله **لا يضر** **وله** **ولغير ذلك في جدار الجاني** لانه لا يضر
على المالك فيه ولا مضائق فيه بل له ذلك ولو رصنه المالك لان منعه عناد محض
بل ادعى الامام في الحصول الاجماع فيه فان قيل قضيه كما هم في باب العارية
انه لا يجوز الاستناد الى جدار الغير بغير اذنه **اجيب** بان ذلك محمول على
استناد يضر والشريك في شتمه الجدار عرضا في كل الطول وهذا صورة
وطول لا كمال العرض وهذه صورته **لكن** بالتراضي لا بالجبر فلو طلبها احدهما
واستنعى الآخر لم يجبر لا قضا الاجبار والفرقة **وهي** مستتمة هنا لا تارعا اخرجت
كل منهما ما يفي الآخر في انتفاعه بملكه وكيف يقسم الجدار هل يسي بالشار
او يعلم بعلامة كخط فيه وجهان للظاهر كما قال شيخنا جواز كل منهما ولا نظر
في الاول الى ان شق الجدار لافله ووضعه **لانها** مباشران العسة لانفسها
هنا كما لو هدماه واقتسما النقص ويجبر على قسمة عرصه الجدار ولو كانت عرصا

على طول وعرض

اليد

في كمال الحول لتختص كل منهما بما يملكه فلا تقتسما بالعرض ولا بغيره
الاخر خلافا لما اذا اقتسما على طول كمال العرض وفارق ما ذكر في عرصه الجدار
ما رصنه بانها مستوية وتقسيمها غالبا بخلافه وسياتي ايضا في ذلك ان شاء الله
تعالى في باب القسمة **وليس الجدار مشترك في العارية** ولو هدم الشريك للشريك لاستهدم
او لغيره كما لا يجب على زراعة الارض المشتركة ولا ان المنقسم يتصرف ايضا بتكليفه العام
والصغر لانزال الصغر رغم جبره في الارض على احارها على الصحيح وبها يدفع الضرر
والعدم وتقس عليه في البويطي الاجبار رصنا لانه لا ملاب المشتركة على التقطير وانفتحت
ابن الصلاح واختاره الغزالي ومحمد جماعة وقيل ان القاضي يلاحظ احوال المتخاصمين
وان ظهر له ان الاشتناع لعرض صحيح او شق في امره لم يجبر وان علم انه عماد اجبر قال
في الروضة وعرك ذلك في النهروان القنادة واتحاد ستم بين سطحي واصلاح دولا ب
بينهما تشعب اذا امتنع احدهما من التقية او العارية ولو هدم الجدار المشترك احده
الشريك لغير اذن الآخر لزمه ارش النقص لا اعادة البناء لان الجدار ليس مثليا وعلية
منه ان في البويطي وان نفس في عرض على لزوم الاعادة ولا يجبر احد الشريك على
سقي البات من شجر وغيره كما صرح به القاضي وغيره خلافا للحواري ولا هل اعادة به
الفضل لتفتق به صاحب العلوف لو كان علوا لدار لو احد وسقيا لآخر وانهدمت فليس
للاول اجبا والثاني على اعادة الفضل ولا الثاني اجبار الاول على مساوئته في اعادته
والفضل والعلو بجمع اولها وكسر **فان اراد الشريك اعادة منقسمه** **بالقسمة** **لم ينعقد** الى حقه
بذلك واعترض القاضي ابو الطيب وابن الصباغ ذلك فقالا اساس الجدار مشترك فكيف
حوزتم بناءه باله لنفسه وان يفتق به غير اذن شريكه وقاب السبكي العرصه مشتركة
ولا حق لاحدهما على الآخر في الاستعداد بها لا سيما وهو ملكه المقاسمة فان العرصه حوز
المقاسمة في ذلك بالتراضي عرضا في طول وبها يدفع الضرر انتهى وهو صاحب
التقليد على الحاوي المسألة بما اذا كانت الاسر للبياتي وحده وحوي عليه البارزي
وصاحب الانوار والمنقول حقه في المتن **واجيب** بما ذكرنا من حقه في الجدار فان كان
اعادة الجدار لاجله وقضيه انه اذا لم يكن عليه بنا ولا حوز لا يكون له اعادته مع ان
ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتد وان كان مشكلا **لكن الاعادة** **بغير طر** **بما** **ويصح**
اذا شق **لان** **ماله** **ولا حق** **لغيره** **فيه** **نعم** **لو كان** **لشريكه** **عليه** **جرح** **غير الباتي** **بين**
ملكين الشريك من اعادته ونقص شايه لغيره **مسألة** **لو هدم** **الآخر** **بعد** **جرحه** **ووفات** **الآخر** **لا ينعقد**
والشرع **للمنفرد** **اي** **قيمة** **ما** **يخصه** **للمنفرد** **اجابة** **على** **الجواب** **كأنه** **العارية** **اما** **على**
التقديم وهو لزوم العارية فعليه اجابته ولو عمر البير او البير لم يفتح شريكه من الانتفاع
بما السقي للبرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولا وبالآلات التي احدها
او اذ اراد الجدار **بغيره** **بغيره** **كسائر** **الاعيان** **المشركة** **وانهم** **كلام** **المفت** **جواز** **الاف**
عليه عند عدم المدع وقاب في الطلب انه مفهوم كلامهم بملكه والتفت بغير البون ومنها
وجميعه انتفاض قاله في الدقايق **وقد** **شاق** **على** **اعادته** **بالقسمة** **او** **بغيره** **بغيره** **كأنه** **قبل**
اعادته فلو شرط زيادة لم يقع على الصحيح لانه شرط عرض من غيره **ومن** **لو** **استرد** **بغيره**

في الجدار

منه

قول المصنف انهما بكر المنة لا نه حيث لا يضاف الا الى حمله ورد بان حيث هنا مضافة الى علم وان اذا وقعت بعد السلم تكون مفتوحة **والا** اي وان لم يحصل الاتصال المذكور بان كان بمصلا من جدارها او مقصلا بها اتصالا يمكن احداه او لا يمكن او مقصلا بها اتصالا لا يمكن احداه بان وجد الاتصال الى بعضه او اميل الانح الذي عليه بعد ارتفاعه او بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكها **فانها** اليد عليه لعدم المرحم وعبارته المحرر والرضه كما هي في يدهما وذلك اول من عبارة المصنف فليتامر بتبنيهم كاحد ان لا يحصل الترجيح بغير ذلك فلا ترجيح بالتش بظاهر الجدار كالصور والكتابات المتخذ من جص او احرا وغيره ولا بالجزوع كما سياتي ولا سوجب السائر وهو جعل احد جانبيه وحيث كان بنى لبنات مقطعة وجعل اطراف العجاخ الى جانب او موضع الكسر الى جانب ولا عما قد انقط بكر القاف واسكان الميم ونظمه الله بضمهم جمع قاط والمراد به جمع القاط وهو جبل رقيق تشد به والحديد وخوه واذا لم يرجح في هذه الاشياء لان لون الجدار من المالكين علامه قوته في الاشتراك فلا مبرر باسباب منعه معطى المصنف بهما الرتبة كما يخصص والتزويق **ان اقام احداهما اليد له** لا ان يبينه مقدمة على اليد بلون العرصه له تتعا على الاصح **والا** اي وان لم يكن احدهما بينه او اقامه كل منهما **حلفا** اي حلفه كل منهما على نفى استحقات صاحبه للمصنف الذي في يده ولا يلزمه ان يتعرض لاثباته كما فعله السحان عن النصف وانه متحقق للنفذ الذي يده صاحبه لان كل واحد مدعى عليه ويدعى على النصف والقول قوله فيه كالمين الكاملة وقيل حلف كل منهما على الجميع لا نه يدعيه **فان حلفا** **وقال** **عن** **اليدين** **حلف** الجدار **بينهما** بظاهر اليد يستفيع كل به مما يليه على العادة **وان حلفا** **احدهما** **وقال** **الاخ** **كاف** **المحرر** **قضى** **له** بالكل وتنفع مسكه الخلف بما ذكره في الدعاوي والبينات وهو انه ان حلف من بدا القاضى يتخلفه وتكفل الاخر بعد حلف الاول **اليدين** **في** **المرود** **دعة** **ليقضى** **اه** **بجميع** **وان** **تكفل** **الاول** **ورغب** **الثاني** **في** **اليدين** **فقد** **اجتمع** **عليه** **يحين** **النفي** **للمصنف** **الذي** **ادعاء** **صاحبه** **ومن** **الاثبات** **للمصنف** **الذي** **ادعاء** **هو** **فصل** **تكنيه** **ان** **يدين** **واحدة** **يجمع** **فيها** **النفي** **والاثبات** **ولا** **يدين** **يدين** **لنفي** **واخرى** **للاثبات** **وحيث** **ان** **صاحبها** **الاول** **فجعل** **ان** **الجميع** **له** **والا** **حق** **لصاحبه** **فيه** **او** **موقوف** **لاحق** **له** **في** **النصف** **الذي** **يدعيه** **والنصف** **الآخر** **في** **الاحتمال** **عليه** **حدود** **لم** **ترجح** **بذلك** **لان** **لا** **يؤثر** **على** **الملك** **لانها** **تشبه** **الامتعة** **فيما** **لو** **تنازع** **اثنان** **دار** **ابدهما** **والاحد** **ما** **فيها** **امتعة** **فادخلنا** **بقيت** **الجذوع** **بجانبها** **لا** **احتمال** **انها** **وضعت** **بحق** **من** **اعارة** **او** **اجارة** **او** **بيع** **او** **قضا** **قاض** **ركي** **الاحيار** **على** **الوضع** **والذي** **يؤثر** **عليه** **فيها** **الاغارة** **لانها** **اضعت** **الاسباب** **فلما** **ذكر** **الجدار** **قلع** **الجذوع** **بالارض** **ان** **الابقا** **بالاجم** **والسقف** **من** **علوه** **اي** **التخلف** **وسط** **الجدار** **ويوضع** **راس** **الجذوع** **نسطر** **اليدين** **بنا** **العلو** **بان** **يكون** **السقف** **عاليا** **فيشعب** **وسط** **الجدار** **ويوضع** **راس** **الجذوع** **في** **الثقب** **ويقف** **فيصير** **البيت** **الواحد** **ببيتين** **يكون** **في** **يديها** **لا** **اشتركا** **في** **الاستئجار** **فانه**

بده

سائر لصاحب السفل والارض لصاحب العلو **اولا** يمكن احداه بعد بنا العلو كالارض الذي لا يمكن عتده على وسط الجدار بعد اتمه اذ في العلو **نفسه** **العلو** **يكون** **لا** **يصاله** **بنائه** **فان** **كان** **السفل** **لا** **احدهما** **والعلو** **لا** **آخر** **وتنازع** **في** **الدعوى** **او** **القرعة** **من** **الباب** **الى** **الموتى** **مشرى** **بينهما** **لان** **كل** **منهما** **يدل** **او** **قرفا** **بالاستطاعة** **ووضع** **الامتعة** **وعبرها** **والباقي** **للا** **سفل** **لا** **خمس** **صاحبه** **به** **يد** **او** **قرفا** **وان** **تنازع** **في** **الموتى** **الداخل** **وهو** **موقوف** **فان** **كان** **في** **بيت** **لصاحب** **السفل** **فهو** **في** **يديها** **وفي** **عرفه** **لصاحب** **العلو** **فهو** **في** **يديها** **او** **موقوف** **في** **موضع** **الموتى** **فلصاحب** **السفل** **كسائر** **الموقوفات** **كما** **قاله** **ابن** **خزوان** **رنا** **في** **الروضة** **انه** **الوجه** **وان** **كان** **الموتى** **مشتتة** **موضعه** **كالسفل** **لصاحب** **العلو** **لان** **المنفعة** **به** **وكذا** **ان** **تعيينا** **ولم** **يكن** **محتة** **شي** **فان** **كان** **تحت** **بيت** **فهو** **بينهما** **كسائر** **الموقوف** **او** **موضع** **هم** **او** **خوها** **فلصاحب** **العلو** **علا** **بالظا** **مع** **منفعة** **السفل** **الاسفل** **ولو** **تنازع** **على** **حيطان** **السفل** **التي** **عليها** **العرفه** **فالمصدق** **صاحب** **السفل** **فانه** **يد** **او** **في** **حيطان** **العرفه** **فالمصدق** **صاحب** **العلو** **فانه** **يد** **من** **قوائم** **حاج** **العهد** **اذا** **استقل** **عنه** **وبغير** **وفي** **الشرع** **عقد** **يقضى** **نقل** **دين** **من** **دنة** **الى** **دنة** **ويطلق** **على** **الشفاعه** **من** **دنة** **الى** **اخرى** **والاول** **هو** **غالب** **استقبال** **الفقرى** **والا** **مصلحتها** **قبل** **الاجاع** **خير** **الصحيحين** **مطل** **الغنى** **ظلم** **فاذا** **اشبع** **احدهم** **على** **حبل** **يلسع** **باسكان** **الثاني** **المؤمنين** **اي** **فليجمل** **كما** **رواه** **هكذا** **البهقي** **ويمن** **قبوله** **على** **ملى** **للدأ** **الحديث** **وصرفه** **عن** **الرجوب** **بالعاس** **على** **سائر** **المعاوضات** **وحمل** **ما** **امرى** **مس** **الاطبيب** **نفس** **منه** **وبعتبر** **في** **الاستحباب** **كما** **بحثه** **الادري** **ان** **يكون** **الملى** **واقيا** **ولا** **مشبهة** **في** **ماله** **والملى** **بالنق** **الغنى** **والمطل** **اطالة** **المدافعة** **والاصح** **انها** **يجمع** **دين** **بين** **جور** **الحاجة** **وللدأ** **المعتبر** **التقاضي** **في** **المجلس** **وان** **كان** **الدينان** **ربويين** **فهو** **يسمى** **لا** **فانما** **ابدال** **مال** **مال** **لان** **كل** **واحد** **ملك** **بها** **مال** **ملكه** **فكان** **المجمل** **باع** **المحتال** **ماله** **في** **دنة** **الحال** **عليه** **بالمحتال** **في** **دنته** **وقيل** **استينا** **وهو** **المنصوص** **في** **الام** **فكان** **المحتال** **اسوة** **ما** **على** **الحيل** **وامر** **منه** **الحال** **عليه** **قار** **ان** **الجدار** **والسفر** **على** **قوت** **البيع** **لم** **ارد** **مستورا** **واركانا** **تاسنة** **محيل** **ومحتال** **ومحتال** **عليه** **ودين** **المحتال** **على** **المجودين** **للمحتال** **على** **الحال** **عليه** **وصف** **وكما** **يؤخذ** **من** **كلامه** **الا** **ان** **سمى** **بعضها** **شرطا** **كما** **قال** **بشرط** **له** **لتصريح** **بالحيل** **لان** **المحتال** **يقا** **الحق** **من** **حيث** **شاقلا** **يلزم** **حجة** **وحق** **المحتال** **في** **دنة** **المحتال** **لا** **ينقل** **الارض** **لان** **الذم** **تفاوت** **والامر** **الوارد** **للا** **استحباب** **كما** **مر** **وقيل** **للا** **باحة** **وطريق** **الوقوف** **على** **تراصيها** **انما** **هو** **الاعاب** **والقنول** **على** **ما** **مرق** **اليد** **وعبر** **كفمن** **هنا** **بالرضى** **سها** **على** **انه** **لا** **يجب** **على** **المحتال** **الرضى** **بالحوالة** **وتوطية** **لقوله** **لا** **الحال** **عليه** **في** **الاصح** **فلا** **يشترط** **رضا** **لان** **محل** **الحق** **والعرف** **كالعهد** **المبيع** **وكان** **الحق** **للمحتال** **فله** **ان** **يسوي** **بغير** **كالو** **وكل** **غرض** **بالاستئجار** **والثاني** **بشرط** **رضاه** **بما** **عمل** **ان** **المحتال** **استينا** **ولا** **يستين** **لفظ** **الحوالة** **بل** **هو** **او** **ما** **يؤدى** **معناه** **كقوله** **حقت** **اي** **فلات** **او** **جعلت** **ما** **استحقته** **على** **فلات** **لك** **او** **ملكك** **الدين** **الذي** **لي** **عليه** **بحقتك**

ب

سائر

وقوله احلني كعني في البيع فتصح الحوالة به ولا تنقد بلفظ البيع مراعاة للفظ وقيل تنقد
لفظ البيع مراعاة للفظ وقيل تنقد مراعاة للمعنى كالبيع بلفظ السلم ولوقا احلني
على ذلك بكذا ولم يقل بالدين الذي لك على قات البليغ فهو كناية كما يوجد ما في انه
لوقا اردت بقولي احلني انك كانه صدق بيته والا وجد كما قال شيخنا انه صريح
لكن يتصل الصرف كمنع من الصراج التي يتقبله **ولا تنقد على من لا دين عليه** بنا على الاصح من انها
بيع اذ ليس للمجمل على الحال عليه شيء يجعله عرضا عن حق المحتاج **ويصلح رضاء** بنا
على انها مستغنا الى اخير فقبوله ضمان لا يبراهه المجمل وقيل يبراهه وعلى الاول لو قطع بقبول
دين المجمل كان قاضيا دين غير وهو جائز **ويصح الدين بالارز** وهو ما لا خيار فيه ولا بد ان
يحوز الاعتياض عنه كالثمن بيد زمن الخيار وان لم يستقر كالصداق قبل الخول
والموت والا جرح قبل بضي المدة والتمن قبل قبض المبيع بان يحل به المشرى البايع على انك
وعليه كذلك بان يحل البايع عنق على المشرى سواء اتفق الدنان في سبب الوجوب ام اختلفا
كان كان احدهما ثانا والاخر فرضا او اجرة فلا يقع بالعين لما مرنا به من دين دين ولا يابا
يحوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه وان كان لا زما ولا يقع
الحوالة للساعي ولا للشيخ بالزكاة ممن هي عليه ولا عليه وان تلك النصاب بعد التمكن
لا يحتاج الاعتياض عنها ويقع على الميت لانه لا يشترط رضى الحال عليه وانما جرت مع
خواب ذمته لان ذلك انما هو بالنسبة للسلم لا في بصل ذمته شيئا بعد موته والا
فزمته موهونه بدينه حتى يقضى ولا يقع على الزكاة لعدم التحض الجاهل عليه ويقع بالدين
المثل كالحبوب والنفود **ولذا المسمى** بكر الواد كالعبد والثوب **في الاصح** لشوكة في الذمة
بعقد السلم ولزومه والثاني لا اذ المقصود من الحوالة ايضا الحق من غير تفاوت
ولا يتحقق فيها الا مثله وقضيته ان المثل لا خلاف فيه وليس مراد ايل بصل لا يقع
الا بالاثان خاصه كما قاله في الكفاية **وتصح الثمن في مدع الحيا** بان يحل المشرى البايع
على ان ان **وعليه** بان يحل البايع اسما على المشرى **في الاصح** لانه ايل الى اللزوم نفسه
والجواز عارض فيه والثاني لا يصحان لعدم اللزوم الا ان وعلى الاول يبطل الخيار
بالحوالة بالتمن لتراضى عاقبتها ولا ان مقتضاها اللزوم فلو بقي الخيار فانه مقتضى
وفي الحوالة عليه يبطل في حق البايع لرضاه بها لانه حق مضمون فان رضى
بها يبطل في حقه ايضا في احد وجهين رجه ان المشرى وهو المعتبر ثم قال فان
المشرى البيع بطلت انتهى فان قيل هذا مخالف للعموم ما قالوه من ان الحوالة على
التمن لا يبطل الفسخ اجيب بان الفسخ بالخيار مستثنى ولا بعد كما قال شيخنا في
ذلك وان استبعد بعض المتأخرين لان العقد من مزلزل فان قبل صحة الحوالة
زمن الخيار مشكلا اذا كان الخيار للبايع او لهما لان الثمن لم يستقل عن ملك المشرى
اجيب بان البايع اذا احوال فقد احوال فقد وقع في زمن الخيار اذا كان له
كاف فان قيل هذا مشكلا باحتياج بيع البايع الثمن في زمن الخيار اذا كان له
اجيب بانهم لما توسعوا في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فيما ذكر خلاف ذلك
والاصح صحة حوالة الثمن لوجود اللزوم من جهة السيد والحال عليه
منه الغرض منها ولعمدة الاعتياض عنها في قول من عليه في الام وقرن البليغين

وبين وبين السلم بان السداد اذا احوال به بال الكفاية فلا يشترط اليه ان يصير له في البيع
لانه ان ينقصه قبل التعيين فواضح والا فهو حال المكاتب وصار التعيين للسيد بخلاف دين
ان قد ينقطع السلم منه بسودي الى ان لا يصلح الحوالة الى حقه **وروي السيد** غني
عليه اي للمكاتب فان الكفاية فلا يصح لان الكفاية حاضرة من جهة المكاتب فلا يمكن
الحوالة من مطالبة والزامة والباقي - سبحانه احواله من المكاتب فلا مروا عليه فينا
على انها بيع والاعتياض عن مخوم الكفاية غير صحيح واحترز المصنف بالعموم عما اذا
كان للسيد عليه دين معاملة واحال عليه فانه يقع كما في روي الروضة ولا نظر الى
سقوطه بالتعجيل لان دين المعاملة لا زمة في الجملة وسقوطه انما هو بطريق التعجيل
بخلاف مخوم الكفاية **ولا يصح جعل الكفاية** ولا عليه مثل تمام العمل ولو بعد السداد
فقد لعدم ثبوت دينها حينئذ خلاف بعد التمام **ويستلزم العلم** اي على كل من المجمل
والمحتال **بالحال** **ويستلزم رضاء** فانه **وصحة** معتبر في السلم كما قاله في الكفاية لان المجمل
لا يصح بيعه ان قلنا انه بيع ولا استغنا به ان قلنا انها استغنا وسكت عن
الحسن لانه يستغنى عنه بالصيغة لسأوله لغة **وفي قول من في قوله** **وعليه**
والاظهر المنع للمير بصفته وهو المصنف في تلك التثنية المسئلة بقوله كان جني
رجل على رجل موصفة ثم جني الجني عليه على اخر موصفة فيجب عليه خمس سنين
الابل فيميل الجني عليه اولا وهو الجاني ما الجاني عليه ثانيا على الجاني اولا
ويصح خمسة عشر الجني من الابل **ويستلزم رضاء** اي المحال به وعليه **جنا** فلا يقع بالارز
على الداني وعكسه **وقدرا** فلا يقع خمسة على عشر وعكسه لان الحوالة معا وصحة
ارتفاق وجوزت الحاجة فاعتبر فيها الارتفاق فيما ذكر كالعرض **ولواحد لولا احوالا**
وقدرا لاجل **وصحة وكسرا** وجوده ورداة **في الاصح** وفي الروضة الصحيح الحاقا
لتفاوت الوصف سنات والقدرا لثاني ان كان النفع فيه للمحتال جاز والاولا
فيلزم بالموجل والمكسر على الحال والعصم وما بعد الاجلين قبل الا قرب خلا والعكس
في الجميع وكما تشرع الزيادة واسبق على المصنف في الروضة بعض مدع الاسئلة
مقات بالصحح على المكسر والجديد على الردي ونسب للسهر ولو احوال بوجيل على
موجيل جلب الحوالة بموت الحال عليه ولا يحل موت المجمل لانه بالحوالة تنبيه
افهم كلام المصنف انه لا يعتبر اتقا فيهما في الزمن ولا في الضمان وهو كذلك ولو
احاله دين او على دين به رهن او ضمان انك الرهن ويركض الضمان لان
الحوالة كالعقود دليل سقوط حسن المبيع والروضة فيما اذا احوال المشرى
بالتمن او الروح بالصدقات وشارك المحتال الوارث في تطهير من ذلك
بان الوارث جليله مورثه فيما ثبت له من الحقوق ولو شرط الماعق في الحوالة
وهنا وصفتنا قبل يجوز اولا رجحان المشرى الاول وصاحب الاموال الثاني
وجعل شيخنا الاول على ما اذا شرط ذلك على الحال عليه والثاني على ما اذا شرط

على المحيل وهو بعيدا عن المحال عليه لا يدخل له في العقد فالمعتمد كلام صاحب الانوار ولا
نثبت في عقد هاتين شرطا لا نه لم يبين على الماينة ولا خيارا بحسب في الاصح وان قلنا
انها معاوضة لا نه على خلاف القياس وقيل ثبت بناء على انها استيفاء وقد تقدم الكلام
على ذلك في باب الخيار **وبما الحوالة المحيل عن دين المختار والمحار عليه من دين المحيل ومخرج**
المحال الى ذمة اي يصير في ذمته ومعنى صيرورته في ذمته ان الاول باق بعينه ولكن
تغير محله ان قلنا الحوالة استيفاء ومما اظهر الحق او معنى انه لزم الذمة ويكون
الذي استقل اليه المحار غير الذي كان له ان قلنا انها بيع وقد مر انه الاصح وما ذكره هو
فايد الحوالة **فان تعدد** اخذ من المحار عليه **فليس** طرا بعد الحوالة **او محمد**
منه للدين او للحوالة **وحلف** وقوله **وخوها** من زيادته على كتب الرافعي وعلى الروضة
واشار به الى التعذر بانساعده لشركه او سوته موسرا بعد موت البينة **رجع** اي
المحال **على المحيل** كما لو اخذ عوضا عن الدين وحلف في يد فلو شرط عليه الرجوع لغير
من ذلك لم يصح الحوالة في احدا وجه رجحه الادريجي وغيره وهو ظاهر لا يقر بانها
بشرط مخالفت حقيقتها تنبذ لوعبر بالانكار لكان اعم لان المحول لغة الانكار
مع العلم وهو بدو حكمه عبا رته الاقالة حتى لو صدر بين المحيل والمحال نقايل في
الحوالة لم يرجع على المحيل بنسب على صحة الاقالة في الحوالة والنقل فيها عسرت
ته وقد قال البلقيني انه لست عن ذلك مصنفات كثير فلم يجد التصحيح بها وان الذي
ظهر له الجواز لان الصحيح انها بيع والمعتمد عدم صحة الاقالة فيها فقد جزم الرافعي
بان لا يجوز الاقالة في الحوالة ذكر ذلك في اوائل التعليق اننا نقدر في الكلام
على موت المشتري مطلقا قبيل وقال الثوري وقاب المتولى الحوالة من العقود اللازمة
ولو فسخت لا تنسخ **فلو كان** المحال عليه **فليس** عند الحوالة **رجله** المحال **فلا يرجع له**
لانه بقصر ترك البحث فاشبهه من اشترى شيئا موصوفين به **وقيل له** الرجوع **ان شرط**
لا خلاف الشرط فاشبهه بالشرط كون العبد كاتبا فاحلف ورد بان فوات الكتابة
ليس نقلا لانه لو لم يشترط فلا خيار له لعدمه بل هو فوات فضيلة والاعمار
نقص كالعيب فلو ثبت الرجوع عند الشرط ثبت عند عدمه ولو بان المحار
عليه عيدا لمغير المحيل لم يرجع المحال ايضا بل يطالبه بعد عتيقه او عياله لم يصح
الحوالة وان كان كسوبا وما ذونا له وكان لبيد في ذمته دين قبل ملكه
سقوطه عنه بملكه قاب ان الرفعة ولو قبل المحال الحوالة بغير اعراف
بالدين كان قبولها متضمنا لاستجماع شرائط الصحة مما اخذ بذلك لو انكر المحال
عليه وله تخلف المحيل انه لا يعمل برأيه في احد وجهين يظهر ترجحه **ولو حال المشتري**
اليابح **بالثمن** **ورد البيع** عيب او نحوه كتمالك او اقاله **بطلت** في الاظهر لا ارتفاع الثمن
بانفخ البيع والثمن لا يبطل كما لو استبدل عن الثمن ثوبا فانه لا يبطل رد البيع

المحال عليه

ويرجع

ويرجع عن الثمن وسوا في الخلاف اكان التصحیح بعد قبض المبيع ومال الحوالة ام قبله
وعلى الاول يعود الثمن ملكا للمشتري ويرده اليه ان كان قد قبضه وهو باق
او بدله ان تلف ولا يرده الى المحال عليه فان رده اليه لم سقط عنه مطالبة المشتري
لان الحق له وقد قبضه اليابح فاذا لم يقع عن اليابح منع عنه وتضمن حقه
فيما قبضه اليابح حتى لا يجوز اداله ان يثبت عنه واما اليابح المحال عليه من الدين
قبل التصحیح كقبضه له فيما ذكره المشتري مطالبة عند المحال **او حال اليابح** شخص **الثمن**
على المشتري **فوجد الود** للبيع عيب او غير كما **سقط على الذم** سواء اتفق المحال المال
ام لا والطريق الثاني طرد المفكرين في المسألة قبلها وقرئ الاول بعلق الحق هنا
بثالث وهو الذي استقل اليه الثمن فلم يبطل حقه فنسخ العاقدان كما لو صرف اليابح
في الثمن ثم رد المشتري ما اشتره ببيع فان تفرقه لا يبطل ويؤخذ من هذا الفرق ان
اليابح في المسألة الاولى لو احال على من احيل عليه لم يبطل لعلق الحق بثالث وهو العاقدان
وعلى المذهب لا يرجع المشتري على اليابح بالثمن الا بعد تسليمه وان كانت الحوالة
كالقبض لان الغرض انما يكون بعد القبض حقيقه لاحكاما لكن له مطالبة مطالب القبض
منه ليرجع على اليابح فصرح لو احالها زوجها بعد اقرارها ثم طلقها قبل الدخول او
انفسخ النكاح قبله بردها او عيب او حلف شرط لم يبطل الحوالة ويرجع الزوج عليها
بكل الصداق ان انفسخ النكاح قبله بردها او عيب او حلف شرط لم يبطل الحوالة ويرجع
الزوج عليها بكل الصداق ان انفسخ النكاح وينصفه ان طلق فان قبل الحق هنا لم يعلق
بثالث فكان ينبغي البطلان كالمسألة الاولى اجيب بان الصداق اثبت من غير
ولقد الزاد زيادة متصلة لم يرجع فيه الا بامضاء خلاف المبيع ونحوه **ولو حال العبد او طار**
بمعه على المشتري **ثم اتفق الثمان** **والمحال على حريته او شبهه** **بمعه** العبد او
شهدت حصة **سقط الحوالة** لانه بان الايمان حتى بحال به فيرد المحال ما اخذ على
المشتري وينبغي حقه كما كان وهكذا كلما يمنع صحة البيع للكونه مستحقا وحمل اقامة
العبد اليه اذا مضى وقت الميامة بعد بيعه كما صورها القاضي ابو الطيب اذ
لا تصور اقامته لها قبل بيعه لانه محكوم بحريته نصا ومقارنا وان لم يصدق المحال
فلا تسع وعواه ولا سته منه عليه ان الرفعة وغيره ومثله منها ذمة الحسبة لا نه
انما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع ولا تصور ان يقيم اليه بالحريته المتأيقنا
لانها كذا ما بالبيع كذا ما لا وهما وذكر في احكام العرب ان لو باع شيئا ثم ادعى
انه كان وقفا عليه او انه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه ان قال حين باع هو ملكي
لم يسمع وعواه ولا بينه وان لم يقبل ذلك سمعت كما نقل عليه في الام قاتل العواتير
وغلط الرواف في من قال غلظه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هنا وحمل الخلاف
كما عتبه الزركشي وغيره اذا لم يذكر اليابح ثابلا فان ذكره كان قاب كذا عتقه
وسيت او اشبهه على سمعت قطعا كنظير فيما لو قال كاشي لم يرد على ادمي عليه

دنيا سببه المراد بالبطلان في الرد بالعب وجوه فانه بطريق الافتتاح **وان كانا**
المحال في الحرية ولا يمين حلفاء على نفي بها لان ذلك قاعد الحلف على النفي الذي لا يتعلق به
فقد لانه لا اعلم حريته وعبارته قد نوههم توقف الحلف على اجتماعها والموافق
للتواعد انه حلف لمن استحلته جنبا اما البايع فليقرض بقا ملكه في الثمن واما المشتري
فلعز من رفع المطالبة للمنفذ اذ احلته احدهما لم يحلله الثاني كما قال شيخنا انه لا يوجد
لان خصوصتهما واحدة وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ثم يبدى حلفه **احد المار**
من المشتري لبقا الخوالة ثم يرجع به المشتري على البايع في احد وجهين يظهر ترجيح
كارجح الرافعي في الشرح الصغير وحري عليه ابن المشتري لانه قضي دينه بآدمه
الذي تضمنه الخوالة ورجح النفوي الوجه الاخر لانه يؤوله ظلمي الخيال بما افترق
والمعلوم لا يرجع الا على ظالمه فان تكلم الخيال عن اليقين حلف المشتري على الحرية
وتبين بطلان الخوالة بناء على ان اليقين المردود به كالا فترارا اما اذا جعلنا ما
كالبيته فلا ادلا فائدة في التحلف كما قاله ابن الرفعة **ولو قال المشتري على المشتري**
وكله العقب على ديني من فلان **وقال المشتري على ديني** **او قال الاول** **اروت** **بالحلف**
الوكالة **وقال المشتري** **بذلك** **للعقود المشتري على دينه** **لانه اعرف** **بارادته** **والاصل** **في**
الحق **قوله** **البليغي** **ومن هذا** **يوجد** **ان** **الحلف** **فيما** **ذكر** **كما** **به** **وقد** **قدم** **ما** **نه**
وعلى **كلامه** **لو** **لم** **يكن** **له** **ارادته** **فلا** **خوالة** **ولا** **وكالة** **في** **الصورة** **الثانية** **في** **الصدق**
للمحقق **بدينه** **لان** **الظاهر** **منه** **وحد** **الحلف** **اذا** **كان** **جعل** **كجاءه** **على** **زيد**
وحد **ذلك** **اما** **اذا** **قال** **احلف** **بالمائة** **التي** **لك** **علي** **بالمائة** **التي** **ل** **علي** **زيد** **فان** **القول**
قوله **المحقق** **وطما** **لان** **ذلك** **لا** **يحتل** **غير** **الخوالة** **تنبه** **اشارة** **المعنى**
بمورد **المحقق** **والمحقق** **عليه** **الى** **ان** **صورة** **المائة** **ان** **يقع** **على** **الدين** **فلو** **انكر**
مدعي **الوكالة** **الدين** **في** **الحالة** **الاولى** **صدق** **بيمينه** **وطما** **وكذا** **في** **الثانية** **عند**
الجمهور **وراد** **احلف** **المحقق** **عليه** **في** **الصورتين** **الاوليين** **ان** **تدفع** **الخوالة**
وبانكار **الاخر** **الخوالة** **ان** **عزله** **فليس** **له** **قبض** **فان** **كان** **قد** **قبض** **المال** **قبل** **الحلف**
بري **الدافع** **له** **لانه** **محتال** **او** **وكيل** **ووجب** **تسليمه** **للمالك** **ان** **كان** **يا** **قبلا** **وبدله**
ان **كان** **مالقا** **وحقه** **عليه** **باق** **فان** **خشى** **امتناع** **المالك** **من** **تسليم** **حقه** **له**
كان **له** **في** **الباطن** **احد** **المالك** **ومجد** **الحالف** **لانه** **ظفر** **بحس** **حقه** **من** **مال**
الحالف **وهو** **طالم** **ولو** **تلف** **المقبض** **مع** **القابض** **بلا** **تقرط** **منه** **لم** **يطلب** **المالك**
لان **ظفر** **بحس** **حقه** **من** **مال** **الحالف** **وهو** **طالم** **ولو** **تلف** **المقبض** **مع** **القابض**
لا **تقرط** **منه** **لم** **يطلب** **المالك** **لزمه** **الدكالة** **والوكيل** **امين** **ولم** **يطلب** **ه**
الحالف **لزمه** **الاستيفاء** **او** **تلف** **معه** **تقرط** **طالبه** **لان** **صار** **صا** **منا** **وبطل**
حقه **لزمه** **استيفاء** **وان** **قال** **المحقق** **عليه** **احلف** **فقال** **المحقق** **كلتني** **او** **قال**
اروت **بقولك** **احلفك** **الوكالة** **له** **صدق** **الثاني** **بمينه** **في** **الاولى** **جز** **مالا** **ان** **الاصل** **في**

الحال

اروت

حقه

حقه ومن الثانية في الاصح ويظهر ان قاعد هذا الخلاف عند افلاس الحال عليه واذا
حلف المحقق في الصورتين ان تدفع الخوالة ويأخذ حقه من الاخر ويرجع به
الاخر على الحال عليه في احد وجهين رجح ابن المعرك تبعا لاختياره ان ينج فان كان
قد قبضه فله ملكه لحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تقرب لم يضمن كوكيل
وهو امين او تقربا صحت وتفاصيلا حصة للمحال ان يحيل وان محال من
الحال عليه على حد يسه ولو اخرج جدي لقطاعه واحال بعض الاخر على المستاجر
ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما بعد موته من المدف وبطلان الخوالة فيما بقا له
وتصح الاجارة في المدف التي قبل موته او جرح وصح الخوالة بقررها ولا ترجع الخيال
بما تضمنه الخيال منه من ذلك وبما المحيل منه ولو افترض شخص اثنان مائة
شلا على كل واحد منهما خمسون وقضا ما فاحالها شخص على ان يأخذ من
ايهما جاز في اصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الاطالبة واحد فلا
يستفيد بالخوالة زيادة صفة ووجد الاول انه لا زيادة في الدر ولا في
الصفة فان الاسرى ولو احوال على احدهما تخيل قبل يتصرف في الاصلية
او تورع او يرجع الى ارادة المحيل وان لم يرد شيئا صفة بيمينه فيه نظرو قاعدته
فكان الرهن الذي باحدهما اي تخيل انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى
ارادته ولو اقام بينة ان عزيمه الدان احال عليه فلان القابض سمعت وسقطت
مطالبته فان لم يقر بيمينه صدق عزيمه بيمينه ولا يقضي باليمين للقابض بانه ثبت
هنا الخوالة في حقه حتى يحتاج الى اقامة بيمينه ان قدم في احد وجهين رجح ابن
شرح اذ يقضي باليمين للقابض والوجه الثاني يقضي بها وهو احوال لان
الصباح لانه اذا قدم تدعى على الخيال عليه لا المحيل وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة
البينة **باب الثاني** **في** **موانع** **الاتزام** **وشرعا** **يقال** **لا** **لتزام** **حق** **ثابت**
في **ذمة** **الغير** **واحضار** **من** **هو** **عليه** **او** **غير** **مضمونة** **وقال** **للحق** **الذي** **يحصل** **به** **ذلك**
ولسمى **الملازم** **لذلك** **ضامنا** **وصفنا** **رحملا** **ورغمنا** **وكافلا** **وكمنا** **وصيرا** **وصلا** **قال**
المأورد **في** **غير** **ان** **العرف** **جار** **بان** **الضامن** **مستعمل** **في** **الاموال** **والخيل** **في** **الدائم**
والزعم **في** **الاموال** **العظام** **والكفيل** **في** **النفوس** **والصير** **في** **الجميع** **والاصل** **في**
قبل **الايجاع** **اخبار** **الخبر** **الزعم** **غارم** **رواه** **الترمذي** **وحسنه** **وان** **حيان** **وصححه**
وخبر **الصحيح** **انه** **مستعمل** **اسمه** **عليه** **وسم** **ان** **يخا** **زعة** **فقال** **هل** **ترك** **شيئا** **قالوا** **لا** **قال**
هل **عليه** **دين** **قالوا** **لا** **لانه** **دنا** **نر** **قال** **صلوا** **الى** **صاحبكم** **قال** **ابو** **اذا** **دخل** **عليه** **ما** **زول**
اسم **وعلى** **دينه** **فصل** **عليه** **ودلوت** **في** **شرح** **الكشف** **ماله** **بهذا** **الخبر** **تعلق** **واقا** **الاستد**
بقوله **تعالى** **ولم** **ي** **جابه** **حله** **بغير** **وانا** **له** **رجيم** **لان** **شرح** **من** **قبلنا** **وهو** **ليس** **مشرع** **لنا**
على **الصحيح** **وان** **ورد** **من** **شرعنا** **ما** **يقدره** **خلاف** **ما** **لبعض** **المتأخرين** **واركان** **ضامن**
المال **خمس** **ضامن** **ومضمون** **له** **ومضمون** **عنه** **ومضمون** **به** **وصيغه** **وكلاما** **تو** **خذ** **من** **كلامه**

كما ستره ويد اشترط الفاسد ثبات **شرط الفاسد** لبيع ضمانه **الرشد** وهو كما تقدم في باب الحجر
صلاح الدين والمال لان الضمان يقرب الى فلا يخرج من مجنون وصبي ومجنون عليه
بسببه لعدم رشدهم تبينه رد على طرده هذه العبارة الملمح والمكاتب اذا ضمن بغير
اذن سيده ولا اخوان الذي لا ينهم اشارته ولا يحسن الكتابة والنام فانهم رشدا ولا
يصح ضمانهم وليسوا برشدا فلو عير باهله التبرع والاحتيازالسليم من ذلك فان قيل
يرد عليه الصبي ايضا فانه وصف الصبيات في كتاب الصيام بالرشد اجيب
بان المراد بالرشد هنا صلاح الدين والمال كما مر والصبي ليس كذلك والطلاق الرشد
عليه هناك مجاز ولو ضمن شخص ثم مات كنت وقت الضمان صبيسا وكان في سن مجتهد
فيل قوله بيمينه وكذا لو كان كنت مجنونا وعرف له جنون سابق وهذا اختلاف مالو
زوج امته ثم ادعى ذلك فان افصح بصدق الزوج كادله عليه كلام الراجح قيل
الصدق لان الاثمة بخلافها غالبا والظاهر انما يقع بشرطها وان نظرت في
ذلك الاذرعى بان اكثر الناس يحمل الشروط والغالب على العقود التي يفرد
بها الصامة الاحكام **فان يجوز عليه فليس** في ذمته **كشرا** تمن فيها والا مع حجة
كما سبق وبطالب بما ضمنه اذا انكف عنه الايسر وايسر **فان عيبه بغير اذن سيده**
مادونا كان او غير **بالمطل في الاصح** لا نه اثبات مال في الذمة بعهده لم يصح كالشكاح
فان ضمن سيده صحيح لان ما يورث منه حلكه فان قيل قد صرحوا بفسخ قطع
الامه بغير اذن سيدها مع انه اثبات مال في الذمة فمما كان هنا ذلك
اجيب بان الامه قد تحتاج الى الخلع لسوء عيش الزوج ولا ضرر الى
الضمان والثاني في يصح وسع به اذا عتق وايجز اذا ضرر على السيد كما لا راق
باللاف مال ولله به السيد **ويصح اذنه** حتى عن العبد لان المنع انما كان لحقه
وقد زال بالاذن ولا يجب عليه ان يضمن وان كان الاذن بفسخه الامر
كما يؤخذ من اقتصار المتن على الصحة بخلاف البيع وخبره من المقررات
لان سلطنته للسيد على ذمة عبيد قاله الاستوكي وهل يشترط معرفة
السيد قدر الدين فيه نظرا للمصلحة اشتراطه بناء على تملكه بآله السيد لا بذمة
العبد انتهى اما سيده فلا يصح ضمان رقيقه له لانه يورثه من كسبه وهو
سيد فهو كما لو ضمن المصح لنفسه وقضية ذلك صحة ضمان المكاتب لسيد
وهو كذلك واذا ادعى الرقيق ما ضمنه عن الاجنبي بالاذن منه ومن سيده
بعد العتق في الرجوع لسيد او ادعى ما ضمنه عن السيد فلا رجوع له
وان اداه بعد عتقه كما اقتضاه كلام الرضا وصرح به أن المعزى وفارق
هنا ما قبلها بان منفعة الرقيق فيها وقعت للسيد فكان استوفاءها بحال
رقبه كماله الاجارة خلافا في تلك فانها وقعت للاجنبي فكان الرجوع
عليه **فان عين** السيد **للاذ الكبيرة** ومن اموال السيد **تقضي منه** لقرينة
ذلك نعم ان قاله ضمن في مال التجارة وعليه دين وجوز القاضي عليه

بالتدعا

استدعا العزم لم يوردها في ذلك لان تعلق حق العزم سابق اذ لم يحجر عليه فيعلق
بالفاضل عن حقوق العزم رعاية للمجانين **والا** بان اضمحله على الاذن في القفا
فلاصح انه اذ لا مادونا له في التجارة فخلق غرم الضمان **ما في ذلك** وثبت الاذن في
الضمان رجاء راس مال **وما يكسبه بعد الاذن** له في الضمان كما في المهر فان قيل لم يعتبر
في اللبس هنا حدوثه بعد الاذن بخلاف المهر وسائر دون الشكاح **والا** اي وان
لم يكن مادونا له في التجارة **فما** اي متعلق غرم الضمان بما **كسبه** بعد الاذن منه
والوجه الثاني في يتعلق بذمته في القسرين يمنع به بعد العتق والثالث في الاول
يتعلق بما يكسبه بعد الاذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالرجح الماخذ في ذلك
فقط والثالث في الثاني يتعلق برقيقه وام الولد والمدير والمتعلق بصفته
والمبعض اذا لم يحرسه ومن سيده مما يراه اوجرت وضمن في ذمته سيده كالقن
فيما ذكرنا اذ اوجرت بهما في المبعوض فانه يصح الضمان اذا ضمن في ذمته ولو
بغير اذن سيده ويصح ضمان المكاتب باذن سيده لا بدونه كما يبرر رعاية وجود
طامرانه لو ضمن سيده مع او اما العبد الموقوف ماله بعد صحت ضمانه اذا قلنا
بالشهورة لا لا يصح عتقه لعدم فائدة قات والظاهر ان الموصي برقيقه دون
خفيعته او بالعكس كما قلنا لكن هل المعتبر اذنه مالك الرقبة او المنفعة بيمينه
ان يكون فيه خلاف الى ان هناك المتن يتعلق برقيقه او ذمته او بكسبه قال لا بد من
وفيه نظرا لانه اذا اوصى بمنفعة ابدا فلا سبيل الى التعلق بكسبه باذن مالك الرقبة
مفردة فاما ان يعتبر اذنها جميعا او لا يصح انتهى والا وجهه انما يشي اعتبار اذنها
لان الضمان يتعلق بالانساب التي ذمته وهي مالك الرقبة خلافا للمبعض المتأخرين
من ان الوجه اعتبار اذن الموصي له بالمنفعة بناء على لاشق الاخير من كلام المطلب
ويصح ضمان المرأة بغير اذن زوجها كما يصرحانها ثم شرع في شرط المصنوع له وهو
الولن الثاني ثبات **والاصح اشتراط معرفة المصنوع له** او هو متحقق الدين لتعارف
الناس في امتياف الدين تشديدا او سهلا وانقي ابن الصلاح وغيره بان معرفة وكيل
المصنوع كعرفته وان عبيد السلام وغيره بخلافه وجري من ابن الصلاح وان عبيد
السلام في ذلك محاورات فالاول اوجه لا يكثر من الناس لا يوكل الا من ائتمنه
في الطلب فتكون الموكل اسهل منه في ذلك غالبا وقال الاذرعى الظاهر المختار
الصحة لان احكام المقعد تتعلق بالوكيل وقد وقع الاجماع الفضل على المعاملة الايام
والمجوزين الذين لا يعرفهم المدن بحال والمجارات منه حمود لا يبق بان عبيد السلام
من ذمته انتهى والثاني لا يشترط لظاهر الاية وحديث اي فتادة المتقدم بانه ضمن
لمن لا يعرفه ولا نه صلى الله عليه وسلم لم يباله هل يعرفه ولا فكان على عمومته تبينه
قوله معرفة المصنوع له اي معرفة الضمان المصنوع له كما افصح به التنبيه والمجوزي
فاضاف المصدر الى المفعول وهو فكيف قاله في المطلب والمراد معرفة العين لا الاسم
والنسب كما دل عليه كلام الماوردي ولا المماثلة كما قال صاحب المعين **والاصح** على الاول

الاشتراط قبله للضمان **والاضافه** لعدم التعرض لذلك في حديث اي قتاده السابق
والثاني مشروط الرضى ثم المتيقن لفظا والمالك مشروط الرضى دون التيقن لفظا
تتبعه لو زاد لا قبل رضاه كما قدرتها بقا للحرج كان اولى لان المقصود في
كل منهما ومع حذفها لا استفاد الا اني المنة الاجماعية ومنه مصدق الكلام
بالوجد الثالث ثم شرح في ذكر المضمون عنه حركات او رقبته مرورا او مصرا
وهو الركن الثالث فكان **والاشتراط في المضمون** وهو المدين **قطعا** لان ضمانا من الغير
يغني عنه ما زاد جازا فالضمان اولى وكما يقع الضمان عن اليقين اتفاقا وان لم يوافق
ولا يعرف في الامم قياسا على رضاه اذ ليس ثم معاملة والثاني مشروط الميراث
هل هو موصرا ومن يبادر الى قتاده اني او استحق اصطلاح المعروف
او لا ورد بان اصطلاح المعروف لا هله ولم يراه له معروف ثم شرح في
مشروط المضمون وهو الركن الرابع فكان **والاشتراط في المضمون** وهو الدين او العتق
المضمون **كونه حقا ثابتا** حال العقد فلا يصح ضمان حال لم يجب سوا اجري
سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم للزوجة وخادمها ام لا كضمان ما يتقرر
لثلاث لان الضمان وثيقه بالحق فلا يصحقه كالشهادة فيصح بصفة اليوم
للزوجة وما قبله لسوته لا بصفة القرب لمستقل كما موثقة بصفة الزوجة
وفي نوحه وجهان صحيح الاذرعى وعن منها المنع ايضا لان سببها
سبب البر والصلة لا سبب الدين ولهذا تسقط بمعنى الزمان وصافه
الغير وكفى في ثبوت الحق اعتراف الضامن لا بثبوت على المضمون عنه فلو قال
شخص لزيد على عمرو ما به وانا ضامن فانه كعمرو فلهذا مطالبة المالك في
الامم ذلك الرافعي في الاقرار بالنسب تتبعه قوله ما يتا صفة لموصوف
محذوف اي حقا ثابتا كما قدرته في كلامه وهو ما صح به الرافعي في كسره والمنف
في الرضه فيشمل الاعيان المضمونه كما قدرها في كلامه ايضا وسياتي التتبع
عليها والدين سوا كان مالا ام عملا في الذمة بالاجارة بخلاف الرهن فانه لم
يصح على الاعيان صح به بالدين فكان هناك مشروط كونه دينا ثابتا **وصح في**
ضمان ما يجب كمن ما سببه او ما سببه لان الحاجة قد تدعو اليه **والاشتراط**
ضمان الدين يقع الراو سكونها وهو التبعه اي المطالبة والمواحدة وان لم يكن
حق ثابت لان الحاجة قد تدعو الى معاملة العريب ومحاف ان يخرج ما يبعده
مستحقا ولا يظفر به فاحتمل الى الوثوق به وسمى ايضا ضمان العهد لا التزام
الضامن حال في عهد البايع رده والعهد في الحقيقة عبارة عن الصل المكتوب
فيه الثمن ولكن القمها فسلونه في الثمن لانه مكتوب في العهد مجازا تسمية المال
باسم المخل **وقد قيل** لان اما مضمون ما دخل في يد البايع ولا دخل الثمن في
ضمانه الا بقبضه وخارج بعد قبض الثمن ما لو ثبت من على غريب فباع الحاكم عقار

من الدعي بدنيه وضمن له الدرر ثممن ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان
قاله البصري لعدم القبض وكونه ما في قفا وي ان اصطلاح لواجر المديون وقفا
عليه بدنيه وضمن ضمان الدرر ثم بان بطلان الاجارة لمجانستها شرط الواقف
لا يلزم الضامن من الاجرة لبقا الدين الذي هو اجرة حال فلم يثبت عليه شيئا
وهو اي ضمان الدرر **ان يضمن المشرع ان يخرج** او ان اخذ بشئ ما بقية
على البيع يبيع اخرا **ومعنا** ورده المشترك **ان يضمن** او رده ان **المشترط للصحة** التي
وزن بها وهي فتح الضمان قارميه وعرب والمخرج صريح ومات نسخة بالسنة
خلا فالان السلب وهذا المستثنى من بطلان ما استحب ووجه صحته عامر وفي قول
هو باطل لان ضمان ما لم يجب ورده بانه ان خرج المبيع كما ذكر بين وجوب رده
وقطع بعضهم بالاول وعليه مشروط علم الضامن بقدر الثمن فان جهله لم يصح وكفيه
ضمان الدرر بان يضمن ان يضمن المشترى ضمان ذلك العهد الثمن او رده او خلاصته
منه فان كان ضمانه لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يتصل بتخليصه اذا استحق
فان شرط في البيع كقبضه خلاص المبيع بطل البيع لفساد الشرط وان ضمن درر الثمن
وخلاص المبيع مع ضمان الدرر دون ضمان خلاص المبيع نفقا للصيغة
ولا يختص ضمان الدرر بالثمن بل يجري في المبيع فيضمنه للبايع ان خرج الثمن
المعين مستحقا واخذ بشئ ما بقية او مغيبا او ما قدما اما لردائه او لتقص
الصيغة ولو ضمن عهد فساد البيع بغير الاستحقاق او عهدك البيع او الملك
تتبعه قبض المبيع مع الحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهد بان يقول
ضمنت ان عهدك او درر الثمن او المبيع من غير ذكر استحقاق او غير ما ذكر
لان المتبادر منه انما هو الرجوع بسبب الاستحقاق ولو ضمن ضمان الدرر ببيع
خروج المبيع مستحقا لم يطالب بجهة اخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقا طوالب
الضامن بقبض المبيع قد ينهم كلام المصنف عدم صحة ضمان العهد
للتاجر وفيه وجهان حكاهما الشافعي في باب الاجارة رجع منها ابن الرخصة
الصحة وهو الظاهر ويصح ضمان العهد المسلم فيه بعد ادائه للمسلم ان استحق راس
المال المعين ولا يصح ضمان راس المال للمسلم ان خرج المسلم منه مستحقا لانه في الذمة
والاستحقاق فيه لا يتصور واما يتصور في المقبوض فصرح لواقف الضامن
والبايع في نقص الصيغة صدق الضامن بيمينه لان الاصل ردة ذمته او البايع
والشركة صدق البايع بيمينه لان ذمة المشترك كانت مسنولة خلاف الضامن فيما ذكر
واذا حلت البايع طالب المشترك بالنقص لا الضامن الا ان اعترف اوقات بيته
فان في المطالب والمضمون في هذا الفصل ليس هو رده العين والا لكان يلزم ان لا يجب
قيمه عن التلف بل المضمون ما لينة عند رده قاب وهذا لا شك فيه
عندي وان لم اره سطورا **فان** قد رجع لا يضمن درر المبيع الا
احق وهو قول الامام الث في رده الله تعالى عنه لا يدخل في الوصية الا احمق ولعل
واراد به الغالب في السام **وكونه** اي المضمون **انما** ولو عبر مستفرا كالمهر قبل

المبيع مستحقا

المضنون له وسرا ايضا بتلغها فلا يلزمه قهرها كالمومات الملقول منه لا يلزم الكفيل
الدين ولو ضمن صفة العين ان تلفت لم يصح لعدم ثبوت الصفة ومحل صحة ضمان
العين اذا اوفى فيه واضع اليد او كان القاضى قادرا على انتزاعها منه فثله
شأنه التميز عن الاصحاب اما اذا لم يكن العين مضمونة على من يبيع كالمو
والمالك يد الشريك والوكيل والوصي فلا يصح ضمانها لان الواجب فيها التحمل
دون الرد **والا برأ من** العين باطل جزما وكذا من الدين **المجهول** ضمانا او قدرا
او صفة **باطل في الجديد** لان البراءة متوقفة على الرضى ولا يعقل مع الجهالة
والغنى انه صحيح لانه استقاط محض كالا عتاق وماخذ القولين انه عليك واستقل
فعل الاول بشرط العلم بالمبرأ وعلى الثاني لا يصح قاب في الرخصة في باب
الرخصة المختارة من المايل التي لا تطلق فيها ترجيح بل تخلف الرجوع للمايل
لقوة الدليل وصحة انتمى والتحقيق فيه كما افاده شيخنا انه ان كان في مقابلة
طلاقات اشترط العلم كل من الزوج والزوجة لا يورث الى مساواة والا فهو تملك
من المبرأ استقاطا عن المبرأة بشرط علم الاول دون الثاني وطريق الا برأ
من المجهول ان تذكر عددا يحقق انه يزيد على قدر الدين كن لا يعلم مل له عليه
خمس او عشر فترد من خمسة عشر مثلا **الاسم ابل الوفاء** فيصح الا برأ عنها على القولين
وان قامت بمجمل الصفة لانه اعترف بذلك في اثباته في ذمة الجاني متعقبا في
الا برأ بتعاقبه **ويصح ضمانه في الاصح** كالابرا ولا ينافى صفة السن والعدد ورجوع
في صفاتها الى غالب ابل البلد والثاني لجهالة وصفها فالابرا مطلوب فوسع فيه
خلاف الضمان والوجهان على الجديد ونصيح على القدم جزما وعلى القول بصحة
الضمان يرجع ضمانات اذا ضمنها بالاذن وعمرها مثله لا يقيمتها كالفرض كما جزم به
ابن المبرك ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحلول لانه غير ثابتة بعد ولو
سلم ثبوته فليست لازمة ولا ايلة الى اللزوم عن قرب خلاف الثمن في ملك الخيار
فسوء لو ملك مديته ملك في ذمته برك منه من غير نية او قرينه ولو لم يتقبل
كالابرا ولو ابرأ احد خصمه بهما لم يصح ولو ابرأ وارث من دين مورثه ولم يعلم
مورثه ثم تبين مورثه صحيح كانه البيع ولو ضمن عنه فكانه صحيح كدين الادعي وبغير الاذن
عند الاداء اضمن عن حي فان ضمن عن ميت جاز الاداعنه وان استقى الاذن
كما ذكره الرافعي في باب الرصيدة ولو استحل منه من غيبه احتياها ولم يعينها له فاحله
منها فله ان يبرأ منها اولا وجهان احدهما نعم لانه استقاط محض كمن قطع مضمونا من عبد
ثم عني سيدك عن المقتضى وهو لا يعلم عين المقتضى فانه يصح والثاني لا لان
المقصود رضاه ولا يمكن الرضى بالمجهول وينافي القصاص بان العفو عنه سبي
على العيب والبراه بخلاف استقاط المظالم وهذا جزم المصنف في اذكاره فان
لا يقدح في شىء دون شىء وزعم الادعي ان الاصح خلافه اخذنا ذلك في
باب الشهادة من انه مقتضى كلام الحلبي وغيره الجزم به **ولله وصت ما لم يرد**

الاصح

للمضنون

المضنون او الموت وثن البيع بثل قبضته ودين السلم للماجة الى التوثيق لانه ايل الى
الاستقرار **والا يجوز ثمانية** لان للمكاتب استقاطها بالفسخ فلا معنى للتوثيق عليه ويصح
العنان عن المكاتب بغير ما لا يجنبى لا للسيد بنا على ان غيرها سقط ايضا عن
المكاتب ويصح وهو الاصح فان قيل قد مر ان الحوالة يصح من السيد عليه جهلا
كان هناك اولئك احب بان الحوالة شروعة فيها لا يبايع دين بدين حرر للخدمة
ويصح ضمان الثمن في ملك النازي لانه ايل الى اللزوم بنفسه فالحق باللام والثاني
لا لعدم لزومه في الحار واشار الامام الى ان يصح ضمان منوع على ان الخيار
لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البايع اما اذا استغنى منه ضمان ما لم يجب وما اشار
اليه هو المتجه حتى لو كان الخيار لالا او للبايع وحده لم يصح ضمان العنان وهذا يخالف
الحوالة ايضا لانه يصح في زمن الخيار مطلقا لما مر **واذا ابل في الجملة كالزمن** يرد
ومعنى انه يصح الرضى به بعد النزاع من العمل قطعا ولا يصح قبضه ولو بعد النزاع
في الاصح فلو قاب شخص من رد عبدي فله دينار فصنعه عنه ضمانا قيل يحى
العبد لم يصح لانه غير لازم كمال الكتابة والبرق بين الجعل والثمن في ملك النازي
انه لا يصير الى اللزوم الا بالعلم بخلاف الثمن فانه يورث اليه بنفسه كما مر **وكذا**
اي المضنون **مطلوب** جبا وقدرا وصفة وعينا **في الجديد** لانه اثبات ما
في الذمة لا دى بعقد فاشبه البيع والا جاز ولا يصح ضمان المجهول ولا غير
المعين كاحد الدين والقدم لا يشترط ذلك لان معرفته متيسرة ومحل الخلاف
في مجهول يكن الا حاطة به مثل انا ضمان ما بعت من زيد كاشل يده في الحرر
فانه قاب لشئ منه بطل جزما تنبيه جملة الشروط التي اعيها المصنف
بتعاقب الرافعي لانه ثابته لا زمان معلوما قاب في المهمات وبقي للصون شرط
رابع ذكره الرافعي واهمله النسخان وهو كونه قابلا لا يتبرع به الانسان على
غير فتح القصاص وحد العتف والاخذ بالشفعة انتهى وكان الاول
ان موت وحق الشفعة وهذا الشرط كما قاب بعض المتأخرين ضرورة
اكثر من نفعه فانه يرد على طرده حق القسم للمطلومة فانه يصير في ذمة
الزوج ويبيع التبرع به على غير ولا يصح ضمانه للمائة وعلى عكسه دين الركاة
فانه يصح ضمانه مع انه لا يصح التبرع به على غير وكذا الدين الذي يتعلق به
حق الله تعالى يصح ضمانه ولا يصح التبرع به على غير وكذا الدين الذي للرعي
المعسر او الميت المعسر يصح ضمانه ولا يصح التبرع به بنفسه ضمان رد
كل عين ممن في يد مضمونة عليه لمقصوبه وحسبارة ومثامة وبسب
لم يقبض كما يصح بالبدن وبلا ولى لانه المقصود هنا المال وسرا الضامن بردها

من ذم العتق والامح **لا تنافي** بين العتق والامح **والثاني** لا يصح له المندار فانه
 متردد بين الامح والعتق **والا** لا يصح **الاول** **لا يكون** **ما** **العتق** ان كانت
 عليه او انزمتها ادخالا للطرفين في الاكراه **قلت** **الامح** **لست** **بما** **ادخل** **ما**
 للطرف الا ان لا يبدل الا التزام وقيل لثبوتية اخراجا للطرفين وان
 قيل رجع المصنف في باب الطلاق انه لو قال استطلق من واحدة الى
 ثلاث وقوع الثلاث وقياسه بعتن العتق احيى بان الطلاق
 محصور في حدود فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما بين ذم
 وعشرون لزمه ثمانية كما في الاقرار ولو كان جاهلا بعتن الدين وقاب
 ضمنت دراهم التي على فلان صح في ثلاثة كما هو مقتضى اصل الروضة
 في العتق وفي الصدقات لو حو لها في اللفظ بكل حال **فصل** **في**
 كماله البدن وسمى ايضا كماله الوجه **الزعم** **بجه** **كفالة** **البدن** **في** **الجملة** **لانه**
 سياتي منها في حدود الله تعالى وهي التزام احصاء المكفر الى المكفر له
 الحاجة اليها فاستوفى لها بمقتله تعالى ان ارسله معكم حتى يترتب موثق من
 الله لتأنيته وفي قوله لا يصح لان الحر لا يدخل تحت اليد ولا يدر على سلبه
 والطريق الثاني القطع بالاول وقوله الثاني كماله البدن ضعيفه
 اراد من جهة القياس **فان قيل** **بدن** **من** **عليه** **ما** **لا** **يشترط** **العلم** **لانه** **كفالة** **البدن**
لا **بالعلم** **ولكن** **بشرط** **كونه** **اي** **المال** **ما** **يصح** **منه** **فلا** **تصح** **الكفالة** **ببدن** **الكتاب**
للمحرم **التي** **عليه** **لانه** **لا** **يصح** **ضمانها** **كما** **مرتبة** **قوله** **كامله** **من** **عليه** **مال** **يوهم**
ان **الكفالة** **لا** **تصح** **بدن** **من** **عندك** **مال** **تفترق** **وليس** **مراوا** **بل** **تصح** **وان** **كان**
المال **امانة** **كودعة** **لان** **الحضور** **مستحق** **عليه** **فشماله** **الصنايط** **الاتي** **والذهب**
بجانب **بدن** **من** **عليه** **عقود** **لا** **ي** **وتعز** **لانه** **حق** **لا** **زم** **فاشبه** **المال** **وقوله**
لا **يصح** **لان** **العقوبة** **مبنية** **على** **الدفع** **فيقطع** **الدرايع** **المودية** **الى** **توبتهم** **وقطع**
بعضهم **بالاول** **وبعضهم** **بالثاني** **والذهب** **منها** **وهو** **دراية** **لحد** **الحذر** **والزنا**
والسرقة **لانها** **تسعى** **في** **دفعها** **ما** **امكن** **والطريق** **الثاني** **قولان** **ثانيتها** **الصحة**
لحدود **الادمين** **وقوله** **الا** **اذ** **رعى** **محل** **المنع** **في** **حدود** **الله** **تعالى** **مال** **يختص**
امنيته **العمومية** **فان** **يختص** **فيشبه** **ان** **يحكم** **بالصحة** **ضعيف** **كما** **يند** **عليه** **بعض**
المتأخرين **تنبيه** **الصنايط** **لصحة** **الكفالة** **وموعها** **يا** **اذن** **من** **المكفوت**
معروفة **للكفيل** **له** **بدن** **من** **لزمه** **اجابة** **الى** **جلس** **الحكم** **او** **استحق** **حضاره**
اليه **عند** **الاستعانة** **للحق** **كالكفالة** **بدن** **امراة** **يدعي** **رجل** **زوجته** **لان**
الحضور **مستحق** **عليها** **او** **بدن** **رجل** **يدعي** **امراة** **زوجيه** **او** **بدن** **امراة** **تدعي**
زوجيه **ولذا** **اكد** **كما** **جئت** **مستحبا** **وكان** **يكون** **الزوج** **مولى** **الحكم**
الكفالة **بدن** **من** **بدن** **الولي** **لانه** **قد** **مستحق** **احصاء** **مال** **الحكم**
لا **قائمة** **الشهادة** **على** **صورتهما** **في** **الاملاجات** **وغيرها** **اذا** **تخلوا** **الشهود** **لذلك**

علم

يقدر

كفالة راحة
قدف

تعالى

ولم يعرفوا اسرها او شبهها وبطالب الكفيل ولها باحضارها عند الحاجة اليه وان صدرت
 بغير اذن الولي فكالكفالة بيد البالغ العاقل بغير اذنه قال لا ذرعي والظاهر انه
 بغير اذن كفالة بدن السفينة اذن وليه وحصل خلافة انتهى والاولى اظهره بدور
بحسب **وغياب** **ما** **دنه** **كما** **سابق** **في** **مجموع** **اللفظ** **لان** **حصول** **المقتنود** **يتوقف** **وان** **تقدر**
تحصيل **المقتنود** **في** **المال** **كما** **يصح** **فان** **المصر** **المال** **ولا** **فرق** **فيه** **بين** **ان** **يكون** **في** **موضع**
لزمه **الحضور** **منه** **الى** **جلس** **الحكم** **ام** **لا** **حتى** **لو** **اذن** **ثم** **انتقل** **الى** **ملكها** **حالم** **او** **الى**
قوت **ساعة** **العقود** **كما** **يؤخذ** **من** **سابق** **وبدن** **من** **لحم** **فمنه** **بفتح** **المال** **فمنه**
اذا **تخلد** **لذلك** **لم** **يعرف** **اسمه** **وضبه** **ومن** **المعتمد** **ان** **حل** **ذلك** **مقتل** **منه** **وقيل** **تقتن**
ولا **يصل** **من** **ملكها** **الى** **اخر** **فان** **حصول** **شي** **من** **ذلك** **لم** **يصح** **لكن** **قال** **في** **المطلب** **ويظهر**
اشترط **اذا** **الوارث** **اذا** **اشترطنا** **ان** **المكفول** **انتهى** **وهو** **كما** **قال** **شحننا** **للف**
مجلس **كما** **قال** **شحننا** **بغير** **اذنه** **والا** **فالعبرة** **اذن** **وليه** **ودخل** **في** **الوارث** **بيت**
المال **وبقي** **خاتومات** **ذ** **حي** **من** **غير** **وارث** **وانتقل** **ماله** **فيما** **ليست** **المال** **وظاهر** **كلامهم**
عدم **الاكتفاء** **اذن** **الامام** **وهذا** **هو** **الظاهر** **من** **ان** **عين** **الكفيل** **في** **الكفالة** **كان** **التسليم**
بغير **شرط** **والا** **بان** **لم** **يدين** **مكنا** **فكان** **اي** **الكفالة** **بغير** **شرط** **كما** **في** **ابن** **سليم**
فيم **ملا** **وكلامهم** **فهم** **انه** **لا** **يشترط** **بيان** **موضع** **التسليم** **وان** **لم** **يصلح** **له** **موضع** **التسليم**
كاللغة **او** **كان** **له** **موتة** **وهو** **مخالف** **كنظيم** **في** **السلم** **الموجب** **فمحتل** **ان** **يلحق** **به** **ويحتل**
خلافة **اذا** **انضم** **موتهم** **كلامهم** **ويسترق** **بان** **السلم** **عقد** **مع** **واحدة** **والثقل** **بعض** **التزام**
وهذا **هو** **الظاهر** **ويحتل** **على** **اقرب** **موضع** **صالح** **للتسليم** **وبير** **الكفيل** **بغير** **شرط** **وقيل**
وكيف **في** **كان** **التسليم** **المذكور** **بالاحاطة** **للمكفول** **شع** **المكفول** **له** **عنه** **لقيامه** **بما** **وجب**
عليه **فان** **احضرت** **مع** **وجود** **الحال** **لم** **يبرأ** **الكفيل** **لعدم** **الاستعانة** **بتسليمه** **تنبيه**
ففيه **كلامه** **عدم** **البراءة** **بتسليمه** **في** **غير** **مكان** **التسليم** **وهو** **ذلك** **ان** **كان** **للمكفول** **له**
عرض **في** **الاستعانة** **لفوت** **حاجم** **او** **معتن** **وان** **استنع** **لا** **لفرض** **سلبه** **الحاكم** **عنه** **لان**
التسليم **حينئذ** **لا** **زم** **له** **فاذا** **استنع** **منه** **ثاب** **عنه** **الحاكم** **فنه** **فان** **لم** **يكن** **حالم** **سلبه**
اليه **واسهده** **به** **بشاهد** **وبير** **التسليم** **للمكفول** **له** **بحسب** **ما** **يجب** **لا** **مكان** **احصاه**
وقطالبة **بالحق** **خلافا** **لما** **اذا** **كان** **محبوسا** **بغير** **حق** **لنقد** **رسليم** **وان** **محبوس**
المكفول **من** **مكان** **التسليم** **يقول** **للمكفول** **له** **سلط** **نفس** **عن** **جهة** **الكفيل** **كما** **يرى** **الضامن**
يا **اد** **الاصل** **الدين** **ولو** **سلم** **نفسه** **عن** **الكفيل** **قاي** **ان** **مقتله** **قال** **الماوردي** **يشهد**
للمكفول **انه** **قد** **سلم** **نفسه** **عن** **كفالة** **فلان** **وبير** **الكفيل** **منها** **وقياس** **ما** **تقدم** **انه**
تتبع **الرفع** **الى** **الحاكم** **ثم** **الاستعانة** **بغير** **اطلاق** **المصنف** **يشهد** **الصبي** **والمجنون**
يملان **انفسهما** **عن** **جهة** **الكفيل** **قال** **الا** **اذ** **رعى** **وفيه** **وقفه** **اذ** **لا** **حكم** **لمقر** **لها**
ولم **اره** **نصا** **والظاهر** **انه** **ان** **كفيل** **حصول** **التسليم** **والا** **فلا** **انتهى** **وهو** **حسن** **ولا** **ي**
المرء **محبوس** **من** **غير** **قوله** **سلط** **نفس** **عن** **جهة** **الكفالة** **لا** **له** **لم** **يملك** **اليه** **ولا** **يملك** **من** **جسمه**
فلو **سلم** **اليه** **احبى** **عن** **جهة** **الكفيل** **ما** **دنه** **يرى** **او** **بغير** **اذنه** **فلا** **ان** **لم** **يقتل** **فان** **قبل**

فلا يلزمه القول بركب التكفل ولو تكفل به رجلان معا او مرتبا مسئله احدهما لا يتفك
الاخر ولو تكفل رجلان لرجلين فسلم الى احدهما لم يبرأ من حق الاخر ولو تكفل كل واحد
ثم احض احدهما المكفول به بركب محض من الكفالة الاولى والثانية وركب الاخر
من الثانية لان كفاله سلم ولم يبرأ من الاولى لا نه لم يسل هو ولا احدهما جهته
ولم يبرأ المكفول له التكفل من حقه بركب وكذا لو قال لا حق لي على الاصيل او قبله
في احد وجهين قال لا اذ رعى انه الاقرب كما يبرأ الاصيل باقراره المذكور **واعاب**
المكفول لم يلزم التكفل احضاره ان جعل مكانه كانه فاشبه المعسر بالدين والقول
قوله انه لا يسل **والا** مان علم مكانه **فيلزمه** احضاره ولو كان فوق مسافة القصر
كفيه مال المدينون الى هذه المسافة فانه يوجر باحضاره وسرا كان غائبا
عنه الكفالة كما مر واعاب بعد ما بشرط امن الطريق ولم يذهب الى من يمنعه
وما يفرضه التكفل من مونة السفر في من الحالة في ماله **ومما روي في غايه** **واعاب**
العامة لا نه المالك قال الاستوى ونسبى ان يعتبر مع ذلك من اقامة المارقين
للاستراحه ويجهز المكفول وهو كما شخنا ظاهر في مسافة القصر فالتخلاف
ما دونها وقاب الاذ رعى الظاهر انها له عند الذهاب والعود لا تنظر رفقة
بانهم وعند الاسطار والتلويج الشديد والاوجاب المؤدية التي لا تسلك عادة
ولا يحبس مع هذه الاعذار انتهى وهذا ظاهر **فان عرفت** اي المالك المذكور **واعاب**
قال الاستوى ان لم يود الدين انه مقصر فان اداه ثم قدم الغائب فالتجس
ان له استرداده وفات العزى الاقرب عدم استرداده لا نه سترع بالاداء فالتجس
نفسه انتهى والاوب اوجه لا نه ليس سترع وانما عزمه للفرقة ونسبى كما قال شخنا
الذي يلحق بقدره بعد حضوره موت ونحوه حتى يرجع به فاذا حبس ادم جبه
الى ان يتقذر احضار الغائب يموت او جعل موضعه الوامة عند من يمنعه
قاله في المطلب **وبل ان غاب الى مسافة القصر** فالتجس **فان عرفت** **واعاب**
فان عيبتها الى هذه المسافة كالغيبه المنقطعة **واعاب** **فان عرفت** **واعاب**
هرب او توارى **وبل ان غاب الى مسافة القصر** فالتجس **فان عرفت** **واعاب**
والثاني مطالب به بدلا عن الاحضار المعجور عنه لان ذلك قايده هذه الوثيقه
تبينه ظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في جريان الخلاف بين ان يحلف المكفول
وقا ام لا قال الاستوى تبعا للسبكي وظاهر كلامهم احتصاصه بما اذا لم يحلف فلا
انتهى واحترز بالمالك عن العموم به فانه لا يطالب بها جزما قال الاستوى وتقييد
المصنف تبعا للحري بالدفن انما مستقيم ان لو تكلم في مطلق الكفالة واما الوجوه
في المطالبة فستوى فيها قبل الدفن وبعد انتهى ولو قدرت في كلامه او لم قدرت
وقبل الدفن ان احتيج الى احضاره لا قامة شهادة عليه حقه احض التكفل بالشرط
المتقدمه ولا شيء على من تكفل بعد رقيق فوات او زوجه فوات **واعاب** **فان عرفت**
في الكفالة انه يوم المار **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب**

مس

المار

التكليم

لانه

لانه شرط غاي في مقتضاها بنا على انه لا يفرغ عند الاطلاق والثاني يصح بنا على
مقابله فان قبل مطلق الشرط فقط كما لو فرضه مشروط بركب محض
او شرط الحياض للمصنفون له او ضمن الموجب بشرط الحياض جامع انه رآه
خبره **واعاب** بان الشرط في تلك صفة تابعة وفي هذه اصل مفرد
يقتد والثاني يقتضيه مالا يقتضيه الاصل ولو قال كفالت بدنه فان
مات فعلى المالك صحة الكفالة ويظهر التزام المالك قاله الماوردي وهو كما
قال الزراري محمول على ما اذا لم يرد له الشرط والابطال **واعاب** **فان عرفت**
فان عرفت **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت**
المالك عند الحرق فابعد لها الاحضار المكفول وهو لا يلزمه الحضور مع
التكفل عند الثاني فيصح شاعلى انه يعزم فيلزمه المالك لانه عاجز عن
احضاره تنبيه على من كلام المصنف انه لا شرط رضى المكفل وهو الاصح
كما لا شرط رضى المصنفون له فلو كفله للاذن منهم لم يلزمه اجابة التكفل وليس
للتكفل مطالبة وان طالب المكفول له التكفل كما في ضمان المالك بغير اذن
الا ان ياله المكفول له احضاره كما قال له احض الى القاضي فانه اذا حضر
باستدعاء القاضي وجب عليه لكنه ليس بسبب الدلالة بل لانه وكيل صاحب الحق
وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدو وانما اعتبر استدعاء القاضي لان
صاحب الحق لو طلب احضار خصمه الى القاضي لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه
اذا الحق ان قدر عليه والا فلا شيء عليه واذا امتنع التكفل من احضار المكفول
في هاتين الصورتين لم يحبس اما في الصورة الاولى وهي بما اذا لم يلزمه الاجابة
فانه حبس على حاله بعد رعيه واما في الثانية وهي فيما اذا قال له احض الى
القاضي فلا نه وكيل تمت لومات التكفل بطلت للكفالة ولا شيء للمكفول له
في تركه لا نه لا يلزمه بما لم يبرأ لومات المكفول له لم يتطو وبقى الحق لورثته كما
في ضمان المالك فلو حلف ورثته وعزما وصيا لم يبرأ التكفل الا بالتسليم الى الجميع
وكفى التسليم الى الموصى له عن التسليم الى الورثين في احد وجهين كما روي بعض المتأخرين
اي اذا كان الموصى له محصورا كما يفتقر او يحجره كما قاله الاذ رعى **فان عرفت**
في بيان الصيغة وهي الركن الخامس للضمان انما هو للكفالة معتبرا على ذلك
بالشرط فقات **مسألة** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت**
وهي **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت**
واشارة اخبر من منهم **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت**
واعاب **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت** **واعاب** **فان عرفت**
فان لشق بعض ذلك بالنص والباقي بالقياس مع اشهر لفظ الكفالة بين
الصحابه من عدم وكل هذه الالفاظ مزاج ومن الفاظ الثانية حل عن فلان
والدين الذي عليه عندى او دين فلان الي ولو تكفل فابعد المستحق وجب

او حيلة

ملا رما للمصنف قتاب خله وانا على ما كنت عليه من الكفاية صار كفايا لا نه لما سببه المالك
هذا اللفظ او محبره عن كفاية واقعة بعد البراءة فان قيل لوقا سيد المكاتب
له بعد نسخ الكتابة انزلت على الكتابة لم تعد مهلا كان هنا كذلك اجيب بان
الصان محقق غرور وعين فبكتي فيه ذلك من الملتزم خلاف الكتابة ونحوها ولو
قاب تكفلت بحسبه او روجه فهو كقولك تكفلت ببذنه ولو تكفلت بحسبه شايع كالثلث
اولا يبقى الشخص بذنه كالكبد والقلب والراس والروح والدماع فهو كقولك تكفلت
ببذنه كما قاله صاحب التبيين واقف عليه المصنف في المصحح وجريت عليه في شرحه
وليس في الشرحين والروضة بصرح بتصحيح اما ما سبق في الشخص بذنه كما لدر الرجل
فلا يكتفى وتقدم الجواب في كتاب البيع عن قولك كذا مع تعليقه كالطلاق يصح اضافته
الى الخبز وما لا كالبيع فلا واللفظة لا يبيع تعليقه كما سياتي ويصح اضافتها الى الجز
تبيينه ذكر في المحرر كالشرحين والروضة لقطعة للربعة ضمنفت كما قدرتها في كلامه
فخذتها المصنف تبيينها على ان ذكرها ليس بشرط وقاب الادعى انه الظاهر **وقال**
او دل المالك او ادم الشخص لا التزام لا يلزم الدابة لان الضيعة لا تشعر بالا التزام قاب
في المطلب الا ان محبته الالتزام فلزم **والاصح انه لا يجوز تعليقه** اي القنان
والكفاية **بشرط** كما اذا جاز اس الشريعة ضمنفت ما عليه فلان او ضمنفت ببذنه
لانها عقدان فلا يقبلان التعليق كالبيع والثاني يجوز لان المبيع لا يشترط فيها
فجاز تعليقه كما لطلاق والثالث يمنع تعليق القنان دون الكفاية لان الكفاية
تجاز تعليقه كما لطلاق **والاصح** انه لا يجوز **وقت الكفاية** كما تاكيد برده الى شهر وسبع
سببية على الحاجة **والاصح** انه لا يجوز في تسليمه في هذه المدع خلاف المال
انما يري والثاني يجوز لانه قد يكون له غرض في تسليمه في هذه المدع خلاف المال
فان المقصود منه الاداء فلذا لا يجوز تأجيل القنان قطعا كما يشعر به كلامه
المصنف ولا يجوز شرط الخيار في الضمان للضمان ولا في الكفاية لشرط المتحقق
مقصودا ولا حاجة اليه لان الملتزم فيها على بعين من الفرما شرط للضمان
نصح لان الحس في الا بر او الطلب اليه ابد او شرط فلا يثبت كشرط للضمان
ولو اقر بان ضمنفت او كفل بشرط خيار فسد او قاب الضمان او التمسد لا حق
على من ضمنفت او كفلت به او قاب الكفيل يركى المكفول صدق المحقق بيمينه وان
تكل حلفا بر براء دون المضمون عنه والمكفول به وسيل الضمان بشرط اعطافا
لا يحسب من الدين وسيل الكفاية مقوله كفلت يرد على ان له ذلك كذا وقوله
كفلت بزيد فان احضرتة والا فمعه وبقوله ابر الكفيل وانا كفلت المكفول
ولو جاز ما في الكفاية **بشرط تاخير الاحصار** معلوم كان جعله **شرا جاز** لانه التزام
لعمل في الذمة فجاءه موجلا كالعمل في الاجارة واحترز بقوله خبز ما عن تاجيل
الكفاية فانه لا يبيع ومن وقع في كلامه جواز تاجيلها فهو محوز واما مراده
بشرط تاخير الاحصار كما ذكره المصنف وبقوله شرا عن التاجيل بمجهول كالحصاد

مورد

فانه لا يبيع ولو احضرت قبل الاجل فكما سبق في المكان الذي شرط التسليم فيه **والاصح**
ان لا يبيع في الحال موطا اجلا معلوما لان الضمان تبرع والحاجة تدعو اليه فصح على
حسب ما للترجمة وثبت الاجل في حق الضمان على الاصح فلا يطالب الضمان
الا كما التزم ولا يقبل الحق الاجل بالدين الحال وانما ثبت عليه موجلا ابتداء
الحال لا يوجب الا في صورتين الاولى اذا اوصى ان لا يطالب الا بعد شهر مثلا فان
الوصية صحيحة ويمد بها الثانية اذا اراد ان لا يطالب الا بعد سنة مثلا قاله المحقق
والثاني لا يبيع الضمان للمخالفة ووقع في بعض نسخ المحرر تصحيحه قاله في الدقائق
والاصح ما في بغيره النسخ والمناهج انتهى ولو ضمن الموجل موجلا باجل اطول من الاول
فكضمان الحال موجلا بتبينه مثل قوله ضمان الحال من تكفل كفاية شرط فيها
ما حصر الاحصار من من تكفلت بضم كفاية لم يشترط فيها ذلك ولهذا كانت الاولى
من قول المحرر ضمان المالك الحال **والاصح** **ان لا يبيع ضمان الموجل حالا** لانه تبرع بالتزام
التجديد تصح كاصل الضمان والثاني لا يقع لما مر **والاصح** على الاول **ان لا يبيع الموجل**
كما لو التزمه الاصيل والثاني لم يزم لان الضمان تبرع كزم فلزمته الصفة كما لو تدر
عقوب عبد مومن وعلى الاول هل ثبت الاجل في حقه مقصودا او تبعا لقضاق
المشاهدة وجهان وبطريق فائدة فيما لو مات الاصيل والحالة هذه فان جعلناه في
حقة تابعا له عليه والا فلا كما لو مات المضمون والراجح الثاني كما قاله صاحب التجديد
في شرحه فان قيل يشكل تصحيح ضمان الحال موجلا وعلمه بعدم صحة ما للرومن
على الدين الحال وشرط في الرهن احتلا وكذا علمه كما صرح به الماوردي فان كلفها
وسيلة اجيب بان الشرط في الرهن اذا كان ينفع الرهن ويؤثر بالرهين
او بالبعس لم يبيع وهذا الضرر حاصل للرهن اما حبس الموهون حتى يحل الدين
واما بيعه في الحال قبل حله **والاصح** اي المضمون له او وارثه **مطالبة الضامن**
والاصح بالدين احتما عا وانفرادا او يطالب احدهما ببعضه والاخر ساقية
اما الضامن فحدث الزعيم غارم او اما الاصيل فان الدين باق عليه فان قيل
يلزم من مطالبتها انه اذا كان له ما به انه يطالب بما تين لانه يطالب كل منهما
بما به وذلك ممنوع اجيب بان ممنوع ليس في المطالبة انما ممنوع في المرتب
عليه وهو الاخذ وليس له الا اخذ احدهما والعقيق ان الدين الذي على الضامن
هو الذي على الاصيل الا غير والذمتان مشغولتان به كالرهن من دون واحد
قاب الما وردي ولو افسس الضامن والمضمون عنه قتاب الضامن للمالك ببيع او لا
ما المضمون عنه وقاب المضمون له اريد ابيع مال ايكاشيت قاب الثاني
ان كان الهان بالاذن اجيب الضامن والالا فالمضمون له واذا رهن رهنا
وامام ضامنا خير المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح تبيينه
قد يقتضى كلام المصنف انه لو قاب رجلا لا خوضنا مال له على ريد وهو الف مثلا
انه يطالب كلاهما بجميع الاكف وفي المسألة وجهان احدهما هذا وصحة التوري

كالوقت ومنها بعدنا هذا بالاثبات الذي لك على فلان فان حقيقة كل منها رهن بجميع الاثبات
وانما في انه لا مطالبة الا بالنصف فقط وحقه الماوردي والسند سمي كالوقت كما شترنا
عبدك بالثبوت وصوب الاول السبكي وقال لان العنان توثقه كالمهر من قات
المولى وخالف الشرا لان الثمن عوض الملك فيقدر ما يحصل للمشتري من الملك
يجب عليه من الثمن بخلاف العنان لا معاوضة فيه وقال الاذرعى القلب الى الثاني
اميل لانه المقتضى وشغل دمة كل واحد بالرايد شكول فيه انتهت واختلف ايضا
على عصرنا في الافتاء في ذلك وانا نقول كما قال الاذرعى وتعتبر المصنف بالمتحقق
من تعبير اصله والروضة بالمضمون له فانه يشترط الوارث كما فترت به كلامه لكنه
قد يدرج فيه المحتال مع انه لا يطالب العنان لان ذمته قد ربت بالحوالة ولو ضمن
العنان من آخر والاخر اخرجوه هذا اطالب المستحق للجميع **والاصح انه لا يصح العنان بشرط**
براءة الاصل لما فاة الشوط لمقتضى العنان وكذا لو ضمن بشرط براءة ضمان بئله او
كفل بشرط براءة كاتل قبله والثاني يصح العنان والشرط لما رواه حارفي قصة ضمان
ابي قتاده للميت قال فاجعل النبي صلى الله عليه وسلم بقوتها عليك وفي مالك والميت
منها بركي فقال نعم فصل عليه قال الحاتم صحيح الاسناد واجاب الاول بان المراد ما
يقوله بركي انما هو في المستند والمال في بيع العنان فقط وسيطر الشرط كما لو ائتمن
عبد بشرط ان يعطيه شيئا **ولو ابرأ المستحق** **الاصح** من الدين **في العنان** منه لسقوط **ولا**
اي لو ابرأ الضامن لم يبرأ الاصيل لانه اسقاط وشقة فلا سقط بها الدين لغير الرهن
نعم يبرأ منه من هذه من الملتزمين لانه فترعه فيبرأ ببراءته لا من قبله تنبيه في معنى
الا برأ اذا الدين والاعتياق والحوالة به وعليه وقول ابن الملقن لو غير بقوله
بركي كان اشمل لم يصح في قوله ولا علس فانه لو بري التغير بالاداء بري الاصيل
قالا برأ في الثانية متعين **ولو مات ادمها** والدين موجب **حرجه** لحراب ذمته وكذا
لو استرق **دين الاخر** فلا يحل عليه لانه رفق بالاجل فان كان الميت الاصيل للضامن
ان يطالب المستحق باخذ الدين من تركته وابرايه هو لان التركة فلا يجد حرجا
اذا غرم وان كان الميت الضامن واخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع
على المضمون عنه الاذن في الضامن قبل حلول الاجل تنبيه محل ما ذكره المصنف
اذا كان الضامن في الذمة وان كان في عين معينه كالو اعارة عينا ليرهنها وقلنا
بالصحيح انه ضامن دين في ذمة ذلك الشرافات المعتبر لا يحل الدين كما قاله ابن الصلاح
في فتاويه قال واما يحل الدين الذي في الذمة ليرأ ذمته منه وهذا في عين فزال
المحذور **واذا اطالب المستحق الضامن** بالدين **فله مطالبة الاصيل** **حاصل** من المضمون له
ليبرأ الضامن من هذا **اذ ضمن آية** لانه الذي اوقعه في المطالبة كما انه يعززه اذا غرم
ومعنى التعليق انه يودي دين المضمون له ليرأ الضامن اما اذا ضمن بغير اذنه
فليس له مطالبة لانه لم يسلط عليه قال في المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه
لصبي فللمضامن ما ذن ولنه ان يطالب بطلب الولي بتخليصه ما لم ير الجور فان زال
فان زال توجه الطلب على المحجور عليه وتقياس بالصبي المحجور والمحجور عليه بسفه

على

بالاداء

كان

كان الضامن ما ذن قبل المحجور والمحجور ما ذن ولها فيه ذلك نسبه قد مضى
من اقتصر المصنف على المطالبة ان الضامن اذا علس لا يحس الاصيل وهو كذلك
ان لم يفت عليه قبل تسليمه شي قال في المطلب ولا ملازمة وصح السبكي جواز الحسب
لان الاصيل لا يعطى شيئا اذا علم انه لا يحس وحسبه فلا يبقى لجور المطالبة فائدة
والاصح انه لا مطالبة بتخليصه قبل ان يطالب هو بالدين كما لا يعززه قبل ان يضرر والثاني
يطالب بتخليصه كما لو استعار عينا للرهن ورهنها فان لئالك مطالبة بغيرها وفرت
الاول بان الرهن محجور بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف الضامن وعلى الاول ليس
له ان يفت للمضمون له اما ان يترك من الحق واما ان يطالب به لا طالب المضمون
عنه كما قاله السنديني ومحل الخلاف اذا كان الدين حالا ولا فليس له مطالبة قطعا
ولا يطالب الضامن بالاذن الاصيل بالمال ما لم يسلط فلو دفع اليه الاصيل المالك
بالمطالبة وقلنا لا يملكه وهو الاصح فعليه رده وفيه ان تلف كالمضمون بشرط
فاسد فلو قال له اقبض به ما ضمت عني فهو وكيل والمال امانه في ذلك ولو ابرأ
الضامن الاصيل او صاحبه عما سيعزمر فيها او رهنه الاصيل شيئا بما ضمه او
اقام به كغيبلا لم يصح لان الضامن لا يثبت له حق بمجرد العنان ولو شرط الضامن
في ابتداء العنان ان يرهنه الاصيل شيئا او يعيم له به ضامنا فسد العنان كفساد
الشرط **والضامن الغارم الرجوع على الاصيل** **وحدادون في** لانه عرف ماله
الى منفعة الغير ياذنه هذا الاذرعى من ماله اما الراخذ من سهم الغارمين
قادي به الدين فانه لا يرجع كما ذكره في قسم الصدقات خلافا للمزني **وان في**
اذنه **فيما** اي العنان والاداء **فلا** رجوع البتة ولا لانه لو كان له الرجوع
لما صلب النبي على الميت دفنان ابي قتاده **وان اذن في العار** وسكت عن الاداء
رجع في الاصح لانه اذن في سبب الاداء والثاني لا يرجع لا تنقلا الاذن في
الاداء او سكتي من اطلاق المصنف الرجوع ما اذا ثبت العنان بالبيينة
وهو منكر كان ادعي على زيد وغايب العنا وان ظاهرها ضمن ما عمل الآخر
يا ذنه فانكر زيد فاقام المدعي بينه وعزمه لم يرجع زيد على الغايب
بالنصف لكونه ملكا بالبيينة فهو مظلوم بزرعه فلا يرجع على غيره ظالم وما
لو ضمن عبد حانة ذمة سيد لا حيني وادي بعد العتق فانه لا يرجع في الاصح
وما لو قال الضامن بالاذن لله على ان اودي دين فلان فلا يرجع به فانه
اذا ادي لا يرجع **ولا علس** اي لا يرجع فيها اذا ضمن بغير الاذن وادي
بالاذن لان وجوب الاداء بسبب العنان ولم ياذن والثاني يرجع لانه اسقط
الدين عن الاصيل ما ذن ومسكتي من اطلاق المصنف عدم الرجوع ما لو
اودي مشروط الرجوع فانه يرجع كغير الضامن وحيث ثبت الرجوع فحكم به
حكم العرض حتى يرجع في المقومر مثله صورة كما قاله القاضي الحسين **ولو اذن**
مكره من صاحبه او صاحبه عن مائة جوب **بجانبه** **الاصح** لانه الذي بذله والثاني
يرجع بالصالح والمالية لحصول براءة الذمة والنقصان جرى من ريس المال مساحتة

العنان والاداء

لا يرجع الا باعاض

للمعاني ولو بعد التوب بماية وتمامها وقاب بمثل التوب بما صحت له على فلان مع البيع
 ورجع بما ضمنه ولو صالح الصانع المحقق من الدين على بعضه ولو كان للغير
 او ابراه من الباقي رجع بما ادركه وبكى فيها وبكى الاصيل عن الباقي في صورة الصلح
 دون صورة البراءة لان الصلح يقع عن اصل الدين وبراءة الصانع انما يقع عن التوفيق
 فروع لو كان المحقق على الصانع ثم انزل المحال الصانع هل يرجع الصانع على الاصيل
 او لا يرجع الجلال البلقيني الاول والعقد الثاني لقول الاصحاب اذا عزم رجوع بما عزم
 وهذا لم يغير وحمله ذلك ما لو وهبه المحقق الدين فانه لا يرجع خلاف ما لو قبضه منه
 ثم وهبه له فانه يرجع كما لو وهب المدة العدة في الرجوع ثم طلبها قبل الدخول فانه يرجع
 عليها بنصفه خلاف ما لو ابراه منه قبل قبضها فانه لا يرجع عليها شي ولو ضمن ذم لذي
 عن سلم ونا وصالح صاحبه على حرق الصلح فلا يبرأ المسلم كما لو دفع الخمر بنفسه
 ولو ضمن شخص الصانع باذنه وادي الدين المحقق رجع على الصانع على الاصيل
 ثم يرجع الاول على الاصيل فان كان يغير اذنه لم يرجع على الاول لعدم اذنه الاول
 على الاصيل لانه لم يغير شيئا وان اذنه غير **بلا حاشا** ولا له عليه لغيره وفارق ما لو
 او جوطعاه مضمنا فهدا او لم وهو معنى عليه حيث يرجع عليه لانه ليس مضمنا على جيب عليه
 خلاصه وطاقية من الهلاك والمافيه من العتق رجع على مثل ذلك ويستثنى من اطلاق المصنف
 ما لو ادى الاولى من محجوره بنسبة الرجوع او ضمن عنه لذلك فانه يرجع كما قاله الفقهاء
 وغيره وما لو صار الدين ارضا للمعاني فان له الرجوع لا يقال الدين لله ولو كان
 الصانع يغير اذن **وان اذن** له في الاداء **بشرط الرجوع** عليه وقا بالشرط **ولا اذن**
 له **مطلق** عن شرط الرجوع فانه يرجع في **الاصح** اذا ادى تقصده الرجوع للعرف
 والثاني لا اذ ليس من ضرورية الاداء الرجوع وفي معنى الاذن التوكيد في الشرط اذا
 دفع الثمن فانه يرجع على الراعي لقضين التوكيد اذنه بدفع الثمن بدليل ان للبايع
 مطالبة بالثمن والمهلك ولو اذن له في الاداء فمضت لم يرجع لانه ادى عن الصانع
 وهو غير ما ذون فيه ولو ضمن شخص الصانع ما ذن الاصيل رجع عليه كما لو قاب
 لغين اذ ديني فاداه **والاصح** **الاصح** الى الماذون **على غير حين الدين** **لا يصح** لان قصد الاذن
 حصول البراءة وقد حصلت والثاني في تمتع لانه انما اذن في الاداء دون المصلحة فهو
الرجوع متبرع بنفسه لم يرض المصنف ثم رجع وهو انما يرجع ما لا قل من الدين المضمون
 وقيمة المودي فلو صالح بالاذن عن عشر دراهم على ثوب قيمة خمسة او عن خمسة
 على ثوب قيمة عشر لم يرجع الا بخمسة **انما يرجع الصانع والمودي** بالاذن من ضمان
اذا شهد الاذنين او رجلا وامراة **لشئ** الحق بذلك ومعتبر في ان هذا لعدالة
 نعم اشهد مستورين فليانا فاستيقن على الاصح كذا في حجة ولتقدر اطلاعه على الباطن
 فكان معذورا **ولا اذن** **الاصح** **مع في الاصح** اذا اذنت مع المدين حجة والثاني لا لانها
 تدبر افعان الى حنفى لا يقضى بشاهد ومعين فكان ذلك من باب من التقصير ورده
 الامام مانه لم يشترط اجدا شهاد من يتفق العلماء على قبوله تنبيه قوله كالحلقتين
 اشترط العزم على الخلف عند الاشهاد فلو لم يقصد كان كمن لم يشهد ويده صرح في الماز
 والظاهر ان ان خلف معه رجع وان لم يغير عند الاشهاد قاب الاداء رجع ولو

اذن تلا رجوع

ولو سلم عالم الملهد حين الرفع والاشهاد حنفيا فهو مقصر لم يبعد انتهى والظاهر
 اطلاق كلام الاصحاب ولا يلقى اشهاد من سافر قريبا اذ لا يقضى الى المقصود
فان ان يشهد اي الصانع بالاداء وانكره رب الدين او سكت **الاصح** **له ان اذنه**
في غيبه الاصيل لان الاصل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد **ولا ان يصدقه**
في الغيب لانه لم ينتفع ما اذنه لان المطالبة باذنه والثاني يرجع لا غير اذنه مانه ابراه
 ذمته باذنه ومحل الخلاف اذ لم يأمره الاصيل باشهاد او تركه فان امر به
 لم يرجع جزما او تركه رجع جزما كما قاله الدراري ولو لم يشهد ثم ادى
 ثانيا واشهد هل يرجع بالاول لانه الميرى للذمة او الثاني لانه المسقط للذمة
 للثان فيه وجهان يظهر فايدهما فيما لو كان احدهما صاحبا والاخر مكره فلا
 قاب في الروضة ينبغي ان يرجع باقلهما فان كان الاول فهو رجع مظلوما بالثاني
 وان كان الثاني فهو الميرى للذمة اشهد به والاصل براءة ذمة الاصيل من الزايد
وان صدقه المضمون له وكذا في المضمون عنه ولا بينة **او اذنه يحضر** مع تلابيب
 المضمون له **رجع على المضمون** اي الراعي من الوجهين في المسائلين لسقوط الطلب
 في الاولى وعلم الاصيل بالاداء في الثانية والثاني في الاولى يتبدل بصدق رب
 الدين ليس محجة على الاصيل ومصدق ورثة رب الدين المطلقين المقرض
 لقصد بقة وهل يصدق للامام حيث يكون لبيت المال تصديق الوارث الخاص
 او يصدق عمر من مات مفسدا تصديق رب الدين قاب الاداء رجع لم ارفيه
 شيئا وهو مومع تاملا انتهى والظاهر كما قاله بعض المناخرين عدم اللحاق
 لان المال لغير وفي الثانية نقول لم ينتفع الاصيل بالاداء لترك الاشهاد واجب
 بانه المقصر بترك الاشهاد **هذه** اظاهر اذ لم يشترط عليه الاشهاد وان شرط عليه
 فظهر انه لا يرجع لعدم وثيقته بالشرط ونقاس ما ذكر في الثمان المودى في
 الاحوال المذكورة **خامس** لو قاب شتمت بالاداء شهودا وما توالا وغابوا
 او طرافتهم فكذلك الاصيل في الاشهاد فالحول قول الاصيل بيمينه لان الاصل عدم
 براءة ذمته وعدم الاشهاد وان كذبه الشهود كما لو لم يشهد فان قيل لو اقرت
 امره بشكاح جفقت شاهدين فكذلك بالها لا يتقدم في اقرارها فلا كان هنا كذلك لاجب
 بانها اقرت بحق عليها فلم يلغ ما كرها وهذا هنا يريد ان ثبت له حقا ولو قاب
 الشهود لا يدرى وربما سكتا كما رجحه الامام وجعله اولى بذلك من دعواه
 موت الشاهد ولو بايع من اثنين شيئا وشرط ان يكون كل منهما ضامنا للآخر
 بطل البيع قاب السبكي ورايت ان الرفعة في حصة يمنع اهل سوق الرقيق
 من البيع مسلما ومعناه الزام المشتري بالحق البايع من الدلالة وغيرها قائم
 ولعله اخذ من هذه المسألة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا اذا كان مجهولا
 فان كان معلوما فلا وكانه جعله جزا من الثمن بخلاف مسألة ضمان احد
 المشتريين للآخر لا يلق فيها ذلك قاب الاداء رجع لكنه هنا شرط عليه امر اخر
 وهو ان يدفع كذا الى حمة كذا فينبغي ان يكون مطلقا انتبه وهذا هو
 الظاهر **كتاب الشركة** بكسر الشين وسكون الراء حكى شيخ الشين

واذنه

الاصيل

قبل

اي يدفعه لمن يعرفه متى عالا انه لم يرض بمصرته فان فعلت هذا لعله اذا فعله
بغير اذن من شركته لما سارها في الحقيقة بأكملها وكل كان اذنه في شيء مما
 ذكر جازع لا يستفيد بمجرد الاذن في السفر لكونه الجرحيل لا بد من التخصيص عليه
 كمنظرة في القراض وسياقي في الوكالة انه لو قال الموكل للموكلين بكم شئت ان
 يبيع بالبيع بالعين الفاضل ولا يجوز بالنسيئة ولا يغير نقد البلد او مكانه بما
 شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالعين ولا يغير نقد البلد فبأي مثل ذلك
 شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالعين ان عقد الشركة جاز من الطرفين بقوله
 هنا ثم بين المصنف رحمه الله تعالى ان عقد الشركة جاز من الطرفين بقوله
والكل من الشريكين صحته في كل ما كان له **بغير اذن** في البيع بالعين
 والكل من الشريكين صحته في كل ما كان له **بغير اذن** في البيع بالعين
 كل منهما فان لم يفسخا ولا احدهما ولكن قال **احدهما** لاخر **بغير اذن** لا موقوف في
 انفسد الخاطب **ولم يفسخا** **بغير اذن** ففسخ في نصيب المقرر لان العاقل
 لم يفسخ احد خلاف الخاطب فان اراد الخاطب عزله فليس له **بغير اذن**
احدهما صحته في كل ما كان له **بغير اذن** في البيع بالعين
 عليه فاذا افاق بحرين النسيئة واستيفاف الشركة ولا يلفظ التقرر او كان
 المارحنا واستثنى في الجراعا لا يفسخ به فرض الصلابة فلا يفسخ فيه كانه
 خفيف قاله ابن الرفعة وظاهر كلامهم خلافه وعلى ولي الوارث غير
 الرشيد في الاول والمختون في الثانية استثنى فيها لها ولو لفظ المقرر
 عند الغنيمة فيها خلاف ما اذا انتفت الغنيمة فعليه النسيئة اما اذا كان
 الوارث رشيدا فمختار بين النسيئة واستيفاف الشركة ان لم يكن على الميت
 دين ولا وصيه والا فليس له ولا ولي غير الرشيد استثنى فيها الا بعد
 قضاء دين او وصيه لغرض من كالفقران المالا حينية كالمهرور والفقير
 في المهرور باطله فان كانت الوصية لمعين فهو كاحد الورثة فيفسخ فيه
 بين كونه رشيدا او كونه غير رشيد يفسخ ايضا بطر والجور بالنسيئة والنفس
 في كل طرف لا يفسخ منها لنظير في الوكالة وسبب بطر والاسترقاق واليمن
 كما جنة الاستنوي **والرجح والخير** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
اولا **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 مع التفاضل في المالكين او التفاضل في الرجح والخير مع التاوي
 في المالكين **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 منها على اطل الشرط كما لو شرط التفاضل في الرجح والخير مع التاوي
بغير اذن **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 عند قاذل الشركة بغير ما ذكر تنبيهه من عمل اطلاق المصنف بالوقت وما في
 المال وتفاوت في العمل وشرط الاقل لا يفسخ على ما يرجع بالزائد على الاصح
 علم متبرعا ولو قاضى اجتهاد وقع السعاض في الجميع ان قاضى في المال
 ايضا وفي بعضه ان تفاوت فيه ولو قاضى بالاعلا وشرط زيادة من عمل
 معها اكثر قاض صاحبها يرجع اجتهاد عليه بما زاد وهو ربيع ولو شرط

الزيادة

الزيادة لو احدى منها ان زاد عمله فزاد عمل الاخر لم يستحق شيئا يرجع به على الاول
 وان تفاوت في المال لم يرجع بما زاد من عمله **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
بغير اذن **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 الشركة اما لو ادعى رد الكل واراد طلب نصيبه فلا يكون العقد قوله في طلبه
بغير اذن **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 لا سبب او سبب حتى كالمسوقه **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
بغير اذن **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 دون عزمه صدق بينه او عزمه صدق بلاعتن والمصنف ذكره من
 المسألة مبسوطة في آخر باب الدعيه **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
بغير اذن **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 الاخر هو **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 المال في المسألة الاولى ونصه في الثانية **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 وقاب الاخر لا بل هو مشترك **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 وان ادعى كل منهما انه ملك هذا الرقيق مثلا بالنسيئة وحلفا او كلا حصل
 مشتركا والا فللعالم **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 ما قاله **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن** **بغير اذن**
 والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخبران والثاني عند ظهور الرجح تنبيه
 لو اشترى شيئا فظهر كونه مبيعاً فادعى انه كان اشتراه للشركة ليرد حصته
 لم يقبل قوله على اليايع لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تغريق الصفقة
 عليه قاله المطولي والعمري خاتمة لو اخذ شخص رجلا لرجل مثلا وراوية
 لاخر ليعق الما با تقاتم والحاصل بينهم لم يبيع عقد الشركة لا بها ضائع اشياء متفرقة
 والمالحاصل باستقفا المستق ان كان ملكه او مباحا وقصد لنفسه او اطلق
 وعليه لكل من صاحبه اجرة مثل ماله فان قصد الشركة بالاستقفا في المباح فهو
 بينهم لحواز النيا يد في تلك المباحات وتسم بينهم على قدر اجرائهم لحصوله
 مما نفع محتلفه بلا تراجع بينهم ولو اشترى مالك ارض ومالك بذور ومالك السة
 حوت مع رابع يعمل على ان الملة بينهم لم يبيع ذلك شركة لعدم اختلاط المالكين
 ولا اجازة لعدم تقدير الملت والاجرة ولا قراضا اذ ليس لواحد منهم راس ماله
 يرجع عليه فتضمن حينئذ ان يكون الزرع مالمالك البذر ولهم عليه اجرة المثل
 ان حصل من الزرع شيء والا فلا اجرة لهم فان قيل العامل في القراض الفاسد
 مستحق الاجرة مطلقا فحصل ربح او لا والمعنى الذي هنا موجود ثم احب
 بان كان وجد فيه صورة القراض وما هنا لم يوجد فيه ذلك ولا صورة شركة
 ولا اجازة بل اقرب الاشياء به الجمالة الفاسدة والعامل فيها انما مستحق اجرة
 المثل اذا وجد فيه العرض ولوقت شجرة لاخر من هذه الشاة مثلا
 ذلك نصه او هاتين على ان لك احدهما لم يبيع ذلك واستحق اجرة المثل للنصف

س

وكونه الاخر

الذي سمعته ثلاث و هذه المسألة مما عنت بها البلوك في قري مصر في الفرائض يدفع
كاشف الناحية او ملتزم البلد على بعض اهل البيوت الحائرا والاكثر الاقل
وتنوب لهم ربوها ولم يصف نصفها يجب على ولي الامر ومن له قدره على
منع ذلك ان يمنع من بيعه هذا فان فيه ضرر عظيم **كتاب**
الوكالة هي فتح الواو وكسر هاء لغة التعريف بقاب وكل امره الى فلان فوضه
اليه والتمنى به ومنه توكلت على الله وشرعا تفويض شخص ماله ففعله ما يقبل
النسابة الى غيره ليفعله في حياته والاصول فيها من الكتاب قوله تعالى فابعدوا
حكمنا من اهلنا وحكمنا من اهلها واما قوله تعالى فابعدوا احدكم بورقكم وقوله اذ لموا
بقضي هذا فهذا شرح من قبلنا والصحيح انه ليس بشرح لنا وان ورد من شرعنا
ما يقرره ومن السنة احاديث كثيرة منها خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
بعث السعاه لاخذ الزكاة ومنها توكله صلى الله عليه وسلم محمديا امية الهري
في نكاح ام حبيبه ومنها توكل ابا رافع في قبول نكاح حميريه ومنها توكل عروة
البارقي في شرائه وانفق الاجاج على جوارها لان الحاجة داعية اليها
فان الشخص قد يجوز عن قيامه بمصالحه كلها بل قال القاضي الحسين وعين
ان يقولها سندوب اليه لقوله تعالى وما نوا على الير والتفويك والحبر والله في
عون العبد ما دام العبد في عون اخيه واركانها اربعة موكل ووكيل
وموكل فيه وصيغة قد شرع في شرط الركن الاول فقات **شرط الوكيل** ما فيه
منع الواو فيه وهو النقص الماذون فيه **مطلب** كوكيل نافذ النقص في ماله
او لاية كوكيل الاب او الجد في ماله قوله **لا يصح** وكذا في **وا** ولا معنى عليه ولا
نام في التفقات ولا فاسق في نكاح ابنته اذ لا يصح خبا شرا لم لا ذلك فاذا لم
يقدر الاصل على تقاضي الشق فثابته اولى ان لا يعذر واكثر بالملك والولاية
عن الوكيل فانه لا يوكل عند الاطلاق على تفصيل ما في فانه ليس بالوكيل
ولي **ولا يصح** توكل **المرأة** اجنبيا **ولا المحرم** بغير المهر **حلال** في النكاح اما
المراه فلا يها لا تزوج نفسها فلا توكل فيه اما لو اذنت للولي بصيغته الوكالة فانه
يصح كما نقله في البيان عن النفس وصوبه في الروضة واما المحرم فله في غنه
في جميع مسلم وصورة توكله ان يوكل ليعتد له او لوليه حال الاحرام فان وكله
ليعتد له بعد التحلل او اطلق صح لان الاحرام يمنع الاعتقاد دون الاذن كما
سياتي ذلك في النكاح وطوره القاضي فيما لو وكله ليشترى له هذا المحرم بخلافه
وكذا لو وكل حلال محرما لوكل حلالا بالترزوج على الاصح لانه سفر محض وان
كان اطلاق المصنف يقتضي المنع في المسائل الثلاث واختاره السبكي **في**
توكيل الولي وهو الاب والجد في حق **الطفل** في النكاح والمال والوصي والقيم في المال
فوكيل الولي عن الطفل او عن نفسه او عنها معا وفايد كونه معا وفايد كونه
وكيلا عن الطفل انه لو بلغ رشيدا لم ينقض الوكيل خلاف ما اذا كان وكيلا عن الولي

ما ذكر

جنون

وكالطفل

وكالطفل المجنون والمصنف والسفير المحجور عليه وحجوه ولوحذف المصنف الطفل الحار اولى
لشمل مولا اقب الادعى وما ذكره في توكيل الوصي وهو الصحيح وقضه كلام الشافعي
في الوصايا انه لا يوكل واليقيم توكيله اي فيما يتوكله ففعله يمكن كما صاعل ذلك الكتاب
الظاهر ككتاب شجنا الاطلاق ويصح توكيل السفينة والمفلس مما يستعملون به من التفقات
والايصح فيما لا يستعملون به الا بعد اذن الولي والعقود السيد ويصح توكيل اصناف
الزكاة في قبضه لم قاب في الخادم وان كان الوكيل لا يجوز له اخذها كما صح به
القناب في قناب **في** **استثنى** من هذا القابط المذكور طردا وعكسا صور من الثاني
وهو من لا يصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل **توكيل الامي** **في البيع والشرا** وخبرها مما
يوقف على الروية كالاجارة والاخذ بالشفعة **في** وان لم يدر رجل ميا شربه
للضرورة والمحقق لقطع طرف او لحد قدت فيصح ان يوكل في استيفاء به مع انه
يمتنع عليه استيفاءه وما لو وكل المشرى باذن البائع من قبض الثمن منه للبايع
مع انه متمنع قبضه من نفسه وما لو وكلت امرأه وصلا بان الولي لا عنها بل عنها او بطلان
في نكاح موكلته فيصح فان كانت الموكله هي الموليه بل لا بد في احد وجهين رحمه ابن
الصباغ والمقولي وما لو وكلت ماله الامة وليها في تزويج الامة فانه يصح وان لم تكن
هي تزويجها ومن الاول وهو ان كل من صحت منه المباشرة بالملك والولاية يصح منه
التوكيل الا الولي غير المحجور اذنت له في موكلته النكاح ونهت عن التوكيل فانه لا
يوكل وماذا يجوز انما لصاحب الدن ان يكسر الباب ويأخذ ما يحل فانه لا يجوز
له التوكيل فيه كما صح به جماعة ويحتمل خوارزه عند مجزء وما اذا اطلق احدي
زوجتيه او اعقب احدي زوجتيه او اسلم على الثمن اربع لا يوكل في التبيين
وكذا في الاخبار الا اذا عين للوكيل المعين او المختار فهو كالتوكيل في الوجبة
والاصح فيها الصحة كما سيأتي فيصح وما لو اشترى الملم بقصاص من مسلم لا يوكل في
استيفاءه كافر والسفينة الماذون له في النكاح ليس له التوكيل فيه فان حجت له
بفتح الاعن ميا شربه والتوكيل لا يستعمل بالتوكيل فيما بعد وعليه والتوكيل في
الاقرار يمنع على الصحيح في رد المصنوب والمصدق مع قدرته على الرد بنفسه
لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين في تعبد السلام وليس للمسلم ان يوكل كافر في نكاح مسلمة
ثم شرع في شرط الركن الثاني وهو التوكيل فقات **شرط الوكيل** ما فيه
المادون فيه **مطلب** **ولا** فلا يصح توكيله لان تصرف الشخص لنفسه حرم من تصرفه
لغيره فان تصرفه له بطريق الاصلية ولغيره بطريق النيابة فاذا لم يعذر على الاقر
لا يعذر على الاضعف بطريق الاول فلا يصح توكيل مع عليه **لا يصح** **ولا محجور**
ولا نام ولا معتوه سلب ولا يهت **وكذا المرأة** **في** **الحرم** بغير المهر **في** **النكاح** اجابا
وقولا سلب عبارتها فيه ولا يصح توكيل المرأة في الوجبة ولا في الاجتيا والنكاح
اذا اسلم على الثمن اربع ولا في الاختيار للفراق الا اذا عين للمرأة من مختارها
او غيرها وما اذا لم عين فقد تقدم انه لا يصح من الرجل ان يعين المهر كالمراه كما قاله
ان المسلم في احكام الخنا في ذلك في شرح المذهب ففقهات ولوليان ذكرنا قبل

الخلافة فيما لو باع مال مورثه ظاهرا حياتها فبان ميتا كان الصحيح اعتماد قوله في ما مورث
في الاذن في دعوى دار و ايعال العبدية لتأجيل السلف في مثل ذلك وهو لو وكيل من جهة
الاذن والمهدى والثاني لا ينعى اذ لم يحلف عمن قرينه فان اخفقت به وانارت
العلم جاز الاعتماد على حين جزاء وهو في الحقيقة علم بالعلم لا بعينه قال الماوردي
والرويانى ومعه قوله في اخباره بطلب صاحب الرلمية الكافر والفاسق
كالصبي في ذلك بل قال المصنف في شرح علم لا علم في جواز اعتمادها خلافا
لقبيته محل عدم صحة توكل الصبي فيما لا يقع منه مباشرة فيجوز توكل الغير
المميز في حج تطوع وفي ذبح الضحية وتفريق زكاة الصحة مباشرة لذلك والامع صحة
توكيل عبد في قبول النكاح وتوكيل عبد في قبول النكاح اذ لا ضرر على السيد فيه وسنعه في النكاح
لذلك ولو باذن سيد لا نه اذ لم تزوج ست نفسه فثبت غيب اولي والثاني في صحته
فيها والثالث منه فيها واعلم ان اعتماد قول الصبي في الاذن في الاول
وايعال العبدية وتوكيل العبد في قبول النكاح بعينه اذن سيد مستثنى
من عكس الضابط وهو من لا يقع مباشرة لنفسه لا يقع توكيله وقد اشار المصنف
الى استثنائها بقوله لكن على وجه الاستدراك مستثنى معها سائل ايضا منها
توكيل الشخص في نكاح اهت زوجته وكذا من تحتها اربع في نكاح امرأه ومنها
توكيله في نكاح محرمة كاخته ومنها توكيل السقيفة المراه في طلاق غيرها
ومنها المرتد بحوزان يكون وكذا الغيب وان لم يحرف عنه في ماله واستثنى المولى
اما اذا حج عليه واقراه واما توكيله لعين في الدفقات المالية فوقوف على
الاظهر عندها وكذا انقطاع التوكيل اذ اذ كل لم ارند وهذا كما في المهمات
انما يستقيم الوقت هنا على العدم القابل بوقت العقود وجزم في المطلب
بان ردة الموكل عزل دون ردة الوكيل وليس بظاهر بل الظاهر انه ليس بعزل
بناء على عدم زوال ملكه ومنها توكيل المسلم كافرا في طلاق المسلم وقد سبق
وقوع طلاق كافر على مسلم بان مسلم اولا وصحفت ثم بطلتها في العدة ثم
مسلم قبل انقضائها فان طلاقه واقع عليها تنبيه بشرط في الوكيل ايضا
تعيينه فلو قال لاثنين وكلت احدهما في بيع دارى مثلا او قال اوت كلان
اراد ان يبيع دارى ان سعه لم يصح نعم لو كان وكلت في بيع كذا املا وكل
مسلم صح كاحته مستحنا وقاب وعليه العمل بشرط في وكيل القاضى ان يكون
عدلا وفي وكيل الدوى في بيع كذا املا وكل مسلم صح كاحته ماله المولى وعدم النقص
ومع توكيل السكران بحرم كاي تصرفاته خلاف السكران مساح كدافانه
كالجنون ونصح توكيل المنكس ولو لم يمتعه عهدا فاما وكل فيه كما يصح شراره مهمة
هذا المراد في شرط الوكيل محبة مباشرة لذلك الجنس وان امتنع عليه النقص لنفسه
في نقص افراده فيسقط استثنائنا كثير من المسائل السابقة ولذلك قال الزرقي لا حاجة

لا شرط فيها النية على الاصح ولا يصح في شهادته لا انا اختلفنا فيها ولم يتم عن لفظها مقامها
فالحيث بالعبادة ولا ان الحكم منوط بعلم الشاهد وهو غير حاصل للوكيل فان قيل
الشهادة على الشهادة باسرها ونحوه جائز كما سيأتي فهذا كان هناك كذلك
اجيب بان ذلك ليس بتوكيل كما صرح به القاضى ابو الطيب وابن الصباغ
بل سهاه على شهادته لان الحاجد جعلت شهادته المتحد عنه بمنزلة الحاكم المودى
عنه عند حاكم اخر ولا في الاصل انه حلف باسم تعالى واليمين لا يدخلها النية بل
ولا في العان لانه عين او شهادته والنية لا يصح في واحد منها ولا في سائر
اي تاتي الا بانها تشبه العبادات لتعلقها بتعظيم الله تعالى ولا في التذرع وتلقين
الطلاق والعتاق الحاقا لما باليمين ولا في طهار في الاصح لان المتقلب فيه معنى لليمين
لتعلقه بالفاظ وحضا يصح كاليمين والثاني المحتم بالطلاق وعليه قال في المطلب
ولعل صورته ان يقر ان انت على موكل كظاهرة او جعلت موكل مظاهرا منكم
ولا في المعاصي كالقتل والعدف والسرقة لان حكمها يختص بمن تكلها لان كل شخص
نفسه مقتود بالامتناع منها فان قيل كيف اجري الخلاف في الظاهر مع كونه
معصية اجيب بانه ليس المقصود نفس المعصية بل رتب الذنابة ويحترم
الوطى التوكيل في الطلاق البدعي ولذلك يصح التوكيل فيما حرم ووصف بالعبادة
كبيع حاض تباد والبيع وقت النكاح ولا في ملازمة مجلس المختار فيفسخ العقد
بمنازعة الموكل لان العبد في العقد منوط بملازمة المالك قد يصح التوكيل في طهر في
بيع رهنة وسلم ومنه في طهر في طهر وسائر العقود كالضمان والصلح والابراء والشركة
والحوالة والوكالة والاجارة والقرض والمساواة والاخذ بالشفعة اما النكاح
والشرافيا لنص واما البائة فبالغيا من الفسخ بحارى المجلس والشرط مستثنى
والوصية والحوالة والضمان والشركة والفسخ بحارى المجلس والشرط مستثنى
من التوكيل في الفسخ التوكيل في فسخ نكاح الزوايد على اربع فانه لا يجوز ذلك
ما اما الفسخ الذي على المورس طرقيه ان حصل عذر لا تعديه مقصرا بالتوكيل
فكذلك والا فلا يصح التوكيل فيه للتقصير في المطلب وضعه الضمان
والحوالة والوصية بالوكالة جعلت موكل صامتا لكذا اذا احدثت مالك على
موكل من كذا بنظير مما له على فلان او توصيا لك بكذا في قبض الدين وانما في
لعوض الحاجة الى ذلك اما الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها واقتضاها
كالوكالة فلا منافاة ان يوكل في قبضها لم والمالك ان يوكل دفعها لم وتارة
التوكيل في قبضها دون اقتضاها مع العذر على ردها كالوديعه لانه ليس
له دفعها لغير مالكها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالكها كان مغرطا لكتها لانا
وصلت الى مالكها خرج الموكل عن عهدها قال الاسنوك وعن الجوزجري
ما يقتضى استئثار العيان كالان وغيره انتهى للعرف في ذلك اذا كان في المعنى
تفصيل لا يرد تنبيه اطلاق المصنف الديون يشهد المودع قال الزركشي وقد

وطلاق

يتوقف

يترتب في صحة التوكيل منه لان الموكل لا يمكن من المطالبة به ولا شك في الصحة لوجبه
تابعا للحال وفي الدعوى الجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض الخصم لانه محض حقه
وسواء كان ذلك في مال امرئ غني الا في حدود الله تعالى كما سيأتي وقد ابيح
التوكيل في ملك الحاجة كالحياز الاصل في الاصل بانها احدا سباب الملك فاشبه
الشرا بمحصل الملك للموكل اذا قصد التوكيل له والثاني المنع والمملك فيها للتوكيل
لان سبب الملك وهو وضع اليد قد وجد منه فلا ينصرف عنه بالنية تنبيه هذا
الخلاف يخرج بباريه يعبر عنه بالتولين كما هنا وتارة بالوجهين كما في امداد الروضة
ولا يصح التوكيل في الاعطاف كما في الاعتصام فلو وكله فيه فالنقطة كان له دون الموكل
تعلقا بالنية الولاية لا السابية لا التاب لا يصح في انرا في الاصح بان سبب ذلك
لغيره لفلان بكذا فنقول التوكيل اقررت عنه بكذا او جعلته مقرا بكذا لانه اخبار
عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة والثاني في بيعه لانه يقر بثبوت الحق فاشبه
الشرا وعمل الاول يكون الموكل مقرا لا شرا ذلك بثبوت الحق عليه وقيل ليس بقرار
كما ان التوكيل بالابراء ليس ابراء محل الخلاف اذا قال وكلتك لغيره لفلان بكذا
كما مثلكه بكذا فلو كان بالثبوت له على ان اقرارا بطما ولوقا اقر له على
ثالث لم يكن اقرارا قطعا صرح به صاحب التعمير ويصح التوكيل في استيفاء دينه او في
كفالة جرحه كذا في المحقق بل قد يجب التوكيل في حد القذف وكذا في قطع الطرف
كذلك المصنف في موضعه تنبيه قد نهم كلامه المنع في حدود الله تعالى وليس
مزاويل يجوز للامام لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم في قصة ما عزا ذنبه
به فارجموه وفي غيرها واعدا يا ايها الذين امنوا هذا فان اعترفت فارجموها وكذا من
الشيد في حد رقيقه وانما يمنع اثباتها ليناها على الدور نعم قد يقع اثباتها
بالوكالة بقا يان يقدت شخص اخر فيطالبه بحد القذف فله ان يدرا عن نفسه
باشيات زناه بالوكالة ودونها فاذا ثبت اقيم عليه الحد ومحل صحة التوكيل فيها
ذلك المصنف اذا وكله بعد الثبوت فان وكله قبله فبطلت وجهات حكمها
الماردي والظاهر منها عدم الصحة ومن اجل استيفاء دينها الا في حق الموكل لا اعتبار
العمود في الغيبة فلا يمكن بدارك خلاف غير ورد بان احتمال العمود كاحتمال رجوع
الشهود فيما اذا ثبت بغيره فانه لا يمنع الاستيفاء في غيبتهم من المالك قبل
قول من طرقيه والثانية المنع به والثالث المنع بمقتضى المالك من الشرط
العلم بما يجوز فيه التوكيل وجه ثان وقا اشار الى ذلك بقوله وليك الموكل في مملوكها
من حسن الوجه حيث قيل نعم العذر او من طرقيه من قال وجبه لان يجوز الوكالة
للحاجة بتقضى المصلحة من فتنى ان يكون معلوما من وجه قبل معه العذر للموكل
خلاف ما اذا كان في مملوكها من طرقيه او من طرقيه او من طرقيه او من طرقيه
الوكيل وانما وحل تنصرف لينة او نحو ذلك لا يصح التوكيل للمنع العرقيه
منه فبطلت كلامه عدم الصحة في ذلك وان كان تابعا لمعين وهو ذلك وان خالف

عزلت او عزلت احد عنى فلا يكتفى بالوكيل بالعمارة بل يتعين او يتوكل كالمعدت وكله فانت
معزول فينتفع بقرنه فان قيل هذا تعليق للعدول على الوكالة فهو تعليق فهل الملك
لا يملك الاذن عن الوكالة التي لم يقدر منه فهو كقولك ان عدلت فلا تفي حق
او تكتفها فمضى طالق وهو باطل احب بان العدول المعلق انما يوثق فيها بثبت منه
الصدق بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العدول لا فيما ثبت بلفظ الوكالة
المتاخر عنه اذ لا يصح ابطال العقد قبل عقدها فان قيل اذ كان بقرنه نافذا
مع فساد الوكالة فما فائدة محبتها احب بان الفائدة في ذلك استقرار العمل
المسمى ان كان بخلاف الفاسد فانه سقط ويجب ايجاع المثل كما ان الشرط الفاسد
في النكاح يفسد الصداق المسمى ويوجب مهر المثل وان لم يوثق في النكاح **وعزاد** اي
الوجهان في صحة تعليق الوكالة **في تعليق العدول** كذله اذا طلعت الشمس فانت معزول
اصحها عدم صحته اخذا من تضعيفه في تعليقها لكن العدول اولى بصحة التعليق من
الوكالة كما في الروضة كما صلبها لانه لا يشترط فيه قبول قطعا وعلى الاصح السابق
يقتنع من الصدق عند وجود الشرط لوجود المنع كما رجحه الاستوى كما ان الصدق
ينفذ في الوكالة الفاسدة بال تعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن **فصل**
فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة والمعين بالبيع لاجل وما يذكر معها واعلم
ان الوكالة اربعة احكام الاول الموافقة في تصرف الوكيل مقتضى اللفظ
الصادق من الموكل والقرينة كما قال **الوكيل بالبيع مطلقا** او توكلت لم تعد بشئ
ليس له البيع يعني **نقد البلد** لدلالة القرينة العرفية عليه فان كان بالبلد نقدا لم
البيع باعها فان استويا فيما نفقها للوكيل فان استويا محرفان باع بها ولو في
عقد واحد جاز كما قاله الامام والغزالي **تنبيه** المراد بالبلد بلد البيع لا بلد
الوكيل لكن لو سافر بها وكل في بلد غير اذن وباع فيها اعتبر نقد بلده
ان يبيع فيها وقوله مطلقا نصب على الحال وكان الاولى ان يقول بطلاق البيع
فان صورته ان يتوكل وكنتك لتبيع بكذا ولا مقصود لبلد ولا اجل ولا نقد كقدرته
في كلامه تبعا للشارح بخلاف البيع المطلق لتسديد البيع بعقد الاطلاق وانما المراد
البيع لا يقيد **ولا يبيع فدية** وان كان اكثر من ثمن المثل كان مقتضى الاطلاق
الحلول لانه المعتاد غالبا **ولا يبيع فاحش وهو الاحتار** بخلاف السر وهو ما احتار
غالبا كرم في غشم فيبيع البيع فيه ويختلف المحتار كما قال الروافى باختلاف اجناس
الاموال فلا يعتبر النسبة في المثال المستعمل ولهذا قال ان ادى الدم والمثاق ان
سويحها في المانية فلا يشاع بالمائة في الالف ولا بالالف في العشر الا في الصواب
الرجوع للعادة ولو باع ثمن المثل ورمي راغب موثوق به بزيادة لا متعين بمثلها
لم يصح لانه ما حور بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الحمار قال الاصح انه يلزمه الضم
فان لم يفعل انفسج كما مر مثل ذلك في عدل الزمن ومجمله كما قال الراغب اذ لم يكن
الراغب حاطلا ولا ينجوها ولا حاله او كسبه حرام فامسك ثمن المثل نهاية رغبات

غالبا

المشتري

المشتري **لو خالف** **واضح على احد من الطرفين** **او** **البيع على المذهب** **واذا** **البيع** **عن** **المعد** **به** **وغيره**
ان يقي والاعراض الموكل من ثمن المثل والوكيل لعمده سواء كان مثليا او متقويا
كما ذكره الراغب وان ثبت بعض المتأخرين لتفصيل بين المثلي والمقوم وقرار القات
على المشتري واذا اخرجت فله بيعه بالاذن السابق كما في بيع العدول الزمن خلاف ما ورد
عليه بعب او يفتح البيع المشروط فيه الخيار للمشتري رجح لا ببيعه ما نيا بالاذن
السابق والفرق انه لم يخرج عن ملكه الموكل في الاول وخرج عن ملكه في الثاني واذا
خرج عن ملكه العدول الوكيل اما قبل التسليم فلا ضمان عليه لان ما قاله هدمان بعب
لو كان لم يبيع في ضمن كقدرته لكان اولى اذ لا يلزم من ضمان عدم الصحة ولو قال
له بيع بثلث ببيع ببيع بالعين الفاضل ولا يبيع بالنسبة ولا يعتبر نقد البلد او يثبت
او يثبت ببيع ببيع بالعدول ولا يبيع بالعين الفاضل ولا بالنسبة او يثبت ببيع
ببيع بالنسبة فلا يبيع بالعين الفاضل ولا يعتبر نقد البلد او يبيع ببيع ببيع
بالعين الفاضل والعروض ولا يبيع بالنسبة وذلك لان ثمن المعد فمثل التلبد والكتير
وما للجنس فمثل التبد والعرض للمعد في الاخير لما قرن بغيره وان شاع عسقا
العدول والكتير ايضا وقت للمار فمثل الحال او الموكل **فان** **فله** **في** **الصيغة** **في** **شراجه**
يقتنع الى ذلك للاجل ولا يزيد عليه فان نقص عنه او باع جالا صح البيع ان لم يكن فيه
على الموكل ضرر من نقص ثمن او خوف او موتة حفظ او خوها من العراض نعم ان
يقتنع له المشتري مظهر كما قال الاستوى المنع لظهوره في الجاه كما مر حذما ما في
تقدير الثمن **فان** **الاجل** **مع** **الوكيل** **في** **البيع** **ومحل** **التي** **في** **الطلاق** **على** **المعهود**
كما تقدم في العقود فان يكن عرف راعى الانفع الموكل وقد منهم كلام المصنف البطلان
في هذه الصورة ومشرط الاشهاد فيا ساعلى عامل العراض ربه حرج الفاضل والثاني
لا يبيع بخلاف العراض متفاوت الاجل طول او قصر او قيل يبيع ولا يزيد على سنة لتقدير
الموكلين الموكله ما شرعا كالحزب والديه فلما حرج المصنف قول في الاصح الى عدوله
او حرج على المتعارف لعل منه الخلاف في المسألة الثانية ايضا **والوكيل بالبيع** **او**
الترام مطلقا **لا يبيع** **ولا** **المشتري** **يشتري** **لعمه** **لا** **لولد** **الصغير** **ونحوه** **من** **مجايع** **ولو** **اذن**
له ثمة ايضا وعرض الاسترخاء من عدم الاستعفاء للموكل لان الاصل عدم جواز اتحاد
الموجب والقابل وان اتفقت التهمة لا اتحاد الموجب والقابل ولو وكله في هذه او تزوج
او استنفا احد او قصاص او دين من نفسه لم يبيع لذلك ومقتضى ذلك منع توكيل
الارد في القلع وهو ما حرج به اصل الروضة هنا لكن صرحوا في باب استنفا القصاص
خلافه وهو الاوجه ولو وكله في طرفي عقد ونحوه خاصة لم يات بها لما مر وله اعتبار
طرف منها ويصح توكيله في ابراف نفسه يناعلى انه لا يشترط القبول في الابراء وفي
اعتاقها والعقوبات من قصاص او خدقة **والا** **مع** **اي** **الوكيل** **بالبيع** **مطلقا**
بيع **لا** **يبيع** **ولا** **المشتري** **يشتري** **لعمه** **لا** **لولد** **الصغير** **ونحوه** **من** **مجايع** **ولو** **اذن**
باع بدلا جنسي لعمه فلا تهمة حينئذ هو كالموكل لو باع من صدقة والثاني لانه مضمم بالبلد

مثله

التمن

التمن كالوقوف الى الامام ان تولى القضا من شالا يجوز له تقبضه الى اصوله ولا
 فزوعه وفوق الاول بان لنا هنا مراد اظهرا وهو من المثل وان فيه تركه
 لا اصوله وفزوعه خلاف الوكالة **والاصح ان الموكل بالبيع لا يبيع الخ** ان لم ينع الموكل
 من قبضه **ولا تسليم البيع** كان صلا اليه الا لم ينع عن تسليمه لا ينع من مقتضاها البيع
 والثاني لا لعدم الاذن فيها وقد رضاه للبيع دون القبض وحمل الخلاف اذا لم
 يكن القبض شرطاً فان كان كالصرف وخو فله القبض والقبض اما اذا
 كان الثمن موجلاً ولو حل او حالاً وبها عن قبضه لم يملك قبضه قطعاً ولو قال
 له اصنع المشتري من المبيع فسدت الوكالة لان صنع الحق عن تحقق اثبات
 يك عليه حرام ويصح البيع بالاذن وان قال لا تسلم المبيع لم ينع نفسه لانه لم ينع
 من اصل التسليم المتحقق بل هو من تسليمه بنفسه وهذا فرق بين منعه وما قبلها
 فسلم الموكل المبيع للمشتري عن الوكيل في التصورين وخارج يا لبيع المبيع فليد الوكيل
 فيها التسليم قطعاً لان الملك فيها لا يقع بالعقد بخلاف البيع تنبيه سكت المصنف
 عن حكم الوكيل بالشرا وهو كالموكل بالبيع فله قبض المبيع وله تسليم الثمن ان كان صلا
 اليه وله ينع عن تسليمه **ولا يسله** اي وكيله بالبيع المبيع حتى يتحقق الثمن لما في التسليم
 قبله من الخطر **فان خالف ضمن** ليعده بيمينه كما قاله الرافعي وقت التسليم وقضيته
 انه لا فرق في غرم القصة بين المثل والمتقدم وهو كذلك لانه للموكل فاد اعزها
 ثم يتحقق الثمن دفعه الى الموكل واسترد المعروف هذا اذا سلم مختاراً فان الزم الحالم
 بتسليم المبيع قبل القبض ففي البحر الاشبه انه لا يضمن وهو حسن **واذا وكر في شرا**
 شئ موصوف او معين كما يقبضه كلام الشرح **لا يضمن** اي يمتنع عليه ذلك لان الا
 طلاق يقتضي السلامة خلاف عامل القراض لان المقصود الربح وقد يكون في المبيع
فان اشتراه اي المبيع **في الذمة وموصاه** **ويضمن** **العيب** **لا يضمن** **الموكل ان يضمن**
 المشتري **العيب** اذا لم يضمن على المالك التحصيل ولا يضمن من جهة الوكيل لجهله ولا خلاف
 من جهة اللفظ لا طلاقه نعم لو قبض له على التسليم فالوجه كما قال الاستاذ انه لا يقع
 للموكل لانه غير المادون فيه تنبيه قوله في الذمة يوم ان اذا اشترى يضمن
 الموكل لا يضمن له وليس يراوا بل يقع له لكن ليس للوكيل ان اشترى في الذمة كان
 اولى **وان عله** **صلا** يقع عن الموكل في **الاصح** لانه غير مادون فيه سواء اشترى
 ما اشتراه ام زاد والثاني يقع له لان الصيغة مطلقة ولا يقص في المالكه **وان لا يضمن**
لا يضمن عنه **الموكل ان عله** اي الوكيل لتقصير وقد يهرب البايع فلا يتمكن الموكل
 من الرد فيتضرر **وان حمل** **وقع** عن الموكل في **الاصح** كما لو اشترى نفسه جاهلاً والثاني
 لان العين تمتع الوقوع عنه مع السلامة فعند البيع اولى واجاب الاول بان
 الخيار ثبت في العيب فلا ضرر بخلاف العفن **واذا وقع** **الموكل** في صورتي الجهل
فلا يضمن **الموكل** **الرد** بالعيب اما الموكل فلا لانه المالك والضرر لا حق به واما الوكيل
 فلا لانه نائبه ولا نا لو لم يجوز له لكان المالك ربما لا يرضى به فيتعدى الرد لكونه فوراً
 ويبقى للوكيل فيتضرر به اما اذا قلنا انه يتبع الموكل في صورة العلم فيرده الموكل وحسب

وقع

كأنهم

كأنهم من التقيد المذكور وان اوم كلام المصنف خلافة والعيب الطاري قبل
 الفسخ كالعائن في جواز الرد كما نقله في اللثامية عن مقتضى كلام ابي الطيب
 واقسم ولورضى بالمعيب الموكل او صرف الرد فيما اذا اشترى الوكيل في الذمة
 لم يرد الوكيل اذا لحظه في الفسخ خلاف عامل القراض لحظه في الربح وان رضى
 به الوكيل او صرف الرد رده الموكل لبقا حقه اذا بناء الوكيل في الشرا او نواه
 وصدقه البايع والا وقع الشرا للوكيل لانه اشترى في الذمة مالم يافق منه الموكل
 فانصرف اليه فصرح لوقا البايع للوكيل اخرا لرد حتى يحضر الموكل لم ينع
 اجابته وان اخرا فلا رده لتقصير ولو ادعى البايع على الوكيل رضى الموكل بالعيب
 واحتمل رضاه به باحتمال بلوغ الخبر اليه فان حلت الوكيل على شئ العلم رد وان نكل
 وحلف البايع لم يرد لتقصير بالتكول فان حض الموكل في الصورة الاولى وصدق
 البايع في دعواه فله استرداد البيع منه او في الثانية وصدق البايع فذال وان كذبه
 وقع الشرا للموكل وله الرد خلافاً للنفوي فيه عليه في اصل الروضة اما اذا لم يحتمل
 رضاه فلا يلتفت الى دعوى البايع **وليس له رد** **الموكل بالاذن ان اذنته ما وكر في شرا**
 المالك لم يرضى بتصرف غيره ولا ضرر في كالمودع لا يودع **وان لم يرض** **ذلك كونه**
لا يضمن **او لا يبيع** **بم** **له** **الوكيل** او تقبض مثل ذلك اليه انما يقصد منه الاستنباه
 وقضية امتناع الوكيل عند حمل الموكل بحاله او اعتقاده خلاف ما هو عليه وهو كما
 قال الاستاذي ظاهر **وله** **الشرا** **الموكل فيه** **وتحجر** **الوكيل** **ان الاثبات** **بكله** **فالمذهب** **اصح**
يوكل فيما وكل المولى دون غير لان الضرورة دعت اليه فيما لا يمكن خلاف المكن وقيل
 يوكل في الجميع لانه ملك التوكيل في البعض فيوكل في الكل وهذه طريقة والثانية لا يوكل
 في المكن وفي الزايد عليه وجهان والثالثة في الكل وجهان ولو وكله فيما يمكنه عادة ولكنه
 عاجز عن سفرا ومرض فان التوكيل في حال علمه لسوء او مرضه جازله ان يوكل وان
 طرأ العجز فلا خلاف للجويني قاله في المطلب والضرر العجز ما لو حمل الموكل حال توكيله
 ذلك كما يوحى من ما مرافقا عن الاستاذي تنبيه المراد بالعجز ان لا يتصور القيا
 بالجميع مع بدل المجهود وان لا يقوم به الا كلفه عظمه فيه وجهان في النهاية والبيط
 اظهرها الثاني كما يوحى من كلام مجلي في الدخاير وحسب وكله في هذه الاقسام فيما
 موكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصح في زيادة الروضة المنع **ولو اذن** **الموكل**
في التوكيل وقال **الموكل** **كل من فعل** **فالف** **في** **الموكل** **علا** **بازن** **الموكل**
 وقيل انه وكل الموكل فانه قاب ام غيرك وقامد **على** **الاصح** **ان يرضى** **الى** **الثاني**
بم **له** **اي** **الاول** **ان يرضى** **بمونه** **او** **جنونه** **او** **عزله** **موكله** **له** **والثانية** **لا** **ينعزل** **بذلك** **بنا**
 علي انه وكل عن الموكل وعلى الاول الموكل ايضا عزلا لثاني لانه قد فسخ التفرع كما ينعزل
 بمونه وجنونه تنبيه جزم المصنف بان الثاني وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع
 ذلك في انزاله بعزل الوكيل في انزاله غير صحيح في المعنى ويخالف لما في الشرح والروضة من
 حكاية خلاف في البناء والعزل عليها كما تفرد **ان** **بالسنة** **وكل من** **ففع** **لما** **في** **وكيل** **الموكل**

لأنه مقتضى الاذن **وكذا ان اطلق** بان قال وكل من يبتلع عني ولا عني **في الامم**
لا نه بوكيل الاول له تصرف وقع باذن الموكل فمقتضى عنه والثاني انه بوكيل الموكل
وكانه قد قدر شهيل الامر عليه كما لو قال الامام والفاضل لثانيه استئيب ككتاب
فانه نائب عنه لا عن منيبه وقرق الاول بان القاضى ناظر في حق غير الموكل
قاله الماوردي والوكيل ناظر في حق الموكل **فان في ما بين الصورتين** وهما اذا قال
هني او اطلق **لا يغير له حكمه الاخر لا يغير له** فانه ليس كذلك لانه في الاول
جز ما وفي الثانيه على الاصح قاله ابن النقيب ولوسلت عن هذا الفهم من التقريع
وكنته اراد زيادة الايضاح انتهى والموكل عزل اهنا **شايحت جواز الوكيل الوكيل**
عنه وعن الموكل **شروط ان يوكل امينا** رعاية لمصلحة الموكل تنبئ ظاهر اطلاق
المصنف انه لا يجوز بوكيل غير الامين ولو نص عليه له على الثمن وهو كذلك وان كان فيه
احتمال لصاحب المطلب لا نه استنباه عن الغير **الا ان عين الموكل عين** اي الامين فيبيع
تعيينه فله ان يوكله لاذنه فيه ولو علم الوكيل فسق المعين دون الموكل قاله الاستاذ
فظهر بخبره على ما اذا وكله في شرا معين فاطلع الوكيل على عيبه دون الموكل وقد
سبق انه لا يشترط في بيعتي هذه المسألة من كلامه ولو عين له فاسما اراد فسقه اشنع
عليه بوكيله كما قاله الزركشي كنظير فيما لو زاد فسق عدل الرهن هذا كله ممن وكله في نفسه
اما الموكل عن غيره كالولي فلا يجوز لموكله ان يوكله ولا عين **تبيين مقتضى البيع**
التعيين انه اذا احمى فتاب وكل من شئت جاز لا يجوز بوكيل غير الامين وهو كذلك
فان قيل قد قالوا في النكاح ان المرأة اذا قالت زوجي من شئت جاز تزويجها من
الاكنا وغيرهم فقياسه الجواز هنا بل اولي لانه لم يبيع ولا خيار وهما صدرن لانه اذا
وكل فاسقا فباح بدون ثمن المثل لا يبيع او اشترى جميعا شئت الخيار **احكام**
المقصود بالوكيل في العقد في الاموال حفظها وتحصيل مقاصد الموكل فيها وهذا ما فيه
لوكل الناس بخلاف اللثام فانما صفة كالأردق سماح المرأة تركها لحاجة العرض او غير
وقد يكون غير اللغو اصلح لها والظاهر ان الموكل هنا اذا قصد التوسعة عليه بعدم
التعيين شرط النظر له بالمصلحة **ولو وكل الوكيل امينا** في الصورتين اليتقن **فحق**
اعطى الوكيل عزله في الاصح راسه اعلم لانه اذن له في التوكيل دون العزل والثانيه يمكن
عزله لان الاذن في التوكيل يقتضي توكيل الامنا فاذا فسق لم يجوز استعماله فيجوز عزله
فصل في ما يجب على الوكيل في الوكالة المتيقنة بغير اجل وما يبيع له لو قال
لشعير كزيد او في زمن معين كيوم الجمعة **او في مكان معين** لوقد لا يمين ذلك اما
الشخص فلانه قد يقصد تخصيصه بتلك السلعة وربما كان حاله ابعد عن الشبهة نعم
ان دلت قرينه على ارادة البيع وانه لا عرض له في التعيين الا ذلك فالمعجزة كما قال الزركشي
جواز البيع من غير المعين واما الزمان فلان احتياجه الى البيع قد يكون فيه خاصه
وقايد التعيين بالزمان انه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك منفق عليه في البيع والفسق

فلو قال له بيع او اعطى يوم الجمعة مثلا لم يجز له ذلك قبله ولا بعده والمعجزة كما قال
الاستاذي انحصار يوم الجمعة في الذي يليه حتى لا يجوز ذلك في مثله من جمعة
اخرى واما الطلاق فلو وكله به في وقت معين فطلق قبله لم يقع او بعد
فلذا على المعتمد برأيه تخصيص الموكل مراح به في الروضة في كتاب الطلاق
نقلا عن البوشنجي و اشار اليه هنا بعد نقله عن الدارلي انه يقع بعد لا قبله
لان المطلق فيه مطلقه بعد لا قبله وما قاله الدارلي غريب مخالف للظاهر
واما المكان فان ظهر العرض في تعيينه للون الداعين فيه الزا والبقع فيه
اجود فواضح والا فقد يكون له فيه عرض حتى لا يطالع عليه ومعيته اذا لم يكن
للموكل عرض ظاهر هو المعتمد كما رجحه الشخان ولذلك قال **وفي المكان وجه**
انه اذا لم يعلق به عرض صحيح انه لا تعيين وقاب الاستاذي انه الرابع فقد
نص عليه الثالث فني وجمع وقاب الزركشي نص عليه الثاني وجمهور الاصحاب
وعلى الاول محله اذا لم يحدد الثمن فان ذكره لم يتعين المكان الا ان يناه
عن البيع في عين فبيعت البيع فيه وان عين البيع بكذا او سوقا فسقط الموكل
فيه الى عين ضمن الثمن والمثل وان قبضه وعاد به كنظير من المراض الخالفه
قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان قبله
ضمن متبنيه في عبارة المصنف قائل فان قال بحلي بها لفظ الموكل يكون
قوله معين من ثمة لفظ الموكل قد لوله بيع من معين لا منهم وكذا القول في الزمان
والمكان وليس ذلك مرادا كما بينهم ما حثت به وبعبارة المحرقات بيع من فلات
او في وقت لكذا وعين مكانا وهو بغير حسن فروع لوقاب اشترى عيد فلان
وكان فلان قد باعه فلو وكيل شراوه من المشتري ولو قال طلق زوجي ثم طلبها
الزوج فلو وكيل طلقها ايضا في العقد قاله البغوي في فتاويه ولو باع الوكيل لبيلا
فان كان الراعيون فيه مثل النهار صح والا فلا قاله القاضى في تعليقه ولو قال بيع
من زيد فباح لو كيله لم يصح بخلاف نظير في النكاح يصح لانه لا يتقبل المثل والبيع
قبله وقياسه عدم الصحة فيها لوقاب بيع من وكيل زيد فباح من زيد **وان قال**
هذا بما به لم يبيع باقل منها ولو قيل وان كان ثمن مثله لانه مخالف للاذن وهذا
بخلاف النقص عن ثمن المثل ما يتعين به عند الاطلاق لانه قد يبيى ثمن المثل دون
المائة لا يسمى بما به **ولا ان يزيد** عليها لان المهرم عرفا من ذلك اما هو من النقص
وقيل لا يزيد لان المالك ربما كان له عرض في ابراسه وكما لو اراد في الصفة
بان قال بما به درهم مكس فباح بما به صحيحه **تبيين** قوله له يشعر بحوار البيع بالمائة
وهناك راعب بزيادة وليس مرادا فان الاصح في زيادة الروضة المنع لانه ما مور
بالاحتياط والعنطة فلو وجب في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ الفسخ البيع
قياسا على ما مر **الا ان يبيع بالثمن** عن الزيادة فمتنع لان النطق اطلاق الحق المعروف
تبيينه رد على حصص ما لوقاب بيع لزيد بما به فانه ليس له الزيادة قطعا لانه ربما

نقص الاحكام وفساد النكحة وغير ذلك بخلاف الوكيل فان له الاستنكاف وحفظه ان
الحاكم في واقعة خاصة حكمه حكم الوكيل انتهى فان ابن شهاب وحفظه ايضا ان
الوكيل العام كوكيل السلطان لا ينزل قبل بلوغ الخبر لعموم نظره كالقاضي ولم يذكره انتهى
ورعا يلزم ذلك ولا يصدق موكله بعد العرف في قوله كنت عزله الابعينه فينبغي له
ان يشهد على عزله ولو تلف الماله في ذلك بعد عزله لم يضمنه ولو باعده جاهلا بعزله فالبيع
باطل فان سلم المشتري ضمه كالوكيل اذا قبل بعد العفو يلزمه الدية والمفارقة خلافا
لما حجة الروايات من عدم الضمان ولو عزله المودع الوديع وهو غائب لم ينزل حتى
يبلغه الخبر وقرئ بينه وبين الوكيل بان الوديع باين والوكيل ينصرف والعزل يمنع
صحة العرف ولذلك قلنا الوكيل باق على امانته بعد عزله كما مر وذكر الرافعي في
العارية انه لو عزله المبيع لم ينزل حتى يبلغه الخبر ولو عزله احد وكيله مبيها لم ينصرف
واحد منها حتى يبرأ لشك فيه **ولو قال الوكيل عزله** **بني** **وردت** **الوكالة** او **بني**
او خرجت منها او جردت كابطالها **انصرف** لدلالة ذلك عليه وان كانت مبيعة الموكل
صبيغة اخرى قيل ان كانت صبيغة كصبيغة امر كاعتق وبيع لم ينزل لان ذلك اذن
واياجه فاشبهه حالو اياج الطعام لغيره لا يرد يد المباح وعلى الاول فان قيل
كيف ينزل بذلك مع قولهم يلزم من فساد الوكالة فساد العرف لبقا الاذن يجب
بان العرف ابطالها صدر من الموكل من الاذن في العرف فلو قلنا له العرف لم يفسد العرف
شيا بخلاف المسألة المشهورة بان فساد العقد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافي في عموم
الاذن ولا فرق بين ان يكون الموكل حاضرا او غائبا لا نه قطع للعقد فلا يفتقر الى حضور من
لا يعتبر رضاه كالطلاق قال الادريجي ولو علم الوكيل انه لو عزله نفسه في غيبه موكله
لا استملك بالمال فاض جابرا وغيره ينبغي ان يلزمه البقاء على الوكالة الى حضور موكله
او امينه على المال كما سياتي في الوصي انتهى **تنبيه** مستثنى من اطلاق المصنف
ماله وكل السيد عبد في مقره مالى فانه لا ينزل بعزله نفسه لانه من الاستحسان الواجب
وينزل ايضا **خرج احد** اي الوكيل والموكل **عن اهله** **العرف** **بوت** **او جرد** وان
زال عن قريب لانه لو قال من منع الانعقاد فادأطرا قطعه قال في المطلب والصواب ان
الموت ليس بعزل بل ينهي الوكالة به كالنكاح قال الزركشي وقايد عزله الوكيل
بموته لينزل من وكله عن نفسه ان جعلناه وكلا عنه انتهى وقيل لا فانه لذلك
في غير المتعلق **ولا احدا** **ينزل** به **في الامح** الحاقا له بالحنون والثاني لا ينزل لانه
لم يتحقق من يولى عليه واختاره السبكي تبعا للامام وغيره وعلى الاول فستثنى الوكيل
في رعي الجاهل فانه لا ينزل باعنا الموكل كما مر في الحج ومن الواضح انه لا ينزل بالقوم وان
خرج به عن اهلية العرف **تنبيه** لو انصرف المصنف على قوله بخروج احدها
عن اهلية العرف لكان احضر واشهد ليشمل حالو جرحه عليه بسفه او فاس او رق فيما لا
يتقدمه اوفق فيما عدله شرط فيه **وينزل** ايضا **خرج محل العرف** **عن موكله** **بالبيع**

وعنه

وعنه كاعتاق ما وكل فيه لا يستعمله بقا الولاية والحالة هذه ولو عاد الى محله لم تعد
الوكالة ومثل خروج عن محله حالو ايج او كاتبه اشعاره بالندم على البيع ولذا
الايبا والتدبير وتطبيق المتق كما حثه البلقيني وغيره وبالرهن مع القبض
كما قال ابن الجواب **قال** **الشحن** **ولذا** **الزوج** **الحارة** **فمن** **المأخرين** **من** **احد** **يفهم**
ذلك وقاب خلاف العبد كما انه كلام الشيوخ ومنهم من جعله مثالا وقاب
العبد كما لا حجة واعتدك شيخنا وهو الظاهر اذ لا فرق بين الجارية والعبد
في ذلك وهذه الصورة قد ترد على المصنف لان محل العرف لم يخرج عن ملك
الموكل ولا ينزل بتوكيل وكيل اخر ولا بالمرض على البيع وفي عزله الوكيل يلحق
الموكل الحنطة الموكل بيها وجهان وقضية ما في التهمة قال الادريجي وغيره الانزال
هذا اذا ذكر اسم الحنطة والا فلا وجه انه لا ينزل كما هو قضية كلام الروضة ولو
وكل عبيد في تصرفه اعتقه او باعده او كاتبه انزل لان اذن السيد له استخدام
كامل لا توكيل وقد زال ملكه عنه بخلاف حالو وكل عبيد غير فباعه سيك او اعتقه او
كاتبه فانه لا ينزل بذلك لكن ينقص العبد بالعرف ان لم ياذن له مشربه فيه كان
شافعه صارت مستحقة له **لها** **له** **كخوف**
احفظ الماله الموكل فيه **لعذره** **انكارها** **له** **بذلك**
لان المجد حينئذ رد لها والموكل في انكارها كالوكيل في ذلك وما اطلعه الشبان في
الله يبرئ من جحد الموكل انه يكون عزلا محمولا كاتب ابن القيب على ما هنا فروع
لو وكله ببيع عبيد او شرايه لم يعتد على بيعه لضرر البعض نعم ان باع البعض بغير
الجميع صح كما ذكره المصنف في تنقيح هذا اذا لم ينعن المشترك كما ذكره الزركشي والاسم
يصح لخصت مجاباته ولو امره ان يشتري بالعبد ثوبا فاشتراه بغيره جاز ولو قال له مع
مولا العبيد او اشتره جاز له ان يعزله في عقود وان يجمعهم في عقد نعم ان كان للاخط
في احدهما تعين ولو قال ببيع او اشترى صفقة لم يفرقها لمخالفة امره او قال ببيع بالفس
لم يبيع واحدا ما قل من الف يجوز ان لا يشتري احدا لياقين بما في الالف فان باعه بالف
صح وله بيع الباقين فمن المثل ولو قال له اطلب حتى من زيد فابى زيد لم يطالب وانما لانه
غير الميعن او اطلب حتى الذي علي زيد فابى علي زيد فابى زيد لم يطالب وانما لانه
لا يفرق في عموم امر المخاطب له على الاصح فان قال وان شئت فابى نفسك فله ذلك كما لو
وكل المديون بامره نفسه ولو قال اعطى ثلثي مالي للفقير او لنفسك لم ينعن لغيره لظن ولو
قال له بيع هذا ثم هذا الرزق الرزق استمالا لا امر موكله ولو وكله في شرا جارية ليطاها
لم يشتر له من يحرم عليه كاخته ولو بلغه ان زيدا وكله فان صدق الخبر عرفت والا فلا
واذا احتلنا في احدها **بان** **قال** **وكلمني** **في** **لذا** **قال** **ما** **وكلمني** **او** **مقر** **ان**
قال **كلمني** **في** **البيع** **منه** **والا** **فمن** **شلا** **قال** **الموكل** **لقد** **اذ** **او** **مقر** **مقر** **لان**
الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل ولان الموكل اعرف بحال الاذن الصادر منه وصورة

المسألة الأولى كما قال الفارسي إذا كان بعد التخييف إما قبله فلا فائدة في الخصومة
 لأنه إذا ادعى عليه فأنكر العزل فلا حاجة لقولنا القول قوله تنبيه قوله صدر للموكل
 فيه لئلا يفي في الأول ليس بموكل إلا أنه مراد به موكل برغم الوكيل **ولو اشترى الوكيل**
جارية بعشرين درهما مثلا ويمنه ثمان وعشرون فأنكر أن الموكل أمره بالشراء
فقال الموكل له اذنت بعشرون ويمنه لواحد منها والآخر منها سبعة وتعارضتاه **فإن كان الموكل**
فإن اشترى الوكيل الجارية بعين بمال الموكل ومعه في وقاب المأثله أو لم يمينه لكن قال الحق
 أي العقد **أشترى منه** أي المذكور والأولى اشتريتها أي الجارية **فإن كان له وصية في البيع**
 فلا ادعاء أو قات بذلك البينة **فالباع باطل** في الصورين لأنه ثبت بتسليمه الوكيل في
 الأولى ويصدق أو البينة في الثانية أن المأثله والشراعتان قد وثقت بين من
 له المأثله لم ياذن في الشراء بذلك القدر فليفرق الشراء والجارية لبايعها وعليه رد ما أخذ
 تنبيه محل البطلان فيما ذكر إذا لم يوافق الباع الشراء على كماله بالقدرة المذكور
 والأولى الجارية باعتبار أنه بايع بذلك للموكل مما في فيه التلطف إلا في كونه عليه البينة
وإن كذبه الباع في الصورة الثانية فيما قال إنما اشترت لنفسك والمأثله ليست
 وكذا في الشراء المذكور ولا بينة **حلف على شيء بالوكالة** الناشئة عن التوكيل والافهول
 وكذا في ربح الباع فإن قيل كيف يستقيم الحلف على شيء في العلم والحلف إنما يكون على شيء
 الجواب وهو ما أحاط في السب في كلف يبيع أيضا الاضمار على حلفه على شيء الوكالة
 مع أنه لو أنكرها واعترف بأن المأثله غير ما كان كما في إبطال البيع فينبغي الحلف
 عليها كما يجب بها جميعا بل يكفي الحلف على المأثله وحده بل ذكرنا أحسب من الأول
 بأن حلفه على البت مستلزم محذور وهو حلفه على البت في فعل الغير لأن
 معنى قوله لست وكذا فيما ذكر أن غيرك لم يوطك وعن الكافي بأنه إذا حلف على
 شيء القلم بالوكالة خاصة لا بها على خلاف الأصل والمال للوكيل يقتضي الأصل
 وهو بثوت يد عليه فلم يقبل دعواه أنه للمعين بما يوط له حق الباع **ومع الشراء الوكيل**
 ظاهرا وسلم إلى الباع الثمن المعين ويرد للوكيل بدله **وكذا يبيع الشراء للوكيل ظاهرا**
إذا اشترى في الزمة **فإن لم يسم الموكل** في العقد بأن نواه وقاب اشترت له والمأثله
 وكذبه الباع محلف كما هو ظاهر أنه لو صدقه الباع بطل الشراء كما قاله العملي لا تقاها
 على وقوع العقد للوكيل وثبوت كونه بغير إذنه يمينه ولا هم سكتوا عنه لأن القاب
 أنه إذا لم يسم الموكل لا يتصور منه ذلك **وكذا يبيع الشراء للوكيل ظاهرا إن شاء وكذبه**
الباع في الأصل ما قال له أنت مبطل في شتمك ولم يكن وكذا في الوجهان هناها
 الوجهان المتقدمان في قول المصنف وإن شاء فقام الباع بيمينه على وقوع العقد
 تعليلها **وإن صدقه الباع** الباع في التسمية بطل الشراء لا تقاها على وقوع العقد
 للوكيل وثبت كونه بغير إذنه يمينه وإن سكت عن صدقه وتلك به وقوع الشراء للوكيل
 كما لو خذ من قول المصنف فإن شاء فقام الباع بيمينه على وقوع العقد
 مع قوله أنه لو كان لا يملكه **فإن لم يسم الموكل** في العقد لا يملكه **فإن لم يسم الموكل**

العقد

بعشرون

بغيره فقد يمكنها بها أي بالشرن **ويقول هو اشترى لغيره** أي لغيره **فإن كان صادقا**
 ٢ أنه أدن له بعشرين ولا يضر التعليق المذكور في صحة البيع الضرورية إليه ولا أنه
 تصرح بمقتضى العقد فإنه لو قال بعتك كان معناه أن كنت اذنت فاشبه
 قوله بعتك أن شئت وليس لنا بيع يفتح مع التعليق إلا في هذه فإن جاز الموكل
 البيع صح قطعا ولا يكون ذلك أقرا بما قاله الوكيل لأنه بقوله بامر الحاكم
 للمصلحة وإن لم يجب الموكل إلى ما ذكرنا ولم يسأله القاضي فإن كان الوكيل
 صادقا فهي للموكل وعليه للموكل الثمن وهو لا يوديه وقد ظفر الوكيل بغير
 حسن حقه وهو الجارية فله بيعها وأخذ ثمنها وإن كان كاذبا لم يحل له وطئها
 ولا المقرف فيها ببيع أو غير أن كان الشراعتان مال الموكل لطلانه وفي هذه
 يحتاج القاضي إلى التلطف بالبائع مع التلطف بالموكل وإن كان في الزمة حل
 ما ذكره للوكيل لوقوع الشراء ودكر المتولي كإتيان الرخصة وأصلها أنه إذا كان
 كاذبا والشراعتان عين أنه يكون كما لو كان صادقا فيكون قد ظفر بغير حسن حقه
 لمعذر رجوعه على الباع بحلفه **ولو قال** الوكيل **أنت بالقرى** **فإن لم يسم الموكل**
 أو غير **فإن لم يسم الموكل** ذلك **فإن لم يسم الموكل** يمينه لأن الأصل عدم المقرف وثبت
 ملك الموكل **وفي قول** يصدق **الوكيل** لأن الموكل قد أقر بيمينه فعليه تصديقه
 وحل الخلاف إذا وقع النزاع قبل العزل والأصل صدق الموكل قطعا لأن الوكيل
 غير مالك لأن المقرف حينئذ ولو اتفقا على المقرف ولأن قاب الموكل عز ذلك
 قبله وقاب الموكل بل بعد فكيف يمين من الرجعة وسيأتي **فإن لم يسم الموكل**
 لأنه أمين كالمودع فلا بد فيه من التفصيل المذكور في الودعة كما أشار إليه الرافعي
 في كتاب الرهن تنبيهه بقصود المصنف عدم الضمان ولو لم يصرح به
 والأصل لأصاحب ومن يدعي ضامنه يقبل قوله في التلطف **فإن لم يسم الموكل** قوله **في الرد**
 على الموكل لأنه إنتمه ولا فرق بين أن يكون محض أو لا لأنه إن كان بغير
 جعل فقد أخذ العين محض عرض المالك فاشبه المودع وإن كان محض
 فلا نه إنما أخذ العين لنفع المالك وانتفاعه هو إنما هو بالعمل في العين لا بالعين
 نفسها ولا فرق بين أن يكون قبل العزل أو لا خلا فاما في المطلب **فإن لم يسم الموكل**
كأن وكذا **فإن لم يسم الموكل** في الرد لأنه أخذ العين لمصلحة نفسه فاشبه
 المودع وقرئ الأول بأن المرثمة تعلفه بالمرهون فوي بدليل تعلفه ببذله
 عند التلطف بخلاف الوكيل تنبيه محل قبول قول الوكيل في الرد عالم سبطل
 أما أنه أما لو طالبه الموكل فقام ما قبضته منك فقام الموكل البينة على نفسه
 فقام الوكيل رد دته اليك أو تلف عندك ضمني ولا يقبل قوله في الرد لأنه
 بطلت أمانته بالمجود وثنا فضله ودعوى الحاق تسليم ما جاء إلى الدين أشبه
 على الجناية مقبول أيضا **ولو اشترى الوكيل رد على رد الموكل** **فإن لم يسم الموكل**
 لم يأنه فلا يقبل قوله عليه **ولا يلزم** **فإن لم يسم الموكل** **فإن لم يسم الموكل**
 عن من لم يأنه قليم البينة عليه والثاني يلزم لأنه معترف بأرساله وبرد ولو كان

مقبول يمينه

الرسول

فكانه ادعى الرد عليه ولو صدقة الموكل على الدفع الى رسول لم يغرم الوكيل كقار
الا ادعى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى الثلث في يد لم يلزم
المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض **ولو ادعى قبض الثلث** حيث يجوز له
قبضه مان وكله في البيع مطلقا او مع قبض الثلث **ولو ادعى قبض الثلث** حيث يجوز له
وانكر الموكل قبض الوكيل له صدق **الموكل ان كان الاختلاف قبل تسليم المبيع** لان الاصل
بقا حقه وعدم القبض **ولا** ان كان بعد تسليم المبيع **فالوكيل هو المصدق** بميمنه
على المذهب لان الموكل ينسبه الى نفسه ويخافه بتكليم المبيع قبل القبض **والاصح**
عدمه وفي وجه ان المصدق الموكل لان الاصل بقا حقه والطرف الثاني
في المصدق منهما في المالكين القولان في دعوى الوكيل بالتصرف وانكار الموكل له
فلو اذن له في التسليم قبل القبض او في البيع بموجب وفي القبض بعد الاجل
فهو كما قبل التسليم اذ لا يخافه بالتسليم واذا صدقنا الوكيل فحلت في راء المالك
وجها ان اصحها كما قال البغوي لا يبرأ لان الاصل عدم القبض وانما قبلنا قول
الوكيل في حقه لا تخافه اياه وعلى نقل هذا القصر الرافعي في الشرح الصغير ورجح
الوجه الاخر الاحكام ونقله ابن الرفعة عن القاضي الحسين وصححه العراقي في
بسيطه ولو قال الموكل للوكيل قبضت الثلث فادفعه الي فتاب الوكيل لم يقبضه
صدق الوكيل بميمنه وليس للموكل مطالبة المالك به لا عتراه براءة ذمته ولا مطالبة
الوكيل بعد حلفه الا ان سلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يغرم للموكل قيمة المبيع للحيلة
لا عتراه بالتعدي بتسليمه قبل القبض فلا يشكل يكون القيمة اكثر من الثلث الذي
لا يحق غيره **ولو دفع الى شخص حالا وكله بقضاء دين عليه فصار قبضته به وانكر**
المحقق قصاه صدق المحقق بميمنه لانه لم يات من الوكيل حتى يلزم تصديقه ولان الموكل
لو ادعى القبض لم يصدق لان الاصل عدم القبض فكذا انما به واما حلف المحقق طالب
الموكل بحقه لا الوكيل **والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل الا بيمينه** وشاهد رجلى حقه
لانه وكله في الدفع الى من لم يات منه مكان من حقه الاشهاد عليه وعلى هذا افاق فيه
ماسبق في رجوع الضامن من الاتفا بالمستور وبالواحد ومن التفصيل بالاداء
بين الحصة والقبض وقبول قول الموكل بميمنه في انه لم يحضر وغير ذلك مما سر
والثاني يصدق عليه لان الموكل قد ايتنه فاشبه ما لو ادعى الرد عليه **وقيم البيتم اذا**
ادعى رد المالك اليه بعد البلوغ والرشد يحتاج اليه بيمينه على الصحيح لانه لم يات منه حتى تكلف
تصديقه وكذا ولي السعيه اذا ادعى الدفع اليه بعد رشده وخالف ذلك الاتفاق
لانه يعسر اقامة البينه عليه والثاني يقبل قوله مع بيمينه لانه امين فاشبه المودع
والوصي قد ذكر المصنف في اخر الوصية وحزم فيه بانه لا يصدق قال الاسنوي ولو
عكس المصنف كما فعل الماوردي فحزم في القيم بعدم التصديق وتزد في الوصي
لان اولي لان الوصي اقرب الى التصديق لان الاب والجد اقامه مقام نفسه
انتهى ورد عليه بان ما فعله المصنف اولى لان القيم في معنى القاضي فكان اعلى مرتبه

واقرب

واقرب الى التصديق وهذا الرد مردود لان الاب والجد اعلام مرتبه من القاضي
نفسه ومراد المصنف بغير البيتم كما قال الاسنوي منصوب القاضي فقط وهو
المصطلح الاحكام والرافعي وغيرها خلا فالاب الملقن في قوله هو من يقوم باسمه
ابا كان او جدا او وصيا او حاكما ولا يتم مع الاب والجد في معناه وعلى هذا
لم يقرض الشبان للاب والجد والمشهور بينهما كما قاله في المطلب عدم القبول
ايضا وان حزم السبكي يقبل قوله لما يتبع الماوردي وقصده كلام الماوردي
ان الحاج كالأب والحقه ابو الطيب بالوصي وهو قصده كلام النسيه قال
الادريجي وعلى تقدير ان يقبل قوله فيجب ان يكون ذلك في القاضي العدل
الامين كما ذكره الاصحاح في باب الرد بيمينه بل لا يجوز لعنير الامين ومنع يد على
مال البيتم ونحوه انتهى والمحنون كالبيتم والافاقه كالبلوغ **وليس له الرجوع الا بعد**
غيرها عن قبض قوله في الرد كالشريك وعامل القراض **ان يقول بيمينه طلبا للاحوال**
لا ارد المالك الا باشهاد في الصحيح لان قوله في الرد مقبول بيمينه فلا حاجة اليه والثاني
له ذلك حتى لا يحتاج الى عمن فان الامنا يحترزون عنها ما امكنهم **وللقاص ومن لا**
يقبل قوله في الرد ذلك اي التاخير الى الاشهاد لما اشار اليه المصنف من عدم قبول
قوله سواء كان عليه بيمينه بالاخذ ام لا وقيل ان لم يأت عليه بيمينه بالاخذ ليس له
طلب الاشهاد لم يمكنه من ان يقول ليس له عندي شيء ويحلف عليه وردبانه رعا
رفعه الى قاض يوتي بالاستيفصال كما قال في نباله هل هو غصب او لا فان قبل
المو به واجبه على الفور من الغصب وهي لا يحصل رد المقتضوب فكيف يجوز التاخير
طلب الاشهاد واجيب بان ذلك لاجل الضرورة لا نه وما طول به ثانيا يشبه
تغير المصنف بالرد لا يشل من عليه الدين كالمقترض وحكم حكم من لا يقبل قوله
في الرد فلو غير ما دفع لشمله **ولو قال رجل لمن عنده مال لمحققه وكفى المحقق قبض ماله**
عندك من عنده المالك في ذلك فله دفعه اليه لانه محقق برعده فان سلم اليه الحق
المحقق لو كالتة فان كان عينا وقيمت اخذها او اخذها الرافع وسلمها اليه فان
تلفت طالب بديها من شائنها ومن غرم منها لا يرجع على الاخر لا عتراه ان الظالم
غيرها فلا يرجع الا على ظالم الا ان قصر القابض بها فتلفت وغرم المحقق الدافع
لها فانه يرجع على القابض لانه وكيل عندك والوكيل يضمن بالنقصير وكذا يرجع عليه كفي
الانوار وان شرط القابض عليه ان انكر المالك وان كان الحق دينيا لم يطالب به المحقق
الا عريه لان القابض فضولي برعده والمقبوض لس حقه وانما هو مال المذموم واذا
غرمه فله استرداده من القابض ان كان باقيا لانه مال من ظلمه وقد ظفر به وان
كان بالغا فان كان بلا تفریط لم يغرمه والا عريه هذا كله ان مرج تصديقه في
دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والا فله مطالبة الرجوع عليه بما قبضه منه دينيا
كان او عينا وقد علم من هذا التفصيل انه لا فرق بين ان يكون المدعي به دينيا او عينا

دين او عين وصدقة

فيجوز له دفعه عند التقدير وان يترك بعض المتأخرين من عند نفسه بالدين ولا يقال
ان ذلك تصرف في ملك الغير بغير اذنه اذ عليه الطن في ذلك كما فيه **المذهب** لا يبرأ الدفع اليه
الابينة على وكالة لاحتماله انكار الحق لها والطريق الثاني فيه قولان احدهما هذا وهو
المقصود والثاني وهو يخرج من مسألة الوارث الا ان يتركه بلزمه الدفع اليه بلايينه
لا غير افعه باسحقا فله الاخذ **وان قالوا** لو لم يتركه عليه دين **احالني** مستحقه **عليه** به وقبلت
الحالة **وصدقة** في ذلك **وجب الدفع اليه في الامح** لانه اعترف باستقال الحق اليه والثاني
لا يجب الابينة لاحتمال انكار صاحب الحق الحوالة تنسب مجدها الحوالة
كجدها الموكل الوكالة كذا قالاه ولا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه
صار له بالحوالة وان المستحق طمعه فيما اخذ منه فنسبى كما قال شيخنا ان لا يرجع
على القابض بمخالفة الحوالة الوكالة في ذلك **قلت وان قال** لمن عنده حق لمستحق
انا وارثه المستغرق لتركته كما يترك في الكفاية او وصى له او وصى له منه **وصدق** من
عنده الحق في ذلك **وجب الدفع اليه على المذهب** **واسه اعلم** لانه اعترف باستقال الحق
اليه والطريق الثاني فيه قولان احدهما هذا وهو المقصود والثاني وهو يخرج
من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الابينة على ارثه لاحتمال انه لا يرثه
الان لحياته وتكون ظن موته خطأ واذا سلم ثم ظهر المستحق حيا وعزمه رجوع
الغريم على الوارث والوصي والموصى له مما دفعه اليهم ليتبين كذا خلاف صورة
الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما لا يملك صدقة على الوكالة وانكار المستحق
لا يرفع بصدقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكله ثم مجده وهذا خلافا **خاتمة**
لو صدق الموكل بقبض دين او اسر داه ودية او نحوه مدعي التسليم اليه وكله
المكر لذلك لم يغرم الموكل مدعي التسليم بترك الاشهاد وبفارق ما لو ترك الوكيل بقبض
الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم
بخلاف الغريم وبحوز عقد السكاح والبيع وبحوزها بالمصا دعه على الوكالة به ثم بعد
العقد ان كذب الوكيل نفسه لم يوزر وان وافقه من وقع العقد له لان فيه حقا
للموكل الا ان يقيم من وقع له العقد بيبه باقراره انه لم يكن ما ذونا له في ذلك فبوزر
فيه **ك** **الاول** هو لغة الاثبات من قولهم قرأ الشئ بقرقرار اذا ثبت
وشرا اخبار عن حق ثابت على الخبر فان كان بحق له على غريم فدعوى او لغريم على
غيره فشهادة هذا اذا كان خاصة فان اقبض شرعا عما فان كان عن امر
محسوس فهو الرواية وان كان عن حكم شرعي فهو الفتوى وسمى الاقرار اعترافا
ايضا والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى الاقررتهم واخذتم على ذلك امره قالوا اقرنا
وقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهدا لله ولو على انفسكم قالوا انفسهم شهدا
على نفسه هو الاقرار وخبر الصحيحين اغدا ليس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجم

والقياس لانا اذا قبلنا الشهادة على الاقرار فلا سبيل الاقرار اولى واجعت الامة
على المواخذ به واركانه اربعة فقر وحقره وصيغه وحقره وقد بدأ المصنف
فيها بالاول فقاب **مع من مطلق القبول** وهو المكلف الذي لا حجر عليه ويعتبر فيه ايضا
الاختيار وان لا يملك به الحب ولا الشرع كما سيأتي **وعلى هذا الاقرار الصبي والمجنون المعفى**
عليه ومن زال عقله بعذر شرب دوا او كراهة على شرب محر **لا** لا تمنع قهرهم
وسياق حكم السكران ان شاء الله تعالى في كتاب الطلاق **تبين** الاصل ان
من قدر على الاثبات اذ رعى الاقرار ومن لا فلا واستثنى من الاول اقرار الوكيل
بالصرف اذا ائتم الموكل فلا ينفه وان ائتمه انشأه ومن اثبت في اقرار المرأة
بالسكاح والمجهول بحريته او رقة ونسبه والمفلس ببيع الاعيان والاعمى بالبيع **ومحرم**
والوارث دين على مورثه والمريض بانه كان وهب وارثه واقضيه في القصة
فكل هؤلاء يصح اقرارهم بما ذكره ولا يملكهم انشاءه قال ابن عبد السلام قوله من مثلث
الاثبات ملك الاقرار هو في الظاهر امانة الباطن فيما لعكس اي لانه اذا املكه باطنا
فهو ملكه فليس له ان يقر به لغرض **فان ادعى** الصبي او الصبية **البلوغ بالاحتلام** او
ادعته الصبية بالحيض **مع الامكان** له بان كان في سن يحتل البلوغ وقد مر بيان
زمن الامكان في تاي الحيض والمجهر **صدق** في ذلك لانه لا يعرف الا من جهته
والمراد بالاحتلام الانزال في يقظة او منام **والعطف** عليه وان مرض ذلك في خصوص
وادعي خصمه صباه لغرض معاملته لانه ان كان صادقا فلا حاجة الى اليمين والا
فلا فائدة فيها لان بين الصبي غير معتقد ولو طلب غارسمه عن المقاتلة وادعي
البلوغ بالاحتلام وجب تخليفه ان ائتم واخذ السهم فان لم يحلف لم يبطئ شيئا فان
قبل هذه الصورة بشكل على ما قبلها **احب** بان الكلام فيما مر في وجود البلوغ
في الحائض وفي هذه في وجوده فيما مضى لان صورتها ان يبارخ الصبي في انقض
الحرب في بلوغه حال الحرب لان شكله على هذا ما لو طلب اثبات اسمه في الدوان فانه
حلف والا ولي في الجواب كما افاده شيخنا ان يقال ان لم يرد فراحه غريم في حقه كطلب
السهم او لم يثبت له اسحقا كطلب اثبات اسمه في الدوان لم يحلف ولا اختلف واذا لم
يحلف فبلغ مبلغا يقطع فيه بلوغه قال الامام فالظاهر ايضا انه لا يحلف على انه كان
بالفا حبيد لا نأد احكامنا بموجب قوله فقد اعينا الحفوضه نهايتها واقدم الرافعي
في الشرح الكبير وجزم به في الشرح الصغير من غير عذر **وان ادعى بالسن** بان قال استلمت
خمسة عشر سنة **طوب بيبته** عليه وان كان عرسا لا مكاهها ولو اطلق الاقرار بالبلوغ
ولم يعين نوعا ففي بيبته بعبه وحيثان في فتاوى القاضي اوجهها كما احتار الادريجي
الاستفسار اي ان امكن والامام القبول ولذا ان اطلقت البينة وان قالت بالسن
فلا بد من بيان قدره لان البلوغ به محتمل منه بيبه عليه شيخنا ولو اقر الرشيد بالبلوغ
حالا في صغر سن كما لو قامت به بيبته وحمله كما حمله البليغى اذا لم يكن على وجهه لا

ينقطع عن المحور عليه فان كان كذلك كالعقود من فلا يؤخذ به **والسفيه والمفلس** سبق حكم
اقراره على باي المحر والفقير وحالم سبق اقراره بالمفلس بالنكاح وهو مقبول بخلاف
السفيه فلا تقبل وبقبل اقرار السفيه به لمن صدقها كالرشد اذ لا اثر للسفيه من
جانها والفرق بين اقرار السفيه والسفيه بذلك ان في اقرارها يحصل ما روي في
اقراره تفويته **وتقبل اقرار الرقيق** **موجب بغير الجيم** **عقوبة** كقصاص وشرب خمر وزنا
وسرقه بالنسبة الى القطع لبعده التهمة في ذلك لان النفوس مجبولة على حب الحياة
والاحترار عن الالام روي ان عليا قطع عبدا ما اقراره ولو عني سحق القصاص
على ما يتعلق برقبة العبد وان كذب السيد فابطل لا يصح الاقرار على العبد الا هنا
وفي اقرار الوارث بوارث اخذ قاله صاحب التقييد ونصت مال السرة في ذمة
ان لم يصدق السيد تبع به اذ اعنى فان صدقته اخذ المال ان كان باقيا والا بغير
في الجناية ان لم يفت السيد ولا يتبع بعد العتق بما زاد على قيمته اذ لا يجتمع التعلق
بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل اقراره به والا فليست حيث لا
الرقبة المتعلق بها المال حقه فان قال المدعي لي بينه فقبل يتبع الدعوى عليها
لا تتفا التهمة وهو ما فعله في الروضة هنا عن البغوي والراجح انها لا تتبع على العبد
كما في الدعوى فيه عليه الاسوي وغيره وسياتي ثم فيه زيادة بيان وان اقر من
نصفه حر مثلا بدين الاف لرزقه ما اقربا لانه ولا يقبل اقراره على سيد الا ان
يصدقته فتعلق نصفه ما اقربه بخرجه الرقيق والظاهر كما قال شيخنا ان مال الرزقة
في نصفه الرقيق لا يجب تاخير المطالبة به الى العتق لانها انما اخذت في كامل الرق
لعدم ملكه والمعتق يملك **ولو اقر بدين حيا به لا يوجب عقوبة** اي حاد او قصاص والقب
والاملا **فكذب السيد يعلق بذمة ورقيقه** للتهمة ويتبع به اذ اعنى اما ما اوجب عقوبة
غير حاد او قصاص ففي تعلقه برقبته اتوال اظهرها لا تتعلق ايضا فان الاسوي
واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونه لم يذكر غير مستقيم واحترار بقوله فكذب اي وملك
عما اذا صدقته فانه يتعلق برقبته ويباع حالم لمن مرهونا ولا جانيا ان لم يفت باقل الدين
من قيمته وقدر الدين فاذا بيع او فداه السيد وقد بقي من الدين شيء لا يتبع بما زاد
قيمته اذ اعنى لانه اذا ثبت التعلق بالرقبة فكان الحق اخصر فيها **سب** اقرار السيد
على رقيقه **موجب عقوبة** ولا بد من معاملة وبقبل اقراره عليه بدين جنابه ويتعلق
برقبته فلو بيع وبقي شيء لم يطالب به بعد العتق وان صدقته لما مر ولو اقر الرقيق بعد
العتق بالاملا ما لم يغير قبل عتقه لرزقه دون سيد فان ثبت بالبينة انه كان حين اقر
السيد الاقل من قيمته والارش والدعوى على الرقيق بما يتعلق بذمته كدين معاملة
لا تتبع كاللدعوى عليه بالموجب **وان اقر بدين معاملة لم يستل على السيد ان لم يكن ما ذناله في التجارة** بل يتعلق
بذمته يتبع به اذ اعنى ان صدقته السيد لتقصير من عاملة بخلاف الجناية **ويستل على السيد**
ان كان ما ذناله في التجارة لعذرته على الانشا **ويؤدى من لبيد وما في ذلك** كما مر في باب نقد

لو

لو كان الماذون اشترى فاسدا او اقر بما لا يتعلق بالتجارة كالعرض فلا يستل على السيد
لان الاذن لم يتناول ذلك **تبييه** محل قبول اقراره اذا لم يحجر عليه السيد فان اقر
بعد المحر عليه بدين معاملة اضافته الى الاذن لم يقبل اضافته فان قيل ان اقرار
المفلس بعد المحر في حق العر ما مقبول مثلا كان هنا لذلك اجيب بان اقرار
العبد يودي الى فوات حق السيد بخلاف عر ما المفلس اذ سبق له البقاء في ذمة
المفلس ولو اطلق الاقرار بالدين قبل المحر عليه لم يقبل على السيد ومحل كما قال الشيخ
وغیر اذا تعذر مراجعته فان امكنت رجوع وقد ذكر المصنف في الروضة هذا
الاستدلال في اقرار المفلس وهو نظير حلتنا وافرار المكاتب في البدن والمال
كالجور وبوجه مما في يد فان عجز نفسه ولا مال معه فدون معاملات مود بها بعد
عتقه وارث حيا ماته في رقبته مودي من ثمنه **وبم اقرار الرقيق من الموت اجنبى**
بما عينا كان او دينا كقرار الضبي ويكون من راس المال باجاء كما قاله العزالي
ولو اراد الوارث تخلف المقر له على الاستحقاق لم يكن له ذلك كما حكاه ابن الملقن
وافرح **كذا** يقبل اقراره **وكذا الوارث على المذنب** كالاجنبى لان الظاهر انه محق كانه
انتهى الى حاله يصدق فيها الكاذب وسوب فيها الفاجر وفي قول لا يصح لانه متم
بحرمان بعض الورثة والطريق الثاني في القطع بالقول وبحرمان الخلاف في اقرار الزوج
بقبض صداقتها من زوجها في مرض موتها وفي اقرار الوارثه هبة اقضتها له في
حالة صحته **تبييه** الخلاف في الصحة ولما المحرم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح
به جمع منهم القناب في فتاويه وقاب انه لا يحل للمقر له اخذ انتهى واذا ادعى بعية
الورثة على المقر له انه لا حقيقة لا قرار وارثهم له فاحلف انه اقر للحق لازم كان يلزمه
الاقرار به فعليه ان يحلف فان نكل حلف بغيره الورثة وقاسموه ولا يشكل ذلك بما تقدم
عن ابن الملقن لان التهمة في الوارث استد منها في الاجنبى ولذلك اختار الرواية في ذهب
مالك وهو انه ان كان منها لم يقبل اقراره والابن فان الادري وهو موقوف وقد
يغلب على الظن بالقران كذبه بل يقطع به في بعض الاحوال فلا ينبغي لمن يخشى الله ان
يقضى ويقتى بالصحة مطلقا وان ساعد اطلاق ان افق والاصحاب ولا شك فيه اذ علم
ان قصده والحرمان نعم لو اقر من لا يستغرق الارث ومعه بيت المال فالوجه اقصاءه
في هذه الاعصار لفساد بيت الما انتهى والخلاف في الاقرار بما لا مال الاقر من نكاح او عقوة
فيصح جزما وان اقصى الى المال بالغوا والموت قبل الاستيفاء لصحة التهمة **ولو اقر**
بدين لان **وفي مرضه** بدين **لاخر** **بعدم** **الاول** بل ستا وبار كما لو ثبتا بالبينة
ولو اقر في مرضه بدين **لان** او ثبت ببينة **واقراره بعد موته** **بدين** **لاخير**
بعدم **الاول** **في الامح** لان اقرار الوارث كما قل رالمورث لانه خليفة فكما اقر بالدين والمالي
بعدم الاول لانه بالموت تعلق بالتركة فليس للوارث صرفه عنه قال البلعيني ولو اقر الوارث

فأركه في الارث وهما مستغرقان كزوجته وان اقر لها دين على ابيه وهي مصدقة له فصار
باربعة اسباع الدين مع اصحاب الديون لان الاقرار صدر من عبارة نافذة في سبعة
اثان فعملت عبارة فيها كعمل عبارة الحائز في الكل انتهى فسرور لواء على انسان
على الوارثين المورث او حوله تلك ماله مثلاً واحزان له عليه ديناً مستغرقاً وصدق الوارث
مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق او بالعكس او صدقها معا قدم الدين كالو
ثناً بالبينه ولو اقر الميراث لساناً بدين ولو مستغرقاً ثم اقر لا خير بعين قدم صاحبها
كملكه لان الاقرار بالدين لا يضمن حجراً في العين بدليل نفرد بقرينة فيها بغير تبرع
ولو اقر باعتاق احية في الصحة عتق ورث ان لم يحجب عنه او باعتاق عبدي في
الصحة وعليه دين مستغرق لتركه عتق لان الاقرار اخباراً لا تبرع **والاصح اقرار بملك**
بما اكرم عليه لقوله تعالى الا من اكرم وقلبه مطمئن بالايمان جعل الله لهما **كقط الحلم**
الكفر فبالاولى ما عداه وصورة اقراره ان يضرب ليعرف فلو ضرب لمصدق في
القضية فاقرب حال الضرب او يعيد لزمه ما اقر به لا نه ليس بملكها اذ الملك من
اكرم على شيء واحد وهذا انما ضرب لمصدق ولا يخص المصدق في الاقرار ولكن
يكن الزامه حتى يراجع ويقر ثانياً قاب المصنف وقبول اقراره حال الضرب
يكن لانه قريب من الملك ولكنه ليس بملكها وعلمه بما قرئ قاب وقبول اقراره به
الضرب فيه نظران غلب على ظنه اعادة الضرب ان لم يبرر وقاب الادري في الولاية في
هذا الزمان ياتهم من تهم بسرقة او تسلي او نحوها فيضربوه ليعرف الحق ويراد بذلك
الاقرار بما ادعاه خصمه والصلوات ان هذا اكره سوا اقر في حال حذره ام بعد وعلم
انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانياً انتهى وهذا متعين ثم شرح في الركن الثاني بقاب
ويشترط في المقتول اهلية التحقيق لانه حينئذ تصادف محله وصدقه محتمل وهذا
ما اذا اقرت المرأة بصدقاتها عقب النكاح كغيرها والزواج بغير الخلع عقب
المخالعة لعني او المجني عليه بالارشع عقب استحقاته لعني لان صدق هو لا غير محتمل
عن وطئ شبهه واجمع بين المالك والمقتول **الدابة** اولدانية فلان على كذا **فلفظ** لا نه ليست اهل للاستحقاق فانها
اجب ما نه راجع الى المالك ولا تصورها فيها نقاطي السبب كالبيع ونحوه
فالمقتول من جهة المقتول لا من جهة المالك كما لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
الوجوب من عدم جبراً ان كان في صحة الاقرار به **فان** لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
واما ما ذكر من عدم جبراً ان كان في صحة الاقرار به **فان** لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
بدن الميراث فمقتول من جهة المقتول لا من جهة المالك كما لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
اجبر منه بغيره ولا فرق فيما بين مقتول من جهة المقتول لا من جهة المالك كما لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
اجارة نفسه حتى لو اقر بدين على نفسه لم يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
الدين والعين عتق بدين او بغيره **فان** لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
هو وضع عتق بدين او بغيره **فان** لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
اذا اهل الاستحقاق استلزم **فان** لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
ولم يحرمها ما وجب المالك

فان سلم الخصم في هذه الدابة غير مستقيم
فان المقتول والمقتول والمقتول
عن وطئ شبهه واجمع بين المالك والمقتول
اجب ما نه راجع الى المالك ولا تصورها فيها نقاطي السبب كالبيع ونحوه
فالمقتول من جهة المقتول لا من جهة المالك كما لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
الوجوب من عدم جبراً ان كان في صحة الاقرار به
واما ما ذكر من عدم جبراً ان كان في صحة الاقرار به
بدن الميراث فمقتول من جهة المقتول لا من جهة المالك كما لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
اجبر منه بغيره ولا فرق فيما بين مقتول من جهة المقتول لا من جهة المالك كما لا يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
اجارة نفسه حتى لو اقر بدين على نفسه لم يملك الاقرار حال من وصية ونحوها
الدين والعين عتق بدين او بغيره
هو وضع عتق بدين او بغيره
اذا اهل الاستحقاق استلزم
ولم يحرمها ما وجب المالك

الارث

ولو قال الميراث من ابيه مثلاً او وصية ليه من فلان او بغيرها مما يمكن في
حقه **لزم** ذلك لان ما اسند اليه يمكن والخصم في ذلك ولي الخلع ولا بد من تعيين
الحامل كما اشير اليه به لان اباها بلز منضه اباها المقتول وابها م سبطل للاقرار
ثم ان انفصل ميتاً فلاحق له في الارث والوصية وغيرهما ما اسند اليه ويكون
المقتول بولونه المورث او الوصي او لغيرهم ما اسند اليه او حياً لدون ستة اشهر
من حين سبب الاستحقاق كما قاله الاموي استحق وكذا السنة اشهر فاكتر الى اربع
سنتين عالم لمن اجمد فاشتم ان استحق بوصية فله الجمل او وارث من الاب وهو
ذكر فذلك او انثى فلها النصف وان ولدت ذكر او انثى فهو بينهما بالسوية ان اسند
الي وصيته والا ثلثان اسند الي ارث فاقضت حصة ذلك فان اقضت الثلث
كولدي لم يتوكل بينهما الثلث وان اطلق الارث سالناه عن الجمة وعلمنا مقتضاها
فان تعذرت مراجعة المقتول في الروضة فنسبني القطع بالسوية قاب الاسود
وهو **مخج** **وان اسند الوجهة لا يمكن** **مخج** كقوله اقرضني او باعني شيئاً **فلفظ** للقطع
بذلك في ذلك وهذا ما صححه في الروضة وقطع في المخرور الذي في الشرحين فيه طريقتان
اصحها القطع بالصحة والثاني على القولين في تعقب الاقرار ما رنفه قاب الادري وطئ
الفتح حرم بها التمر العرايين وطريقته القطع بالصحة ذكرها المواردة وما صححه النووي
ممنوع ولم ارم من قطع بالغاً الاقرار وما عزا له المخرور سناه على ما فهمه من قول المخرور ان اسند
الي جمة لا يمكن فهو لغوا انه مراد اذ لا قرار وليس مراد ايل مراده فالاسناد لغو بقرينة
كلام الشرحين وذكر مثله صاحب الانوار والزر كنز وهو كما قاب شحنا حسن ومثبت
عليه في شرح التبيين **وان المقتول الاقرار ابي** لم يملك الي شيء **في الاظهر** وحله على الجمة
الممكنة في حقه وان تدر حلاً الكلام المؤلف على الصحة ما يمكن والثاني لا يصح لان الغالب
ان المال لا يجب الا بالمعاملة او جناية ولا تمناع المعاملة مع الميراث لا جناية عليه فيحل
اطلاقه على الوعد على الصحة في هاتين الحالتين ان انفصل الميراث فلا شيء له للثالث
في حياته فيقال القاضي المقتول حصة عن جمة اقراره من ارث او وصية لمصدق الحق الي
مستحقه وان مات المقتول قبل البيان بطل كما صرح به القوي وغيره فان انفصل حياً للميراث
المعتبر فالحال له ذكر كان او انثى وان انفصل ذكر او انثى فهو لها بالسوية وان الت
حياً وميتاً جعل المال للميت لان الميت كالمعدوم ولو قاب لهذا الميت على لذافي الميراث
والذي ان ظاهر لفظ المختصر يقتضي صحة الاقرار وان يمكن القطع بالطلاق لان المقتول
لا يقصور ثبوت الملك له حين الاقرار والظاهر الاول والاقرار للسجد والرباط والقطع
كالاقرار للميراث ولو اقر لطفل واطلق مح قطعاً لانه من اهل المعاملة بواسطة وليه
ويشترط لصحة الاقرار عدم تكذيب المقتول كما هو حذ من قوله **واذا اذ المقتول المقتول**
بحال **ترك المال** المقتول به **في يد** **مخج** **في الاصح** لان يد تشرع للمالك ظاهر
والاقرار الطاري عارضه التذليل فقط والثاني يترعه الحام ويحفظ ظهور ماله تبيينه

ولو قال الميراث

انه ليس باقرار لانه موقوف للصديق فكون مصدق له في الشيء خلاف على فانها لرد الشيء
ونفي الشيء اليان قات ابن عباس في قوله تعالى البت يريكم قالوا بلى لوقالوا نعم كبروا
فهذا هو مقتضى اللغة ورجحه ان الرفعة واجاب الاول بان النظر في الاقرار الى العرف
واعله بنهمون الاقرار فيما ذكر واختار الغزالي في المحول التفصيل بين الخوك وغيره
كما في نظير من الطلاق وبه اجاب ابن بون في المحل ولوقا ليس عليه التفات
بلى او نعم فالجمله كما قال الاسنوي ان يجعل على اقرار دون نعم فبروح لوقا في جواب
من ادعى عليه مالك على اكثر من الفلم بان اقراره ان في الزايد عليه ما يوجب اثباته
ولا اثبات ما دونه ونعم اقراره بالعبد مثلا لمن قال اشترى عدي كما انه اقراره لمن قال
اعتق عدي لمن قال اشترى هذا العبد لانه لم يعترف له الا بكونه مملوك بعبه لا نفسه ولو
قال في جواز دعواه لا تدم المطالبة وما اكثر ما يتقاضا لم يكن اقراره لعدم صراحته قاله
ابن العاد ولوقا في جواب دعوي عين يدي اشترتها او مملكتها منك او من وكيلك
كان اقراره بالنسبة ذلك المملك للمطالب حرقا ولم يسطر الى احتمال كون المطالب
وكيلا في البيع ولا الى احتمال كون الوكيل باع مملكه عن المطالب لعدم عن المقام خلاف
قوله مملكتها على يدك لا يكون اقرارا لان معناه انت وكيلك في مملكتها **ولو قال انني ابيع العبد الذي**
عليه فمادني اقراره فمادني اقراره فمادني اقراره اي المفتاح مثلا او ابعث من ياتك او اهني
حتى امرت الدرام او اقدحتي تاخذ او لا تجد اليوم **فان اقراره في البيع** لانه الممنوع من هذه
الانفاذ عرفا والثاني لا لانه ليس صريحه الالتزام قات الاسنوي وما ذكر من لزوم
في اقص عدا وخوة مما عدي عن الضمير العايد على المال المدعى به مردود بل يتعين
ان يكون التصور عند انضمام الضمير لقوله اعطيه وخوة وان اللفظ يدونه محتمل ان
يراد به المذكور وغيره على السواء ولقد كان مقرا في قوله انا مقربه دون انا مقرب وكو
قات كان على الف او كانت لك عدي دار فليس ما قرره لانه لم يعترف في الحال
بشي والاصل سواه في الدماء ولا ينافي ذلك ما في الدعوى من انه لوقا كان
مملك امس كان سوا خذابه لانه لم وقع جوابا للدهوى وهذا بخلافه فطلب منه الثمن
ولوقا اسكتك هذه الدار حسنا ثم اخرجتك منها كان اقراره بالبيع لانه اعترف
بشيتها من قبل وادعى زوالها ولا ينافي ذلك ما في الاقرار من انه لوقا كان في
يدك امس لم يواخذ به لانه هنا اقر له بيد صحيحه بقوله اسكتكها بخلافه لا احتمال
كلامه ان يدعي كانت من غضب او سبوم او خوة وقوله لمن شهد عليه ولو واحد اثنى
هو صادق او عدل ليس باقرار حتى يقول فيما شهد به ولوقا اذ شهد على شاذان
مال مثلا فما صادق ان لزمه في الحال وان لم تشهدا عليه لانها لا يكونان صادقين الا
ان كان عليه الالف الا ان خلاف ما لوقا اذ شهدا على الف صدقتهما لان غير الصادق
قد صدق ولان ذلك وعد وخرج بالالف ما لوقا ما شهد به شاهدين على
فما صادقان عدلان فليس باقرار بل تركه وتعدى كما نقله الرازي في التزكية عن الرازي
وافرح كما قاله في المهمات ولو لم مات بصفه الشهادة بل قات اذ اقراره زيدان لعدي
لذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما ذكر في العاد ولوقا اقرضتك كذا فمادني

اتعد او اتخ العكس او اجد

على اولا اقرضت منك غير كان اقراره بخلاف ما لوقا لمن قال له لي عليك كذا
لزيد على الف مالك ففتح اللام فانه لا شيء عليه لو احدى منها لاحتمال انه قاله استهزا
انه اراد له على من الحرمة والكرامة اكثر مما لك اما لوقا من مالك بكسر اللام او لم على
مال اكثر من قاله اولا على اكثر مما ادعيت فهو اقرار لزيد ولو كنت لزيد على الف
او كتبه غير فقات شهدوا على ما فيه لعل لان الدنيا به بلا لفظ ليست اقرارا ويؤخذ
من ذلك انها من الاخرى عند القرينة المشعر ليست لغوا ولوقا اقرارا او غير
بغير لفته وقا لم افهم صدق بينه ولوقا اقررت وانا صبي او محنون او مملوك
وامكن الصبي وعهد الجنون او كانت اشارة على الاراء من حبس او ترسيم او نحو ذلك
صدق بينه لظهور ما قاله لان الاصل بقاء ما كان على ما كان فان لم يكن الصبي ولم
بعهد الجنون ولم كان اشارة لم يصدق والاشارة انما تثبت باعتراف المصدق او بالبينه
او بالبين المدونة فان قامت بينه في الصور الثلاث يكون المقر حين اقراره كان بالغا
في الاول او عاقل في الثاني واختار في الثالث عملها ولا يصدق للذكية البينة
ثم شرع في الركن الرابع مبرحما به بفصل ايضا فقات **فصل في القرض** وهو ما جازت المطا
حين يقر به لان الاقرار ليس ازالة عن المملك وانا هو اقراره عن كونه مملوكا للعبد
فلا بد من عدم الخبر عنه على الخبر **فان قال دارني او ثوبي او ديني الذي على زيد لعدي** فهو
لان الاضافة اليه يقتضي المملك له فمادني اقراره لعدي او هو اخيرا سابق عليه كما مر
فخر على الوعد والمعبه ولوقا الدار التي اشترتها لنفسه او ورثتها من ابي مملك لزيد
لم يصح ايضا الا ان يريد الاقرار شحيح وكذا لوقا دارك لفلان واراد الاقرار لانه اراد
بالاضافة سكنى ذكر ذلك العوى في ما وبه والادعى بغير نقله كلام العوى وحقه
ان يستفسر عند اطلاقه ويحل بقوله خلاف قوله دارك التي هي ملكي له للشاقض الصريح
واستكمل الاسنوي عدم صحة الاقرار في الاولتين اذ المردد بان المملك لم يتواردها
وقت واحد واجيب بان الموافق لقاعد الباب من الاخذ باليقين كما ساق
عدم الصحة ولوقا سكنى او ملبوس لفلان صح اذ لا منافاة لانه قد سكن وليس مملوكا
ولوقا الدين الذي كتبه على زيد لعدي صحيح لاحتمال انه وكيل فلو طالب عمر وزيد افاكر
فان شاعروا قام بينه باقرار المقر ان الذي كتبه على زيد له ثم يقيم بينه عليه بالمقر به وان
شا اقام بينه بالمقر به ثم بينه باقراره فصرح قات المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر
به رهن او وكيله انقل اليه المقر به بذلك وقصد الشيخ تاج الدين الغزالي قات ان اقر
ان الدين صار لزيد فلا يستقل بالرهن لان ضرورته الله انما يكون بالحوالة وهي تبطل
الرهن وان اقران الدين كان له بقي الرهن بحاله وهذا التفصيل هو الظاهر وشمل الرهن
الكنيل **ولو قال عدي العبد خلا لفلان وكان ملكي الى ان اقررت به فاول كلامه اقراره ولين** فهو
يفتح اخذ بواو له لانه مشتمل على حلتين مستقلتين ولو شهدت بينه بان زيد اقر
انه اهلك عدو كان مملوكا زيد الى ان اقر لم يبرر وقارت المقر بها تشهد على غيرهما فلا تشمل
قولها الا اذا لم يتناقص والمقر لشهد على نفسه فمواخذ ما يصح من كلامه ولوقا عدي ملكي

وهو ما جازت المطا

اضافة

اذا لم يظاهرها ولو برعينة لا يحل اكلها او يحقها لمصطر قبل كما رجحه الامام خلافا للقاضي والوقار
يدل على له عند كذا او عصبته منه شيئا صحيح بتفسيره بما لا يقتضي اذ ليس في لفظه ما يشعر بالانتماء حق
اذا العصب لا يقتضي الزام وشوت ما لا وانما يقتضي الاخذ فمهر خلاف قوله عليه ورجحنا تشكيلا
ذلك بان العصب هو الاصل لا على ما لا الغير او حق الغير فكيف يقبل تفسيره بما ليس عال ولا حق
ولا يقبل تفسيره ايضا بعبارة لم يقض **ولا رد سلام** لبعدها في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بها
لكن ان قال له على حق قبل تفسيره بها وان قيل الحق احصى من الشيء فكيف يقبل في تفسيره الاض
ما لا يقبل في تفسيره الا اعم احب بان الحق بطلان عرفا على ذلك خلاف الذي نقاب
في العرف له على حق وراى به ذلك وفي الخبر حق المسلم على المسلم حتى وذكر منها عبادة المرفق
ورد السلام فاعتبار الاقرار عالم بطلب به محله لدا لم ينع اللفظ عرفا وشرعا فيما لا يطلب به
ولو قال عصبك او عصبك ما لم يعلم لم يصح اذ قد مر بدفعه فان قال اردت غير نفسك
قبل لا نه عطف على نفسه فان قال عصبك شيئا فان اردت نفسك لم يقبل وقضية ان الحكم
لذلك لوقا عصبك شيئا تعلم وهو ظاهر ومفرد بكنه ومن مامر في عصبك ما تعلم بان شيئا
اسم تام ظاهر في المعارف بخلاف ما **لو اقر بما لا** مطلق **او ما عظم او كبير** عود على بعد الكاف
خطئه **او كبر** مثله بعد الكاف بخطئه او جليل او خطير او رافق او قيس او اكثر من ذلك فان
او ما في يد **قبل تفسيره** ما قل منه اي من المال وان لم يتناول حصة حصة وان كثر الزوالان
اماعنه الاقتصار على المال فلصدق الاسم عليه والاصل براءة الزمة من الزادة واما عند
بالعظمة وخوها فلا احتمال ان يرد ذلك بالنسبة الى العصب اما الشخص او باعتبار كثر محله
وعقاب غاصبه وثواب باذله لمصطر وخوه واما لونه الزم من مال فلان كل حيث انه اهل منه وانه
دون لا تعرض للثقل وذلك عن تعرض له وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اصل ما ابنى عليه
الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا استعمال الغلبة قال الشيخ ابو علي ما غلب على الناس
انهم والمواد باليقين في كلامه ما يشهد الظن القوي كما قال المروزي وغيره انما هي لزوم في الاقرار
باليقين وبما لظن القوي لا مجرد الظن والشك وقيل منه ذلك اذ اوصف المار بصد ما ذكر قوله
ما جليل او قليل او خبيث او طفيف او نحو ذلك من باب اولى ويكون وصفه بالحقارة وخوها
من حيث احتقار الناس له او صاورة ولا خلاف ما ذكره هنا من ان جنة البر وخوها ما لا يكون
ما قالوه في البيع من انها لا يبعد ما لا فان كونهما لا يعدم بوجهها الا ان في كونها لا كما
يقال زيد لا يبعد من الرجال وان كان رجلا فكل ممتول ما لا ولا ينكس فان قيل كيف حل
الخلاف في قبول التفسير بها في قوله شي ونحوه بالقبول في مال او مال عظيم ونحوه بل
ينبغي ان يعكس ذلك احب باننا لم يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى ان الجواب هنا
مفرج على الاصح هناك **ولذا** يقبل تفسيره **المستوفى** للمقر له **في الامع** لانها توجب وشيعة بها
وتجب قيمتها اذا تلفها اجنبي وان كانت لا تباع والثاني لا يجوزها عن اسم المالك
المطلق اذ لا يصح بيعها ولا فرق على الاول في قبول تفسيره بها بين ان يقول له لعل مال
كل في الروضة واصلاها والحر او يقول له عندي مال وان قيل المناسب في صورة التفسير
بها هو الثاني ولو فرض توقف عليه قال الرافعي شيئا ان يخرج على الخلاف في المالك انما هو
انما لا يقبل على الاظهر ويوجب ما صرح به في كتاب الايمان عن انه لو حلف كمال لم يثبت الموقوف
ان قلنا المالك فيه لله تعالى اي هو الاظهر والواقف وان قلنا له فكالمستوفى **ولا** يقبل تفسيره
بكل ولا جلد منه ونحوها من النجاسات لا تنافي اسم المالك عنها **وقوله** اي المقر له اي زبده

مثلا

مثلا على كذا **اقوله** له على شي يقبل تفسيره بما مر فيه لا بما اوتى بهم وهي في الاصل
مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم يعطى فصار كشي بها عن العدد وغيره وبحوز
استعمالها في النوعين مفردة ومركبة ومعطوفة يقول ثلثا بدار كذا او بكذا كذا او
بكذا وكذا وهكذا في العدد **وقوله** له على شي **او كذا** **او كذا** ولو زاد على مرتين من غير عطف
كالاول **يكسر** لان ما بعده الاول محتمل التاكيد بل هو ظاهر فيه فلو حلف باليقين فان قال
اردت الاستيناف عمل به لا نه غلط على نفسه **ولو** كرر مع العطف كان قال له على
شي **او كذا** **او كذا** **او كذا** متفقان او مختلفان حيث يقبل كل منها في تفسيره شي لا يقتضا
العطف المتأخر **ولو قال** له على كذا **او كذا** **او كذا** **او كذا** **او كذا** لان كذا منهم وقد فسر
بدرهم والنصب فيه جائز على الرفع على انه عطف بيات او بدل كما قاله الاستاذ
او خبر مبتدأ محذوف كما قاله علقم وقال السبكي انه لحن وقال ابن مالك واما نحو الفقهاء
الرفع فخطا لانه لم يسمع من لسانهم والجر لحن عند البصريين وهو لا يورث في الاقرار كما لا يورث في
الطلاق وخوه والسكون كما قاله الرافعي ووجهه بانه ادون من المرفوع والنصب
لاختلافهم في انه يلزمه درهم او دونه فخلناه عليه لاحتمال ارادته فان قيل ينبغي ان
يلزمه عشرون في حال النصب كما قيل به لانه اقل عدد غير مفرد منصوب احب
بان الاقرار لا يبنى على هذا الماخذه والا للزوم في حالة الحر ما به لانه اقل عدد غير مفرد
محذور ولم يقل به احد فان قيل في باب الجور ينبغي ان يلزمه بعض درهم كما قيل به وقد
كذا من درهم احب بان كذا انما تقع على الاحاد لا على كسورها **والذهب** **ان لو قال كذا**
وكذا او كذا لم كذا **او كذا** **النصب** غير **الاجب** **درهم** لانها اقر شيئين مبهمين وعقبها
الدرهم منصوبا فانظروا انه يقضي لكل منهما وعقله في المطلب بان التميز وصف والوصف
التعقب شيئين يعود اليهما عند الشافعي ولا يحسن التاكيد مع وجود عطف وفي قول
يلزمه درهم لحوار ان يرد تفسير المقتضى مما بالدرهم وفي قوله يلزمه درهم وشي اما
الدرهم فلتعقب من الثاني واما الشيء فلا ولا لباية على اتمامه والطريق الثاني القطع
بالاول فان قيل ينبغي ان يلزمه احد وعشرون كما قيل لانه اقل عدد معطوف
بغير منصوب احب بمثل ما مر والمذهب **ان لو رفع** **او كذا** **او كذا** **او كذا** **او كذا** والمعنى في
الرفع هاد درهم والطريق الثاني قولان ما نهما درهمان لانه يسوق الى التهم انه تفسير لهما
وانه اخطا في اعراب التفسير واما في الحرف لانه لما كان متعقبا عند جمهور الفقهاء وكان
لا يظهر له معنى في اللغة وفي العرف فهم منه تفسير ما سبق حله عليه خلاف النصب فانهم
يتميز صحيح فيعود اليها كما مر ولم ينقل الرافعي في هذا خلافا بل حزم بدرهم لكن نقل الماوراء
عن ابي حنيفة وجوب درهمين **والوجه في الاقرار** المذكور رفعاً ونصباً وجل
لا احتمال التاكيد في الاستيناف ولا في سائر الشك ان لا ان الرفعة لكون في هذا القسم
اي حذف الواو ولا الذي قبله فليس يحسن عن الرافعي في الاقرار من جعله لا محذور لانه
ادون ان يكون لذلك التاكيد والعطف ايضا فان حصل من ذلك اثني عشر مثله لان
كذا اما ان يوتيها مفردة او مركبة او معطوفة والدرهم اما ان يرفع او ينصب او جرا او
يكن بلاه في اربعة محصل ما ذكره والواجب في جميعا درهم الا اذا عطف ونصب فغيرها درهمان
وحزم من المقر شيئا للثبتي بان لم كذا او اوي والثالث ان لو قال كذا بل كذا فغيره وجان
حكاها الماوراء في آخرها يلزمه شي واحد والثاني في شيان وهذا الوجه لانه لا يسوغ رأيت زبده

او سلمه لزوم درهم

بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذا عني غير **ولو قال له على الف درهم قبل تغير الالف** تغير
الدرهم من المات كالتفليس كما في عكسه وهو درهم والالف لان العطف انا وضع للزيادة
ولم يوضع للتفسير وسوا الف درهم واحد ام احسان فان القاضى الحين ولو قال الف
ودرهم فصفة مستحقة ان يكون الالف ايضا فصفة انتهى وهو ظاهر خلاف ما لو قال
له على الف وقفي حنطة فان الالف مبهمه اذ لا يقال الف حنطة ويقال الف فصفة
ولو قال له على الف درهم برفعها او نصبها او خفضها من وزن او نصب الدرهم او خفضه
او سكته او نصب الالف من وزن او رفع الدرهم او خفضه او سكته كان له تفسير الالف
بما عده الف وقيمته درهم وكانه قال الف مما تمة الالف منه درهم . . .
ولو قال له على خمسة وعشرون درهما او الف ونصف درهم فاجمع من الخمسة والعشرين وما بعدها
وحصة عشر درهما او الف ونصف درهم غير ان ظاهره انه تفسير لكل من المذكورات
درهم على الصحيح لا انه جعل الدرهم غيرا فالظاهر انه تفسير الدرهم او نصبه في الاخير كان
مقتضى العطف والظاهر كما قال شيخنا انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخير كان
الحكم لذلك ولا يفرق فيه اللحن وانه لو رفعه او نصبه فيها لكان مع ثوبين نصب او
رفعه او خفضه في نية الصور لزمه ما عده العدد المذكور وبنية درهم اخذ
ما مر في الف درهم من وزن مرفوعين والوجه الثاني في بقول الخمسة في مثال المصنف
مجهله والعشرون مضمرة بالدرهم لكان العطف فالتحقت بالثوبين ودرهم قال المولى وعلى
هذا الوفاق بينك هذا الثوب بمائة وخمسين درهما لا يصح البيع ولم يتل به احد انتهى
ولو قال له على خمسة عشر درهما فالحكم درهم جزا لانها اسمان جعلتا اسما واحدا . . .
والدرهم تفسير له والمعتبر في الدرهم المقربا درهم الاسلام وان كان درهم البلد
الكثر منها وزنا ما لم يفسح المقربا بمقتل تفسيره فعلى هذا **الوقار درهم التي اقرت بها ناقصة**
الوزن لدرهم طرته كل درهم منها اربعة دوايق **كانت درهم البلد**
او القربة التي اقرت بها **تامة الوزن** . . . اي كما سكتته بان يكون وزن كل درهم منها
ستة دوايق **قال الصحيح** قوله اي التفسير بالناقصة ان **ذكر** **متصلا** بالاقرار
كما في الاستئنا وان لا يقبل لان اللفظ صرح في التام وصفا وعرفا والاول
يمنع دعوى المراجعة ومنعه **ان فصله عن الاقرار** ولزمه درهم تامة
الا ان صدقه المقر له لان اللفظ وعرف المحل ينفيان ما يقوله والثاني
يقبل لان اللفظ محتمل له والاصح براءة الذمة وتقدم في الزكاة معرفة
الدرهم التام فليراجع واذا سلمنا تفسيره بالناقصة روجع كما صرح به
الصيرفي فان تقديره بان يترك على اقل الدرهم **وان كان** درهم المحل المذكور
ناقصة قبل قوله ان وصله بالاقرار جزا لان اللفظ والعرف يصدقانه
فيه **وكذا ان فصله عنه في النص** جملا لكلامه على عرف المحل كما في المعاملات

وفي

وفي وجه لا يتب لجملا لا يراه على وزن الاسلام وبحرى الخلاف فيما اذا اقر
بجمل او زانهم فيه اكبر من درهم الاسلام فان قال اردت الاسلامي متصلا
قبل على الصحيح او متصلا فلا **والقضية المشهورة** من الدرهم **هو اي**
التفسير بالناقصة ففيها الخلاف والتعصير السابقان في الناقصة لان العشر
نقص في الحقيقة ولو فسرهما جنس من الفضة روي او بدرهم سلمتها غير
جارية في ذلك المحل قبل تفسيره ولو متصلا كما لو قال له على ثوب ثم قسم
جنس ردي اي بما لا يعتاد اهل البلد له وخالف تفسيره بالناقص ارفع
بعض ما اقر به بخلافه هنا وخالف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان البيع
اشا معاملة والغالب انها في كل محل تقع بما روي فيه والاقرار اخبار عن حق
سابق يحتمل ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل فيرجع الى ارادته ولو فسر الدرهم
بملا فصفة فيه كالفلوس لم يقبل لانها لا تسمى درهم سواء اقاله مفضولا ام موصولا نعم
ان قلب التعامل بها ببلد بحيث يجوز التعامل بالفضة وانما يؤخذ عوضا عن الفلوس
كالدار المصرية في هذه الاوقات ينبغي كما قاله بعض المتأخرين ان يقبل
وان ذكره متصلا وقوله له على درهمين بالصغير او درهم صغير لزمه صغير
القدر وان كان في محل او زانهم فيه وافيه لان الدرهم صرح في الوزن
والوصف بالصغير يحوز ان يكون في الشكر وان يكون بالاضافة الى الدرهم النعل
فلا يترك الصحيح بالاحتمال فان كان في محل او زانهم ناقصة قبل قوله انه
اراد منها ولزمه درهم ناقص منها وان قال له على درهم كبير وفي المحل درهم
كبار القدر راي متسعة لزمه درهم واسع منها كما في التنية علبا بالاسم واللفظ
لانه امكن اجتماعها وجب بقوله له على درهم كثر او قليلة بلاه ولا مشروط
تساويها في الوزن بل يكفي ان يكون الجدة زنة ثلاثة دراهم وجب بقوله له
على اقل عدد الدرهم درهمان لان الواحد ليس بعدد **الوقار له على من درهم**
العشر لزمه تسعة على الصحيح اخراجا للظرف الاخير وادخلا للاول لانه جدد الاثر
وقيل عشر ادخلا للظرفين وقيل ثمانية اخراجا لهما كما لو قال عندي او قبلا
من هذا الجدار الى هذا الجدار فانها لا يدخلان وفرق الاول بان المقربا
او المبيع هناك الساحة وليس الجدار منها بخلاف الدرهم قال بعض المتأخرين
وذكر الجدار مثال فالشبح كذلك بل لو قال من هذه الدرهم الى هذه الدرهم
فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التفسير انتهى وما يجتهد في الدرهم
منوع بالعرف المذكور وهذه المسئلة قد سبق ذكرها في الاضمان فالحكم فيه وفي

الاقرار والابرا والوصية واليمين والبدن واحد فان قيل قد قالوا فيها لوقا لزوجته
انت طالق من واخذ الى ثلاث انه يقع عليه الثلاث فقياسه لزوم العشر هنا اجيب بان
عدد الطلاق محصور فاخذوا فيه الطرفين بخلافه هذا فان قال له على ما بين الدرهم والعشر
او ما بين الدرهم الى العشر لزمه ثمانية اخرجوا للطرفين لان ما بينهما لا يشبهها **وان** **قال** له على **درهم**
في عشر فان اراد العتق فان ارادت مع عشر دراهم **له** **لزمه** **احد عشر** درهما لان في عشرة مع
كأنه قوله تعالى فادخل في عبادي فان قيل قد جزموا فيها لوقا لعل درهم مع درهم لزمه
درهم واحد احوال ان يرد مع درهم في مع منه مع اولي اجيب بان قصد المعية في قوله درهم في عشر
عنا به حرف العطف والتقدير له درهم وعشر ولفظ المعية مراد به حرف العطف بدليل تقديرهم في جاز
زيد وعمر بقولهم مع عمر بخلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه مجرد المصاحبة والمصاحبة تنقدق
بمصاحبة درهم بدرهم غير ولا يقدر فيها عطف بالواو ولهذا لا يلزمه الا درهم الا ان يرد مع درهم
اخر لزمه فله درهمان وايضا قوله درهم مع درهم في المعية ودرهم مع درهم في الظرفية باذاتين بالثانية
المعية لزمه الجميع علاميته وان اراد به المعية لم يصح بعد المعية بالمصاحبة لدرهم اخر لان فيه تكرير
الحاز وهو متنع وايضا امتنع ذلك لان المعية متبادرة لا من اللفظ بل من نيته ولو قدر معه مجاز
الاخبار للكرارحاز اما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا اطلق لم يلزمه
الا درهم فحصل الفرق من وجهين فان قيل سلنا وجوب احد عشر فيجب ان يلزمه درهم ويرجع
في تفسير العشر اليه كالوقا له على الف ودرهم فان الف منهم ورجع في تفسيرها اليه اجيب
بان قوله الف ودرهم فيه عطف الدرهم على الف والالف منهم ومنها بالعكس فان عطف العشر تقدير
على الدرهم والدرهم غير منهم فكانت العشر من جنسه لان الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه
واحد ايضا تقديره في طامه للمعنى هذا الجواب الاول اولى لانه يشبه ما اذا لم يعلم له اراده
او اراد الحجاب وهو يعرفه **فمن** **لزمه** لا يها موحده عندهم فان لم يعرف الحجاب فدرهم وان
قال اردت ما يبيت الحجاب كما تحته في الفايه فانه الصحيح في نظير من الطلاق **ولا** فان لم يرد
المعية والالحاب بان اطلق لو اراد الطرف **فدرهم** لانه المتيقن **فصل** في بيان انواع من
الاقرار مع ذكر التعلق بالمشية وبيان صحة الاستئنا وقد بدأ القسم الاول بقوله **لوقا**
عندي سيف في عنقك بكسر العين المحجمة **او ثوب في صدرك** بضم الصاد
لا يلزمه الظرف لانه لم يقر به اذ الظرف غير المظروف والاقرار بيمينته
التيقن او عند فيه **او صدرك** **له ثوب لزمه الظرف وحسب** لا المظروف لما مر
ومكذلك كل ظرف ومظروف لا يكون الاقرارا واحدا لهما اقرارا بالآخر
فلوقا له عندي حزام في بطنها حمل او خاتم فيه او عسله فقل او
دا بتي حافرها نعل او قمقه عليها عروة او فرس عليها سرج لزمته الحزام
والداية والقمقه والفرس والحمل والعروة والسرج ولو عكس عكس الحكم
ولوقا له عندي حزام في بطنها حمل او خاتم فيه او عسله فقل او
خلاف البيع لان الاقرار احوال عن حق سابق كما مر وما كانت الحزام له دون
بان كان موصي به ولهذا لوقا هذه الدابة لفلان (الاحكام) مع ولوقا بيعتها لاجلها
لم يصح والشع كالحزام والمثل كالحمل فما ذكر ولوقا له عندي خاتم وكان فيه
فقد دخل في الاقرار لان الخاتم يتناول له فان قال لم ارد الفقل للمقبل
منه لانه رجوع عن بعض ما اقربه وانما يتناول له خاتم

فيه

فيه او عليه قص كما مر لزمه الوصف الموقف في الشك **او** **قال** له عندي **درهم**
عامة بكسر العين ومنهما **لزمه العامة على الصحيح** لما مر والثاني لزمه لان العبد
له يد على ملبوسه ودين كيد سيد وربما له كوماعه لم يدخل في البيع فله في الاقرار
اذا الضابط في ذلك كما قاله للعتاق وشتم ان كلامه دخل تحت مطلق البيع يدخل
تحت الاقرار وما لا فلا الا التمس غير الملبوس والحمل والجدار فانها تدخل في البيع
ولا يدخل في الاقرار لانه على الثمن ونبأ البيع على العرف **او** **قال** له عندي
دابة او عند بعامته **او ثوب** **طريق** **بشرا** **او** **الدرهم** **لزمه** لان الباعث في كل
هو العلم بوجوه من المظروف وان ركب عليه يد سجد قايما في الرقعة يظهر ان قوله
عليه طرار لقوله مظهر انتهى وقاسه ابن المصنف يظهر عدم اللزوم انتهى الى الخاتم
عليه قص وهذا اولى ولوقا له على الف في هذا القسم لزمه الف وان لم يكن فيه
سوى لاقتضا على اللزوم ولا اللزوم الى ما عطف به فان وجوده دون الالف
لزمه تمام الالف كما لو لم يكن فيه شيء يلزمه الالف فان قيل له على الالف الذي
في اللزوم فلا وجه لوجوبه ولا يعزrulو لم يكن فيه شيء لانه يعرف لشي في ذمة عني
الاطلاق ويزن ايضا بين المتكسر والمعرف بان الاخبار عن المتكسر الموصوف
في نوه حين من قايمة بقوله احدهما والثاني الاخر والاخبار عن المعروف الموصوف
بعتد العتق فاذا كانت مستحيلة بطل الخبر كله **ولو** **قال** له **في ميراث** **اي** ميراث
اي **العتق** **الى** **العتق** **درهم** **بشرا** **او** **الدرهم** **لزمه** فان قيل لزمه لا يصح تفسيره ايضا
بالوصية والرهن بعدد من العتق ويحوي ذلك كما مر فان هذا العبد الف فانه يصح
ان يفسر بقوله اجيب بان قوله في ميراث اي الف اقرار يتعلق الالف بغير
الميراث فلا يتقبل منه وعويك الخصوص تفسيره بشي ما ذكر لان العبد المفسر بحايته
او من مثله لو تعلق صناع حق المعزلة في الاول وانقطع حق تعلقه بعين من التركة
في الثاني فيصير كما رجوع عن الاقرار بما يرفع طه او بعضه وقصته انه لو فسر هنا
بما يصح الميراث وامتن قبل وانه لوقا ثم ولزمه لانه في هذا العبد الف وفرض حايته
احدهم لم يتقبل وجع بالالف الجزاءات مع لقوله في ميراث اي نصفه او ثلثه فلا يلزم
او بناء على الالف والا يتعلق بجميع التركة ذلك الاسوي ثم قال والظاهر صحة الاقرار
لاحوال انه اي اوجه له بذلك الجزاءات وتقبل في ميراث اي نصفه لقوله في ميراث اي نصفه
وان يكون قوله له فيه شبه اقرار له بالوصية بالثلث **ولو** **قال** له **في ميراث** **اي** ميراث
مالي او من مالي **العتق** **او** **الدرهم** **لزمه** اي وعد بان وهذه الالف هذا اذا لم يرد به الاقرار
ولم يذكر حايته على الالتزام لانه اضاف الميراث الى نفسه ثم جعل لغيره جزءا منه واحتمل
كونه مبرعا عنه فيما قبلها فان اراده به الاقرار وذكرها يد على الالتزام لقوله له على
في ميراث من اي الف اوله في مالي الف حتى لزمي او حتى ثابت لزمه ما اقربه
كدر المظروف درهم بلا عطف كان **قال** **لزمه** **درهم** **او** **درهم** **لزمه** **درهم**
فذلك ولوالف مروه وكسوا كان في مجلس او مجلس عند حاج او عند غير **لزمه** **درهم**
لاحوال ارادة التاكيد **وان** **كرد** **الدرهم** **مع** **العطف** **كان** **لزمه** **درهم** **او** **درهم**

الوديعه

دعواه الوديعه بالاقرار لقوله له علي الف في ذمتي ودمعة لم يقبل خلافا لما جرى عليه بعض
 المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من ثمن خمر بعد قوله له علي الف لانه يدعي
 في الوديعه التلف فلا يلزمه شيء كما ذكره بقوله **قلت** كقالب الدافعي في الشرح فاذا
قلنا **القول** **بعدم** **هذا** **القول** **انما** **انه** **يقبل** **دعواه** **اي** **المقر** **التلف** **للدفع** **بعد** **الاقرار** **ببعض**
دعوى **الرد** **بعد** **لان** **هذا** **اشان** **الوديعه** **والثاني** **يكون** **مضمونه** **حتى** **لا** **يقبل** **دعواه**
التلف **والرد** **نظرا** **الى** **قوله** **على** **الصاديق** **بالعدي** **فيها** **واجاب** **الاول** **بصدق**
وجوب **حفظها** **تنبيه** **قوله** **بعد** **الاقرار** **مستلحق** **بالتلف** **وحجج** **به** **ما** **لو** **كان**
دعوى **التلف** **او** **الرد** **قبل** **الاقرار** **فانه** **لا** **يقبل** **كما** **قاله** **السبكي** **وجرى** **عليه** **الابن**
لان **الثالث** **والطرد** **ودلا** **يكون** **عليه** **وان** **قال** **له** **عندي** **او** **معي** **الف** **صدق** **في** **دعوى** **الوديعه** **و**
دعوى **الرد** **والتلف** **بعد** **الاقرار** **قطعا** **واسه** **اعلم** **لان** **عندي** **ومعي** **شهران**
بالامانه **ولو** **ان** **يسمع** **او** **يبيع** **او** **يقاض** **فيها** **فان** **قالب** **كذلك** **فقد** **اقررت** **الطريق** **الحقة**
لم **يقبل** **في** **قوله** **بما** **دلا** **ان** **الاسم** **يحل** **عند** **الاطلاق** **على** **الصحيح** **ولم** **يخلف** **المقر** **له**
لا **كان** **ما** **يدعيه** **وجها** **ت** **الصادق** **قد** **حفي** **عليه** **ولا** **اقتدر** **منه** **البينة** **لكن** **بما** **اقرره**
السابق **فان** **من** **كل** **عن** **الحلف** **حلف** **المقر** **ويكفي** **من** **البيع** **والبيعة** **اي** **حلف** **ببطلانها**
لان **البينة** **المردودة** **كالاقرار** **او** **كالبيعة** **وكلاهما** **يحصلا** **العرض** **تنبيه** **لو** **غير** **بدل**
قوله **ويكفي** **حكم** **سطلانها** **كما** **قد** **ردت** **في** **كلامه** **متسا** **للحرر** **والرخصة** **لكن** **اولي**
لان **الترافع** **في** **عن** **لانها** **هي** **التي** **رد** **عليها** **البيع** **والبيعة** **لان** **دين** **واحد** **زيتونه**
واقباض **عالم** **اقتضى** **على** **الاقرار** **بالبيعة** **فانه** **لا** **يكون** **مقرا** **بالاقتراض** **فان** **قالب** **وهية**
له **وحجت** **اليه** **منه** **او** **مطلبه** **لم** **يلن** **اقرارا** **بالقبض** **لجواز** **ان** **يريد** **الخروج** **اليه**
منه **بالبيعة** **نعم** **ان** **كان** **سد** **المقر** **له** **كان** **اقرارا** **بالقبض** **وكذا** **ان** **قالب** **اقتضت** **له**
وامكن **وان** **لم** **يكن** **بدا** **المقر** **له** **ولو** **قالب** **وهية** **له** **وقبضه** **بغير** **رضاي** **فالقول**
قوله **لان** **الاصول** **عدم** **الرضي** **نص** **عليه** **والاقرار** **بالقبض** **هنا** **كالاقرار** **في**
الرهن **فاذا** **قالب** **لم** **يكن** **اقرارا** **عن** **حقيقته** **فله** **عكس** **المقر** **له** **لانه** **قبض** **الموهر**
وان **لم** **يذكر** **اقراره** **تاويل** **لوقالب** **هذه** **الادوية** **التي** **في** **يدي** **ازيد** **لا** **يلزم** **او** **غص**
من **زيد** **لا** **عصيته** **بل** **من** **محمد** **وزعت** **من** **يد** **وسلت** **ازيد** **لان** **من** **اقر** **لادي**
لا **يقبل** **رجوعه** **عنه** **والاظهر** **ان** **المقر** **بعد** **سليمها** **ازيد** **بغير** **مقيمتها** **لان** **هنا**
بينه **ومن** **مطلبه** **باقراره** **الاول** **والحيكولة** **سب** **الضمان** **كالوعصب** **عبد** **اقتضى** **من** **يد**
والثاني **لا** **يلزم** **له** **لان** **الاقرار** **الثاني** **صادق** **ملك** **الغير** **فلا** **يلزم** **به** **شي** **كما** **لو** **اقر**
بالدار **التي** **يد** **زيد** **لعمرو** **ولو** **قالب** **عصيته** **من** **زيد** **وعصيته** **زيد** **من** **عمرو** **وكلاهما**
لزيد **سبق** **اقراره** **وعزم** **لعمرو** **والقيمة** **مرد** **اقرار** **الثاني** **بالاول** **ولا** **يلزم** **ازيد**
نفسه **او** **سليمها** **له** **الحاج** **للحيكولة** **باقرار** **الاول** **والحيكولة** **توجب** **الضمان** **كالاكلاف**
ولو **عطف** **بشي** **ففي** **الوسيط** **انه** **بغير** **مراضا** **ولو** **قالب** **عصيته** **من** **زيد** **وعمر** **وسلت** **لها**
او **عصيته** **من** **زيد** **وعصيته** **من** **عمرو** **فالحكم** **للالفة** **احد** **رحمته** **رجحه** **السبكي** **ولو** **قالب**

عصيته

عصيته من زيد والملاذ فيها لعمرو سلت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يلزم لعمرو لجواز
 كونها ملك عمرو وهي في يد زيد باجاره او وصية عنها فبها او جود ذلك كرهت
 ثم شاع في القسم الثالث وهو في بيان الاستئنا وهو احول حاله لانه لم يخل فبما قبله
 بالا او نحوها وهو من الاثبات فني ومن النفي اثبات فني **ويصح** **الاستئنا** **في** **الاقرار**
وعين **لكن** **ورد** **في** **القران** **وعين** **وهو** **ما** **خو** **ذ** **من** **النفي** **بفتح** **الثا** **المثله** **وسكو** **ن**
النون **وهو** **الرجوع** **ومن** **شي** **عنان** **دايته** **اذا** **رجع** **فلما** **رجع** **في** **الاقرار** **ونحوها**
اقتضا **لفظه** **سما** **استئنا** **واصطلاحا** **اذا** **رجع** **لما** **بعد** **الا** **اخوانها** **من** **حكم** **ما** **قبل**
في **الحجاب** **وادخاله** **في** **النفي** **هذا** **ان** **الفصل** **في** **المشتق** **منه** **حيث** **بعد** **جمعه** **كلا** **استئنا**
واحد **اعرفا** **فلا** **يفسر** **الفصل** **الكبير** **سكنه** **نفس** **او** **عني** **او** **تذكر** **او** **انقطاع** **صوت** **كأن** **نفس**
عليه **في** **الام** **جلا** **الفصل** **سكنه** **طويل** **وكلام** **اجنبي** **ولو** **يسمى** **او** **في** **الحاق** **في** **لوقالب**
على **الف** **درهم** **المهر** **الامانيه** **لزم** **الف** **الف** **ولو** **قالب** **الف** **درهم** **استغفر** **اسه** **اا** **ما** **يه** **صح** **الاستئنا**
وهذا **هو** **المعتمد** **خلافا** **لا** **ابن** **المعز** **لان** **قوله** **استغفر** **اسه** **لا** **يستدل** **ان** **ما** **سبق** **منه** **ولا** **يد**
من **ان** **ينوي** **الاستئنا** **قبل** **فدخ** **الاقرار** **كما** **مرت** **الاشارة** **اليه** **في** **الاستئنا** **اي** **الاستئنا**
الاستئني **منه** **لقوله** **على** **حصة** **الا** **اربعه** **فان** **استغفر** **له** **لقوله** **له** **على** **حصة** **الا** **حصة** **فبطل**
لان **نه** **رفع** **ما** **اقتضى** **ولا** **يجع** **مفروق** **بالعطف** **في** **المشتق** **او** **المشتق** **منه** **او** **فيها** **ان** **حصل**
بجمعه **استغراق** **او** **عدمه** **لان** **واو** **العطف** **وان** **اقتضى** **الجمع** **لا** **يخرج** **الكلام** **عن** **كونه** **ذا**
جملتين **من** **جمعة** **المفرد** **الذي** **يدور** **عليه** **الاستئنا** **وهو** **مخصص** **لقوله** **ان** **الاستئنا** **رجع**
الى **جميع** **المعطوفات** **لا** **على** **الاخير** **فقط** **فلوقالب** **له** **على** **درهم** **او** **درهم** **او** **درهم**
ودرهم **الا** **درهم** **لانه** **ان** **المشتق** **منه** **اذا** **لم** **يجع** **مفروق** **كان** **الدوم** **والواحد** **مشتق**
من **درهم** **واحد** **مشتق** **فلوقالب** **له** **على** **درهم** **ودرهم** **او** **درهم** **او** **درهم** **او** **درهم**
ودرهم **لانه** **لان** **اذا** **لم** **يجع** **مفروق** **المشتق** **والمشتق** **منه** **كان** **المشتق** **درهم** **او** **درهم**
فيلقوا **وقد** **على** **ذلك** **موقوفات** **له** **على** **درهم** **او** **درهم** **او** **درهم** **او** **درهم** **او** **درهم**
من **الاثبات** **نفي** **وعكسه** **كما** **مر** **والطريق** **فيه** **وفي** **نظائر** **ان** **الجمع** **كلاهما** **اثبات** **وكلاهما** **هو**
نفي **ويقتضي** **النفي** **من** **المثبت** **فيكون** **الباقى** **هو** **الواجب** **فالشعر** **والثانية** **في** **هذا** **المثال** **شبتان**
وهما **ثانية** **عشر** **والسعة** **منقبه** **فاذا** **اسقطها** **من** **الثانية** **عشر** **سبقت** **سعة** **فان** **قام** **مع** **ذلك**
الاسبعة **وهكذا** **الى** **الواحد** **لزمه** **حصة** **لان** **العدد** **المثبت** **لما** **ثون** **والمشتق** **حصة** **وعشرون**
فاذا **اسقطها** **بقي** **حصة** **ولطريق** **من** **اخر** **وهي** **ان** **يخرج** **المشتق** **الاخير** **ما** **قبله** **وما** **بقي** **منه**
يخرج **ما** **قبله** **فيخرج** **الواحد** **من** **الاثنين** **وما** **بقي** **من** **جده** **من** **الثلاثة** **وما** **بقي** **من** **جده** **من** **الرابعة**
وهكذا **حتى** **ينتهي** **الى** **الاول** **ولكن** **ان** **ينتهي** **الواحد** **من** **الثلاثة** **ثم** **ما** **بقي** **من** **الخمس** **شهر**
ما **بقي** **من** **السبعة** **ثم** **ما** **بقي** **من** **التسعة** **وهكذا** **اسهل** **من** **الاول** **ومحصل** **له** **فما** **بقي** **فهو** **المطلوب**
فسرع **لوقالب** **له** **على** **عشر** **الا** **حصة** **او** **سنة** **لزمه** **اربعه** **لان** **الدوم** **الواحد** **مستكون** **فيه**
هذا **ان** **تعدرت** **مراجعة** **كما** **اذا** **قالب** **انت** **طالب** **طلبة** **واحد** **او** **اثنين** **فانه** **معين** **فان**
قبل **هلا** **لزمه** **حصة** **لان** **اثنين** **عشر** **وامشتق** **حصة** **وسكتها** **في** **استئنا** **الدوم** **السادس** **اجب**

172

بانه المختار ان المستثنى البيان ما لم يرد به ولا الجلام لا نه ابطال ما ثبت ولوقا له على شي الاشيا
او حال الاما لا او نحو ذلك وكل من المستثنى والمستثنى منه مجمل فليفسرها فان في الثاني
باقل مما في الاول صحيح الاستثنا او الالف والوقا له على الف الاشيا او على الف الاشيا
والشي مجملان فيفسرها ويحتمل في تفسير الاستغراق لوقا له على الف الاشيا او الف الاشيا
مجمل فليفسر باقوة الدرم فلو فسر بما قيمته درم فادونه لكان الاستثنا والتفسير
للاستغراق ولو قات ليس له على شي الا حصة لزمه حصة اوقا ليس له على شي غير الا
حصة لم يلزمه شي لان الشرح الاحتمال خمسة مكانه قات ليس له على حصة فليفسرها في الاول
ستوجه الى مجموع المستثنى والمستثنى منه وان خرج عن قاعدته ان الاستثنا من التثنية اثبات
وانما لزمه في الاول خمسة لا نه في مجمل فيبقى عليه ما استثناه ولو قدم المستثنى على المستثنى
منه صح كما قاله الراجعي في اول كتاب الايمان **ويصح الاستثنا من غير التثنية** في جنس المستثنى
منه **قال** من الدرام **الاثواب** لو رده في القرآن وغيره ومنه قوله تعالى فانهم عدوا لي
الارب العالمين وقوله تعالى ما لم يرد من علم الاتباع الظن **ويصح موت قيمة دون الف**
حتى لا يتفرق فان قسم شيرت قيمة الف بطل التفسير وكذا الاستثنا على الاصح فليزله
الف لا نه بين ما اراد بالاستثنا فكانه لفظ به وهو مستغرق ولو قات له على الف
الا وينا راجع في تفسير الف اليه واسقط منه الدنيا وما حمله كان لشخص على اخر
الف درم وله عليه قيمة عبد او ثوب او عتق دنانير وخاف ان امره بجهل قال
ان سرادقه فظن بعه ان يقول له عليه ليكن عبيد او الاثواب او الاغنى دنانير فان
الحالم يسمع اقراره ويتفهم فان قسم الف حله ان جميع ما عليه ذلك ولم يلزمه
غيره ويقوم الدنانير ومقطعا من الف **ويصح الاستثنا من المعين** كما يصح من المطلق
سواء كان المستثنى مجهولا ام معلوما **قال** **الدار الاحد البت** **وقد ذكر الدرم في الامت**
الدرم او هذا القطيع الا هذه الشاة لا نه اخراج بلفظ متصل فهو كالتقصير وعمله
انما في وحدته تعالى في الام بان كلام صحيح ليس مجمل **وفي المعين وجه شاذ** انه
لا يصح الاستثنا منه لان الاقرار بالمعين يقتضي الملك فيها فمقتضاها يكون الاستثنا
رجوعا بخلاف الاقرار بالدين ثم اشار الى حجة استثنا المجهول من المعين فقال **قال** كما
قات الراجعي في الشرح لو كان المستثنى مجهولا **قال** **الوقت** **هو العبد الا واحد** **قال**
وان كان المستثنى مجهولا كما لو قات له على عتق الاشيا اذ لا فرق بين المعين والدين
ويصح في البيان اليه لا نه اعرف بمراده ويلزمه البيان فان مات قام وارثه مقامه
كما قاله القاضي الحسين **قال** **ما نزل الا واحد وزعم انه المستثنى صدق** **بينه** انه الذي اراده
او الكذب المقتر له **على الصحيح** **واساعد** لا احتمال ما ادعاه والثاني لا يصدق لله اما لو قيل الا
واحد وزعم انه المستثنى فانه يصدق قطعا بقا اثر الاقرار وهو القيمة ووجه من ذلك
انه لو قات عتقهم الا واحد اقاموا وبنى واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لانه اثر الاقرار
باق وهو الصان فروع لو اقر احد الشريكين لماك نصف الف المشترك بينهما
بين ما اقر به في نصبه وهذا فرع من قاعدة الحصر والاشاعة وفيها اضطراب
وكذا قات الركني الحق انه لا يطلق فيها ترجيح بل يختلف اختلاف الابواب والمآخذ كما في

الرجعة

الرجعة والندرة ونظايرها ولو اقر لورثة ابية مات وكان هو اقدم لم يدخل لان المسك لا يدخل
في عموم كلامه وهذا عند الاطلاق كما قات الرجعي فان نص على نفسه ودخل لوقا له على
الف الا ان يدري فغيبه وجهان في العتق والبيان قات المصنف لعل الاصح انه اقرار
انتهى وقيل لا يلزمه شي كما يقتضيه الدرم عن النص كما اذا قات له على الف الا ان يشا
الله ولو قات عتقته ولو باسكان العا وقات اردت الشمس والعرق بغير قات لا
عقب ذلك محال فلا يقبل اقراره وان اقر البائع بالبيع في زمن الخثار الا ان يفسخ البيع
لان له الفسخ حينئذ خلاف ما لو اقر بفسخ البيع انفسا الخثار ليجتمع عن الفسخ ولو اقر او وصي
بشياء بدنه دخل منه كمالا بغير حجة الغزو لا الخلف لا نه ليس من سمي الشيا **فصل**
في اقرار النسب وهو القرباء وجميع اسبابه وهو على قسمين الاول ان يلحق النسب بنفسه
والثاني بغيره وقد بدأ بالقسم الاول فقال **لو اقر البائع العاقل للورث ولو عدا او كافر**
ومعها **باب** **بغيره** **ان الله يفسد** كذا ابني او ابنا ابوه وان الاول اولى للورثة الا ان
نه الى المقتر **باب** **الصحبة** اي هذه الخاف اسورا احدها **ان الله يفسد** بان يكون في من
يكن ان يكون منه فليكن كان في سبب لا يتصور له فيه منه او كان قد قطع ذلك او انشأه من
زمن يستعمل على ومن العلوق به لم يثبت نسبه لا نه الحسن بكذبه وهذا بالنسبة الى النسب
اما بالنسبة الى العتق فساق ولو قدمت كاذب بظن او ادعاء رجل وامتن اجتماعها او اتم
انه بعد البهامة فاستدخله لطفه والا فلا فاما نسبه ان يكتله **باب** **الشرع** وكذا **باب** **ان يكون**
المستحق ينفق المأسرة **باب** **من مرق** او ليه على فراش شكاخ صحيح لان النسب ثابت
من شخص لا يتقبل الى غير سواء احده المستحق ام لا وثالثا **باب** **ان لا يصدق المطلق**
بعضه **باب** **ان لا يصدق** بان يكون مكلفا لان له حقا في نسبه وهو اعرف به من غير
نسبه اهل المصنف من الشروط ان لا يكون متفيا لبيان الغير عن فراش شكاخ صحيح
فان لم يكن لم يصح استلجانه لغير الباقي اما الثاني عن وطئ شبهة او نكاح فاسد بخور
لغيره ان مستلجانه لا لو با رغبة فيه قبل التي سمعت دعواه وان لا يكون ولزنا وان
لا يكون المستحق ينفق اللام وقدمنا المعين ولا عتقا صغيرا او عتقا فان كان لم يصح استلجانه
محافظة على حق الولد السيد بل يحتاج الى البينة فان صدقه الكبير العاقل قبل كراهية ابن
الغري خلا فاما رجة صاحب الانوار لصاحب القول والرتق باق على رقة لعدم الثاني
بين النسب والرق لان النسب لا يتسلم المحرم والمحرمة لم يثبت وان كان الرقيق له
وهو سيد ولم يكن له رقة فان كان اسن منه لها قول وان اعلن له رقة به لطفه الصغير
والحنون والمصدق له وعقودا ماتت النسب من غير اولئك بانه فلا يلحق له
وعتقان عليه مواخذة له باعتراقه بشو بها ولا يردان منه كما اورد منها ان اقر
بأن في رواية الروضة للمعاري عن ابن القيات ان اقرار الشخص بالاصح لا مكان اقامة
النسبة على الولادة واقبح في اللغة ولا يقر باب فليزله او كذبه لم يثبت استلجانه او ان
باب **ان لا يصدق** اوقا له لا اعل وكذا لو كانت كاذبة الروضة والشرع هنا وان صح في
الشرح والروضة في قوله **باب** **ان لا يصدق** لان سلوت البالغ في النسب كالاقرار **باب**

نحوه الابنية كبر المعوق بالعين المردودة وان لم يصدق بذلك عباد المصنف ولو استحق
 بالغا عاقلا وصداقه ثم رجحا لا مقل النسب لان النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق
 كالثابت بالافتراض **وان استحق صغيرا** او مجنونا **ثبت** فيه بالشروط ان يلقه ماعد
 المصدق لان اقامة البينة على السبب عروا وثبت قد اعترض به واثبت به بالامكان
 فذلك اثباته بالاستحقاق اذ لم يكن المقرب اهلا للمصدق **فليس** الصغير اوافق
 المجنون **فكذلك** بعد كماله **لم يطل** فيه **في الامح** فيها كان النسب يحاط له فلا يندفع
 بدشوته كالثابت بالبينة وليس للمقرب تحليته لانه لو رجع لم يقبل والثاني يبطل
 فيها لان احكامنا به حين لم يكن اهلا لانكار وقد صاروا الاحكام بدور مع علمها وجودا
 وعدما فان قيل ما ذكر في المجنون بخالفه ما لو قال المجنون هذا الى حيث لا يثبت فيه
 حتى يفيق ويصدق وقد قال الروماني ما دري ما لعزق بينهما الا ان قال الابن
 بعد المجنون البالغ لا يصح استلحاقه الا ان افاق وصدق ولا يشكل باستلحاق الميت
 الياس من عوده وهذا رأي مرجوح فاذا لا فرق بين هذا وبين هذا الذي كان اذا سجد
ويصح ان يستحق ميتا صغيرا ولو بعد ان مثله ولا يباي بهمة المراث ولا بهمة
 سقوط العود لان النسب يحاط فيه ولهذا التوقا في الحياة او بعد الموت ثم استلحقه
 بعد موته لحقه وورثه **وكذا كبر** ميت يصح استلحاقه **في الامح** لان الميت ليس اهلا
 للمصدق فصح استلحاقه كالمجنون والصغير والثاني لا يصح لموات المصدق وهو شرط
 لان تاخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته ويجري الوجهان فمن
 جن بعد بلوغه عاقلا ولم يمت لانه سبق له حاله بعينه فيها بصدقه وليس لان من اهل
 الصدق **والاول بره** اي الميت ولا ينظر الى التهمة لان الارث فسخ النسب وقد
 ثبت فيه ومثله الارث مزيج على المحرر والروضة ما به لو تقي الذي ولك اي الصغير
 او المجنون ثم اسلم لا يحكم باسلامه الولد لان احكامنا بان لا نسب بينهما فلا يتبعه في الاسلام
 فلومات هذا الولد وصورتنا سرانه لا قاربه الفارم استلحقه الثاني حكم بالنسب وقين
 انه صار مسلما باسلامه تبعا ويسر دميانه من ورثته الفارم يعرف اليه **ولو استحق**
اشان فاكثروا **الثاني** **لن صدق** منها او منهم لا يحتاج الشرايط فيه دون الاذقان
 صدقها اولم يصدق واحد منها عرض على القايث كما سياتي فان مشا الله تعالى قبل
 باب الحق **وحكم الصغير اذا استلحقه اشان** فاكثروا **في** **كتاب القبط ان شاء الله تعالى**
 وباق فيه انصاحكم استلحاق العبد والمراء **ولو قال لولد امه** غير المورثة والمتمرثة
له هذا ولدي ثبت فيه عند اجتماع شروطه ولا بد في تيمه التصور ان يتول منها
 كما في التيمه لذا قاله في الروضة ولعله لاجل الخلاف في قوله **ولا ثبت الاستلحاق في الاظهر**
 والا فلا يحتاج اليه لسبب النسب وانما ثبت الاستلحاق لاحتمال انه اولدها بملك او
 شبهه ثم ملكها فان الرافعي وهذا الشبه بقا على الاقرار وهو البناء على اليقين والثاني
 وصححه جمع ثبت حلا على انه اولدها بالملك والاصل عدم النكاح **وكذا** لا يثبت الاستلحاق
 في الاظهر **لوقا** هذا **اولدي ولد** في ملكي لاحتمال انه يكون قد احبها قبل الملك بما سار
 ثم اشترها حاملا فولدت في ملكه **فان علقته بي ملكي** او هذا اولدي استولتها به في ملكي او هذا

ولدي

ولدي منها ومعلق عليها مستقر من عشر سنين مثلا وكان الولد ابن نحو سنة
 الاحتمال كما قاله الرافعي وتبعه المصنف فان قيل يحتمل انها كانت موهوبة ثم اولدها
 وهو مصر سعت في الدين ثم اشترها وقتلنا بانها لا يصير مسئلة على رأي ابي حبيب
 بان هذا احتمال بعيد لا يقول عليه ولان لو كانت ملكا بنا قبل اقراره فلا يثبت الاستلحاق
 حتى يثبت احتمال انه احبها زمن كتابته لان احوال المكاتب لا يثبت احبها الولد كما سياتي
 ان شاء الله تعالى احرا المكاتب ولو قال يد فلان ابني او اخي او يد من الامه مسئلة
 ليس اقرار بالنسب ولا بالاستلحاق اذ جعلنا نظيره في الطلاق انه يقع على الحر ثم يبرك
 وهذا هو الرابع وان جعلناه عبارة عن الجمله على رأي مرجوح كان اقرار بالنسب
 والاستلحاق ذلك الرافعي في كتاب الطلاق عن التهمة **فان لا تملك** الولد عند
 الحجر وتصيرام **ولقد كان** **كث** **مروءة** **فقال** **للد** **عند** **كان** **كونه** **سنة** **لان** **الفرار** **له**
استلحاق السيد له باطل **سل** الموهوبة بالزوج شرعا فصرح لواقربانه لا وارث له الا
 اولاده هو لا وزوجه هن قال ان الصلاح يثبت حضور ورثته فبهم باقراره كما يستد
 باقراره في اصل الارث يعتمد في حصته فانه من قبيل الوصف له وفي تناوذي القاضي ما يدل
 له ثم شاع في القسم الثاني **فان لا تملك** **عند** **الحق** **النسب** **بقوله** **من** **يتعدى** **النسب** **منه** **الى** **نفسه**
وهذا رأي فيثبت فيه الحق **نه** اذا كان رجلا لان الورثة يحلف نورثهم في حقوقه
 والنسب من جملتها وانما مثل المصنف بخالف لمعرفتنا لا فرق بين ان يتعدى النسب
 منه الى نفسه بواسطة واحد كالاب في قوله هذا اخي وثنتان كالحيد في قوله
 هذا عمي وقد يكون ثلثا كما بن العم تنبيه اما فثبت الحق به كونه رجلا لان الاستلحاق
 المراد لا يقبل على الاصح كما دلل المصنف في كتاب القبط كما مرث الاشارة اليه فالاولى
 استلحاق وارثها وان كان رجلا لا يخلقها قاله الاسفوي وهو واضح وكذا اجزم بما
 ان اللبان ونقل عنه العراقي في روايته ان الاقرار بالام لا يصح كما مر لا مكان اقامة
 البينة على الولادة كما في استلحاق المرأة انتهى للقول الاصحاب لا بد من موافقة جميع
 الورثة ولو روجه ولا كما سياتي يشبه الزوجه والزوج ويدل لذلك عبارة الروضة
 وهي ويشترط موافقة الزوج والزوجه على الصحيح انتهى وصورته في الزوج ان
 يموت امرأة وحلف ابنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا اخي فلا بد من موافقة الزوج
 بهذا استلحاق امراء وهذا كما قاله الوزير في خادمه ود على ان اللبان والعراقي
 في قولهما ان الاستلحاق بالام لا يصح وفرق شحني عن استلحاق الوارث بها وبين عديم
 صحة استلحاقها بان اقامته البينة سهل عليها خلاف الوارث فلهذا اذا قرأ النسب
 ومثبت ذلك **بالشروط** **التي** **يقتضيها** **الحق** **بفقه** **وشروط** **الدين** **في** **كتاب القبط** **ان شاء الله تعالى**
 مجنونا لا يستحال ثبوت النسب الشخص مع وجوده فتدبر غفرت فلزم صدق الحق في ثبوت نسبه
 موهوبة ولا اعتداد في الحقيقة على المصدق ولا على المقرب واما مصدق ما بينهما من
 الوسائط ففي المذهب انه لا بد منه وهو مقتضى كلام الحارثي وخالفه في اللسان وقال
 ان كان بينهما اثبات مان اقم مع فقام بعض اصحابنا بشرط مقتضى الاب والجهد الذي

كذا في وعادة الروضة واصحابها
 هذا في ابن ابي راي وفيه اشارة
 الى الخاف بالاسباب الكلام على
 في الروضة

نقتضيه المذهب انه يكفي تصديق الحد فانما اصل الذي ثبت النسب به ولو اعترف به وكذا فيه
لم يوثق كذا فيه فلا معنى لا شرطا تصدقته قاب الاستقوي وما قاله صحيح لا شك فيه انتهى وهذا
ظاهر فان قيل بصورة هذه لان الدين من المقر والمقر به ان كان وارثا فالمقر غير وارث
فلا يعتبر ان كان غير وارث وادسه فلا يعتبر تصدق به اجيب بانه غير وارث وقد يعتبر
تصدق به لان في اثبات النسب بدونه الحاقه وهو اصل المقر وسعد اثبات نسب الامير
يقول الفرع خلاف ما اذا الحق النسب بنفسه فان فيه الحاقا باصوله وفروعه للفرع بطريق
الفرع عن الحاقه بنفسه ولا يتعد بتبعيه الاصل للفرع **ولا يشترط** في الحاق النسب بغير
ان لا يكون نسبا الميت في الاصح فنجوز الحاقه به كما لو استلحقه الثاني والثاني بشرط ما ذكر
لما في الحاقه من الضر على الميت والوارث لا يفعل الا ما فيه خطأ المورث وصحة في الصلاح
وقاب الاذرعى العلب اليه اميل **ويشترط ان المقر** في الحاق النسب بغير وارثا خلاف
عنه كرفيق وقابل واجنبي **جائزا** لتركه الملقى به واحدا كان او الترفلومات وحلف
اينا واحدا فاقام احثب نسبه وورث اومات عن بنين ونيات فلا بد من اقامتهم
جميعا وكذا يعتبر موافقة الزوج والروجة كما هو والمحقق لانهم من الورثة تنبيه كلامه
المصنف يقتضى عدم صحة استلحاق الامام فمن ارثه ليست المالك لانه ليس بوارث
لان وارثه انما هو جهة الاسلام والذي في الشرح الكبير عن العراقيين وقاب في الشرح
الصغير انه الاقرب وصح في الروضة ان حكمه في ذلك حكم الوارث فلان ان يلقى النسب
به ولا يدان يوافق فيه غير الحاقه ودخل في كلاه الجاي بواسطه كان اقربهم وهو
حاز تركه ابيه الجاي تركه جك الملقى به فان كان قد مات ابوه قبل جك فلا واسطه
صح بذلك في اصل الروضة قاب ان الرفعة وهو بنهم وهو بنهم انه يعتبر كون المقر جائز
الميراث الملقى به لو قدر موته حين الحاقه وكلامهم ياباه لانه قالوا الوعات مسلم ورك
ولدين مسلما او كافرا مات المسلم وترك ابا مسلما واسلم عمه الكافر فيحق الحاقه الجدي
كان ابنه المسلم لا ابنه المسلم الذي اسلم بعد موته ولو كان كما قيل كان الامير
بالكفر انتهى ويصح الحاق المسلم الكافر بالمسلم والكافر بالكافر **والاصح ان**
السلطان لا يرث كذا في نسخة المصنف كما حكاه السبكي قاب الشيخ برهان الدين وهو يقتضى
انه مع كون المقر جائزا ان المستحق لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف التعلل والعقل
والظاهر انه سقط هنا شي اما من اصل المصنف واما من ما صح وفتوا به ان يتوب
وان لم يكن جائزا فالاصح الى اخر كما يوضح من بعض الشيخ انتهى ويوجد في بعضها
فلو اقر احد الابنين دون الاخر فالاصح الى اخر وهو كلام صحيح ولعله هو المهاد من
النسخة الاولى وحاصله انه اذا اقر احد الحازن ثباتك وان لم يكن الاخر وسكن ان المستحق
لا يرث ويدل في ذلك كما قاب الولي العراقي قوله **وايضا ان المقر** حصة ظاهر لعدم
ثبوت نسبه فهو قرينه ظاهر على ان ضوابط المالكه اقراره بقدر الورثة اذ لو كان المقر جائزا

لم يكن له حصة بل جميع الارث له والثاني يرث بان يشارك المقر في حصته دون المنكر اما في
الباطن فهل على المقر ان كان صادقا ان يدفع اليه شيئا فيه وجهان احدهما اصل الروضة
نعم وهل يشارك بنصف ما في يده او ثلثه وجهان احدهما الثاني واذا قلنا لا يرث لعدم
ثبوت نسبه حرم على المقر ثبت المقر به ان لم يثبت نسبه موافقة له باقراره كما ذكره العراقي
ومعنى بالثبوت من في معناها وفي علق حصة المقر اذا كان المقر به عبدا من التركة كانت
قاب احدهما لصيد فيها انه ابن ابنا وجهان او جهما انه يعق لشوف الثاني
الى الصق **والاصح ان البالغ العاقل من الورثة لا يفرد بالاقرار** لانه غير وارث للميراث
والثاني يفرد دونه ويحكم بثبوت النسب في الحال احتياطا للنسب وعلى الاول يقتصر
بلوغ الصغير وفاقه المحنون فاذا بلغ الاول ووافق الثاني ووافق البالغ العاقل
ثبت النسب حينئذ ولا بد من موافقة الغائب ايضا ويعتبر موافقة وارث من مات
قبل الكمال او المحضوران لم يرث من ذكر غير المقر ثبت النسب كما يوضح من قوله
والاصح انه لو اقر احد الوارثين الجائز ثبات **والنكر الاخر مات ولم يرثه الا المقر**
فكالتب وان لم يجد اقرارا بعد الموت لان جميع الميراث صار له فان قيل
وقد ثبت النسب في هذه الصوة المذكورة مع ان الاقرار لم يصدر من الوارث
الجائز فانه ما صار الاجازة لا بعد الاقرار اجيب بان الحاقه يعتبر حالا او حالا
والثاني لا ثبت لان اقرار الفرع مسبوق بانكار الاصل وهو المورث وخرج بقوله
وانكر الاخر ما لو سكت فانه ثبت جزا لانه لم يسبق تكذيب اصله فان حلفت
المكر او اذات ورثه غير المقر اعتبر موافقته **والاصح انه لو اقر ابن حازر**
شهور النسب ولا ولا عليه **احوه مجهول فانكر المجهول سبب المقر** بان قاب اما
ابن الميت ولست انت ابنه **لم يوثق فيه** انكاره لشهرته ولانه لو اقر فيه لظهر
نسب المجهول فانه لثبات نقول المقر فان لم يثبت بقول المقر الا لكونه جائزا
واذا لم يوثق فيه ثبت نسب المجهول كما قاب **ثبت مضاف المجهول** لان الوارث
الجائز استلحقه والثاني يوثق الا انكاره يحتاج المقر الى البيه على فيه والثالث
لا ثبت نسب المجهول لزعمه ان المقر ليس بوارث وعلى الاول لو اقر الجائز
والمجهول بنسب ثالث فانكر الثالث نسب الثاني سقط نسبه لانه ثبت نسب
الثالث فاعتبر موافقه في ثبوت نسب الثاني وهذا من باب قولهم ادخلني
اخرجك ولو اقر باحزون مجهولين معا فكذب كل منهما الاخر اوصدقه ثبت
نسبهما بوجوب الاقرار من الجائز وان صدق احدهما الاخر فله الاخر سقط
نسب المذهب بفتح الذال دون نسب المصدق وان لم يكونا مؤمنين والا فلا
اثر للتدليس الاخر لان المقر باحد المؤمنين معر بالآخر ولو كان المنكر اثنان والمقر
واحد فلقر تخليتها فان كل واحد منهما لم يوثق اليه على المقر لانه لا ثبت بها نسبيا
ولا مسحق به اذنا ولو اقر الوارث بزوجيه امرأة المورث ثبت لها الميراث كما لو اقر

بشيء شخص ولذا لو اقترن زوج المرأة وان اقر البعض وانكر البعض لا ثبت بهاميراث
في الظاهر كنظير من النسب اما في الباطن فكما تقدم في النسب وخرج عن الاول اعلم
من عليه ولا فانه اذا اقترن باخ او اب فانه لا يقبل لما فيه من الاضرار بالسيد خلاف
ما لو اقترن بسب ان فانه يقبل لانه به حاجة الى استلحاق الابن لانه لا يقبل بغير
سب من جهة عين الابينة خلاف الاب والاخ فانه يقبل بغير سب من جهة اسماها
ولا فانه قادر على اثبات الاستلحاق بغير اقترانه به والاصح انه اذا كان الوارث الظاهر
بحسب المستحق بفتح الحاء كاخ اقتران **بفت السب** لان ان الوارث الحاضر
في الظاهر قد استلحقه **ولا ارث** له للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات الشيء لنفسه
وهذا يلزم من ارث الابن عدم ارثه لانه لو ثبت بحسب الاخ فيخرج عن كونه وارثا
فلم يصح اقترانه ولو اقر به الاخ والزوجه لم يرث منهما ذلك ولذا لو اشترى شخص
اباه في رضى موته فانه يمتنع عليه ولا يرث ولو حلف بنسب اعتقته فاقترن باخ لما
مهل يرث اولا وجهان او جهما نعم لانه لا يحجبها بل ينمى عصبية الوالا ولو مات
عن بنت واخت فاقترن بابن له سلم فلا يرث نصيبها لانه لو يرث لمعها ولو ادعى
مجهول على اخ الميت انه ابن الميت فانكر الاخ ومكلم عن العين فخلع المدعى العين
المردودة ثبتت فيه ولم يرث لما موته في اقتران الاخ خاتمة لو اقر اشان من ثلاثة
فثبت باخ لهم وشهد له عند امكن الثالث ثبتت شهادتهما لا ينالان بها
بل ضررا ولو اقر باخ وقاب منفصلا اردت من الرضاخ لم يقبل لانه خلاف
الظاهر ولهذا لو ضرر باخوة الاسلام لم يقبل فان قيل قد قال الصادي لو شهد
انه اخوه لا يمتنع به لانه بعدد باخوة الاسلام فكان ينبغي ان يكون هذا كذلك
اجيب بان المترشح انفسه بما يتعلق به فلا يقر الا عن تحقيق فان ذلك
منفصلا قبل **كتاب العارية** يشهد بالباخطة وقد خفف فيها
لغة بالثب عاره نوزن ناقة وهي اسم لما يعار ولعمدة هان عار اذا ذهب وحال
ومنه قيل للعلماء المعصب عبارة للشر ذهابه وبجيبه وقيل من التنازل وهو
من التناوب وقاب الجوهرى كما ناسبه الى العار لان طلبها عار وعيب
واعتر من عليه بانه مبيع الله عليه وسلم فقلها كما سياتي ولو كانت عينا ما فعلها
وبان التنازل عارية منقلبه عن وارفان اصلها عوربه واما التنازل فقتله
عن با بدليل عربه بكذا او حقيقة شرعا باحدة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع
بقاء عينه والاصل فيها قيل الاجاع قوله تعالى وتعارفوا على البر والتقوى
وقرهم من المؤمنين قوله تعالى ويمنعون الماعون بما مستعين الجيران بعضهم
من بعض كالولول والناس والابن وقاب على وابن عمر رضي الله عنهما الزكاة والطاعة
وقاب عكرمة اعلاها الزكاة وادناها عارية الانتفاع وقاب البخاري هو المعروف
كله وهي مندوب اليها ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم استعار في شيئين ابى

طه فركبه وفي رواية لابي داود وغيره باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم استعار درعا من
صبيان ابن امية يوم حنين فقاب اعصب ما عهدت ببل عارية فصورته قاب الروابي
وغن وكنت واجبه اول الاسلام للابيه السابقة وقد نسخ وجوبها وصارت مستحبة
اي اصالة وقد يجب كاعارة الثوب اذ وقع خرا وبرد واعارة الخيل لا ساد غرسا بل
يدع حيوانا بحذر خشى موته وافق ابو عبيد الله الرضوي بوجوب اعصائه كتب
الحديث اذالت صاحبها اسم من سمعه فقلت لنسخه السماع قال الزركشي والقياس
ان العارية لا يجب عينا بل هي والنقل اذا كان العادل بقة وقد حرم كاعارة
الصبي من الحميم والامة من الاجنبي واعارة الفلان لمن عرف بالروايات وقد يكسر كاعارة
الصبي المسلم من كافروا كانها اربعة معبر ومستعير ومعار وميسف وقد بدد المصنف
وجه الله بالامتنان الشرطه فقاب **شرط المعير صحة تبرعه** وان يكون مختارا لان العارية
تبرع بما حاجة المنفعة فلا يصح ما لا يصح تبرعه لصبي وسفيه وحفلن ومكاتب بغير اذن
سيد ولا من مكره فان قيل يرد على المصنف حوازا عارية السفيه بدن نفسه اذا كان
علمه ليس مقصودا في كسبه لا متقنا به بماله عند اجيب بان ذلك لا يسمى عارية
لان بدنه في ذلك وكان الاول ان يكون تبرع ناخرا لان السفيه اهل للتبرع بالوصية
ولا يصح عارية تنبيهه فقصيه كلامهم ان المناس لا يعبر العين قاب الامور والمنفعة
جوازها اذ لم يكن في العارية تعطيل للثب اعليها كاعارة الدار يوما وهو ظاهر كما قاله
بعض المتأخرين اذ لم تكن المنفعة متنازل باجوع والافتنع **شرط المعير ايضا ملك**
المنفعة ولو بوصية اذ وقت وان لم يملك العين لان العارية ترد على المنفعة دون
العين وتقدم الرفعة حوازا العارية من الموقوف عليه اذا كان ناطرا وهو واضح
فيعبر ما جبر لانه ماله للمنفعة لا يستقر على **الصحة** لانه غير ماله للمنفعة وانما
اصح له الانتفاع ولهذا الوجور والمستبح لا يملك نقل ما لا يبيع له به قيل ان الصنف لا يبيع
لغير ما قدم له والثاني في معركا ان لا يجران بوجور فان اذن له المالك صحة العارية
قاب الما ورد في ثم ان لم يسم من يعبره قالوا ولا على عارته وهو المعير من الشافعي
والعنان باق عليه وله الرجوع فيها وان ردها الثاني عليه يري وان سماه انعكس
بغير الحكم **لان له اي المستعير ان يستفيد من المنفعة** له كان يركب الدابة
المستعان وكيله الذي هو مثله او دونه في حاجته او روجه او خادمه لان الانتفاع
راجع اليه بواسطة المباح فان قيل يرد على قبل ملك المنفعة صحة اعارة الكلب للصبي
مع انه لا يملك وصحة اعارة الاصحى والعدي المدورين مع حردهما عن ملكه وصحة
اعارة الامام ماله من المالك من ارض وغيرهما مع انه ليس ملكا لما اجيب بان
هذه الامور ليست عارية حقيقة بل شبهة بها وانهم ارادوا انها ملك المنفعة ما يصح
الاختصاص بها والمعرف فيها لا يطابق الا باحة قاب شيئا وعلى هذا لا يرد ما عليه
العلم من اعارة الصوفى والفقهاء مسكنها بالرباط والمدرسة وفي معناها انتهى على
القول بخوار فالت والمعتد انه لا يجوز كما قاله الاذرعى وغيره تنبيه كلامه

المصنف انه ليس للاب ان يعر ذلك المصنف وهو ما اطلعت عليه صاحب العن وهو يجوز كما في
زيادة الروضة على خدمة تعادل باج واما ما لا يقابل باج فالحقارة والظاهر الذي يقتضيه
اقوال السلف انه لا يمنع منه اذ لم يصح ما نصي وقاب الرواية في حوازي ان يعر ذلك خدمة
من يتكلم به ويورد فيه وفيه ان في الصحيح ولو استعار كما يقرر فيه فوجد فيه خطأ لا
يصح الا ان يكون قرأنا محب كما قاله السادى ونفسه باصلاح يعلم ان ذلك لو كان
يوردى الى نقص قيمته لرواه خط وخبره استع لانه افساد لما لسته لا اصلاح اما الكتاب
الموقوف فيصير جزءا مخصوصا ما كان خطأ محض لا يحل التاويل وسلك المصنف عن
شرط المستعير وهو الركن الثاني بشرط ان يكون املا للبرع عليه بعبء فلا يصح لمن لا
عبارة له كصبي وجنون وبهية كما لا يصح البتة منهم قاي في الهات وقضيه ذلك صحة
اعارة السفيه اذ الصحيح صحة قبوله العبد والوصية لكن كيف تقع اعارته مع انها مضمونة
لا حرم جزم الماوردي وغيره بعدم صحتها انتهى وقضيه صحتها منه ومن الصبي المجنون
بعته ولها اذ لم تكن مضمونة كان استعار من مستاجر وهو واضح ثم شرع في
شرط الركن الثالث فقام شرط **المستعار لونه مستغنا به** فلا يمارى الا بفتح كالحمار الرمن
وادام يوقع نفسه في المستند كالحسن الصغير فالذي يظهر فيه ان العارية ان كانت مطلقة
او موقته من يمكن الاستعاج به فيه صحت والا فلا ولم ار من تعرض له لك فيل بشرط
في الاجارة ان يكون النفع موجودا عند العقد **اجب** بان تلك مقابلة بعوض وليس
عوض ذلك وكان ينبغي استغنا مباحا للعج ما يتنفع به استغنا عما كالات الملاحى
فانه لا يصح اعارته وان يكون منفعة قويه فلا يمارى العقد ان اذ منفعة الترمين بهما
والعرب على طبعها منفعة ضمنية قل ما يقصد ومعظم منفعتهما في الاتفاق والاخراج
ان صرح بالترمين او العن ب على طبعها لا ونوى ذلك كما جئته شيخنا اهت لا يتأوه من
المنفعة فقول وان ضعفت وينبغي هذا الاستثناء في المعلوم الا انى كما قاله بعض المتأخرين
مع ضاع عنه كالعبد والوثب فلا يمارى المعلوم وخوف فانه الاستعاج به دور الاستئذان
استفى المصنف من الاعارة قاف الاسنوى ويدخل في ايضا ط ما لو استعاره قيم المسجود
احجارا واخشابا يبنى بها المسجد مع انه لا يجوز كما افق به النجوى لان حكم العوارى
جواز استردادها والشيء اذا صار مسجد الا يجوز استرداده **وهو اعارة جار يخدم**
اعراه وذكر محرر الجارية لعدم الجوز في ذلك في معنى المرأة والحرم المنسوج وزو
الجارية وما لكها كان يستعيرها من مستاجرها والموصى له بمنفعته والشيخ المهرم وكذا
الطنل قيا ساعلى ما سياتى في غير المشتاء وكذا اب المرفض اذ لم يجد من يخدمه غير المرأة
فيجوز اعارة الجارية لخدمته وخج ذكر الدر الا جني فلا يجوز اعادتها له خوفا لقصة
وان رجح بعض المتأخرين المنع فيها وقاب الاسنوى العوالب الحوار الى الضعفين
دون اللبيرة قاف الزكشى ر لمحق بالمشاء الامور الجهد لا سيما من عرف بالجوز قاف
وقاب الادعى وفي حوازي اعارة الامة المسيلة للكافة الاجنبية منها لخدمتها التي
لا ينفك عن رويتها معها وقاب الزكشى لا وجد لا مستنا الدمية فانه انما يحرم نظار

فان

الزاد

الزاد على ما يبدوا في المهمة وفيما ورا ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا الوجه قاف الاسنوى
وسكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو كعكس بلا شك ولوقاف كان المستعير او الممار خشي
استع اختيارا والمفهوم من الاستعاج فيه وفي الامة الفساد كالاجارة للمنفعة المحرمة
وهو ما عتته في اصل الروضة وهو المعتمد وبه جزم ان الرقعة بالصححة فان قيل
قد صرحوا بحوازي اعارة الامة المشتهاة والموصية منافها للاجني فها هنا كذلك
اجب بان المستاجر والموصى له ملكا للمنفعة فيعيران ويوجران لمن يخلو
بها ان استع عليها الاستعاج بانفسها والاعارة والاباحة له فقط فاقا لم مسبح
بنفسه لم يكن له فائدة **ويك** كراهة تزدي كاجزم به الرافعى **اعارة اجارة عبيد**
لكن لان فيها امتنانا وقيل جزم واختار السبكي ويك ان يستعير او يتاجر
احدا بوجه وان غلا للخدمة صيانة لما عن الاذال نعم ان قصد باستعارته واستع
لكل ذلك وصور فلا كراهة فيها بل لها استحباب كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره في صورت
الاستعارة واما اعارة واجارة الولد نفسه لولد فليس مكرهين وان كان فيها
اعانة على ملكوه قاف المرافى لان نفس الخدمة غير مكرهه وانما كانت المراهة
في جانب الولد لمكان الولادة فلم يقد لعين بخلاف اعارة العبيد من المحرمات في
العبادة تجب احرم اما حق الله تعالى وهو شامل للملك ولوقاف اعرف دابة
قاف ادخل الدر في حدة ما اردت صحة الاعارة فانه لا مشرط تعيين المستعار عند
الاعارة وخالفه الاعارة انها معاوضة والعذر لا يحل فيها فصرح بحرم اعارة
الصلاح والحمل للزنى والمصحف وحل في معناه للكارف فاعارة العبيد للمحرمات
احتمان قلت في يد لم يضمنه لانه غير مالك وعلى المحرم الجزاءه تعالى لان تعد
بالاعارة اذ يلزمه ارساله وجوز اعارة محل للضارب وكلب للعبيد لا يبرح
خلاف الاعارة فانها معاوضة ولو اعارة شاة او دابة له وملكه ردوها وقتلا
لم يصح ولم يجرى اخذها الدر والنسلا نة اخذها بهيمة فاسدق وضمن ان يحكم
العارية الفاسدة فلو باحماله او استعاره الشاة لاخذ ذلك او الشاة لما اخذ
ثمها او البير ما اخذ ما اما والجارية ليأخذ لبنها جاز وكان باحده الدر والنسلا
والشم والمال واللبن وعلى هذا قد يكون العارية لا استفادة المولى وليس من شرطها
ان يكون المقصود بحركة المنفعة بخلاف الاجارة فالشرط في العارية ان لا يكون فيها
استهلاك المعارة لان لا يكون فيها استغناء عن قاف الاسنوى التحقيق ان الدر
والنسلا ليس مستقارا بالعارية بل بالاباحة والمستعار هو المصباح المنفعة وهي القول
لما يصح له وكذا البقرة انتهى وهو كلام متين لم ار لعين فان ملته دارا له ومنها
او باحماله وشرط عطية عليها وهو بيع واجارة فاسدان فيضمن الدر والنسلا في البيع
الفاسد دون اثار لانه اخذها باجارة فاسد لمن اعطى سمسار الشرب فاعطاه كوطا

فانكوفي يدك قائم بضم الما لا نه اخذت مشرا فاسد دون اللوز لا نه اخذت باجارة فاسد
فان كان الما اكثر مما شرب لم يضمن الزايد لانه في يدك امانة فان سقاه مجانا فالتكسر
الكوز ضمنه لانه اخذت باجارة فاسد دون الما لانه اخذت بضمه فاسد فشرع
في شرط الركن الرابع فقال **والاصح** في ما يطبق **اشترط السقط** في الصيغة لان الانتفاع بما لا يقدر
تعمده اذ نه **كالمعركة** هذا او اعربك بضمه وان لم يصفه اليه العين كما في تطيق من الاجارة
او اعرب او حذفت لتستغنى به لان ذلك يدل على الرضى القلبي فانبط الحكم به **وكفى لفظ احدها**
مع فعل الاخر كما في اباحه الطعام ولا يشترط اللفظ من جانب المعبر خلافه في اللوديع فلا يها
مقبوضه لمصر من المالك وعرضه لا يسلم الا لفظ من جانبه والعار به بالعكس فالمتى فيها لفظ
المستعير ولا يكتفى بفعل من الطرفين الا فيما سياتي امتثاله وفسر لوضاف شخصها
وفرش له ليام فيه وقاب قم وتم فيه فقام او فرش باطالة بيت وقاب لاخر اسكن فيه
تمت العارية والثاني لا يشترط اللفظ حتى لو اراه حافيا فاعطاه فعلا او عاليا فالبقيتها
او فرش له مصلي او وسادة او نحو ذلك كان ذلك عارية وهو ما جرى عليه المنزلي
بانه على انه لا يشترط فيها اللفظ فاق حلاف ما لو دخل فجلس على فرش مسوط لانه
لم يقصد به انتفاع شخص بعينه والعار به لا يد فيها من تعيين المستعير انتهى وفي الاول
ليكون ما جرى عليه المنزلي اباحه كما جرى عليه ابن المطرقي لفظنا به المعروف به وان كلام
اصله ما يقتضي تقرر المنزلي على ما قاله ويستثنى من اشراط اللفظ ما اذا اشترى
شيئا وسلمه له في ظرف فالطرف مما وفي الاصح وما لو اكل المديك اليد المديك في ظرفها
فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كاكل الطعام من القصعة المبعوث فيها وهو
معار بضمه حكم العارية لا ان كان لليدي عوض وجرت العادة بالاكل منه ولا يضمنه
حكم الاجارة فان لم يحرم العادة بدلت ضمنه في الصور من حكم القصب فاق
الادري ولا حقا لجواز اعادة الاخر من المفهوم الاشارة واستعارته بها وتكاسبه
فالظاهر كما قاله ابن شهاب جوارها بالملكايته من الناطق كالبيع واو لي بالمراسلة
فسرع يجوز تعليق الاجارة وتأخير القبول في الروضة واصلا انه لو رهنه ارضا
واذن له في غلبها بغير شهر فمى بعد شهر عارية غرس ام لا وقبله امانة حتى لو
غرس ببله قلع **ولو قال اعركه** اي فركه مثلا **للفقطة** او على ان تعلفه بعلتك **او اعركه**
فركه او حبة ورام مثلا **هو اجارة** نظر للمعنى فاسد لجهالة المعنى في الاولى والعوض
في الثانية والمعنى في الثالثة **وجب اجم النذر** اذا مضى بعد قبضه زمن طوله اجم وقيل
انه عارية فاسد نظر للفظ لا لاجب اجم واما العين بضمه على الثاني دون الاول
وهذا عند جهل العوضين كما فرضه المصنف اما لو قال اعركك شهرا من الان بضم
او اعركك فركه من الان بضم فقيه وجهان احدهما انه اجارة صحيحة نظرا
للمعنى والثاني اعاره فاسد نظر للفظ كما في الاوزار الاول تنبيه قضيه كلامه
الشحن ان دفقة المستعار ليست على المستعير بل على المالك وهو كذلك لانها من حقوق
المالك كما يقدر المصنف في تلك التبيين وسكت عليه والام يكن شرطه مفسدا وان كان

في تعليق القاضي الحسين انها على المستعير **ويؤثر العارية** اذا كان لها منة **المستعير** من
المالك او المستاجر او نحوه كالموصي له بالمنفعة لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت
حتى يوديه حسنه الترمذي وصححه الحاكم ولا يله اخذها لنفسه بخلاف الوديعة هذا ان
رد على من استعار منه فلو استعار من المستاجر او الموصي له بالمنفعة وردد على المالك
فمؤنه الرد عليه كما او رد عليه المستاجر ويجب على المستعير الرد عند طلب المالك الا اذا
يجب على المالك المعبر فانه لا يجوز الرد اليه بل الي ذليبه ولو استعار مصحفا او عبدا
مسلمان مسلم ثم ارتد وطلبه لم يجز الرد اليه مشتمل في احكام الوارثة وهي ثلاثة
الاول ارضان وقد ذكر بقوله **فان تلفت** اي العين المستعارة عند المصنف **لا يستل** بها
مادون فيه **صفتها** **وانه** **يفرط** لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم اول الباب
بل عارية مضمونه ولا نه ماله يجب رد ما لك بضمه عند تملكه كالمستام فلو اعادها
بشرط ان تكون امانة لعا الشرط كما ذكره الشافعي ولم يقرضا لصحتها ولا لفسادها
وهذا يقتضي كلام الامسوي صحتها واليه يوجب تغييرها بان الشرط لغرضه لو اعاد
عينا مشروط صحتها عند تلفها بقدر معين فبد الشرط دون العارية كما قاله المنزلي
وان قال الادري في وقفة وفي كيفية ضمان العارية خلاف ذلك المصنف
اخيرا باب وسكت عن ضمان الاجرة اذا تلفت والاصح انها كالعين وقيل بضمنها
الاجرة لعمد ولو استعار حارة معها محش فذلك لم يضمن لانه امانة اخذت لتعذر
حسبه عن امانه وكذا لو استعارها فبشبعها ولها ولم يتبرض المالك له متى ولا امانات
فهو امانه قاله القاضي ولو استعار عبدا عليه ثياب لم يكن مضمونه عليه لانه لم يخذها
ليستعملها خلاف كاف الدابة قاله البغوي في فتاويه واستثنى من ضمان العارية ما يملك
منها جلد الاضحية المذكور فان اعادته جازمه ولا يضمنه المستعير اذا تلفت في يد كماله
القاضي الملقيني لا سائله على يد من ليس ماله ومنها المستعير لزم ان اذا تلفت في يد المدين
لا ضمان عليه ولا على المستعير كما تقدم في باب الرهن ومنها لو استعار صيدان
محم فتلقت يدك لم يضمنه في الاصح ومنها لو اعاد الامام شيئا من ماله
ثان له حق في بيت المالك فتلقت في يد المستعير فلا ضمان لكن تقدم ان هذا ليس
بعارية ومنها لو استعار الدابة كما يام موقوف فاعلى المسلمين لان من جلد الموقوف
عليهم وقد اتي الادري بان العقبة لا يضمن الا باب الموقوف على المسلمين اذ
استمارة وتلف في يد من غير فريط ومنها ما لو صدق زوجته شفعة او
صالح على شفعة او جعل راس مال الملم شفعة فانه اذا اعاد رضى شفعة
شخصا فتلف تحت يدك لم يضمن على الاصح **والاصح** اي المستعير **ايضا** **ما يحق**
اي تلف بالكلية **ويحقق** اي ينقص كما في الحر **واستل** مادون فيه
لحدوثه عن سبب مادون فيه فاشبهه بمرله لا بغيره اذ قطع يد والثاني
بضم حركت على اليد ما اخذت حتى يوديه فاذ اعذر الرد ضمنه **والثالث**

بالنسبة لا نشأ وعروقه والثاني حوز ما ذكر ان كلام من القراس والبناء للمادة تنبئ موضع
المنع في القراس ما يراد للدوام اعماماً ينسب للنقل في عامه وسمى السرا لعماماً وهو صغير الخواص
فيصير كما نقله الرازي عن الجوزي قات السبكي ولسنا عن القبول وحوها ما حوز به بعد اخرى
ويحتمل الخاف عروقه بالقراس كما في البيع الا ان يكون كما نقل اصله فكلون كالسرا الذي يغفل
والصحيح انه لا يصح اجارة الارض بطلبه بالشرطين من روح النسخ من روح او غيرت قياساً على الاجارة
والثاني صحيح واخاره السبكي قات ولا يصح الجدل لا نه يحتمل فيها ما لا يحتمل في الاجارة ونقل
ان الرفعة الصفة عن المرافقين وجزم به جماعة من الحاشيين فالحلاف قوي مع ان كلام
المصنف يقتضي منعته وعلى الاول لو قال اعركها لتنتفع بها لست شئت لو ابدل ذلك في الصفة
وجهاً من اصحابها كما في المطلب الصفة وقاب السبكي ينبغي القطع به وقد صح الشرحان في تطبيق
من الاجارة الصفة والعارية به اولى وعلى هذا فتقبل منتفع به كلف شياً وقيل منتفع به هو
العادة في المعارف والرافعي وهو احسن انتهى وهو المعتمد كما جري عليه ان المتروك في روضه
قات الرافعي والوجه القطع بان اطلاق الاجارة لا يسلط على الدفن لما فيه من ضرر القروم
تنبيه ذكر المصنف الارض شال لما ينتفع به بجهتين قالوا كما لو ابدى بقتل للروب والجار
اعماماً لا ينتفع به بوجه واحد كالبساط الذي لا يصلح للاغراض فلا حاجة في اعارته الى بيان
لذاته معلوماً بالتبين ثم شرح في الحكم الثالث وهو الخواص مرجاهه بفصل فقات
المقام منها اي للمعير والمستعير **والعارية متى شأ** وان كانت موقته والمدة باقية لانها
حين من المعير وارتفاق من المستعير فلا يلق بها الا للزام ورد المعير بمعنى رجوعه كما في الجور
ولو غير كان اولى كما عبر به في الودعية **الاذا كانت لعارية لازمة لمن اعاره ارضاً** فقات
لمت محترم ونقل المستعير **فلا يرجع** اي للمعير في موضعه الذي دفن فيه واستنع على المستعير
رد ما في لازمة من جهتها **حيث يكره ان يرد في الارض** بان يصير تراباً لا ينبغي منه شيء غير يجب
الزيت مثل عينة حزدل في طرف العصص لاجمع العصص ولما كان لا يكاد يتحقق بالمطابقة
لم سقرض المصنف لا متناً به فانه لا يلبى ابدى واما استنع الرجوع محافظة على حرمة الميت وما
الرجوع قبل وضعه فيه لا بعد وضعه وان لم يوارى بالتراب كما رجعه في الشرح الصغير خلافاً
لما قاله المتولي من حوز الرجوع وليس في الروضة اصلها نصيح بترجيع قات الا دعي وكلام
النهاية والبسيط موافق كلام المتولي ولم ارم من صرح بخلافه انتهى وصورة ذلك بعد البلا
اذا ادن المعير في توار الدفن ولا فقد انتهت العارية واذا استنع الرجوع قبل البلا
لاستحق المعير اجماع كما صرح بذلك البيهقي والماوردي وغيرهما لان العرف غير قاصر به
والمستلزام له والمعير سمي بغير ما ارض التي بها المدان من ظهوره في الميت والا استنع
عليه ولو اظهر السيد من قبيل قات الماوردي والروايات يجب اعادته لانه قد صار
حقاً له موبداً قات ان الرفعة وقد يوجه بان دفنه على النور وفي تأخير الى حق عين
ونقله اليه تأخير للواجب ويؤخذ من ذلك ان السرا الى حمله الى موضع جباح يمكن دفنه
فيه من غير تأخير منع اعادته وهو كذلك وعلى المعير لو لم يلبى الميت مونه حفر ما رجع فيه

قبل الدفن لانه المورط له فان قبل الوفاة والمعير الى راحة الارض بعد كذا المستعير لا امر
لمرجه اجماع التلذذ كانه قات وي البيهقي بهلاكاً من هذا لانه اوجب بان الدفن لا يمكن الا
الحفر بخلاف الزراعة فانها يمكن بدون التلذذ ولا يلزم الطل لما دفع لا نه ما لا ذات
تنبيه اورد على حصة الاستئناس فيما ذكره سائل منها لو كان الميت احين وفاران
الفتن بان على ذلك الاجنبى كما هو الصحيح في زيادة الروضة في كتاب السرة فهو عارية لانه
كما قاله في الوسيط اي من الجانبين فلو بشر الميت سبع واكمله فقد انتهت العارية فنرجع الى المعير
ولا يسمى راجعاً في العارية ومنها ما يوجب اعير واذا راى بعد موتى لزيد شهراً لم يكن الا كالت
وهو الوارد الرجوع كما قاله في التلذذ ومنها ما لو نذر المعير لا يرجع الا بعد سنة مثلاً
او نذر ان يعير سنة مثلاً استنع الرجوع قبل السنة قاله الرازي والدمير ومنها ما لو اعار
سنة فوضع المستعير فيها شاة لم يملكها المعير في اللحد لم يملك الا اهل الصرا لا للزومها
قاله التلذذ والروايات قات ان الرفعة وبطهران له الاجاز من حين الرجوع كما لو اعاره
ارض لزوم فرجع قبل انتهائه ومنها ما لو اعاره دابة او سلاحاً او نحو ذلك للمعير فاستحق
الصفتان فليس له الرجوع في ذلك حتى يملك الصفتان قاله الحنفى في الحصار ومنها ما لو اراد
الصلاة للمروضة فاعادتها ليستره عورته او لغيره في مكان حسن ففعل وكان الرجوع
مودياً الى بطلان الصلاة قات الاستوى بغير منع وهو متجه ويحتمل الجواز ويكون فايده
حلب الا ان انتهى دفن الزكش في الحاد من الجواز ليس الاسترداد ولا للمستعير الرد الا
بعد فخرج الصلاة في شرح المذهب عن الماوردي وعين ان المعير لو رجع في الصلاة بغيره
ويجى ولا اعاده عليه بخلاف انتهى والاولى كما قات ينبغي ان يقال في استعارة استرد الصلاة
وان استعارة لا يصلح فيه الفرض في لازمة من جهتها او لمطلق الصلاة فهي لازمة من جهة
المعير فقط ان احرم منها بغيره وحاز من جهتها ان احرم بفعل ويجل ما ذكر على هذا
التفصيل ومنها ما لو استعار خلوة مستر بها في الخلوة فهي لازمة من جهة المستعير ومنها
ما لو استعار دار السكنى المعتقد فهي لازمة من المستعير ايضا ومنها الوعاء سلاحاً ونحوه لم يرد
به عايج الدفع عليه كما هو مبين في كتاب الصبا ومنها ما اذا استعار ليدفع به اذى الح
والبرد المهللين ومنها ما اذا استعار ما يحى من العرف ويطلق به الحرق ونعاس بذلك ما في
معناه **واذا اعارت القوم القوم القراس** **واما في السرقة** بان اطلق **شره** بعد ان تبي
المستعير وعرض **ان كان المعير شرط عليه القتل** فقات او شرطه **عالم** اي بالارض لتعقيب **الشر**
تلقه خلافاً لشرط فان استنع فليعير القلع ويلزم المستعير سوية الحفران شرطت والا فلا نسب
قولس مجازاً لما هو في الروضة وكتب الرازي قات السبكي والاستوى والصواب حدته كما فعله
جمهور الاصحاب فانه يقتضي لولا الذي قد رتب فيه انه لا يعموم بالقتل مجازاً الا عند التعقيب عليه
وليس مراداً فانه خلاف ما نص عليه في الام والخبر ولعل المصنف اخبر به على شرط القلع وعلمه
الارض فانه يلزمه ولو اختلف المعير والمستعير هل شرط القلع بالارض او قات الا في الشرط

يوزع الثمن بين قيمة الارض مشغولة بالفراش والبناء وعلى حصة ما فيها وحلت حصة الارض
 للمعير وحصة ما فيها للمعير وهذا جزم ابن المعري في روضته **وقيل ليس بالمعير ببيع** لان
 ملكه غير مستقر فان المعير ملكه بالقيمة واجاب الاول بان هذا لا يمنع البيع كما في بيع
 الشقص المشقوق **نسيبه** تدنيهم كلامه ان للمعير بعيه لما لث قطعا وليس مراد ابل
 فيه وجه صحيح الماوردي والروابي لان ملكه بنا البناء والفراش مجهول ولو اجر المعير
 الارض فالحق كالحاق الاستوى القيمة ان امكن التفرع قبل مضي زمن ملكه اجن
والعارية الموقته لبناء او غراس او غير **كالملطمة** فيما من الاحكام اذا انتهت الملك او
 رجع فيها للثمن في الموقته يجوز له ان يغيره ويبني الملك بعد الاجور مالم ينقص الملك
 او يرجع المعير وفي المطلق لا يفعل ذلك الا مرة واحدة فان قلغ ما بناه او غرسه لم يكن له
 اعادته الا اذن جديدا الا ان صرح بالمعير يدوم بعد اخرى ذلك الشكات في الكلام
 على الزرع وغير الفراش والبناء في معناها فان فعله عالم او جاهلا برجوعه او بعد انقضا
 الملك قطع محانا وملكه تسوية الارض كما انما صحت في حاله العلم وكذلك ما ثبت على السيد
 الى ارض غيره في حالة الجهل **وفي قوله لا يقطع** اي الموقته **عما اذا رجع** بعد الملك ويكون
 هذا فان التاقيت ومقابلته يقول فائدة طلب الاجر **س** محله في القول
 بعد الملك كما قدرته وهو بعد هذا لا يحتاج الى رجوع فكان الاولى بالمعير بالانتهاء
 دون الرجوع **واذا عارض ارضا لراعه** مطلقا **رجع قدر ارضه** **ولا يصح اذ عليه ارض**
الى الحصاد لانه محرم وله امد منتظر بخلاف البناء والفراش ومقابلته الاصح وجهان
 احدهما له قلعه ويضم ارش النقص والثاني في له التملك بالقيمة في الحال وعلى الاول
 ان كان الزرع ما يعتاد قلعه فضلا كالتلغ ولذا ان لم ينقص بالقلع كما في المطلب
 وان لم يعتد قطعه **والصحيح** وفي الروضة **الاصح ان له الاجر** من وقت الرجوع
 الى الحصاد لان الا باحة انقطعت بالرجوع فان شبه ما اذا عارض ارضه ثم رجع في الطريق
 فان عليه نقل متاعه الى ما من باحة المثل والثاني في لا اجر له لان متعة الارض
 الى الحصاد كالمستوفاه بالزرع ثم اشار الى ما هو كالمستثنى ما قبله بقوله **ولو عير المعير**
ملك للزراعة ولم يدر اي الزرع **فيها لتقصير** اي المستعير **باجل الزرع** **فان عير المعير**
 الزرع **بجائنا** لما اشار اليه من كونه مقصرا ويلزمه ايضا تسوية الارض وان نقر بالزرع
 ولم يقصر بالتاخير كان كان على الارض سيد او تملك او نحو ذلك مما لا يمكن منه الزرع ثم
 زرع بعد ملكه وهو لا يدر في ملكه فالحق لذلك اما اذا لم يحصل منه تقصير فانه لا يتلغ
 محانا بل يكون كالمستوفاه سواء كان عدم الادل الجرام رد ام تعلم الملك المعينه
 ام لا بل الجراد روى الزرع **س** ثانيا فان الاستوى وذكر الرافعي في الاجارة انه
 اذا ابدل الزرع المعين بعين كان كالتقصير بالاجرة فيا في شله هنا ايضا **ولو عير المعير**
 ادخوه لقوا **بذرا** **لغير** **الى ارضه** **فبقيته** **فيها** **غير** اي التاقيت **للمعير** **الزرع** **باجرام**

الذال لانه عين ماله تحول الى حصة اخرى فلم يزل ملكه عند فحجب رده اليه ان حصر وعلم
 والا فيرده الى القاضى لانه نايه الغائب وحفظه المال الغائب بغيره **س**
 اطلاقه مالوكا ان المحول لا قيمة له كحبة او نواة لم يعرض عنها مالها وهو الاصح كما في
 زيادة الروضة **الاصح انه** اي المالك **تخير على قلعه** اي ما ذكر لان مال ذلك الارض لم ياذن له
 والثاني لا يجبر لانه غير متعهد فهو كالمستعير وعلى الاول بلزومه تسوية الارض لان ذلك
 يحصل ملكه ولا اجر عليه للث الذي قبله التلغ كما في المطلب لعدم فعله اما اذا اعرض
 عنها مالها وكان من بيع اعراضه فهي لا مالها الارض نسيبه قوله المصنف بذرا
 اي ما سيصير بدراسة لاسر المفعول بالعدد ونسيبه يجوز من وجهين فلو لم يثبت
 المحول الذي لم يعرضه عنه مال له لزم رده اليه ان حصر والا فلقاضى كما مر في شرح في القلعة
 بين المالك وذي اليد **فان** **لو كسب شخص** **داية** **لغيره** **وقال** **لما عير** **مقار** **مالها**
بل اجر كذا **س** **كذا** **اي** **المستعير** **الارض** **وزاد** **اي** **كذلك** **فالمستعير** **المالك** **ان** **اذا** **اختلفا** **معد** **القيمة**
 مضى ملكها اجر والدراية باقية لان المنافع صحت للمدعيه عليها كالايمان واختلفا في
 العين بعد ملكها فان اكل طعام عينه وقال كنت احتل في اكله المالك فانه يصدق بيمينه
 فله ان يملك على النقص والامانة وله اجر المثل في الاصح المخصوص وقيل المسمى وقيل
 الاقل منها والمراد يقصد من مال في استحقاق الاجر لانه يصدق في عقد الاجارة حتى
 يملك الاخر من ارض المضاف اذا كان الاختلاف في اول الملك والثاني فان ملك المالك لم يملك
 الرأب ولا الزرع لانها يدعيان الاجارة وليست ارضه وقيل يملكان وثبت للقاضي الحسين
 للخص من الغرم والثاني يصدق الرأب والزرع لان لما انا موافقتهما على اجرة المتفعة
 كما اذا اصد براءتهما من الاجر التي يدعيها والثالث يصدق المالك في الارض دون الدائم
 لان الدواب كغيرها الا اجره خلاف الارض اما اذا لم يرض مدته ملكها اجره فالمصدق الرأب
 والزرع فملك ما اجره ثم لا تعلم يملك شيئا حتى يحصل له مدعيه لاسيما بطله وان وقع ذلك
 بعد ملك الراية فان يملك عتب الا اجره فالرأب مقرا بالقيمة لمكرها ثم يرد او بعد مضي
 مدته ملكها اجره فالرأب مقرا بالقيمة لمكرها وهو يدعي الاجر فيعطل قدر الاجر من القيمة
 بلا عين ويملك للزاد فيما زادت على القيمة **وكذا** **يصدق** **المالك** **على** **المدعي** **لوقت**
الرأب **او** **الزرع** **اعترفت** **بمال** **المالك** **في** **خصيات** **من** **وقد** **سقط** **ملك** **ملكها** **اخر** **والعين**
 باقية لان الاصل عدم الادن فملك ومن حق عدم اجر المثل والثاني ان المولى من المستعير
 لان الظاهر ان حصره في حق **فان** **ملك** **العين** **بما** **يجب** **صان** **العارية** **في** **معد** **بقيته** **يوم** **التسليم** **لا** **تقص**
على **الصان** **لان** **كلام** **المقصود** **والمستأجر** **مضمون** **قيل** **لما** **اخر** **بقيته** **يوم** **التسليم** **لا** **تقص**
اقصى **للمستعير** **وما** **يتا** **الاصح** **ان** **كان** **ما** **يدعيه** **المالك** **بالقيمة** **التي** **من** **يوم** **التسليم**
ملك **للمدعي** **لان** **غريمه** **بكرها** **واما** **المستعير** **عليه** **فما** **اخذ** **لا** **يبين** **لما** **اخذ** **غريمه** **على** **استحقاقه**
واليه **يشير** **قوله** **حلت** **للمدعي** **ولا** **يبين** **اختلاف** **الجهة** **نسيبه** **قضية** **كلام** **الشخص** **في** **كثيرها**
 ان لا فرق في صاته بالقيمة من المستعير والمثل فان الاستوى وهو كالمثل في الحار والهدية
 والجوان صماء المستعير بالافضل او حينا المثل في المثل وان صماء بقيمة يوم التملك وهو الاصح في

المثلثة ايضا في ثلث الشئ من ماس على الصبي وجزم يد في الانوار واقتضاه كلام جمع وحسنه
 نصير مستثنى من قاعدة ان المثلثين بالمثل وقاب ابن ابي عصرون يفتي المثلث بالمثل
 وجري عليه السبكي وقاب شيخنا وهو الوجه وقول المصنف لكن الى اخر مسلة
 مستقلة وهي ان العارية هل يضمن بعتة يوم الثلث بغير الاستئصال المادون فيه او
 بالاقص او بيوم القبض وفيه اوجه اجمعها بعتة يوم الثلث فلا وجه للاستدراك
 ثم لو قاب المالك عصبتي وقاب الرب اجبرني صدق المالك بيمينه لان الاصل
 بقا استحقاق المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية فيها اذا انفقت مدتها لمثلها اجب احد
 قدر المسمى بلا عين لان الرأب مقرر له وحلف للزائد على المسمى وبقيمة العين ان تلفت
 ولو قاب المالك عصبتي وقاب دو اللدا ودعني صدق المالك بيمينه واخذ القيمة ان تلفت
 العين واجب المثل ان مضت مدة اجز ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد العصب فان لم
 تلفت العين ولم يرض مدتها اجب صدق ذو اليد بيمينه فان مضت فاما المالك ادعى للمسمى
 وذو اليد مقرر له اجب المثل فان لم يرد المسمى عليها اخذت بلا عين والاحلف للزائد ولو
 ادعى المالك وذو اليد العصب فلا معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم يرض مدتها
 لها اجب وان مضت قدر اليد مقرر لها اجب كمنكرها وان تلفت بغير مدتها اجب فالاجب مقرر
 بها ذو اليد شكرها خاتمة لو اختلف المير والمستعير رد العارية فان لم يرد المير بيمينه
 لان الاصل عدم الرد مع ان المستعير يفيض العين بحض حق نفسه ولو استعمل المير العارية
 جازها بوجع المير لم يرد اجب فان قيل العنان لا فرق فيه بين الجمل وعدمه اجب
 بان ذلك عند عدم تسليم المالك وهذا خلافة والاصل بقا السلطنة وبانه المقر بترك
 الاعلام فان قيل الجواب الثاني مشكل بوجوب الرد به على الوكيل ان اقتض جازها بغير الحق
 اجب بان مقرر بتركه في العود لا تدعي مستحب اذا العفو مطلوب فيه فمقرر زجرا
 له عن التوكيل فيه **كتاب الفصول هو** مولفة اخذ الشرط والمثل اخذ ظاهرا
 جهارا وشرعا **الاستئصال على حق الغير عدوانا** اي على وجه التقدي ورجوع في الاستئصال والردف
 وذكر في الكتاب امثلة سفيح بما ساقى قار المصنف ولا يصح قول من قاب على مال الغير لا يخرج
 المتافع والكلب والرجلين وجلد الحية وجرم الذمي وسائر الاخصا صا حلق العر واختار
 الامام انه الاستئصال على مال الغير بغير حق قاب ولا حاجة الى التمسيد بالعدوان بل ثبت الغيب
 وحكم بغير عدوان كاحد مال غير يظنه ماله وقوله الرافعي والاشبهه التمسيد به والناس
 في هذه الصور حكم الغيب لا حقيقة فادعينا ممنوع وهو باطل الى ان العصب يقتضي
 الاثم مطلقا وليس مرادا وان كان غالبا وقاب شيخنا الذي يحقوله في مقررته من كلام الاصحاب
 ان العصب ضانا او اما الاستئصال على حق الغير عدوانا فان قيل يرد على التعريف
 السرفه فانها صادقة بها وليست عصبيا اجب بانها عصب ايضا وان كانت مزج
 انها سرفه ترتب عليها حكم زائد على العصب بشرط وقاب بعضهم ان السارق والمختلس
 بقوله الاستئصال فان الاستئصال يقتضي على النهي والقليل واخذ مال الغير على وجه الحماة وهو
 له في معنى العصب كما قاله الرافعي وقاب في الاحيا من طالب من غير مال الاجفح التاسفة

اليه باعت الحيا والنهر لم يملكه ولا يحل له المقر فيه والعصب كغيره وان لم يبلغ المقصود فغالب
 سرفه وفي الكفاية عن الماوردي الاجماع على ان من فعله مستحلا اي وهو من لا يفتي
 عليه بحرية كان كافر او من فعله غير مستحل كان فاسقا والاصل في تحريره ايات منها قوله
 تعالى ولا تأكلوا من ثمره حتى ياتي بالثمن الا ان كان هذا في التطفيع وهو عصب القليل فاطنك
 بغصب الكثير ومنها قوله تعالى ولا تأكلوا من ثمره الا بالثمن بالباطل اي لا تأكلوا من ثمره بالباطل
 بالباطل واخبار من اخبار الصحيحين ان دما ودماء حرام عليكم ومنها خبرها اصناف
 ظلم يندش من الارض طوفة من سبع ارجنتين ومغنى طوفة كلن حمله وقيل جعله حلقه كالطوف
 ثم شرح المصنف في الامثلة التي يتبع بها مقاب **الربك دابة او حمار** يعني **قاسمات**
لم يفتل ذلك ولم يعصده الاستئصال لمصير الغاية المطلوبة من الاستئصال وهي الانتفاع بل وجه
 التقدي بيبه تعينه اطلاق المصنف العصب بالمجوس على الفرائش انه لا فرق بين حضور
 المالك وغيبته وهو كذلك وما ذكر في اصل الروضة من ان المالك اذا حضر ولم يزعجه وكانت
 حيث ينفعه العرف في ذلك ان قياس ما ياتي في العسل ان يكون غاصبا لصنعه فقط وليس
 في الحقيقة وانما تطرح كما قال شيخنا ان يحل منعه على الفرائش ويمكن حمله كلام اصل الروضة
 على ذلك وكلام المصنف تدبرهم ان غير الدابة والفرائش من المقولات انه لا بد فيها من التمسك
 وبه مرجح صاحب التيجر فقاب المعتبر في المنقول التمسك الدابة والفرائش فان الاستئصال
 عليها يتم بالركوب والمجلس دليل انها لثنا رعا فنه جعلت المدة له والمعتد انه لا فرق بينها وبين
 غيرها فاستخدام البعد لركوب الدابة كما ذكر ابن ابي عمير **ولو دخل داره** اي داره بيمينه او
 بدونه على حيلة من يعصده السكني وان لم يعصده الاستئصال **والجرح** اي اخرجه منها كما
 فرق ابن سيد **او اخرجته وقهره على الدار** ما يعصده قاسمات بيمينه وهو ان لم يلف على العرف
ولو دخل ما قاصب اما في الاولى فلا وجود للاستئصال يعني عن قضاة واما الثانية
 فلا تة لا يعتبر في قبضه ودخلها والعرف فيها والى لا بد من قصد الاستئصال كما قاله الماوردي
 والامام واليه اشار المصنف بقوله وقهره على الدار فان وجد الارواح فقط في التنية او لم
 يعصده السكني في الاولى لمن يجمع الدار والخرج صاحبها لظلم ولا يتم فلا يكون عاليا لشيئها
 ولا يضمنها **وفي الثانية** وهي فيما اذا اخرجته وتهم ولم تدخل وجهه او اخرجته جرحا
 الب فقط انه لا يكون غاصبا لان اهل العرف لا يطلعون على ذلك انه غاصب واما امتعة الدار فان
 منع الغاصب المالك منها كان غاصبا لها والا فلا قاله القاضي والمحقق **ولو اخرجت من الدار**
وسبق المالك منه دون باقي الدار غاصب البيت فقط لقصد الاستئصال عليه دون باقي الدار
ولو عصبه الاستئصال وليس المالك فيها ولا من يملكه من اهل ومساكن وسقي وهو ذلك **فصل**
 لها وانضعت الدار ولو كان المالك لمصير الاستئصال في الحار وسرفه المالك لم يرد ازالته
 لا يمنع الاستئصال في الحال اما اذا دخل على قصد الاستئصال بل نظر هل يقتضيه له او لياخذ منها
 او هو ذلك فانه لا يكون غاصبا حتى لو اهدمت سفيح بيمينه **وان كان المالك فيها** **ولو اخرجها**
نصب الدار الاستئصال به مع المالك عليها **الا ان يكون الدار مبيعا** لا بعد من يملكها **عصب الدار** فلا

دخل

فلا يكون غاصبا لغيره وان قصد الاستيلاء اذ لا عبرة بقصد ما لا يمكن منه وانما هذا وسوسه
وحدث بنفس ولا يكون في صورة المشاركة ان تمة غاصبا لنفسه فاب السبكي وقياس
ما ذكرهنا بقضي انه لو انعكس الحال وكان المالك ضعيفا او الارواح بقصد الاستيلاء
قويا كان غاصبا للجميع فاب الادريجي وفيه نظر لان المالك الضعيف موجود
فلا يصح ان يغلبها مجرد قوة الداخل انتهى وهذا كما قال شيخنا اوجه تنبيه حيث
لا يجعل غاصبا لا يلزمه اوجه كما دل عليه كلام القاضي في تناوبه فانه قال لو دخل ثار
ولم يكن له الخروج وخفى في الدار لئلا فلا اوجه عليه لان المالك وقاب الادريجي
ما ذكره القاضي مشكلا لا يوافق عليه انتهى وهذا اوجه لا نه صدق عليه انه استمر في
داره ليلة بغير اذنه ولو دفع الى عبد غير شيئا يوصله الى بيته بغير اذن ماله كان غاصبا
له قاله القاضي وطرد ذلك فيما اذا استعمله في شغل وفي تناوب في القوي انه لا يضمن
الا اذا اعقبه طاعة الامر وهذا ايضا اوجه قال القوي ولو ان الزوج بعث عبده
زوجته في شغل دون اذنها ضمنه بكل حال لان عبده المراه قد بر طاعة زوجها فهو
كالا عني في حق الاجنبي وسيل ان الصلاح عن رجل اخاف مملوكا لغنى بسبب
تهمة مهرب لو قتله فاجاب بانه لا يضمنه ان لم يكن نقله من مكان الى مكان بقصد
الاستيلاء انتهى وقوله نقله الى اخيه ليس يفيد بل مسكه بيده كاف ولو استولى
على حيوان فقتله ولحق الذي من شأنه ان يتبعه او فهدى الغنم يتبعه الفصح لم يضمن
التابع في الاصح اذا لم يستول عليه وكذا لو غصب ام الخمر فقتلها الفصح لا يضمنه الا ان
استولى عليه خلا فالصاحب المطلق **وعلى الغاصب الرد** للمغضوب على الفور عند
التمكن وان عطل المونة في رده ولو كان غير متمول لجبة براكب يقتني للحيث المار
على اليد ما اخذت حتى يؤديه فلو لقي المالك مفاضة والمغضوب معه فان اسرده لم يملكه
القتل وان اسنح اسنح فوضعه بين يديه برك ان لم يكن لنقله مونة ولو اخذت المالك
وشطر على الغاصب مونة القتل لم يجوز له ان ينقل ماله نفسه وذكر ذلك القوي وفي الشرح
والروضة في اخر الباب عن الطولي انه لو رد الدابة لا صطبل المالك برك ان علم المالك
بشامدة او اخبر رثقة ولا يبرأ قبل العلم واقره ولو غصب من المودع والمستاجر والمؤمن
برك بالرد اليهم لا الى الملقط لانه غير حاذون له من جهة المالك وفي المستقر والماسر
وجهان او جهها انه يبرأ لانهما حاذون له من جهة المالك لكن ما ضايات ولو اخذ من عبده
شيئا ثم رده اليه فان كان سيده دفعه اليه ملبوسا العبد والالات يملكها برك ولذا لو اخذ
الالة من الاجير وردها اليه لان المالك وصى به قاله القوي في تناوبه تنبيه
قضية كلام المصنف انه لا يجب على الغاصب مع رد المغضوب شي ويستثنى حيلة يجب فيها
مع الرد القيمة وهي ما لو غصب امه فحلت بجزء في يد ثم ردها لوالها فانه يجب عليه قيمتها
للحيولة لان الحامل يجوز لا يتابع ذكره الحب الطبري قال وعلى الغاصب المقرر حتى انقل
واستيفاءه للاحام ولا يسقط بابر المالك واستثنى البلقيني من وجوب الرد صور احدا

اذا ملكه الغاصب بالغصب وذلك في جزئي غصب ما حيزي ولا ملك الغاصب بالغصب
الا في هذه الصورة لان مال الحيزي غير محرم الصوت الثانيه كوغصب خطا وحاط
به حرج حيوان محرم فلا ينزع منه ما دام حيا اي اذا كان يتألم به الثالثه لو غصب
عصيرا غصب بقصد الخمر به فخر عند بريقه ولا رده السابعة كل عين غرضا الغصب
بها لما حدث فيها وهي باقية لا يجب ردها على المالك كما في الحنطة سلبت سري
الي المالك وتحو ذلك واستثنى من وجوب الرد على الفور مسلمان الاول مالو
غصب لوحا وادرجه في سفينه وكانت في حجة وخيف من نزعها هلا لم يحترم
في السفينه ولو للمغاصب على الاصح فلا ينزع في هذه الحالة ثانياها ما خضع للاشهاد
وان طالبه المالك فان قيل هذا مشكلا كما قال بعضه لا سترار الغصب يجب
بانه ومن سيده اعترف للصورة لان المالك قد ملكه وهو لا يقبل قوله في الرد
فان تلفت محمول بافء او اتلاف كذا وبعضه **ضمنه** بالاجماع اما غير المقرر كجبة
بر او كلب يقتني وزبل وحشرات وتحو ذلك فلا يضمنه ولو كان مسحق الزبل قد غرم
على نقله اوجه لم يوجبها على الغاصب تنبيه مستثنى من ضمان المقتدر اذا تلف
سائل منها ما لو غصب الحربي مال مسلم او ذمي ثم اسلم او عتقت له ذمية بعد التلف
فانه لا ضمان ولو كان باقيا وجب رده ومنها لو غصب عبدا وجب قتله لحق الله تعالى
برده وتحوها فقتله فلا ضمان على الاصح ومنها الرقيق غير المكاتب اذا غصب مال سيده
وانكف لم يضمنه ومنها الرقيق المغضوب في يد الغاصب واقتض المالك من القاتل
فانه لا شيء على الغاصب لان المالك اخذ يد له قاله في البحر قاسم الاستوي وقوله
تلف لا يتناول ما اذا تلفه هو واجنبي لكنه ما خوذ من باب اولي وله اقلت
او لافه لكن لو انكف المالك في يد الغاصب او انكف من لا يعقل او ترى طاعة الاسر
باسر المالك ترك من الضمان نعم لو صار المغضوب على المالك فقتله وتحوه برك
الغاصب سواء اعلم انه عبده ام لا لان الاتلاف بهذه الجهة ككف العبد نفسه وخروج
بقوت المصنف عند ما لو تلف بيد الرد الى المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك
ما لو رده على المالك باجاره او رهن او ودعة ولم يعلم المالك متلفا عند المالك
فان الضمان على الغاصب وما لو تلف بعد رجوعه الى المالك رده او حياة في
يد الغاصب فانه يضمنه ثم شرع المصنف في سائل ذكرها الاصح استطراد يقع
فيها الضمان بلا غصب بل بما سأل كالاتل او سب كفتح القصور وتدبها او زنا
ولو تلفت مالا في يد ماله **ضمنه** بالاجماع واستثنى من ذلك سائل منها كمر الباب وتلف الجدار
في سلة الظفر ومنها ما اذا لم يتمكن من دفع الصائل الا بعقر دابة وكسر سلاحه
وتحو ذلك ومنها ما اذا لم يتمكن من ارفاقه الخمر الا بكسر انيته ومنها ما يتلفه
الباغي على العدو وعكس حالة الحرب وكذا ما يتلفه الحيوان علينا وما يتلفه العبد
على سيده وما لو تلف العبد المرتد والمجارب وتاثر الصلاة والحيوان الصائل مثلا
سدا ملكه ولو دخل وكان حداثا وهو بطريق الحد يد بطارت شراره فاحرق ثوبه
كان مهورا وان دخل ما دون الحداد وحجج بالالاتل تلف فلا يضمنه كما لو سحر دابة

حالكما قلقت لا يضمنها كما قاله في كتاب الاجارة الا اذا كان السبب منه كما لو التزم لخدمته
فجاء زيادة عليها وتلفت بذلك وصاحبها معه فانه تضمن قسط الزيادة وسيا في سبط
ذلك في باب الاجارة ان شأله تعالى فترشح في الثاني وهو السبب فقال **ولو فتح راس**
رق تكسر الراس وهو السقاط **وعلى الارض فتح ما فيه بالفتح** وتلف اوراقه **فمضوب** **بفتح**
لحقه لو كان رجا **بفتح** **بفتح** وتلف او شاطئ ما فيه واقتبال اسفله به ولو كان القاط
ما ذاب به شمس او حراره او ريح مع مرور الزمان فان ما فيه وتلف لانه باشر الاطلاق
في الاولين والا خلاف ناشى عن فعله في الباء سوا الحق المالك وامكنه التدارك
فلم يفعل الا كما لو قتل عبدا او حرقت ثوبه وامكن الدفع فلم يفعل كما ذكره القولي
واحرز بقوله فتح ما فيه بالفتح ما اذا كان حامدا لفتح يتقرب نار اليد فان الاصح
ان الضمان على المقرب **وان سقط** الرق بعد فتحه له **بفتح** **بفتح** او نحوها كقولك
وودع طائرا او جعل الحمار فلم يعلم سبب سقوطه كما جزمه الماوردي وغيره
بفتح لان التلف لم يحصل بفعله وليس فعله في الاولى مما يقصده تحصيل ذلك
العارض والمثلث الموجب في الثانية وفارق حكم الاولى اذ ابد الشئ بان طلع الشمس
محقق فذلك قد يقصد الفاعل بخلاف الراجح تنبيهه انهم كلامه ان الراجح لو كانت هاية
عند الفتح ضمن وهو ظاهر كما يؤخذ من الفرق المذكورة ومن تصرفهم بين المتارن والعارض
فما اذا اودع نار في ارضه فحلقها الدخ الى ارض غيره فانلفت شيئا ولو فلبه الرق غير
الناجح فتحج ما فيه ضمنه دون الناجح ولو زال ورق العنب ففسدت عناقيد بالشمس
ضمنه او دمج شاة رجل فهلكت سمكتها او حماره فهلكت فرجها ضمنه لتعد ما يشترطه
فان قيل لو حبس المالك عن ما تشبه ولو ظلم فهلكت لم يضمنه فهذا كان هذا كذلك
اجيب بان الثالث هنا جزاء وكالجزء من المذبح بخلاف الماشية مع مالها او بانه هنا
انك عند الولد المتعين له ما ملاك امة حلاقة فهو واراد سوق المالى الى الخلد والارز
فضمنه ظالم من السقي حتى فسدت لم يضمن كما في زوائد الروضة كما لو حبس المالك عن
الماشية خلا فاما صححه في الاوار من الضان ولو حلق رباط سفينة فغرقت بحملتها
او بمارض ربح او نحو فلا طامس فان لم يطر حادث موجهان او جهما كما قال الركني
عدم الضان للشئ في الموجب كما هو **ولو فتح نقصا عن طائر وهو طائر في الحال ضمنه** بالاجماع
كما قاله الماوردي لانه الحماة الى الغرار كما رآه الادبي **وان استقر على الفتح** فالأظهر انه ان
لان طيرانه في الحار شعر بفتح **وان وقت طائر فلا يضمنه** لان طيرانه بعد الوقوف
يشعر باختياره والثاني ضمنه مطلقا لانه لو لم يفتح لم يطر والثالث لا يضمن مطلقا
لان له قصد او اختيارا والناجح منسب والطائر باشر والمباشرة مقدمة على السبب
وعرى الخلاف فيما لو حلق رباط هيمة او فتح الباب فخرجت وضاعت وفيما لو حلق قد
رقيق يحون او فتح عليه الباب بخلاف الرقيق الماقل ولو كان ابقا لانه صحيح الاقرار
فخروج عقب ما ذكر حال عليه ولو اخذته هم بمجر الفتح وقيل انه وان لم يدخل القفص
اولا لم يهد ذلك منها كما تجدد شيئا او طار فهدر جدار الحيات او كسر في خروجه

الفتح

طائر الحاص

قارورة او القفص ضمن ذلك لانه ناشى من فعله وان فعله في الاولى بعض اعراض الرفع
وقضيه هذا التعليل ان محل ذلك فيما اذا كانت المص حاضرا ولا فلا ضمان كعروض
ربح بعد فتح الرق ولو كان الطائر في اقصى القفص فاحد عسي قليلا قليلا فطار رابعا
فكطيرانه في الحال كما قاله القاضي فان ولو كان القفص مفتوحا فقتل انسان على ما به
فخرج الطائر وخرج ضمنه ولو اسقطا او مجنونا باسار طائر في يد فارسله فهو كمن فتح
القفص عنه كما قاله الطبري في خروج لوجل رباط هيمة فاكلت في الحال هيمة ما
ضمن فان قيل قد صحح الماوردي بانه لو حلق رباط هيمة فاكلت علما او كرت انما يضمن
سوا القصد ذلك بالحار لا ههنا كان ههنا ذلك اجيب بانه انما ضمن في ذلك لانه لم يعرف
في الثالث بل في الثالث على ما لو حلق رباط هيمة فاكلت علما فاكلت زرعا
او عين لم يضمنه الفاعل كما جزمه ان الطير خلا فاما في الاوار اذ ليس عليه حفظ هيمة
الغرض ان ولو وقت طائر على جداره فنقص لم يضمنه لان له متعة من حداثته وان رماه في
الهو او لوفى هو اذ ادره فقتله ضمنه اذ ليس له متعة من هو اذ ادره ولو فتح الحمار فاحد
غيره حافيه او دل عليه الصوره فلا ضمان عليه اذ لم يفت يد على المال وسببه بالفتح
في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذت غير بامره وهو اعجب او من رضى طاعة امره فعله
الضمان لا على الاخذ ولو بنى دارا فاكلت الرمح فيها ثوبا وضاع لم يضمنه لانه لم يسل عليه
تنبيه كان الاولى ان يقرر المصنف عن طير بلا الف اذ هو غير طائر في القفص وقد
اعترض المصنف في تنبيهه على التنبية بذلك واجيب بان الذي قاله جمهور اهل اللغة
ان الطائر مفرد والجوع طير **ان المصنف على يد الغاصب** **ان المصنف على يد الغاصب** **ان المصنف على يد الغاصب**
الغصب وكانت ايدى امانه لانه وضع يده على ملك غيره بغير اذنه والجهل ليس مسقطا للضمان
بل لا أثر لطلب المالك من شأنها تقسم مستغنى المالك وامنه فانما لا يضمنان بوضع اليد
على وجه الحفظ والمصلحة للغصب منه ومن استرجع المصنوب ليرده لئلا كان الغاصب
حريرا او رقيقا للمالك لا غيرهما وان كان معرضا للضياع كما في الروضة واصلا في نام
اللفظة خلا فاللص على فيما اذا كان معرضا للضياع تنبيهه قد فهم كلام المصنف انه لو ربح
الغاصب المصنوبه وهلك عند الزوج فان الزوج مطالب بعقبتها والمذهب انه لا يطلب
بها بخلاف المودع لان كونها في حياض الزوج ليس كملوك المالك في اليد وينبغي كما قال الركني
تخصيصه بما اذا تلفت بغير الولادة ولا فتنهها كما لو ولد امة غنى بشبهة ومات
بالولادة فانه يضمنها على الاصح كما قاله الرافعي في **الرجل** **ان المصنف على يد الغاصب** **ان المصنف على يد الغاصب**
فكنايب **من غاصب حكمة فسقط عليه ضمان ما ملكه** **ان المصنف على يد الغاصب** **ان المصنف على يد الغاصب**
ويطالب بكل ما مطالب به الغاصب ولا يرجع على الاول ان غرمه ويرجع عليه الاول ان غرمه
نعم ان كانت القصة في يد الاول التي فالمطالب بالزيادة هو الاول خاصة واليه اشار المصنف
بقوله فسقط عليه ضمان ما ملكه عنده تنبيهه لو ابر المالك الغاصب الاول لا يبر الثاني
وان ابر الثاني في ربح الاول لان الثاني هو الذي يقرر عليه الضمان والاول كالمضامن
عنه قاله القائل في تنبيهه **وكذا** مستقر على من ترتب يد على يد الغاصب **ان المصنف على يد الغاصب**

صاحبها

ولو جنى على قيمة حامل قاتلت جنينا حيا فمات من الهر الحنانية فهل يجب قيمته حيا او اكثر الاثرين
من قيمته ونقص الام بالولادة فولا في الهادة او جهها كما قال شيخنا الثاني نبيه ما قررت
به كلام المصنف من ان ذلك شامل للحيوان ولا جزاء به تعالى بن النقيب اولى من اقتضار
الاستوى على اجزائه هذا كله من غير انفاص اما هو فيصنف ما ذكرنا بقى قيمته من حين
الغصب الى حين التلف ويستثنى من اطلاق المصنف قتل الصيد في الحرم فيصنف بمثله
من النعم لا حيل الضر فيه **وعين** اي الحيوان من الاموال قسان **مثلي** **ومستقيم** كسر الوارو وفيل
بفتح لا ان المال ان كان له مثل فهو المثل والافل المقوم **والاصحح ان المثل ما حصره كليل ووزن وجار**
السم فخرج ببقية الكيل والوزن ما يبعد كالحيون او يدوح كالشباب وحوار السليم
الثانية والمجود ونحوها لان المانع من ثبوت ذلك في الذمة بغير السلم مانع من ثبوت
بالتلف والاتلاف وشبهه التعريف الردي نوحا اما الردي عا فليس بمثل لا لا يجوز السلم
فيه فان قيل رد على هذا الحد الفتح المختلط بالغير فانه لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب
فيه المثل فخرج القدر المحقق منهما اوجب بان اجاب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في
اجاب رد مثل المقوم في الغرض وبان امتناع السلم في جملة لا يوجب امتناعه في جزئية
الباقين بحالها ورد المثل انما هو بالنظر اليها والسلم فيها جائز فاق الزر لشر وقد يمنع رد
مثله لانه لا اختلاط استقل من المثل الى المقوم للجهل بالقدرة لكن او عليه خلافه فانه
مستقيم ويحصر الكيل والوزن ويجوز السلم فيه ثم شرع في امثلة يتضح بها الضابط فاق
كما قال في المطلب بآرد اذ الحار مستقيم لدخول التار فيه قاب الاذرعى وهذا بطرق
غير من الملاحظات وعلى هذا فهو خارج بقولهم وجاز السلم فيه لكن في الثانية في باب
الرابع عن الامام انه يجوز بيع الماء المسخن بفضه بعض انتهى وهذا هو المقصد
وترايب ورمل **وعاس** بضم النون بظنه وحكي كسرهما وحده **وترو** وهو الذهب الخارج
من المعدن الخالص عن ترابه قبل ان يوضع وبعضهم اطلقه على الفضة ايضا واطلقة
الناس على الحديد والنحاس **وسد** وعين **وكافور** ونحوه **وقطر** وهو حبة كاصح به
الرافعي في السلم قاب الاستوى ولم يحضر في المطلب ما قاله الرافعي هنا فاق اما مثل من
حبه فالذي يظهر القطع بانه مستقيم واما الصوف فاق ان في بعض المثل ان كان له
مثل قبل وهذا توقف منه في انه مثل ام لا ومع هذا فهو كالقطن **وعيب** ورطب وكرار
الغواكه الرطبة على الاصح في الشرح والروضة وهذا هو المعتمد وان صححنا فيها في باب
ركاه المعشرات عن الاثرين من ان الرطب والعنب غير مثليين وتقدم الكلام عليهما
هنا **ودقيق** ونحوه كما في فتاوى ابن الصلاح وكذا الجيوب الجافة والادمان
والابان والخلور وليس فيها ساء والسمن والحبيص والدرام والذائب الخالص
والمشوشه والمسكر والسبكه **لا غالية** **ونحوه** لا هما مختلطان من اجزاء مختلفه فاما
خرج ببقية جواز السلم **فيض المثل بمثله** لانه اقرب الى الحقه وكان المثل كالنقر لانه
محوسر والقيمة كالا جتها **وتلف** **والثقل** زاد في الحر رحت اليد العادية لقوله لما في اول

الفصل

كلام

الفصل في حيزها المصنف نور وعليه المستقر والمستام فانها مضمونات المثل بالقيمة كما تقدم التنبه
عليه في المستعير فكان الاصح ذلك هنا وحذفه هناك لئلا كان كلامه في الغصب استثنى
عن ذلك تنبيه استثنى من ذلك سائل احدهما اذا خرج المثل عن ان يكون له قيمة
لمن عصب حيزه في الصنف او ما في مفارقه وتلف او اكله هناك بلا غصب ثم اجتمع المال
والغاصب او المتلف في الشقة الاولى او على مهر في الثانية لزمه قيمة المثل في الصنف
في الاولى وفي مثل تلك المفارقه في الثانية ثم اذا اجتمع في الصنف او في مثل تلك المفارقه
فلا يراد ثانيا للغصب مثليا له مونه كان نقل المالك موانع من ماله الى ملكه ثم غصبه
شخصا هناك فطالبه ماله به في ماله فانه لزمه قيمة ملكه كما افق به في اجزاء المهرنة
ثالثا لو صار المثل مستويا جعله الرقيق خيرا اوصار المقوم مثليا جعله اثارا لهما
او صار المثل مثلا اخر جعله السمس شرا جاز ثم تلف عند اخذ المالك المثل في اللاتة فخر
في الثالث منها بين المثليين الا ان يكون الاخر اقل قيمة فهو خذ هو في الثالث وقيمة في
الاوليين وهذا محل الاستثنا اما لو صار المقوم مستقوما اخر كحل صبيغ انا غرضه
ولا فضة فيجب فيه أقصى القيم كما يعلم ما ياتي في غير المثل رابعها لو تراصبا على اخذ
القيمة مع وجود المثل جاز في احد وجهين قطع به المولى وهو الممتد كما رجح المصنف
فعل هذا الاثنان هناك المثل بالمثل الا اذا لم يرض ماله باخذ القيمة خاصة لو غصب
مثليا وتلف ثم ظفر بالغاصب في غير بلد التلف على ما ساقى سادها اذا وجد اكثر
من ثمن مثله لان وجوده بالثمن من ثمن مثله كالمعدوم ولو غصب حليا من ذهب وزنه
عشر دنانير مثلا وقيمة عشرون دينارا وتلف ضمن الترم مثله لا مثله كسر والصنفه
بقيتها لا يها مقومة من ثمن البلد وان كان من جنس الخلي ولا بالاخصا صه بالقوة
وهذا ما نقله في اصل الروضة عن البغري وجري عليه ابن المقرئ ووافقه مسياق
في الدعوى ونقل في اصل الروضة ايضا عن الجمهور انه يضمن الجميع ثمن البلد والاثر
اوجه فان كانت الصيغة محرمة كالانما من احد التقديس ضمنه مثله وزنا كالسبكه وغيرها
حما لا صفة فيه كالبر ما يبيع اما تضر المثل كما قال **فان تضر المثل** ان لم يوجد بحمل
الغصب ولا حوله فيما دون مسافة القصر كما في السلم او منعه من الوصول اليه مانع **فالقيمة**
لانه لما تضر المثل فاشبهه بالمثل بالكلية ولو وجد المثل بعد اخذ القيمة فليس لاحدهما
ردها وطلبه في الامم كما اقتضاه كلام الشرح والروضة وان مال السبكي الى مقابله والغصبة
منه ان يصير حتى يوجد المثل ولا يكلف اخذ القيمة لانها لم تكن بخلاف غيرها من الدرون
اذا رفعها وهي في ذمته واستمع صاحب الحق من قبضها حيث يجبر **واما ان القيمة اقرب** فيمنع
الياء كالمجموع فتمه يكون الياس **وقد الغصب** **المقصد** الى ان اذا كان المثل موجودا
عند التلف فلم يسل حتى فقد كما صرح به في الحرر والمراد اقصر في المثل كما صحه السبكي كما هو
ظاهر كلام الاصحاب خلافا لبعض المتأخرين القايل بان المراد المقصوب لان المقصوب
بعد تلفه لا يعتبر الزيادة الحاصلة فيه بعد التلف لان وجود المثل كقاعين المقصوب
لانه كان مأمورا بردة كما كان مأمورا ببرد المقصوب فاذا لم يفعل غرمه أقصى قيمة

اما اذا كان المثل مفقودا عند التلث فالاصح وجوب الاثر من الغصب الى التلث كما قاله
الشيخان ومقابل الاصح احد عشر وجها قبل قيمة يوم المطالبة وقيل يوم التلث وقيل
يوم فقد المثل ولو فقد المقتضوب المثل الى بلد آخر فله ان يلزمه ان يعلم مكانه ليرده كما
اخبر له ان مطالبه مع ذلك كما نبه عليه الاسنوي القيمة في الحال اي قبل الرد للحيولة بينه وبين
ملكه ان كان بحاقه بغيره والا فلا يطالب الا بالرد قاله الماوردي وهذا كما قاله الاذري
فيما اذا لم يخف هرب الغاصب او ثوابه والا فالوجه عدم الفرق بين الماقتين فان
قيل في عبارة المصنف تكرار فان هذا واحد في قوله وعلى الغاصب الرد فان هذا بعض
تلك فان تلك اعم من المثل ومن المقتضوب المستقر في بلد الغصب والمقتضوب عنه بعد الغاصب
او بغيره اجيب بانه انما ذكر هنا لانه لو اقتصر على ان له المطالبة بالقيمة في الحال
لنعم انه ليس له سوى ذلك مع انه له الجمع بينهما كما تقرر وانما لم يفرق المثل في المثل كما قال
الاسنوي انه القياس لا يرد من البراد فقد رتب السعير ونقص فيلزم الضرر والقيمة
شي واحد وهذه القيمة يملكها الاخذ على الاصح والاحتمال حسد المقتضوب وهو كملك
الغرض كما صح به القاضي الحسين والامام لا يتنفع به على حكم رده او بدله عند رد العين
وليس لنا موضع يجتمع فيه ملك البدل والملك على المذهب الاخذ والقيمة الواجبة
اقصى القيم من الغصب الى الطلب فتكون المصنف في الحال متعلق بقبوله بطالبه لا بالقيمة
وسنعي كما قال الاسنوي اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب لانه باق على ملكه تنبيه
قول المصنف الى بلد اخر منهم ان التفتد الى دار اخرى بالبدل لا يسلط على طلب القيمة
وهو ظاهر اذا امكنه احضاره في الحال والا كان له ذلك كما قاله الاذري فاذا رده اي
المقتضوب ردها اي القيمة ان كانت باقية والا فبدلها لردوا للحيولة وجب على الغاصب
رد المقتضوب اذا عاود بعد اخذ القيمة واسترجاع القيمة جز ما خلافا لما رغبه القيمة
لا عوار المثل ثم وجد المثل فانه لا يرد على الاصح والفرق ان المقتضوب عين حقيقة والمثل
بدل حقيقة ولا يلزم من تمكنه من الرجوع الى عين حقيقة تمكنه من الرجوع الى بدل حقيقة فان
انقضا على ترك الرد فلا بد من بيع بشروطه وجب على الغاصب ارجع المقتضوب الى وصوله
للمال ولو اعطي القيمة للحيولة ولما حكم صان زوايد وارث جناية وليس للمقتضوب منه
احمال الدرهم المبدول اذا كانت باقية وغرامة مثلها كما في رواية الروضة لما مرها
كانت ضررها بزيادة المصلحة دون المنفعة وتصور زيادتها بان يدفع عنها
حيوانا فتنتج او شجرة فتنتج كما قاله العمري او بان يكونا ببلد شعاعا امله بالحيوان
كما قاله بعضهم تنبيه قضية كلام المصنف انه لا يستر القيمة الا اذا اراد العز واستثنى
من ذلك ما لو اخذ السيد قيمة ام الولد للحيولة ثم مات السيد قبل ردها فان الغاصب
يستره القيمة كما قاله في المطلب ولمحق ذلك ما لو اعطى او اعطى العبد المقتضوب ومنهم من
قول المصنف فاذا ردها ان له لس الغاصب حبس المقتضوب لا يستره القيمة وهو
كذلك وان حكم القاضي الحسين عن النصارى انه لا يملك المقتضوب المثل في البلد المستقر
اليه طالبه بالمثل حيث ظهر به في البلدين شا لا كان له مطالبة بترده العين فيما اورد من

ذلك

ذلك كما قال الاسنوي ان له المطالبة في اي موضع اراد من المواضع التي وصل اليها طريقه
بين البلدين تنبيه قول المصنف في البلد المقتضوب اليه ليس بقيد فانه لو اعاده الغاصب
الى بلد الغصب قلقت فيه لم يسقط التخيير فان فقد المثل حيا مان لم يوجد او شرعا بازوجه
منع من الوصول اليه مانع او وجد زيادة على غرضه المالك قيمة المثل في البلدين تنبيه
لانه كان يجوز له المطالبة بالمثل فيها بل يطالبه بالقيمة في القاع التي وصل اليها المقتضوب كما
صح به الرواية لما ذكره ولو طفر المالك الغاصب للمثل او التلث بغير غصب بان وجد
في غير بلد التلث والمثل موجودا فالاصح ان كان لا مونة المنة كالسنة البسيرة فله مطالبة
بالمثل اذا ضررت على واحد منهما في ذلك الا ان كان لبقوله مونة فلا مطالبة له بالمثل
ولا للغاصب او المثل ايضا تكليفه بقبوله لما فيه من المونة والضرر لم يفرقه قيمة بله التلث لانه
تعد الرجوع الى المثل كالاقطاع والثاني له المطالبة بالمثل مطلقا كما لو ائتلف مثليان وقت
الرفض لم يطلب في وقت التلث والثالث ان كانت قيمة ذلك البلد مثله قيمة بلد الثالث او اقل
طالبه بالمثل والا فلا وتعلقه الاسنوي عن جمع كثير تنبيه ان قصار المصنف على قيمة بلد
التلث محله اذا لم يسقط المقتضوب عن موضعه فان نقل فقد مر انه يجب اكثر البتاع قيمة
ولو تراصيا على المثل فان في اصل الرخصة لم يكن له تكليفه مونة التلث ولو اخذ المثل على ان
يضم له مونة التلث لم يجرى كما قاله الغوي ولو طفر المثل لانه ليس بغاصب في غير مكان التلث
فحكمه حكم الغاصب فيها ذلك المصنف فطافح من ذكر المثل شرح في المقتضوب يقال
واما المقتضوب المستقر في بلد من وقت الغصب فاقض منه من وقت الغصب الوقت التلث لانه في
حاج زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فاذا لم يرد ضمن بدله خلاف ما يروى بعد
الرفض فانه لا يقضي شي لانه مع بقا العين يمكن توقع الزيادة في المستقبل فلم يفت بالكلية
ولا فرق في اختلاف القيمة بين تغير السعير وتغير المقتضوب في نفسه ولا عين الزيادة
بعد التلث وانما يجب القيمة من نقد بلد التلث كذا قاله وهو محمول كما قال الاسنوي
على ما اذا لم يتعلقه والا فيجوز كما في اللغة اعتبار البلد الذي يعتبر القيمة فيه وهو اكثر البلدين
قيمة كما مر في المثل وفي الجرح عن والد ما يثار به تنبيه مستثنى من ضمان المقتضوب بالقيمة
ما لو تلف المال الزكوي في يد بعد الحول لا عذر فانه يضمنه بالمثل المصورى وان قلنا
الزكاة تتعلق بالعين تعلق شركة لانه لو فعل ذلك مع بقا المال لا جزائه فتعفن عند عدمه
حكماء في اللغة في قسم الصدقات عن الاصحاب والعين بالمقتد الغالب فان غلب
نقدان وتاوعين القاضي واحدا كما قاله الرافعي في كتاب البيع وفي الخلاف المقتضوب لا غصب
بضمن قيمة يوم التلث لانه لم يوجع في ضمانه قبل ذلك واما بعد فلا وجود له وتعتبر القيمة
في موضع الاطلاق الا اذا كان لا يصلح كالمقارعة معتبرا بقرب البلاد كما في الخلاف فان نقص
كان حجة على مقوم سيد ماله او من خلفه في البدل قيمة ما به ذلك بعد ذلك وقبضه
حسون ما لو اوجب الاضطرار هو الما به لا اذا اعتبرنا الا في الضرر العادية بلان معتبر في نقد
الاطلاق اولى ولا تغيب خبر سواء كانت سلم ام لغرض محترمة ام لا اذ القيمة لها كالدوم والمينة
وسائر الاعيان الحجة والتبدي كالحجر مع ان اسمها لا يتناول عند الاثرين ولكن لا يرفع الا باسم

أي المفضوب ولم يذكر سببا أو ذكر سببا خفيا كسرة وسيا في ضبط ذلك في الرواية **وذكر المال** ذلك
صدق القاصب لا يهمل قد يكون صادقا ويجوز عن البينة فلهذا لم يصدق لا يرد إلى تحليل حبه والثاني
 يصدق المالك بيمينه لأن الأصل بقاءه **وإذا خلت القاصب** **عزمه المالك** بدل المفضوب من المالك
 أو العينة في الأصح لعجز عن الوصول إلى غير ماله بيمين القاصب والثاني لا يلتزم العين في رغبة **فلو اختلفا**
في قيمته بعد الاتفاق على الغلان وحلت القاصب عليه أو اختلفا في الثابت **التي على العبد المفضوب**
 كان قال المالك هي لي وقال القاصب بل هي لي أو اختلفا في عيب خلقي كان قال القاصب ولوا حكم
 أو عديم القيد وقال المالك كان سليما وأنا حدث عندك **صدق القاصب بيمينه** في المالك ثلاث
 أمانة الأولى فلا يزال الأصل براءة ذمته من الزيادة وعلى المالك البينة فإن أقام المالك بينة
 عليه أن العينة أكثر مما قاله القاصب من غير تعد برسمت وكلف القاصب الزيادة على ما قاله
 إلى حد لا يقطع البينة بالزيادة عليه وفيل أنها لا تسمع وما لا يلهي ابن الرقعة وإن أقامها
 عن الصفات لتقوم المقومون بتلك الصفات لم يقبل لأن مستغنى المالك بما قامتها
 إبطال دعوى القاصب معذرا حقيقا لا يعلق بتلك الصفات وصار كالمالك لو أقامها بصفات
 وذكر قيمة جعفر فيومر بالزيادة إلى حد الاتفاق وإن أقامها بقيمة قبل القبض لم تسمع
 على الصحيح وأما في الثانية فلا بد من القاصب على العبد وما عليه وخارج بالعبد المحرر فلا يثبت
 بدعائه أو سارقه على ثيابه كما سرت الإشارة إليه وأما في الثالثة فلا بد من الأصل العدم
 والبينة يمكنه وفي الاختلاف **في عيب خادته** بعد تلفه كان قال القاصب كان سارقا أو أقطع
يصدق المالك بيمينه في الأصح لأن الأصل والقالب السلامة والثاني يصدق القاصب لأن الأصل
 براءة ذمته ولو رده القاصب وبه عيب وقال عصبته هكذا أو قال المالك بل حدث عندك
 صدق القاصب بيمينه لأن الأصل براءة ذمته عما رده على تلك الصفة فإن قيل لا تستغنى ذلك
 برد المفضوب بل لو تلت كان الحكم لذلك أخذ من التقليد المذكور ومن مثيلة الطعام الآية
 أجيب بأن القاصب في التلث قد لزمه العزم فضمنه جانيه بخلافه بعد الرد **ولو رده**
 أي المفضوب **بأنقص القيمة** بسبب الرخص لم يلزمه شيء لعماله والذوقات إنما هي رخصات
 الناس ولو عيب ثوبا مثلا فتمت عشرين مثلا فصارت بالرخص ورواه **ليس** قاله **فصار**
 ورواه **لزمه حصة** وفي **نقط الثامن** **أقصى العزم** لأن الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمة الثوب
 كانت من العيب إلى التلث وهو في المثال المذكور حصة والنقصان الباقي وهو أربعة ونصف
 سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب انضمام الحصة إلى اللبس كما علم مما روي لوعادت
 العثم باللبس إلى حصة ثوبا فعلا إلى عشرين لزمه مع رده حصة فقط وهو الغاية باللبس
 لا فتاح تأثير الزيادة الحاصلة بعد التلث بدليل أنه لو تلت الثوب كله ثم رادت العينة لم يضر
 الزيادة ولو اختلف المالك والقاصب في حدوث الغلا قبل التلث باللبس فقال المالك حدث
 قبله وقال القاصب بل بعد صدق القاصب بيمينه لأنه العار من **لو عيب خفي** أي فردي
 خفي فكل واحد ليس خفيا **فمنها عزم** **فلن** **أورد** **الأمر** **وقد روي** **في يد** **عصب** **له**
 فقط فالتلث معطوف على عيب **أورد** **بماله** والعينة لها واللباس ما ذكره **في الأصح** **وأما**
 حصة ولأنه لا يرش ما حصل من التعريف عند فالتلثية قيمة ما تلت أو تلفه وأرشد التعريف

أو المالك أحداهما في يد عصب
 له فقط فالتلث معطوف على

الحاصل بذلك والثاني لزومه درهما من قيمة ما تلت أو تلفه **تبعه** خارج بقوله في يد المالك
 كما لو تلفه في يد القاصب فإنه لا يلزمه إلا درهما من قيمة ما تلت أو تلفه **وتبعه** **وتبعه** **وتبعه**
 الخلاف في كل فرد من أصل أحدهما إلا بالآخر كروحي البعد ومحل الباب وأجره الذي
 في زوجي الطائر إذا كان بيدي مع زوجته التزويعوا على أنه لا يقطع سرة أحدهما إذا لم
 يبلغ وحل نصبا وإن صماء أباه لا نه كان نصبا في الحرز حال الانضمام ونقص بالتزويج
 مال الإخراج وصماء لأنه لا يثبت الاقصى مع وضع اليد ولم يقطعها اعتناء بحاله **الأخر** **أج**
ولو حدث في المفضوب **بغير** **بمال** **الثالث** **أن** **كان** **حذر** **القاصب** **الخط** **المفضوب** **بغير**
 أو الوثيق عصبه **فكان** **الحكم** **أن** **لا** **يكون** **بحاله** **لشدة** **فكان** **هنا** **في** **محل** **المفضوب**
 من مثل أو قيمة **وفي قوله** **مع** **أرشد** **النفس** **قياسا** **على** **العيب** **الذي** **لا** **يسري** **وفي** **مالت** **تجوز**
 بين الأمرين واستحسنه في الشرح الصغير وعلى الأول ما سبق العريضة والعصب لعماله
 لا بالحقن بالمالك أو المالك كالمقتل ساء لعين يكون المالك أحق بحلها وجهان أحدهما
 كما حزم به المصنف في تكملة الأول وقرئ بيمينه وبين سلة الخلد بأن المالك هنا باقية خلاف
 الثاني ومثل الثاني ما لو جرح الرطب مثلا فإنه يغرم بدله والمالك أحق بيمينه **تبعه**
 أشد المصنف بالتشديد إلى أن يصرح المالك إذا حدث النقص بفعل القاصب ولو حدث
 في يد كالمقتل الطعام تبعة أخذ المالك مع الأمرين أما ما لا يسري إلى التلث فبما رشه
 كما **روى** **الرجوع** **الرقب** **المفضوب** **في** **يد** **القاصب** **تعلق** **بقيمة** **مال** **أخذ** **أو** **وجب** **عليه** **فصار**
 فعلى على مال **القاصب** **فصل** **أن** **بعض** **حدث** **في** **يد** **فلم** **يخلص** **بالأمر** **من** **مال** **الرجوع**
 بالحماية لأن الأقل أن كان هو العينة فهو الذي دخل في طائه وأن كان هو المال فهو الذي
 وجب وجب عليه أيضا أرشد القاصب الذي نصف به وهو كونه صار حيا به ما ذكره الرامي
 في البيع **فإن** **تلف** **الرقب** **في** **يد** **القاصب** **أو** **في** **يد** **القاصب** **عزم** **المالك** **أقصى** **قيمة** **من** **العيب** **إلى** **التلث**
والجواب **على** **تقرير** **أي** **القاصب** **أن** **لم** **يغرمه** **لأن** **حياة** **المفضوب** **مضمونة** **عليه** **وإن** **تعلق** **بها**
أخذ **للمالك** **القاصب** **بغير** **حق** **لأن** **بذل** **الرقبة** **التي** **حقه** **سقط** **بها** **إذا** **أخذ** **الحق** **عليه**
 حقه من تلك العينة **بوضع** **المالك** **بما** **أخذ** **منه** **القاصب** **لأن** **ما** **أخذ** **المالك** **لم** **يسلم** **له** **تبعه**
 مقتضى قوله ثم ترجع أنه ليس للمالك مطالبة القاصب بالأمر فيلزم أن يأخذ الحق عليه العينة
 منه وهو كذلك كما صرح به الإمام لأنه ربما سري الحق على القاصب وذلك بيمينه من الرجوع **تبعه**
 له مطالبة بالأمر كما يطالب به الضامن المضمون كما قاله ابن الرقعة **ولو رده** **الرجوع** **الحق** **إلى** **القاصب**
فبيع **في** **الحياة** **رجوع** **المالك** **بما** **أخذ** **منه** **الحق** **على** **القاصب** **لأن** **الحياة** **حصلت**
 حين كان مضونا عليه والرجوع الرقيق في يد القاصب أو لا يرد في يد المالك وكل من الخافقين
 مستغرة قيمة مع بها وشرتمتها بينهما بعض من المال الرجوع على القاصب بيمينه العينة
 للحياة بيمينه عليه وللاول التعلق به كما في المال السابقة فإن أخذ من المال رجوع
 به المالك على القاصب من آخره وبسبب له المأخوذ ما قبله لأن الأول أخذ قام العينة والثاني
 لم يعلق حقه بالتلث وقد أخذ **لو عيب** **أو** **ما** **أخذ** **أو** **ما** **أخذ** **من** **وجه** **الأمر** **من** **المالك**
على **رواه** **الحكم** **كما** **كان** **فيل** **نقله** **أن** **كان** **بأقرب** **ولو** **غرم** **عليه** **أصناف** **منه** **أو** **رواه** **أن** **كان**

فالمال امران التراب مثل فان نعد رد مثله عزم الارش كما بقدر عليه في الامر وهو ما بين قيمتها
بترابها وقيمتها بعد نقله عنها اجبر المالك ايضا على **عادة الرد** كما كانت قبل النقل من استنباط
او ارتفاع او انخفاض لا مكانه تنبيه خرج بما قدمت به الحق ما لو اخذ التراب من مكان واحد
حيث صار مكانه حق فان المصنف ذكر بعد ذلك وما اذا كان الماخوذ من القمامات ففي
المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها فانها محقة ومقتضى كلامه وجوب ردها ان كانت
باقية وهو كذلك كما قاله الاستقوي **والمناظر الرد** له **وان لم يطالب المالك** ومنعه كما جري
عليه ابن المقرئ **ان كان له فيه اي النقل** من كان ضيق ملكه او ملك غيره وكان المفقور اليه
شارعا وخشي منه ضا نانا او حصل في الارض نقص وكان ذلك النقص يزول بالرد لنقص الفرز
عنه **والا** بان لم يكن له فيه عرض كان نقله منها الى موات او من احد طرفيها الى الآخر **طرد**
ما ادن في الاصح لانه تصرف في ملك غير اذنه وعلى هذا لو اسلمه كان للمالك تملكه الرد
الى الحد الذي نقله اليه والثاني له الرد بلا ادن لانه رد ملكه الى محله تنبيه محل الخلاف
فاذا لم ينفع المالك من الرد فان منعه لم رد جزا او منعه من بسطه حيث كان له الرد لم
يسطه وان كان في الاصل ميسوطا **وتبينها ذكرنا** من فطر التراب بالكتل **حفر البئر وطما**
فعلية الطم بترابها ان بقي ومثله ان تلفت ان امره المالك بالطم والا فان كان له فيه عرض
استقله والا فلا في الاصح واستشكل الاستقوي الطم مثل التراب الثالث بانه اذا تلف يجب
في ذمة الغاصب مثله والواجب في الذمة انما يملك بنقص صحيح فليس مستقيم الرد بدون الاذن
انتهى ولعلم اغتفر وذلك للحاجة ومن العرض هنا ضمان الرد في فان منعه المالك من الطم
ورضي باستدائها فليس له الطم ومنه دفع عنه الضمان فان اقتصر على منعه من الطم فكذلك
في احد وجهين نقله الروياني وابن الرضد عن الاصحاب ولو كان الغاصب قد طوى السرالة
بقيته فله نقلها وللمالك اجبارها عليه فان وهبها منه لم يلزمه المبيع في الاصح **واذا اعيد**
الغاصب الى مكانه ولم يبق نقص فلا ارش عليه للمالك لعدم الموجب له **لكن عليه ارجح المثل**
الاعادة من الرد والطم وغيرها وان كان ايتا موجب كما يلزمه ارجح ما قبلها تنبيه عبارة
الروضة طبع الحفر والاعادة وهي كما قال السبكي ازيد فائدة لو لا ما قدرناه **وان لم ينقص في الارض**
وجب ارشها اي ارجح لاختلاف سببها **ولو غصب زينا وخوه** حن الادهان كالسراج
والسمن **واغلاه عنه دون قيمة** **منه** كان غصب صاعا قيمة درهم فصار الى نصف
صاع قيمة درهم **ولبقا العين** **ولزمه مثل الزايب منه في الاصح** ولا يجبر بنقصه بزيادة قيمته
كالو حضي العيد فزادت قيمته فانه ضمن قيمته على الجسد بدو الثاني لا يلزمه جبر النقصان اذ
ما فيه من الزيادة والنقصان حصل من واحد فيجبر النقصان بالزيادة **فان نقصت القيمة فقط**
كان لم ينقص عين الصاع بل نقصت قيمته كان صار نصف درهم **لزمه الرد** جبراله **وان نقصت العين**
والقيمة جميعا **مرد الاله** **ومرد الباقي مع ارشها ان كان** من نقص العين كان صار الصاع نصف
صاع صاوي اقل من نصف درهم فان لم ينقص القيمة كان صار نصف الصاع صاوي نصف
درهم **والا ارش** وان لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد ولو غصب عصيرا فاعلاه فنقصت
عينه دون قيمته لم ينقص مثل الزايب لان الزايب منه ماسة لا قيمة لها والزايب من الدهن ذهبن

منقول

نقص القيمة

منقول وفارق نظير في الفلاس حيث تضمن بدل الالهاب للبايع كالزيت لان ما زاد بالاغلا فم
للشئ فيه حصته فلو لم يضمن المشتري ذلك لا يخفى بالمانع والزايد بالاغلا هنا للمالك فاجبر به
الالهاب ومثلا اغلا العصير ما لو صار العصير خلا والرطب تروا ونقصت عنه دون قيمة لا
تضمن مثل الالهاب واحدها الما ورد في الرومان في البن اذا صار حينا ونقصت كذا وتعرف
النسبة بوزنها **والاصح ان السمن الطاري** في المعصوب عند الغاصب **الاصح ان السمن الطاري**
فله عند غصب حاربه سمنه فمزلت عنده ثم سمنت عنده فعدت القيمة فانه ردها وارش
السمن الاول لان الثاني غير الاول وحتى لو زال الثاني ردها وارش السمن والوجه الثاني
بحر كالوجني على عين فابيض ثم زال البياض وعود الحن كعود السمن تنبيه اشار بقوله
نقص هزات الى ان السمن المعطر الذي لا ينقص القيمة بزر البغير مضمون وهو كذلك ولو انعكس
الحاربان كانت معدله سمنت في يد الغاصب سمن معطر او نقصت قيمتها ردها وهل يغرم
ارش النقص قات في الكفاية لا يها لم ينقص حقيقة واعرفا وقاب الاستقوي نعم وهو
الاوحد لان الاول مخالف للقاعدة في مضمين نقص القيمة ويجوز الخلاف فيما لو كرر الطم او الا
ثم الاعاد بملك الصنعة **والاصح ان يرد لصنعة** **سمن** الغاصب **بحر السمن** سواء
ان ذكرها عند الغاصب وهو ظاهر امر عند المالك كما جئته في الطلب وشملته عبارة المصنف لانه
عن الاول فصار كالو سمنه بخلاف السمن فانه زيادة في الجسم بحسبه فصار في ذلك الاجزا
الذاهية والثاني لا يجبر كالسمن ورد بما ورد لم يعلم الصنعة عند الغاصب بعد فسادها فكذا ذكر
كما قاله الرافعي او عند المالك فلا كما قال الاستقوي انه المجهد ولو بعث الجارية المعصوبة
العتا فزادت قيمتها به ثم سبته لم ينقصه قات في احد الروضه لانه محرم كذا في كسر الملامح وهو
محرم على غنا يخاف منه العتنة لئلا يباع ما صح في الشهادات من انه مكروه وكالجارية فيها ذكر العبد
وما نقله في اصل الروضة فيه من لزوم القيمة محمول على ذلك ولو ائلف ذلك المراسي او كثر الطام
ضمنه غير مارش او نال الخ لانه لا محرم تنبيه برز الرشق المعصوب او تمط شعاع او سقوط
منه بخير بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف الشاة وورق الثوب فانه
لا يجبر بعوده كما كان لانه منقول من نقص به وصحة الرقيق وشعر وسنة غير منقودة **وتما صنفه**
عند الغاصب **كاجور سمن** **صنعة اخرى** عند **قطما** وان كانت ارفع من الاولى لاختلاف الغرض
ولو غصب عصيرا **منه** **طما** **ان للمالك** لان عين ماله وان استقل من صنعة الى صنعة
وعلى الغاصب الارش ان كان من العصير لحصوله في يد قات لم ينقص قيمته اقله عليه والثاني
لزمه مثل العصير لانه بالبحر كالثالث والخلاف على هذا اصل للغاصب **والاصح ان للمالك** لانه صاع
ملكه ويجري الخلاف فيما لو غصب بضا ففترخ او حانت او برز من بضا بغيره احده
بقوله ثم تحلل عما لو تحزر لم يحلل فانه يلزمه رد مثله لغزات المالكية وعليه ارافة الجزاء لغزات
نقصه الجزية **والا** فلا يجوز له ارافتها لاحترامها **ولو غصب حرا** **فمطلت** عند **او ماله**
يظهر بالبداهة **والاصح ان للمالك** **الحمل** **المعصوب** **سمن** **لها** فانه ما انقص به فاذا قلنا بدين فمما
والثاني ها للغاصب لحصول المالكية عنده ونقصه لتعديل الاول اخراج الحن غير المومر وبعده حرم
الامام وسوى المولى شيها وهو كما قال شيخنا اوجه الا ان اعرض المالك عنها فلا يجب ردها عليه

101

نقص القيمة

منه ان خلطه مثله او با جود منه لا يارودا انه دون حصة لا يرضاه فله اخذ ولا ارش
له وكان ما جاع بعض حقه والاخذ مثل ماله والطريق الثاني قولان احدهما
والثاني مشترك كان في المخلوط والمقصوب منه قدر حقه من المخلوط قال السبكي والذي
اقوله واعتقد وشرح صدرى له ان القول بالعلال باطل لان فيه ملك الغاصب
مال المقصوب منه بغير رضاه بل بمجرد تعديه بالمخلط واطال الكلام في ذلك وقال
الزركشي اذا قلنا انه كالتلف لعل الغاصب فلا تصرف فيه وهو محجور عليه فيه حتى
يعطى المالك بطله انتهى وهو كما قال من شبهة ظاهر قات ولم اره لغير تنبيه قضية
اطلاهم ان خلط الدراهم عليها حيث لا يمتز هلاك وهو لذلك كما قاله بعض المتأخرين
وهو اوجه من قول ابن الصياح وغيرهما يشتركان والفرق ان كل درهم متميز
في نفسه بخلاف الزيت ونحوه ينتقض بالمحجوب ولو اختلط الزيتان او نحوهما بانصباب
ونحوه كصب بيمينه او برضى مالهما فاشتركا لعدم التقدي فان كان احدهما اردا اجبر
صاحبه على قبول المخلط لان بعضه عين حقه وبعضه خبر منه لا صاحب الاجود لا يجبر
على ذلك فان اخذ منه فلا ارش له لعدم التقدي والابيع المخلط وقسم الثمن بينهما بنسبة
القيمة فان اراد قسمه غير المتفاضلين في القيمة على نسبة القيمة **الرجز** المتفاضل في الكيل
ونحوه اما لو خلط المقصوب بغير جنسه كالزيت بالسراج ودقيق الخنطة بدقيق الشعير
فان تراضيا على الرفع منه او ببيعه وقسمه فانه جائز لان الحق لا يعدوهما ولا المتفاضل
جائز مع اختلاف الجنس وان استع احدهما لم يجبر المقتنع لانه كالمالك فلا يلزم الغاصب
ببطل ماله يجب عليه ولا المقصوب منه بقبول خال من يجب له فيقسم المثل وقيل ببيعان
وقيسم الثمن على نسبة القيمتين ولم يكن غصب كان انصب احدهما على الآخر فاشتركا في الماسر
ولو غصب ريس او نحوها من اثنين فالزاد وخلطها قات ابا المنزكي فهو كما لو غصب زينا
وخلطه بزمته وهو مقتضى كلام اصليه وقاد البلقيني المعروف عنه ان القيمة ان لا ملك
شيئا منه ولا يكون كالمالك وهذا اوجه مما يورد كما قال شيخنا ما نقل عن قنار المصنف
انه لو غصب دراهم من جماعة وخلطها ودفع كل واحد منها قدر حقه جاز له اخذ والقرينة
وان دفع لاحد فقط صار مشتركا بين الجميع وفرق بينه وبين ما اذا خلطه بالرضيه
بانه يتبع للملوك له فاستتبع خلاف مال الاجنبين لا اولويه لاحدها على **الاخر** **لو غصب خبثه**
مثلا **وحي عليه** في ملكه وغيره كمن سجد **اخرجت** اي لمزومه اخراجها وردھا الى مالكيها
ان لم تنفق ولو تلف عليه بسبب الاخراج اضمات قصتها لتعديده وعليه ارش نقصها
ان حدث فيها نقص واجز مثلها ان مضت من مثلها اجم اما اذا تعففت بحيث لو اخرجت
لم يبق لها قيمة فهي كالتالفه **ولو ادرجها** اي الغاصب في مغبنة **فان** اي لمزومه ماله الا ان
ينفق **الا ان خاف** من اخراجها من السفينة **لم يفسد** **وما يعصرون** ولو للغاصب كان
كانت السفينة في اللجة والخسفة اسفلها فانها لا تنزع وانما لم تنزع لانها لا تدور في
البحر فيسهل الصبر الى الشط او نحوه كزقاق بخلاف هدم البناء لزد اللوح بل ياخذ اللوح
القيمة للميلولة الى تيسر النزاع وخرج بالمعصومين نفس الحزبي وماله والحزف المذكور ماله

كانت السفينة على الارض او مراعاة على الشط او نحوه او كانت الخسفة في اعلاها
قات الاستوى وشيخنا ان تلقى بالثقل ما يبيع القيمة قات الولي العرفاني الا
الثمن وجري عليه الزكشي والا وجد عدم الاستثناء الا في كل واحد
من قولهم ولو خاط شيئا بمقصوب لمزومه ترعه منه وردة الى مالكه ان لم يسل
والا فكل للمالك لان جميع حيوان مختار مخاف بالزرع هلاله او ما يبيع النخيل
فلا يجوز ترعه منه لجرمته الا انه لا يؤثر في ذلك الثمن في غير الادبي بخلاف الادبي
كما في التمر ولو شد بمقصوب جيبه كان كما لو خاط به جرحه ذكره المتولي ولا يبيع
لترعه ما كوله ولا يبيع ولو كان للغاصب للتمتع عن ذبح الحيوان لغرضه ويقتضيه
لانه احال بينه وبين ماله ولو خاط به الغاصب جرحا لادبي يادنه فالغرض عليه ولو
جرح الغاصب كالقرب له طعاما بمقصوب فأكله ونزع الخط المقصوب من الميت ولو ادب
واغاله ينزع في الحياة لجرمة الروح وينزع من حي غير مختار مكرهه رزان مختص بملك
لا يستغنى به وحيث لا يجوز ترعه نحو زعصبه له آتيد الخياط به جرحه ان لم يوجد
خياط جلال وحيث يجوز ترعه لا يجوز غصبه لخالط به الجرح **ولو وطئ** الغاصب الامه
المعصومه علما بالخير لو وطئها مختارا **احد** لانه زنا سواء كانت عاتلة ام جاهلة نعم
الاب ونحوه لا حد عليه **وان جمل** غريمه لا شتاها عليها ولقرب محمد بالاسلام او بغيره
عن العلم او الرق عليه **فلا حد** عليه لغزوه **وفي المالكين** اي بحالتي علم وجملته **جب المهر**
لانه استوفى المنفعة وهي غير راتبه لكن في حالة المهر بغير مهر واحد وان تكرر الوطئ
وفي حالة العلم بتركه وان وطئها مرة واحدة عالما وجب مهران وسياتي بسط ذلك
في باب الصدوق ان شاء الله تعالى **والا ان تطا** **وعده** الوطئ عالمة بالخير **فلا حد** لها
مهر على الصحيح لانها راتبه وقد نهى عن مهر البغي وهي الزانية والثاني يجب لانه سيدها فلا
يسقط بطواعتها فيه كالولد في قطع يدها واجاب الاول بان المهر وان كان للسيد فقد
عهدنا ان سائر بغيرها كالولد قد قبل الاخوة **عليه** **المطاع** وعده **وعلت** بالخير لمزوناها
وهذا ايضا قيد فيما قبله كما قدرته فان جهلة او الرهت عليه فلا حد وسكت المصنف عن ارش
البكارة ولا شدة وجوبه ولا يسقط غطا وعده كالا يسقط ارش طرفها باذنه في قطع وعدم
في باب الخيارة بحسبها هنا ارش بكارة ومهر بيب والعرف بين ما هنا وبين ما هناك **ولو طئت**
من الغاصب **عليه** الغاصب **في الحد** **والله** وارش البكارة ايضا ان كانت بكر لا شرا كها في وضع
اليد على ذلك الغير بغير حق فياق فيه ما ذكره حلق العلم والمهل الا ان جهل المشتري قد يشا من
الجهل بكونها مقصوبه فانه يقبل قوله في ذلك **فان** **مهر** اي المهر للمالك **لم يزوج** به المشتري **على القات**
في الاظهر لانه باشر الاتلاف والثاني يرجع ان جهل الغاصب لانه لم يدخل في العقد على ضمانه
به على البائع لانه غف بالسبع ويجري الخلاف في ارش البكارة ايضا فلا يرجع به على الاظهر كما قاله الزبيدي
فان خالف في ذلك جمع لانه يدل جزئ منها **المعنة** **وان** **المطل** الغاصب او المشتري منه حال كونه **علما** **ما**
الخير **لو وطئ** **الولد** **ورفق** للسيد **فليس** لانه من زنا وان انفصل حيا فمضون على الغاصب
او مستحاجة فبطله للسيد او بغيرها فمضى وجوب ضمانه على المهر وجهان او جهها كما قال شيخنا
نعم كما لو طاهر النفر لبثت اليد عليه بقا للام والثاني لا لانه حيانه غير مستغنى وبحركه لوجهان

في حل البهية المقصودة اذا انفصل ميتا وعلى الاول تعتبر قيمته يوم الانفصال لو كان حيا وب
في المهاد ترجيح الثاني للرافعي لكن قات الادري انما ذكر غلط صريح فان الموضوع الذي
نقل عنه انما قاله الرافعي في الجاهل بالبحر ثم واصل في العالم انتهى وحاصله انه انقل
نظم من مسألة الى اخرى **وان جعل من ذكر التبريم** **فليس** **لشبهه بالجهل والمهور**
كما قاله في المطلب انه انفق حرا لا رقيقا ثم عتق **وعليه** **للميت قيمة** **ببقدر رفقته** **ليفوتيه**
وقد بظنه **يوم الانفصال** حيا لان القوم قتلوه غير مكن وعليه ايضا ارش نقص الولادة
ويرجع بها اي بالقيمة **المشتركة** **للميت** **لانه** **غرم** **بالبيع** **لان مقتضاه** **ان يسلم له الولد**
من عراة ووقع في الروضة بخط المصنف ولا يرجع وسب لسبق العلم ويرجع ايضا
بارش نقص الولادة كما نقل الرافعي عن الرافعين القطع به فان انفصل ميتا حيا فعلى
الجاني ضامه بالغرق والمالك مطالبة الغاصب او المشتري منه فبما ساعى بعشر قيمة الام
لما قدره رقيقا في حقه ثم ان كانت الغرة اكثر فالزيد لورثة الجنين او اقل فغرة الغاصب
او المشتري منه للمالك عشر قيمة الام كاملا وسبق ان شأ الله تعالى ان يدرك الجنين الحيو
عليه بحلة العاقلة قات المولى والفرع يجب موجهه فلا يغرم الغاصب حتى ياخذ الغرة
ويوقف الامام فيه وان انفصل ميتا بغير جناية فلا شيء فيه لعدم يقين حياته وتخلد
مالوا انفصل رقيقا ميتا حيث قلنا فيه بالضمان كما مر لان الرقيق يدخل تحت اليد المضمرة
سعال الام ولو انفصل حيا حيا غير مستقيم ثم مات وجب ضامه لا ناتيقتنا حيا ته تيب
اقتضا المصنف على المشتري قد يوفى ان الميت من الغاصب لا يرجع عليه وفيه وجهان
رجح البلقيين منها الرجوع لانه دخل على ان لا يضمها فسرع لو اذن المالك للغاصب او
المشتري منه في وطى الامة المقصودة ووطى وجب عليه المهر في احد وجهين رجح ابن
القطان وقيمة الولد في احد طريقين رجح غير **ولو ثبت المقصود عند المشتري** **من الغاصب**
وعزمه **للمالك** **بما عزمه** **على الغاصب** **سواء** **كان** **عالم** **ام** **جاهلا** **وانما يرجع**
عليه **بالقن** **لان** **المبيع** **بعد** **التبضع** **من** **ضمان** **المشتري** **وقيل** **يرجع** **من** **المفروض** **بما زاد على**
قدر **المن** **وقيل** **عن** **صاحب** **التقريب** **وكذا** **لا يرجع** **بالارش** **الذي** **عزمه** **للميت** **عند**
باقية **في** **الاظهر** **لان** **التقريب** **بانه** **من** **ضمان** **المشتري** **والثاني** **رجع** **للمعسر** **بالباع** **اما** **اذا**
كان **بفعله** **فانه** **لا يرجع** **قطعا** **ولا يرجع** **عليه** **بغير** **منفعة** **استوفاه** **كاللبن** **والركوب** **والسكر**
في **الاظهر** **وهو** **المقولات** **في** **المهر** **ومرئوجيها** **بما يرجع** **عليه** **بغير** **منفعة** **من** **منفعة** **غير** **استيفاء**
وبار **نقص** **المهلة** **بما به** **وعا** **سواء** **اذا** **انقص** **بالمعجزة** **من** **جهة** **مالك** **الارض** **في** **الاصح** **في** **المستين** **لانه**
غرم **بالبيع** **والثاني** **في** **الاولي** **بمر** **الثلث** **عند** **منزله** **انلا** **فه** **وفي** **الثانية** **يقول** **كانه** **بالينا**
والفراس **تلت** **ماله** **تنبه** **ثم** **الشحم** **وتتاج** **الدابة** **وكسب** **العبد** **كالمسقة** **كاجزم** **به** **في**
الروضة **قار** **السكى** **ويمكن** **ادخاله** **في** **كلام** **المصنف** **لولا** **انه** **شامل** **لذلك** **لقال** **وما** **قات** **لان**
العساة **المستعملة** **في** **المنفعة** **انتهى** **ولا يرجع** **بما** **انفق** **على** **الرقيق** **ولا** **بما** **ادى** **من** **خراج** **الارض**
كما **صح** **الرافعي** **ولو** **زوج** **الغاصب** **الامة** **المقصودة** **ووطيها** **الزوج** **او** **استخدمها** **جاهلا**
وعزم **المهر** **او** **الاج** **لم** **يرجع** **لانه** **استوفى** **مقابلها** **بخلاف** **المنافع** **الغائبة** **عنده** **فانه**
يرجع **بغيرها** **وكل** **ما** **اي** **يكن** **لوعزم** **المشتري** **يرجع** **به** **على** **الغاصب** **كاجرة** **المنافع** **الثانية**

تحت

تحت يد **لوعزم** **المشتري** **يرجع** **به** **على** **الغاصب** **لان** **القرار** **عليه** **لا** **على** **المشتري** **وما** **لا** **يرجع**
اي وكل ما لوعزمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كالمنافع التي استوفاه لوعزمه الغاصب
ابتد ارجع به الغاصب على المشتري لان القرار عليه نعم لو سبق من الغاصب اعتراف بالمالك
لم يرجع قطعا لانه يقول الذي ظنني هو المدعي والظالم لا يرجع الاعلى من ظله ولوعزم قيمة العين
وقد انقص لكنها اكثر لم يرجع بالزيادة على الاكثر من قيمة وقت قبض المشتري الى الثلث
لان لم يدخل في ضمان المشتري ولا يستثنى هذه الصوت لان المشتري لا يغرم الزايد فلا يصدق
به الضابط المذكور في **كتاب** **مكت** **ما** **من** **كل** **ما** **اذا** **كانت** **غير** **ظرف** **كما** **هنا** **مقصوده** **والا**
فموصوله **ككل** **رايت** **زايده** **فاكره** **قلت** **كما** **قار** **الرافعي** **في** **الشرح** **وليس** **ان** **يكون** **فوق**
فتون **فتناه** **من** **فوق** **بضبط** **المصنف** **يد** **على** **يد** **الغاصب** **غير** **المشتري** **في** **الضابط**
المذكور **في** **الرجوع** **وعنده** **وام** **اهل** **قار** **الاسنوي** **وقد** **سبق** **في** **اول** **الباب** **بيان** **ذلك**
فتات **والا** **يدي** **المترتبة** **على** **يد** **الغاصب** **ايدي** **ضمان** **الى** **اخر** **فما** **مر** **قاله** **هنا** **وقيد**
به **ما** **اطلقه** **هنا** **خاتمة** **لو** **وقع** **فصيل** **في** **بيت** **او** **ديار** **في** **مجت** **ولم** **يخرج** **الاول** **والا** **انهم**
البيت **والثاني** **الاكثر** **الحجبت** **فان** **كان** **الوقوف** **بغير** **يطا** **فالوجه** **كما** **قار** **المأورد** **اي** **انه**
انما **يغرم** **النقص** **لا** **شرا** **كهما** **في** **التقريب** **كالمصا** **دين** **ولو** **ادخلت** **هبة** **ما** **عليه** **في** **قدر** **ولم**
يخرج **الاكثر** **ها** **كمرت** **لتخليصها** **ولا** **يدج** **المأكولة** **لذلك** **ثم** **ان** **صحب** **مالها** **فعلية** **الارش**
لتقريبه **فان** **لم** **يلن** **معها** **فان** **تعدى** **صاحب** **العذر** **بوضع** **موضع** **لاحق** **له** **فيه** **اوله**
فيه **حق** **لكنه** **قد** **رعى** **دفع** **البهية** **فلم** **يدفعها** **فلا** **ارش** **له** **ولو** **تعدى** **كل** **من** **ماله** **العذر**
والبهية **فحكمه** **حكم** **ما** **عزم** **المأورد** **ولو** **انفت** **بهية** **جوهه** **لم** **تدج** **لتخليصها** **وان** **كانت**
مأكولة **بل** **يغرم** **مالها** **ان** **فرط** **في** **حفظها** **قيمة** **الجوهه** **للعيلولة** **فان** **انفت** **ما** **يفر** **بالإطلاع**
عزم **قيمة** **للفيصوله** **ولو** **ابتاعها** **بطعام** **معين** **فأكلمه** **مقتضيه** **بوجه** **مضمون** **بسطر** **العقد**
ووقع **ذلك** **قبضا** **للمن** **والا** **استنسخ** **العقد** **او** **بعد** **تفحصه** **مقد** **الملت** **مالا** **للباع** **فلا** **ينسخ**
العقد **ولو** **غصب** **لولوه** **دجاجة** **فابتعت** **الدجاجة** **للولوه** **نقاله** **ان** **لم** **تدج** **الدجاجة**
غرم **نقال** **قيمة** **اللولوه** **وان** **دجتها** **غرم** **ضمان** **ارش** **الدجاجة** **ولو** **غصب** **لولوه** **مثلا** **وانتلمها**
وامكن **اخراجها** **مشرب** **دوا** **اهل** **لم** **رمد** **ذلك** **ام** **لا** **انتهى** **الفتا** **بانه** **لا** **يلزمه** **بل** **يغرم** **القيمة**
اي **للعيلولة** **كما** **مر** **ولو** **غصب** **ثوبا** **فتج** **عند** **لم** **يجزله** **تطهير** **غير** **اذن** **مأكله** **ولا** **يكتف** **تطهير**
فان **طهره** **ففقصر** **ضمن** **ارش** **النقص** **وان** **لم** **يطهر** **فغله** **موتة** **التطهير** **وارش** **نقصه** **ان** **نقص**
ويضمن **الغاصب** **نقص** **السباب** **بالكر** **ونقص** **المنه** **ويشترى** **الندى** **ونقص** **المرودة** **ما** **التجار** **ونقص**
العمل **بالقربا** **وبحد** **ذلك** **والولد** **الحاصل** **بما** **لحق** **للمالك** **الام** **فان** **كانت** **للالغاصب** **ولا** **شر** **على**
الغاصب **للا** **لا** **نقص** **لانه** **لا** **يغالب** **بما** **ان** **كتاب** **الشفعة** **وهي** **بضم** **السين**
واسكان **الف** **وحكى** **ضمها** **لغة** **ما** **خوذه** **من** **الشفعة** **معنى** **الضم** **على** **الاشهر** **من** **شفعة** **النسب**
ومن **شفعة** **الاذان** **سميت** **بذلك** **لصم** **نصيب** **الشريك** **الى** **شريكه** **ومعنى** **الشفعة** **او** **الزيادة** **وقيل**
من **الشفاعة** **وشرع** **الحق** **فلا** **يتم** **بث** **لشريك** **القدم** **على** **الحادث** **فيما** **ملك** **بموصو** **الاصل**
فيها **غير** **التجاري** **عن** **جابر** **رضي** **الله** **عنه** **فرضي** **الله** **عنه** **ولا** **بالشفعة** **فما** **لم** **يعسم** **فاذا** **وقت**

هذه الدار والمالك المنع مطلقا اذا كان في اتحاد الميراث او موهبة لها وقع ان فيه ضررا ظاهرا
 تنبيه بحال الخلاف اذ لم يتسع المرقان اتسع بحيث يمكن ان يترك للمشتري فيه شيء غير منسب
 الشفعة في الباقي قطعا وفي العذر الذي لا ينافي المروءة والخلاف قال ابن الرضفة اما
 الدرب النافذ وغير محلول فلا شفعة في غير الدار البيعة منه قطعا ولو باع نصيبا ينقسم من مير
 لا شفعة فلا ملة الشفعة لانهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الميراث خاصة ففي الروضة واصلا ان
 للشريك الشفعة ان كان منقسميا فان قيل الميراث من مير الدار وهو لا يصح بيعه ولا نه يودي
 الى بقا الدار بلا مير فهو من باع دارا واستثنى لنفسه منها بيتا والاصح في زيادة الروضة بطلانه
 اجيب بان الدار متصلة بملة او شارح ولو اشترى من له دار لا مير لها نصيب احد الشريكين
 في مير شئت الشفعة وان لم يمان المشتري خصيصا مير كما هو ظاهر كلام اصل الروضة لان المير
 ليس من حقوق الدار قبل البيع وهذا فارق متلة الدار والشركة في حين الخان دون موهبة
 وفي مير الميراث دون الميراث كالشركة في الميراث فميراث في بيان الركن الثاني وهو
 الماخوذ بالشفعة فبالا **ثابت** الشفعة للشريك القدر **فما ملك** اي في شيء ملكه الشريك
 الحادث **بما رضى** محضه كالباع او غير محضه كالميراث الباع فالنصف الباقي وبالقسم عليه
 بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الغير فلا شفعة في الشفعة فيما ملكه بغير معاوضة كالث
 وهبة بلا ثواب ودوسية وضيح اما المملوك بالارث فلا نه يودي فلم يضر بالشريك بخلاف الشريك
 فانه كان من حقه ان لا يدخل على الشريك ضررا فاما بفعلت لطل الشريك عليه واما ما ملكك
 بالمعينة والوصية والضيح فلا نه لا عوض فيها فتوخذه بصورة متلة الشفعة ان يعلم بالبائع فلم
 يوخذه ثم انضج بعيب او اقاله او فليس او يوخذه ذلك اما ان يعلم بالبائع الا بعد صدور
 الضيحه فان له رد الفسخ والاخذ بالعقد الاول وقوله **ملك الارضا** قيد مضر لا حاجة اليه
 لتبوت الشفعة في مدح خيار المشتري كما سياتي وعدم شوبتها في مدح خيار البائع او خيارها
 كالمسا في انا هو لعدم الملك الطاري لا لعدم اللزوم نعم لو شرط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت
 الشفعة الا بعد لزومه لا يبطل خياره فيه عليه الاستوى **متاخرا** نصيبه **عن سب** **طلب**
الشفعة ثم شرع في امثلة المعاوضة المذكورة فقال **بيع** **وغيره** **وعرض** **فلم** **وعرض** **فلم** **وعرض** **فلم**
 في جنات المهد وان كان خطا او شبهه عمد فالواجب فيها انما هو الاصل والمصلحة عنها باطله
 على الاصح لانه صفاتها تنبيه تمديد الصلح بالدم ليس لاحراج الصلح عن المار فانه ثبت فيه
 الشفعة قطعا وانما خصصه ليكون منتظا في سلك الخلع من حيث انه معاوضة غير محضه وقوله
وعرض **اي** وعرض صلح عن مجرم كما به كان ملك المكاتب متقضا فصالح سديد به عن الخجوم
 التي عليه والا فالشفقة لا يكون مجرم كما به لان عوضها لا يكون لادينا والشفقة لا يتصور شوبته في
 الذمة وهذا ينسب على صحة الاعراض عن الخجوم وهو وجه نص عليه في الام وصحح السبيل فالصحيح المنع
 كما صححه في كتاب الكفاية لانه غير مستقر كالميراث فيه وقوله **واجب** **وراس** **مال** **سليم** **ها** **عطو** **كان**
 على بيع فلو جعلها قبل الميراث كان اوله لئلا يتوهم عطفا على خلع نصيب الميراث عن اوجه وعرض راس مال
 سلم وليس مراده لان راس مال السلم لا يصح الاعراض عنه ولو فاق لم يملكه ان خذت او لا يري بعد

موق

موق سنة فلك هذا الشقص فخذ منهم فلا شفعة فيه لانه وصية **ولو شرط في البيع الخيار** اي المتبايعين
 شرط **للبائع** وحده ذلك الشقص **بالشفعة حتى يقطع الخيار** اي اذا اقلنا الملائمة زمنه
 للبائع ام المشترك ام موقوف تنبيه قوله لهما من زيادته ولا حاجة اليه فان المانع
 شوبته للبائع **وان شرط للمشتري** **وطن** **والا** **فلا** **الشفعة** **ان قلنا للملك** في زمن الخيار **للمشتري**
 وهو الواجب كما سبق في باب الخيار **والا** **بان قلنا للملك** زمنه للبائع او موقوف **فلا** **يؤخذ**
 بالشفقة منه لان ملك البائع غير زايلا على القدر الاول ولا غير معلوم الزوال على القدر الثاني
 تنبيه كلامه مشعر بان الخلاف في هذا الشق قولان وليس مراده ابل هو وجهان وما ذكر
 في خيار الشرط بحري في خيار المجلس ويتصور انفراد احدهما باستقاط الآخر خيار نفسه
 فلو غير ثبت الخيار لكان ادنى وقد علم مما تقرر ان مجرد البيع وخو لا يفي في تبوت الشفعة
 بل لابد فيه من ملك المشتري او من في معناه كما اشار اليه المصنف بقوله فيما ملك **ولو وجد المشتري**
بالشفقة **بشر المحبة** اسم للقطعة من الشيء **وعيا** **واراد** **المشتري** **رد** **بالعيب** **واراد** **الشفقة** **اخذ**
ورضى **بالعيب** **فلا** **يطلب** **حق** **لا يبطل** **حق** **من الشفعة** لان حقه سابق على حق المشتري فانه ثابت بالبيع وحق
 المشتري في الرد ثابت بالاطلاع والثاني اجماعا على ان الشفعة انا باخذ اذا استقر العقد
 عن الرد وبحري الخلاف اذ كان الثمن نصيبا كعبد واراد البائع رده وعلى الاول لو رد المشتري
 قبل مطالبة الشفيع كان للشفيع ان يرد الرد وتأخذ في الاصح وهل يصح الرد او يتبين انه كان لطله
 وجهان صحيح السبيل الاول وقايدتها كما قال في المطالب الفوائد والزوائد من الرد الى الاخذ والمحقق
 بالرد بالعيب الرد بالاقالة ولو اصدقها شقصا فطلعتها قبل الدخول للشفيع اخذ النصف الذي
 استقر لها وكذا العايد للزوج لتبوت حق الشفيع بالعقد والزوج انما ثبت حقه بالطلاق ومثله
 ما لو فليس المشتري قبل الاخذ تنبيه جزم المصنف بان الخلاف قولان وبعبارة الروضة
 قولان وقيل وجهان ثم شرع في محذور قوله متاخرا عن ملك الشفيع فقال **لو اشترى اثنان معا**
دارا **وبعضها** **فلا** **شفعة** **احدهما على الآخر** لا استواءهما في وقت حصول الملك تنبيه او رد عليه
 ما لو باع احد الشريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع فالشفقة
 للمشتري الاول ان لم يشفع بايعه لعدم سبب ملكه عن سبب ملك الاول واذا لو باع معا ميراثا بشرط الخيار
 لهما دون المشتري سوا اجازام احدهما قبل الآخر فلو غير المصنف سبب الملك كما قدرته كانت
 او لم يبيعهم بالملك وثبت الشفعة لكل من الشريكين وان كان المشتري من جملة كما مشير اليه قوله
ولو كان للمشتري **شريك** **بشر** **المعينة** **خط** **للمصنف** **اي** **نصيب** **في الارض** **كان** **يكون** **من** **لأشياء**
 فباع احدهم نصيبه لا حد شريكه **فلا** **يأخذ** **ان** **الشريك** **لا** **يأخذ** **بالبيع** **وهو** **الثبت** **في** **هذا** **المشار** **سره**
 ياخذ **حصته** **اي** **نصيب** **منه** **وهي** **في** **هذا** **المشار** **السد** **س** **لا** **سواء** **هما** **في** **الشركة** **والثاني** **ياخذ** **الجميع**
 وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة مستحق على المشتري فلا يستحقه على نفسه واجاب
 الاول بانما لا نقول استحقاقا على نفسه بل دفع الشريك عن اخذ حصته فلو فاق المشتري خذ الكل واثره
 وقد استقط حقك لم تلزمه الاجابة ولم يقطع حق المشتري من الشفعة تنبيه قوله في الارض
 مثال لا حاجة اليه ثم شرع في كيفية الاخذ بالشفقة فقال **لا** **يشترط** **في** **الملك** **الشفقة** **فما** **كان** **بها** **لشوبتها**
 بالنسبة **لا** **احراز** **الشفقة** **كالباع** **جامع** **انه** **ملك** **بعوض** **دكان** **ينبغي** **ان** **يقول** **لا** **اذ** **الشر** **والاحراز** **المشتري** **لا**

يؤخذ

اجابة الشفيع

رضاه كالرد بالعيب ولكن **شروط لفظ** **بالثمن** **كذلك** **أو أخذته بالشفعة** ونحو ذلك كاخترت
الاخذ بالشفعة ويقوم مقام اللفظ إشارة الآخر بالمعنى المعطاة كما مر في البيع ولا انما طالب
بالشفعة ونحو ذلك تنبيه عدم اشتراط هذه الامور الثلاثة قال ابن الرفعة شكل ما سأل عن عقبه
من انه لا بد من احد هذه الامور وما يلزم منه اخذها فترقب واقترب ما علم ان يتجمل عليه
ان يجمع الثلاثة لا يشترط قال الاستنوي وهذا الحكم لا يستقيم مع تكرار الثلاثة بل بالحال الصحيح
انه كل واحد مخصوص لا يشترط وقال الزركشي ما ناله ابن الرفعة عجيب منه لان المراد هنا الاخذ
بالشفعة وهو قوله اخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص اما ما حصر
الملك فشرط فيه ما سياتي قال ابن شهاب ورد هذا قول المصنف ولا يشترط في الملك بالشفعة
انتهى وهذا البرد لا بد قال لان المراد ولله في ذلك شئنا في منحه ولا يشترط في ثبوتها قال
في شرحه وهو مواد الاصل كغيره بقوله ولا يشترط في الملك **وشرط طمع ذلك** اي اللفظ المذكور
اما تسليم العوض المشترك اي التخليه منه ومنه اذا اشترى من التسليم **فاد الملصق** من الشفع او
خل منه وبينه عند الانتفاع **او الرد القاضى التسليم** بضم اللام حيث اشترى منه او قبضه القاضى عنه
ملك الشفع النقص لانه وصل الى حقه في الحالة الاولى وقصر فيما بعد **واما رد في المشترك يكون**
العوض في ملكي الشفع حيث لا راسوا السلم النقص ام لا لان الملك في المعاوضة لا يتوقف على
القبض فان كان يما كان كان بالبيع صناع ذهب او فضة والتمن من الاخر لم يكن الرضى يكون
التمن في الدمة بل يعتبر القابض كما هو معلوم من باب **الرد او اما فضا القاضى** اي الشفع بالشفعة
اي ثبوت حقه كما قاله في المطلب لا بالملك **فاحضر حمله** **واشترى** الشفعه واخبر الملك **فملك به**
اي العضا **في الاصح** لان اختيار الملك قدما كحكم الحاكم والثاني لا يملك بذلك لانه لم يرض بدشته
تنبيه اشتراط المصنف اخذ هذه الامور ففهم انه لا يكتفى الملك عند الشهود وهو لذلك كما هو الظاهر
الوجهين في الوجيز ووجه ان المقر ولو عند فقد القاضى كما هو ظاهر كلامهم وان قال ابن
الرفعة لا يبعد التمسك كما في مسألة هرب الجار حيث يقوم الاشهاد مقام القضا لان الضرر
هناك اشد منه هنا ويشترط في الملك ايضا ان يكون التمن معلوما للشفع واذا علم الشفع
النقص بغير الطريق الاول وهو تسليم العوض لم يكن له ان يتسلم النقص حتى يودي التمن وان
تسلم المشتري قبل اداء التمن ولا يلزم المشتري ان يود حقه تاخره اليه حقه فان غاب ما له
امهلا ثلاثة ايام فان حقت ولم يحضر التمن فسخ الحاكم الملك وقيل يسطر بلا فسخ وليس للشفع خيار
محاسن لما مر في باب **ولا يملك شفعا لم يرد الشفع على المبتاع** على منع بيع الغائب وقيل يملكه قبل
الروية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الروية وليس للمشتري منعه من الروية والطريق
الثاني القطع بالاول لان الاخذ بالشفعة مهيئ لا يناسبه اثبات الخيار فيه **تنبيه** اشعار اقتضاه
على روية الشفع انه لا يشترط ان يراه المأخوذ منه وهو لذلك قال الاستنوي وبسببه انه
مهيئ ويصور ذلك في الثواب لو كاله وهو الاخذ من الوارث فصرح لا تصرف الشفع في
النقص قبل قبضه وان سلم التمن للمشتري وله الرد بالعيب عليه فان قبضه اذن للمشتري
واقبل التمن رجع فيه المشتري كما في البيع في ذلك كله وللمشتري النقص في كساي **فصل**
فيما يوحده به النقص وفي الاختلاف في قدر التمن مع ما ياتي معها **اذ اشترى شفعين** من

عقار

هذه

عقار **مثل** كبر وقد **اخذ** منه **الشفعة** **مثله** ان تغير الله اقرب الى حقه فان لم يتغيره
وقت الاخذ ببقيمته ولو قدر المثل بغير مقياسه الشرعي لقطا وحطه اخذ بمثله وزنا على الاصح
في الواقع في باب القرض وقيل كمال ويؤخذ بقدره كمالا وحكامه في الكفاية عن الجمهور
او بمقوم كصيده ونوب **مقيمه** لمعذر المثل قال ابن الرفعة ويظهر ان الشفع لو ملك
التمن قبل الاخذ بتمن الاخذ به لاسما المقوم لان العدو لعنه انما كان لمعذره ويحتمل
خلافه لما فيه من التضييق انتهى والاول اوجه **يوم** اي وقت **البيع** لانه وقت اثبات
العوض واستحقاق الشفعه ولا اعتبار بما حدث بعدها حتى يرد في ملك البائع **فصل** في
وقت **استقراره بانقطاع الحصار** **الحصار** اي اعتبار التمن حينئذ وجوز على هذا القول في التنبيه
وبهت في شرحه على ضعفه ولو جعل الشريك الشقص رأس مال سلم اتخذ الشفع بغير التمن
فيه ان كان خليا وبقيمته ان كان مقوما او طالح به عن دن اخذ بمثله او قيمته كذلك
او صالح به عن دم عدا واستأجر به او امنعه اخذ ببقيمته الدية وقت الصلح واخبره المثل
لمنع الاجارة او منعه حال الانتفاع وان اقرضه بعد ملك المستقر ببقيمته وبصدق الدين
بما ذكره بالخيار ومثاله قوله او اشترى **بموجبنا** **الطهر** **الحديد** **وحزم** به جمع **انه** اي الشفع كخذه
بموجب **ل** هو غير **ين** **المثل** **التمن** **المشتري** **ويأخذ** **النقص** **في الحال** **او يصير** **الحمل** **بكم** **المهمل** **خطه**
وهو **الحلول** **واخذ** بعد ذلك ولا مسقط حقه تاخير لمعذره لا يجوز زاله الاخذ بالموجب الضررا
المشتري لان الذم يختلف وان الرضاة الاخذ في الحال منطوق من الحال اضرنا بالشفع لان الاجل
يقابله قسط من التمن فكان ذلك دافعا للضررين وجامعا للحقين ولا يجب على الشفع احلام
المشتري بالطلب على اشهر الوجهين في الشرحين وما وقع في اصل الروضة من ان عليه ذلك نسبة
لسبق التمن والثاني ياخذ بالموجب بين ثلاثة منزلة المشتري والثالث ياخذ بسلعة لو سقت الى
ذلك الاجل ليعت بذلك القدر تنبيه لو اختار على الاول الصبر الى الحلول ثم عن له ان يعجز التمن
واخذ قات في المطلب والذي يظهر ان له ذلك وجه واحد قات الادري وغيره وهو
ظاهرا اذ لم يكن زمن تنبئ حتى منه على التمن المحل الضياع ولو كان التمن منجما قال المارودي
فالحكم فيه كالموجب فيجعل او يصير حتى يحل كله وليس له كلما حل يحل ان يعطيه واخذ بقدره
لما فيه من تعريق الصفقة على المشتري قات ولو رضى المشتري بدفع النقص وتأجيل التمن الى محله
واي الشفع الا الصبر الى المحل بطلت الشفعه على الاصح ولو حل التمن على المشتري بموته او نحوه
لرق لم يجعل الاخذ على الشفع بل ستم على خبرته وكومات الشفع فالحق لورائه **وانه** **مع** **شفعين**
ما لا شفعة فيه من حقه لفقده ارض اخرى لا شركة فيها للشفع صفقة واحدة **اخذ** **اي**
النقص لوجوده بسبب الاخذ دون غيره **حصنه** اي بقدرها **سين** التمن باعتبار القيمة وقت البيع
لانه وقت المقابلة فلو كان التمن مائة وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم اليه عشرين اخذ الشقص
اربعة اخاس التمن وسبق المضموم اليه للمشتري بالمخس الباقي بقوله حصنه من القيمة لا يعطى هذا
المعنى لولا ما ورد به ولا خيار للمشتري بتعريق الصفقة عليه لرجوعه عالما بالحال وهذا تارق ما مر
في البيع من انتفاع افراد المعيب بالرد قال الادري وظاهره انه لو جعل الحال ثبت له الخيار ولو اذن
صرح به انتهى والظاهر كما قال شيخنا انهم جبروا في ذكر العاقل على الغالب **ويوجد** **النقص** **المهور**

إسراة **بهر مثلاً** وقت نكاحها **وإذا** يؤخذ مهر مثلاً وقت خلعها **عوض الخلع** سواء كان أقل من
قيمة أم لا لأن البضع مقوم بقيمة مهر المثل **تسبب** على الأخذ بالشفعة في ذلك إذا كان
النقص معلوماً فلو لم يهر ما شقصا غير معلوم كان لها مهر مثلاً ولا شفعة لأنه مجهول بضره عليه
في الأم **ولو اشترى خزانة** مثلت جميعه كما مر في باب الرابطة إذا كان أو غير مكرز روع **وكيل** **ونلف**
التمن قبل الملم بمقدرة **اشترى الأخذ** بالشفعة لتعذر الوقوف على التمن والأخذ بالمجهول غير ممكن
وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي مكررة لما فيها من إيقاع الضرر لا في دفع شفعة الجار الذي
يأخذها عند التقايل بها وصورة كثير منها أن يبيع الشقص بأكثر من ثمنه ثم يأخذ به عوضاً أو يبيع
ما تراضى عليه عوضاً عن التمن أو يحط عن المشتري ما يزيد عليه بعد اقتضا الجار ومنها أن يبيع
بمجهول مشاهد ويقضه ويخلطه بغيره بلا وزن في الموزون أو شفعة أو يسلطه ومنها أن يشتري
من الشقص جزءاً بقيمة الكل ثم يبيع الباقي ومنها أن يبيع كل من مال الشقص وأحد الآخران
ببطلان الشقص بلا ثواب ثم يبيع له الآخر قدر قيمته فإن خشي عدم الوفا بالعبد وكلاهما يبيح ليقضاهما
منهما معا بأن يبيع الشقص ويجعله في يد أمين ليقضه إياه ثم يتقاضاه حالة واحدة ومنها
أن يشتري مقوم قيمته بمجهول كفض ثم يضيعة أو يخلطه بغيره فإن كان غايماً لم يلزم البائع
أحضاره ولا الأخبار بقيمة فإن قيل هذا مخالف لمسبق من أنه ليس للمشتري منع الشفع من ربة
الشقص إذا منعنا أخذ ما لم يبيع أجيب بأن هذا لا حق له على البائع بخلاف المشتري **فإن عين**
الشفعة قدرا لئلا ينقص قوله للمشتري اشتريته بما يدرى **وقال المشتري لم يكن** ذلك التمن معلوم
القدر خلف على نواحيه بقدره لأن الأصل عدم علمه به وخالف هذا ما لو ادعى على غيره الناقض
لا علم كرك على حيث لا يكتفى ذلك منه إذا ادعى هنا هو الشقص لا التمن المجهول ومقدّر صدق المشتري
لا يمكن الأخذ بالشفعة فكان ذلك انكاراً لوجبة الأخذ ولا يكتفي أن خلف أنه اشتراه بمجهول لأنه
قد يعلم بعد الشراء ولو قال المشتري لم اشتري بذلك القدر خلف كذلك وللشفيع بعد خلف المشتري
أن يزعم قدر التمن ويخلفه ثانياً وثالثاً وهكذا حتى يشك المشتري فيمدل بتكوله فيخلف
على ما عنده ويشفع لأن أمين قد ساند إلى التحمين كما في جواز الخلف على خطأ أبيه إذا سلمت نفسه
اليه ولا يكون قوله سلب قدر التمن الذي اشتريته به عذراً بل يطلب منه جواب كاف تنبيهه
قضية كلام المصنف أن المشتري إذا خلف سقطت الشفعة وهو كذلك كما مر في تلك التنبيه
وقيل إن الشفعة موقوفة إلى أن تنقضي الحار وحكمه القاضي حين عن النص **إن ادعى الشفع**
علمه أي المشتري بالتمن **ولم يعين له قدر الشفع** **دعواه في الأصح** لأنه لم يدع حقاله والثاني سمع وخلف
المشتري أنه لا يعلم قدره واحترز المصنف بقوله تلف عا لوكان باقياً فإنه يضبط ويأخذ الشفع
بقدره ولو قامت بينه بأن التمن كان الفاضل من الدرام هو دون الماية يعني فقال الشفع
أنا أخذت بالف ومأيه كان له الأخذ كما في فتاوي الفزالي لكنه لا يحل للمشتري قبض تمام الماية
وإذا ظهر التمن الذي دفعه مشتري الشقص **مسحوقاً** لغرض بينه أو سميته من البائع
والمشتري والشفيع كما قاله المقولي وذلك **فإن كان معيها** كان اشتريته بهذه الماية **بطل البيع** يعني
بأن بائناً قد لا يأخذ عوضه لم يأذن فيه المالك وسواء كان التمن عوضاً أم نعمه لأن التمن

يعين

يعين بالعقد كالعرض **بطلت الشفعة** لمرتبها على البيع ولو خرج بعض التمن مستحقاً بطل في ما يقابل
من البيع والشفعة دون البائنة تفرقاً للشفعة **والأصل** أن اشتريته بغيره ودفع عا فيها فخرج
المدفع **مسحوقاً** المدفع **ويعا** أي البيع والشفعة لا أن أعطاه عا في الدعة لم يقع الموضع
فكان وجوده كعدمه وللبائع استرداد الشقص إن لم يكن تبرع بتسليمه ويجبسه إلى أن يقبض التمن
تنبيه خروج الدانير والدرام بخلاف خروج التمن مسحوقاً ولو خرج التمن رد بأخير البائع بين
الرضى به والاستبدال فإن رضى به لم يلزم المشتري الرضى بمثله بل يأخذ من الشفع ما اقتضاه العقد
كذا قاله المقولي وأصح الرافعي قال المصنف وفيه احتمال ظاهر قال الأدرجي ولم يسن لي
وجهه والظاهر أن العرض بمدر لزم العقد وقال الملقيني ما قاله البعوي جار على قوله فيما إذا
ظهر العبد الذي باع به البائع مبيعاً ورضى به أن الشفع قيمة تسليماً لأنه الذي اقتضاه العقد وقال
الإمام أنه غلط وأما عليه قيمة مبيعاً حكاهما في الروضة قال فالتقليد بالمثلي أولى قال
والصواب في كلتا المثلين ذكر وجهين والأصح منهما اعتبار ما ظهر أي ما رضى به البائع وهذا هو
الظاهر وبه جزم ابن المقرئ في المصنف **وان دفع الشفع** **مسحوقاً** لغرض **بطلت الشفعة** جزئياً
أن جعل كونه مسحوقاً بأن اشتبه عليه بما له وعليه **وكذا** لا سطر شفعة **أن علم** كونه
مسحوقاً في الأصح أن كان التمن معينا كمثل الشقص من الدرام لأنه لم يقض في المطلب والأخذ
والثاني بطل لأنه أخذ بما لا يملك لأنه ترك الأخذ مع القدرة وعلى الأول يتبين أنه لم يملك فيحتاج إلى
ملك جديد فإن كان التمن في الدعة لم يطل جزماً وعليه إبداله كما مر وإن دفع ردياً لم يطل شفعة
علم أو جهل **وتعرف المشتري في الشقص** **كبيع** وهذه **وقد** **والجارية** ورهن وغير ذلك **صح**
لأنه ملكه وإن كان غير لازم كصرف المراقبة الصداق وفصل الدخول **نقص بالشفعة** **فبطل**
ما لا يستحقه الشفعة لو وجدته بالوصية والمهر والاجارة وحكم جعله سجداً كالوقت كما قاله ابن
الصباغ **وأخبر** أي الشقص بالشفعة لأن حقه سابق على هذا النقص فلا يطل به فإن قيل حق فسخ
البائع بالفلس يطل بقرض المشتري وحق رجوع المطلق قبل الدخول إلى نصف الصداق يطل
سفر المرأة فيه فهذا كان هناك لذلك أجيب أنها لا يبطلان بالكلية بل ينتقلان إلى البذل لا لذلك
حق الشفع **وتحريم الشفع فيما فيه شفعة** وأجود أن **أن يأخذ به البيع الثاني** أو الإحدان **ينقص**
ويجوز بالأصل لما مر وقايدته أن التمن في الأول قد يكون أقل والخمس فيه أسهل وليس المراد بالنقص
النسخ ثم الأخذ بالشفعة بل الأخذ بها وإن لم تقدمه لفظ فسخ كما استنبطه في المطلب كلامهم
خلافاً لما يقتضيه كلام أصل الروضة فإن قيل بقرض الأب فيما وهب لولده لا يكون رجوعاً فلا يكتفى بهذا
كان هناك ذلك **أجيب** بأن الأب هو الواهب فلا بد أن يرجع عن مقرضته بخلاف الشفع تنبيه
لوجوب الإبطال أو الفسخ كان أولى فإن النقص وضع الثمن من أصله كما مر في الإشارة إليه في باب
أسباب الحدث **فسرع** لربني المشتري أو غرس أو رزع في المشفع ولم يعلم الشفع بذلك تنبيه
علم قلح ذلك مجازاً لعدم وان المشتري نعم أن يبا أو غرس في نصيبه بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة لم يجر
يقطع مجازاً فإن قيل القسمة تنصت غالباً رضى الشفع بذلك المشتري **أجيب** بأن ذلك تصور بصورته
أن يظهر المشتري مائة جبه ثم يبيع أن اشتراه أو أنه اشتراه ثمن كبير ثم ظهر أنه باقلاً ويطن الشفع أن
المشتري وكلاهما للبائع وللبا المشتري وغرسه حينئذ حكم ما المستعير وغرسه إلا أن المشتري لا يملكه

119

ارض اذا اختار القلع لانه كان شرفا في ملكه فان حدث في الارض نقص فباخذ الشفع على صفته
او ينزل وسعى زرعه الى اوان الحصاد بلا ايج وللشفيع تاخير الاخذ بالشفعة الى اوان الحصاد
لانه لا ينفع به قبله وفي جواز التاخير الى اوان جذاذ التمر فيما اذا كان في الشقص شجر عليه
تمسك لا يحق الشفعة وجهان او جهتها الا والفرق ان التمر لا تنفع من الانتفاع بالماخوذ بخلاف
الزروع ولو ادعى المشتري احدث بنا وادعى الشفع انه قد يصدق المشتري كما في انما مل وان توقف
فيه في المطلب **ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن** الذي اشترى به الشقص اذ في قيمته ان يلف ولا
بينه **صدق المشتري** بميمنه لانه اعلم بما باشر من الشفع وينبغي كما قال الزركشي ان يحل ذلك اذ لم يدع مالكه
الحسن كما لو ادعى ان الثمن المن دينار وهو يباي وي دينار لم يصدق فان نكل المشتري حلف الشفع
واخذ بما حلف عليه فان كان لاحدهما بينه قصي له فان اقاما بينتين تعارضتا على الاصح واغالب
تخالفا كالمبايعين لان كلاما من المتبايعين مدع ومباشر للعقد وهما المشتري لا يدعي والشفيع
لم يباشر وان اختلف المشتري والبايع في قدر الثمن لزم الشفع ما ادعاه المشتري وان ثبت ما ادعاه
البايع لا عتارف المشتري بان البيع حرم بذلك والبايع ظالم بالزيادة وتقبل شهادة الشفع للبايع
لعدم التهمة دون المشتري لانه منهم في تقليل الثمن ولو فسخ البيع بالتخالف او خوه بعد الاخذ بالشفعة
اقرت الشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص بايع او خالفه قبل الاخذ باخذ بما حلف عليه للبايع لان
البايع اعترف باستحقاق الشفع الاخذ بذلك الثمن فباخذ حقه منه وعمل المبيع على البايع
لثقل الملاك منه **وكذا يصدق** المشتري بميمنه **لو انكر المشتري** للشقص بان قال لم اشتريه سوا
اقاد معه ورثه او ميمنه ام لا او انكر **الطالب للشقص** **شريكا** او كون ملكه مقدما على ملكه فانه
يصدق ايضا بميمنه لان الاصل عدم ذلك ويخلف على حسب جوابه في الاول وفي الثاني في العلم في الاجراء
فان نكل حلف الطالب على البت واستحق الشفعة **فان اخرج الشريك القديم** وهو البايع **بالباع**
للمشتري المنكر للشرا والمشفوع يملك او يبدل المشتري وقال انه وديقه له او عارية او نحو ذلك **بالاصح**
موت الشفعة لطالب الشقص لان اقل رد تضمن انبات حق المشتري وحق الشفع فلا يبطل حق
الشفيع بانكار المشتري كما لا يبطل حق المشتري بانكار الشفع والثاني لا ثبت لان الشفع باخذ
من المشتري فاذا لم ثبت الشرا لم يثبت ما يتفرع عليه **وسلم المالك للبايع ان لم يغير** **بمقتضى** من المشتري
وعليه عهد الشقص لثقل الملاك منه وان كان الشفع هو المشتري فلو استغنى من قبضه من الشفع
كان له مطالبة المشتري بدفع احد وجهين رجحة شحنا وهو الظاهر لان ماله قد يكون ابعدهل الشبه
فان حلف المشتري فلا شيء عليه فان نكل حلف البايع واخذ الثمن منه وكانت عهدة عليه **وان اعترف**
البايع بقبضه **فدبر** **الثمن في يد الشفع** ام **ياخذ القاضى** **بمقتضى** فانه ما لا ضايع فيه **خلاف**
سقوط الاثر **بمقتضى** في قول الثمن هناك اذ الذب المقوله المعتبر المار في يد في الاصح فضاك
بالاصح وخرج هذا بذكر المتأمله ايضا فالمراد سبق اصل الخلاف الا ان الوجهه كلها سبق في الاقرار
بنسبه قوله في يد الشفع كان الاول ان يقول اصل الخلاف الا ان الوجهه كلها سبق في ذمته فانه
لا يتعين الا بالتبض وهو لم يقبض **وسمح** المصنف في استعماله ام بعد هذا والافا الاصل ان ام يكون بعد التفرغ
واو بعد هذا ولو ادعى المشتري شرا للشقص وهو في يد البايع غايب فللشفيع اخذ على الاصح كما في الروضة

وامسها خلا فالما صححه المصنف في ثلث التنبه وثلث القاضي في النسخ انه اخذ بالقضاء ولوكون
القاض على حجة ولو قال المشتري استرته لعنك نظرا ان كان المقر له حاضرا ووافق على ذلك
انقلت المحسومة اليه وان انكر اخذ الشفع الشقص بلا ثمن الا لو أدى الى سد باب الشفعة
وان كان طفلا معين فان كان عليه ولا يه فذلك والا انقلت المحسومة عنه هذا كله فيما اذا
استحق الشفعة واحدا ام لو استحقها جميعا فله ما ذكره المصنف بقوله **ولو استحق الشفعة جميع** من
الشركا **اخذوا بها** في الاظهر على قدر **المقصود** من الملك لانه حق بالملك فقسط على قدره كما
لايجب والثمن ثلوكات ارض بين ثلاثة لواحد نصفيها والاخر ثلثها والاخر سدسها فباع الاول
حصة اخذ الثلثين سهمين والثالث سهمين **وفي قول** **اخذوا على قدر الورس** التي للشركا
فيقسم النصف في المنازل المذكورين الشريكين سواء لان سبب الشفعة اصدار الشركة واختار هذا
جميع من المتأخرين بقا في الاسوي ان الاول خلاف مذهب الشافعي ولومات مالك ارض
عن اثنين ثم مات احدهما عن اثنين فباع احدهما نصيبه ثبت الشفعة للثمن والاخر لا شريك
في الملك والمظن في الشفعة الى ملك الشريك لا الى سبب ملكه لان الضرر المخرج الى اثباتها
لا يخلو وكذا الحكم في كل شريكين ملكا سبب وعندها من الشركا سبب اح فباع احدهما
نصيبه او رهنه لرجلين ثم باع احدهما نصيبه فالشفعة بين الاول والثاني ظاهر وان مات شخص
عن بنتين واختين وحلف دارا فباع احدهما نصيبها شفع الباقيات كلهن لا اختها
فقط **ولو باع شريكا** في عتار مناصفة **نصف حصته** **لرجل** مثلا **فقبل** اخذ الشريك
الاول بالشفعة والعفو عنها باع **بأيهما** **اخر** **فالشفعة في النصف الاول** لانه ليس بمعد في حال
البيع شريك لا البايع والبايع لا ياخذ بالشفعة ما باعه **والاصح انه ان عني الشريك القديم**
الصفحة **لبيع** **الباع** **الثاني** **شاركه** **المشتري** **الاول** **في النصف** لان ملكه قد سبق البيع الثاني واستقر بعض
الشريك القديم عنه فيستحق شريكه **والا** بان لم يعف الشريك القديم عن النصف الذي اشتراه
بل اخذ منه **فلا** يشارك الاول القديم لوزن ملكه والوجه الثاني مشارك مطلقا لانه شريك
حالة الشرا والبايع لا يشاركه مطلقا لان الشريك القديم تسقط على ماله فله فزاحة نصيبه
اشار المصنف ثم الى ان صورة المسئلة ان يعف البيعان على الزبيب فان وقعا معا فملوم
انه الشفعة منهما معا للاول خاصة وعلم بما تقرر من ان العفو بعد البيع الثاني انه لو عفى
فله اشتركا فيه قطعا واخذ ببله استفت قطعا **بالاصح انه لو عفى احد الثمنين** من الشفعة
كسائر الحقوق المالية **وجوز** **اخر** **من** **اخذ** **لجميع** **شركا** **المعقود** **للسود** **الا** **فقط** **للسود**
الشفعة على المشتري والثاني سقط حق العاق وغيره كالقصاص واجاب الاول بان
القصاص مستحيل ببعضه وينقل الى بله نصيبه قوله ويجوز الاخذ الى اخره في خبر الاصح
كما تقرر فلو قال فان الاخر جازي كان اوضح في افادة الخلاف وما ذكره في شفعة ثبتت
لعدد ابتداء فلو كان لشقص شفعان مات كل عن اثنين ثم عفى احد سقط حقه وانقل
للثلاثة ثلثا خذون الشقص الثلاثة **والاصح ان** **الشفيع** **اذا** **استقبل** **بعض** **حصة** **فقط** **القصاص**
والثاني لا سقط منه شيء كعفو عن بعض حصة العتف والثالث سقط ما استقطه وسبق الباقي
لانه حق مالي يقبل الانتقام **ولو جاز** **اخذ** **شفعين** **وعاب** **العرف** **له** **اي** **الحاضر** **اخذ** **لجميع** **ولما**

اخذ
الشريك القديم
الثاني

سقط حقه
حصة

ل

ل

قدم الفاضل

20

211

لان المتاح المعين قد لا يبرح والمناور قد لا يجده والتخص المعين قد لا يعلمه وقد لا يجد عندك
ما ظن ان فيه ربحا قال في الحاروي وبصر بغير الحانوت دون السوق لان السوق
كالنوع العامل والحانوت كالعرض المميز تنبيه انهم كلام المصنف ان النوع اذا لم يند
وجوده انه يصح ولو كان ينقطع كالفواكه الرطبة وهو كذلك لا تنافي فيصيق ولذا ان نذر
وكان مكان يوجد فيه غالبا قاله المارودي والرويا في ولو ناه عن هذه الامور
صح لانه يمكنه شراء غيره من السلعة والشرا والبيع من غير زيد ولو فارضة على ان يصار
مع المصارفة فلا يصحون عملا بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم او لا لان المقصود بذلك
ان يكون تصرفه صرفا لا مع قوم باعيانهم وجهان اوجهها الاول ان ذكر ذلك على وجه
الاشتراط والا فالثاني ولا يشترط تعيين ما تصرف فيه بخلاف الوكاله والفرق ان العامل
حطما يحمله على نذر المجهول بخلاف الوكيل وعليه الامتناع طاعنه ان عين كانه سائر القرافات
المستفادة بالاذن فالاذن في البرتناول ما تناول من المتوخى الا لك وبخوها كالسبط
عملا بالعرف لان بايها لا يسمى مزارا ولا يشترط بيان مدة القراض بخلاف الما فانه لا يقصود
القراض وهو الربح ليس له وقت معلوم بخلاف الثمن ولا يما فادرا ان على نسخ القراض
بخلاف الما فانه لو قال قارضتك شيت او ما شيت جاز لان ذلك شأن العقود الحانوت
ولا يصح الا ان يعقد في الحال فان علمته على شرط كان قارضا جازا من الشهر فقد قارضتك
او علمت مقرفه كان قال قارضتك الا ان ولا لا تصرف حتى ينقضي الشهر لم يصح اما في الاولى
فكل في البيع ونحوه واما في الثانية فكل لو قال قارضتك هذا ولا تملكه الا بعد شهر ولو دفع
اليها الاوقات اذ امت مقرفه فيه بالبيع والشرا ايضا على ان تلك نصف الربح وليس له
التصرف بعد موته لانه يعلق والان القراض يبطل بالموت لو صح فلو ذكر ملك كشره يصح
لا خلاف التاقت بمقصود القراض فقد لا يبرح في المدة المعينة فان عين مدة كشره
او البيع كان في المحرر **فصل في العقد لما مر وان سمي القرض كان قال لا يشترط فيها** وان
البيع **فصل في العقد في البيع** لمصور الاستراج بالبيع الذي له بفعله بعد الشهر ويؤخذ من
التمثيل بشهر كانه في نفسه ان يكون المدة كما قال الامام شافى فيها الشرط العرض الربح بخلاف
بحو ساعه تنبيه ظاهر عبارة المصنف كقبيح انه اتت القراض مدة ومنعه الشرا بعد
وليس مراد ابل المراد انه لم يذكرنا تنبها اصلا لقوله قارضتك ولا تصرف بعد شهر فان القراض
الموقت لا يصح سوا منع المالك العامل للقرف ام البيع كما مر سكت ام الشرا كما قاله شيخنا
في شرح منبهجه ولو كانت المدة مجهولة لمدة اقامة السكر فالماوردي فيه وجهان انتهى
والظاهر منها عدم الصحة ثم شرع في الزك في الثالث وهو الربح فقال **فصل في اختصاصها بالربح**
فلا يجوز شرط شيء منه لثالث الا بعد المالك كما مر وعبد المالك فان ما شرط له يفهم انما شرط
لسيد نفسه جزي المصنف رحمه الله تعالى هنا على القاعدة من دخول البا على المقصور
خلاف تعبير المحرر والروضة كما صلبا من دخولها على المقصور عليه حيث قالوا لا يشترط ان يقصر
الربح بها **فصل في اختصاصها بالربح** لياخذ المالك مملكه والعامل يعمل فلا يتحقق به احدهما تنبيه لا يغني
الشرط الاول عن هذا خلافا لمن قال ذلك لانه اذا انصرف به احد ما صدق عليه اختصاصها به

اذ لم يشترطه شيء لثالث **فصل في القرض على ان الربح لك فراض فاض** في الاصح نظرا للفظ **فصل في القرض**
نظرا للفظ **فصل في القرض** اي الربح **فصل في القرض فاض** في الاصح نظرا للفظ **فصل في القرض**
على المالك اجتهاد علمه دون الثانية ونقد تصرفه فيها كما سياتي **فصل في القرض فاض** اي توكيل
بلا جعل لما مر ايضا والاختصاص بعينه المالك مع من يتصرف فيه بشرعا والرضا المار بالمعروف
ويجوز الخلاف فيما لو قال قارضتك على ان نصف الربح لك او كله لك هل هو قارض فاض فاض
او اخصاص ولو قال قرض وقرف فيه والربح كله لك فراض صحح او كله لي فاض فاض وقارفت
هذه المسألة المتقدمه بان اللفظ فيها صريح في عقده اخر ولو اقرضه على قوله ابيعته كان
تخايبه قوله مقرفه والربح كله لي فيكون اخصاصا كما هو متفق على كلامهم قال في المطالب
وكلام العوراني وغيره يدل عليه ولو دفع اليه دراهم وقارفت لغيره لنفسك حمل على ان يقصر
في احد وجهين يظهر ترجيح كانه قاله بعض المتأخرين والوجه الاخر انه هبه فلو قارخه
المالك قرضا بالنصف مثلا صحح في احد وجهين رجحه الاسوي اخذ من كلام الرازي فعلى
هذا الوقت المالك اودت ان النصف لي فيكون فاض فاض وادعي العامل العكس صدق
العامل بجميعه لان الظاهر معه قاله سليم **فصل في القرض كونه** اي الاشرار في الربح **فصل في القرض**
كالنصف او الثلث ثم شرع في محرمه بقوله **فصل في القرض** قارضتك على ان لك
او الى فيه **فصل في القرض** او جزا او شرا من الربح او على ان يخصصه بدابة تشترها من راس
المال او يخصصه بركبها او ربح اخذ الا لغيره مثلا ولو كانا محلوطا او على انك ان ربحت النسا
فلك نصفه او الغني فلك ربحه **فصل في القرض** في جميع ذلك المجهول بقدر الربح في الاربعة
الاور او بعينها في الاخير وان الدابة في صورته الثانية زعمنا بقصر بالاستعمال او بعد
عليه القرف فيها ولا يخصص العامل في التي تملكها وفي صورته الاولى ربح بعض المال
وان الربح ميتا فالاصح ان يكون نصيبين كلقاب هذه الدارين ومن فلا ت
فانما يجعل بينهما نصيبين والثاني لا يصح لاحتمال اللفظ لغير المتأصفيه فلا يكون الجزء معلوما كما لو
قال بعثك بالث درهم ودناير فلو قال قارضتك كقرض فلا تهما يعلمان القدر المشروط
صح والا فلا ولو قال قارضتك ذلك ربع سدس المشرع وان لم يعط قدره عند العقد سهولة
معرفته كالرباعه مولى جده وجهلا جاز العقد جاز **فصل في القرض** مثلا وسكت عن جانب
العامل **فصل في القرض** لان الربح فاض المالك فليكون المالك الا ان ينسب منه شيء الى العامل
ولم ينسب اليه شيء والثاني يصح ويكون النصف الاخر للعامل **فصل في القرض** مثلا وسكت
عن جانبه **فصل في القرض** لان الذي سكت عنه يكون للمالك يحمل الامور وكان كقوله لك النصف
ولي النصف بخلاف الصورة السابقة والثاني لا يصح كالتى قبلها ثم شرع في محرمه بقوله المحرم
فقال **فصل في القرض** ماله او عامل **فصل في القرض** ففتح العين والثمن بالنصف بخلاف من الربح والبا
في الاخر او بينهما كما صحح في المحرر او شرط لاحدهما **فصل في القرض** من سها القراض او شرط
له النصف ودناير مثلا او الادب انما القراض لا تنافي العمل بالجزء وان الربح قد يخص فيها
نذره او في ذلك النصف فتودي الي اختصاص احدهما بالربح وهو خلاف وضع القراض ولو
قال قارضتك ولم يقرض الربح فراض فاض لانه خلاف وضعه ثم شرع في الزك الرابع وهو

فثبت قيمته وهي الاجرة وقبل لا يمتنع اجماع عند عدم الرجح وهو القياس لان القراض الصحيح
لا يمتنع فيه شيئا عند عدم الرجح تبيين ظاهر كلامهم انه لا يمتنع الاجرة سواء كان اعلى بالنقد
ام لا قال السبكي ولعل سببه انه اذا كان يعلم بعد من فلا يحيط عمله **الاذا قال المالك قال في البيع**
الرجح له وقبل العامل فلا يمتنع له في الاجرة لانه علم بما لا غير طامع في شيء والثاني له اجماع المثل كسائر
اسباب النقاد وصححه ان الرقعة **وتصرف العامل** في تصرفه كالوكيل وحينئذ يجب عليه
ان يحبس المبيع حتى يقضى الثمن الحارر **ولا يتصرف بغيره** في بيع او شراء **لا يمتنع** ذلك
لا اذا من المالك في الثمن والنسبة لانه في الثمن نص بالمالك وفي النسبة ربما يملك راس
المال فتبقى العدة متعلقة بالمالك ففسر ايضا فان اذن جاز ويجب الاشارة في البيع شبه
وقياس ما مر في الوكالة باو الدين ونحوه الاكتفاء بشاهد واحد وعسور قوله الاستوى
فان ترك الاشارة ضمن قال الاذرعى ويجب ان يكون البيع من ثقة على كماله في بيع
المجور وفي الثمن الحارر لا يلزم الاشارة لعدم جريان العادة به في البيع الحارر فيجب
المبيع الى قبض الثمن كما مر فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ضمن الا ان ياذن له المالك
في ذلك فلا يضمن للاذن قال الماوردي ولا يجوز عند الاذن بالنسبة ان يسري او
يباع سلا الا ان عقد السلم اكثر غررا نعم ان اذن له في الشراء سما جازا في البيع سلا لم يجز
وفرق بينهما بوجود الحظ غالبا في الشراء دون البيع والا وجه كما قال سحنان جواز
في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين وليس له ان يشتري شيئا ممن مثله
وهو لا يرجو حصول الرجح فيه الا ان للاذن لا تقتضيه قاله الماوردي ولا يشتري بغيره
راس المال قال الماوردي ولو شرط على العامل البيع بالوجيل دون الحارر في العقد **وله**
البيع بغيره لان القرض من الرجح وقد يكون فيه خلاف الوكيل واما البيع بغير نقد البلد فلا
يجوز كما مر به جمع منهم الروايات والحاملي وفرق السبكي بان نقد غير البلد لا يروح فيها
مسقط الرجح خلاف العرض وله شراء المعقب ولو بيعته معينا عند المصلحة وليس له ولا
للمالك رد بالمعقب **وله** اي العامل عند الجمل **الرد يجب بغيره** اي الرد **بغيره** ران رضي
المالك لان العامل حقا في الحال فلا يمنع منه رضي المالك بخلاف الوكيل لانه لا حق له
في المال تبيينه اعترض من تغير المصنف بان حمله يقتضيه لا يقع كونها مبيعة للرد انه معرفة
والجمل في معنى النكح ولا كونها حال من الرد لانه مبتدأ ولا يحجج الحال منه عند الجمهور ولا
حالا من الضمير العايد على الرد المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر القعدة على المبتدأ
ولا تحل حينئذ ضمير عند سبويه واجب اما جعل الام الرد للجنس فيكون في معنى النكح
فيصح وصحة جملة تقتضيه فهو كقول تعالى واية لم الليل نسلخ منه النهار واما جعل الجملة مفعلة
عيب والتقدير يعيب يقتضي الرد به مصلحة وحينئذ قل توصف النكح الا بتكسر واما بجهة
يجي الحارر من المبتدأ كما مر به بن مالك في كتاب الاختصن وضح وان نعمة سبويه
وحينئذ يصح جى الحارر منه والثاني ارجح اقتصر على الجواب الاول **فان اقتضت** المصلحة
الامساك للمعقب فلا يردده العامل في البيع لانه لا يمتنع من عقود العقد والثاني له الرد كالوكيل
فاجاب الاول بان الوكيل ليس له شراء المعقب بخلاف العامل اذا اراد في بيعه وحكما كما مر فلا

بما

رد ما فيه مصلحة بخلاف الوكيل فان استوى الرد والامساك كان له الرد مطلقا كما قاله في
السيط وجب على العامل مراعاة المصلحة في الرد والامساك وتغير المصنف بالمصلحة
اول من تغير الرقعة بالمعقبة وهي الزيادة على القيمة زيادة لما بال ولا يمتنع ذلك
فان اقتضت اي المالك والعامل في الرد والامساك **فان اقتضت** في ذلك لان كلاهما له حق
فان في الاستقصاء وسوى الحاكم ذلك فان استوى الامران قال في المطلب يرجع الى
العامل ان جوز ناله شراء المعقب بغيره اي وهو الاصح كما مر ان رأي فيه مصلحة فيه
حيث يتقلب العقد للوكيل فبما مر في الوكالة يتقلب للعامل هذا **فان اقتضت** العامل **فان اقتضت**
القراض لانه يودي الى بيع ماله بآلة ولا فرق في ذلك بين ان يظهر في المال رجح او في فان
عامله بغيره صحيح ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بمال هذا اجماعا من الاخر
فيه وجهان في العقد والبيان اصحهما **ولا يشتري للقراض بالرجح من راس المال** ورجحه لان المالك
لم يرض بان يشغل العامل ماله الا بذلك فان فعل لم يبيع الزيادة لجهة القراض ولو كان راس
المال وحده او مع رجه مائة فاشترى عبدا بآية ثم اشترى اخر بعين المائة والثاني باطل
سواء اشترى الاول بالعين ام في الذمة لانه ان اشتراه بالعين فقد صارت ملكا للبايع
بالعقد الاول فان اشترى في الذمة فقد صارت مستحقة العرف للعقد الاول وان اشترى
الثاني في الذمة وقع للعامل حيث يقع للوكيل اذا خالف **لا يشتري من سبق له ان يكون**
اصلا او مرعا او كان اقرب جريته او كان امة مسؤولا له وبيعت لكونها موهونة هذا
اذا كان **مراو** في ذلك لان المقصود تحصيل الرجح وهذا اخذ ان كله خلاف الوكيل
في شراء عبدا من عين فانه يصح ان يشتري للوكيل من يصدق عليه ويعتق عن الموكل لعقبة
تقدر الرجح هنا اما بآية فيصح ويعتق على المالك ان لم يكن في المال رجح ويكون الباقي هو
راس المال ان بقي شيء والا ارتفع القراض وكذا ان كان فيه رجح ويعزم المالك ببيع العامل
من الرجح ولو اعتق المالك عبدا من مال القراض كان الحكم فيه كذلك تبيينه قوله بغير اذنه
قال الاذرعى الظاهر انه يعقود على الثانية وهو شر من يصدق عليه ويجوز عوده الى
التي قبلها ايضا ولم اره نصا انتهى وهذا هو الظاهر وسكت المصنف كما لو اشترى العامل من
يعتق عليه وحكمه انه ان اشتراه بالعين صح ولا يعتق وان اشتراه في الذمة للقراض حيث محضا
الشرايين مال القراض او قضاها عن القراض وحيث لم يبيع هناك او قضاها عن العامل
وعتق عليه وظاهرا انه لو اشترى زوجة للقراض صح ايضا وان لا يفسخ نكاحه وليس للمالك
ولا العامل ان يفرد بكفاية عبدا للقراض كما في الجواهر فان كفاياه صح والخمور قراض فان عتق
وتم رجح شارك العامل المالك في الولا قدر ماله من الرجح **وكذا روجه** من ذكره وانني لا اشتريه
بغير اذنه **في البيع** للمصنف بالمالك بسبب انفاخ نكاحه والثاني يجوز اذ قد يكون مرجحا فاما
الضرورة في حقه فمن جهة اخرى بخلاف شراء الغريب لقواته بالكلية تبيينه قوله للمصنف رجه
انه روجه اول من قول المجرور روجه بالثاني قبل الما لمام **ولو فسد** العامل ما منع منه
من الشراء اكثر من راس المال وشر من يعتق عليه وشرار زوج المالك **لم يقع** ذلك الشراء في الصور

احترز بقوله وتلف بعضه عن تلف كله فان الفراض يرتفع سواء تلف باقية سائمة ام تلف
المالك ام العامل ام اجنبي لكن مستقر نصيب العامل من الربح في الثانية كما هو في الفراض
في البدل ان اخذ في الرابعة والخم في البدل المالك ان لم يكن في المال ربح والمالك العامل
اذا كان فيه ربح وبحث الشبان في الثانية بعد نقلها فيها ما ذكر عن الامام ان العامل كالا
جنبي وبه صرح المولى واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قاله الامام وهو المعتمد
والفرق بينهما وبين الاجنبي ان له الفسخ فجعل الملائمة فصحا كالمالك بخلاف الاجنبي فان
قبل هذا سقوط بان لا يشترى في زمن الخيار فسخ البيع ومع ذلك ليس انكساره
فسحا اجيب بان وضع البيع على اللزوم فلم يكن الملائمة فسخا بخلاف الفراض ولو
قبل غير الفراض وقد ظهر في الملائمة ربح فالفراض مشترك بينهما فليس لاحدهما الافراد
به فان عني العامل عن الفراض سقطت وجوب القيمة كالوعني المالك ويستقر الفراض
في بدله فان قيل هذا الما ياتي على القول بان العامل يملك الربح بالظهور لا على القول بان
لا يملك اجيب بانه وان لم يملك به ثبت له به في المال حق حوكة كما مر والعصا من مبني
على الدور كما سيأتي فان لم يكن في المال ربح فللمالك العصا والعصا جازا فان تلف
ما في الفراض اشترى بعينه شيئا قبل تسليمه الفسخ البيع والفراض او في الزمة وتلف قبل الشرا
انقلب الشرا للعامل بترفع الفراض فان تلف بعد الشرا وقع المالك فلو كان المار مائة
وتلف لزمه مائة اخرى **فصل** في بيان الفراض جاز من الطرفين وحكم اختلاف
المعاذين مع ما ياتي منهما **فصل** في عقد الفراض متى شأ من غير حضور الآخر
وهناك لان الفراض في ابتداءه وكاله وفي انتهائه اما شركة واما جعالة وكلها عقود
جازية وحصل الفسخ بقوله فسخ عقد الفراض او رفعته او ابطلته او لا يفسد بعد هذا
او نحو ذلك وبما شرع المالك فان استرجع بعضه انفسخ فيه وبقي في الباقي رابعا قد
وامتلاذه له كالوكالة ولو حبس العامل ومنعه التفرق او باع ما اشتراه العامل للفراض
لم يكن فسخا لعدم دلالته ذلك على الفسخ بل بيعه اعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل في بيعه
وامتار المالك الفراض عزل كما رجحه المصنف فان قيل ينبغي ان يكون كما تكرار الموكل الوكالة
كما جري عليه ان المعري بيعا للاسبوي فتفرق بين كونه لغرض مهارة اجيب بان العقد ما قاله
المصنف لان صورة ذلك في الوكالة ان يبالغ عنها المالك فيكرها بصورته في الفراض ان يملك
ابتدأ حتى لو عكس انعكس الحكم والعامل بعد فسخ بيع مال الفراض اذا توفع فيه ربحا كان فسخا
او رغب ولا يشترى لا ارتفاع العقد مع كونه لا حظ له فيه **ولو مات آخرها او جن** او اهل عقد الفراض
كالوكالة والعامل او مات المالك او جن الاستيفاء والصنفين غير اذن الورثة في الاولى والاول
في الثانية اتفاقا باذن العاقد كما في حال الحياة والجنون الا انها المعلوم بالاولى بخلاف المومات
للعامل فان ورثته لا يملك البيع بدون اذن المالك لانه لم يرض بغيره فان استع المالك من
الاذن في البيع تولاها امن من جهة الحاكم والا يعرر ورثة المالك العامل على العرض كما لا يقر
المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء الفراض وهو لا يصح على المعرض فان ربح المار ولو من
غير حبس المار جاز بقر جميع فكني ان يقول ورثة المالك للعامل قر رباح على مالك عليه مع

بقوله

مع بقوله او يقر المالك لورثته العامل بقر ربحه على ما كان موثقا عليه مع قبولهم لفهم المعنى وكالورثة
وليهم وكالموت الجنون والاغا فيقرر المالك بعد الاقامة منها وولي الجنون مثله قبل الاقامة
وعور الفراض على المالك الناجز قبل العتبة لجواز الفراض على المشاع فيختص العامل بربح
نصيبه ويشتركان في ربح نصيب الآخر مثاله المار مائة وربحها مائتان فمناصفه وقرر
العقد مناصفه فالعامل شرك الوارث بمائة فاذا بيع مال الفراض بمائة فكل منهما
لمائة اذ للعامل من الربح قدر مائة وربحها مائة ورأس المار في المقر مائتان
للوارث ومائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع للمشتري قر ربحك على البيع
مع بخلاف التكاثر لانه لا بد فيه من لفظ التزويج او الاستباح كما سيأتي **وطر** **المعامل الاستيفاء**
لأن مال الفراض **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ
التي لان الدين ناقص وقد اخذ منه ملكا ما فليرد كما اخذ سواها كان في المال ربح او لا
تنبه فقصيه اطلاقه كغيره الاستيفاء انه يلزمه استيفاء رأس المار والربح معا وهو
كذلك كما مرح به في المرشد وان كان ظاهر كلام المذهب انه انما يلزمه استيفاء رأس المار
وصرح به ابن مرسى فان قيل يدل لهذا نصهم بان في العروض ان يلزمه الاستيفاء رأس
المال فقط اجيب بان الفراض مستلزم لمرا العروض والمالية فيه بحقه فالتقي بتفصيل
رأس المال فقط بخلاف الدين ولورضى المالك بقبول الحوالة جاز ولو قال المصنف ويلزمه
الاستيفاء اذا انفسخ كان اولى ليشمل ما قدرته ان حكم الفسخ والانفساخ في ذلك سوا
ويلزم العامل ايضا **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ
في المال ربح او لا ولو كان المال عند الفسخ ناقضا للثمن من غير حبس رأس المار ومن جنسه
ولكن من غير صفته كالصحاح والمكسح فكان العروض ولو ابطل السلطان العقد الذي جرك
عليه الفراض والمار عرض ردم الاول كما في زيادة الزمعة وقيل من الحادث
فان لم يطلب المالك التتفويض لم يجب الا ان يكون المار المحجور عليه وحظه في التتفويض
فجب ولو قال المالك لا تبع وتشم العروض فتعومر عدلين او قال اعطيتك نصيبك من
الربح ايضا اجيب وكذا لورضى باخذ العروض من العامل بالقيمة والميزور رغب كما جزم
به ابن المعري فلو حدث بعد ذلك غلا لم يورث وخرج بقدر رأس المال الزايد عليه ولا يلزمه
تتفويضه بل هو عرك اشترى منه اثنان لا يملك احدهما بيعه نعم لو كان بيع بعضه بنقص قيمته
كالعبد لزمه تتفويض الكل كما جزمه في المطلب **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ
فان قيل له فيه ودفع بانه في عهد ان رد كما اخذ كما مر **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ
فصل في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ
كالواقعة في الآية اعل اعطاه له **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ **فصل** في الفسخ
حكم الباقي لا استقرار ملك العامل على ما يخصه من الربح فلا يقطع ما يحصل من النقص بعد ما
اذا كان الاسترداد بقرضى العامل فان قصد هو والمالك الاخذ من الاصل اختص به
او من الربح فذلك لكن يملك العامل ما يملك مقدار ذلك على الاشاعة وان اطلقا على

خير وفي رواية دفع الى يهود خيبر فخلوها وارضها بشل ما خرج منها من ثمر او زرع والحاجة
داعية اليها لان مالك لا يجار قد لا يحسن تعمد لها او لا تنفع له ومن يحسن وينفع قد
لا يملك الاشجار فاحتاج ان الى الاستعمال وهذا الى العمار ولو الكرمي المالك لزمنه
الاجرة في الخاب وقد لا يحصل له شيء من الثمار ومنها وان العامل قدعت الحاجة الى
يخونها واركا بها حصة عاقدان ومورد العمد والثمار والعمد والصيغة ثم شرع في شرط
الركن الاول فقال **يسمى من حاد القدر** بنفسه لا بها معاملة على المالك كالعقار من شئ
لوقت انما يصح لكان اولى بغيره الحصة **ليس** **ومنون** وسبقه **بالولاية** عليهم عند المصلحة
للاحتياج الى ذلك تنبيه لوعين المحجور عليه لكان احصا شموله ما قدر واحد وهذا الشرط
يعتبر ايضا في العامل وفي معنى الولي ناظر الوقف وكذا الامام في سائر بيت المال
وما لا يعرفه مالكه وكذا سائر الغائب كما قاله الزركشي قال ومقتضى كلام الماوردي
انه ليس لعامل القراض المساقاة فان عمله في حق المالك لا في حق نفسه بخلاف المساقاة
ثم شرع في الركن الثاني وهو مورد العرف **فقال** **ومورد** اصالة اي ما يرد وصيغة
عقد المساقاة عليه **الفصل** للخبر السابق ولود كورا كما اقتضاه اطلاق المصنف وخرج به
الحضاف ويشترط فيه ان يكون مفروضا معينا مرسا **وحمله** **العيب** لانه في معنى الفخل
بجامع وجوب الزكاة وثاني الخصر تنبيه ان عالم يقبل الكرم بدل العيب لوروده
التمهي عن تسميته به قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العيب كرم او انما الكرم الرجل
المسلم رواه مسلم قيل سمي كرم من الكرم بفتح الراء لان الخمر المتخذ منه يحمل عليه
فكأن ان يسمى به وجعل المومن احق بما سبق من الكرم يقال رجل كرم باسكان
الراء وفتحها اي كرمه وثمرات الخيل والاعتاب افضل الثمار وشجرهما افضل بالثقل
واختلفوا ايها افضل والراجح ان الخمر افضل لورود الكرم اعانكم الفخل المطهات
في الحبل وانها خلقت من طينه ادم والخمر مقدم على العيب في جميع القرآن ومروى
زكاة الفطران المخرجين من الزبيب وشبهه صلى الله عليه وسلم الخمر بالمومن وانها
تشرب براسها واذا قطع ماتت وينتفع باجزائها وهي النخيم الطبية المذكورة في
القرآن وكانت افضل وليس في الذكر لشجر ذكر وانني احتاج الان في قوله الى الذكر
سواء وشبهه صلى الله عليه وسلم عن الرجال بحبة العيب لانه اصل الخمر وهو الخمر
ومورد العيب في سائر الاشجار الممنوعة كالتين والقاح والحاجة واختاره المصنف في تصحيح
التنبيه والجديد المنع لانها رخصة فتختص بمجورها ولا نه لا زكاة في ثمرها فاشبهت
غير الممنوعة ولا ينفوا من غير تعمد بخلاف الفخل والعيب وعلى المنع لو كانت هذه
الاشجار من الفخل والعيب مساق عليها معه ببيعها جاز وان كانت كرم كما هو
فقتضى كلام الروضة وان قيدها الماوردي بالقليل كما يجوز المزارعة ببيع المساقاة
تنبيه احذر المصنف بالاشجار عما لا ساق له كالبطيخ وقصب السكر والممنوعة عن
غيرها كالنوت المذكور وما لا يقصد ثم كالصنوبر فلا يجوز المساقاة عليه على القولين وعلى

الجديد لا يجوز على المتل على الاصح في الروضة وان قال في المهادت القنوق على الجوار فان قيل
قد تلغ غير الشجر هو الذي لا ساق له وقد قال تعالى وانبتنا عليه نخيل من يقطين احب بانها
كانت نخيل على خلاف العادة في الفسخ منجى سيدنا موسى صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الاشجار
كما كانت ثاقه وعلة صبا حاويا يشرب من لبنها حتى قوى **لا يصح الممانعة** **على** **العامل** **في** **الارض** **في** **الارض**
المعاملة عليها كما عرفت في المحرر ولغيره لكان اولى ان العمار من وطئها العامر فلا يفسد العقد
به **بعض ما خرج منها** كصنف **والدور من العامر** **لا يصح الممانعة** **في** **ممنوع** **المعاملة** **الى** **المخارج** **ولكن**
البدن **فيكون من الممانعة** **التي** **عن** **الاولى** **في** **الصحيين** **وعن** **الثانية** **في** **سائر** **المعنى** **في** **المنع** **فيها** **ان**
تحصيل منفعة الارض ممكنة بالاجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما خرج منها كما لو اشترى بخلاف الشجر فانه
لا يمكن عقد الاجارة عليه بخور من المساقاة للمخاض واختار في الروضة جوارها بطلانها لان
النذر والمطاي وغيرهما وسائر الاحاديث على ما اذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا اخبر
اخرى واختاره الماوردي ولا يصح المشاطرة المساة ايضا بالمناصفة موحدة بعد صناد مملو كالتي
يصل الثام وهي ان كل اليه ارض البعير بها من غنك والشجر بينهما وفي فتاوى الفقهاء ان الحاصل في
مثل الصورة للعامل ولما كان الارض اجرة مثلها عليها ومن زرع على ارض يحزن من الغلة تعطل
بعض الارض في المصنف بانه يلزم اجرة ما عطل منها وخالفه الشيخ تاج الدين القزويني وقار بعدم
اللزوم وهو اوجه **فقال** **في** **الفصل** **في** **العيب** **بما** **ينبغي** **وهو** **ارض** **الارض** **فيها** **ولا** **يجز** **ممانعة** **على** **العيب**
مع **المساقاة** **على** **الركب** **تعال** **لانة** **لغير** **الافراد** **وعليه** **كل** **خير** **الصحيين** **او** **الباب** **تنبيه**
ان المصنف هنا في الروضة على ذكر الفخل وكان الاولى لذكر العيب معه كما قد رتبته فانه قال
في الصحيح انه الصواب وانما يجوز ذلك **وممنوع** **العامل** **فيها** **فلا** **يصح** **ان** **ساقى** **واحد** **او** **زراع**
اخر لان الاختلاف من البعير وليس المراد باخاذه اشترط كونه واحدا بل ان لا يكون من
ساقاه غير من زارعه فلو ساقى جماعة وزارعه بعقد واحد وممنوع **على** **الارض** **فيها** **ولا** **يجز** **ممانعة** **على** **العيب**
افراد **بالبياض** **بالعمارة** **وهي** **الزراعة** **لا** **تحتاج** **الفخل** **بشي** **الارض** **وتعليقها** **وعبر** **في** **الروضة** **بالمقدار**
ومروءه **المقدار** **هنا** **فان** **امكن** **ذلك** **لم** **يجز** **المزارعة** **لعدم** **الحاجة** **تنبيه** **لو** **كان** **بين** **الفخل** **بما** **يجز**
يجوز المزارعة عليه ببيع المساقاة وكان فيه زرع موجود في جوار المزارعة وجها نباعل القولين
في جواز المساقاة على شرط موجوده وقضيته كما قال الزركشي بجمع الخواص فيما لو لم يرد فلهذا حد تخيبيه
فلا اختصاص للبعير بالبياض المجرد وبيع المصنف في الجمع بين عمرا فرد الفخل بالسقي والعمارة فاقصر
القول في كسبه على عمرا فرد البياض المتخذ بالعمارة وما قاله المصنف وجد **والاصح** **بشروط** **في** **عقد**
المساقاة **والمزارعة** **ان** **لا** **يفصل** **بعض** **اوله** **وممنوع** **ثالثه** **بخطه** **ان** **لا** **يفصل** **العائدان** **منها** **بل** **يراق**
بها **على** **الاتصال** **لحصول** **التعدي** **فلو** **ساقاه** **على** **المصنف** **مثلا** **فصير** **زارعه** **على** **البياض** **لو** **فقد** **المزارعة**
لان تعدد العقد من البعير والثاني من الفصل بينهما لخصر واحد تنبيه محل الخلاف
كما قال الدارمي حيث بقي من مدة المساقاة ما يمكن فيه الزرع والاصح جزا **والاصح** **انه** **يشترط**
ان **لا** **يتم** **المزارعة** **على** **المساقاة** **لانها** **تامة** **والمساقاة** **لا** **تقدم** **على** **مستوعده** **والثاني** **في** **خبر** **تقدم** **بها**
وتكون موقوفه ان ساقاه بعد ما بان صحتها والاصح فلا ريب من الاصل لانه لا يعني لفظ احد من
عن الاخر ولكن لو اقي لفظا بشما كما علمت على الفخل والبياض العيب فيها لفي يرد في الامام

مد

لان الثمر مرجوحا للقراض فان الربح مرجوحا المحصول فان اثمر استحق والا فلا شيء له واجاب الاول
بان هذا العقد على عوض غير موجود والا الظاهر وجوده فاشبه السلم فيما لا يوجد غالبا وعلى
هذا فله الاجرة وان لم يثمر لا نه على طامعا **مسألة** في العقد **المستقل** المستقل بالعلم فثبت
شرط المالك له اي الشريك **زيادة على نصيبه** كان يكون الشريكين نصيبين في شرط له لمثل الثمن
له لمثل الثمن ليكون السدس عوضا عنه فان شرط له مقدار نصيبه او دونه لم يصح اذ لا عوض له فثبت
ذلك بالملك بل شرط عليه في مسألة ما دون نصيبه ان يترك نصيبه ثمة ايضا فان علم المستحق اجره
لا ندم بطبعه في شيء وان شرط له المثل الثمن فسد العقد للثمن مستحق الاجرة لا نه على طامعا وقيد
القضائي كما ما به معها اما اذا لم يعلم الفاسد وعلم المستفيد اوجه كما مر في القراض اما اذا لم يستقل
الشريك بالعلم بان شرط معاونه له في العمل فان العقد يفسد كما لو ساقى احدا من الشرط فان
عاقبه واستوى عملها فلا اجر لاحد منهما على الاخر كذا في الاجرة للمعاونة وزاد عليه بخلاف الاخر
اذا زاد عمله فله اجر عمله بالحصصة على المعاونة لا نه لم يعلم بجباها واستشكل السبكي سلمه الكتاب
بان علم الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر قات والخلاص من هذا ان يقال صورته المسئلة
اذا قال ساقى لك على نصيب حتى لا يكون العمل المصروف عليه واقعا في المشترك وهذا صورته والطلب
المسئلة تعاملها فيه كلام المرفي لكن كلام غيرهما يقتضي عدم الفرق وهو ظاهر
كلام الكتاب انتهى والذي ينبغي ان يقال انما قال ساقى على كل الشريكين يصح او قال ساقى
على نصيبين واطلق صح والظاهر كما قال شيخنا حجة مسافة احد الشريكين في نصيبه اجنبيا ولو تغير
اذا شريكه الاخر ولو ساقى الشريكان ثالثا لم يشرط معرفته حصصة كل منهما الا ان افاوتا
في المشروط له فشرط معرفته حصصة كل منهما **وشرط** لصحة المسافة **ان لا شرط** المالك في
عقدها **على العامل ما ليس من جنس العمل** التي حرت عادة العامل بها كحضر برفا نه شرطه ثم
يصح العقد لا نه استيجار بعوض مجهول واشترط عقد في عقد سبه كان الاولي
ان تقدم المصنف على هذه المسألة ببيان اعمال المسافة ليعرف ان شرط غيرها
مفسد كما جري على ذلك في كتاب القراض حيث قال فيه وظيفه العامل كذا ثم قال
فلو قال هذه لشركي حنطة الى اجره ومشرط ايضا ان لا مشروط على المالك في العقد
ما على العامل كذا قالاه ومقتضاه انه لو شرط السقي على المالك ان العقد يبطل فهو
كذلك وبه صرح في البحر وسياق التنبيد على ذلك ثم شرع في الركن الرابع وهو العمل فقال
وشرط ان يتفرع العامل بالعمل فلو شرط عمل المالك معه فسد بخلاف ما لو شرط عمل غلام
المالك معه بلا شرط به ولا مشاركة في تدبيره فانه لا يصح على المذهب المنصوص وبكايه
من معرفته بالروية او الوصف ونفقته على المالك يحكم المالك وان شرطت في الثمن
بلا تقدير جزء معلوم لم يصح لان ما سبق يكون مجهولا او شرطت على العامل وقد رت
صح لان العمل عليه فلا يبعد ان تتركه موته من يعمل معه وهو كما استيجار من يعمل معه
ولو لم يقدّر صح ايضا والعرف كاف لا نه يتسامح مثله في المعاملات وان شرط العامل
عمل الغلام في حوائج نفسه واستيجار معاونه له بجزء من الثمن او من غيرها من مال
المالك لم يصح العقد اما في الاولي فظاهر واما في الثانية فلان قضية المسافة ان تكون
الاعمال وموتها على المالك اما اذا جعلت حرة من مال العامل فانها تصح **وشرط** ايضا

ان يتفرع **باليد في الحديث** لئلا ينال من العلم متى شاء فلو شرط كونه في يد المالك او يدها
لم يصح **قالب** الحديث ارض ذات شجر قاله الليث وقاب ابو عبيد في الهايط
اي البستان وقاب القزالي انما يقال حديثه لستان عليه حامط **وشرط معرفة**
العمل حيلة لا تقضيلا كما مشعره قوله **تقدير المدة سنة او اكثر** المدة تبقى فيها
العين غالب الاستغفار فلا يصح مطلقة ولا مؤبد لا نه عقد لازم فاشبهت الاجارة
تسبه قد ينهم كلامه انها لا يجوز على اقل من سنة وليس مراد ابل اقل مدتها بل مطلع
فيه الثمر وصنع عن العمل وانما ذكر السنة لانها محل وقاف وفيها زاد عليها خلاف
فاذا ساقاه اكثر من سنة صح وان لم يبين حصصة كل سنة فان فارت بين السنين لم يصح
ووقع في الروضة لم يصح وهو مخرب وان شرط من سنة معينة من السنين **والايجاز**
يجزى بشرط كل سنة لم يصح العقد وان ساقاه عشر سنين مثلا لثمن الثمن بينهما ولم
يوقع الا في العاشق صح ويكون السنين متتابعة للاشهر من السنة الواحدة وقافت ما قبلها
بانه شرط له فيها سهم من جميع الثمن بخلافه من نكاح فان اشترى العاشق فلا شيء للعامل
في الثمن لا نه لم يطع في شيء تسبه السنة المطلقة في التاحل عرسته فان شرط ارضه
او غيرها وعرفها صح والا فلا وان انقضت المدد وعلى التحيل طلع او جمل فللعامل
حصته منه وعلى العامل التقيد الى الجذارة وان قال صاحب المرشد ان التقيد عليها
لان الثمن مشترك بينهما ولا يلزم العامل اجره لمسقطه حصته على النحر الى حين الادراك
لا نه يستحقها ثم مدركه يحكم العقد وان ادرك الثمن قبل انقضاء المدد لزم العامل ان
يعمل التقية فان لم يحدث الثمن الا بعد المدد فلا شيء للعامل **والايجاز** **مسألة** المسافة
بادراك الثمن في الاجرة لما تقدم تارة والتاخر اخرى والثاني منظر الى انه المقصود
والمراد بالادراك كما قال السبكي الحداد ثم شرع في الركن الخامس وهو العقد فقال
ويستلزم اي المسافة **ساقى على هذا العمل** او العنب **بكذا** من تمت كنفه الموضوع لما **ارسلته**
الملك **العمل** اعلم في جيل او يتعدى جيل تلك الاداة معناه وهذا الدلالة محتمل ان يكون
كلامه وان تكون مرحة قاله في الروضة كما صلبا ومقتضى كلام الامام الشافعي والماوردي
وغيرهم الاول وقاب ابن الرقعة الاشبه الثاني وهو ظاهر كلام ابن المقرئ وغيرهم
وهو الظاهر بتسبه اتم قوله بكذا انه لا بد من ذكر العوض فلو سلت عنه لم يصح في استحقاقه
الاجرة وجهان اوجهها عدم الاستحقاق ولو ساقاه بلفظ الاجارة لم يصح على الاصح
في الروضة كما صلبا فلو ان لفظ الاجارة صرح في عقد اخر فان امكن تنفيذ في عمله فسد
فيه كما سياق والا فاجارة فاسد قاب الاسوي ويصح عدم الانقضاء في كل خلاف
للقواعد فان الصرح في بابه انما يمنع ان يكون كناية في غنوه اذا وجد بعد اذ موضوعه
لعله لروجه انت على كظها اي ما يال للطلاق فلا تطلق ويقع الظاهر بخلاف قوله
لامنه انت طالق فكما في العتق لا نه لم يجد نقاد في موضوعه وسلماعن ذلك انتهى
ولما كان الاشكال قويا بما استحقا قالوا فان وجوب الاجارة مشروطا كان استباح
مفسد الثمن الموجوده او كلها بعدد والملاح وكذا قبله مشروطا القطع ولم يكن النصف شايعا

كان شرطه ثم معينه صح ولو قال ساقتك بالنصف مثلا لكون اجماعك لغير سبق
لفظ المساواة **ففيها القول** لفظا من الناطق للزومها كالأجارة وغيرها وتصح ما شارة
الاخر من المعنوية ككتابته دون **نقصها** **الحال** فيها فلا مشروط التعرض لغير العقد **ويجوز**
المطلق **في كل ناحية** **عليها** فيها في العمداد المرجع في مثله الى العرف هذا اذا عرفاه فان جهلاه
او احدهما او لم يكن عرف وجب التفصيل تنبيه قضيه كلامه ان الحمل المذكور يجري
فان عقد بغير لفظ المساواة وهو كذلك وبه صح ان يورس وان كان كلام الروضة
قد يفهم انه يجري اللفظ لفظها **وجب على العامل** عند الاطلاق **ما يحتاج اليه لصالح الثمر**
واسر دايه **ما يتكرر** في العمل ولا يقصد حفظ الاصل **كسقي** ان لم يشرب بعروقه وبه خل
في السقي توابعه من اصلاح طرق الماء ونحوه راس الساقية وسدها عند السقي فلو شرط
السقي على المالك فتبيل يجوز ونقص عليه في البويطلي لان المساواة تجوز على النخل البعلي
وهو الذي يشرب بعروقه والمنهور ان ما على العامل اذا شرط على المالك يبطل العقد
واما ما يشرب بعروقه فله في الماورد في ثلثة اوجه احدها ان سقيها على العامل
والثاني على المالك والثالث اي وهو الظاهر بحور اشراطه على المالك وعلى العامل
فان اطلق صح وكون على العامل **وتنبيه** **ببر** **سرا** اي يجري الما من العين ونحوه
واصلاح الاجابة **التي ثبت فيها الما** وهي المحر حول الشجر يجمع فيها الما لشربه شبهت
بالاجابة التي يقبل فيها **والقبح** للنخل وهي وضع شئ من طلع المذكور في طلع الزنا
وقد شق بعض النخل عن الوضع المذكور لكونه تحت ريج الذكور فيجوز للموكر ريج الذكور اليها
تنبيه اي ازالة **حصى** من كاهي الروضة ولو عبر بالكل كان اولى لان الكلا يتبع
على الاخضر واليابس والخيش لا يطلق الا على اليابس على المشهور **وتحمة قضبان** **نقص**
بالشجر لا تنص العرف ذلك تنبيه اما قديت كلامه بعد لئلا يخرج الطلع الذي يطلع به والقوس
التي تجعل فيها العناقيد حفظا عن الطيور والزنايسر والنخل والمعوول بكر جيمها والشمور
والثمن من الحواش وغيره فان ذلك على المالك لا نه عين وانما يكلف العامل العمل فانما اعتبر
التكرار لان ما لا يتكرر سقي اثره بعد فراغ المساواة وكليفه العامل احتجاف به وعله ايضا
تعرش اي اصلاح العرش التي **جرت به عادة** انك البدر التي يطح الكروم فيها على العريش
وهو ان ينصب اعوادا وفطما ويرفع العنب عليها فان المصوي ونصب الاقصاف فيما كان
على القصب **وكذا** **عليه** **حفظ الثمر** على الشجر من السراق ومن الطيور والزنايسر بحمل كل
عنقود في وعاء منه المالك كقوس وعز المشش بحمل حشيش او نحو فوقه غنة الحاجة
وعليه جذاذ اي قطعه وحفظه في الجدين من السراق ونحوه **وتحقيقه في الاصح** لانها
من مصالحه والخلاف راجع للسائل الثلاث لكنه في الروضة والثانيه راسا به بالصحيح
والثاني ليس عليه ان الحفظ خارج عن اعمال المساواة وكذا الحداد والتحفيف لا يابعد
كالثمر تنبيه قيد في الروضة واصلاها الوجوب في التحفيف على العامل بما اذا اطردت
العادة به او شرطاه وليس هذا العدد من محل الخلاف والحق ان المقر بالتحفيف في ذلك الحفظ

العرف القالب

سورة

ن حشيش

والجزاز

والحداد وهو ظاهر فاذا الرزم التحفيف وجب مسوية الحزين وبعله الله وتعليقها
في الشمس ان احتيج وكما وجب على العامل كان له استجار المالك عليه وكما وجب على
المالك لو فعله العامل باذن المالك استحق الاجرة فان قيل ينبغي ان لا يستحق اجماع
بجور الادان كما لو امر بغير يوده اجرة بان اذنه في ذلك بمنزلة اجرة بقضائه
لا كما من بغير ثوبه وكلما قصد **بالحفظ الاصل** اي اصل الثمر وهو الشجر **والاصح** **في الاصل** **في الاصل**
الحطان **للستان** **وحسن** **جديده** له واصلاح ما انا من النهر ونصب الدواب والابواب
فعل المالك **تنص** العرف ذلك وعليه ايضا خراج الارض الخاجية **تنبيه** مولانا كينا
المحيطان قد يوم ان وضع الثول على الجدار والرفيع البير الذي سبق في الحداد
ليس على المالك وليس مراد ابل الاصح ان ذلك بحسب العادة وتعيين حد قد
شعربان ما انا من النهر يكون على العامل وليس مراد ابل هو على المالك وما نقله
السبكي عن النص من ان الثاني على المالك محمول على ما اذا اطردت العادة به من كونها
على المالك او العامل **والمساواة** **ارادة** اي عقد لازم من الجانبين كالأجارة يجمع ان
العمل بينهما اعيان تبقى محال خلاف القراض لا تبقى اعيان بعد العمل فاشبه الوكالة
فان قيل العول يلزمها مكللا لانها اذا وردت على الذمة اشبهت ببيع الدين بالدين
لان العمداد من على العامل والثمر وان لم يكن دينيا لانها معدومة في معنى الدين وبيع
الدين بالدين يجمع على بطلانها وقاب السبكي لم يبين دليل قوي على لزومها وكنت اورد لو
قاب احد من احوالنا بعدم لزومها حتى كانت وافقه **اجبة** عن الاول بان يبيع الدين
بالدين قد جاوز الحاجة كما في الحوالة وهذه اولى بشئ الحاجة اليها وعن الثاني عامر
من القياس عن الاجارة وعلى العامل فيها حصته بالظهور خلاف القراض لان الربح
فيه وقاية لراس المال بخلاف الثمن نعم ان عقد المساواة بعد ظهور الثمن ملكها بالعقد
وفي مروع ابن العطار ان العامل لو قطف الثمن مثلا ان يبلغ كان مسددا قات ولا شئ
له منها فالاول ظاهر والثاني وهذا الاياتي على القول بان العامل عليه صحة بالظهور
ثم فرغ على اللزوم قوله **فلو هرب العامل** او مرض او نحو بغير ذلك **قبل الثمن** من
عليها **وانه المالك** بنفسه او حاله **سرا** بالعمد او عونه عن العامل **في احتياق العامل** كسرع
الاجنبى باذنه من تنبيه لا يختص الحكم المذكور بالعرب بل لو تبع عنه جصون كان
لذلك قوله وانما المالك ليس بقيد بل لو تبع عنه جميع العمل كان لذلك والمالك ايضا لا يقيد
فلو فعله اجنبى متبرعا عن العمل فذلك سواء اجمعه المالك ام علم لا يلزم المالك اجابة الاجنبى
المنطوق وقد يفهم من قيد التبرع انه لو عار في ما نفسه ولم يقصد التبرع لم يستحق العامل
وكذا لو تبع الاجنبى عن المالك كما في الجمالة ويحمل ان يقار مستحق وتفرق بينه وبين
الجمالة باللزوم وهذا هو الظاهر وان قاب السبكي الاقرب الاول **والا** بان لم يوجد
متبرع **استاجر الخادم** **عليه** بعد رفع الامر اليه وشئت كل من المساواة وهرب العامل وتغير
طلبه كان لم يعرف مكانه **من شئ** من ما العامل ولو كان ماله عقارا وهل جعل نفس الارض
او بعضها اجماع او تباع ويجعل تحتها اجماع يجب على الخادم ان يعمل ما فيه المصلحة فان لم يكن له
مال فان كان بعد بدو اصلاح باع نصيب العامل كله او بعضه بحسب الحاجة واستاجر ثمنه

وان كان قبله والصالح سوا اظهر التمسك ام لا اقترض عليه من المالك او اوصى او بيت
المال ان لم يجد من يعمل باجره موجهة اذ ان التمسك بعد بيع بعضه وحده للحاجة
واستاجر ثمنه الى شرط قطعه وتعذر في البيع واستاجر بما اقترضه وبعبءه العامل
بعد زوال البايع او قبضه الحاج من نصيبه من التمسك بعد بدو الصلاح فان وجد
ولو استاجر الحاج المالك واذن له في الاتفاق فامتنع ليرجع رجع كما لو اقترض منه
ومنى بعد زوال اقراض وغيره متيل خروج التمسك وبعد بدو صلاحها لم يفسخ المالك
لاجل الشركة لا يتابع التمسك بشرط القطع ليعذر قطعها للشروع الا ان رضي المالك
ببيع الجميع فيصير البيع وقول الروضة هنا وان يشترى المالك نصيب العامل بغير
مشروط القطع لان لصاحب الشجر ان يشترى التمسك بدو الصلاح بغير شرط القطع
ضعيف بل قال الزركشي ما وقع في أصل الروضة هنا سبق فلم كان ذلك قبل خروج
التمسك فله الفسخ وللعامل اجره ما عمل تنبيهه مستاجر الحاج ايضا اذا كان العامل
حاضرا واستنع من العمل كما قاله صاحب المعين المعنى وظاهر كلام المصنف انه يشترى
وان كانت المساقاة وارده على العين فالذي جزم به صاحب المعين المعنى والشاى
المنع في الواردة على العين لم يكن المالك من الفسخ وهذا هو الظاهر ودولم استقرض
فالتمسك عنه بفهم انه ليس له ان يما في عنه وهو كذلك **فان لم يقدر** اي المالك **على الرجعة**
الحاكم اما لكونه فوق مسافة العدوي او حاضرا ولم يجبه الى ما تمسكه **فله** على العمل
نفسه او **الاتفاق ان اراد** بما يعمل او ينفقه لان الاشياء ما رده الرجوع فان لم يشهد
كما ذكر فلا رجوع له وان لم يمكن الاشياء فلا رجوع له ايضا لانه عذر نادرتين متى
انفق واشهد ثم اختلف العامل والمالك في قدر النفقة ففي المصدق منهما احتمالا لان الامام
رجح السبكي منهما قول المالك ولم يصح الشيطان بالمسألة وكلاهما في هرب الجار يقتضى
بصدق العامل فانها رجحما فتقول الجمل وعلاها بان المنفق لم يستند الى ايمان
من جهة الحاكم فتكون هناك **ولو طاعت** العامل المسألة في ذمته قبل تمام العمل **وظيفة**
ام الوارث العامل بان مستاجر عليه لا نه حق وجب على مورثه فمورثه من تركته لغيره
وفي معنى التركة نصيبه من التمسك قاله القاضى وغيره **وله ان يتم العمل** **نفسه** او **بالا** ان اختار
ومحقق المشروط والا فوجب عليه الوفاء بما من عين التركة كغيره من الديون وعلى المالك
تمكينه ان كان عامل المساقاة امينا والا استاجر الحاكم من التركة فان لم يخلع تركه لم يفسخ
عليه لان ذمته حريت بخلاف الحى اما اذا كانت المساقاة على عين العامل فانها تفسخ بالمت
كالاجير المعين والانتفاس يموت اما للتمسك **بما يتم** العامل وما خذ نصيبه ولو حلة
البطن الاول الثاني ثم مات الاول في اثنا المدة وكان الوقت وقف ترتيب فسيغى ان
يفسخ كما قاله الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه قائم ويلغزبه فمقال مساقاة تنفسح بموت
العاقداى المالك واستثنى مع ذلك الوارث اي اذا ساقى المورث من تركته ثم مات المورث
فان المساقاة تنفسح لما مر **ولو استجناه** **عامل** فيها باقرار او بينه او عين مردوده **فان**
شرف الى ان يتم العمل والوارث ان لا يملك العمل حق عليه ويمكن استيفاء منه بهذا الطريق فتعين

الرجوع

سلوكه

سلوكه جميعا بين الحقين واجبة المشرف عليه نعم لو لم يثبت الجناية ولئن ارباب المالك فنه
فانه نعم اليه مشرف واجبة حبيبه على المالك **وان لم يحفظ** **ب** اي المشرفا ذيلت
حقة بالكلية **واستخرج عليه من ماله عامل** يتم العمل ليعذر واستيفاء العمل الواجب عليه منه فالقد
عليه بهذا الطريق نعم ان كانت المساقاة على عينه فظاهر كما قاله الا ذرعى انه لا يتناجى
عنه بل يثبت للمالك الخيار **ولو خرج التمسك** بعد العمل **مستحقا** لعين المسألة كان اوصى بتم الشجر
المساقاة عليه او خرج التمسك **مستحقا** للعامل **على المساقاة** لعمله لا نه فوت منافعه بعوض فاسد
فيرجع به لها هذا العمل جاهلا بالحال فان علم بالحال فلا شى له وكذا اذا كان الخرج
قبل العمل ولو اختلفا في قدر المشروط العامل لا بينه لاحدهما او لهما ستان وسقطت لهما
ومضى العقد كما في القراض وللعامل على المالك اجره عمله ان فسخ العقد بعد العمل وان
لم يغير الشجر والا فلا اجر له فان كان لاحدهما بينة قضى له بها ويصح الا قاله في المساقاة
كما قاله الزركشي قال فان كان هناك ثم لم يمتحها العامل خاتمة بيع مال الشجر
المساقاة قبل خروج التمسك لا يصح لان للعامل حقاها فكان المالك استثنى بعضها
واما بعد فمصحح ويكون للعامل مع المشتري كما كان مع البايع وليس للبايع بيع
نصيبه من التمسك وحدها بشرط القطع ليعذر بقطعه بشيوعه وقول القاضى في قوايه
اذا شرط المالك على العامل اعمالا ملزمة فانمرت بالاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال
عالم استحق من التمسك بقدر ما عمل فان عمل نصف حار فله استحق نصف ما شرط له مبني على
ان العامل ليس شريك والراجح انه شريك فيحقق حصته وان لم يعمل وذل لا يفتى شى
ولما في المالك في ذمته ان يما في غيره ثم ان شرط له مثل نصيبه او رده فذل ظاهر
والتمسك العقد فيما تقابل قدر نصيبه دون الزايد بقربا للصفة وللزوجة الزايد اجر
المشارك كانت المساقاة على عينه وعامل غير انفسحت بركة العمل لا يجوز العقد
وكانت التمسك للمالك ولا شى للعامل الاول والثاني عليه الاجرة ان جهل الحال والا فلا
ولو اعطى تخصرا خذ اية لعمل عليها او يتعدها و فوايدها بينهما لم يصح العقد لانه في
الاولى يمكنه ايجار الدابة فلا حاجة الى امراد عقد عليها فيه عور وفي الثانية العقد
لا يفسخ بعمله ولو اعطاها له ليعلم من عنده بنصف درهما ففعل ضمن له المالك العلف
وقول الروضة بدار النصف شى الى سبق العلم وضمن الاخر للمالك بنصف الرد وهو
القدر المشروط له لحصوله بحكم بيع فاسد ولا يضمن الدابة لا بها غير مقابله بعوض فان
قال ليعلم بنصفها ففعل فالنصف المشروط مضون على العالف لحصوله بحكم الشراء القادر
دون النصف الاخر **كتاب الاحا** بكر التمسك في المشهور وحكى ابن
سيد ضمها وصاحب المستدرك فقها وهي لغة اسم للاجر ثم اشتهرت في العقد وشرا
عقد على منفعة مقصوده معلومة فالبه للرد والا باحه بعوض معلوم فخرج منفعة
العين ومقصوده الدابة كما استجار ساع على كلمة لا متع ومعلومة القراض والجمالة على
علم مجبور ومقابلها ما ذكر منفعة البضغ فان العقد عليها لا يسمى اجاره فان قبل منفعة البضغ

اجع المثل

الحج حتى يحتاج الى اخراجها فان الزوج ماملك المنفعة وانما ملك ان يتفقد اجيب
بان قولهم على منفعة ليس فيه انه ملك المنفعة فلهذا احتج بمقابلته للبدل ونعوضه به
المنافع والوصية بها والشركة والاعارة ومعلوم المساواة والجعالة على عمل معلوم بعوض
مجهول كالبحر بالرزق ودلالة الكافر لنا على قلعة بحارته منها نعم برده عليه بيع حق المير
ودخوه والجعالة على عمل معلوم بعوض معلوم والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان
ارمضنكم لكم فاقوتهم احبوا من وجه الدلالة ان الارض مباحة للاعتد ببيع لا يوجب اجرة
وانما وجبها ظاهرا العقد فقيين وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعطى النخام
اجرة وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم والصدوق رضي الله تعالى عنه استأجر رجلا من
بنى الدليل يقال له عبد الله ابن الاربع وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة
وامر بالمواجر وخبر ابن ماجة والبيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال اعطوا الاجير اجرة
قبل ان يحفر عرقه وروي ان عليا اج نفسه من يهودي فاستقى له كل دلو بنم حتى
بلغ نصفه واربعين دلو والحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد موكوب ومسكن وخادم
فجوزت لذلك يجوز بيع العيان واركانها اربعة عاقدان وصيغة واجبة ومنفعة
وقد بدد بشرط الركن الاول **وقد شرطها اي الموجر والمستاجر وان لم يتقدم لهما ذكر**
لدلالة الاجارة عليها كاجاب وشروط شرطها وتقدم بيانها مع الداراه كما نص عليه ان في
رضي الله تعالى عنه كفي مومر بازالة ملكه عن المنافع على الاصح في شرح المهذب بان يوجب
وعلم من قوله ما يقع ان الاعمي لا يكون موجرا وان جازله اجارة نفسه تنبيه
يرد على طرده السفه فانه يجوز له اجارة نفسه فيما ليس بمقصود من عمله كما مر في باب
الحجر لا يملكها جازان يقطع على غيره بالعلم قولي بعوض بخلاف المقصود من عمله مثله
ورد على عكسه ما لو اجار السيد عبده نفسه فانه لا يصح وان صح ان يبيعه نفسه كما ذكره المصنف
في فتاويه والشركان في العقار اذا تنازعا الماهية اجرا القاضى عليهما ويرجع في المدة
الى اجتهاد القاضى كما بحثه الزركشي ثم شرع في الركن الثاني فقال **والصفة** نحو قول الموجر
اي تلك هذه الثوب مثلا او الرطب اياه او تلك منافعة سنة وان لم يقل من الان كالمساق
فصل المحتاج فور اقبلت واستأجرت تنبيه قوله والصيغة مسددة المعطوف
وما بعد خبر وهو قوله اجرتك هذا الى اخره ومعنى اجرتك سنة اي منافع سنة ولا يجوز
كون سنة طرفا اي معقولا فيه لا اجرتك لانه اساو ومنه ميسر بل المعنى اجرتك واستمرات
على ذلك سنة كما قيل بذلك في قوله تعالى فاما ته الله ما به عام ثم بعثه ان المعنى فاما ته
الله فاستمر على ذلك ما به عام والا فتر من الاحاطة ميسر فاما نحو اجرتك الدار سنة
فالدار مفعول ثان وسنة ظرف بفعل معتد ما حوذا من اجرتك اي لتستفيع بها سنة
ولا يجوز كون سنة مفعولا لان اجرا لا يفتدى الى ثلاثة فاعيد وزن اجرا كما قال ابن
الحاج فاعل كضارب لا فاعل كالكرم وجوز تقدم لفظ العائد ولو عملت كما يوجد
من التشبيه بالفعل وحال كناية وبالاستيجاب واليجاب وباشارة الاخرى المفهومة بالكتابة
كالبيع ومن كذايات هنا سكن داري شهرا بكذا او جعلت لك منفعة بكذا او الخلاف في المعاطاة

نعم اسلام المشتري شرط فيها
اذا كان البيع عبدا او مملوكا
لا يشترط فيه من الكفاية
استيفاء المسلم كماله
اليمين على رضي الله عنه ايجان سنة
وكذا اجارة عين على
الاصح محرر محرر محرر

او التسمية

في البيع جارها وفي الرهن والهبة كما نقله في كتاب البيع من المجموع عن المتولي واخرين
قال في التوشيح ولا ادري هل يختار المتولي صحة المعاطاة فتمها كما اختار في
البيع اولا والاظهر لا فانه لا يعرف فيها خلاف البيع تنبيه اعلم ان مقصود
الاجارة المنافع وهي مورد العقد عند الجمهور اذ لو كان موردها العين لاستغنى
رهن العين المحتاج والمهرهونه ومثل موردها العين ليستوفي منها المنفعة
لان المنافع معدومة قال الشيخان ومثبه ان لا يكون خلافا محققا لان من
قال بالتلف لا يعنى لما العين ملك الاجارة كما يملك بالبيع ومن قال بالاول
لا يقطع النظر عن العين بالكلية ونارح في ذلك ان الرفعة بان في البيع وجهان
ان حل الذهب لا يجوز اجارته بالذهب وحل الفضة لا يجوز اجارته بالفضة ولا يظهر
له وجه الاعلى التخييع بان الموجر العين قد صار خلافا محققا وشامته الاختلاف
في هذا النزاع وقال ابن الملقن يظهر فانك الخلاف في اجارة المحتاج قبل قبضه
ان قلنا مورد العقد العين صحت الاجارة والا فسد ان المنافع غير مقبوضة
والاصح انعقادها اي الاجارة بقوله اي الموجر لدار مثلا **اي تلك** او **الركن** **منفعة**
سنة مثلا بكذا فيقبل المحتاج فهو كالموكل لو قال اجرتكها ويكون ذكر المنفعة تأكيد القول
البائع بعينه عن هذه الدار وورثتها والثاني المنع لان لفظ الاجارة وضع مضافا
للعين لان المنفعة لا منفعة لها فكيف يضاف العقد اليها وجعل في المطلب هذا من
قواعد الخلاف في ان موردها العين او المنفعة **والاصح** **منفعة** اي منع انعقادها
بقوله **منفعة** لان لفظ البيع موصوف لدار العيان فلا يستعمل في المنافع كما لا يستعمل
البيع لفظ الاجارة وكلف لفظ البيع لفظ الشراء الثاني يجوز ان يضاف من البيع وهو
قول ابن سريج وجزم به في التنبيه وصححه جمع من المتأخرين كالاسنوي والاذريعي
وهذه المسألة من قواعد الخلاف ايضا في ان مورد العقد هل العين والمنفعة والصحة
على قول العين والمنع على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كناية فيها ايضا لان يكتفي في
قوله سنة فلا يكون محررا ولا كناية خلافا لما بحثه بعض المتأخرين من انه فيها كناية هذا
كله في اجارة العين اما اجارة الدمة فلكفي فيها الزمت ذمتك كذا عن لفظ الاجارة ونحوها
فيقول قبلت كذا في الكاف او التزمت **وقد** اي الاجارة قبلت احدها اجارة **وارد**
على عين اي على منفعة من شرطه بعين **فاجارة العقار وداه او قوله** **بعين** صفة داه
وتخصر غلب فيه المذكر على المؤنث على الاصل ولوقال معنى بالافراد وافق المعروف
لغة من ان العطف باو يقتضي الافراد ولهذا اجيب عن قوله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فانه اولى بهما بان المراد التسوية وبه حجاب عن المصنف هنا وفي كثير من الابواب
القسم الثاني اجارة **وارد على الدمة كاستجار دابة** لحد مثلا **وان لم يسم** **دنه** اي التخصر
علا حاطة او **بها** او غير ذلك ومقرب الاخر قبلت او كبرت وانما جعل المصنف العقار
من قسم الواردة على عين واقصر عليه لانه لا يثبت في الدمة والقسم الثاني تصور فيه الامرات
والسفن هل يلحق بالدواب او بالعقار لم يسمع ضوالة والا قرب الحاقها بالدواب كما قاله الجلال
البلقيني تنبيه تقسم الاجارة الى واردة على العين وواردة على الدمة لا سلف في تصحيحهم

منفعة

موصوفة

ان مورد ما المنفعة لا العين لان المراد بالعين ثم ما يقابل المنفعة وهما ما يقابل الدفعة
ولم يردت في كلامه ما يدل لذلك **وقد** **تخص** **آخر استاجر** **المنفعة** **في** **الاجارة**
عين في الاصح للاضافه الي الخطاب كقوله استاجر تلك هذه الدابة **وقيل** هذه اجارة
دفعة نظرا الى المعنى لان المقصود حصول العلم من جهة الخطاب فكأنه قال استحققت
عليك كذا فله حصيلة بغيره ورد هذا بان لم يحذف لفظ الدفعة ولا اللفظ ظاهر فيه وقد
قطعوا بالاول في كتابهم فقلوا استيجار عين الشخص للبحر باستاجر تلك للبحر عنى او
عن هيتي ولم يحكوا فيه الخلاف **وشرط في صحة اجارة الدفعة تسليم الاجر في** قطعا ان عقدت
بلفظ السلم كراس مال السلم لانها سلم في المنافع وكذا ان عقدت بلفظ الاجارة في الاصح
نظرا الى المعنى فلا يجوز فيها تأخير الاجرة ولا الاستبداد بعين ولا الخوالة بها ولا عليها
ولا ابرائها تنبيه لا تعلم من كلامه وجوب كون الاجر حاله وهو لا بد منه لانه
لا يلزم من القبض الحول **واجارة العين لا شرط في حقها ذلك** اي تسليم الاجر **فيها** في
المجلس معناه كانت الاجرة او في الدفعة كالتسليم في البيع ثم وان عين لما كان التسليم
مكنا فعين والافوض صنع العقد كما نقله في باب السلم من زيادة الروضة عن النعمانية
واقترع **وجوز في الاجرة فيها** اي اجارة العين **التجمل** **الاجرة** **والتجمل فيها** **ان كانت** **تلك الاجرة**
في الدفعة كالتسليم وحوز الاستبداد بعينها والخوالة بها وعليها والابراؤها فان كانت
معينه لم يجز التأجيل لان الاعيان لا تجوز **وان اطلقت تلك الاجارة** **فهي** **تلك** **فهي** **تلك**
حالة كالتسليم في البيع المطلق **وان كانت معينه** او مطلقة كما في الروضة واصليا
او في الدفعة كما قاله المتولي وان اهتم كلام المصنف خلافة **فقلت في الحال** بالعقد ملكا
مراعى معني انه كلما معني جزء من الزمان هل السلامة بان ان المولى يستقر حكمه
من الاجرة على ما يقابل ذلك اما استقرار جميعها فباستيفاء المنفعة وتسقوطها كما سياتي
في كلامه آخر الباب ولو ذكر هناك ان اولي ولو تنازعنا في البداية بالتسليم فكما حرقى
البيع كما قاله المتولي واقراه خلافا لما ورد في قوله لا يجب تسليم الاجرة ما لم يسلم العين
المستحقة الى المستاجر تنبيه كما يملك الاجرة بالعقد يملك المستاجر المنفعة المعقود
عليها ويحدث في ملكه بدل الجوارق في نفسه في المستقبل ولو اجرا الناظر الوقف سبب
واحدة الاجرة لم يجز له دفع جميعها للنظر الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان بان
دفع اكثر منه فمات الاخذ ضمن الناظر تلك الزيادة للبطن الثاني قاله الفقهاء قال الزركلي
وقياسه انه لو اجرا الموقوف عليه لا يتصور في جميع الاجرة لتوقع ظهور ركونه لغیر بموته
انتهى وهو كما قال السبكي محمول على ما اذا طالت المدة اما اذا قصرت فيصرف في الجميع
لانه ملكه في الحال اما اذا مضى في العار فلا يصح منه جاز ثم شرع في الركن الثالث ذكر الركن
شرطه فقال **وشرط كون الاجرة التي في الدفعة معلومة جنبا** ودرأ وصفا كالتسليم في البيع
فان كانت معينه لغت شهادتها ان كانت على منفعة معينه على المذهب اذ في الدفعة
على الاصح فان قيل يرد على اشتراط العلم بها صحة الحجج بالرزق كما جزم به في الروضة
مع ان الرزق مجهول لا يجب بان ذلك ليس باجانب بل كنوع جعله يقين فيها الجهد
بالجهد وعلى اشتراط العلم بالاجرة **فلا يصح** استيجار الدار مثلا **بالعار** كما جرتكم بما يحتاج

المجلس

المعجب

الله

اليه من عمار او بدنيا مثلا نعمها به لان العلم ببعض الاجرة وهو مجهول فتصير الاجرة
مجهولة فان اجرة الدار بدراهم معلومة بلا شرط واذن له في صرفها في العار صحح قات
ان الرفعة ولم يحججوه على اتحاد القابض والمقبض ولو قوعه ضمنا واذن القابض اخذنا
في القدر والمقبض صدق المنفق بمينه ان ادعى قدرا محتملا كما جزم به ابن الصباغ
وضيح **ولا يصح** ايضا اجارة دابة شهرا مثلا بخو **الطف** بكون اللام وفتحها بخطه الاول
مصدر والثاني اسم لما يعلف به كرامتها للجهالة **ولا يصح** ايضا استيجار سلاح **سلاح** **الثاة**
للجهل وبقدرة الدقيق الخالة ولعدم القدر على الاجرة حالا وقد روي الدارقطني وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قبض الطمان وضمان يجعل اجرة الطمان قبضه المظنون
والضابط في هذا ان يجعل الاجرة شيئا يحصل بعلم الاجير قات السبكي ومنه ما يقع في
هذه الزمان من جعل اجرة الحائض العسر مما يستحقه قات فان قيل ذلك نظير العسر
لم يصح الاجارة ايضا وفي محنته جعله نظرا انتهى والظاهر فيها البطلان للجهل بالمحل
تنبيه اطلق المصنف الطمان وضو ربه ان يقول لنظن الحلال ونطلق فان قلنا الطمان
ما ورا الطمان المجهول اجرة صح قاله الماوردي **لواستلجيا** اي المراء **لوضع رقبا** **معينه**
الصحیح **كرهه في الحال جازيل** **والا** **الركون** **عليها** **يقع** **في** **مشترون** **مساواة** **مشرية** **اذا** **شرط** **له** **زيادة**
من الثمن فانه يجوز وان كان عليه يقع في مشترون كما مال اليه الامام والغزالي وقاب
ابن القتيب اطلاق فصر اام انه لا يجوز كونه اجيرا على شيء هو شريك فيه انتهى والحقيق
ما اختار السبكي من انه ان الاستيجار على العلم بحجز وهو مراد النص كان يقول لغیر
مشرية الترتيب لظن في هذه التوبة بربرها وشريكه فيها الترتيب بربرها لتعجز في
حصتي او على حصته فقط جاز كقوله لغیر شريكه الترتيب بربرها لتعجز في باقية وشريكه
فيها الترتيب بربرها لتعجز في باقية حصتي منها وعلى هذا ينزل كلامهم ثم شرع في الركن الرابع
وهو المنفعة وله خمسة شروط مبتدأ بالاول الشرط قات **وشرط كون المنفعة مستقومة**
لم يرد بالمقومة هنا مقابلة المثلثة بل ما لها قيمة لمحن بذل المال في مقابلتها كما استيجار
دار للسكنى والمساكن والربا حين للشم فانها اذا لم تكن لها قيمة اما حرمتها او خستها او هبتها
يكون بذل المال لها سفها وتبديرا وهذا الشرط مصطوف على قوله معلومة كما يعلم من
النقد بروضابط ما حوز استيجار كل عين مع بها مع بقا عينها منفعة مباحة معلومة
كما يعلم من النقد بروضابط ما حوز استيجار مقصوده نفعين بالبلد وتباح بالاباحة
ثم شرع على اشتراط تقويم المنفعة قوله **ولا يصح استيجار** **تفاحه** **للمرأة** **لانها** **نافعة** **لا** **تقصد**
له فهي كحبة برز في البيع فان كثر التفاح صححت الاجارة لان منه ما هو اطيب من كثير
من الربا حين ولا استيجار **ساح على طه لا ينف** **قايلا** **وان** **كانت** **اجارا** **وقولا** **ورق**
اللعن **ذلا** **قيمة** **لها** **لكن** **لوا** **استاجر** **عليها** **ولم** **يبعث** **ببر** **دوا** **كلام** **فلا** **شيء** **له** **والا** **فله** **اجرة**
المثل فان قيل ذلك غير معدور عليه فهو مبرع به اجيب بانه لما كان المعقود عليه

انفق

لا يتم الا به عادة نزله منزلة اما ما يحصل فيه القبح من الكلمات كما في بيع الثياب والعبيد
وتحويها مما يختلف منه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستيجار عليه ويلحق بما ذكره المصنف
ما اذا استأجر ليعلم انه لا يقب فيها لقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به في الضد اقول وكذا اعل
اقامة الصلاة اذا اكله فيها بخلاف الاذان فان فيه كلفة مراعاة الوقت قال الزاوي
ولست ضافية من الاشكال ويقوي الصحة بالتبعية للاذان وفي الاحياء يجوز اخذ عوض
على كلمة يقولها طبيب يدوا منفرد به اذا اشقة عليه في التلفظ به بخلاف ما لو عرف الصبي
ازالة العوجاج السيف والراة بصره واحده فان له اخذ العوض وان كثر لان ذلك
صناعات سعت في تعلمها لتكسب بها وتحقق عن نفسه القبح وافق القائل بان لا يصح
استيجاره وهذا هو الظاهر وان قال الاذرع المختار ما قاله الغزالي **ولا اذرع** **ولا اذرع**
للموات وخوها **وكلم** **معلم** **الصعد** وخوها كحاسة ماشية او ذرع او ذرع لا يجوز استيجار
كل من ذلك **في الاصح** في الجبيع لان منفعة التزوين بالتد غير متقومة فلا يعلما بخلاف
عارسها للزينة كما مر في بابها والكل لا قيمة لعينه فكذلك المنفعة والثاني نازع في ذلك
ومثل التزوين في ذلك الصب على سكتها والوزن بها اما اذا لم يصح بالتزوين او لم يكن الكلب
معلما فلا يصح الاستيجار جزما وخارج بالكل الحزين فلا يقع اجارته جزما والمسلو منهما
لكذلك كما قاله بعض المتأخرين وخارج بالدرهم والدنانير الحلي فيجوز اجارته حتى يمتلئ
من ذهب او فضة ولو استأجر شحج للاستظلال بظلمها او الربط بها او طائر الانس
بصورته كالعندليب او لونه كالطاووس صح لان المنافع المذكورة معقودة مستمرة
ويصح الاستيجار في القبح لدفع القار والشبكة والعهد والباري للصدد لان لفافها
قيمة ثم شرح في الشرط الثاني فقال **ويشترط في المنفعة ايضا كون الموج قادر على**
تسليمها حسنا وشرعا لتتمكن المستاجر منها والعقد على التسليم تسليما لا اضرارا ولا
المنفعة فندخل المستاجر فله استيجار ما استأجر ولذا للمقطع ايضا اجارة ما اقطعه
له الامام كما في فتاوى المصنف قال انه مستحق للمنفعة وخالفه في ذلك الشيخ تاج الدين
الغزالي وجأعه من علم اعصر فافتوا بالطلان فان المقطع لم يملك المنفعة وانما
ايح له الانتفاع بها كالمستعير والاولى كما قال الزركشي التفسير بان ياذن له الامام
في الاجارة ويجري عرف عام كره يار مصر فصح والا فمتنع وعلى اشتراط العقد **فلا يصح**
استيجار ابن مقصور **لغير من هاهنا** **ولا يقدر على انتزاع المقصوب** عقبا العقد اما القاب
او القادر على انتزاع المقصوب عقبا للعقد ومن وقع الايق في ذلك فيصح الاستيجار منه
تسليمه بوجوه من اشتراط العقد على تسليم المنفعة انه لا يصح استيجار العبد المذموم وعقده
او المشروط عقده على المشتري به صرح في المجموع **ولا يصح استيجار اعمى** اجارة عين **الحفظ**
فيما يحتاج للنظر ولا اخبر بالتسليم اما لو استأجر واحد منهما للحفظ شيئا يملك او جلوسه خلف
باب الحراسة لئلا فانه يصح وخارج باجارة العين اجارة الذمة فيصح منها مطلقا لانه سلم
وعلى السلم اليه تحصيل السلم فيه باي طريق كان **ولا استيجار غير القاري لتعليم القرآن** في اجارة

القرآن

العين

العين ولو اشقت المثل ليعلم قبل تعليمه لان المنفعة مستحقة من عينه والعين لا تشمل
التاجيل خلافا في اجارة الذمة لانها سلم في المنافع كما مر ولا استيجار **ارض للزراعة** **لما**
لما ادى حشر ولا يكتفي بالنظر للمعنا ولا حاشية معناه كتحريم ونداء ولا تسقي بالغالب
الحصول لعدم القدر على التسليم ويجوز الامكان لا يكفي كما يمكن عود الابن والمقصوب
ثم لوقا المذموم انا احضر للزراعة واسقي ارضك منها او اسوق الما اليها من موضع اخر
صح الاجارة كما قاله الرواية اما لو استأجرها للسكنى فانه يصح وان كانت بحل لا يصلح
لها كالمغارة **ويجوز استيجارها للزراعة ان كان لها حاد ارض** من عين او مير او مير وكو
صغيرا **ولا يجوز ان لها المظهر المعنا** **او ما التلح في حوجيل** **والغالب حصوله في الاصح**
لان الظاهر حصول الغالب والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول حاد ذكر ويجوز استيجار
اراضي مصر للزراعة بغيرها بالزيادة وكذا قبله على الاصح ان كانت تروى من الزيادة
الغالبه لخمس عشرة ذراعا فادونها كما نقله في الكفاية عن ابن الطيب وابن الصباغ
واقصاه كلام الشافعي وقار السبكي حاروي من خمسة عشر كالموثوق به عادة وما يروى
من ستة عشر وسبعة عشر غلب الحصول وان كان الاحتمال سطر قال الى ستة عشر قبله والى
السبعة عشر كثيرا انتهى بل الغالب في زماننا وصور الزيادة الى السبعة عشر والثمانية
عشر ويصح استيجار الارض للزراعة قبل احوار الماعنه وان سترها عن العبد لان الحما
من مصلحتها كما ستر الحوز واللوز بالقشر فان قيل ينبغي عدم الصحة لان الانتفاع عقب
العقد شرط والمباينة احيى بان الما من مصالح الزرع وبان صفة ممكنة في الحال فيصح
موضع نصب اليد فيمكن من الزرع حالا كما استجار در شحونه بائنة يمكن نقله في زمن
الاجرة هذا ان وثق الجزار وقت الزراعة والا فلا يصح وان كانت الارض على شط نهر
والظاهر انه يعرفها وتنهارة الما لم يصح استيجارها لعدم القدرة على تسليمها وان احتمله
فلم يظهر جاز لان الاصل والغالب الى الامه فان استأجر ارضا للزراعة واطلق دخل فيه
شربها ان اعتقد دخوله يعرف مطرد وهو كبر الشئ النصب من الما بخلاف ما لو باعها
لا يدخل لان المنفعة هنا لا يحصل بدونه او شرط في العقد فان اضطر العرف فيه او
استثنى الشرب ولم يوجد شرب غنى لم يصح العقد للاضطرار في الاول وكما لو استثنى ثمن
الدار في بيعها في الثاني فان شرب غنى صح لزوال المانع بالاعتناء عن شربها **والاستئجار الشرب**
لتسليم المنفعة **كالحسي** في كلمة تنبذ استثنى من هذه القاعدة ما لم يصب عدلو
راي المتبني حاشية صلاية التي تسقط القضاء ثم تلف استنع عليه التسليم بعد ذلك بذلك
التبني مع انه راه وهو ممنوع من استعماله شرعا لاجل الصلاة ولم يجعله كالزواه وتم مانع
منه حتى كسبه ويحرم ومنها ما ذكره في الاملا ان المانع اذا قام بالمرأة ان كان حيا
منع من صرف المثل او شرعا فلا في بعض الصور ومنها **لا قاله** فانها يجوز بعد تلك المبيع
ولا يجوز بيع المبيع او اجارته ومنها ما لو فقد احدى رجله وليس له الحق على الآخر
فانه يجوز ان يبيعه ولو كانت عليله بحيث لم تفعل لم يمسح بخلاف الاخرى على الصحيح ثم فرع

المنفعة

وجده

على القاعلة المذكورة قوله **لا يصح استيجار بطل من حرمة قلعه** وفي معناها كل عضو سليم من ادبي او غير في غير قصاص اما العليله فيصح الاستيجار لقلعه ان صعب الامور اهل الخبز ان قلعه بطل الام واما المستحق قلعه في قصاص فحجوز الاستيجار له لان ذه الاستيجار في القصاص واستيفاء الحدود وجاز وفي البيان ان الاجر على المقتض منه اذا لم ينصب الامام جلاد القيم الحدود ورتبه من مال المصالح ولو كان السن صحيحا ولان انصب تحته مادة من نزله ونحوها وقال اهل الحديث لا تزول المادة الا بقلعه والا شبه كما قال الادريجي جواز القلع للصروف والبدن المالكه كالسن الوجبة وكذا الفصد والحجامة فان قيل ما الفرق بين هذا وبين استيجار الساع على كلمة لا ينصب اجيب بان الفصد ونحوه يجوز للمحاجة ولو استاجر لقلع سن وجعه فيرثه انفسه الاجارة لغير القلع فان لم يترأ منه من قلعه لم يحجر عليه وسحق الاجر بتسليم نفسه ومضى مدع امكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت رد الاجر لمن ملك الزوج فلم يوطاها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مع امكان السير حيث يستقر عليه الاجر لتلف المنافع تحت يد ولا استيجار **مسألة حائض** او نفسا او مستحاضة اجارة عن **خدمة مسجد** فان امتا التلوين فاشبه الصحة كما قاله الادريجي بناء على الاصح من تمكن الكافر الحب من المالك بالمسجد لا ينافي مقتضى حرمة ولو استاجر عن المرأة مسلمة لكن مسجد فحاضا ونفست انفسها الاجارة فلو دخلت وكنت عفت ولم مستحق اجرة وفي معنى خدمة المسجد تعليم القرآن وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به جراحه فضاحة اذا لم يامن التلوين فاما اجارة من ذكر في الذمة فتصح ولا استيجار لتعليم التوراة والا انجيل والسير والفنس والنجوم والرمل والاختان الصغير الذي لا يحتمل والاختان الكبير في شدة الحر والبرد ولا لتعليم الاذن ولا لثي ولا لكر من والنيابة وحمل الخنزير المحترمة ولا لادارة ولا لتصور الحيوانات وسائر المحرمات وجعل في التنبه من المحرمات الغنا وفيه كلام ذكرته في شرحه ولا يجوز اخذ العوض على شيء من ذلك كبضع الميتة اما الاستيجار على حمل الخنزير لادارة او حمل المحرمه بخلاف الميتة الي المزيلة وكما يحرم اخذ الاجر على المحرمه يحرم اعطاؤها الا للصروف كقول الاسير واعطائها على ليل لا يحجوه والظالم ليرفع ظلمه والحاكم ليحكم بالحق فلا يحرم الاعطاء عليها **وكذا** حق **ملكه** لغير المحتاج على منافع نفسها لا يجوز اجارتها اجارة عن كما قاله القاضي حسين وغيره **لرضاع وغيره** مما لا يودي بخلاف محرمه **بغير اذن الزوج في** **الاصح** لان اوقافها مستغفرة بحقه والثاني يجوز لان محله غير محل النكاح اذ لا حق له في لبنها وخدمتها لكن له في حق حفظ الحق تنبيه استثنى من كلام المصنف ما لو كان الزوج غائبا غيبه بغيره او كان طفلا فاجرت نفسه لغيره في منزله حيث يظن فراغها منه قبل تمكنه من التمتع بها فانه يصح كما قاله الادريجي وقول الغزي ان هذا ضعيف لان منافعها مستغفرة للزوج بعقد النكاح ممنوع فان الزوج لم يستحق المنافع وانما

وانما استحق ان تستغفروا وهو مستغفروا حج بالحق الا انه فان سيدها ان يوجهاها انما بغير اذن زوجها لان له الانتفاع بها نعم المكاتبه كالحق كما قاله الادريجي انه لا سلطته للسيد عليها والعسفة الموصى عنها ابد الا بغير اذن الزوج في اجارها كما قاله الرزقي وغيره المستأجرة المنكوبة له فحجوز له استيجارها ولو كان منها وتقليل منافعها ما لو كانت مستأجرة فلا يصح ان يوجها قطعاً فان قيل قد عمت البلوي باستيجار المكاتبين بالبيع وقد افق السبكي منعه لان الاجارة وقعت على عينهم للعكم فكيف مستاجرون بعد ذلك **اجيب** بانه لا مزاحمة بين اعمال الحج والعمرة اذ يمكن فعلها في غير اوقات العمل لانه لا يتفرق الا زمنه وباجارتها اجارة عن مال ولو كثرتم عملا في ذمتها فان العقد يصح وان لم ياذن الزوج وبغير اذنه ما لو اذن فانه يصح قطعاً لان المنع كان لحقه وليس لمستأجرها منع الزوج من وطئها في اوقات فراغها خوف الحيل وانقطاع اللبن على الاصح في زيادة الروضة فان قيل فيما من منع الراهن من وطئ الامه المهره بغير اذن الراهن منع الزوج من وطئ الزوجه بغير اذن المستأجر كما قاله الروياني وقوله الامام عن الاصحاب **اجيب** بان الراهن يملك منافع الامه وقد حجي على نفسه بالراهن ولا لذلك الزوج **وحجوز اجل المنفعة الى اجل** الى اجل معلوم **والاجرة الدائمة** لان الدين ينقل التاجر كما لو اسلم في شيء الى اجل معلوم فان اطلق كان حالاً وقوله **كالت ذكركم** **الاجرة الدائمة** مثلاً **اول شهر** كما تبع فيه المحرر وظاهر انه تاجيل صحيح وهو المضمون في البويطي لكن الاصح كل في الروضة واصلا في السلم عن الاصحاب انه لو قال اول شهر رمضان بطل لانه يقع على جميع النصف الاول فلو مثل كالشهرين والروضة لغرض شهر كذا كان اولي ويمكن ان يزيد بالاول المستعمل فتكون مساوية للتشديد بالقول **والاجور** ولا يصح **اجارة** **عن المنفعة** **شبهة** كاجارة الدار كسنة المستقبل او سنة او لما من الغد واحتمل ان يعلق عن اجارة الدائمة كما مر فان قيل رد على الكتاب ما لو استاجر لعملا لا يعلل الا بالها وعقد الاجارة ليللا واطلوقا فانه يصح فان كان الحال يقتضي تاجيل العمل كما لو اجرد ارضا للزراعة في وقت لا يتصور المبادرة فيه الى زراعتها **اجيب** بان قوله المنفعة مستقلة على ان ذلك وقع في لفظ العقد ثم استثنى المصنف من قوله ولا يجوز الى اخره مسلتين اشار الى الاولى بقوله **فلو اجرد المال** **السنة الثانية** **الاجرة الاولى** **فلو انقضا** **ذلك في الاصح** لا يقال المدين مع اتحاد المستأجر كما لو اجري منه السنتين في عقد واحد فان قيل ان العقد الاول قد ينسخ فلا يتحقق الاتصال **اجيب** بان الشرط ظهور فلا يقدح عروض الانفاخ والوجه الثاني لا يجوز كاجارها لغيره وقوله قيل انقضاها عما لو قال اجري تكما سنة واذا انقضت فقد اجري تكما سنة اخرى فان العقد الثاني لا يصح كالمعلق بحج الشهر تنبيه لو قال المصنف لمستحق منفعة السنة الاولى لكان اولي لشموله صورتين ذكرهما القائل في فتاويه احدهما الموصى له بالمنفعة من حوزة لوارث او من حوزة ثالثة قبل فراق المدة الموصى له بها الثانية المقتضى بالاشهر المستحقة للمكاتب بدار صح اجارها لها قبل فراق العقد من مستقبله وانما مستوحش الدار من المستأجر الاول فلما انقضى

مستقلة

جار

يوجد ما السنة الاخرى من الثاني لانه المحقق الان للمنفعة لا من الاول كما جزم به صاحب
الاوقاف لانه ان غير مستحق للمنفعة خلا لما افتى به الفقهاء من ترجيح صحة الاجازة
من الاول دون الثاني ويجوز لشري العين المستاجر ان يوجها من المستاجر من البايع
السنة الثانية قبل فسخ الاول لا اتحاد المستاجر خلا لآل ابن المقرئ وكذا الواجر الوارث
ما اجمعت موارثه للمستاجر منه لما هو هذا كله اذا لم يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح
الثانية قطعا وشمل كلامهم المطلق والوقف الا ان شرط الواقف ان لا يوجر الوقت
اكثر من سنة فاجزى الناظر سنة في عقد ثم سنة في عقد اخر قبل مضى المدة فان العقد
الثاني لا يصح كما افتى به ابن الصلاح وان جفت ابن الاستاذ للصحة ولو اوجر غنا فاجزى
المستاجر لغنى ثم يعايل الموجر والمستاجر الاول وصحت الاقالة كما قاله السبكي ولم يتفحص
الثانيه كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر ويحالف نظير في البيع بالقطاع غلقة به
خلاف الاجازة ولو اجمعت حاقوتها واخوه مما يستمر الانتفاع به عادة ايام شهر لا بباله
او عكسه لم يصح لان زمان الانتفاع لم يوصل بعضه ببعض بخلاف العبد والداية فيصح
لانها عند الاطلاق للاجازة رفها في الدليل او غير على العادة لانها لا يطمقان العمل
دايما ثم اشار الى المسئلة الثانية بما تضمنه قوله **ويجوز كل العقبة في البيع المنصوص** جمع
عقبه بضم العين وفي النوبة لان كلامهما لعقب صاحبه وركب موضعه وهو اي كرا
العقب **ان يوجر دايه رجلا** مثلا ليركبها بعض الطريق يعني كضفة او ربيعة او نحو
ذلك والموجر البعض الاخر تناوبا مع عدم شرط البداء بالموجر سواء اشرطها له للرجل
ام اطلقا او قال ليركب احدا وسواء اوردت الاجازة على العين ام الزمة لسوء
الاستحقاق حالالا والتأخر الواقع من ضرر وقت المسئلة اما اذا اشترط ان يركبها الموجر
اولا فان العقد باطل في اجارة العين لتأخر حق المكترى ويعلق الاجازة بالتمتع **او**
يوجر هارجلين مثلا ليركب هذا اياما معلومة **وذا اياما** كذلك تناوبا **وبين العقبين**
في الصورتين ان لم يكن عادة فان كان هناك عادة مضبوطة بزمان او مضافة **ان يوجر**
ثم يقسمان اي المكترى والمكترى في الاول والمكتران في الثانية الركوب بالتراضي على الوجه
المبيى او المعتاد فان تنازعا في الابتداء اقع ومقابل الاصح اوجه اصحها المنع في الصوتين
لانها اجارة ارمان منقطعة والثاني يصح في الصوتين الثانية لا يصال زمن الاجارة فيها
دون الاول والثالث يصح فيها ان كانت في الذمة ولا يصح ان كانت معينه واعلم ان
قضيه قوله اياما بصيغة الجمع جواز كون النوبة ثلاثة ايام فاكثرو هذا وقد خالف قول الزمخشري
واصلها ليس لاحد طلب الركوب بل لثالثا والمضى بل لنا للمنفعة قال السبكي والمحق انه يجوز ان
يشرطا عليه الا ان يكون فيه ضرر على البهيمه وكلام الروضة محمول على ما اذا كانت العادة
يوما انتهى فان اتفعا على ذلك ولم يحصل ضرر للبائني ولا للداية جاز لم نقله في الثانية
في البيان ونجته بعضهم في الاول والزمان المحبوس في المناديه زمن السردون والنزول
لان نفس الزمان غير مقصود وانما المقصود قطع المسافة ولو استاجر ثلث دايه لا يجزى
حدا الاستجار على التقاب وان كانت يحملها رها ما جيبا ولو استاجر دايه ليركبها بعض
الطريق مشوا بالصح قطعا او اطلقا واستاجر نفسه الى موضع كذا صحت الاجارة مشاعة
ليبيع المشاع وقسمان الزمان او المسافة فان تنازعا في البداء اقع بينهما كما مر تنبيه

مضاف

مضاف الى استنفاء فتحوك المصنف من المائلين السابقين ما يلزم الاول فالواجر النحصر
ففسد البيع عن غير احياء عين قبل وقت الحج فانه يصح ان لم يمسك تاديه من بلد العقد
الا بالسيرة قبله وكان حيث سبها للخروج عقبه الثانية انه يصح استجار دار مثلا ليلد افران
كان التلخيص لا ينافي الا بقطع المسافة الثالثة انه يصح استجار دار شحونه بما فيه يمكن
نقلها في زمن مسير لا يقابل اجمع الرابعة ما سبق من صحة استجار ارض للزراعة وعليها
المقابل احياء فصرح استجارا لا منفعة منه الحال كحجر صغير فاسد لان الاجازة
موضوعه على تجريد المنافع بخلاف المساقاة على ما لا يشر في تلك السنة ويمنع ما لان
تأخير الثمار يحتمل في كل مساقاة ثم شرع في الشرط الثالث حصرها له بفصل فقات **فصل**
في شرط الاجازة عن اودمة فماله منافع كدار **كون المنفعة** كل منها معلومة عنيا وصفة
وقدرا ولم يقل وكون المنفعة معلومة كما قال سابقا وكون الموجر قادرا على تسليمه للشرع
اذا كان هذا الشرط فلا يصح اجارا احد عبديه ولا اجازة الغائب ولا اجازة حرة غير مقدر
واستثنى من ذلك دهنه لحام فانه جائز باجتماع كل حكماء في المجموع في باب بيع العذر مع
اختلاف حال الداخلين في الملك واستعمال الماء والاصح ان الذي يأخذ الحامي اجمع الحام وما
سكب به الماء والارار وحفظ الثياب اما الماء فغير مضبوط على الداخل والحامي اجمع شتر
لا مضمن على المذهب وقيل ان الذي يأخذ من الماء اجمع الحام وما يملك به وحفظ
الثياب وصححه السبكي يتبعه الا ان يحصرون ثم ان لم يكن للمعين المعينه سوى منفعة واحدة
كالباطل للفرش حذر الاطلاق عليها وان كان له منافع كالارض والداية وجب البيان كما قال
ثم بان مقدار المنفعة بزمان فقط **كدار** اي كاجازة دار وثوب وانما **سنة** معينه
متصلة بالعقد فيقول اجرك هذه الدار للسكنى سنة فان قار على ان اسكنها لم يصح كما
في الحي ولو اجمعت شهرا مثلا واطلق صح وجعل اربعة الملك من حينه لانه المفهوم المتعارف
وان قال اربعة ابدان يقول من الان ولا يصح اجازة شهر من هذه السنة ويصح فيها الشتر
من شهر للايهام فان لم يسبق فيها غير صح وقوله اجرك من هذه السنة كل شهر بذكر او
اجرك كل شهر منها بذكر فاسد لا نه لم يعين فيها حرك فان قال اجرك هذه السنة كل شهر
بذكره لانه اضاف الاجازة الى جميع السنة بخلافه في الصور السابقة ولو قال اجرك هذه
الشهر بذكره وازاد فيها به صح في الشهر الاول في الشهر الثاني وجمعوا على جواز الاجازة
شهر اجمع انه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين قال الركني لكن اذا اجرت
شهر اجمعيا مثلا ثلثين درهما على يوم منه بذكره في الشهر تسعة وعشرين بطر كل لونا
للصبي بما به درهم كل صاع بذكره في حرك تسعين مثلا **وبارة** بقدر **بعله** اي عمله من
غيره **كداية** معينه او موصوفة للركوب **الى مكة** مثلا **وكناطة** **والثوب** المعين لان
هذه المنافع معلومة في نفسها فلم يفتقر الى تقدير المدة تنبيه قد يوهم كلامه تعين التقدير
بالعلم في ذلك وليس مرادا بل يجوز تقدير الزمان ايضا فيقول اجرك من هذه الدار اياما
الى موضع كذا او لاركبها شهرا او اجرك في عيدك لحفظ الى هذا الثوب او يحطلي شهر او في ايام
ومضى في ثلث العراقين المنافع ثلاثة اقسام فسمي لا يدر فيه المنفعة الا بالملك فالعقار
والزراع والقطيع والتخصيص لان شافع العقار وقدره للزمان انما ينضبط بالزمان وسلك
الطبيعي والتخصيص لا ينضبط رقة وختا وكذا في الاكحال فان قدر الدار الا ينضبط وختا
بحسب الحاجة وقدر المداواة بالملك لا بالبر والعلم فان برى قبل تمام المدة انفسه

الاجابة في الباب 2 وقسم لا معدر فيه المنفعة الا بالعمل كبيع الثوب والحج وقبض شئ من فلان
وقسم يجوز فيه الامران كاللابة والخياطة هذه في اجاب عن العن فلو قال الزم ذلك
الخياطة يوما وشهرا لم يصح لانه لم يعين عاملا للخياطة ولا محلا للخياطة فلا ترتفع
الجهالة بل مشروط ان يبين الثوب وما يرد منه من قبض او غير ذلك والطول والعرض
وان يبين الخياطة اي روجه او فارسية الا ان مطر دعاه منوع فمحله المطلق
عليه قال في الروضة الرومي فمقر بين والفارسي لغرض فلو اعطاه ثوبا قال ان
حظه روجيا فذلك درهم وان حظه فارسي فمضغه لم يصح العقد للجهالة والخياطة
كيف انفق كان له اجرة المثل تنبيه ثاب نصيب على المصدر ومعناها الوقت
والحين والعامل فيه معدر وجمع على اربعة وساعة ومئات وقسرها الجوهرى بالمرة
فلو جمعها الى الزمان والعمل فاستاجر اي شخصيا **للمخططة** اي الثوب **بياض** اي البياض
للغرض فقد تقدم العمل وبياض كما لو اسلم في فقير حنطة مشروط كون وزنه كذا الا ان
لا احتمال ان يزيد او ينقص وهذا يدفع ما قاله السبكي من انه لو كان الثوب صغيرا
يقطع بمراغمة كاليوم فانه يصح ومن انه لو قصد المقيدر بالعمل وذكر اليوم اي شرط
للتجهيل فينبغي ان يصح والشك في صحته اذ المدة قد تكون للتجهيل فلا تورث الفاء وهذا
بحسب السبكي **ويعد تعليم القرآن** كذا في شهر كما لو استاجر خياطا ليخط له شهرا وقيل لا
يجوز لتفاوت السور والامت في سهولة الحفظ وصعوبة تنبيه قضية اطلاق
المصنف انه لا فرق في ذلك بين الاستجار لجميع القرآن او لبعضه وليس ترا دابل
المراد ما يسمى قرانا اما اذا استاجر من جميعه فانه لا يصح على الاصح فان فيه جمعا
بين الزمان والعمل وحينئذ كان ينبغي للمصنف ان يقول تعليم قران بالتفكير فان
الث في حق الله تعالى عنه نص في باب المذكور على ان القرآن بالالف واللام لا
تطلق الاعلى جميعه واذا قدر التعليم كذا كثير هل تدخل الجميع او لا ففي القراني بان
امام السوف مستثناء من استجار اليهودي شهرا لاطراد العرف به قاله البلقي في قياس
عليه للتصاري والجمع في حق المثل ذلك **او يمين سور** او سور او ايات من سورة
كذا من اولها او اخرها المتفق ومنه ذلك مشروط علم المتعاقد من بما يقع العقد على
تعليمه فان لم يعلمه وكلامه يعلم ذلك ولا يكفي ان يفتح المصحف ويقول تعلم من هنا
الي هنا لان ذلك لا يفيد معرفة المشار اليه وسهولة وصعوبة تنبيه اهم كلام المصنف
انه لا يشترط ان يبين قرة نافع ونحوه اذا الامر فيها قريب وقضية انه يعلم من شأن
القران لكن قال الماوردي والرويان يقرى على ذلك يعلم الاغلب من قرة البلد كما لو اورد
درهم فانه يتعين غالب درهم البلد اي فان لم يكن فيها اعلى علمه مما شانه ذلك وهذا الوجه
فان عين له قرة نصبت فان اقره غيرها لم يستحق اجرة في احد وجهين يظهر ترجحه
ولا مشروط روية المتعلم ولا اختيار حقيقته وهو نظير ما ذكره في المسابقة من انه لا يشترط
معرفة حال المرسل نعم مشروط بتعيينه فلو وجدته في الحفظ خارجا عن عادة امثاله
ثبت له الخيار كما قاله ابن الرفعة ولو كان ينسئ منه على الاجراء عاده تعليمه او المرح
في ذلك الى العرف الغالب فان لم يكن عرف غلب فالواجب كما قال شيخنا اعتبار عادون
الايه فان علم بعضها نفسه قبل ان يقع من باقيها لزم الاخير اعاده تعليمه ولا يشترط

الاصح

الاحد

تعيين

تعيين الموضع الذي يقرأ فيه ويشترط في المتعلم ان يكون مسلما او يرجح اسلامه وان لم
يبرح لم يعلم كما لا يتابع المصحف من الكافر وقضية هذا التعيين جواز بيع المصحف من
الكافر اذا رجب اسلامه وليس مراد اصرع الاجابة القرآن على العرف من معلومة
او قدر معلوم ما حانت للاشتغال فيزول الرحمة حيث يقرأ القرآن ويكون المثل كالحج
الحاضر سوا عقب القرآن بالدعاء او جعل اجرة قرة له ام لا فتعود بتفوقه القرة
الى طيب في ذلك وان الدعاء بالحقة وهو بعد ما اقرب الى الاجابة والبركة ولا نه اذا
جعل اجرة الحاصل قرة له لثبت فهو عام بمحمول الاجرة له مسمع به فقولنا في ان
القران لا يحصل اليه محمول على غير ذلك **وفي الباب** اي الاستجار له على ارض او غيرها
كسقف بين الموضع للدار والطوب وهو الامتداد من حدى الزاويتين الى الاخرى **والعقد**
وهو ما بين وجهي الجدار **والسك** وهو يفتح السين بخط الارتفاع ويبين ايضا ما بين
الجدارين طين ولين او اجرا او غير ذلك **ان تدرا بالعدل** لا اختلاف الاعراض به فان قدر
بالزمان والبناء على الارض لم يحتج الى بناء شئ من ذلك نعم يحتاج الى ما بين
به كما قاله المراد في اختلاف الغرض به ومحله هذا واحد ذكر المصنف اذا لم يكن ما بيني به
حاضر والا فشيئا منه تعني عن تنبيهه ومن في الشاحة عدد الارواق واسطر الصفحة
وقدر القطع والخواشي وبحوز التقدير فيها بالمدح وتنبيه في الرعي المدح وجس
الحصان وموعده وبحوز العقد على قطيع معين وعلى قطع في الذمة ولو لم يبين
فيه العدد اكتفى بالعرف كما قاله ابن الصباغ وجري عليه ان المقرري ومن في الا
استجار لضرب اللبن او قدر العمل العدد والقالب بفتح اللام طولا وعرضا وسكا ان
لم يكن معروفا والا فلا حاجة الى التبيين وان قدر بالزمان لم يحتج الى ذكر العدد كما
صرح به المراد في **وعلى ان لا يملك الارض** بضم اللام وفيها البناء **وتفريق** اي يسمي
هذه الثلاثة **اشترط** اي في الصور من اختلاف في الضرر الا حق باختلاف منافع هذه
المهمات فان اطلق لم يصح اما اذا لم يصلح الاجبة واحدة فانه يكفي الاطلاق فيها كارض
الاعكار فانه يغلب فيها البناء وبعض البائين فانه يغلب فيها الغراس **وتكفي في ارض**
استو جرز **تعيين الارض** عن ذكرها **لغرضها** لغرضها لغرضها لغرضها **في الاصح**
لقوله القنارب بين الانواع الزرع وبزوع حاشا للاطلاق قاله الرافعي وكان حجة ان
ينزل على اقل الدرجات وما حخته حكاة الخوارزمي وجهها والثاني لا يكفي لان صر الزرع
محتمل ويجري في قوله لمن او لغرض لتقارب الاختلاف في ذلك وان توقف فيه
السبكي نعم ان اجر على غير بولاية او لاسانه لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط فانه
الزرع كشي وغيره في مسألة التي وغيرها كذلك **ولو قال** **لستع بها** ما شئت من الاصح ويصعب ما
شالرمه به لكن مشروط عدم الاضرار قاله في الصلاح في مناره فغلبه ان يزوج الما جوار
ما جرت به العادة كما في ارض الدابة **وكذا** **يصح** **توقا** له **ان شئت** اي الارض
وان شئت **توقا** **لستع بها** ما شئت من الاصح **وان شئت** **توقا** **لستع بها** ما شئت
قال السبكي لا بد في تصور هذه المسألة من زيادة ما شئت فيقول ان شئت فزرع ما شئت

في الاصح

او اعرض ما شئت فان لم يزد ما ذكر عاد الخلاف في وجوب تعيين ما يزرع انتهى وهذا
ظاهر مما تقدم ولوقال آخر ان المزرع او تعرس او فارزح وان عرس ولم يبين القدر
او لزرع قصفا وتعرس نصفاً ولم يخص كل نصف بنوع لم يصح العقد في العلامة للامام
لان في الاولى جعل له احدهما لا يعينه حتى لوقال على معنى انه يفعلها بما شايع كما
نقل عن الترمذي فيكون كالمسالة المتقدمة وفي الثانية لم يبين كم يزرع وكذا يعرس
وفي الثالثة لم يبين المزرع والمعرس فصارت كقوله تعنت احد هذين العبدان بالن
والآخر بخمسائه **ويشترط في اجابة حاجته** عين او ذمة **معرفة الرابك** **معرفة له او وصيه**
تام لحينه لتستفي للعرض نفسه لم يبين المراد بالموصف العام فنقل بان يصفه بالحق
او بالخافة ليعرف وزنه تخميناً ونقل يصفه بالوزن ولم يرجح اشياء الاربع الا ان كان
رجحه الحاوي الصغير **وقيل لا يكتفى الوصف** فيه وتعيين المشاهدة لان الحر ليس كالمال
كما ورد به الخبر **وكذا الحكم فيما يركب عليه** **بفتح الهم** الاولى وكسر الثانية **وعنه** من نحو
زايه **ان كان له** اي المالك في ذكره في الاجارة ولم يطرده فيه عرف فانه يشترط
معرفة من يشاهده او وصفه التام واحسن في قوله ان كان له عما اذا كان الرابك
خبراً ليس له ما يركب عليه فانه لا حاجة الي ذكر ما يركب عليه وركبه الموجه على ما شا
من خورشج على ما يليق بالدابة فان اطرد فيه عرف فلا حاجة الى ذكره ويجعل على المعهود
وهذا سقط قول الادريجي بطلب الجمع بين هذا وبين قوله بعد ذلك ان الاصح في
الشرح اتباع العرف تنبيه ما ذكره المصنف لا يختص بما يركب عليه بل لو كان معه
بحوزامة كان الحكم كذلك وقد صرح به في المحرر فلا وجه لاهمال المصنف له ويشترط
روية الوطأ وهو الذي يفرش في المحل ليجلس عليه او وصفه والغطا الذي يستظل
به ويتوقى به من المطر قد يكون وقد لا يكون فيحتاج الى شرطه ويشترط رويته
او وصفه الا اذا اطرد به عرف فتكفي الاطلاق ويجعل على العرف زياد في مثله
في الوطأ كما صرح به العمري وعنه وكان كان للمحرر طرف فكا لغطا **ولو شرط في الاجارة**
حله السابق جمع معلوق بضم الميم وهو ما يتعلق على البعير كسقف وفذر وقصعة **مطلبة**
اي من غير روية ولا وصف **فكذلك العقد في الاصح** لا اختلاف الناس فيها وما قلت ورجعت
والثاني يصح ويجعل الوسط المعتاد تنبيه محل الخلاف في المعالين اذا كانت فارغة فان
كان فيها ما او طعام فكما في المحمولات **وان لم يشترط اي حله السابق** **ام يحق بالناس**
للمعقول حملها في الاصح لا اختلاف الناس فيه وقيل مستحق لان العادة تقتضيه فالامام
والمعالين يختلف باختلاف المالكين فالحار دون معالين البعير تنبيه محل الخلاف
في دابة يحمل عليها ذلك اما اذا استأجر دابة بصرح فانه لا مستحق حملها قطعاً **ويشترط في**
اجارة الدابة اجارة العين لركوب **بعين الدابة** فلا يصح ان يوجه احدي هاتين الدابتين
للاهام وفي اشراط رويته **ففي جع الطوار** لا يظهر الا شراط تنبيه لم يجتزأ بالتعيين عن
الموصف في الذمة لان اجارة العين لا تكون في الذمة بل اراد بالتعيين مقابل الامام
لخرج الصورة المتقدمة ولا يشترط معرفة الدكون والاموثة خلافا للركشي لان المشاهدة

ركوب

حله

كافية

كافية **ويشترط في اجارة الدابة لركوب دابة ذكر الخفي** فان الاثنى اسهل سيرا والذكر اقوى
ولا بد من ذكر صفة السير كحرا وقطوف او مبلح لان معظم العراض تتعلق بصفة السير
والبحر الواسع المشي والقطوف تفتح القاف البطي السير والمبلح كسر اللام حسن السير
في سرعة **ويشترط فيها** اي اجازة العين والذمة للركوب **بان قدر السير** **يوم** كان قد را
نطعمه الدابة غالباً وهو يختلف باختلاف الطرق سهولة وضعوبه وبالأوقات كزمن دخل
او نلج او مطر ويشترط ايضا فيه ما يمان وقت السير اهو الليل او النهار والنزول في القرى
او الصحا **الا ان يكون بالطريق** **مشار** **تصوطة** **فينزل** قد را عين عند الاطلاق **عليها** فان
شرط شي مما ذكر اشيع فان زاد في يوم على المشروط او نقصا عنه فلا جبران في اليوم الثاني
زيادة او نقص بل سيران على الشرط ولو اراد احدهما زيادة او نقصا لحوف اجيب
ان غلب على الظن الضرر به او الخصب او الحوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا
يجب **وجب في الاجارة العمل** اجازة عين او ذمة **ان يعرفه** **موجر الدابة** **المجور** لا خلاف
تأثيره ومنه **فان حصل زام** ان لم يكن في طرفه **والجانب** **بيدك** **ان كان في جنبها** **لوربه** فان
لم يكن امتحاناً بما ليدكت الروية ولا يشترط الوزن في الحالين فغيبه قوله ان كان في طرف
يوم اي ما استغنى عن الظرف كالاجارة والاخشاب لا يمتحن باليد وليس مراد ان لو قال
واستغنى بيدك ان امكن كان اول **وان غاب** **المجور** **قد تركك** في مكمل **او وزن** في موزن
او مكمل فان الوزن في كل شي اولي واخصر **ان يعرفه** **جسمه** اي الحمولة الغاية لا خلا
تأثيره في الدابة كما في الحديد والعطن فان الحديد ينقل في محمل اقل من العطن والعطن
بمعها وسافر بالريح فلو قال مائة رطل ما شئت صح بل وروى ما شئت كما نقله الامام عن
قطع الاصحاب ويكون رضاً منه باضر الاجناس هذا في التعديل بالوزن فانه يعني عن ذكر
الحسن اما اذا قدر بالكيل فلا يعني قوله عن اقتنع ما شئت عن ذكر الحسن **لحسن**
الاختلاف في الكيل وقلته في الوزن وامن نقل المكيون في الدون وجب من المائة
الطرف ان ذكر كغوله مائة رطل حطة مطن فيها فان قال مائة رطل حطة او مائة
تغير حطة لم يحسب الطرف فيشرط حسبه معرفته ان كان يختلف فان كان هناك
عرا رمتا نله اطرد العرف باستعماله حله مطلق الصفة عليها فان قال للمحرر عليها ما شئت
لم يصح للاختلاف في اجارة الارض لزرعها ما شئت لان الدابة لا تطبق كلها **فكذلك**
الدابة ولا يصحها فلا يجب معرفتها في اجارة دابة **لأن كات اجارة** **دبته** **خلاف** **ما مر**
فيها في الركوب لان المقصود هنا تحصيل المتاع في الموضع المشروط فلا يختلف العراض
باختلاف حامله **الا ان يكون المجور** **زطاً** **مطلبة** **الزاي** **وغو** **لحرف** فلا بد من معرفة حاب
الدابة في ذلك صيانه له وفي معنى ذلك كما قال القاضي الحين ان يكون في الطريق دخل
او طين او اجازة عين دابة للمحرر فيشرط رويته وتعيينها كما في اجارة العين للركوب
في الاستئجار للمقرب وفيه اثبات الى الشرط الرابع وهو حصول المنفعة المستأجر والقرب
على قسمن ما يحتاج الى شية وما لا يحتاج والقسم الثاني ان كان فرض كفاية كما ان
يكون شايعة في الاصل ولا قد شرح فيها هو شايع في الاصل فقام **بفتح** من امام وغيره

طرف

ن

م

اجارة ملك ولو عبد الجهاد لا نه منع عنه ولا نه اذا حضر الصف تعين عليه واحترز بالم
عن الذي وهو الصحيح بالنسبة الى الامام اما الاجارة فتمنع على الاصح كما ذكر
في كتاب السير ثم شرح فيما يحتاج الى نية فقام **ولا عباد** اي لا يفتح اجارته لعبادة
تحت لسانه كالصلاة والصوم اذا قصد منها امتحان المكلف بكسر نفسه بفعالها ولا
مقوم الاجير مقامه في ذلك وهل يحق للاجير اجرة ما عمل لم يجر جوابه لكن قضية
قولهم في النفقات ان كلاً لا يصح الاستيجار لا يحق فاعله اجرة لمعلم وان علم طاعنا
في الاجرة عدم الاستحقاق **الا** الاستيجار لم يرد من **حج** او عمره وركعتي طواف يتعاهلما
عن ميت او عاجز كما مر في كتابه **وتفوت زكاة** وصوم عن ميت وذبح هدي واخيه
وخوها فحور وصنا بط هذا ان كلاً تدخله الساه من العبادة بحوز الاستيجار عليه وما
لا فلا ثم شرح فيما هو فرض كفايه غير شافع في الاصل فقام **وتفوت زكاة** **وتفوت ميت**
كفله وتكفينه **ودفنه وتعلم القرآن** او بعضه ويحوز ذلك ما هو فرض كفايه وليس يحتاج
في الاصل وان تعين على الاجير في الاصح قال الرافعي لا نه غير مقصود بفعله حتى
يقع عنه ولا يصح عروض معننه عليه كالمضطر فانه يتعين اطعامه مع تعينه البدل
وروي البخاري حنبلان احق ما اخذتم عليه اجرا كما سألته ومعني عدم شيوخ
فرض الكفاية في الاصل في تجهيز الميت اي تجهيز الموت يختص بالتركة ثم مال من
تكرمه نفقته فان لم يكن فعلى اغنيا المسلمين القيام هنا وفي تعليم القرآن ان التعليم
بالموت يختص بالالمعلم ثم بما من تكملة نفقته فان لم يكن فعلى اغنيا المسلمين القيام
ها تنبيه اخرج بعضهم على جواز اخذ الاجرة على فرض الكفاية بما مل الصدقة فانها
اجرة على الاصح وذكر الذين بعد التجهيز من ذكر الخاص بعد العام لدخوله فيه كما
يصلح ما قدرته ولا تكرر في ذكر التعليم لا نه هنا من حيث انه عار وفيما مر من حيث
التقدير وقد مر عن النص ان القرآن بالمقرئ لا مطلق الا على جميعه وحيداً
يشعني تنكوي فان بعضه كذلك كما قدرته في كلامه وتفسير التعليم بالقرآن قد تفرقت
الاستيجار كدرس العلم وهو كذلك نعم ان عيني اشتراطاً ومساكن مضبوطة تعليمها لهم
جاز وان تعين على الاجير كمنظف فيها مر وسبغى كما قال شيخنا ان ياتي مثله للاستيجار
للقضا ويصح الاستيجار لشعاً رهنه فرض كلاً اذ ان كما مر في بانه مع زاده والاجرة
تؤخذ عليه بجميع صفاته ولا يبعد استحقاقها على ذكر الله تعالى كتعليم القرآن لا على رفع
الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلة كما قيل بكل منها ولا يصح الاستيجار
للامانة ولو ناقة كالتراويع لان فادتها من تحصيل فضلة الحاجة لا تحصيل الحاج
بل للاجير ويصح الاستيجار للمباحات كالا صطيا ركن ج م به الامام ويصح استيجار بيت
لنحو سجد اصيل فيه وصورة كما قال صاحب الاسماء ان يحتاج للصلاة اما اذا
استاجر ليعمله سجداً فلا يصح بخلاف الشرط الخاص في المنفعة ان لا يفتقر عقد
الاجارة استيفاء عن قصد الاستيجار البستان لثمن والثاء لصوفها او ثاجها اولينها
لا يصح لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة قصد خلاف ما اذا تضمنت استيجارها ثمنها لثمنها

او حاجة كاشي اليه قوله **وتحق الاجارة** ولو من زوج كاسبق **الحضنة** او حضنة امرأة
لولد **والارض** **له** **مما** نصب على الحال للحاجة اليها **والاحد فقط** اما الحضنة فلا بها شيوخ
خدمة وهي نوعان صغيرى وكبرى وسياتي بيانهما واما الارضان فلهما قوله تعالى فان
ارضعن لكم الابه واذا جاز الاستيجار على الارضان وحك فله منع الحضنة او للحاجة
واعيد الى ذلك وروان الاستيجار للارضان بقدر ما يملك فقط ويجب تعين الرضغ قال
في البحر وانما يعرف بالمشاهدة اي اي او بالوصف كما يوجد من كلام الحاوي لاختلاف
شربه باختلاف سنه وتعين موضع الارضان هو سنة او بيتها لا نه في بيته اشد
توثيقاً وفي بيته اسهل عليها قال الرافعي وعلى المرضعة ان تاكل وتشرب كلما
يكثر بد اللبن ولكل تري تكليفها بذلك وقال ابن الرغزة الذي قاله الماوردي اي
والعبيد والرواي ان له منعها من اكل ما يرضع لبنها انتهى وهذا الظاهر وبواقته
قولهم في النفقات للزوج منع زوجته من ثمنها ولو ما يرضعها اذا لم يرضع الرضيع ثمنها
ففي انصاخ الاجارة وجهان في تعليق القاضي وسبغى عدم الانفاخ وتوكت
الحيار في الحاوي والبحر ان الطفل اذا لم يشرب لبنها لثقة في اللبن فهو عيب ثبت
للمستاجر الفسخ ولو سقته لبن غيره فاصحقت الاجرة ان كانت اجارة ذمة والافلا
تنبه ظاهر كلام المصنف صحة الاستيجار على الارضان اللسان وهو كذلك وان كان ارضاً
واجبا على الام كما يعلم من باب النفقات خلافاً للزرشي وشرط في الاجارة للرضاع
لمبلغ المرضعة منع من بين كل البساتين وخرج بالمرأة البهيمة كاستيجار الشاة لارضان
سحلة او طفل فلا يصح لعدم الحاجة كما مر في الروضة في الاولى والبلصني في
الثانية قال خلاف استيجار المرأة لارضان السحلة فالظاهر صحة **والاصح انه لا يصح** لعدم
احد من الطرفين **الاجارة** لا تنها منفعتان بحوز افراد كل منهما بالعقد فاشبه سائر المنافع
والثاني نعم للازمها ثم شرح في بيان الحضنة فقاس **الحضنة الكبرى فقط** اي حصة
الصداق بالذكر والاشي **وتعهد بفسل واسمودة** **وتبابة** وتطهير من الفاسات **ودفنه**
بفتح الدال اسم للتعهد واما بالضم ففي الروضة كما صلها الله على الاب فان جرى عرف
البلد بخلافه فوجهان انتهى والظاهر منهما اتناع العرف **وكلمة** **وافتراده** **وسبغها** **واليد**
وهو سر الرضيع **وتحريمه** على العادة **لشام وجوها** مما يحتاج اليه الرضيع لا نقض اسم
الحضنة عرفاً لذلك ولحاجة الرضيع اليها واستغافها من الحصن بكسر الحاء وهو
الابطر وما يليه لان الخاصية تحلل كونه منال والارضان وليس الحضنة الصغيرى ان
يلقعه بعد وضعه في حجره مثلاً الذي ونقص عند الحاجة تنبيه اذا استاجر الحضنة
والارضان فالاصح ان المعقود عليه كلاهما لانها مقصودان وصل اللبن والحضنة
تابعه وتصل عليه واذا استاجر للرضاع فقط فالاصح ان المعقود عليه الحضنة الصغيرى
واللبن تابع لقوله تعالى فان ارضعن لكم فاموهن اجورهن على الاجرة بفعل الارضان
لا باللبن ولان الاجارة موضوعة للمنافع كما مر واما الاعيان تتبع للصرون **ولو اشترى**
اي الحضنة والارضان **فانطلق اللبن فانه يذهب** **انفاس** **العقد** **في** **رسم** **قطعة** **من** **الاجرة**
دون الحضنة فلا ينسخ العقد منها بنا على الراعي من خلاف تفريق الصفة ولو ان اللبن
من محل اخر ولم ينصر الولد جاز ويصح استيجار القناه وهي الحدور المحفور للزراعة مما بها

الارضان

بفتح الباء ذال معجمة وحكى اهلها ما وصفها الجوهرى بالحسن الذى لم يفت الرجل
ومن نفس الاكاف باليردعة وصاحب القصص يشكر عليه عطف المصنف اليردعة
عليه الا ان يحمله على عطف التفسير **وحرام** بكسر الحاء بخطه ما شربه الاكاف **وقر**
مثله وفاضتوحة بخطه ما يجعل تحت ذنب الدابة سمي بذلك لمجاورة تفر الدابة
بكون الفا وحيا **وهارون** بضم الموحدة وحذف الراء خطه في نسخة المصنف
وحطام بكسر الحاء المحجمة خيط اشدة البس ثم شد في طرف المقود بكسر الميم لان
التكلى واجب عليه ولا يحصل بدون ذلك والعرف مطرود به تنبيهه انما تحت هذه
الامور عند اطلاق العقدة في اجارة الدابة للركوب وان شرط ما ذكر للموجر او
المستاجر او شرط عدم ذلك كاجرة هذه الدابة عرابا لا حرام ولا اكاف ولا غيرها
استيع الشراء **وعلى المذنب** بفتح الميم ومر من خطه في كتاب الحج **ومظله** بفتح الميم
من خطه في باب الصلح **وطا** بفتح الطاء وكسر الهمزة وفتح الدال ما يرثى في المحل والثاني
ما يعطى به **وقا** بفتح القاف وكسر الهمزة وكسر الهمزة على البعير او احد المجلدين على الاخر
على البعير والارض لان هذه الامور تترادف كما في الانتفاع وذلك غير مستحق بالاجارة
والامح وفي المحرر الاشبه في الشرح للفرس الموجر **انتفاع** العرف في موضع الاجارة
قطعا للشرع والثاني على الموجر كالاكاف **وظرف الموجر** على الدابة للمحلل اجارة **دومة**
لانه التزم البطل فلهي اسبابه والعادة مودع له **وعلى المذنب في اجارة** لانه ليس
عليه الاكاف والدابة بالاكاف وخوفا كاسيا **وعلى الموجر في اجارة الدابة** **لحوز** جمع
الدابة بنفسه او ناييه **لعهدها** وصونها **وعليه ايضا اعانة الركب في ركوبه** **والدابة** **ووزره**
عن **الحاجة** وتراعى العادة في كيفية الاعانة فصيح البعير لا مارة وضعيف
بمرض او هرم او سمن معطوط وخوها وقرب الممار والبطل من مكان مرتفع ليهل
عليه الركوب لانه التزم النقل والتبليغ ولا يتم الا هذه الامور ولا يلزمه اتاحه
البعير لقوى كما قال الماوردي فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه يعلق به
وركب والاشك الحال بين اصابعه ليرقى عليها ويركب والاعتبار في القوة والضعف
بحاله الركوب لا بحاله العقد وعليه ايضا الوقوف لينزل الركب لقضا الحاجة والطاعة
وصلاة الفوض واستظار فراغه ولا يلزمه المبالغة في التحفظ ولا العسر ولا الجمع
وليس له القبول ولو كان عامه ذلك فان طهره قال الماوردي فلو جرح الفسخ وليس له
ايضا النزول لما يتاقي فقله على الدابة كاللحوش وشرب وناقله وله النوم على الرحله
في وقت العادة دون عنىها لان التام شيق وفي لزوم الرجل المولى النزول
المعتاد للراحة وفي العقبات وجهان قال المصنف ينبغي ان يكون الامح وجوبه
في العقبة فقط ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المصنف
وينبغي ان يلحق بهم من له وجهه ظاهرة وسهم يحمل مودة والعادة المشي على
الموجر المذكور **وعلى المحل** بكسر الميم بخطه على ظهر الدابة **وحظ** على ظهرها
وقوله **وشد المحل** يصدق بشد احد المجلدين الى الاخر وهما على الارض وهو الامح

في الدابة
العين

وحمله لا فتنا العرف ذلك **والموجر ليس عليه في اجارة** دابة لركوب او حمل اجاره
العين الا ان يملكه **بن المذنب** **والدابة** لا اعانة في ركوب ولا حمل وخوها والمراد
بالتملك التمكن من الانتفاع بالدابة وليس المراد ان قبضها بالتملكه للاختلاف
قبض المبيع ويشترط في قبض الدابة سوتها وقودها كما قاله الرازي ولا يكفي
ركوبها كما قاله المصنف **تنبيه** حونة الدليل وسائق الدابة واجبة المصنف وحفظ
المتاع في المنزل والدار والرسالة الاستيجار للاستيكا كالظرف فيما مر واما حفظ الدابة
فعلى صاحبها الا ان يكون قد سلمها اليه ليا فاعلها وحسن فلتز به الحفظ صيانة
لها لا الحكم الاجارة قاله المصنف واذا استأجر دابة ليركبها الى موضع معين فله
لم يكن له رد هامة الا باذن المالك بل يسلمها لقاضي ذلك الموضع او الى امين فان
تعدرا استصحبها معه حيث يذهب ولا يركبها الا ان يكون جوحا كالودعة **وتنبيه**
الاجارة **في اجارة العين** في التمسك **بالدابة** المستأجر ولا تبدل لغزات المصنف
عليه بخلاف اجارة الدابة فانها تبدل **وتنبيه** **الخيار** على التراخي كما قاله الماوردي بخلاف
لان السكري من انه على المور يعينها **المقارن** اذا جعله والمحدث لم يضر بالبقا
والمراد بالعب هنا ما يورث في المنفعة اثر يظهر له تفاوت في الاجرة في القيمة
لان مورد العقد المنفعة قاله الاذري وحسن وحسن كان له الخيار واخار
لزمه المسمى فلو لم يعلم بالعب حتى مضت المد فأت الخيار وله الاثر وان
علم به في الاثنا وفسخ فله الاثر وان لم يفسخ فلا اثر من التمسك **وتنبيه**
كما قال القزويني وجوبه فيما مضى كما في كل ملك سببه خشونة مشي الدابة
ليس يعيب كما جزم به وخالف ابن الرفعة فجعله عيبا وصوبه الزركشي قال
ويجب ان لا يفسخ في عيب المبيع انتهى وجمع بين ما هنا وما هناك بان المراد هنا
خشونة لا يخاف منها السقوط بخلافه هناك **والاخبار** **للمذنب في اجارة الدابة** يعيب
دابة احضرها للمذنب **للمذنب** **الادب** كما لو وجد بالمك فيه عيبا لان المقصود عليه في
الدابة بصفة السلامة وهذا غير سليم فان لم يرض به رجع الى ما في الدابة تنبيه
سكن المصنف في هذه الحالة عن عدم انفاخها بالتلف مع انه صرح به في المحرر
قال الزركشي لا يفسخ من نفيه الخيار بالعب بغير من اولى وفيما قاله نظير
وان لم يفسخ بالافاء ابدلت فان عجز عن ابد المفا فظاهر كما قال الاذري في ثبوت
الخيار وليس للمذنب ان يبدل الدابة المسئلة عن الاجارة في الدابة بغير اذن المذنب
او للمذنب اجارتها بعد قبضها والاعتراض عنها لا قبل قبضها عما التزم له المذنب
لان اجارة الدابة كالمسلم وتبدل عند العيب بخلاف المعينة كما مر ولو فليس
الموجر قدم بمنفعة على الغرض اعلى الامح وليس للموجر في اجارة العين ان
يوجر العين الموجر قبل قبضها من اجنبي وفي اجارتها للموجر وجهان قال
المصنف الامح صحته منه انتهى وتعرف بين الاجارة تاسع بانه متاع في المنافع
حالاتها في الاعيان **الطعام** **للمذنب** لا المتصل بل **للمذنب** في الطريق **والاخبار**

كما في المحولات اذا باعها او تلفت والثاني لا يبدل لان العادة في الراد ان لا يبدل
تتبعه محل الخلاف اذا كان جرد الطعام في المنزل المستقبل لسعر المنزل الذي هو
فيه والا يبدل قطعا ويقول اذا اكل عينا اذا تلف كله او بعضه لبرقة او غيرها فانه
يبدل جزئيا وهذا كله عند الاطلاق فان شرط شي اشبع واما الما المحرور اذا شرب فانه
سدد بخلاف كما صح به بعض شراح الفقه لطابق للفظ والعرف على الابدال
ولو جرد التاجر متاعا يبيعه في طريقه فباع بعضه ففي فروع ابن القطار يميل على
العرف ويحجه ان يقال هو مثل الزاد انتهى والاوجه الاولى **فصل في**
بيان الزمن الذي يقدر بالمنفعة به وبما من مستوفيه وغير ذلك **مجمع عقد الاجارة**
فصل معلومه **تبقى فيها المدين** الموجه غالب الا مكان استيفاء المفعود عليه
ولا تقدر مدة اذ لا توقف فيه والمرجع في المد التي تبقى فيها المدين غالباً الى
اهل الخبز فتوجب الدار والرفيق ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنة
او سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة او اكثر **وفي قولنا لا يرد على** لا يرد على الحاجة
وفي قول على ثلاثين سنة لا يما نصف العمر الغالب تبين قضية اطلاق المصنف
انه لا فرق في ذلك بين الوقف والطلاق وهو المشهور ويستثنى من اطلاقه
صورا احداها ما اذا شرط الواقف ان لا يوجع وقفه الا سنة ويجوزها فانه يتبع
شرطه على الاصح ثانياً احارة الاقطاع لا يجوز اكثر من سنة كما فعله الفزك
عن ابن جماعة واقترح ثالثاً المند ورأى ثانياً قوله ان شفا الله مريض فلله
علي ان اعتق هذا العبد بعد سنة لم يجز اجارته اكثر من المد كما قاله البلقيني
ليلا يودي الى استمرار الاجارة عليه بعد عتقه بناء على الاصح من ان من اجر عتقه
ثم اعتقه لا يفسخ الاجارة رابعاً المعلق عتقه بصفة قاب البعوى ان تحقق وجو
الصفة قبل انقضاء الاجل صححت الاجارة والا فصح ان لا يجوز كما لصي وقار فلو
ينبغي ان يقع وان تحقق وجو الصفة قبل انقضاء الاجل لجواز ان يبيعه فترفع
التعلق ويبع المتاجر صحيح على الاظهر فلا استثناء على كلام البعوى خامساً
المهون بغير اذن المدين على دين موجب فانه يعتبر في الصحة ان يكون الدين موجلاً
باجل محل بعد انقضاء مدة الاجارة او معها سادساً اجارة الولي الصبي او ماله
فانه لا يد فيها من انه لا يجازي مدته بلوغه بالسن فلو كان عمر عشرين فاجع عشر
سنتين بطل في الزايد على مدته البلوغ وفي الباقي قولاً تفرق الصفة بخلاف ما لوجه
مد لا يبلغ فيها بالسن وان احتمل بلوغه بالاحتمال لان الاصل بقاء الصبي وهذا الخلاف
في الزم مدته الاجارة واما اقلها فقاب الما وودي اقل مدته توجب الارض فيها للرعاية
مد زراعتها واقل مدته توجب الدار للسكنى يوحا لان مادونه تافه لا يقابل بعوض
ومستثنى من اشتراط بيان المد في الاجارة ما يلي الاولى سواد العروق فان الاصح
ان عمر رضي الله عنه اجم على التأييد واحتمل ذلك للمصلحة الكلية ثانياً **مجمع**
على جواز اجارة الدار وغيرها سهرامع انه قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة

وعشر كما قلنا من عن المجمع ثالثاً عقد الجزية اذا قلنا عقد اجارة على قاضيه
في داره وهو الاصح رابعاً استيجار العلو لخلق النوا ولا حرج الا بشرط فيه
المد على المذهب كما مر في باب الصلح خامساً استيجار الذي للجهاد سن
على مدته المد يجوز للصنوعة قاله في النازل في باب الفضة سادساً
استيجار الدار امام اللذان من بيت المال كل شهر بكذا كما مر في فصل الاذان والمنفعة
المستحقة بعقد الاجارة سوقف على مستوف ومنه وفيه وشار
الى الاول بقوله **واللذي استيفاء المنفعة بنفسه** وبمعنى ما استاجع من غير
لكن بشرط امانه من سلمها اليه فلو شرط استيفاء عليه بنفسه لم يصح كما لو باعه
عينا وشرط ان لا يتبعها ولا ين الرفعة في ذلك نظر تبين بالمعنى
قد يحتاج الاستيجار ولا فاه عين كالرضاع والبر لا يستحق منها مع ان الحكم واجد
في المبيع وافهم قوله بغير جواز اعان المالكى المنفعة لعين وقد جزم به في المتن
في باب العارية وان جاز الا استيفاء بغير **فترك** في استيجار دابة للركوب
مثله فسخاها وحجافه وطولا وعرضا وقصر او دونه فيما ذكر **فكان** في استيجار
دار للسكنى **مثلا فلا يمكن** اذا كان زراعتا **احدا او لا** **فصار** لزيادة الضرر
مرفها وكذا يلبس الثوب مثله ودونه وينبغي في اللابس المماثلة في النظافة
لان استيفاء عين المنفعة المستحقة بغير زيادة ولعل ضابط المسألة ان يبا
المتاجر في العين الضرر بالعين المتاجر ويعبر عن هذا بان المستوفى
يجوز ابداله واستثنى جمع منهم الجرجاني ما لو قال سكتها وسكن سن
سكت للاذن كما لو قال ادفع ماشيت ولا ادري في ذلك نظر وشار للثاني
بقوله **وما يستوفى منه المنفعة كذا رد دابة معينة** هو قيد في الدابة لان الدار
لا تكون الامعنة ولو كان قيدا فيها لوجب التشبيه **لا يبدل** لانه معقود عليه
فاشبه المبيع وكذا سمى الاجارة بملفه ويرد بالعب تبين
من مفهوم المتن جواز الابدال اذا لم يكن معينة ما اذا سلم دابة عماله الدابة
فانها لا تبدل بغير رضاه في الاصح كما مر وشار الى الثالث بقوله **وما يستوفى**
المنفعة **به لوب وصبي غنم** الاول في عقد الاجارة **للحائط** والثاني في اهل **الانظار**
او التعلين **جوز ابداله** اي ما ذكر مثلاً في **الاصح** وان لم يرض الاجير ان يمس يمس
عليه وانما طريق الاستيفاء فاشبه المراكب والمتاع المعين للحد والثاني المنع كالمستوفى
منه وعليه جرى في اهل الروضة في باب الخلع وجرى عليه البلقيني وابن المقر
في روضه وزجج الاول في شرح ارشاده ورجمه الرافعي في الشرح الصغير وهو
المعتمد وسكت المصنف عن المستوفى منه حكمه انه يجوز ابداله كان استاج دابة
لركوب وطريق له ابدال الطريق بمثله او دونه وقضية قوب المصنف عين
اشار به الى ما نقله عن الشيخ ابي علي واقراه ان محل الخلاف اذ التزم
في ذمته خياطة ثوب معين او حمل متاع معين اما لو استاج دابة معينة
لركوب او حمل متاع فلا خلاف في جواز ابدال المراكب والمتاع وقرئ باب
العقد والحالة هذه تناول المد يد ليدل استقرار الاجع تسليمه وان لم يركب

واذا كان في الدمة تناوب العقد العبد المستوفى به فكان معقودا عليه والامام غوه
ولو اعتاض عن صفة منعه جاز قطعا وكان الارز في المصنف ان يقول عينا
بالنبيه فانه صفة لصبي وثوب وايضا ضمير المفرد موضع النسبة مشا وفسر
لو استاج مؤبا للبي لم يتم فيه ليلاعلا بالعادة ولو كان الثوب المحتاج في كل هو
ظاهر كلام الاصحاب فطر فية اذا اراد النوم ان شرطه ونام في الثوب المحتاج
نهارا ساعة او ساعتين او نحو ذلك واما العوقا في فلا ينام فيه ولا يلبس كل
وقت بل عند التحلل في الاوقات التي جرت العادة فيها بالتحلل تحار الخروج
الى السوق ونحوه ودخول الناس عليه ونزعه في اوقات الخلوه على
بالعرف وليس له ان يترقب نقص استاج للبي ولا يرد استاجه للارز
به وله ان يترقب ويستمع بما استاج للبي والارز او كواستاج مؤبا يوما
كاحل من طلوع الفجر الى الغروب او نهارا من طلوع الفجر الى الغروب وقيل
من طلوع الشمس الى الغروب او يوما واطلق من وقت العقد الى مثله
اول لانه ايام دخلت اليالي المشتملة عليها **وبد المكرى** على المحتاج من **الدابة**
والثوب وغيرهما من امانه **مدك الاحا** وجز ما فلا يضمن ما تلف فيها ولا تقصر
اذا لم يمكن استيفا منه الا بوضع اليد عليها وعليه دفع متلفا منها كالمودع
تسببه لوقت على المحتاج كما قدرته تدرك على الدابة والثوب لكان كالحضر
واشتمل **وكذا بعد ما** اذا لم يستعملها **في الاصح** استغنى بالمال كان كالمودع فلا
يلزمه رد ما بل التحلل بينها وبين المالك كالمودع والثاني بضمات وقاب
السكنى انها بعد المدخ امانه شرعية كتوب القته الرجح تدرك فان تلفت
عقب انقضاء المدخ قبل التمكن من الرد على المالك او اعلانه فلا ضمان جزا
اما اذا استعملها فانه يضمنها قطعا **تسببه** لو انسخ الاحتاجه بسبب ولم
يعلم المحتاج المالك بالانسخ بعد علمه به ضمنها ومناقضه لتقصير بعد
اعلامه فان اعلمه او لم يعلمه لعدم علمه او كان هو عالما به لم يضمن لانه أمين
منه ولا تقصر منه **ولو ربط دابة الزواها لحد او ثوب** او غير الخش واستقاة
ولم ينتفع بها وتلفت لم يضمن قيمتها الا بها بدين امانه وسوا التلفت في الملك
ام بعد ها على الاصح **اذا اهدم عليها اصطبل** وهو محجى معرب **في وقت**
للاستفاد لو استغنى بها فيه خارجا عن اصطبلها وقت الهدم مع جريان
العادة بالاستفاد بها ذلك الوقت كالتها **ولم يضمن المدمر** بل يضمنها
حينئذ لان التلف حصل بطلان فيه خلاف ما اذا تلفت باهدام سقف
في وقت لم يجز العادة باستعماله فيه كمنح الدليل في الشا وذلك علم ان العاين
بذلك ضمان جنايه لضمان يدوان تردد فيه السبكي قال الزركشي وسكنوا
عن مالوساف بها وتلفت وشيخ ان باقي فيها التفصيل فيقال ان سافر في
وقت لم يجز العادة بالسرف فيه فتلفت بافة او نقصت ضمن ولو ترك الاستفاد

بها وقت لم يرض او خرف غرض له فتلفت بذلك لم يضمن كمنحته الارز في الخوف
اخذ من كلام الامام **تسببه** اما قيد المصنف المسئلة بالربط مستثنى منها والا
لو تلفت في ذلك الاستفاد كان الحيل لذلك ولو جعل قدر الرد على دابة فانكرت
القدر بتغير الدابة فان كان لا يستعمل بجملها او كان لا يلبس به حملها كما قاله الزركشي
لم يضمن والا ضمن لتقصير اذ العادة ان العبد لا يرد على الدابة مع استقلال
المحتاج بجملها **ولو تلف المالك** او بعضه **في يد اجير** قبل العارضة او بعد **بملا**
تعد منه فيه ثوب استوج كخطا او بعضه **في يد اجير** باليد وفسر عدم الانفرد بها بقوله **ان تعد**
المحتاج معه او احض من له ولم يضمنه وكذا لو حذر المحتاج وشي خلفه
كما قاله القاضي الحسين لان يد المالك ثابتة على العين حكما وان استعان بالاجير
في شغله كالمستعين بالوكيل **ولذا ان انفرد** باليد سواء المشترك المفرد فان استغنى
ما ذكر في القسم قبله لا يضمن **في اظهر الاقوال** والثاني يضمن كالمسالم لانه
اخذ لمصلحة نفسه ودفع يانه اخذ لمصلحة المحتاج ايضا فلا يضمن كعامل
القراض وقاب الربيع اعتقاد ان في انه لا ضمان على الاجير وان القاض
يقضي بطله وكان لا سوح به خشيه قضاة السور واجرا السود قات الفارق
بعد ان صح الاول الا ان يعر به أي مالنا في تلف الناس ولي نحو ثلثين سنة
ما ائتمت بواحد من القولين ولا حلت الا بالمصلحة **والثالث يضمن الاجير المشترك** وفسر
المشترك بقوله **وهو من التزم عملا في ذمته** كعامة القصارين والخطاطين وسمى مشترك
لانه ان التزم العمل لجامعة فذلك ولو احدا ممكنه ان يلتزم لا حزمته فكل مشترك
بين الناس **لا اجير المفرد وهو من اج نفسه** **مدك بعضه** **للمفرد** لا يمكنه شرعا التزم
مثله لا خرفي تلك الحلة سمي بذلك لانفراد المحتاج بمصلحة في تلك الملك والفرد
ان المفرد حتما فقه مختصة بالمحتاج في الملك فذلك كتمد الوكيل مع الموكل بخلاف
المشترك **تسببه** قول المصنف **مدك بعضه** ليس يقيد لان الماخذ كونه او وقع
الاجارة على عينه وقد يرد بالعلم دون الملك كعكسه واحذر زعمه بلا تعد
عما اذا تعدى فيضمن مطلقا قطعا كما لو اسرف الخازن في التورود او ترك الخبز
في النار حتى احترق او ضرب على التاديب والتعليم الصبي فاق لا تاديبه
بغير الضرب ممكن ومضى اختلافنا في التعدي على قول عدلين من اهل الحديث فان لم
يجدها قال قول الاجير وجبت ضمانا للاجير فان كان يتعد فيها فقي قيمه
حين وقت القبض الى وقت التلف وان كان يغيب فموقت التلف فسر الاجير
بحفظ الدكان مثلا لضمان عليه اذا اخذ ما فيه لا نه لا بدله على المارقا لالتقال
وهو عتوله الحارس في السكة لو سرق من بيت من بيوت السكة لم يكن عليه
ويصل منه كما قال الزركشي ان الخوف الا ضمان عليهم **ولو دفع ثوبا** بلا استيجار
اي ضار ليعمل او الي **الخطاط** الخطم او نحو ذلك لئلا ليفعله **تفعل**

ذلك ولم يذكر له **اجع فلا اجع** على الاصح المنصوص وقول الجمهور لا نه لم يلزم له
 عوضا نصا ركنه اطمى فاطمة قات في البحر ولا نه لوقا اسكن دارك شهر
 فاسكنه لا يستحق عليه اجع بالايجاع **وقيل له** اجع مثل لا سهل الدافع عمله
وقيل ان كان معروفا فلا العمل اجع فله اجع المثل وقول الشيخ عز الدين ان اجع له
 الاجع التي جرت بها العادة لذلك العمل وان زادت على اجع المثل **والا** اي وان
 لم يكن معروفا بذلك العمل **فلا** اجع له **وقد يفتن** هذا الوجه لدلالة العرف
 على ذلك وبقائه مقام اللفظ كما في نظائره وعلى هذا عمل الناس وقول الغزالي
 انه الاظهر وقول الشيخ عز الدين انه الاصح وحكاية الرواية في الحلية عن
 الاكثرين وقاب انه الاصح وقاس في البحر وبه اتفق به خلايق من المتأخرين
 واذا قلنا لا اجع له على الاصح فحمله كما قال الادريجي اذا كان حراما مطلقا التفرغ
 التفرغ اما لو كان عبدا او محجورا عليه بغيره او نحوه فلا اذا لم يوافق
 الشرع بما فهمه المتأخرون بالاعوان واجتهدوا بقوله ولم يذكر اجع عا اذا قات
 محجورا فلا يستحق شيئا قطعا ومالو ذلك فيجوزها جزما وان كانت محجوبة بالنسي
 والا فاجع المثل ولو عرض بذكر اجع كما عملوا وانا لارضاه واعلموا ما ترى مني الا
 ما سرت او نحو ذلك كقولهم حتى احاسن استحق اجع المثل كما في البيان وغيره
 وقد رد ذلك على المصنف لانه لم يذكر في هذه اجع الا ان يكون مراده ولم يذكر اجع
 لا يصحجا ولا تعريضا ويستثنى من الخلاف المذكور في المتن ما يله احد ما عامل
 الما قات اذا عمل ما ليس من اعمالها باذن المالك فانه يستحق الاجع كما سرت في
 بابها قات بعضهم ولا يستثنى لان عمله تابع لما فيه اجع فقد تقدم ذكر الاجع
 في الحلية ثانيا عامل الزكاة فانه يستحق العرض ولو لم يسم قات الزكاة ولا
 يستثنى لان الاجع ثمانية له بنص القرآن فهي مسماة شيئا وان لم يسم **الاما**
ثالثا عامل القسيه بالمرحاض فللقاسم الاجع من غير شبهه كذا استنبأها
 بعضهم ونازع في التوضيح استنبأها وقاب انه كغيره والظاهر اما داخل
 الحمام بلا اذن من الحمام فانه يلزمه الاجع وان لم يجب لها ذكر والعرف بينه
 وبين القصار ونحوه ان مولا مرفوا منا معهم لغريم والداخل للحمام استوفى
 منفعة الحمام سلومه فاذا اذن له في الدخول فالحامي منه كما لا يجبر كما قالوا به فيمن
 دخل سفينة باذن صاحبها حتى اتى الساحل فانه كالاجير فيها ذكر ابي فلا اجع
 له فان دخلها بغير اذن استحق عليه الاجع قات في المطلب لعله فيما اذا لم
 يعلم به مالكا حتى سيرها **والاشبه** ان يكون كالو وضع متاعه على دابة غير
 سيرها مالكا فانه لا اجع على مالكة ولا ضمان فخرج ما ياخذ الحامي اجع
 الحمام والاله من سطر وارا ربحوها وحفظ المتاع لا من المالك كارت الاشارة
 اليه انه غير مضبوط فلا يتأثر بغيره فالحامي مرحولا له واجبر مشرك في
 الامتعة فلا يضمن كسائر الاجراء والاله غير مضبوطه على الداخل لانه متاجر

ولو كان مع الداخل الاله ومن حفظ المتاع كان ما ياخذ الحامي اجع الحمام فقط
والوقوع في المتاجر بان ضرب الدابة او الحمار يجوزك وميله ويقال بعم بد الوجه
 ويقال عتناه فوقه يدل الموجد ايضا ويقال البيع والمعنى ان المتاجر جديها بالحمام
 لتقف وقوله **فوق العادة** قيد في المثلين **او اركبها** انقل منه **او اسكن جدارا او دها**
 اشد ضررا مما استاجر له **فمن المصن** اي دخلت في ضمانه لمعديه والقرار على
 المتحمل الثاني ان علم الحال والا ففعل الاول ان كانت يد الثاني يد اما نه
 كالمستاجر وان كانت يد ضمان كالمستجير فالقرار عليه كما او نحوه في الغصب
 منه عليه للاسوي وعنه فان قيل ما ذكره في الغصب فعن ربك على يد
 المتاجر والاصح ان المستجير المتاجر لا يضمن اجيب بان باركاه من هو
 انقل منه صار في حكم القاصب وهذا ضمن العين ويريد قوله انه لو اركب
 مثله تجا وز العادة في الضرب كان الضمان على الثاني دون الاول لانه لم يعد
 اما الضرب المعتاد اذا افضى الى تلف فلا موجب ضمانا فان بضره الزوج
 ووجه الضرب المعتاد بوجوب الضمان اجيب بان تأويلها ممكن باللفظ
 وعلى تقدير الظن بانه لا يفيد الا ان الضرب فهو اجنبه فالتفتي به للاباحة
 دون سقوط الضمان ولو ارتد فمع مكثري دابة ركبها ثالث عدوانا ضمن
 الثالث ان تلفت توزيعا على رؤسهم لا على قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون
 غالبا ولو سئى رجلا وبهيمته قاتلته يد صاحبه قبل استعائها فلا ضمان على المتجر
 لا يلف يد صاحبه اما بعد استعائها فهي معاره تنسبه اشار المصنف بالانته
 المذكور الى ان التعدي في رتبة العين للمتاجر يخرج مالوا جارا الارض لزوم
 حنطة فزرع الدون فانه لا يكون ضمانا للارض على الاصح في زيادة الرخصة لانه
 تعدي في المنفعة لا الرتبة ويلزمه اجع المثل للذكر **والذكر** مصر ضمانا **لو التري**
دابة طاه **وطا حنطة** **تخلها** **دابة طاه** **شعير** **وعلى** بان التري ما يلزمه رطل شعير
 فيلزم عليها ما به حنطة لان الحنطة انقل فيجمع ثقلها في موضع واحد والشعير
 اخف فيأخذ من ظهر الدابة اثر فالضرر مختلف وتقس على الحنطة والشعير
 كل مختلفين في الضرر كالقطن والحديد قات القاضي الحنطة وسوا تلفت بذلك
 السبب ام يقيم لان يد صار يد عدوان وسد بالظن الصوف والوبر لانها
 مثله في الحمى الحديد ويريد بالحديد الرصاص والنحاس لانها مثله في الحمى
 القطن **او التري** **اقتن شعير** **عشر** **حنطة** فانه يصير ضمانا للدابة
 لانها انقل والاقتن جمع شعير وهما كمال متع اثني عشر صاعا **دون** **عشر** **حنطة**
 الشعير مع استوائها في الحمى **ولو التري** **دابة طاه** **اي** **لحم** **طاه** **دابة طاه** **حنطة**
 عليها **دابة طاه** **عشر** **دابة طاه** **اجع المثل** **لحم** **طاه** **عشر** **دابة طاه** **حنطة**
 تنسبه اشار بتمثيله بالضم الى ان الزائد قد لا يتأخر به اما ما يتأخر به
 كالذي يقع به التفاوت بين الكيلين فانه لا حقه له ولا ضمان بسببه ولو اركب
 مكانا لوضع اسعة فيه فنزاد عليها نظرت فان كان ارضا فلا شيء عليه وان كان

تقال

عنه لزومه المسمى واجتبه المثل للزيادة على قياس ما مر في مسألة الدابة **وان تلفت تلك الدابة**
بذلك الزائد فمضمونها ضامن يدان لم يكن صاحبه معها لا تضره ضامنا لما جعل الزائد **وان كان**
صاحبها معها **ضمن** المستاجر **الزيادة** فقط ضمان حياته سواء اخذ له بقدر حياته
وفي قولنا نقصا بها تلفت مضمون وغيره فقصت القيمة عليها كما لو جرحه واحد
جرحه واحد واخر جرحه واحد لان تكاثرها لا تنضب تنبسط قوله بذلك يجتزى به
عما اذا تلفت بغيره فانه مضمونها عند انفراذه بالبدل ان ضامن بالبدل لا عند عدم انفراذه
بها لانه ضمان بالحماية واذا كان في المفهوم بقصد لا يرد **ولو سلم** المستاجر **المال**
والشئ الى المالك مشدود **حامله** بالزيادة كان يقال له في ما به كاذبا فقد فلتفت
الدابة بها **ضمن المالك** على كل واحد بنفسه لان اعداد المحبوس وسيلة الى الموجب بعد
عقد الاجارة كاللحاق الى الحارث عا فكان كشدة شهود القصاص وفيما يضمنه القولا
والطريق الثاني انه على القولين في تعارض الضرر والمباشر تنبسط لوقا فكل
لوجها للكرى فكان اولي ليعم الضمان واجتبه الزيادة وحسب بالجاهل العالم بالزاد
فان قاب له المستاجر احل هذه الزيادة فاجابه فقدا عاره اياها لحمل الزيادة فلا
اجتبه لما وان تلفت الدابة لا سبب العارية ضمن القطر اما سببها فلا ضمان كما علم
من باب العارية وان لم يمتثل له المستاجر شيئا فحكمه مذكور في قوله **ولو وزن الموجب**
وحمل الدابة فلا اجتهاد للزيادة بعد ذلك ام لا على المستاجر بالزيادة او سلك ام جعلها
لعدم الاذن في نقلها ولا يضمن المستاجر الدابة ان تلفت اذ لا يدرك ولا تعد ولا تسب
مطالبة الموجب بردها الى المقتول منه وليس للموجب ردها دون رضاه ولا مطالبة
بالبدل للمحلولة فلو عزم له بدلها ثم ردها الى مكانها استرده وروى ما اليه ولو كان الموجب
وحمل المستاجر فكل لو كان بنفسه وحمل سواء كان عالما بالزيادة ام لا ولو وضع المستاجر
الحماية والعرض على الدابة في ردها الموجب فكل لو حملها الموجب ولو كان اجنبي وحمل
بلا اذن في الزيادة فهو غاصب للزائد وعليه اجتهاد للموجب رده الى المكان المنقول
منه ان طال به به المستاجر علم ضمان الدابة على التفصيل المذكور في الدابة المستاجر
من عنه صاحبها وحصرته على ما مر وان حمل بعد كميل للاجنبي الحماية والعرض احد
المكاري من فقيه التفصيل السابق بين المعرور وعده وان اختلف في الزيادة او
تدريها فالقول قول المالك يمينه لان الاصل عدم الزيادة ولو وجد المحمل على الدابة
ناقصا عن الشروط نقص يوزن وقد كاله الموجب خط قطعه من الاجتهاد ان كانت الاعاين
في الذمة لا نه لم يبق بالمشروط ولذا ان كانت اجازة عيني ولم يعلم المستاجر النقص
فان علمه لم يحيط شي من الاجتهاد لان التمكن من الاستيفاء قد حصل وذلك كاف في تقرير
الاجتهاد اما النقص الذي لا يؤثر كالذي يقع به التفاوت بين الكيلين او الوزنين فلا
عيب به **ولو اعطاء** اي حياطة ثوبا **بالحيطه** راذن المالك له في قطعه **فخاطه** **قباق**
للكل امرتني بقطعه قباق المالك للحياطة بل امرتني بقطعه **قبصا** فعليك الارض
فالانظر بقصد بقى المالك يمينه كما لو اختلف في اصل الاذن فجلت انه ما اذن له في قطعه

القيمة
تخلها
المذهب

قبا

قبا ولا يحتاج ان تعرض للمقتضى والثاني يصدق الحياطة يمينه لان المالك يدعي
عليه الارض والاصل براه فتمه تنبسطه لوعبر المصنف بالمذهب لكان اولي
فان في المسئلة طرقا اصحها طريقه القولين **وعلى الاول** **لا اجتهاد عليه** اي المالك
للحياطة اذ اختلف المالك لان علم الحياطة صار حبيبة غير حادون فيه **وعلى الحياطة**
النقص لانه اذا استغنى الاذن فالاصل الضمان وفي الارض الواجب وجهان احدهما
ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا لانه اشت يمينه انه لم ياذن في قطعه والثاني ما بين
قيمته مقطوعا وقبصا ومقطوعا قبا لان اصل القطع ما دون فيه وصح الاول
الانعام وغيره وقاب الاستوى انه الاصح وصح الثاني جمع واختار الكسبي وقاب
لا يجبه غيره وهذا هو المعتمد والحياطة نوع حبيطة وعليه ارض الترخ ان حصل به
مقتضى وكه منع المالك من حبيطة في حبيطة الحياطة تحو في المدرور مكانه
اذا نزع لانه تصرف في ملك غيره فلا يجوز الا برضاه وحسب قلنا لا اجتهاد للحياطة
له ان يدعي بها على المالك فان تحمل في تحديده ليمين عليه وجهان قاب في زيادة
الروضة تنبسط ان يكون اصحابها التحديد وهل قضيه متانعة ولو قال المالك
للحياطة ان كان هذا الثوب يكفيني قميصا فاقطعه فقطعه ولم يكن ضمن الارض
لان الاذن مشروط عالم بوجوده وان قاب له في جوابه هو كمينك قتال فقطعه
فقطعه ولم يكن له بضم لان الاذن مطلق ولو جاز الحياطة مثلا بثوب وقال المالك
هذا ثوبك فانك تصدق الحياطة يمينه كما قاله البندنجي فاذا اختلف فقد اعترف
للمالك بشئ ولم يتكلم **فصل** في انفاخ عقد الاجارة والخيار في الاجارة
وما يقتضيها وقد شرح في بيان ذلك فقاب **لا تنفع اجارة** عينا كانت اودمة ولا
تفسخ **بمدر** في غير المعقود عليه لموجرا ومستاجر فالاول كعرض موجر دابة
محمية عن جزوجه فيها الذي هو من اعمال الاجارة حيث كانت الدابة غير معينة
والثاني **تعدو** **وقود حمار** على مستاجر والوفود بفتح الواو لخطه ما وجد
به من قطب وغيره وضرب مصدر وقت النار **وسفر** بفتح الفاء عوض المستاجر
دار مثلا لا يملكها كما رفع للسكنى في انه لا يدلس من رقة ولم السقراي
الافزون سعيذ جرحهم وكعرض **مروض** **مستاجر دابة لسفر** عليها والمعنى
في الجمع انه لا خلل في المعقود عليه والاستثنا به من كل منهما ممكنة ومحل عدم الاتفا
في غير التعذر الشرعي اما هو كمن استاجر شخصا فلقع من موله فزال الام فان الاجارة
تفسخ كما مر او ايل الباب لتدري قلعها حبيبة شرعا تنبسط **لا تنفع** من قول الاجارة
الانعام دما للمجهود وتعدو لمصلحة حصل قبل مسو الجش فانه عذر للانعام يسترجع
به كل الاجتهاد كما قاله الماوردي وانما لاس المستاجر قبل تسليم الاجارة ومضى المثلث
فانه يوجب الرجوع الفسخ كما اطلت في الروضة واصلا في باب التقليل وعدم
دخول الناس الحمام المستاجر سبب فتنة حادثة او خراب الناحية ليس بسبب
سبب الخيار كما قاله الزركشي خلا فاللرويا في اذ الغل في العقود عليه **ولو استاجر**

او من الزراعة فروع **فصل في الاصل** من سبل او شدة برد او حر او الجراد او غير ذلك **فليس له النسخ ولا حطش من الاجرة** لان الحاجة لحققت زرع المتاجر كما شفعه الارض فلو تلفت الارض بخاصة ابطلت قوة الاثبات انقضت الاجارة في ذلك الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الارض وقدر ابداله قبل الانفاس بثلثها لم يتردد من المسمى لما قبل التلف شيئا كما رجحه ابن المقرئ لان صلاحية الارض لو بقيت لم يكن للمتاجر فيها نفع بعد قوت الزرع واما ما بعد التلف فيتردد ما يقابل من المسمى لبطالة العقد فيه وان تلفت الارض او لا استرد اجرة المستقبل وكذا الماضي كما في جواهر الفروع وان اقتصى كلام ابن المقرئ خلافة **وتنسخ** الاجارة بموت الدابة **والاجرة المصليين** وكذا جميع غيرها لكن الانفاس في الزمن **المستقبل** لغوات المصنف عليه وهو المنفعة قبل قبضتها كما ينسخ البيع بتلف المبيع قبل قبضه تنبيه لا فرق بين ان يكون الموت باقاة سارية او غيرها كالات المتاجر فان قيل لولا تلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن فسلما كان المتاجر كذلك اجيب بان المبيع ورد على المدين فاذا اتلفه صار قابضا له والاجارة وارده على المتافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا تصور وروده الا لانها عليها ولوقات المصنف وتنسخ العيني المتاجر لكان احصى واشهر واستغنى عما قدرته **لا في الزمن الماضي** اقل كان بعد القبض ولمشله **اجرة في الاظهر** لا مستقارها بالقبض **فستقر طه من المسمى** مؤزعا على قيمة المنفعة لا على الزمان فلو كانت مدة الاجارة سنة مثلا ومضى نصفها واجرت مثله ضعف اجرة مثل النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وان كان بالعين ثلثته وللاعتبار بقيمة المنفعة حاله العقد لا بما بعد قاله القاضي الحسين والثاني ينسخ فيه ايضا لان العقد واحد وقد انسخ في البعض فليتنسخ في الباقي اما اذا كان قبل القبض او بعد ولم يكن مثله اجرة فانه ينسخ في الجميع واخرى بالمعنى علم في الدفعة فلا ينسخ بثلثها لان العقد لم يرد عليها فاذا حصل ما تافى او احدها بل بقي الى انقضاء الملك لانها عقد لازم فلا ينسخ بالموت كالمبيع ويحل المتاجر وارثه في استيفاء المنفعة وانما انقضت بموت الاجير المعين لانه مورد العقد لا لانه عاقد فلا يستثنى من عدم الانفاس لان استثنى منه ما يلزمها مالواجر عبد المعلق عتقه بعتقه فوجدت مع موته فان الاجارة تنسخ على الاصح كما اقتضاه كلام الرافعي في باب الوفاء ومنها المدبر ما لو اجرام ذلك ومات في الملك فان الاجارة تنسخ بموته خلافا لما لاقتضاه كلام الرافعي في باب الوقت ومنها المدبر فانه كالمعلق عتقه بعتقه ومنها موت البطلان الاول كسياقي ومنها الموصى له بمنفعة دار مثلا مدة عشر وحاتيلى من ان الوصية بالمنفعة اباحة لا عليك فلا يقع اجارته مردودا بان ذال محله كسياقي ان شاء الله تعالى في الوصية بل يسفع بالدار لا بمنفعته كما هنا ورد ببعضهم استقار ما بين

المكتسب

المكتسب بان الانفاس ليس بموت العاقد بل لانها حقة بالموت وليس الرد بظاهر **ولا ينسخ ايضا بموت متولي** اي ناظر الوقت من خاتم او منصوبه او من شرط له النظر على جميع البطون ويستثنى من اطلاقه مالوكا ان الناظر هو المصنف للوقت واجر بدون اجرة المثل فانه يجوز له ذلك كما صرح به الامام وغيره فاذا مات في اثبات المدعى انقضت كما قاله ابن الرفعة **ولو اجر البطلان من الموقوف** عليهم المدين الموقوفه **مات ومات** البطلان الموجب قبل تمامها وشرط الواقف ككل بطلان منهم النقل في حصته مدعى استحقاقه فقط **او الاول حيا** او ماله **لا يبلغ** فيها الصبي **بالنفس** فيها **بالاحتلام** وهو رشيد كما قاله الماوروي وغيره **فالاصح** فبقاى من المدعى **في الوقت** لان الوقت استقل استحقاقه بموت الموجب كثير ولا ولاية له عليه ولا نيا به **لا في العيني** فلا يفسخ لان الولي بن نصره على المصلحة والثاني لا تنسخ في الوقت كالمالك وفسخ في الصبي لثبوت عدم الولاية فيما بعد البلوغ كما الماضي من المدعى فلا يفسخ فيه ولو كانت المدعى تبلغ فيها بالسن بطلت الاجارة فيما بعد البلوغ وفيما قبله فلا تفرق الصنفه ولو اجر الولي مال المحبون فافى في اثبات المدعى فكيلو في الصبي بالاحتلام اما اذا بلغ الصبي فيها فهو كالصبي باسرار الولاية عليه **سببه** لو اجر احد الوفاء عليهم المشروط له النظر بالارشد به ثم مات انقضت الاجارة في فضيه خاصة كما اشار اليه الدارمي واعتقد الغزالي في الفتوى وقول المصنف البطلان الاول ليس بقدر بل كل البطون لذلك فاق الزركشي واخر يقول البطلان الاول عا لو كان الموجب الحالك او الواقف او منصوبه ومات عن البطلان الاول كما اوضحه ابن الرفعة فالصحيح عدم الانفاس لان العاقد ناظر للكل قاله ولو اجر الناظر للبطلان الثاني مات البطلان الاول انتقلت منافع الوقت اليهم ينسخ الاجارة لانه صار يستحق المنافع ولا يستحق لنفسه على نفسه **والاصح** **انها تنسخ في المستقبل باقوام كل العاقد** كزوال الاسم وقوات المنفعة بخلاف المبيع المقبوض لا ينسخ البيع بثلثه في يد المشتري لان الاستيلاء في البيع حصل على حمله المبيع والاستيلاء على المنافع المعقود عليها لا يحصل الا شيئا شيا شية لو هدمها المتاجر كان الحكم كذلك كما صرح به الغزالي واما قول الشيخين في النكاح انه المتاجر لو خرب الدار ثبت له الخراب فهو مخير على عزب يحصل بعد تعيب لا هدم كامل ولذا اردت في المتن كل لمحج مالواهدم بفضها فانها لا تنسخ بل تثبت للمتاجر الحيا رغم ان امكن اصلاحه في الحار واصلمه المودج سقط حيا والمتاجر **ولا** تنسخ الاجارة بسبب **انقطاع ما ارضى استوجبت** لزراعة لبقا الاسم مع امكان زرعها بغير الما المنقطع **بوقت الحيا** للعب وهو على الترخ لان سببه بعد قبض المنفعة وذلك متكرر بمرور الزمان هذا ان لم يسق الموجب الما اليها من موضع اخر مع بقاء وقت الزراعة ولم يمض مدة لمثلها اجرة والا فلا

الاول

الفاخر

لزراعة

خيار تنبيه الانفاخ في الاول وثبوت الخيار في الثانية هو المقصود من عليه
فهما ومنهم من يقول وجرح وجعل في المثلين قولين واذ لم يكن زراعه الارض
بغيرها المنقطع فقصيه ما ذكر انه يفسخ الاجارة وهو كما قال بعض المتأخرين
ظاهر فدر بطلان الرجاء لانقطاع الماء والحام لخلل الابنية او لنقص الماء في بيع وغو
كانداهم الدار كما ذكره في السج والروضة اخرا الباب وقصيه الانفاخ والقياس
ثبوت الخيار كما انقطاع الماء الارض لبقا اسم الحام والرجح كما اشار اليه في المهمات **وعقب**
الدابة وتدها **وانما ان العبد** بغير تقييد من المستاجر اذا بقيت الاجارة على غيرها
بثبوت الخيار لتقدير الاستيفاء واذ افسخ الفسخ فيما بقي من المدة منى الخلاف ان بق
في موت الدابة المعينه نعم ان باور الموجر وانزع من الغاصب ورد النادر والابن
قبل منى من ثبوت الاجارة سقط خيار المستاجر واما ما سفسخ الاجارة لبقا عنى المعقود
عليه فان اجازة والمقدرا بالعلم كغير ركة الى مكة استوفاه متى قدر عليه كان المنفعة
المقدرة بعلم وان وجب تسليمه عقب العقد لا تقوت بمضى الزمان او بالزمان انتمت
الاجارة فيما انقضى منه واستعمل العين في الباقي فان لم يفسخ وانقضت المدة
انقضت الاجارة فان كان مقترضا من المستاجر لزمه المسمى كما لو شرط في الرتبة
فمنه قاله الماوردي وليس للمستاجر خاصة الغاصب كالسقي والمودع تنبيه
بحال الخلاف في غصب الاجنبي اما اذا غصبها المالك بعد القبض او قبله بائنا
من الاقباض فطريقان احدهما لغصب الاجنبي واصحابها القطع بالانفاخ وان
غصبها المستاجر ويصورها جذها من المالك بغير اذنه قبل انقباض الاجارة
استقرت الاجارة عليه وفي اجارة الذمة لا خيار وعلى الموجر ابدان **ولو اكره**
بعضها او في الذمة وسلم عنها **وهرب وتر كما عند المالك** فلا يفسخ له ولا خيار ايضا
بل ان ثبتا بترج عودتها **والا رجوع القاضى لهونها** ومن يقوم بحفظها **من مال الجاني**
وان لم يجد له مالا ولم يكن في الجاني فضل **اقترض القاضى عليه** من المالك واخفى
او بيت المال **فان وثق القاضى بالمكزي دفعه** اي ما اقترضه القاضى اليه وان
اقترضه منه لينفقه عليها **والا** بان لم يشق به **جعله** اي ما اقترضه القاضى **عند ثبوت**
ينفقه عليها وله اي القاضى ان لم يجد مالا تقترضه كانه للروضة واصحابها
ان يبيع منها قدر النفقة عليها وعلى منعه ما تنبيه اتم قوله فان لم يجد له
مالا انه لو كان في الحال المتروكة زيادة على حاجة المستاجر لا يقتض عليه كما فتح به
العراقيون بل سيع الفاضل عن الحاجة واشار بقوله منها الى انه لا يجوز له بيع
جميعها خشية ان تاكل اثمانها ويه صرح جمع قات الادريجي والظاهر انه في اجارة
الذمة اذا راي المصلحة في بيعها ويكره للمستاجر من ثمنها كان له ذلك حيث يجوز
له بيع مال الغائب للمصلحة **ولو اذن القاضى للمكزي في الانفاق** على الجاني وسعه
من ماله او مال غيره **فما يرجع** بما انفق عليه وعلى منعه **جاء في الظاهر** لو اقترض
منه ثم دفع اليه ولا نه محل ضرر وقد لا يجد القاضى من ماله ولا يراه والثاني
المنع ويجعل مسترعا تنبيه اتم كلام المصنف انه متى انفق بغير اذن الحاكم لم يرجع

وخلفاذا امكن فاذ لم يمكن كان لم يكن حاكم او عرا ثبات الواقعة عنده فاتفق
واشهد على ما اتفق اليه رجوع رجوع وحفظه القاضي بعد المدة او يبيع منها بقدر
ما اقترض وان خشي انه ياركل نفسه لوباع الكحل والقول قوله في قدر ما اتفق
اذا ادعى بفترة مثله في العادة لانه امكن واحقوا بقوله او لا وتركها على
اخذها الحار معه وحكمه ان الاجارة ان كانت في الذمة الكرى الحاكم عليه
من ماله فان لم يجد له مال اقترض عليه والكبرى فان تعدد الاكرار عليه
فلما تاجر الفسخ وان كانت اجارة عن فله الفسخ كما اذا بذت الدابة **ومضى**
فمن المالك العين الموجه **الدابة او الدار** او غيرها اجارة عن او ذمة **ويستحق**
خياره **فمنه** **الاجارة** **استقرت** **للموجر** **عليه** **وان لم يبيع** **للف** **المنا** **فمن تحت يد**
يتفق عليه البذل كالمبيع اذا تلف في يد المشتري وسواء اذن الانفاخ اختيارا
ام بعد ركوف الطريق او لعدم الرقعة مع انه لو خرج في حالة الخوف ضمنها
وليس له فسخ ولا الزام للمالك يستر دابة الى تيسير الخروج لانها اذا اخاف
من الخروج الى تلك البلد احكته السير الى بلد اخر واستعاها تلك المدة واذا
مضت المدة فليس له الانفاخ فان تعدد لزمه اجرة المثل مع المسمى تنبيه
اتم قوله قبضه ان الموجر لو عرضها عليه فاشترى او وضعها بين يديه او خطي بينه
وبين الراد ومضت مدة الاجارة ان الاجرة لا تستقر وليس مراد ايل مستقر
عليه الاجرة كما في البني وغيره **وكذا لو اكره دابة الركوب الى موضع معين وقضه** او
عرضت عليه فاشترى او وضعها بين يديه كما مر ولم يبرح **مضت مدة اسكان السير** اليه
فان الاجرة تستقر عليه لوجود التمكن من الموجر وهذه الصورة في الاجارة المقدرة
بالعلم والى فذلك في المقدرة بالعلم **وسواء فيه** ان المذكور هاتين المثلين **اجارة العين**
في الذمة وقوله **اذا سلم الموجر الدابة الموصوفة** للمستاجر مدة اجارة الذمة
لتعين حقه بالسليم وحصول التمكن فان لم يسلمها اليه لم يستحق عليه الاجرة لان
المعقود عليه في الذمة فلا يستقر بدله من غير استيفاء كما لم فيه تنبيه تقيد المصنف
المسألة بالدابة قد فوجهم انه لو عقد على منفعه الحرو لم يستعمله حتى مضت المدة
لا تستقر الاجرة وليس مراد او ان قات به المقارن بل مستقر كما قاله الاكرور فيلو
قال المصنف او لا ومنه قبض المالك الموجر يشمل هذه المسألة ثم اشار الى فتح به
من فاعل ان فاسد كل عقد كصحي في الضمان وعدده بقوله **وتنبيه في الاجارة** **فما**
سواء اقدرت **ممن** **ام يعمل** **اجرة المثل** سواء كانت اكثر من المسمى ام لا **سواء**
المسمى في الصحة سواء اشترى بها ام لا **خلاف المهر** في النكاح **فالسداد** لا يجب الا بالوطى **و**
الدلائل ثبت على منافع البضع وانما لزمه اجرة المثل ان الاجارة كالمبيع والمنفعة
كالعين والبضع الفاسد كالمصحح في الضمان بالقبض فكذا الاجارة تنبيه يستثنى
من التسوية الخلة فانها لم يكن قبض المقارن في الاجارة الصحيحة ولا يلقى في السداد
بل لابد من القبض الحقيقي وكذا الوضع بين يديه يكون في الصحة دون السداد
وكذا لو عرض الموجر العين على المستاجر في الاجارة فاسد فاشترى لم تستقر الاجرة

لان الاجر انما يستحق بعقد صحيح ويمكن فيه من استيفاء المنفعة او بان تتلف المنفعة تحت
ذلك ولم يوجد احدها وعلى المتاجر في الفاسد رد العيني الموجوع وليس له حصة
لا ستره او الاجر كما في التمتع فاعيد كل عقد فسد سقط فيه المسمى الا اذا
عقد الامام الذمه مع الكفار على سكنى الحجاز فمكثوا ومضت المدة تجب
المسمى لعذر اجب المثل لانهم استوفوا المنفعة وليس مثلها اجر اذ لا مثل لها
اجرته فترجع الى المسمى وخرج بالناسك الباطل كما استيجار صبي بالفاطر
فعله فانه لا مستحق شيئا ولو اقرى عينا ملك ولم يسلمها للمكري حتى تلك المدة انقضت
تلك الاجارة لفوات المعقود عليه قبل قبضه سواء استوفى المكري المنفعة ام لا
وسواء اسكنها لعقب الاجر ام لغير فان معنى بعض المدة ثم سلمها انفسحت في
الماضي وثبت الخسارة في البات ولو لم تقدر في الاجارة ملك فاجر له دابة او
الموضع معنى ولم يسلمها اليه حتى مضت مدة امكن ان يسلم اليه الاصح ان اجارة
المكري لان الاجارة متعلقة بالمنفعة لا بالزمان فلم يعذر الا استيفاء والثاني تنفسخ
كل لو حبس المكري تلك المدة فان الاجر مستقر عليه واجاب الاول بانا لو لم يقدر
عليه الاجر لصاحبه المنفعة على المكري وعلى الاول لا خيار للمكري كما لا خيار للمكرك
اذا امتنع البائع من تسليم المبيع ثم سلمه تنبيه احترز المصنف بالعين عن
اجارة الذمه اذا لم يسلم ما استوفى منه المنفعة حتى مضت المدة التي يمكن فيها استيفاء
فلا ينسخ ولا انفاح قطعا لانها دين تاجر وفاؤه ولو اجر عبد في العتق او باعه او وقفه
فلا يصح المضمون في الام وعبر في الروضة بالصحيح انفسخ العتق لان السيد يبيع
باراة حلكه ولم يكن المتافع له وقت العتق فلم يصح ان العتق الا الرقبة مسلوقة للثقة
والثاني تنفسخ كونه البعيل الاول تنبيه احترز المصنف بقوله ثم اعتق عما لو عتق
عتقه بصفه ثم اجر فوجدت الصفه في اثنا المدة فانه يعتق وتنفسخ الاجارة
وعالمواجر ام ولد ثم عتقت بعبوته فان الاجارة تنفسخ كما اقتضاء كلام الروضة
واصلها هنا وان اقتضى كلامها في باب الوقف خلافة ولو اجر امته ملك ثم استولاه
ثم مات في اثنا المدة لم تنفسخ كما قاله ابن الرفعة لتقدم استحقاق المنفعة على سبب
العتق والاصح اخبار المصنف في فسخ الاجارة بعد العتق لان سيد تقرر في
خالص ملكه فلا ينقصه ويستوفى في المتاجر منفعته والثاني له الخيار كما لا يمتنع
تحت عبدا قات الرواي وهو غلط لا خيارا ما ثبت لنقصه ولم يرض به وقت
العقد وهذا المعنى مفقود هنا والاظهر على الاول انه لا يرجع على سيد اجر
ما بعد العتق الى انقضاء المدة والثاني يرجع باجر مثله لتقويت السيد له ودفع
هذا ومقابل الاصح في الاولين بان اعتناق ثنوا والرقبة خالية عن المنفعة بقبه
ملك الاجارة ولا تنفعه على السيد ونفق عليه من بيت المال لان السيد قد زال
حلكه عنه وهو عاجز عن تعهد نفسه تنبيه افرم كلام المصنف امر من احدها
انه لو مات الموجع فاعتقه وارثه انه لا يرجع العبد عليه بشي قطعا وهو كذلك
لانه لم يعقد عليه عقدا ثم يعصيه ثانيا فانه لو اقر بعقود سابق على الاجارة عتق
ولم يقبل في بطلان الاجارة انه يفرم للعبد اجر مثله وهو كذلك كما نقله عن الشيخ

اي على قبيل كتاب الصداق واقره وكما لا تنفسخ الاجارة بطر والحرية لا تنفسخ
نظر ورق فلو استاجر مسلم حرييا فاسترق او استاجر معه دارا في دار الحرب
ثم ملكها المسلمون لم تنفسخ الاجارة وان اجر دارا بعد ثم قبضه واعتقه ثم اهدى
فالموجع بقبضه ولو ظهر بالعبد عيب بعد العتق ونسخ المتاجر الاجارة ملك
العتق منافع نفسه لانه صار مستقلا فان قبل لربيع الموجع وانفسخت الاجارة
ان المنفعة ترجع للبائع لا للمكرك كما ياتي آخر الباب فكان العيان انها ترجع
للسيد كما رجحه الاستقوي اجيب بان العتق لما كان متقربا به والشارع به
مستوفى اليه كانت منافع العتق له نظر المعصود المقتضى من كل ثمره بخلاف
البيع وخوؤه ولو اجر المكاتب نفسه ثم عجز سيد انفسخت الاجارة لو زال
ملكه عن نفسه والا يصح مكاتبه الموجع اذ لا ملكه المقرق لنفسه وينسخ بيع
المتاجر قبل انقضاء مدة الاجارة للمكرك لانها بيد من غير حائل فامتنع بيع
المعصوب من الغاصب ولا ينسخ الاجارة في الاصح لان الملك لا ينافي ولذا استاجر
ملكه من المتاجر والثاني تنفسخ كما لو اشترى زوجته فان النكاح ينفسخ واجاب
الاول بانها انما تنقل الى المشتري ما كان للبايع والبائع حين البيع ما كان ملكه
المنفعة بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع امته المذمومة ليل انما
لو وطئت شبهه كان المهر للسيد لا للزوج تنبيه قول المصنف في الاصح الى الانفسخ
اما البيع فصحيح قطعا كما في اصل الروضة ولو باعها الموجع او وهبها لغير اذن
المتاجر ام لا جارية الاظهر لان ثبوت العقد على المنفعة لا يمنع بيع الرقبة
كالامة المزوجة والثاني لا يجوز لان يد المتاجر مائة من السلم واجيب
بان العين تخرج منه وسلم للمكرك ثم يقاد اليه يستوفى منفعته الى آخر المدة
وعنى عن العتق الذي يبيع السيد فيه لانه ليس له ولا يثبت فيه خيار المتاجر
كما لو استندت بالوعة الدار فلا خيار لان زمن فسخه يسير تنبيه ما اطلقه
المصنف من العتقة تباع فيه الجنب وورثه لاذ كانت الاجارة مقدرة بالملك فان
قدرت بغير عيب فقد رعدت كما ان لصياح دابة للركوب الى بلد كذا فمن اب
البيع الزاوان البيع يمنع قول الواحد الجاهل صدق السيد ذلك البلقني وعين
ويقال بالبيع ما في معناه ومقتضى من يخل الخلاف مسألة حرب الحال الثانية
فانه يباع من الحال قدر المنفعة فالاول لا يخرج على الخلاف في بيع المتاجر لانه محال
ضروري والبيع العتق كاعتق بغير علم على كذا فاعتقه عنه وهو متاجر
فانه يصح قطعا لقوة العتق كما نقله عن القفال في كتاب الطار وواقره
الاجارة بما ذكر قطعا كما لا ينفسخ النكاح ببيع الامة المزوجة من غير
الزوج فتبقى يد المتاجر الى انقضاء المدة والمكرك الخياران حمل الاجارة
وكذا ان غلبا وجه المدة كما قاله الرافعي في باب بيع الامور والغار ولو قال
علت بالاجارة والرقبة ان لي اجر ما عتق على ملك من المنفعة قال القفال

في فتاويه ثبت له الخياران كان ممن يشبه عليه ذلك واجاب ابو بكر الاشقي بالمنع
قاب الزكشي والاورا وجه لا نه مما يخفى فان علمها ولم يظن ذلك فلا خيار
ولا اجع وان جهل ثم علم واجاز فلا اجع له ببقية الملك كما قاله البغوي ولو وجد
المتاجر به عيبا وفسخ الاجارة او عرض ما ينسخ به الاجارة فتنقعه ببقية الملك
للبايع في احد وجهين روي عنه ابن المقرئ لا للشركي لا نه لم يملك منافعة تلك الملك والان
الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله خاتمة لو الرزم دتمه فسوخ ثوب على ان
يفسخه بنفسه لم يفسخ التزامه لا نه عرفا نه رعا عوت قبل النسخ ولو استاجر
شخصا للخدمة ولو مطلقا عن ذكر وقتها وتفصيل انواعها مع وجار الاطلاق على
العرف في المتاجر والاجير رتبة وذكره وحكائنا ووقتا وغيرها وان
استاجر للخبر بين ان ما يجني ارغفه او افراس غلاظ او رفاق وانه يخبر في
وقت او تنور وخطب الخبر النسخ فيعتبر فيه العرف وعلى الاجير الاج
التي اب اجع من يعملها اليه لان حملها اليه من تمام العمل الا ان شرطت الاج
على المتاجر فتلزمه ولو استقر اداة ليركها الي بلد فركها اليه ردها الى المكان
الذي سار منه ولو راكبا لما لان الرد لا رزم له فالاذن يتناوله بالعرف بخلاف المتاجر
كما مر اذ لا رد عليه ولو استاجر ككتابة صك في بياض وكتبه غلطا او بلفه اخرى غير
التي عينها له او غير المتاسخ بترتيب الكتاب بحيث لا يمكن التبايع عليه سقطت اجع ومن
نقصان الورق ولو استاجر لحياطة ثوب فخطا نصفه مثلا ثم تلف استحق
النصف من المسمى ان كان العمل في ملك المتاجر او جفرت له لا نه حينئذ يقع
العمل مسلما والا فلا يستحق شيئا ولو تلفت جرح حملها الاجير نصف الطريق يستحق
شيئا والعرق ان الحياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلما بظهور راتم والحمل
لا يظهر اثم على الخلع فعلم بذلك انه يعتبر في وجوب القسط وقوع العمل مسلما
وظهور اثم على الحمل وعرق الارض يتفسخ به الاجاج كانه دام الدار فان وقع
الحسن في الذمة انفسخت الاجاج فيما مضى وثبت للمتاجر الخيار وان عرف بعيب
انفسخ العقد فيه وله الخيار في الباقي في بقية الملك وهل الخيار على المورد
الترجيح اختلف مفتون عصرنا فيه والاوجه الاول كما افتي به شيخنا لا نه خيار
عيب وضمان العهد من شخص للمتاجر جائز ويرجع عليه عند ظهور الاستحقاق
وان توجه الحس على اجير العين ولم يمكن العمل في الحس اخرج القاضى منه ذلك
العمل بقدر ما لحق للمتاجر ويستوفى عليه ذلك العمل ان راد كان خافي منه اما اجير
الذمة فيطالب بتحصيل العمل بغيره فان امتنع حسن بالحق ولو اكد بعذر الرعية
شخصا على غير حيث كرمه اجع المثل والامام واليت تركه وحب فيها والا فقيت
المال ان وسع والا فلا شي واللاب اجار ابنه الصغير المير لا سقاطه تنقذه عنه
وله استيجان كما يشترى ما له ولو اجبر الاب لا نه عينه ثم مات احدها ورثه الاخر
لم تنسخ الاجاج لانها تجتمع مع الملك وفايد عدم الانساح عدم تعلق الدين بالعين

المتاجر

المتاجر ولو خلف المخرج اثنين احدهما متاجر منه ووالاخر فالرقة بينها
بالارض والاجاج مستمروا واستاجر مضمنا فدخل فيها سلك ففقد وجهه ان حكما
ان جاعه في فروعه اوجهها انه لا يتاخر لا نه ملك منافعة القنية ويدع عليها
فكان لحق به **كتاب احكام الموات** وما ذكره معه فان
الرفق في الشرح الصغير الموات الارض التي لا مالها ولا ينتفع بها احد وقاب
الماتر والروا في حد الموات عند الشافعي عالم يكن عامرا ولا حرا بالعارف
من العامر الوبيد وكلام المتأخرين في ذلك حيث قال هذا **الارض التي لا تملك** وقال
فيما بعد ولا يملكه بالاجيا حريم مهور والاصل فيه قبل الاجاج اخبار خبير من
عمر ارضه ليست لاحد فهو احق به رواه البخاري والملك به مستحب كما ذكر في
المذهب ووافقه عليه المصنف لحدث من اجي ارضه ميتة فله فيها اجر وما اكلت
العوا في اي طلاب الرزق منها فهو صدقة رواه النسي وغنى وصحة ان جبان
قاب ابن الرقة وهو قسما اصله وهو عالم بمد فط وطاري وهو متاخر
بعد عات الحاملة ولا شرط في سقي العات المحقق بل يكفي عدم تحققه بان
سار في اثرها ولا دليل عليه في اصل شي وهو وجد رواه دونه وحوها وحكما
ان كانت تملك الارض **فلا بد الاسلام** **فلا بد** اي يحول له **فلا بد الاجاج** وان لم يزل
له فيه الامام المتنا بان من سوا الله حل الله عليه ولم كما وردت في الاحاديث المشهورة ولا نه
مباح كالاخطاب والاصطبا ولكن مستحب استبدادته خروجا من الخلاف نعم لو جنى
الامام لنعم الصدقة موضع من الموات فاحياه شخص لزم ملكه الا باذن الامام كما
فيه من الاعتراف على الامم تقييده لغير المصنف بالملك قد يفهم التكليف
لان الصبي والجنون لا يملكان بل يملكان وكلام القاضي ابي الطيب يفهم لكن
الاصح انه لا فرق كما صح به المارودي والروا في ورد على قوله قللم مالم يحجر مسلم
مواتا ولم يترن حقه ولم يفسد حقه لا يحل لم ملكه وان كان لو تغل
ملكه وان حمل الجواز في كراهه على الصحة فلا يراد ويستثنى من اطلاقه ملك الارض
التي لم تمر ما تعلق بها حق المسلم نحوها كالطريق والمقبر وكذا اعرافه ومن دونه وهي
واحماه النبي حل الله عليه وسلم لنعم الصدقة كما ذكر بعد ومن من يوم قوله لم تمر قط
ما كان معمورا في الجاهلية ثم خرب وبقى اثرا عمارتهم قللم ملكه كما مر في كتابه وما عني
الكتاب في موات دار الاسلام فانه لا يملكه كما قال **وليس** **موات** احياء الارض المذكون
لذي ولا يفتي من الكفار كما فهم بالاولي واذا ذن له فيه الامام لا نه استعلا
وهو مستنع عليهم بدارنا فلوا جنى ذبي ايضا نزع منه ولا اجع عليه فلو نزعها منه
سلم واحياها لملكها وان لم ياذن له الامام كما في زياده الروضة اذ لا اثر لغير الذي
فان بقي له فيها عني نقلها ولو رزعه الذي وزعه فيها صرف الامام الفل في المصلح
ولا يحل لاحد ملك الكفلة وللذي والمسلمان الاخطاب والاحتشاش والاصطبا
بدارنا ونقل تراب من موات دارنا لا ضرر علينا فيه اما الخبي فيمنع من ذلك لكن
لو اخذ شيئا من ذلك ملكه كما قاله المتولي **فان كانت** تلك الارض **فلا بد** **كتاب** دار

حرب وغير ما نلهم **أحياءها** مطلقا لانه من حقوق دارهم ولا ضرر علينا فيه فممكنه
بالأحيا كالصديق **وكذا المسلم** أيضا أحياء **وما كان كالتدوين** بغير المحبة وضمان
أي يدفعون **الملي عن** ملوات دارنا ولا ملكتها بالاستيلاء بها غير ملوكه **أو حتى**
ملك عليهم فان دبوهم عنها فليس لهم أحياء **وما كان كالتدوين** بغير المحبة وضمان
كلام المصنف كالمعروف من بلادهم وان استولينا عليها وهم يدبون عنها فالغنائم
أحق بأحيا أربعة أخماسها وأهل الخمس بأحيا الخمس فان أعرض عن الغنائم
عن أحياء ما يخصهم فأهل الخمس أحق به كالتدوين بهم شركاء وهم كانوا أحق به
اختصاصا فان صالحناهم على ان البلد لنا وهم سلبون جزئه فالمعروف منها في
وموانئ الذي كانوا يدبون عنه يتجوز لأهل التي على الأصح فمحافظة الامام لهم
فلا يكون فيها في الحال أو صالحناهم على ان البلد لهم فالتدوين في ذلك الموانئ
بغير المعروف كما ان محرمات دارنا لنا يتبع للمعروف فان قتل الذميين فكلناهم
في دار الاسلام كما نراهم التي فتوا عنها ولا وارث لهم وبيع المصارى التي في
دار الاسلام لا ملكتها بالأحيا والمراد بدار الاسلام كل بلد بناها المسلمون كقنطرة
والبصرة واسلم أهلها عليها كالحديثة واليمن أو فتح عنوة بخيبر وموارد العراق
أو صلحا على ان يكون الرقبة لنا وهم مكنتها بخراج وان فتح على ان الرقبة
لهم فتواها كملوات دار الحرب ولوغلب الكفار على بلد سكنها المسلمون كطرس
لا يصير دار حرب **وما كان كالتدوين** من بلاد الاسلام أو غيرها وان خصصه
بعض الشراخ ببلاد الاسلام **فلا لك** ان عرف مسلما كان أو ذميا أو غيره
أو لو ارثه ولا ملكت ما حارب منه بالأحيا نعم استثنى الماوردي ما أعرض عنه كافي
قبل الفتنة عليه فانه ملكت بالأحيا تنبيهه شمله كلامه ما كان معروفا في الحال
أو معروفا في الزمان السابق ثم انه رتب بل هو في هذا الظاهر وأولى من تدوين المحرر
والمعروف لا يدخل للأحيا فيه بل هو ملوكه **وما كان كالتدوين** ما ملكت **والغنائم** قال أي
فهذا المعروف حال **صانع** لا نه لم يرد في أو غيره وامن الى الامام في حفظه
الى ظهور ما لك أو بيعه وحفظ عنه أو استقرضه على بيت المال تنبيهه لو
حرب قرية للسلطنة وتقطعت ولم يعرف مالها فله للامام اعطاها لمن يعرفها
وجها ان أوجهها ان له ذلك اخذ من قول السلي وكلا لا يعرف مالها ولا يرجع
ظهوره فهو لبيت المال فيجوز للامام ان يأذن فيه كسائر مال بيت المال ويؤخذ منه
أيضا ما عت به البلوي من اخذ العشور والمكس وجلود البهائم ونحوها التي تدرج
وتؤخذ من مملكتها من غير اختيارهم وغير ذلك وبصير بعد ذلك لا يعرف مالها
تصير لبيت المال **وما كان كالتدوين** أي الغنائم **بما عليه** بان كان عليها اثار عماراتهم **فلا ضرر**
وحكي جمع الخلاف وجهين **أما** أي ما كان معروفا أهلها ثم حارب **ملك بالأحيا** اذا
حرمه ملك الجاهلية والثاني المنع لانه ليست بمولات تنبيهه محل الخلاف اذا كانت
ببلادهم ولا يدبون عنه والا فظاهر انه لا ملكت بالأحيا كما علم مما مر وان شملنا في

معروفة عن الجاهلية والاسلام قامت في المطلب فيه الخلاف المذكور في الركا الذي
جهد حاله أي وقد تقدم انه لقطعة والارض العامر أو البها ومل أو عزقتها
فصارت بغير مزال الرمل أو الما في مالها ان عوف وعاطف من باطنها يكون له
ولو بسا الواري بتراب آخر فهي بذلك التراب له كله الكافي والافان كانت صلاحه
فان ضايع أو جاهلية فملك بالأحيا على ما مر وانما الجزاير التي تربتها الا بها فان
كان اصلها من ارضي بلاد كما هو شاهد في نهر النيل تحكيم حكم تلك البلد والامان
رب من ارض النهر وليست جزءا للمعروف فهي ملوات وان وقع الشك في ذلك فامر
لبيت المال هذا ما يظهر من كلامهم ولهم ان حق هذا المجلد **وكذا يملك بالأحيا**
معروف لان مال المعروف يستحق لمالته ولهذا سمي جزءا لبيت المال بقوله عليه السلام
تنبيهه قد بينهم كلامه ان الجزء غير مملوك وهو وجه والأصح خلافه لكنه لا يباع
وحك كما قاله ابو عاصم العبادي كما لا يباع شرب الارض وحده **وهو** أي الحرير
ما من الحاجة اليه لتمام الانتفاع بالمعروف وان حصل اصل الانتفاع بدونه تنبيهه
كان الاولي تقدم بيان الحرير على حكمة لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره **فمن**
القرية الجاهلية النادية وهو المجلس الذي يجتمعون فيه يبدون أي يتحدثون
ولا يسمى المجلس ناديا ولا العوم فيه ويطلق النادية على أهل المجلس أيضا وعبار
المحرر مجمع النادية وهي اولى نعم ان تدري كلام المتن مضى فمخروفا وهو مجمع
ساوي بغير المحرر **ويؤكل المحرر** بفتح الكاف وهو مكان سوتها أي لو كانوا
خضاله كما قاله الامام وغيره **ومناخ الأبل** بضم الميم خطه وهو الموضع الذي تناح فيه
اذا كانوا أهل ابل على قياس ما قاله الامام **ومناخ** السجينة والعمامة **والرماد**
ونحوها كراغ غنم وسيل حار ولعب صبيان وكذا المرحي والمحتفل المتفكران القويان
كما قاله الامام وكذا البعيران كما قاله البقوي واقتضاه كلام القاض وغيره وينبغي كما قال
الاسنوي ان يكون محله اذا لم يخش بعدها عن القرية وكان بحيث يمدان من
مراقب القرية اما اذا لم يستقل ولئن كانا رعي ويحط بها عند خوف البعد
فليس بجيبي **وحرير البي** المحفوظ **في الموات موقوف الناحية** فيها وهو القائم على رأس
البي ليس في اما المحفوظ في ملكه فيعتبر فيها العرف تنبيهه عبارة المحرر البير
المحفوظ في الموات وهي حسنة فان عبارة المصنف شكله من حيث الاعراب
اذا لا يصح قوله في الموات ان يكون حاله ان المضاف اليه اذ شرط الحال من المضاف اليه
ان يكون المضاف عاملا فيها أو يكون المضاف جزا من المضاف اليه وكجزء وهنا
ليس كذلك وقد يقال ان حرير البي كجزء فيكون لقوله تعالى استعوا حلة ابراهيم
حسنا **والحوض** بالرفع وكذا المعطوفات بعد عطفت على موقف والمراد به ما نص
التاريخ فيه ما حجه من البي ولو عير في المحرر وغيره نصب الما مراد المصنف ان
الحرير موضع الحوض وكذا بقدر الموضع في المعطوفات على الحوض **والد** **والد** **والد**
اشهر من فتحها فارسي معرب ان كان الاستغناء به كما قيداه في الروضة واصلا **فمنع** **الما**

الذي يطرح فيه ما يخرج من الحوض لسقي الماشية والزرع وهذا يدفع ما قيل ان ذكر
المجتمع مع الحوض تكثر **مردود** الخارج من الدار ان استقى بها او الادى اما
البئر المخرج للشرب فيعتبر حرمها بموضع وقوف المستقي منها ولو حفر بئر لموات
بحث نقص به ما لا يولي منع في الاصح وعليه فهو معتبر في حرمة الموات **وحرم الدار**
المستبة **في الموات مطح وماد وكاسة** في بلد سلخ فيه الحاجة الى ذلك **ومر في باب الوقف**
الاستقاع بها عليه والمراد بفتح الباب جهة وليس المراد منه استحقاقه قبالة الباب
اذا ايقع له محررا ولو احتاج الى انعطاف او زرار وفناجدر ان الدار وهو ما حو اليها
من الخلا المضطرب بها ليس حرمها اليها في اوجه وجهين نقله ابن الرفعة عن النضر الزركشي
عن الزركشي ولئن منع من حفر بئر تحتها ومن سائر ما يفتح بها كالصاق جدران او ربله
بها لانه يضر بغيره من غير **وحرم ابار الفناء** الحاضر **والو حفر فيه** اي الحفر **نقص**
ما رواه **وعليها الا ببار** اي السقوط ويختلف ذلك باختلاف الاراضي صلاية ولنا والاحتجاج
الى موقف تارح ولا شيء مما مر في بئر الاستقاع بل الى حفظها وحفظ ما بها اما كوحفر
بئر في ملكه ثم حفر اخ بئر في ملكه فلا يمنع وان نقص ما عنده والفرق ان الحفر اخر
بئر في ملكه فلا يمنع وان نقص ما عنده والفرق ان الحفر في الابدا يملك فلا يمكن
منه اذا انصرف ربه العبد وهذا كل منصرف في ملكه فلا يمنع منه تنبيه ما جعله المفسر
خرها هو بالنسبة الى حفر الابار لا مطلقا فانه يجوز لغيره ان يبنى في الحفر المذكور كما
قاله الزركشي ومحلها ايضا اذا انتهى الموات اليه فان كان ثم حلك قيل تمام حد الحفر
فالحرير الى انتهى الموات وضبط المصنف بخطه ابا ربه من بعد الموحدة الساكنة وبحوز
تقدم الممنوع على الموحدة وقبلها الفا قات الجار بردي والاول اكثر استعمالا **والدار**
المحفوظة **بدر** بان احببت كمالا معا **احتمل** اما اذا ليس جعل موضع حرم لدار او لي
من جعله حرم لا حريم تنبيه قوله المحفوظة ليس بقيد بل مثلها كل من لا موات
حواله ومنه غير المحفوظة اذا كانت بطريق ما ذكرنا قاله الرافعي في باب بيع الاصول
والثمار لا نه لعامة المملكت خلافا ما اذا كانت في غيرنا **وتصرف المملكت** **الملاك**
في ملكه على العادة في التعريف وان مقر ربه جاز او ادى الى اطلاق حاله كن حفر بئر
كما او حسن فاختل به جدار جاز او تغير ما في الحس ما بين لان في منع المالك
من التعريف في حلكه ما يضر جاز حصر لا حاكم له **فان تعدي** بان جاز العادة في التعريف
ضمن ما تعدي فيه لا قتياله **والاصح** **انه يجوز** للشخص **ان يفتح داره المحفوظة**
حيثما **ولفظه** مذكر وطاحونه ومديقه **وامطلا** **وفنا** **واحو** **توت** **البر** **الارض** **ما** **توت**
وقصارى وحود ذلك كما جعله مديقه **لكن اذا احتاط** **واحكم الجدران** **احكاما** **مطلق**
بما يقصد لا نه تصرف في خالص ملكه وفي منعه اضرار به والثاني المنع للاضرار
ورد بان الضرر لا يزال بالضرر وعلى الاول ولو فعل ما غالب فيه ظهور الخلل
في صبطان الجار كدق عتيف نزع الحيطان وحسن الما في حلكه بحيث تسرى النذاه
الى جدار الجار فالاصح المنع والحاصل كما قال الزركشي منع ما يضر المالك دون المالك

وتنجز

حيف

ويستثنى

ويستثنى منه ما تقدم قس بها من انه لو حفر بئر في ملكه يلزم من حفر سقوط حدار
جاره انه يجوز له واستثنى بعضهم من ذلك ايضا ما لو كان له دار في ملكه غير نافذ
قليلا ان يجعلها مسجدا ولا حاما ولا حائطا ولا مسجدا الا باذن الشراكات
مشجعا وفيه نظر وجهه ان الشخص لا يمنع من التعريف في ملكه وهذا هو المعتمد
كما مر في باب الصلح ولودق فاهن الجدران فانكسر ما كان معلقا فيه قال الرافعي
فان سقطت حاله الدق ضمن والا فلا وقال القاضي لا ضمان في الحالين وهذا
هو الظاهر **سبب** لوارث المصنف قوله فان تعدي ضمن عن قوله والاصح
الى اخيه كان اولى **وعور** **احياوات الحرم** كما علق عامر بالبيع وغيره **دور** **عقبات**
عقبات فلا يجوز احياؤها في الاصح وان كانت من غير الحرم لتعلق الوقوف بها
كالوقوف العامة من الطرق ومصلى العيد في الصحرا وموار الماء وقد عتق البلوي
بالعامة على شاطئ النيل والخيما فوجب على ولي الامر ومن له قدر منع من يعاطي
ذلك الدائن ان يصون امتهع والا فلا **قلت** **ومرد** **لله** **ومنى** **كرد** **والله** **الحمل** فلا يجوز
احياؤها في الاصح لحق الميت الرمي وان لم يقتض به الميت والمري وقد عتق البلوي
بالنبا عسى وصار ذلك لا ينكر فوجب على ولي الامر هدم ما فيها من البناء والمنع من
البناء فيها تنبيه طاهر كلامه ان هذا الحكم منقول وان خلافه عرفه بحر فيه وبه
صح في التصحيح والذي في الروضة ان ذلك على سبيل التخييل فانه قال ينبغي ان يكون
الحكم في ارض حرم ومرد كعه كعقبات قات الاستوى والمخوة المنع من البناء من دونه
ولو قلنا ما رجه الرافعي من استحباب الميت بها لكونه مطلقا حيثه فيسقى ان
يكون المصنف لذلك لانه يجب للمجوع اذا نذر ان يبيتوا به قال الولي الرافعي لانه
ليس من شأنه الحج من احيا شيئا منه ملكه انتهى وهذا هو المعتمد **وقيل** **الحيا**
بحسب العرف والرجوع فيه الى العرف فان الشروع اطلقه ولا حذر في اللغة
فترجع فيه لله كالمسعر والحرق في البرقة وهو في كل شيء حليه والضابط الهتبه
للقصود **فان اراد** احيا الموات **وسكن** **الشرط** فيه **لحصوله** **عقوبات** **المقتضى** **لكن**
او قصص بحسب عادة ذلك المكان تنبيه فقته كلام الشيخين الاكتفاء **بالتقوى**
بذلك من عقوبتها ونص في الام على اشتراط البناء وهو المعتمد كما في التنبيه
وعين **واشترط** ايضا **سقف** **بعضها** **لتبنيها** **للسكن** **وفيه** **وجه** **انه لا** **اشترط** **بعضها**
لن مهيمة اي نصب **باب** لان العادة في المنازل ان يكون لها ابواب وما لا باب
له لا يفتح **مسكنا** **وفي** **تعلق** **الباب** **وجه** ايضا لانه لا يشترط لان تعدي لا يمنع السكن
وانما نصب لحفظ المتاع ولوقا وفيها وجه كان لولي فان في السقف ايضا وجه
كما مر تنبيه انهم كلامه ان السكن لا يشترط في احيا ما ذكره به حرج الميراث في
او اراد احيا الموات **زينة** **فروا** **ابواب** **او** **خوما** **لحط** **لجمع** **ثمار** **وعلات** **وغرها** **الخ**
بالنبا عتقت به العادة ولا يلحق نصب سقف واحجار من غير ما لان المختار يفسر
ذلك وانما لا يقتصر عليه عادة **لا سقف** فلا يشترط في احيا الزينة لان العادة فيها

عدمه ولو حوط لها في طرف واقص في الثاني على نصب ايجار او سعت قاله القاضي كفي
وخالفه الخوارزمي ووجه الاول وفي نصب **الباب الخلاف** السابق في
المسكن ولو حفر قبراً في موات كان احياً لذلك البقعة وحكمه كما قاله الزركشي
لو بنى فيها ولم يسكن خلاف ما لو حفر قبراً في ارض فتيق سبيله فانه لا يختص به اذا
السبق فيها بالدفن لا بالحفر او اراد احيا الموات **مرعية** بفتح الميم اقص من ضمن
وكبرها **جمع التراب** وخو كجر وشوك **حواله** يشترط في احياها التمسك بالحق من غير
عن حد ارضه ولا حاجة الى الحوط لانه العرف **ونسبه الارض** بضم الهمزة
وكسح المستعلي وحرفها ان لم يزرع الآبه وبنى تراباً ولو بما ياتي اليها منها
للزراعة **وتربها** سق سابقه من تراب وحفر سراً وقناة او نحو ذلك
فبنيها لهم يعني ترباً انه لا يشترط السقي بالفعل وهو كذلك فاذا حفر
طريقه ولم يبق الا احرار كفي وان لم يجر فان هياه ولم يحفر طريقه كفي ايضا في
احد وجهين رجع في الشرح الصغير هنا **هذا ان لم يكن المطر المعتاد** فان كفاها لم ينجح
لترتيب الماء مستثنى من حيث الماصور بان احداها اراضي الجبال التي لا يمكن سقي
الماء اليها ولا يكتفي بالمطر المعتاد فانها ملك الحائنه وجمع التراب في احد وجهين انظر
كلام الرافعي ترجمه ونقله الخوارزمي عن سائر الاصحاب الثاني اراضي البطائح
وهي ناحية العراق غلب عليها الماء فالترط في احياها بحسن الماء عنها غير مستثنا
ذلك الماء وردي والروابي وغيرها **لا** يشترط في احياها **الزراعة في الامم** لانه امتينا
منفعة الارض وهو خارج عن الاحيا كما لا يعتبر في احيا الدار سكنها والثاني
يشترط اذ الدار لا تصير حياه الا اذا جعل فيها عين كالمحبي فكذا المزرعة وما نذر
فيها يقال له زرعها بخلاف المزارع زرايع واما الخصا فلا يشترط جزماً او اراد
احيا الموات **مستانا جمع التراب** يشترط حور الارض كالمزرعة وحكم الكرم حكم البستان
والخويط جمع التراب **العامة** بضم العين وان جرت بخويط بنا اشترط او نصب او شوك
كفي والفتي جمع تراب كفي فعل لذلك انه لا يشترط الجمع بين الخويط وجمع التراب
وعبار المصنف تقتضي اشتراط جمع التراب مع الخويط وليس مراداً الا مقصود له
فلو وجد جمع التراب بحاله عدم الخويط كان اول وعبارته توهم ايضا انه لا يشترط
شي من ذلك في موضع ان لم يبعد وعبارت الروضة والشرحين ولا بد من الخويط
والرجوع فيما حوط به الى العادة **وبهية** ما على ما سبق من المزرعة **ويشترط في احيا**
الموات بستانا **الفرس على المذهب** وقيل لا يشترط كالزرع في المزرعة وقرئ الاول
بينهما بان اسم المزرعة يقع على الارض وقيل الزرع بخلاف البستان قبل الفرس
ولان الفرس للدوام فالحق بينا الدار بخلاف الزرع ومن شرط الزرع في المزرعة
يشترط الفرس في البستان بطريق الاول في هذه طريقة فانه قاطعة بالاشتراط تنسبه
قد يعم كلاجبه الاكتفاء بفرس البعض وهو كذلك كما صححه في البسيط لكن يشترط كما قال
الادريجي عن سبيلهم به بستاناً وببعد الاكتفاء بفرس شجر او شجرات في ارض واسعة
ولا يشترط ان يفرس الفرس وسكت المصنف عن نصب الباب وظاهره انه لا يشترط
ويشترط في احيا البئر خروج الماء من يانه ولو حفر بئراً امتد الى النهر القدام بقصد

الملك المحرك فيه المالكه ولو لم يجر كما لا يشترط السكنى في احيا المسكن **ومن**
شرح في احيا لنوع فقير لنوع اخى ملكه بما يحبي به ذلك النوع كان شرع في
عليه بستان ثم قصد ان يجعله مزرعة ملكه بما يملك به المزرعة وكلام ابن المقري
في روضه محمول على ذلك لا على ما حمله شيخنا عليه من انه لو حوط البقعة
ملكها وان قصد المسكن لانه مما يملك به المزرعة لو قصد ما واخرضه بانه احتمال
للامام يخالف الكلام الاصحاب ولو شرع في احياها **ولم ينفه** كان حفر اساساً او
جمع تراباً او اعلم عطف على شرع اي جعله علامة العماره **على بقعة ينصب ايجار**
وعرضها فيها او نحو ذلك كان خط خطا او جمع تراباً **حواله** **فتنجز** لذلك المحل
في الصور المذكورة لانه ذلك منع غير منه **وهو الحق** به من غير معنى مستحقا له
دون غير محدث اي داود من سبق الى عالم سبق اليه سبيل منه لانه الاحيا
يفيد الملك فليست الشرع فيه الامتناع كما لا ممانع مع الشرا وهذا الاحق به
اختصاصاً لملكه لان سببه الاحيا ولم يوجد لها شرطان احدهما ان لا يزيد على
قدر كفايته فان خالف كان لغني ان يحبي ما زاد على كفايته كما قاله المصنف وقيل
لا يصح تحجج اصلاً الثاني القدر على يده الا كما لا فلا يحجج ما يجز عن احياها
كان لغني احيا الزايد كما مر وما كانت احق به المحجج قد يوهم احق به الملك
استدرك ذلك المصنف بقوله **لكن الاصح** المنصوص **ان لا يصح** **بعده** اي احق به
اختصاصاً من التحجير كما قاله الامام وغيره ولا هسه كما قاله المارودي خلافاً للدارمي
لان حق الملك لا يباح ولا يوجب الحق الشفعة ولكن له نقله الى غيره واثار به
كاشاره بحمله اليه قيل الدافع ومفسر الثاني احق به وبورث عنه والثاني يصح
بيعه وبه قال ابو اسحق وكانه منع حق الاختصاص ببيع غلوا البت للساكنين
ورن اسفله فان قيل ما استدركه المصنف مستدرك كما قيل فان عدم البيع سبب
لعدم الملك المعلوم من لفظ الاحق به اجيب بان قوله احق اعني فيصدق بالاحق
مع الملك فيقتضي صحة البيع بحق الشفعة مع ان ابا اسحق عاكف فيه اقله دفعه
بقوله **لكن الى اخره** **شبهه** قال الزركشي المحجج من احتجاجهم لبيع المبيع بحق الشفعة
مع ان ابا اسحق مخالف فيه ايضا وكذلك في معاهد الاسواق وهل يحرك خلافه
في المساجد والربط وخوها الطاهر المنع فيمنع الاعيان عنها قطعاً لا بالاعتق
ولا منفعه كما قطعوا به في امتناع العوض على حق القسم وشبهه ان يكون الزرع
عن الوظائف مثله لانه ملك ان ينتفع به الا المنفعة انتهى **والاصح انه لو احيا**
نحو احرم ملكه وان عصى بذلك كما لو دخل في سوم اخيه واشترى فالتالي لا يملكه
للا سطر حق غير **شبهه** بخلافه اذا لم يعرض عن العماره فان اعرض عنها
ملكه المحجج قطعاً قال الزركشي في الخلاف في هذه المسألة شبهه بما اذا اشترى الطائر
في ملكه واخذ الفرس غير قبل ملكه وكذا لو حوط طير في ارضه او وقع الثلج فيها
ونحو ذلك انتهى وقد وقع في ذلك اضطراب وسياتي بحريه ان شاء الله تعالى في

مهايا وهي امر شراصون عليه كما يسبق كل منهم يوما او بعضهم يوما وبعضهم اكثر من غيره
حصته ويتناوبون لذلك بقوله تعالى لما شرب رطلكم شرب يوم معلوم وكما يراد بالاملاط المتكررة
والكل منهم الرجوع متى شافان رجوع وقد اخذ نوبته قبل ان ياخذ الآخر نوبته فعليه
اجرة نوبته من النهر الذي اخذ نوبته فيها وينبغي اخذهم من توسع حفرة النهر ومن
تضييقه ومن تقدم من راس النهر التي تجري فيها الماء ومن تأخر ومن اجرا ما ملكه
فيه ومن بنا قنطرة ورجل عليه ومن غرس شجرة على حافته الا برضى الباقيين كما
في سائر الاملاط المتكررة وعما رآه بحسب الملك تنبيه قوله مهايا بمصوب
اما على الحال من المبتدأ وهو العسبة بنا على صحة الحال منه كما ذهب الرسيوي
وعنه اوعلى انها مفعول بفعل محذوف تقدمه وتسمى مهايا ويحوز كون
العسبة فاعله بالطرف بنا على قول من يجوز عمل الجار بلا اعتقاد ولم الكوفيون
وعليه مصيب مهايا على الحال من الفاعل **خاتمة** لا يصح بيع ما للبئر والقناة
منفردا عنهما لا نه زبد شيئا ويختلط المبيع بفن فيه فمحرر السلم فان باعه
بشرط اخذ الا ان يصح ولو باع صاعا من رطل الكدح لعدم زيادته او من جاز
فلا لا نه لا يمكن ربط العقد بمقدار مصبوط لعدم وقوعه ولو باع ما للقناة مع
فراغ والمأحار لم يصح البيع في الجميع للجباله وان اهتم كلام الروضة البطالان
في المأفقط عملا متفرقا من الصفقة فان اشترى البئر وما في الطامرا وحزنها شاعا
وقد عرف عمقا فيها صح وما يصح في الثانية شتركة بينهما كالمأفقط خلاف ما لو اشترى
او حزنها السابغ دون الماء والطلق لا يصح لئلا يختلط المان ولو سقى زرعه بما
مغصوب ضمن الما ببدله والغلة له لا نه المالك للبذر فان غرم البذر وتخلل من
صاحب الما كانت الغلة اطلب له مما لغرم البذر فقط ولو اشغل نارا في حطب
مباح لم يمنع احدا من الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان كان الحطب له فله
المنع من الاخذ منها لا الاطلاق ولا الاستصباح **كتاب**
الوقف هو التحبيس والسبيل بمعنى وهو لغة الحبس يقال وقفت
كذا الى حسنة ولا يقال اوقفته التي لغة تحميمه وهي رده وعليها العامة وهو
عكس حبس قال الفيح احبس واما حبس لغة رده وشرعا حبس مال يمكن
الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع النقص في رقبته على مصرف مباح موجود
ويجمع على وقوف واوقاف والاصل فيه قوله تعالى لن تناو البر حتى تنفقوا مما
تحبون فان اباطلحة لما سمي رغب في وقف سراجا وهي احب امواله وقوله
تعالى وما تفعلوا من خير فلن يكفروه وانه علم بالمتقين وحسنه اذا مات ابرام
انقطع علمه الا ان ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له والاصل
هو القائم بحقوقه والصدقة الجارية بحموله عند العلماء على الوقف كما قاله المالكية
فيكون فيه ان يكون سلبا والصدقة الجارية بل يملك المصدق عليه اعانها وضافها ناجزا
فان غلب من الصدقات ليست جارية بل يملك المصدق عليه اعانها وضافها ناجزا

وان

واما الرخصة بالمنافع وان شمله الحديث فهي نادرة فخلد الصدقة في الحديث على الوقف
اول وفي الصحيحين ان عمر رضي الله عنه اصاب ارضا بحبيبر فقات يا رسول الله
ما تاتى في فيها فقال ان شئت حبست اصلها ونقدت بها تصدق بها عمر على
ان لا يتابع اصلها ولا يوهب ولا يورث وهو دور وقف في الاسلام على
المشهور وقالت خباب رضي الله تعالى عنه ما بيني احد من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم له معذرة الا وقف وقاب الشافعي رضي الله تعالى عنه في القديم
بالمعنى ان ما بين اصحابنا من الاضمار لصدقة فوات محرمات وانما بقي
يسمى الاوقاف الصدقات المحرمات واركانه اربعة واقف وموقوف وموقوف
عليه وصيغة وقد شرع في شرط الركن الاول فقال **شرط الواق صحه عارضة** دخل
في ذلك الكافر فيصح منه ولو لم يجد وان لم يعتقد فربه اعتبارا باعقاده وان
قاب الواحد لا يصح منه اعتبارا باعقاده وخارج العيني والمعنون فلا يصح
وقتها ودخل في قوله **واهلية التبرع** الميعض والمريض مرض الموت ومعتبر وقته
من التبرع وخارج المكاتب والمجور عليه نفسه او قلبي ولو مباشر الدلي وهذا
الشرط يعني عن الاول فانه يلزم منه صحة العبارة ولا بد ان يكون مختارا فلا
يصح من ملك ولم يعتبر كون الوقف معلوما للواقف فدل على صحة وقف عالم برك
وهو ما صححه في زيادة الروضة تبعا لان الصلاح وقاب لا خيار له اذ اراد وعلى
هذا يصح وقف الاعمي وهو كذلك وان لم يصر حوايه فما علت تنبيهه كان ينبغي
للمصنف ان يقول فاهلية التبرع للحياة فان السقنة اصل للتبرع بعد الموت ومع
ذلك لا يصح رقبته نعم لو قاب وقفته دارى على الفقير بعد موتى صح لا نه يصح
وصيته ثم شرع في شرط الركن الثاني فقال **شرط الموقوف مع كونه عينا معنه**
مملوكة ملكا يقبل النقل ويحصل منها فائدة او منفعة يحتاج اليها غالبا **دوام الانتفاع به**
انتفاعا جيا حاصلا مقصودا يخرج بالعين المنفعة والوقف الملتزم في الذمة كما سبقت
وبالمعنى وقف احد دارية وبالمملوكة لا يملك واستثنى من اعتبار الملك وقبض الامام
شيان ارض بيت المال فانه يصح كما خرج به القاضي الحسين وان توقف فيه
السبكي سواء كان على معين ام جهة عامة واقفى به للمصنف واقفى به ابو سعيد
ابن ابي عمير وبن السلطان الشهيد نور الدين محسنا بوقف عمر رضي الله عنه
سواء العداق ونقله ابن الفلاح في فوايد رحلة عن عث او يزيدون مسجد
وانهم على صحة ونقل صاحب المطلب في باب تسمي التي والقيمة صحة عن اللص وفي
الشرح والروضة لوراي الامام وقف ارض الغنيمه كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه
جازا او استقطاب قلوب الفاعلين في التبرع عنها بقوض او بغيره وبعبارة
النقل الام الولد والحل انة لا يصح رقبته مقفودا وان صح عبقة نعم ان وقف حاملا
صح فيه تبعا لا مد كما صح به سحن في شرح الروضة وان خالف في ذلك بعض المتأخرين
والمراد بالفائدة اللبن والتمتع وحواها وبالمنفعة السكن وحواها ويستاجر لها

ويروى الانتفاع الطعام ونحوه كما سياتي ويستثنى من ذلك وقف الفحل للضراب
فانه جائز ولا يجوز اجارته ومن دواى الانتفاع المدبر والمعلق عنه بصفته
فانه يصح وقفها مع انه لا يدوم النفع بهما الا انها تعيقان موت السيد ووجود
الصفة وسقط الوقف وعماها ومنع الات الملاحى فلا يصح وقفها وان
كان فيها منفعة قايمة لا بها غير مباحة وبمقصود اوقف الدوام والدنا سير
للمرء فان لا يصح على الاصح المنصوص تنبيه يصح الوقف بالشروط المنقطة
وانه استوفى النفع جالا لوقف عبده وحسنه خرين ورمى رجى روى ركن اجر
ارضاً ثم وقفها وهذه حيلة لمن يريد ان ينافي منفعة الشئ الموقوف لنفسه متى بعد
وقفه لا يطعم **ورجاء** رفقها فلا يصح وقفها ولا ملء معانها الا ان منفعة المطعم
في استهلاكه علة في الرخصة كما صلبا عدم صحة وقف الرجاء بسعة فاده وقضيه
تخصيصه بالربا حين المحصور اما المبرور وعده فيصح وقفها للشئ كما قال المصنف
في شرح الوسيط انه الظاهر لا نه سقى ملك وفيه منفعة اخرى وهو النثر وقال
الحداد زكى وابن الصلاح يصح وقف المشعوم الدائم نفعه كالمسك والعنبر والعود
ويطلق الركاز على كل شئ عصى طيب الريح فيه حله الورود لرجحه **ويصح وقف**
عقار من ارض وداريا لا جاع **ووقف** **سوق** كعبدة وثوب لقوله صلى الله
عليه وسلم واما خالدا فانكم تظلمون خالدا فانه اجين اذ راعه واعيد رواه
الشيخان من حديث ابي هريرة واعيد رواه المصنف بالبا الموحدة جمع عبدة
وقال السبكي الصواب اعيد بالبا المشاه جمع اعداد وهو كمال العدة من الخلال
والدواب كما قاله الخطابي وجماعة واقفت الامة في الاعصار على وقف الحصص
والعناد يروى الزلاى في المساجد من غير تكبر **ووقف** **مشاع** من عقار او متحرك
لان عمر رضي الله تعالى عنه وقف مائة سهم من خيبر شاعرا رواه الثاقبي ولا يبرى
الى الباقي لانها من خواص العتق تنبيه ظاهر كلامه كغيره انه يصح وقف الانتفاع
مسجدا وبه صرح ابن الصلاح وقال يحرم الملك فيه على الحب تغليباً للنفع ويجب
القسمه لمنه طريقا قال السبكي والقول موجوباً بخالف للذهب المعروف يعني
من منع قسمة الوقف من المطلق الا ان يكون فيه نقل من حرج خصوصه وافتى البارزى
بحوار الملك فيه عالم تقسم كما يجوز للحبيب حمل المصنف مع الامتعة واعرضه السبكي
فان محل حوزة حمل المصنف مع الامتعة اذ لم يكن بمقصود الانتهاء وكلام ابن الصلاح
هو الظاهر كما قاله ابن شهاب ويستثنى هذه الصور من منع قسمة الوقف من المطلق
للضرورة ولا فرق بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاول لان فان قيل ينبغي
عدم حرمة الملك فيما اذا كان الموقوف مسجدا اقل كما انه لا يحرم حمل النفس اذا
كان القرآن اقل على المحوف اجيب بان المسجد به هنا شاعرا جميع اجزى الارض غير
متمم في شئ منها فلم يكن تتبعه الاقل للاكثر اذ لا يتبعه الا مع التميز بخلاف
القرآن فانه متمم في شئ منها فلم يكن يتبعه الاقل للاكثر اذ لا يتبعه الا مع التميز

بخلاف القرآن فانه متمم عن التميز فانه لا يكون الباقي تابعا وسرى بالاعتكاف
انه لا يصح الاعتكاف فيه **لا عبدة وثوب** مثلا **في الدمة** سواء في ذلك ذمته وذمة غيره
كان يكون له في ذمة غيره عبدة او ثوب ليسل ارضه فلا يصح وقفها او للملك والوقف
ازالة تلك عن تميزه ثم يصح وقفها بالتزام نذر في ذمة الناذر لقوله صلى الله عليه وسلم
ثوب مثلا ثم يصح بعد ذلك **ولا يصح وقف خرفه** لان رقبته غير ملوكة كما لا
يحب نفسه والا فيصح وقف المنفعة دون الرقبة موقوفة كانت كالثوب كالاخوة او موكبة
كالوصية ان الرقبة اصل والمنفعة فرع والفرع يتبع الاصل **وكذا استولت وكلم**
سعل او قابل للتعليم كما يحسنه السبكي **واحد عبدة** لا يصح وقف واحد منهم **في الاصح** لان
المستولك ايله الى العتق وليست قابله للنقل الى الغير وهذا فارقت صحة وقفه لعل
عتقه بصفة والكلب غير ملوك واحد العبد من منهم والثاني يصح في ام الولد قياسا
على صحة اجارته وفي الكلبي لذلك على رأي وفي احد العبدان قياسا على عتقه
وفرق الاول بان العتق انفسه بدليل سرائره وتعليقه اما غير المعلن والقابل للعتق فلا
يصح وقفه **خروا ووقف** **بها او غراسا في ارض** **ساحل** او مستقارة لذلك او موصى له بنفسه
فالاصح جواز سواء كان الوقف قبل انقضاء الملك ام بعد كما صرح به ابن الصلاح
او بعد رجوع المستعير لان كلاهما ملوكة يمكن الانتفاع به في الجملة مع بقا عتقه ولو
دوامه الى الفلح بعد ملك الاجارة او رجوع المستعير والثاني المنع لانه معرض
للقلع فكانه بوقف مالا شفع به **تنبيه** ظاهر كلامهم انه لو عرس او شاعرا انقضا
ملك الاجارة او رجوع المستعير انه لا يصح وقفه وهو لذلك لا نه موضوع بحق ولذا
قال شيخنا في مناجاة ونبأ وغراس وضعا بارض بحق انتهى ولو قلع الباع بعد انقضاء
ملك الاجارة او رجوع المستعير يصح وقفا كما كان ان نفع فان لم يشفع فهل يصح ملكا
للوافق وللووقف عليه وجهان قال الاسنوي والصحاح غيرهما وهو شر عقار او جرن
عقار ويقاس بالباقي في ذلك الغراس وقال السبكي الوجهان بعيدان وينبغي ان يقال
الوقف باق بحاله وان كان لا ينتفع به لا نا لجعلناه ملكا للوقوف عليه او للواقف
لجاربعة وبيع الوقف منتهى وكلام الاسنوي هو الظاهر وان كان الغراس
ما بقي يصلح للاحتراق وصارت الة البنا لا تصلح له والا فكلام السبكي وارش النقص
الحاصل يقطع الموقوف سلك به مسلكه فشرى به شئ ويوقف على تلك الجهة فصرح
لو شرط الواقف صرف ارضه الارض المستاجر من ربع الموقوف فليصح الوقف ولا
قبل لا يصح لان الاجرة دين في ذمته فاشبهه ماله ووقف على قضاء ذمته وقال ابن
دقيق العبد الطاهر الصحة ووقف البنا لا يمنع وجوب ارض العبد او اذ شرط صرف
الاجرة من زبده فعد شرط ما يوافق مقتضى العقد ولا ينافيه شرعا قال الرزقي وقد
صرح ابن الاستاد بان الاجرة من ربع الموقوف او شرط الواقف ذلك او سلب عنه
انتهى وما يحسنه ابن دقيق العبد وقاله ابن الاستاد دغير الصور المختلفة
لان تلك في اجارة استلجها الواقف قبل الوقف ولزمنة الاجرة ذمته وما قاله في جرح

المثل اذا بقي الموقوف فيها والذي ينبغي ان يقال في الصور الاولى انه ان شرط
ان يوفي منه ما يخص من الاجرة فالبطلان او المستبعد فالصحة اذا اطلق
ويجوز على المستبعد فان قيل الاحاط لا رمة لزمت على كل حال قبل الوقف اوجب
بانها انما يتقرر شيئا فشيئا بحسب ما يضي من الزمان تنبيه قوله لما اى للبا
والفلسس ثم شرح في الركن الثالث وهو على قسمين معين وغيره وقد بدأ القسم
الاول فقال **فان وقف على معين من واحد او اثنين او جمع اشترط ان كان**
في حال الوقف عليه موجوده في الخارج فلا يصح الوقف على ولىك وهذا ولله
ولا على فقير او لاده ولا فقير فيهم فان كان فيهم فقير او غني صح ويصح فيه
ايضا من ائتمروا بعد كما قاله الفقهاء ويكونه اهلا لملك الموقوف فلا يصح الوقف
على جنين لعدم صحته فذلكه وسوا كان مقصودا ام را بعا حث لو كان له اولاد
وله جنين عقد الوقف لم يدخل نعم ان يصل دخل منهم الا ان يكون الواقف
قد سمي الموجودين او ذكر عددهم فلا يدخل كما قاله الا درعي تنبيه قد علم
ما ذكر ان الوقف على الميت لا يصح لانه لا يملك وبه صح الجرجاني ولا على احد
فمن الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه **ولا يصح على العبد نفسه** اي نفس
العبد سوا كان له ام لعين لانه ليس اهلا لملك **فلو اطلق الوقف عليه** فانه كان
له امر يصح لانه يقع للمواقف فان كان لعين فهو **وقف على سيد** كما في العبد والوصية
والمرتبة وام الولد والمعلق عنه يصنف حكمهم لذلك فاما المكاتب فان كان
مكاتب نفسه لم يصح الوقف عليه كاجز به الماوردي وعين نظرها في عطا
الزكاة له او مكاتب غني صح كاجز به الماوردي ايضا وجوزى عليه ان المقر
لا يملك فان عجن بان ان الوقف منقطع الاستدلال انه سترجع منه ما اخذ
وان عتق وقد قيد الوقف بحد الكفاية بان انه منقطع الا انها فيبطل استحقاقه
وينقل الوقف الى من بعد فان اطلقه دام استحقاقه وفي معنى العبد مالو
غير مكاتب فلان فاما الوقف على المبعوض فالظاهر كما قال شيخنا انه ان كان
مهايا وصدر الوقف عليه يوم توبته فكالحر او يوم توبته سيد فكالعبد وان
لم تكن مهايا وزج على الرق والحرية وعلى هذا يجعل اطلاق ان حر ان صحته
الوقف عليه ولو راد مال ذلك البعض ان يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر
فالظاهر كما قال الزركشي الصحة كما لو وصي به لنصفه الحر ويصح الوقف على الارقا
الموقوفين لخدمة الكعبة وخونها كقبر صلي الله عليه وسلم وبني المقدس كالوقف
على علف الدواب المصنف في سبيل الله ولا يصح الوقف على الدار وان قال
على عمارتها لانها لا ملك الا ان قال وقفت هذا على هذه الدار لطار منها لان الموقوف
عليه حقيقة طار فوقها وهم يملكون الا ان كانت موقوفه لان حفظ عمارتها قربة
فهو كالوقف على مسجد او رباط **ولو اطلق الوقف على ميتة** مملوكة او تلك بعلمها **فان** الوقف
عليها لانها ليست اهلا لملك جار كما لا يصح الهبة لها ولا الوصية **وقيل هو في المعنى وقف على**

ملكه

ماله

ماله فيصح الوقف على العبد و فرق الاول بما مر خلاف العبد فانه اهله له بملك سبب
في قول فان قصد مالكها فهو وقف عليه وخروج باطله لكونه الموقوفه كالحمل الموقوفه في العبد
وخوفا فيصح الوقف على علمها كما مرث الاشارة اليه فاما المباحة كماله حوشن والطوبور
المباحة فلا يصح الوقف عليها جز ما نتم ستمين من ذلك كما قال الغزالي حاشا مكة فيصح
الوقف عليه **وصح** الوقف من سلم او ذني **ملك ذي** معين كصندوق المطبخ وهو جارح
عليه لكن بشرط في صحة الوقف ان لا يظهر منه قصد بيعه فلو قال وقفت على
خادم الكتيبة لم يصح كما لو وقف على حصصها كما قاله في الشامل وغيره فان يكون ممن
يمكن ملكه فمتنع وقف المصنف وكنت العبد المثل عليه والجماعة المعينون
كما لو ادر سياتي الكلام في الوقف على اهل الدار والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل
وحيث ان يكون المعاهد والمساكين كما لذي ان حله ارا ما فلام فيها فاذا رجع
صرفه الى من بعد وقاب الزركشي قصص كلامه انه كالحري وجوز به الماوردي
والاولد اوجه ولم يقرر صحتها الموقوف الذي الموقوفه عليه لدار الحرب ما اذا
يعمل بملكه الموقوف عليه وينبغي ان يعرف الى من بعد اخذ من كلام الا درعي
المتقدم **ولا يصح الوقف على تركه وجوزي** ولا يجوز وقف الشخص على نفسه في الاصح
المقصود في الثلاث اما في الاولى فلا يملك لادوام لها مع كثرها والوقف صدقة جارية
فلا لا يوقف مال الادوام له لا يوقف على من لا دوام له اي مع كثره فلا يبره الزايف
المخصص فانه يصح الوقف عليه مع انه مقبول والثاني يصح عليها كالحري وقصص
المصنف في كتب التنبه الخلاف بتولية وقفت على زيد الحري او المردة كما شر اليه
كلامه ككتابنا اذ اذ وقف على الحريين او المردة فلا يصح وطعا فاما الثالث
فلقد لا يملك الا ان ملله لنفسه لانه حاصل وحصيل الحاصل مجال والثاني
يصح لان استحقاق الشيء وقفا على غير محظوظة ملكا ومثل وقفه على ملكه نفسه
ماله وقفه على الفقراء وسرطان يأخذ منهم على دفع الوقف لصاد الشرط
هو قول شيخنا رضي الله تعالى عنه في وقفه بن روحه ولواقه كدلا المسكين
ليس على سبيل الشرط بل اخبار بان للواقف ان يستفع بوقفه العام كالصلاة بحمد
وقفه ولو وقف بنفسه وحكم به حاشا بقدر حكمه فانه لم ينقص كما انها مسألة احتياطية
وتستثنى من عدم صحة الوقف على النفس سائل منها مالو وقف على العلماء
وجوز كالفقر او النصف نصفهم او على الفقراء ثم اتفقوا على المسكين كان وقف
كما في الفقراء وخوفا او تدارك للطبع فيه او كبرانا للشرب بها وخوذلك فله الانتفاع
مهم لانه لم يقصد نفسه ومنها مالو وقف على اولاد ابه الموصوفين بله اودر
صفات نفسه فانه يصح كما قاله القاضي الفاضل في نوابي فوفى وعنى بها واعتك
ان الزوجة وان كانت فيه الماوردي وصفت مالو شرط النظم لنفسه باحق المثل
لان استحقاقه لها من جهة العمل كمن جهة الوقف فيبقى ان لا يفتن في الوقف
لان شرط النظم باكثر منها لم يصح الوقف ومنها ان يوجز حكمه ملك بطن انه لا يعين

فوقها منحة ثم ينفقه بعد على ما يريد فانه يصح الوقف من المستاجر لغيره بالمد وبما من خط
الدين على المستاجر وحسب ان يرفعه الى حاله يرى صحته كما عليه العمل الا ان لا ينقض
حكمه كما لو وقف وقفا لم ينج عنه منه جاز كما قاله الماوردي وليس هذا وقفا على
نفسه لانه لا يملك شيئا من غلته فان اردت لم يجز صرفه في الحج وصرف الى الفقراء فان عاد
الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج عنه ولو وقف على الجهاد عنه جاز ايضا فان ارتد
فالوقف على حاله لان الجهاد يقع من المرتد بخلاف الحج ثم شرع في القسم الثاني فقال
فان وقف مسلم او ذمي **على جهة تعدد كماله** **الكتاب** ونحوها من متعدده ان الكفار المتعد
فيها او حصصها او قناديلها او خداسها او كتب التوراه ولا يجوز او السلاح لقطع الطريق
فما طرد لانه اعانه على معصيه والوقف شرع للتقريب فمما مضى وان وسوا فيه انشا
الكتايب وترميمها منعنا الترميم او لم نمنعه ولا يعتبر تقيد ابن الرفعه بعدم صحة
الوقف على الترميم بمنعه فقد قال السبكي انه وهم فاحش لا نقا لهم على ان
الوقف على الكتايب باطل وان كانت قد يه قبل البعثة فادام يبيع الوقف
عليها او على قناديلها وحصصها فكيف تصحح على ترميمها واذ قلنا بطلان وقف
الرجعي على الكتايب ولم يترافقوا البناء يتعرض لم حيث لا يمنعون من الاطهار فان
ترافقوا البناء ابطالناه وان انفردوا حالهم لا ما وقف قبل المبعث على كتابهم القديمه
فلا يبطله بل يفرغ حيث يفرغها اما عمار كتايب غير المتعد للكتايب نزول المار فيصح
الوقف عليها كما قاله الزركشي وابن الرفعه وغيرهما كالوصيه كما سيأتي **او** وقف على
جهة قربة اي يظهر قصد القربة فيها بقرينه قوله بعدا وجهه لا يظهر فيها القربة
والا فالوقف كله قربة **كالفقراء والعلماء** والفقراء المجاهدين **والساجدة** والمعبه والتعظيم
والدارس والفقراء وتكفي الموتي **صح** لعموم ادلة الوقف تنبيه ظاهر كلام الزركشي
في قسم الصدقات ان فقير الزكاة والوقف واحد فمما منع من احدهما منع من الاخر
وعلى هذا يجوز الصرفه على الساكن ايضا وقاب في الروضة من روايت اخر الباب
الاصح انه لا يعطى من وقف الفقراء فقيم ابا زوج ثمها والملتقى ببقعة ابيه
والمراد بالعلماء اصحاب علوم الشريعة كما ذكر في الوصيه ويدخل في الوقف على الفقهاء
من حصل في علم الفقه شيئا يستدعي به الى الباقي وان قلنا المستدعي من شهر ونحوه
والنوسط بينهما درجات جهته المعنى فيها والورع للموسط الترتيب وان اقبى بالخير
كما نقله المصنف عن الغزالي وفي الوقف على المتفقه من اشتغل بالفقه مسديه
ومنتهية وفي الوقف على الصوفيه السال الزاهدون المشتغلون بالعباده في غالب
الافاق المعروضون عن الدنيا فان فلان اخدم دون المصايب او لا يني وحله
مخرجه ولو خاط ولسج احيا نائ في غير حانوت او دارس او وعظ او كان قادرا
على اللبس او لم تلبس الحرقة بسج فلا يقدح شئ من ذلك في كونه صوفيا بخلاف
الترجى الظاهر ويكفي فيه مع ما نحن الترتيب برهم او المبالغة وفي الوقف على سبيل
البر والخير او الثواب اقربا للوقف فان لم يوجدوا فاهل الزكاة على غير العاملين

والوقف

والوقف في الوقف على سبيل الله الفقراء الذين هم اهل الزكاة فان جمع بين سبيل الله وسبيل
البر او سبيل الثواب كما به ثلث الفقهاء وثلث لا قارب الوقت وثلث لا صاف الزكاة غير
العامل والمولقة **او** وقف على **جهة لا تظهر فيها قربة كالا** واهل الذمة والفقرة **صح في الاصح**
نظرا الى ان الوقف مطلق والثاني لا ينظر الى ظهور قصد القربة والبالسج على
الاغنيا وبطل على اهل الذمة والعسقة وتمثيل المصنف بالا اعتماد برشد الفقهاء
واستحسنه في اصل الروضة بعد قوله الا انه بكمال الاثرين ثم حج كونه عليمكا
فيصح الوقف على هوالا يعنى على الاغنيا واهل الذمة والفقراء وهذا هو المعتمد
ولذلك ادخلته في كلام المصنف وعن من صرح بصدقه الوقف على اليهود والنصارى
الماوردي في الحاربي والصيرفي في شرح اللغاية وهو المذكور في التاميل والموالفة
ان الصدقة عليهم جائز تنبيه لم يقرضوا الضابط المعنى الذي يستحق به الوقف
على الاغنيا قال الاذري والاشبه الرجوع فيه الى المعروف فانه غير ان من
يجوز عليه الصدقة اما لملكه او لقوته وكسبه او كفايته ببقعة غيره وهو اولى ولو وقف
على الاغنيا وادعى شخص انه عني لم يقبل الا ببيته بخلاف حاله وقفه على الفقراء
وادعى شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلا بيته نظرا للاصل فيها وقد علم
من كلام المصنف ان الزط انشا المعصية لا وجود ظهور القربة وان قبل قد حوت
الوقف على علف الطيور المباحة لا يصح ولا معصية منه بل فيه قربة فقد روي في
الحيران في كل كبد حرا **اجيب** بان بطلان الوقف ليس من هذه الخساسة
بل من حشبه كونها ليست اهل للملك كما سبق والاصح الوقف على تزويق المسجد لقوة
نقشه كما في الروضة هناك في الحجة الكتاب ولا على عمار القصور لان الموق حارون
الى البلا فلا يلقى بهم العمار قال الاموي وشيئا امثنا متور الاغنيا والعلماء
والفالحين كقطن في الوصيه قال صاحب الدخار وشيئا حلة على عمارها ببناء
والعناط عليها على وجه مخصوص لا بناها لنفسك اللهم عنها انتهى وهذا ظاهر فيصح
الوقف على الموقن التي تقع في البلد من جهة السلطان ووقف يقيم او نحوها على
رباط ادا قال ليثرب ليتها من تركه او لساع بسلاما ويعرف منه في مصالحه فان
اطلق قال العقاب لم يصح وان كان من ان يرد ذلك لان الاعتبار باللفظ قال
الاذري والظاهر ان ما قاله القفال بناء على طريقتيه انه لا وقف شيئا على مسجد
كذا لا يصح حتى يبين جهة مصرفه وطريقه المجهول بحالته انتهى فالمعتمد كما قال
المصنف انها الصحة ايضا ثم شرع في الركن الرابع **قال ولا يصح الوقف الا باللفظ**
من ناطق يشعر بالمراد كالعقوب بل اولى وكما في التمليكات وفي معناه اشار
الاخمين المصنف وكما به بل وكما به الناطق مع بنيه كالسبع بل اولى تنبيه
من اشراط اللفظ ما اذا سمي سجدا في موات ويوكي جعله سجدا فانه يظهر سجدا
ولم يحج الى لفظ كما قاله في اللغاية بيما الماوردي لان الفعل مع البنية معنسان
مناعن القرب ووجهه السبكي بان الموات لم يدخل في ملك من احيائه

وانما اجتمع للفظ الاخراج ما كان في ملكه عنه وصار للمباح حكم المسجد تبعاً قال الاستاذ
وقياس ذلك اجزائه في غير المسجد ايضا من المدارس والربط وغيرها وكلام الرافعي
في احيا الحوات يدل له والظاهر كما قاله شيخنا انه لو قال له اذنت في الاعتكاف فيه
صار بذلك مسجد لان الاعتكاف لا يمنع الا في مسجد بخلاف الصلاة ثم لفظ الوقف ينقسم
الى صريح وكناية وقد شرح في الترمذي الاول فقال **صريح** كان يقول **وقف** كذا اقل
لم يقل على كذا لم يصح **او** يقول **ارضى موقوفة** لا شتمها به لغة وعرفا وانما قال موقوفة
لئلا يعلل انه لا فرق بين الفعل والمستحق منه **والجواب** ان اي الموقوف
منها على **الوقف** لئلا يعلل ان شتمها بها عرفا قاله المعولي وما نقل عن الصحابة وقف
الا بها والثاني كما بان لانها لم يشتمها بالوقت **ولو قال** قد صدقت بكذا صدقة **عنه**
او صدقة موقوفة او صدقة لا تصح **في الاصح** **في الاصح** في الام لان لفظه
المصدق مع هذه النية لا يحتمل غير الوقف وهذا صريح فيمن وما قبله صريح بنفسه
والثاني هو كناية لاحتمال التعليل المحض تنبيه قوله كعين ولا يوجب بالواحد
على التاكيد والافاداة الواحدة الوصفين كما في كراهية الرواية في غير وجزم به ابن الرفعة
وامتنع السبكي كناية الخلاف في قوله صدقة موقوفة مع جزمه ولا يضره
ارضى موقوفة فكيف اذا اجتمع مع غير محي الخلاف فضلا عن قوله قال ولو اورد
بخط المصنف واليهما ج عندي بخطه للثبات ان كان موقوفة موبك كما ذكره اكثر
الاصحاب تبعاً للشافعي قال ابن النقيب للخلاف محكي من خارج لان في صراحة
لفظ الوقف وجها فطره مع انصاحه لعين لكنه ضعيف اي فلان في سب ان تعبر
بالاصح وقاب غير ان موقوفة من طعن العلم ويكون العبد كناية لفظه موبك
كما قاله الشافعي والجمهور فيسوق القيل الى كناية موقوفة فان قيل لفظ التخيير
كناية على الاصح والنافع ان الكناية اذا انضم اليها من الالفاظ ما يدل على المراد كقوله
انت باين بينونه محرمة لا يحل لي ابد الا يحتاج عن كونه كناية فملا كان هذا الطلاق
اجب بان صراح الطلاق محصور بخلاف الوقف وبان قوله بينونه محرمة لا يحل
لي ابد غير محصور بالطلاق بل يدخل فيه الفسخ والزائد في الفاظ الوقف خفي
بالوقت وبان قوله قد صدقت يقضي زوال الملك ولو بخلاف محل الصدقة التي تجل
الملك ومحل الصدقة التي هي الوقف والزائد يعين المحل الثاني بخلاف الطلاق
وقوله قد صدقت فقط لمن يصح في الوقف ولا يحصل به الوقف **وان توى** الوقف تردد
اللفظ من صدقة الوقف والطلاق والصدقة الموقوفة **الا ان** **لا يصح** **في حجة**
كما لفظ **ويؤتي** الوقف فحصل بذلك وظاهر هذا انه يكون صرحا حينئذ وظاهر
كلام الرافعي في لغة المصنف في الروضة عدم الصراحة وانما اضافته الى الجهة العامة
صريحه كناية حتى يعمد فيه النية وهو كما قال الزركشي الصواب لان الصريح لا يحتاج الى
نية اما اذا اضيف الى معنى واحد او اكثر فلا يكون وقفا على الصحيح بل يصدق فيها هو
صريح فيه وهو محض التعليل كناية في الروضة واصلا تنبيه هذا كله كما قال الزركشي بالنسبة

في الاصح

الظاهر

الظاهر اما في الباطن فيصير وقفا فيما سته وبين الله تعالى كما صرح به جمع منهم ابن
الصباغ وسليم والمؤلف وغيرهم **والاصح** ان قوله **وقف** مطلقا **او** **ان** **عليهم** **الوقف**
بل هو كناية لا نهالا مستعلا مستقلين وانما يركب بها الالفاظ البقية والثاني بل هو
صريح لا فائدة الغرض كالسبيل ويجري الحلقه ايضا فيما لو قال حرمة وانما به
تنبيه انهم كلام المصنف انه لا يشترط في صحة الوقف ان يقول اخ جته على كذا
وهو كذلك وان حكى الامام فيه احتمالن **والاصح** **ان قوله جعلت** **فك** **المنفعة**
مسجدا وان لم يقل لله **تصريح** **لكن** مجرد هذا اللفظ **مسجدا** لان المسجد لا يكون الا
وقفا فاعني لفظه عن لفظ الوقف وخوفه والثاني في وعليه جمع كثير ان القول المذكور
لا يصير مسجدا لعدم ذكر شي من الفاظ الوقف وان قال جعلت بالمنفعة مسجدا
لله يقال صار مسجدا جزما وكذا ان قصد بقوله جعلت بالمنفعة مسجدا الوقف كما
كما صرح به القاضي الحسين ولو قال وقفها للصلاة كان مرجحا في الوقف كناية
في وقعه مسجدا فيحتاج الى نية ولو بنى بيتا وادنى في الصلاة فيه لم يصير بذلك
مسجدا وان ضل نية ونوى جعله مسجدا وقد تقدم ان النية تلي فيما اذا بناه
في حوات **والاصح** **ان الوقف على معنى قوله** **مسجدا** **مطلقا** **بالاجاب** ان كان
من اهل القبور والاقبوت وليه كالعبد والوصية وهذا هو الذي قاله الجوزي
والمراد في صحة الامام واتابعه وعزاه الرافعي في الشرح للامام واجرب
وصححه في الجوزي ونقله في زيادة الروضة عنه بقتير عليه وجري عليه في الكتاب
والثاني لا يشترط واستحقاقه المنفعة كما استحقاق العتق منفعة نفسه بالاعتق
قال السبكي وهذا ظاهر موقوف ان في غير موضع واختاره الشيخ ابو
حامد وسليم والماوردي والمصنف في الروضة في السرة ونقله في شرح الرسيط
عن الشافعي واختاره ابن الصلاح وجري عليه شيخنا في منهجه قال في المهمات
وموافقه قول الرافعي لو قال وقف على زوجته انفسه النكاح قال في النوسط
والذي رايته في نسخ الرافعي فكر وقف حذف لفظه قال وهو الصواب اي يكون
الوقف قد يبرأ بحاجب وقبول خلاف الاول فانه ينسخ مجرد قول الواقف وقت
عليه زوجته فتكون مفعلا على عدم القبول وبالجملة فالاول هو المعتمد والموافق الوقف
بالعق موقوف لان العتق لا يرد بالرد ولا يبطل بالشروط المفسدة بخلاف الوقف
في ذلك باتفاق القائلين بانه ينتقل الى الله تعالى وعلى هذا استثنى ما اذا وقف
على الله الحاضر ما يخرج من ثلثة فان قضيه كلامهم في باب الوصية لزوم الوقف مجرد
اللفظ وبه صرح الامام ولا يشترط على القول بالقبول القبول على المذهب وشذ
الجوزي محكي قولين في اشتراطه في المعين تنبيه قضيه كلام المصنف
ترجيح اشتراط القبول في النظر الثاني والثالث لانهم سلقون الوقف من الوقف
قال السبكي والذي يحصل من كلام الشافعي والاصحاب انه لا يشترط قبوله وان
شروطا بقوله النظر الاول وانه يرتد برده كما يرتد الاول على الصحيح فيها
وجري على هذا ابن المعري وعلى هذا فان ردوا فمقطع الوسط او ردوا الاول

بطل الوقف كالوصية والوكالة اما الوقف على جهة عامة كالفقراء وعلى مسجد او غيره
فلا يشترط فيه القبول جازما لتقديره فان قيل لم يحل الحام نايبا في القبول كما جعل
نايبا عن المالك في استيفاء القضاة اجيب بان القضاة لا بد له من نايب كذلك
جعل نايبا فيه بخلاف هذا ولم يشترطوا قبول نايب المسجد بخلاف نايب الوصية
شي فانما لا بد من قبول نايب الوصية كالوصية لوصي وقوله جعله للمسجد كما به تعليق
الوقف فشرط قبول النايب وقبضه كما هو **قوله** الموقوف عليه المعلن العيان الموقوف
نظرا حقا سواء **شرط القبول** من المعلن **او لا** كالوصية والوكالة ولو رجع بعد الوصية
لم يملكه وقول الرواية بقوله ان رجع قبل حكم الحاكم به لغير موثوق كما به عليه الاثر
نعم لو وقف على اقامة الحاكم لتركه شيئا من من المثل كعدمه ولم يطل جهته بوجهه
الشخصات في باب الوصايا عن الامام تنبيه بشرط في الوقف اربعة بشرط
الاول الثاني كالوقف على من لا ينقض مثل قيام الساعة كالفقراء او على من ينقض
ثمة على من لا ينقض كزيد بن محمد الفقراء فلا يصح باق الوقف كما تضمنه قوله **ولو قال الوقف**
مسدا على كذا **مسندا** فلا يصح هذا الوقف لقام الصيغة فانها عقيبها يصرف
كوقفته على زيد بن محمد ثم على الفقراء صح وروي فيه شرط الواقف كما نقله البلخي عن
الخوارزمي تنبيه ما ذكره من ان نايبا لا يصح ان ينفذ ما جازها فيه كالسجدة
والفقير والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح موثوقا كما لو ذكره شرطا فاصدا
قوله الامام وبتعه غيري وهو لا ينفذ بالشرط العاقد **ولو قال وقفت على ابي**
او على زيد بن محمد وخوه عن لا بدوم **ولم يرد** على ذلك من يصرف اليه بعدد **فلا يظهر**
الوقف لان مقصود الوقف القرية والدوام واذ بين مصيرته ابتداء سهل اذ انه
على سبيل الجبر واسم منقطع الاخر والثاني مطلانه لا يقطعه وعلى الاول **فاذا**
انقضت المذكور فالاظهر ان متى وقفا لان وضع الوقف على الدوام كالصق والثاني
يقع الموقوف ويعود ملكا للواقف او وارثه ان مات **والاظهر على الاول ان يقر**
عند انقضاض من ذكر **اقرب الناس الى الواقف** لان الصلوة على الاقارب
من افضل القرابات وفي الحديث صدقك على غير رحك صدقك وعلى رحك صدقك
وصلة وتخصيص المصروف وجوبا كما صرح به الخوارزمي وغيره بقوله قوله به الرحم لا الا
في الاصح فتقدم ابن بنت ابن عم فان قيل للزكاة وسائر المصارف الوجبة عليه شرعا
لا يتعين صرفها ولا تصرف منها الى الاقارب فهنا كان الوقف كذلك اجيب بان
الاقارب من حيث الشئ عليهم في تجبيل الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك
اوى ان يجعله في الاقربين يجعلها في اقاربه وبني عمه وايضا الزكاة وحقوقها
من المصارف الواجبة لها يصرف بتعين فلم يتعين الاقارب وهذا ليس بمصروف
متعين والصرف الى الاقارب افضل فقناه والثاني يصرف الى الفقراء والمساكين
لان الوقف موقوف اليهم في الاثنا وعلى الاول فان لم يكن له اقارب صرف الامام
الربيع الى مصالح المساكين كما حكاها الرواية عن النضر وقيل يصرف الى الفقراء والمساكين
كبن **تنبيه** هذا اذا كان الواقف ماله مستقلا فان وقف الامام من بيت المال

سد

المذكور

على

على بني فلان ثم انقضوا قال الزراري لم يصرفه الى اقاربه الامام بل في المصالح قال وهذا
صح فان لم يذكر وقد وقع في الفتاوى ولو لم يعرف ارباب الوقف قصره كما في منقطع
الاخر **ولو كان الوقف منقطع الاول كوقف على ولدي ولا ولد له او على مسجد سبني او**
على من يولد لي ثم الفقراء **فالمذهب بطلان** لان الاول باطل لعدم امكان الصرف
اليه في الحال فكذا ما رتب عليه والطريق الثاني فيه قولان احدهما الصحة وصحة
المسند في تخصيص التبيين ولو وقف على بعض ورثته في المرض ولم يجز الباقيون
او على زبده ثم الفقراء فنقطع الاول تنبيه مثل المصنف لمنقطع الاول فان
فكان ينبغي ان يزبدهما قدرته والا فهو منقطع الاول والاخر والاخر في مطلانه
كما قاله القاضي وغيره **او كان الوقف منقطع الوسط** فيمنع السن **لوقفته على اولاد**
على رجل منهم ثم على الفقراء فالمذهب صحة لوجود المصروف في الحال والمال والخلاف
متأين على الخلاف في مصطلح الاخر والي بالصحة لما ذكر وعلى الاول بعد اولاده
يصرف للفقراء لا الاقارب الناس الى الواقف لعدم معرفة احد الا نقطاع فان قال
وقف على اولادى ثم على العبد نفسه ثم على الفقراء كان منقطع الوسط ايضا
ولكن في هذه الصورة يصرف بعد اولاده لا قربا بالواقف مثل ما مر في منقطع الاخر
والثاني جعل صورة المتن كمن الصورة وبتعه لغير الشراخ وليس كذلك ولم
ارسن به على الفقرة بين صورتين غير ابن المقرئ في روضه وبتعه على ذلك
شيئا في شرح ضحاك ثم شرح في الشرط الثاني وهو سان المصروف فقال **لو انفق**
قوله وقفت لذار لم يذكر مصروفه **فالاظهر بطلانه** لعدم ذكر مصروفه فان قيل لو قال
ارصيت بنتك مالي وما يذكر مصرفا انه يصح ويصرف للمساكين فهذا كان هناك كما
يقول به مقابل الاظهر فاختره الشيخ ابو احمد وحال اليه السبكي فيما اذا قال
وقف هذا الله اجيب بان غالب الاوصايا للمساكين فخذ الاطلاق عليه بخلاف
الوقف وبان الوصية مبني على المساهلة فتصح بالجهر والمحسن بخلاف الوقف
قال الاثر في وجهه انه لو نوى المصروف واعترف به صح طاهر او نازعه الفرك
في ذلك فانه لو قال طلقت ونوى امراته لا يطلق لان الله انما تصح فيما احتمله اللفظ
وليس هنا لفظ يدل على المصروف اصلا انتهى وليس هذا اظهر ولو بين المصروف
احا لا بقوله وقفت هذا على مسجد كذا الفى صرف الى مصالحه عند الجهر وان قال
الفتاى لا يصح ما لم يبين الجهة فقول على عمارته وخوه ثم شرح في الشرط الثالث
وهو التخصيص فقال **والايجوز تعليق قوله اذا جاز زيد بن محمد وقفت** كذا على لدا الله
عقد يقتضى نقل الملك في الحال لم يبق على السلب والراية فلم يصح تعليقه
على شرط كالبيع والمية تنبيه محل الخلاف فيما لا يضاف الى المجرى اما ما يقتضى
كجعلته مسجد اذا جاز اسن رمضان فالظاهر صحة كما ذكر ان الرقعة وجعله
ايضا ما لم يعلقه بالموت فان علته به لقوله وقفت دارى بعد موتى على الفقراء فانه
يصح قال الشيخان فكانت وصية لقول الفتاى انه لو عرضها للبيع كان رجوعا ولو نحن

الوقف وعلى الاعطى الموقوف عليه بالهدية جاز كما نقله الزركشي عن القاضي الحسين
وله قال وقفته على من شئت او فماتت وكان قد عين له خاشا او من شئت وقفته
صح واخذ ببيانها والا فلا يصح للمجهالة وله قال وقفته فيما شاء الله كان باطلا لانه
لا يعلم مشيئة الله تعالى ثم شرع في الشرط الرابع وهو الالتزام فقال **ولو وقف بشرط**
الخيار لنفسه في انقا وقفته والرجوع فيه متى شاء او شرط لنفسه او شرط عوده اليه
يوجد ما كان شرط ان يبعه او شرط ان يدخل من شئت ويخرج من شئت **بطل على**
الصحيح قال الرافعي كالمعنى والمصلحة فان السكى وما اقتضاه كلامه من بطلان
المعنى غير معروف وافنى القفال بان المعنى لا يبطل بذلك لانه مبنى على الظاهر
والسراية وحاق بالصحیح معنى الوقف وبلغوا الشرط كما لو طلق على ان لا يرجعه له
تبيحه كان الاولى التبعين بالظاهر فان الخلاف في ان مضمون صان في الوصل
والاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يرجع اصله وان لا يرجع اكثر من سنة صح الوقف **والاصح**
كبر الشروط المقتضية للمصلحة والثاني لا يقع شرطه لانه يحتمل على المصلحة في المصلحة
تبيحه مستثنى من اطلاق المصنف حال الضرورة كما لو شرط ان لا يزوج اولاده
اكثر من سنة ثم اهدت وليس لها جمة عبارة الا باجازه منين فان ابن المصالح افنى
الجواز في عقد مستأنف وان شرط الوقف ان لا يستأنف لان المنع في هذه الحالة
يفضى الى تعطيله وهو مخالف لمصلحة الوقف ووافقه السبكي والادريجي لان في
التعيين بعقد مستأنف فراه عليه وقال ينبغي للجواز في عقد واحد والذي سبق
كما قال شيخنا ما افنى به ابن الصلاح لان الضرورة تنفذ زيدا ولو شرط الوقف
ان لا يزوج اكثر من ثلاث سنين فاجز الناطق سنين فان كان في عقد واحد لم
يصح في شيء منها ولا يخرج على تعزيف الصفة كما مررت الاشارة اليه في فصلها واذ اجز
بلا سنين ثم اللان الا جاز قبل انقضاء الاول لم يصح العقد الثاني كما افنى به ابن الصلاح
وان فرغنا على الاصح ان اجازة المد المستقبل من المتاحي صحيحة اتباعا لشرط الوقف
فان المدتين المتصلتين كالمدة الواحدة وانما يبطلناه في الثاني دون الاول لانفراده
ولو شرط في وقفه ان لا يزوج من متحج ومخوذ ذلك جاز في كتب الاوقاف اسم شرط
قاله الادريجي قال ولم ارج نصا انتهى وهو ظاهر والظاهر كانه المطلب ان
للقوقف عليه العارية والاصح **انه اذا شرط ابتداءه في وقف اشبه** فان وقف
شخص مكانا مسجد او شرط فيه **اختصاصه بطائفة كالتائفة** لم يمتنع الشرط كما في
المحرر كالروضة واحدا فلا يصلي ولا يعتكف فيه غير هذا **كالمدرسة والرباط** اذا شرط في
وقتها اختصاصها بطائفة اختصاصا به جاز ما والثاني لا يختص المسجد لان جعل
المسجد مسجدا كالمحرر فلا معنى لاختصاصه بجماعة ولو خص المصنف بطائفة اختصه
عند الأكثر كما قاله الامام **ولو وقف على شخص معين من الفقراء مثلا فمات اجز**
فلا يصح التخصيص حرمله ان نصيبه بمقتضى الشرط لا يستقل الى الفقراء انما هي
ولم يوجد واذا امتنع المصنف المهر فالوقف الى من ذكره الوقف اول والثاني يعرف
الى الفقراء كما يعرف المهر اذا ماتت من خلاف مالم يفسد فان فساد الوقف
على كل منهما نصف هذا اقول فان كان السبكي فلا يكون نصيبا لطيف منها للاختلاف

اختص

انتقالا اقرب الى الواقف او الفقراء وهو الاقرب ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من
بعدها على الفقراء قال اقرب الاول ولو وقف عليهما وسكت عن تصرف اليه بعدهما
قبل نصيبه للاخر والاقرب بالواقف وجهان او جهما كما قال شيخنا انه لا احرر وصحة
الادريجي ولو رد احدهما او بان ميتا فالعقار على الاصح صرفه للاخر ولو وقف
على زيد ثم عمر وشركي ثم الفقراء فمات عمر وقبل زيد ثم مات زيد فمات الماورد
والرواية في لا شيء ليكره وشغل الوقف من زيد الى الفقراء لانه رتبته بعد عمر وعمر
موتته او لا لم يحق شيئا فلم يجز ان يملك بكر عنه شيئا وقال القاضي في فتاويه
الاظهر انه تصرف الى بكره لان استحقاق الفقراء مشروط بانقضاء كمال الوقف
على ذلك ثم ولد ولد ثم الفقراء فمات ولد الولد ثم الولد يرجع الى الفقراء وبواقفه
فتوى البغوي في حلة طويلة خاضها انه اذا مات واحد من ورثة الواقف في
وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لم يجز عين وقفه شيئا ولد من بعده عند استحقاقه
قال الزركشي وهذا هو الاقرب ولو قال وقفت على اولادي فاذا انقرض اولادهم
فعل الفقراء هل رد حل اولاد الاولاد في الوقف ولا حارس من عصور الاولاد
وعجل ذكرهم ثم منه في قوله وقال الادريجي انه المختار وقال الشيخ ابو حامد
الصحيح انه منقطع الوسط لان اولاد الاولاد مشروط لهم شيئا وانما شرط انقرضهم
لاستحقاق غيرهم انتهى وهذا الوجه **فصل** في احكام الوقف للفظية والاصل
فيها ان شروط الواقف مرعية مالم يكن فيها ما ينال الوقف فاذا بلغ الوقف في نصيبه
وقفه جاز عطف يقتضي تشريكا او ترتيبا علنه كما اشار المصنف الى ذلك بقوله
قوله اي الشخص **وقف** كذا على او اولى واراد الذي يقتضي التسوية في اصل الاعطى
المقدارين **المهر** وهو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكرهم وانما لان الواو يطلق
الجميع لا للترتيب كما هو الصحيح عند الأصوليين ومثل عن اجماع النجاء ومن جعلها
لترتيب كما حكاه الماورد في باب الوضوء عن اكثر الاصحاب ينبغي كما قال ابن
الرفعة تقديم الاولاد ولو جمعهم بالواو فمات ومن مات منهم فنصيبه لولد فمات
احد من اخص ولد نصيبه وشارك الولد الباقي فيما عداه **فصل** ادخال
الاعلى كل جاز عند الاختش والنارسي ومنعه الجمهور نظر الى ان اضافة كل نصيبه
فلا يجامعها ان **وبكر** يسوي بين الكل **لو زاد** على اولاد اولاد في قوله **ما تملكوا**
اي اولاد الاولاد وكانه قال عليهم وعلى اعيانهم ما تملكوا وان قيل قوله ما تملكوا
لا يقتضي تسوية ولا ترتيبا وانما يقتضي التعميم اجيب بانه يقتضي التعميم بالصفة
المتقدمة وهي التسوية فتكون بمنزلة قوله وان سفلوا **او زاد** على ما ذكر قوله
بطنا بعد بطن او لا بعد تسوية فانه ايضا يقتضي التسوية بين الجميع فشارك
سفل البطن الاعلى كقوله ما تملكوا وهذا ما جازي عليه البغوي والفقراء في العبارة
وروجه ان بعد ماى معنى مع كما في قوله تعالى واذا رخص فبعدة الذخاها الى مع
ذلك على احد الاقوال فذهب الجمهور الى ان قوله بطنا بعد بطن الترتيب لقوله

الصنفين لأعلى عدد الروس على الرجح **وقيل بطر** لما فيه من الاحمال ولا يمكن حمل اللفظ على العدم
لاختلاف معانيها وترجيح الاول من زيادته وصحة في زيادة الروضة ايضا ونص عليه
الاعام الشافعي الى البويطي وخرج بقوله وله مصدق ومعنى ما اذا لم يوجد الا احدها فانه
سعين قطعا فلو طر الاخر بعد لم يدخل وان بحث ابن النقيب وخوله تناسل على الاول
واجيب عن القياس بان اطلاق المولي على كل منهما من الاشتران اللفظي وقد اختلفوا
وهي الاختصاص في الموجود على اخذ معينين فصار المعنى الاخر غير مراد واجامع القصة
فيحمل عليها احتياطا او نحوها على خلاف في ذلك مقرر في الاصول بخلاف الوقف على
الاخوة فان الحقيقة واحدة واطلاق الاسم على كل واحد من المتواطئين صدق عليه هذا
الاسم استحق من الوقف الا ان يعيد الواقف بالموجود من حال الوقف فيبيع نفسه
تبعه ظاهر كلام المصنف ان هذا الخلاف يختص بحالة الجمع وهو موافق لقول الامام
لا يتجه الشريك في الافراد لو وقف على مولاي وينقدح مراجعة الواقف لكن ظاهر
كلام ابن المقرئ في روضه كاصله السوية بين المولى والموالي وهو الظاهر كما صح به
القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وان اقتضى الحال العرف الى المولى الاسفل في
او غير لم يدخل منه من يعنى بموته على الاصح كما ذكر في الروضة في الوصايا بالانها ليس
من المولى لاحال الوصية والاحمال الموت وقضيه التقيد بالموت ان من عتق في حياته ولو
بعد الوقف بدخل **والصفة المنفعة على جمل** او مفردة او متعديت لم يتخللها كلام طويل **معتبر**
حفا دكي تلك الصفة في العلم من تلك الجمل والمفردات **لو وقف على عتق** او **لو وقف على عتق**
الخوف في الصفة المتأخر عليها اي عنها كما في المحرر والاستئناس بغير ان في الجمل **عطف**
فيها **لو وقف على عتق** في المتأخر وقفت **على او ادنى او احدى او احدى** او **لو وقف على عتق** في المتأخر
احد الزكاة كما افق به الفقهاء وان بحث الزركشي مراجعة الواقف ان اعلن **لا ان يفسد** معني لما
تقرر في الاصول ان من الاصل اشتران المعطوف والمعطوف عليه في جميع المعقولات
كالصفة وغيرها وكذا الاستئناس بغير عدم الاستقلال وان عطف ما ذكر من المتعاطفات
بم او فرق بينهما كلام طويل اختصت الصفة والاستئناس بالمعطوف الاخير فاشترط في عودها
لجميع العطف بالواو وان لا يتخلل كلام طويل كما نقله في اصل الروضة عن الاعام واقفي
قائ الزركشي وما نقل عن الامام انما هو احتمال له فالمرتب خلافة وقد مر هو في
بان مذهب الشافعي العود الى الجميع وان كان العطف يتم قاب فالجواز ان لا يتقيد بالواو
بل الضابط وجود عطف حاسم بالوضع كالواو والفاو ثم انتهى وهذا الجواز هو
المعتمد وتقدم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها في عودها الى الجميع وكذا المتوسط
وان قاب ابن السبكي الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلها فيما ذكر الاستئناس واما
ان عود الاستئناس الى الحد لا يتقيد بالواو بل الضابط لعطف فقد نقل الشافعي في الايمان
ان يعود لها بلا عطف حيث قال القاضي ابو الطيب لو قال انشأ الله است طالق عتقك
حرام فطلق ولم يفتق تنبيه ما ذكر المصنف مثال لعطف المفردات لا الجمل لان بقدر
الجمل من المعطوفات عاملة ولو وقف على زواجه او اماته او لاديه وبناته ما لم يترجح فترج
واحدة منهم خرجت ولا يعود اذا اطلقت او فارتب بفسخ او وفاة فان قيل لو وقف على بناءه الارامل

تزوجت

تزوجت واحدة منهم ثم طلقت او فارتب بفسخ او وفاة فان قيل لو وقف على بناءه
الارامل فتزوجت واحدة منهم ثم طلقت عاد استحقاقها مثلا طنا كذلك اجيب بانه في
البناء اثبت استحقاقا للبيات الارامل وبالطلاق صارت ارملة وهنا جعلها مستحقة
الان يتزوج وبالطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن المقرئ اصله
ان من لم تزوج اصلا ارملة وليس مراد بل الذي نص عليه الشافعي من ان لا يترجح في عتقها
التي فارتب زوجه وفي الوصية من الروضة انه الاصح وعلى هذا فلا سوال **وقيل**
في احكام الوقف المعصونه **الاظهر ان الملك لا يقبض للموقوف** على معين او جهة **مستقل الى ان**
وفر المصنف استقاله الى الله تعالى بقوله **اي يتغير من اختصاص الادنى** ذكر وانى والاجمع
الموجودات له سبحانه وتعالى في كل الاوقات فانه الامام في التام لا يتصور في حق المتبادر
ملك الرقاب وان اطلق توسعا فالملك في الحقيقة هو الله تعالى وقوله **لا يكون الواقف ولا**
الوقوف اسما زيه الى القولين الاخرين وجه بقاء الملك للواقف انه حسب الاصل وسيل
الفتح وذلك لا يوجب زوال ملكه ووجه الثالث الخاق بالصدقة فان قيل الوقف ثبت
بشاهد وعين وهو يدل للمدين القولين وان حقوق الله تعالى لا ثبت الا بشاهد بعين
بان المقصود بالثبوت هو الربع وهو حق ديني ولو جعل المنفعة سجدا او مقبرا فاعلم
اختصاص الادنى قطعا ومثلها الرباط والمدرسة ونحوها **ومثله** اي الموقوف على معين عند
الطلاق **ملك للموقوف عليه** يتصورها بنفسه **وبقيت باعارة** واجاره كسائر الاملاك ولحق لا يوجب الا
اذا كان ناظرا او دون له الناظر في ذلك فمصر للناظر منه من سكنى الدار للموقوف
عليه لوجوبها للعاره ان اقتضاها الحال لا الله اذا لم يمنعه لربما ادرك ذلك الى الخراب وفهم
من يجوز الاجارة الاجارة بدون الاجم المثل وبه صحح الاعام فان كان الوقف على
جهة كالفقير المملوك الموقوف عليه المنفعة بل الاستئناس او فقه بشي كما لو وقف دارا على
ان يسكنها مسلم الصبيان بالقرية مثلا ليس له ان يسكنها غير باجم ولا بغيرها وقضية هذا
منع اعارتها وهو كذلك وان جرت عادة الناس بالمساجد باعارة بيت المدرس ونحوه
وقد نقل ان المصنف لما ولي دار الحديث وقفا قاعد للشيخ لم يسكنها واسكنها غير فلو
قاب الواقف لم يستغل ويعطى المسلم عليها لم يسكنها كما في الروضة واصلها عن فتاوى
الفتاوى وغيره ولو حصل من استيفاء المنفعة نقص في عين الموقوف كرماس الحام فاستوفى
الموقوف عليه الاجم لزمه قيمة ما اذهبته النار من الرصاص مما قبضه من الاجم ومرة
في مثله قاله في المطلب فقها قال الميرك وعليه عمل الناس **تنبيه** انهم قوله للموقوف
على ان الواقف لا ينفع به بشي من الوقف لكن يستثنى منه ما لو وقف شخص ملكه سجدا او مقبرا
او نحوها فله ان يعطى ويدفن فيه ويستثنى منه **ملك الاجم** للموقوف كما لو اجر ملكه لا يمان
النافع تنبيه قد فهم هذا ان الناظر لو اجر الوقف سعين باجم معجمله ان له صرفها
اليه في الحال وقد مر الكلام على ذلك في كتاب الاجارة فنشأ فلم اجد **ومثله** اي **مواصلة**
الحال بعد الوقف عند الاطلاق او شرط انها للموقوف عليه **كأن** واعضاة وخلافه
ما يعتاد قطعه انها كالتبني بخلاف ما لا يعتاد قطعه نعم ان شرط قطع الاعضاة التي لا يعتاد

من قبل الوقف وعوده ملكا بل قيل ان الموقوف ملك للوقوف عليه في حال الانتفاع به
ولو كان البناء او الفراس موقوف في ارض مستأجرة وصار الربح لا يبي بالاجرة او يبيع
فقط اثنى ابن الاستاذ بانه يلحق بالانتفاع به الا باستئذنه اي باحلف ونحوه فبلغ
ويستفيع بعينه ان امكن والاصرف الى الموقوف عليه انتهى وهذا مما يؤيد ما مر من قرار
وان كان الفراس مما يستفيع بعينه بعد القلع وانتهت مدة الاجاره واختار الموجه
قلعه مظهر عدم صحة الوقف ابتداء انتهى وهذا مضموع لما مر انه يصح وقف الزمان
المعروضه وعملها بانها تبقى ملكا ولو اشترى ثوبا على ارض مملوكة ولم يستأجرها ثم وقف
البناء في الزمان فاعطاه هرايه ان كان ثم وجبت منه الاجرة والا لم يلزم الواقف اجرة
لما بعد الوقف ولما لا يملكه معاليته بالتبرع انتهى واذا قلنا بان فيه التفصيل المتقدم
واذا انقضت اشجار الموقوف وانهدم بناؤه او جرت ارضه لما اراد وانه لزرع
ولما اراد كس ونحوه قلعه عند انقضاء مدة غرسه ارض او سب باجرتها الحاصلة
ياجرها بعد انقضاء مدة الاجارة **والاصح هو ان يبيع الموقوفه اذا بليت وجب**
اذ التمس او اشترى على ذلك كله في الروضة كما صلتها ولو اقتصر على المصنف لزم حال التمس
بغيره الا في **المصلحة الا لاحرف** للمصلحة ونسب المكان بها فيحصل تركه من
تمهنا يعود على الوقف اولى من ضياعها ولا يدرك ذلك تحت بيع الوقف لانها صارت
في حكم المعدومة وهذا ما جرى عليه الشبان وهو المعتبر وعلى هذا يصرف منها في بيع
المسجد قار الرافعي والميافى ان مشركي من المصير حصير لا عنها فان وثقت ان
مرادهم انتهى وهو ظاهر وان امكن الا فالارز كالخمر في ذلك تحاشه الحشاش واستار
الكعبة اذا لم يبق فيها نفع ولا حال وان في لا يباع ما ذكر اقامة للوقف في عينه ولا يمان
الانتفاع به في طبع حص او اجرة للسبكي وقد تقدم قطعه من الجذع مقام اجرة وقد
بعدم الحاشية مقام التراب ويختلط به قاب الادرجي والمصلحة اراد مقام التمس الذي
في الطين وجرى على هذا جميع من المتأخرين واجاب الاول بان لا ينظر الى امكان الانتفاع
في هذه الامور لان ذلك نادر لذات انطباع هذه الاشياء لبعض المساجد فضلا عن
جميعها اما الحص الموهوبه والمستأجرة للمسجد ببيع الحاجة واحترز بقوله الا الاحراق عاذا
امكن ان يتخذ منها الواح او اثواب فلا يباع قطعا تنبيه حذر الدار الموقوفة المهدمة
اذا بعد رباؤه كالمالك ماله **ولو لم يندم مسجد وتعدت اعلاه** او تعطلت عرابا بلدها
لم يبع ملكا ولم يبع بحال كالعمدة اذا اعتق ثم زمن ولم يفسد ان لم يبيح عليه لا مكان
الصلاة فيه ولا مكان عوده كما كان قاله المصنف في وقف غلة وقعه لا قرب المساجد اليه
اي اذا لم يوقع عوده والا حفظ كما قاله الامام وهذا اولى من قولنا ما ورد في وقف
الى الفقراء والمساكين ومن قولنا لرد في انه كقطع الخرقان خفف عليه بعضه وبقي الحالم
نقصه مسجد اخر ان راي ذلك والا حفظه وبناء غيره اولى ولا يبيح به بغير الحالم
نقصه بغير خربت مسجد بل بغير اخرى مراعاة لغرض الواقف ما امكن ولو وقف على قطع
واخرق الوادي وبطلت القطع واحتيج الى قطع اخرى جاز نقلها الى محل الحاجة
وغلة وقف الثغر وهو الطرف الملاصق من بلاد نابلاء الدنار اذا حصل منه الامن حفظ

المسجد

الناظر

الناظر لاحتمال عودته ثغرا ولا خسر من زائد علة المسجد على ما يحتاج اليه ما يجمع تقدير
هدمه ويشترى له بالباقي عمارا ويقعه لا انه احفظ له لا يبي من الموقوف على عمارته
لان الواقف وقف عليها فصرح بقصد عمارته الموقوف على حق الموقوف عليهم لما
في ذلك من حفظ الوقف ويصرف ربع الموقوف على المسجد وقفا مطلقا او على عمارته
في البناء والتجديد المحكم والسلم واليواركي للتظليل بها والمكانس لكنس بها والمشا
لنقلها التراب وفي ظلة منع افساد دشب الباب بمطر ونحوه اذ لم يصر بالعمارة
وفي الحق قيم لا مودن وامام وحضر ووهن لان التمس يحفظ العماره بخلاف الباقي
فان كان الوقف لمصلحة المسجد صرف من ربحه لمن ذكر الآتي التزيين والنقش بل
لو وقف عليها لم يصح كما مر في الاشارة اليه ولا يصرف لحسن السقف ما عسى حسن
الحص ولا عليه ولا مكر الوقف المهابه لا قسمته وان قلنا القصة اقرارا فيه يعتبر
شرط الواقف ولا يفتقر عن مسه لجعل البستان دارا وحاما الا ان شرط الواقف
العمل بالمصلحة فيجوز التمس بحسب غلاب رطه قال السبكي والذي اراده يقين في غير
ذلك بلاث شروط ان يكون بغير معنى الوقف وان لا يزيل شيئا من عينه بل ينقل بقصه
من جانب الى جانب وان يكون منه مصلحة للوقف وعليه ففتح شال الطير منه في
جدار الجامع الازهر لا يجوز اذ لا مصلحة للجامع فيه وكذا فتح ابواب الحرم لا نه انما
هو مصلحة السكان **فصل** في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر وظيفته
ان شرط الناظر النظر على وقعه لنفسه او لغيره وان كان او اكثر **تابع** شرطه سوا
اقضيه له في حال حياته ام اوصيه به لا نه المنتزعة بالصدقة فينتفع شرطه كما ينفع
في مصارفها وغيرها ولو جعل ولا يه وقعه لفلان فان مات فلفلان حاز وقعه
كان عمره في الله عليه بل امر صدقة ثم جعله الى حفقة نليه ما عاشت شريفة الوالدي
من اهلها رواه ابو داود ولقبوا بالمشروط له النظر حكم بقوله الوكيل جامع استراكم في
العرف وفي جوارز الامتناع منهما بعد قبولهما فلا يشترط بقوله لفظا **ولا** اي وان لم
يشروطه احد **فالنظر للنفس على الذم** لان له النظر العام فكان اولى بالنظر فيه ولان الملك
في الوقف لله تعالى والطريق الثاني يبنى على اقوال الملوك والحلاف في الروضة ماصلا
وجها ولو بنى مسجد ابدا ووقف عليه وقفا مبدل احي ولم شرط النظر لاحد وقلنا
بالمذهب ان النظر للحاكم كان النظر على المسجد لحاكم بذلك وعلى الموقوف لحاكم بذلك
ووقع بعد تولية القضاة الاربعية فتوى في شرط النظر لزيد لحاكم المساجد
وافنى الفزاري بان النظر المشروط للحاكم لا يختص بحاكم معين ونورع وذلك
واختار السبكي اختصا من الشافعي بالنظر في الاوقاف التي شرطت للحاكم والتمسك
عن نقلها والتي انظرها الى الحاكم قاب لان القاضي الشافعي هو المفهوم عرفا
عنه الاطلاق فتى فيل القاضي من غير معين فهو الشافعي وان ارد غير قيد
ولقد استقر ذلك في الحديث والمصنف وبسط القول في ذلك **وشرط الناظر العدالة** وان كان
الوقف على معينين رشد لان النظر ولا يه كانه الوصي والقائم بالسبكي ويعتبر في

مضروب الحاكم العدالة الباطنة وينبغي ان يكون في مضروب الواقع بالظاهر كذا الاب
وان اختلفا في وفور شفقته الاب وخالف الادريجي فاعتبر فيه الباطنة ايضا والاول
اوجد **وشرطه ايضا الكفاية** وفترها في الدخاير بقوة الشخص وقوته على التصرف
فما هو ناظر عليه فان اختلف احدهما انزع الحاكم الوقف عنه وان كان المشروط
له النظر الواقف وقضيه كلام الشخص ان الحاكم يتولاها استقلالاً لافسوله من اراد
فان النظر لا يستقل لمن بعد اذا شرط الواقف النظر الانسان بعد الا ان ينظر على
الواقف كما قاله السبكي وغيره فان زال الاحتلال عاد منظم ان كان مشروطا في
الوقف مضبوطا عليه بعينه كما ذكره المصنف في فتاويه وان اقتضى كلام الامام
خلافة وحاشا للفتاوى بدري على انه الاستغناء عن نفسه ولا من غير وهو كذلك
تنبه في ذكر الكفاية كفاية عن قوله **والاخذ بالشرط** ولذلك حذفه من الروضة
كاملها وحيداً يقطف الاخذ على الكفاية من عطف التفسير او يقال افروءه الا انه
لكونه المم من الكفاية ولو كان له النظر على مواضع ثابتت اهلته في مكان ثبتت
في باقي الاماكن من حيث الامانة ولا ثبت من حيث الكفاية الا ان ثبت اهلته في
سائر الاوقاف قاله ابن الصلاح وهو كما قال الدميري ظاهراً اذا كان الباقي فوق
ما ثبت اهلته فيه ومثله كثير مصارفة واعماله فان كان اقل فلا ولا يصرف
الناظر الاعلى وجه النظر والاحتياط لانه ينظر في مصالح الغير فاشبهه ولي العلم **ولم يفت**
عند الاطلاق او تفويض جميع الامور **المارة والاجارة وحصل الفاء على صحة** وحفظ
الاصول والعلاقات على الاحتياط لانه المعهود في مثله تنبيه افتى ابن عبد السلام
بان المدرس هو الذي ينزل الفقهاء ويقرر جامعياتهم وانه ليس للناظر الاحتصيل
الربيع وقسمه على المنزلين وهذا قد خالفه قول المصنف بعد والواقف من رآه
غيره والناظر قائم مقام الواقف فانه قد قام مقام نفسه فكيف يقال بتقديم غيره
عليه وكيف يقال للناظر يولي المدرس وهو ينزل الطلبة فالمدرس قريح الناظر فكيف
يقدم الشئ على الاصل وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشي وغيره **فان فوض اليه بعض**
هذه الامور **تفتا** تباعا للشرط كالوكيل ولو شرط الواقف للناظر شيئا من الربيع جاز
وان زاد على اجرة مثله كما صرح به الماوردي خلاف ما لو كان النظر له بشرط نفسه
فانه لا يزيد على اجرة المثل كما مر في الاشارة اليه فان لم يذكر الواقف للناظر اجرة فلا اجرة
له على الصحيح كالتفصيل ويخو فدر رفع الناظر الامور الى الحاكم لتعزله اجرة فهو كما اذا
تبرم الولي بحفظ مال الطفل فذبح الامر الى القاضي لتبنت له اجرة ولو ادعى متولي
الوقف صرف الربيع للتحقق فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مطالبة بالحساب
وان كانوا غير معينين فلهذا الامام مطالبة بالحساب او لا وجهان حكاهما ابن سريج
في ادب القضاء وجهها الاول ومصدوق في قدر ما انفق عند الاحتمال فان انتهت
الحاكم حلته والمراد كما قال الادريجي اتفاقية فيما يرجع الى المادة وفي معناه الفرق
الى الفقهاء ونحوهم من الجهات امامه خلاف اتفاقية على الموقوف عليه المعين فلا يصدق

وقضيه

فيه لانه لم يات به ولو فرض في النظر لا يفتى له يستقل احدهما بالتصرف بالم ينظر عليه
وتجعل النظر لمدلين من اولاده وليس منهم الا بعد نصيب الحاكم اخر فان جعله
للا ارشد من اولاده فالارشد ثابت كل منهم الله الارشد اشتر كونه النظر للا
استقلال ان وجدت الاهلية منهم لان الارشد قد سقطت بتعارض الينيات
فيها ويمنى اصل الارشد من اولاد اولاده وان وجدت الارشد به في بعض منهم
فانتهى بالنظر عملاً بالبينه ويدخل في الارشد من اولاد اولاده الارشد من اولاد
البنات لصدقة به فلو قال الواقف جعلت النظر للثلاث وله ان يفوض النظر الى
من اراد ففوض النظر الى شخص هل يتردد نظر المفوض او يكون المفوض اليه
وكيلاً عن المفوض وقاية ذلك انه لو مات المفوض هل يبقى النظر للمفوض اليه
او مات المفوض اليه هل يعود للمفوض او لا يدل للاور في فتاوى المصنف كما
في اذا شرط الواقف النظر لثلاث وجعل له ان ينفذ الى من يشاء وكذلك في بقية
المسند فاستدل الى ان من قبل المسند في عزل المسند اليه اولاً وهل يعود النظر الى
المسند الاول ولو اسند المسند او المسند اليه الى ثالث فهذا لا يرسله ولا اجاب
عنه المسند المسند عزول المسند اليه ولا يتردد النظر اليه بعد موته وليس له
والثاني عزول الثالث الذي اسند اليه الثاني **والواقف الناظر عزول من** اي شخص
والا النظر الناظر فلا يصح منه توليه ولا عزول طريق الحاكم تنبيه قد يقتضى كلامه
ان له العزل لا سبب وبه صرح السبكي في فتاويه فتد ان يجوز للواقف وللناظر
الذي من جهة عزول المدرس ويخو اذا لم يكن مشروطاً في الوقف لمصلحة والغير مصلحة
لانه كالوكيل المأذون له في اسكان هذه الارل فقوله ان يملكها من شأن الفقهاء
واذا سكتها فغيره ملك فله ان يخرجها ويملك غير مصلحة والغير مصلحة وليس تعيينه
للا بصير كما مر في الواقف حتى يتسع فتبين وضبط ذلك فان قيل في رواية الروضة
يقول بان القسمة عن الماوردي انه اذا اراد ولي الامر اسقاط قبض اجناد المسلمين
في الجهاد بسبب جاز او بغير سبب فلا واما ان هذا في النظر العام ففي النظر الخاص
المقتضى للاحتياط او لا اجيب بان الاجناد المسلمين في الدواوين قد رتبوا اليهم على
الجهاد وهو من فرض الكفايات ومن شرع فيه او رتب نفسه عليه لا يجوز اخراجه بغير
سبب خلاف الواقف فانه خارج عن فرض الكفايات وقا البلقيني عزول الناظر
للمدرس من غير طريق مشروع لا ينفذ ويكون قادراً في نظم وقا الزركشي في حاشيته
لا يبعد ان ينفذ وان كان عزله غير جاز وقا في شرحه على المنهاج في باب القضاء
لا ينفذ اجابات الوظائف الخاصة بما لا امامه ولا ينفذ اجاب المقصود والتدريس والطلب
والنظر من غير سبب كما افق به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين فتد ان من يتردد
لغير عزله مثله ولا يدونه ولا ينفذ ذلك انتهى وهذا هو الظاهر ثم استثنى المقصد
الخاص هو الفرض قوله **الا ان بشرط** الواقف الشخص **نظر حال الوقف** فليس له
عزول بشرط تدريسه او فوض اليه حال الوقف ولو لمصلحة كما لو وقف على اولاده الفقهاء

ومقتضى مكانه كما يغير الموكل
وكيله ونصيبه من كان المقول
عنه اما غير الناظر

لا يجوز تبدلهم بالعتبة خلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان لم يزل كما نقل الشيخان
عن فتاوى البغوي واقراءه لكن ينبغي كما قال شيخنا تقي الدين في تفسيره ان التبدل ليس
بما اذا كانت حصة ولو عزل الناظر بالشرط نفسه او فسق موله غير الى الحاكم الى الوقف
او لا نظره بعد ان جعل الناظر في حال الوقف لغيره فان شرط الناظر حال الوقف
لغيره بعد انتقال الوقف من عمره الى الفقير فعزل زيد نفسه من النظر واستتاب
فيه غيره مثل انتقال الوقف من عمره الى الفقير لم يصح العزل والاستتاب لانه غير
ناظر في الحال ولا يملك الوقف عزله ولا بعده كما علم مما مر **واذا ارجع الناظر العين**
الموقوفة على غيره متى باعها مثله فذلك الاجتياز المذهب او ظهر طالب علمه لا ينقض العقد
العقد في الاجتياز لان العقد جرى بالعتبة في وقته فاشبه ما اذا باع الولي مال
الطفل ثم اراد بيعه القيم بالاسواق او ظهر طالب بالزيادة والثاني سمح اذا كان
للزيادة وقع والطالب ثقة ليقين وقوعه على خلاف العتبة اما اذا ارجع الناظر العين
الموقوفة عليه فانه يصح وطعا ولو بدون اجرة المثل كما لو ارجع المطلق به او ارجع الناظر
الموقوف ماله معلوم باجر معلوم وشهد شاهدان انها ارجع المثل حال العقد
ثم تغيرت الاحوال وطرات اسباب ترجب زياد اجر المثل لانه يبين بطلان العقد
وتبين خطأ الشاهدين باجر المثل لانه بعد المتأخر في مدة محتملة انما يصح اذا استمر
الحال الموجود حاله التقدير التي هي حالة العقد وليس هذا التقدير كغيره من السعة
الحاضر قال الا ترى وهذا من كل جدي والذي يقع في النفس انما ينظر الى اجر المثل
التي تنتمي اليها الرغبات حاله العقد فجميع المالك المعقود عليها مع قطع النظر عما
يجوز لان ذلك يودي الى سد باب اجاره الاوقاف والزهادة فيها لان الدنيا لا تبقى
على حالة واحدة ولطال في ذلك وما قاله الاحتفاء خاتمة ثقة الموقوف
ويكون تجهيز وعارته من حيث شرطه الواقف من ماله او من مال الوقف والا فتنافع
الموقوف ككسب العبد وعلية العقار فاذا عطلت منافعة فالعتبة وموت العتبة لا العارة
في بيت المال ولو اندرس شرط الواقف وجهد الترتيب بين ارباب الوقف والمقادير
بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم او فاضل قسما العتبة بينهم بالسوية لعدم الاولوية وان
تنازعوا في شرطه ولا يبينه ولا يخدم بصدق بيمينه لا اعتقاد وعوا بالمدفان كان الوقف
حيلا على بقوله لا يبين او حينا فوارثه فان لم يكن تناظر من جهة الواقف لا المنصوب من جهة
الحاكم ولو وجد الوارث والناظر فالناظر كما قاله الا ترى ولو وقف على قبلة
كالطالين اخل لانه منهم فان قال وقفت على اولاد علي وجعفر وعقيل الشرط لانه
من كل ذمهم ويدخل في الوقف على الفقير الغريب وفقير اهل البلد والناظر الا فترخص
في عمارة الوقف باذن الامام ولو ثبتت شجرة بمقيم فتمت مباحة للناس بتعا الفقير
وصرفها الى مصالح الفقير اولى من شقيقتها للناس لا تمت شجرة غرست للمسجد فليس
مباحة للاعوض بل يعرف الامام عوضها لمصالح المسجد وانما خرجت الشجرة عن ملكه فاسرها
هنا بلا لفظ للمعترنه الظاهر وخرج بعرضها للمسجد عن ماله فيجوز اكلها بالاعوض وكذا

بالزيادة

ان جعل

جعلت بينه حيث جرت العادة به وتعلق الشئ من المسجد ان رآه الامام بل ان جعل البقية
مسجدا ومنها شئ للامام قطعه وان ادخلها الواقف في الوقف والوقف امانه فيه
الموقوف عليه فان استعمله في غير ما وقف له منه فان انكسر العذر فلا بعد فان قطع
احد باصطلاحه فذلك والا عتبه صغيرا بعبثه فان تعدر فقصصه او معزفه او
تخوها والا حجة الى امثاله وقته ولو وقف دهنه لاسراج المسجد به اسرج كل اللد لا
ان لا موقع حضور احد فيمنع به انتفاعا جازيا قال الاستاذ في الرعي واقعه
عن السيكي قال لي ابن الرقة افتيت بطلان خزانة كتب وقفها واقف لتكون في
سكان معين في مدرسه العباسية بحضر لان ذلك المكان مستحق لغير تلك المنفعة
قال السيكي وتبين اجداث امير في مسجد لم يكن فيه فانه لا يجوز ترك الاحداث
كسرى معصية موبدة سدانية كما يفعل بالجامع الازهر وغيره لا يبيع وقته لما تقدم من
استحقاق تلك البقية لغير هذه الجهة قال السيكي من قصصه بسون وقف ذلك
شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وسيل السبكي عن رجل وقف ارضها
اشجار موز والمادة ان اشجار الموز لا يبيع اكثر من سنة فزالت الاشجار بعد ان بنت
من اصولها اشجار ثم اشجار على عمر الزمان فاجاب الارض وما فيها من اهور الموز
وفراخه وقف وما بنت بعد ذلك من الفراع ينبغي عليه حكم الوقف ولا يحتاج الى
اشياء وقف كما تقدم والموز احدى قدرات بالكلية والارض الموقوفة باقية واما اتم
كتاب المسائل يقال لما بيع الهدية والعتبة مما يتا بها يستعمل
الاولى في تقريرها والثاني في اركانها وسياق والاصول على الاول ومثل الاجماع
قوله تعالى فان طين لكم عن شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وقوله واتى اطارا على حبه
الاية وقوله تعالى واذا هيئتم تحية الاية قبل المراء منه الغيبة واجبار كغير العجيب
لا يحقرن جارة لخارتها ولو قرئ شاة المظلمة فان بعد الاجماع على استحباب الغيبة
جميع انواعها قال تعالى وتعا وتواعي البر والفقير والغيبة ولا يما سب التواء
والجواب قال صلى الله عليه وسلم لها دووا تحابوا وقد قيل صلى الله عليه وسلم هدية المقوس
الكافر وسركي من جعلها بما ربه القبطية واولدها وقيل هدية النجاشي المسلم وترب
فيها وفاداه ايضا وقد تعرض لها اسباب محرمة عن ذلك منها الغيبة لا ريب في الالايات
والعار فانهم يحرم عليهم قبول الغيبة من اهل ولا ياتهم من ليست له عارة بذلك من الولاية
كما هو مقرر في محله ومفهومها ما لو كان المتهب مستقينا بذلك على معصية وحرفها
في الاقارب والحيوات افضل من صرفها في غيرهم طاعة الاول من صلة الرحم ولما روي
في الثاني من قوله صلى الله عليه وسلم كان يوم من بانه واليوم الاحقر فلكم جاره والفرق
الى الاول افضل ثم شرح المصنف في تعريفه بالمعنى الاول وقال **العتبة** العين **بالعصر**
في حال الحياة تطوعا **هي** يخرج بالتقليد العارية والضيق والوقف والعين الدين
والمنفعة وسياق حكمها من حق الوقف ما فيه عوض كالبيع ولو بلفظ الغيبة والحياة كوصية
لان التقليد فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت وبالطوع الواجب من ركة كفارة ونحوها

والجيران

وكان الاول في تعريف العبة كانه الحايك الصغير المعبه بملك الى اخره فان العبة هي
 المحرث عنها وان قيل يرد على حصر العبة في التملك ما لو اهدى الى غني من لحم
 اصغبه او هدي او عقيقه فانه هبه لا تملك له وما لو وقف شيئا فانه تملك بلا
 عوض وليس بهبه اجيب عن الاول نعم انه لا تملك فيه بل فيه تملك
 لكن يمنع من الصرف فيه بالبيع ونحوه كما يعلم من باب الاصغبه وعن الثاني بانه
 تملكه متعنه فاطلاقه للملك انما يريدون به الاعيان تنبيهه قصد كلامه
 ان العبة ثواب لا يطلق عليه اسم العبة لوجود العوضه وبه صرح الزمخري
 ثم قسم التملك المذكور الى الصدقه والمهديه بقوله **فان ملك بلا عوض محتاجا**
شيا للثواب الاخر اي لا جعلها **قصد** اي فلا بد من اجاع الامر من والتحقق
 كما قال السبكي اخذ من كلام المخرج وعن ان الحاجة غير معتبره قال السبكي
 فينبغي ان يقتصر على احد الامرين اما الحاحه او قصد ثواب الاخر فان الصدقه
 على العتي جازيه وثابت عليها اذا قصد العتيه فخرج بذلك ما لو ملك غنيا من غير قصد
 ثواب الاخر **فان يملك نفسه او يبيع مع قصد الثواب الى مكان الموهوب كانه**
مهدية ايضا او بدون قصد الثواب مهدية فقط ولهذا قال في المحرر وان تملك بالواد
 وهي اولى فان التاموم لولا ما قدرته ان المهدية تنقسم من الصدقه وليس مراد
 بل هي قسمها واذا انضم الى تملك المحتاج بقصد ثواب الاخر التملك الى مكانه فيكون
 مهدية وصدقه وقد يجتمع النوعان الثلاثة فيما لو ملك محتاجا ثواب الاخر بلا
 عوض ونقله اليه اكراما بايجاب وقبوله قال السبكي والظاهر ان للارام ليس
 شرطا فالشرط هو النقل قال الزركشي وقد يقال احترازه عن الرشوة ولا يقع اسم
 المهدية على الصغار فان قيل قد مر حوله في باب النذر ان الشخص لو قال لله علي ان
 اهدى هذا الت مثلا صح وابعده ونقل عنه اجيب بانهم توسعوا فيه بتخصيصه
 بالاهمال فقر الحرام وينتهي في المنقول وغيره واما تعريفها بالمعنى الثاني فهو
 المراد عند الاطلاق فاركانها ملائمة عاقده وصغره وموهوبه وقد اخذ المصنف في
 بيان ذلك فقال **شرط العبة** لتحقيق عاقدان كالبيع وهذا هو الركن الاول والثاني
 شروطا في شرط الوهاب الملك والطلاق المقرف في ماله فلا يصح من ربي في مال
 محجوره ولا من مكاتب بغير اذن سيده وشرط في الموهوب له ان يكون فداه كونه
 الملك لما يوجب له من مكلف وغيره وسياتي ان غير الملك مقبل له ولديه فلا يقع العبة
 لهبه ولا لرفيق نفسه فان اطلق المهدية على سيده **واجاب ويؤمل لفظ** الناطق
 مع التواصل المتبادر كالبيع وهذا هو الركن الثاني ومن صرح بالاجاب ويؤمل ويؤمل
 وملكك بلا غن ومن صرح بالقبول قبلت ورضيت وسنتي من اعتبارها ما يلزمها العبة
 العتيه كان يقال لغني اعنق عبدك عني وفعل فندخله ملكه هبه ويصدق عليه الاحتياج
 للقبول ومنها لو وهبت المرأة نوبتها من غيرها لم يحتج لقبولها على الصحيح كما سيأتي ان شاء الله
 تعالى في القسم والشور ومنها ما يخلعه السلطان على الامراء والعصاة وغيرهم لا يشترط

اكرامه

وفيه القول كما حقه بعض المتأخرين لجران العادة بذلك ومنها ما لو اشترى خليا
 لولت الصغير ورضيته نه فانه يكون ملكا له بخلاف ما لو اشتراه لزوجته فانه
 لا يصير ملكا لها كما حقه فانه العقبان والعرق بينهما بان له ولا يملك على الصغير
 بخلاف الزوجه ذكر السبكي وسبعة ابن الملقن ورد هذا قول الشيخين وغيرهما
 فان وهب للصغير ونحوه ولي غير الاب والجدة قبل له الحام وان كان اباه
 جده لقول الطبري فلا بد من الاجاب والقبول ومنها ما لو قال اشترى بديها
 لحافا اشتراه وصحها له للسائل فان الدرام يكون هبه لا قرضا وقبيل العبد للصغير
 ونحوه من ليس له لعل للقبول الولي فان لم يقبل الفرض الموصى ومثله القم وانما
 لتركها الا حط بخلافه الاب والجدة لكال شفقتها وقبيلها السقف نفسه ولذا
 الرقيق لا سيده وان وقعت له اما الاخرى فملكه الاشارة اليه وفي الخبر
 ان الفقهاء والعبد بالكتابة مع النية وبالايجاب الخلف في البيع فيصح ومن
 اللبنة الثانية واختار في الجمع صحته بالمعاطاة وقوله لم يملك كونه هذا
 الثوب ملكا له في العبة فان قال الواهب لم اردها صدق لا نه يصدق بالعار
 فلا يكون صريحا في العبة كالبيع وهل يبيع بقول بعض الموهوب او يقول احد
 الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان او جهها كما قال شيخنا في بعض النسخ
 المصنف خلاف الجميع فانه لا يبيع الا نه معاوضه خلاف العبة فاعتبر فيها ما لم يفتقر
 منه وان قال بعض المتأخرين ان هذا العرق ليس بتبادر **ولا بشرط** الى الاجاب
 والقبول **في المهدية على العتيه** ولو في غير المطعوم **بل يكتفى بالقبول** اي المهدية ويكون
 كالاجاب **والقبول من طاعة** اي المهدية اليه ويكون كالقبول كما جرى عليه الناس في
 الاعصار وقد اهدى المملوك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم السوء والدواب والحوار
 كما مر في الصحيحين كان الناس يخرجون هذه ايام يوم عاتق رضى الله تعالى عنها
 وعن ابويها ولم يملك الاجاب ولا يقول الثاني بشرط ان يكون له وحده ما جرى
 عليه الناس على الاياه وردت في المبعوث بغير الملائكة والفرج لا يتاح
 بالامانة تنبيهه سكوت المصنف عن احتياج الصدقة الى الصيغة يشعر بعدم
 اقتضاها اليها قطعا وقاب الامام انه الطاهر للثالث فالان في الروضة واصلها ان
 الصدقة كالمهديه بلا فرق فان قيل بل كلامه انما يشعر بشرط الاجاب والقبول
 فيها الله اعتبر الاجاب والقبول ولم يشتر المهدية اجيب بان المراد
 بالنية في قوله وشرط العبة العامة المرادة اول الباب وقوله لفظا تأكيد وتنبيه
 بمنع الخافض اليها صريح لو حقت شخص ولدع واتخذ دعوة فاهدي اليه وليس
 اسم صاحب الهدايا الابن ولا الاب حكم في المسئلة وجهان احدهما انما لا يشترط
 الصادي وصاحب الكافي وجزم به القاضي الحسين والثاني ويجوز على الشيخ
 اي اسحاق وقاب المصنف انه اقوى واصح انما لا يشترط ولو عرس نوحا وقال عند
 عرسه غرسه لطنلي لم يملكه فان قال جعلته له صار ملكه اي اذا قبله له كما مر ولا

مس

يعبر بقلوب الصنفه ولا يمتوتها الا ما استثناه بقوله **ولو كان الميراث عند الوفاة** جعلها
 للميراث او حياته او ما عشت او هبته او غيره ذلك **فادوات** مع التام **لو لم ير**
 لعقبك كما في الروضة **في هبة** حكما ولكنه طول العبارة فيعتبر الجواب والقبول
 وتكلم بالقبض فاذا مات كانت لورثته فان لم يكن لورثته الميراث ولا يعود للولاء
 جاز الحرس اما ما اعمر عمرى فانما الذي اعطىها الترخيع الى الذي اعطاه **ولو**
اقتصر على قوله اعمر هذه الدار مثلا ولم يتعرض لما بعد موته **فكذا هي هبة في الميراث**
 الحديث الصحيحين الميراث لا هبة وليس في جعلها له من حياته ما ينافي انتقالها
 الى ورثته فان الاملاك كلها مقدرة بحياته والعدم بطلانها كما لو قال عمرت سنة
وعلى الجديد لوقا مع قوله عمرتك **فاذا مات عادى** الى اولى وارثي **فكذا هي هبة**
 واعمار صحيح **في الاصح** وبه قطع الاكثرون كما في الروضة ويلغوا ذكر الشرط
 لاطلاق الاحاديث الصحيحة فان متى هذا شرط فاسد فلا يطل الميراث كالباع
 اجيب بان شروط الباع ما يلبس بعض الثمن فاذا مطلت سقط ما يقابل
 فيصير الثمن مجهولا فيسقط الميراث لا ثمن فيها فذلك صحيح وبيان هذا الشرط
 يقتضي شيئا منتظرا ولا يقضى الهبة بدليل هبة الا لا ينفك البيع قال السبكي
 وقضيه الجواب الاول انه لو قيد الهبة بالشرط المذكور صح كالميراث وهو كذلك
 فاستدركت بالقبض ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط
 الفاسد المنافي لمقتضاه الا هذا والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القدم
 يبطل في باب اولي كما ذكر المحرر تنبيه قد يقتض كلام المصنف انه لو قال
 جعلتها لك عمرى او عمر زيد فانه يبطل وهو الاصح لحروجه عن اللفظ المعادلا
 فيه من تاقبت الملك فان الواجب اوزيد قد يموت او لا بخلاف العرس فان الملك
 لا يملك الامك حياته فكان لا يوقفت ولا يصح تعليق الميراث كذا مات او جازا
 او اس الثمن هذه الدار لك عمرى فلو قال ان ميت مني لك عمرى يعتبر حروجه
 من الثلث **ولو قال ارضي** هذه الدار مثلا **او جعلتها للفقير** فميراث المصنف مدلول ذلك
 بقوله **ان مات قبل عادى** الى وان مات قبلك **استقرت** الى **فكذا هي هبة** وهو الوجه ويلغوا
 الشرط **والقدرة** وهو عدم الصحة ومقابل المذهب القطع بالطلاق ولا يحتاج
 للتفسير في عقد الرقبي بل يكفي الاقتصار على ارقبتك نعم ان عقد ما يلفظ الهبة
 كوهبتها لك عمرى اوجب للتفسير المذكور والميراث والرقبي كما ناعقد بن في الجاهلية
 في عطمين مخصوصتين فالعمرى من الميراث لا يملكها عمرى والرقبي من ارقوب
 لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه قال السبكي وصحة العمرى والرقبي بصيد
 عن القياس لكن الحديث مقدم على كل اصل وكل قياس وقد ورد فيها امر ونهى
 فلو لم يكن ينجي بها للنهي وصحتها للحديث كما قلنا في طلاق الحايض ليس بعد وسط
 ذلك ولا بد في الرقبي من القبول والقبض كما مر في العمرى ولو جعل رجلا من كل منهما
 داره للاخر رقبى على ان من مات قبل الاخر عادى للاخر فقبى من الجاهليين
 ثم شىء في الركن الثالث ضابطا له بضابط تقار **وكل ما عاز به جاز هبة**

القول في الجديد

بالاول

بالاول لان بابها لو اسع فان قيل لم يحذف المصنف الباقين جاز هبته اجيب بان
 تابت الهبة غير حقيقي اولها جاز بهيمة تنبيه مستثنى من هذا الضابط
 ما يملك الجارية الموهوبة اذا استعملها الميراث او اعنتها وهو محتمل فانه
 يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها لان الميراث ولا من غير ومنه ما يبيع الموصوف
 سلطان الذمة جاز **ولو عتق** هبة كوهبتك ديارا في ذمتي ثم بعته في الميراث ومنه
 المكاتب يبيع بيعة فان يدك والتمتع هبة ومنه القيم والموصوف مال الطفل
 يبيع منهما ببيع حاله لا هبة ومنه الهبة المانعة فانها تباع بالاجارة وفي هبتها
 وجهان احدهما انها ليست بملك يباع ان ما وهب منها بغيره وهو ما حرم
 به الماوردي وغيره وبوجه الركن الثاني انها بملك يباع اذ ما وهب منها بغيره
 امانه وهو ما رجه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر **وكل ما لا يجوز بهيمة**
في الجاهلية تنبيه مستثنى من هذا الضابط ما يملكه ما استثناه المصنف بقوله
الا حبي الخبطة من المحقرات كشعر فانها لا يجوز بيعها كما مر في البيع ويجوز هبتها
 لا تنافي لهما بل فيها وهذا الاستثناء ما زاده على المحرر ولم يذكر في الروضة وقال
 ابن القتيب انه سبق قل في الرقبي في تعريف النقطة ان لا يتور كحبة خبطة
 وزبيبه لا تباع ولا توهب لكن قال الا وزبي وعنى ان الصحيح المختار في المتن
 وهو ذلك ومنه ما اذا لم تقبل الورثة مقدار ما تملك منهم من الارث كما لو خلف
 ولدين احدهما حشى وقد ذكر الرافعي في الغرائب انه لو اخطى الدار وقف المالك بينهم
 على شاة او ثمن جاز قال الامام واليد ان يحرك بينهم مؤامب وهذا التوامب
 لا يكون الا عن جهالة وللهنا بخلاف الضرورة ومنه ما اذا اخطى حمام بر جبير فغيب
 صاحب احدهما نصيبه للاحق فانه يصح على الاصح وان كان مجهول القدر والصنف للضرورة
 ومثل ذلك ما لو اخطى حنطة حنطة غنم او مائة ماع غنم او غرته ثمن غنم
 ومنه ما لو قال انت في حل مما فانه من مالي وقطعي او تاكل فانه يجوز له الاكل دون
 الاخذ والاعطاء لان الاكل اباحه وهي تصح مجهولة بخلافها ومنه ما صوف الشاة
 المجهولة اصحبه ولبها كما قاله الروياني ومنه الطعام المنقوض من دار الحرب يجوز
 هبته للمسلمين بعضهم من بعض ما داموا في دار الحرب كما يجوز له اكله هناك ولا يصح
 له تباعه قاله الزركشي وهذا في الحقيقة لا مستثنى لان الاخذ لا يملك الماخوذ حتى
 يملكه لغرض وانما هو مباح للغنم غنم مملوك ومنه الثمار قبل ادخالها في دار الحرب
 من غير شرط القطع بخلاف البيع وكذا الزرع الا خض قبل ادخاله في الحرب ومنه
 لو وهب الارض من نذر او زرع لا ينفرد بالمقد فان الهبة تقضى في الارض وتقرن
 الصنفه هنا على الارزخ والجهالة في البذر لا يقضى في الارض اذ لا ثمن ولا توزيع
 ومنه ما لو باع الميراث ما تخم لم يصح على الاصح لان حق الملك لا يباع ويجوز هبته
 قاله الماوردي ولو وهب موهونا وكلها ولو مملوكا ولو محترمه او جلا هبة قبل

رغبوا

المدافع لود منها خالم يصح كالبعض وما قاله في الروضة في باب الاول من ان جلد الميتة
ميت لا يدافع فصحة حمله على نقل اليد لا على التملك كما صرح هنا بان ميتة لا تنفع
وقية الدين للدين لا يستلزم عند الاحتياج فتولا نظرا للمعنى تنبئ فيه قضية كلام
المصنف ان ميتة الدين صريح في الابراء وهو كذلك وان قاتل في الدخاير انه كناية وترك
الدين للدين كناية ابرأ **وهيته** **لعين** وهو من لا دين عليه **باطل في الدين** وغير في الروضة
بالمذهب كما انه غير مفذور على تسليمه وانما بعض من الديون عن الدين والقبض في
العقبة انما تكون قضا ورده العقد عليه والثاني صحيحه وقيل عن بعض الامم وصحة جمعتهما
للنفس كما سرت في بيعة على ما صرح في الروضة قتل بل اولي ووجه الاول وهو المصنف
ان ميتة ما في الذمة غير صحيح بخلاف بيع ما في الذمة غير صحيح فانه يصح ويلزم
يختلف ترجيح الشبان في بطلان ميتة الدين لغرض من هو عليه واختلف في ترجيح البيع
له وعلى هذا مستثنى من طرد الفاعل لا نه يجوز بيعه ولا يجوز بيعه فصرح بملك
المسكن الذي الذي عليه وعلى غيره عن الزكاة لا يصح لان ذلك فيما عليه ابدال وهو
لا يجوز فيما على غيره غلا وهو لا يجوز ايضا **ولا يملك** **موجب** بالعبادة الضميمة غير
الضميمة وذات الثواب اشارة التذرية والصدقة **القبض** فلا يملك بالقبض
وركي العالم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اهدى الى الخاشي ثلاثين آفة متصلا
قال لا سلم الى الاركي الخاشي فدعا والاركي البديهة التي اهدت اليه الاستد
فاذا ردت الى منى لك مكان لذلك لانه عقد ارفاق كالعرض فلا يملك بالقبض خارج
بالصحة الفاسدة فلا يملك بالقبض والمقبوض بها غير مقبوض كالعبادة الصحيحة اذا اصر
ان فاستد كل عقد الضمنية كصحة ويعني الضمنية كما لو قال اقبض عندي عني مجازا انه يعقب
عنه ويسقط القبض في هذه القصور كما يسقط العتول اذا كان الناس العتق بعض
كما دلوه في باب الكفارة وبعض ذات الثواب دلته فانه اذا سلم الثواب اشتغل
بالقبض لا نه بيع تنسب ككلامه ميتة الاب لا نه الصغير ايا لا يملك الا بالقبض وهو
كذلك كما هو مقتضى كلامهم في البيع وخوجه خلا فاما حكاية ابن عبيد البر ولا بد ان يكون
القبض **باذن الواهب** فانه لم يقبضه الواهب سواء كان في يد المتهب ام لا فلو قبض
بلا اذن ولا اقباض لم يملكه ودخل في ضمانه سواء القبض في مجلس العقد ام بعد
ولا بد من امكن السير اليه ان كان غائبا وقد سبق بيان القبض في باب البيع قتل
قبضه الا انه هنا انكسر الخلاف ولا الوضع بين يديه بغير اذنه لا نه غير صحيح القبض
فان اذن له في الاكل والعتق عنه فاكله او عتقه كان قبضا بخلاف البيع والزيادة
الحادثة من الموهوب بقتل قبضه للواهب لتبعية على ملكه وقبض المباح بقبض المبيع
منقولا كان او غير فان كان منقولا ومنع من القبض شرعية وكله الموهوب له في قبض
نصيبه صح فان لم يملكه الموهوب لم يقبض له الحاكم ويكون في ذلك لها ويصح بيع الواهب
للموهوب بقتل قبضه وان ظن لزوم العقبة بالعقد وليس الاقرار بالقبض ولو بيع الملك اقرارا
بقبض الموهوب لغيره وان يقبض لزومها بالعقد والاقرار يحمل على القبول الا ان قال
وهيته لك وجازت منه اليد وكانت في يد المتهب والا فلا وقوله وميتة واقبضته له

اقرار بالميتة والقبض ولو اخطانا في الاذن في القبض صدق الواهب فان اتفقا عليه
وقال الواهب ذهبت قبل ان قبضه وقال المتهب بل بعد صدق المتهب بميتة
لان الاصل عدمه ولو قال قبضته وقال مصدق به الاذاع او العارية وانكر
المتهب صدق الواهب كما في الامتنع فلو مات **احدهما** اي الواهب او الموهوب
له **من الميتة والقبض** لم يفسخ العقد وقام **وارثه** **محتاج** اي وارث الواهب في الاقراض
والاذن في القبض ووارث المتهب في القبض **وتل يفسخ العقد** الجواز كالكالة واجاب
الاول بانها تنزل الى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالباع الحار بخلاف الوكالة ويجوز
الخلاف في الجنون والاعفا وقبضان اذا افاقا ولو في الجنون قبضه قبل افاقته
فسرع لورجع الواهب التام للمهدي والمصدق او وارثه في الاذن في القبض
او مات هو والمتهب قبل القبض فبطل الاذن فليس للرسول ان يعال الميتة
الى المتهب او وارثه الا باذن جديد ونسبى كما قال الزركشي ان يكون جنون
الواهب واعفاؤه والمجهر عليه لذلك **وسين للوالد** وان علا العدل في عطية **اولادها**
سوى بين الزوال لا يخبر الصحيحين عن النعمان ابن بشير رضي الله تعالى عنها انه قال
وصني اي ميتة فقات اي عمر بنت راحة لا ارضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات يا رسول الله ان ام هذا الخبيث ان اشهد
علي الذي وهبت لابنها فقات صلى الله عليه وسلم يا بشير الك ولد سوكر هذا قال نعم
قات كلهم وهبت له مثل هذا فقات فارجعه وفي رواية البخاري انفا اهد
واعد لو ادين اولادهم وفي لفظ مسلم فقات فاشهد على هذا غيري وفي لفظ احمد
لا شهدني علي جولان ليك من الحق ان تعدل منهم وللا نفضي هم الامر الى العقوف
او النخا من تنسب قضية كلام المصنف ان ترك هذا خلاف الاول والجزوم به
في الرضى للراهمة وهو المصنف بل قال ابن حبان في صحيحه ان ترك حرام ويورد
لا شهدني على جور واكثر العلماء على انه لا يجب وجله الحديث على الاستحباب
لرواية فاشهد على هذا غيري ولان الصدوق رضي الله تعالى عنه فضل عائشة
رضي الله تعالى عنها على غير هاشم اولاده وفضل غير رضي الله تعالى عنه عما شئ به
وفضل عبيد الله ابن عمر رضي الله تعالى عنها بعض ولد علي بعض **وقيل كقصة الارث**
فيصنف حظ الذكر كالميراث كما اعطاهم الله تعالى وهو خير الحاكمين واجاب
الاول بان الوارث رضي بما فرض الله له بخلاف هذا بل مسلم ان الاول ان يفسد
الانثى حكاية ابن جماعة المقدسي في شرح المفتاح ولان الذكر والانثى اختلفا في
في الميراث بالعصوبة فاما اذا كان بالرحم منها سواء كالاخوة والاحوات من الام
ولو كان في اولاده حشنى فحكمه حكم الذكر الا انثى حتى جرى فيه الوجهين قاله
في المجموع في نواقض الوضوء قال الزركشي وهو خلاف قياس الميراث من وقف
المشرك فيه تنسب محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة او عدها والا فلا
كراهة وعلي هذا ذلك يحمل تفصيل الصحابة رضي الله عنهم فيما روي مستثنى العاق

اذا علم انه بصرته في المعاصي فلا يكون حرمانه ومن ايضا ان يستحق الولد اذا وهب له الولد
شيئا ويكره له ترك التوبة كما في الولد فان فضل احداهما فالاولى له الخبر ان ابا المني
البر والاخت وحوهم لا يحري منهم هذا الحكم ولا شك ان التوبة بينهم مطلوبة لكن دون
طلبها في الاصول والفروع روي البيهقي في الشعب عن سعيد بن العاص عن ابي عبد الله تعالى
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حق كبير الاخوة على صغرهم حق الولد على ولد
وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب **والاب الرجوع** على التراجع في ماله **والثالثة**
للدية والصدق وكذا لبعضها كما فهم بالاولى من دون حكم حاكم **وكذا السائر الامور** من الجهتين
ولو وقع اختلاف الدين **على المهور** سواء اقتبضه الولد ام لا عسا كان او فصل صغير او
كبير الخبر الجدل لرجل ان يعطى عطيته او يهب هبته فيرجع فيها الا للولد الذي يعطى ولد
منه المهر مدي والحاكم وصحاه والولد مثل كل ماله الاصل ان حمله المنة على حقيقة
وجان والالحق به تسمية الاصل الرجوع كما سمع ان لكل ولادة كاتبة النفقة وحصول الفتق
وسقوط المود والثاني لا يرجع لغير الاب مستدلا بالحديث المتقدم وقدر الولد على الاب
وعنه الاول وعنه الولد غير المكاتب كالولد لان الهبة لعبد الولد فيه للولد خلافاً عن
المكاتب لانه كالاجنبي نعم ان انقضت الكفاية فقد بان باجتماع الامران الملك للولد فهو له
اثنين لولدته زعافه ثم الحق باحدها فانه يرجع لنسبته وهبته ملكات نفسه
كالاجني ولو وهب شيئا لولد ثم مات ولم يرثه الولد لما يقع قائم به وانما ورثه جده الولد
لم يرجع في الهبة الجدة الحاضرة للبراء لان الحقوق لا تورث وخبرها انما تورث منعه
الحالب وهو لا يرثه ويكره للوارث ان يرجع في هبته لا ولادة ان عدل بينهم الا لمصلحة
كانت مستعينة بما اعطاه له على معصية وامر واعليه بعد انذاره لم يرجع فلا يكون
وهل يكون تخصيص البعض بالرجوع من غير سبب كالهبة لولا لان الخبر ورد في العطا
وجان حكاهما في البحر وجهها التراجعه تنبئ على الرجوع فيما اذا كان الولد حراً
احا الهبة لو اطلق الرقيق فله الهبة ليدل كما علم ما مر وحمله افضل في هبة الاعيان اما لو وهب
ولدت دنياه عليه فلا رجوع له جزا سؤالا قلنا انه يملك ام اسقاط اذ لا يبقا للدين فاشبه
مالو وهبه شيئاً فملك **رجوعه** اي للاب او احد سائر الاصهار **بقا الموهوب** **في المنة**
ولاية المنة وهو الولد ويدخل في السلطنة ما لوالد الموهوب وعصبه فيسترجع
فيها ويخرج بها ما لوجهي الموهوب واولاد المنة وحججه عليه فمسترجع الرجوع فيها نعم ان
قال ان اودي ارش الحناية وارجع مكن في الاصح فان قيل سياتي انه لو وهبه وقبضه
المرتن وقاب انا ايدك فممنه وارجع لم يكن مملوكاً كان هذا لذلك **اجيب** بان لا يكون
خروج دار الهبة مستحقة فبقوت الرهن لانه فيخرج العقد ولا يقع موقوفه فاختلف بدل الارش
لانه ليس بعقد فجاز ان يقع موقوفاً فان سلم ما بذله ولا يرجع اليه وايضا لما في الرجوع
بعد الرهن من ابطال بقرق المنة نعم له ان يهديه بكل الدين لان له ان يقضي في الاجني
لكن بشرط رض الغريم وخارج بحج الفلاس يجوز السفة فلا يمنع الرجوع لانه لم يتعلق به حق
غيره ومنع الرجوع في صورته المصنف بعضه في قوله **فيسترجع** الرجوع في الموهوب

يزوال السلطنة سواء زالت بزيادة ماله عند **هبة** كله **رجوعه** وعنه وعنه ذلك ام لا كان
كاتب الموهوب او اسقط له الامه اما لو خرج عن ملكه بعضه فله الرجوع في الباقي **في**
قضية كلاهم استناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه الواهب وهو كما قال شيخنا
ظاهر **لا رجوعه** **ولا يملكه قبل البيع** فيها السلطنة وقياس هذا انه باعد بشرط الخيار له
اولها ثبوت الرجوع لبقا سلطنة لان الملك له وهو ظاهر واما بعد القبض فلا رجوع
له لولاها **ولا يقبل ماله** ولا تدبير **ولا تزوجه** الى الجارية **ولا زواجه** اي الارض
فلا يستمتع الرجوع بكل ماله لبقا السلطنة **وكذا الابان** لا يمنع الرجوع **عن المذهب** لان العين
باتية بحالها ومورد الاجارة المنفعة وعمل هذا فالاجارة بحالها مستوفى المستاجر المنفعة
ومقابل المذهب قول الامام ان لم يصح بيع الموهوب في الرجوع ترددت فيه مستثنى
من الرجوع مع السلطنة ما اذا منع مانع من الرجوع وذلك في صورته ما لو حرر الاب
فانه لا يصح رجوعه حال حنونه ولا رجوع لوليه بل اذ افاق كان له الرجوع ذكره القاضي
ابو الطيب ومنها ما لو احرم والموهوب صيد فانه لا يرجع في الحال لانه لا يجوز
اثبات بيع على الصيد في حال الاحرام ومنها ما لو اراد الولد ان يفرغ عاقل وقفت ملكه
فانه لا يرجع لان الرجوع لا يقبل الوقف كما لا يقبل التعلق فلو حرر او عاد الى الاسلام
والموهوب باق على ملك الولد رجوع ولو وهب لولدين شيئا وهبه الولد لولده لم يرجع
الاول في الاصح لان الملك غير مستفاد منه ولو باعد من ابنه او انتقل بموته اليه لم
يرجع الاب قطعا لان ابنه لا رجوع له فالاب اولى ولو وهبه لولد فوهبه الولد
لاخيه من ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك الرجوع فالاب اولى ولو
وهبه الولد لحدث ثم اجد لولده ذلك فالرجوع للمجد فقط **ولو زال ملكه** اي الولد
عن الموهوب **وعاد** اليه بارث ام لا **الرجوع** اي الاصل عن الجهتين **فيه في الاصح**
لان الملك غير مستفاد من الاصل حتى يرجع فيه والثاني يرجع نظرا الى ملكه السابق
تنبيهه شمل كلامه ما لو عاد ملك الموهوب للولد بالاقالة والرد بالعيب وهو لذلك
لان الملك قد زال عنه ثم عاد اليه نعم مستثنى من ذلك ما لو وهب له عصفرا ثم تخمد
ثم تخلل فله الرجوع على المذهب لان الملك الكائن في المدة سببه ملك العصفور وما
لو كانت ثم عجز فله الرجوع فاستثنى الدبري ما لو وهبه صيدا فاحزم الولد ولم يرسله
ثم تخلل وهذا ممنوع لان ملك الولد قد زال عنه بالاحرام ولم يعد بالتخلل فانه يجب
عليه ارساله بعد التخلل على الاصح المخصوص ولو زرع الولد الحب او فسخ البيعة لم
يرجع الاصل فيه كما جزم به ابن الطبري وان جزم التلقين بخلافه لان الموهوب
صار مستهلكا **ولو زاد الموهوب** **رجوعه** الاصل فيه **زيادته** **المستفاد** كمن وحرث ارض
لزراعة لانه تتبع الاصل تنبيهه مستثنى من اطلاقه صورتان الاولى ما لو وهب
امه او بنيه حائلا ثم رجع فيها وهي اهل لم يرجع الا في الام دون الحمل بناء على ان
الحمل يملك وهو الاصح ويرجع في الام ولو قبل الوضع في احد وجهين صحه القاضي
وهو المعتمد كما اجاب به ابن الصباغ وعنه الثانية ما لو وهبه خلافا فطلعت ثم اغير

[illegible]

ان

من ان الالب هو المصدق بيمينه وصحة المصنف رابعها لو صدق على غير شوب فظن
انه لو دعه او اعاده له ملكه اعتبارا بيمينه الدافع فلو ردده عليه المرفوع لم له اخذ
لوزار ملكه عنه **ولا رجوع لقب الاصول في فيه معتق** في اي العوض الحادث المازل انه بذل
ماله مجانا كالمصدق بيمينه انهم كلامه صحة المية اذا مدت بنى الثواب وهو الاصح
لا نه حقه فله استقاطه **وفى وب شيئا مطلقا** عن معتق ثواب وعده **بلا ثواب** اي
للعوض **ان وفيه لدونه** في المرتبة كالملة لرعيته والاسناد لعلامه اذ لا تقتضيه لفظا ولا
عادة تنبيه الحق الماوردي في سبعة انواع هبة الاله والاقارب لان المقصد
الصلة وفيه العود لان المقصد الثابت وهبة العنى للعوض لان المقصود نفعه والمية
للعلى والزهاد لان المقصد العزبة والبرك وهبة المكلت لغرض عدم صحة التقاض منه
والمية للاصدقاء والاخوان لان المقصد تأكيد المودة والمية لمن اعان بجاهه او ماله
لان المقصود مكافاة وزاد الدارمي هدية المعلم للمعلم وهو داخل في عموم كلام الماوردي
وكذا ان وب مطلقا لدون اعل منه كعبية الفلام كاستادة فلا ثواب في الاظهر كالمو
اعاره دارا لا لزمه شي الحاقا للاعيان بالمنافع والثاني بحسب الثواب لا طراد العادة بذلك
وكذا ان وب مطلقا لنظيم فلا ثواب ايضا **على المذهب** المقطوع به لان المقصد من
مثله الصلة وتأكد الصداقة والطريق الثالث طرد القولين السابقين والهدايا في ذلك
كالمية كما قاله المصنف نفعها ونفعه في الكفاية عن مخرج البند يجزى اما المصد لث فلو اياها
عند الله تعالى فلا يحسب العوض فيها مطلقا وان في زيادة الروضة ونقل عن مخرج البند
وعن **ان وب في الاصح** لان العقد اذا اقتضى العوض ولم يسم منه شيء وبحسب فيه القيمة وعلى
هذا فالاصح اعتبار بقيمة وقت القبض لا وقت الثواب والثاني يلزم ما بعد ثوابا مثله
عادة **وان يشبهه** هو ولا عنى **فله** اي للواهب الرجوع في الموهوب ان سمى وبه لانه اختلف
ولو اهدى شخص لا شيء على ان يقضى له حاجة او يخدمه فلم يضر وجب عليه ردها ان
بقيت وبها ان تلفت كما قاله الاصطلي **ولو وب شخص شيئا بشرط ثواب معلوم** عليه
كوهبتك هذا على ان سمى كذا **فلا يظهر صحة** هذا العقد نظرا للمعنى فانه معاوضة
بما معلوم فصح كما لو قال بعتك والثاني مطلقا نظر الى اللفظ لتناقضه فان لفظ المية
يقتضى البيع **ويكون بيعا على الصحيح** نظر الى المعنى فهذا فعل هذا ثبت احكام البيع
من الشفعة والخيار وغيرهما فان في التفتيح للاختلاف وغلط الغزالي في اشارته الى
خلاف فيه انتهى وما صححناه في باب الخيار من انه لا خيار في المية ذات الثواب مبني على
انها ليست ببيع كما مررت الاشارة اليه هناك والثاني يكون هبة نظر الى اللفظ فلا
يلزم قبل القبض **او شرط ثواب مجبور** كوهبتك هذا العبد بثوب **فلا يظهر صحة** هذا العقد
لتعذر صحة بيعا لجماله العوض ولتعذر صحة هبة نذكر الثواب فيما على انها لا تقتضيه
وقيل يصح هبة على انها تقتضيه **بشبه** لو قال المهيب للواهب وهبني ثواب وقار
الواهب بل ثواب صدق المهيب لانهما اتفقا على انه ملكه والاصل عدم ذكر البدل **واما**

شخص لا خوصه في ظرف وهو الوعا فان لم يحضره كونه في ظرف هو يشهد الرا
علي الا فصح وعاء الثمن ولا يسمى بذلك الا وفاء الثمن والا فصح زبيل سواي الطرف
هدية ايضا حكما للمعرف المظرد ومثله على الحلوي والفاكهة وبحورها والا بان جرت
العادة برود الطرف او اضطربت كما هو قضيته كلام ابن المعري فلا يكون هدية بل امانه
في يد كالمودعة فان الادريعي وشبهه ان يحتك العادة في رد الطرف باختلاف طبقات
الناس وعادة البلاد وما يحمل منها الى البلاد البعيدة دون مهاداة اهل البلد وكذا الهدايا
الى الملوك ولا سيما ما يحمل اليهم من الفواحي البعيدة فان العادة ان لا يرد طرفه
والحاصل انه يعتبر في كل ناحية عرفها وفي كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم تنبيه
الحق المتولي بذلك الكتاب الذي يكتبه الانسان لصاحبه اي سوا اكان غاياما حاصل
فان المكتوب اليه ملكه فانه هديته الا ان يكتب فيه ان التبرع الى الجوارب على ظهره فانه لم
ملكه ولم يرد هديته اذ لم يكن الطرف هديته **استعماله** لانه امتناع على الغير غير
اذنه **الاعمال الهدية منه ان لا تقتضيه العادة** مما لا يكون عارية حصيدا قال القاضي في سبب
له رده حال الحيز استبقوا الهدايا برود الطرف فان الادريعي والاستحياب المذكورين
وفي جواربهم بعد معرفة نظر الا ان يعلم رضى المهدى به وهما يكونان اتفاقا وفيه
مع امكان تدرجه على العادة مضمنا لانه استعمال غير ماذون فيه لا لفظا ولا عرفا ام لا كلام
القاضي ما يفهم الادريعي وهو محل نظر واما الخبر المذكور فلا اعرف له اصلا ولو خلس شخص
اخر من بدظالم ثم انقذ اليه شيئا لم يكن رشوة او هدية فان القائل في فتاويه ينظر ان
كان امدي اليه بخافة انه ربما لم يرض بشئ ليقص جميع ما فعله كان رشوة وان كان بان
حياته بان لا يقتص ذلك بحال كان هبة خاتمة اقتضت البربر والادب بالاحسان اليها
وقد جازى بها من الطاعة لله تعالى وغيرها ما ليس غنى عنه فان قالوا بالادب احسانا
ومن برها الاحسان الى صديقهما الخير مسلم ان من ابر البر ان يصير الرجل اهل ودائمه ومن
ومن الكتاب يعقوب كل منهما ان يوزيه اذى ليس بالهين ما لم يكن ما اذاه به واجابات
الغزالي واذا كان في مال احدا يوزيه شبيهه ودعا له للاخذه فليست لطف في الامتناع فان
عجز فبالاكثر وتقلل تصغير اللجة وتطويل المصنعة فان ذلك اذ البه ثوما من خبيثة
وكان تادى برده فليقبله واليالبسة بين يديه ونزعها اذا غاب وختمه ان لا يصلي فيه
الا بحضرة وصلية القرابة وهي فعلك مع قريبك ما تعدد واصلا ما مورها وحصل بالمال
وقضا الجوارح في الزمارة والكتابة والرسالة بالسلام ونحو ذلك وتياكدا استحياب وفا
العهد كما تاكل كراهة اخلافه ويكنى للان ان يشترك ما وهبه من الموهوب له فان
في الاحياء لو طلب انسان من غنى ان يهبه ما لا في ملا من الناس فاستقامتهم ولو كان
في خلوة ما اعطاه له فوهبه حبه على ذلك لم يحل كالمصادر وقد اخرج من ذهب له شئ كما
نقش او سميته فان البهتي في شعبه عن عمار بن ياسر كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك
من هديه حتى يامر صاحبها بان ياكل منها للشاة التي اهدت اليه يعني المسمومة حسنة وهذا
اصلا لما فعله الملوك في ذلك ولحق بهم من في معناه فان قيل كيف كان صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك وقد قال الله تعالى والله يعصمك من الناس اجيب بان ذلك كان قبل نزول
الاية او ان العصاة لا تنافي بها على الاسباب كما ان اخباره تعالى بان يظهر على الذين

لا ياتي

لا ياتي جهاده وامن بالقتال من تمام القول كما قاله بعض السلف لسلو الاسماء والعتاد
على رب الارباب **باب النقط** يعنى اللام وفتح القاف وحكى
ابن مالك فيها اربع لغات لنقاطه ولقطه يعنى اللام وسلون القاف ولقطه يعنى اللام
وفتح القاف ولقطه يفتح اللام والقاف بلاها ونظما في بيت فتاب لنقاطه ولقطه ولقطه
ولقطه لا فقا قد لقطه ويقال للنقطه يفتح القاف اسم للملقط بكسر ها ايضا وهي لغة
ما وجد على نطقت قات تعالى فالنقطه انما عور او سرعا ما وجد في موضع غير
ملوك من مال او مختص صانع من مال الله بسقوط او غفلة ونحوها لغير حرز
ليس بحرز ولا متنع بقوته ولا يعرف الداجد مال الله يخرج بغير الملوك ما وجد في
ارض ملوكه فانه مال ملك الارض ان ادعاه والا فليملك منه وهكذا حق انتهى
الى المحمي فان لم يدعه فحينئذ يكون لقطه وبسقوط او غفلة ما اذا الفت اخرج وتا
في حجم مثلا او القاف في حجم ما رب ولم يعرفه فهو مال صانع محظوظ ولا يملك وقفا
بينهما وبين المال ايضا بان الصانع ما يكون بحرزا بحرزا مثله كالموجود في مودع
الحكم وغنى من الاموال المغلقة ولم يعرفه مال الله والنقطه ما وجد ضايعا بغير حرز
واشراط الحرز فيه ووهنا ما هو للغالب والا فانه ما لا يكون بحرزا كما لو وجد درهما
في ارض ملوكه او في بيته ولا يدري اهو له او لمن دخل بيته فعليه كما قال القائل
يعرفه لمن يدخل بيته ولم يغير حرز ما وجد به الحرب وليس به سلم فهو غنمة
مخمس وليس لمطعم وما خرج ببقية الحدواض ودخل فيه صحبة النقاط المدي وقادته
جواز الصرف فيه بالبحر بعد التعريف والموقوف وقادته على ما فقه بعد التعريف
وبرد عليه ولذا للنقطه فانه ليس بصانع والمالك الذي هو دين الاسلام يصح لقطه وليس
مالا ماليا والخبر غير المحرمه فيصح اقتضاها ولا مال ولا اختصاص وانما ذكر المصنف
النقطه بعد الهبة لان كلاهما على الاغراض وذكرها في التنبه بعد احيا الموات لان
كلاهما على ذلك من الشارع ولو ذكرت عقب القرض لما كان ماسيا لانه سلك بها مسلكه
والشرع اقترضه الملقط والاصل فيها قبل الاجماع الايات الامر بالمير والاحسان اذ في
اخذها للمفظ والرد بر واحسان وخبر الصحيحين عن زيد بن جابر قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم سيل عن لقطه الذهب او الورق فتاب اعرف عفاصها وكما ما شرعتم
منه فان لم تعرف فاستغنى بها وتكن ودعه عندك فانها صاحبها يومئذ الدهر فادها
اليه والافش تلك بها وساله عن منالة الابل فقار قالك ولها دعها فان معها هذا وسقاها
ترد لها وتاكل الشجر حتى يلقاها ربه وساله عن اشارة فقاب خذها فانها في النار لا خات
اولاديه وفي الا لقطه تعنى الامانة والولاية من حيث ان الملقط امين فيما النقطه والشرع
ولا حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى اللات بخرجت ان له التملك بعد التعريف
وهو الغلب لانه مال الامور اركانها ثلاثة النقطه وملقط نكسر القاف وملقط بفتحها وقد
شرح في الاول فقاب **كتاب النقط** لا يملكها لنفسه وهو ظاهر في المختص طائفة من
الروفي خبر مسلم واسه في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه ويكنى تركه كما قاله
المتولي وغيره ليلامع في يد خاين وانما لم يحجب لانها امانه او كسب وكل منها لا يجزى ابتدا

ادعيا رجلا لا يدري ايها ابو فقام عمر رضي الله تعالى عنه اشبع ايها شيت ولا يلح
 الولد بميل الى والده وحده ما لا يحسن بغيره فلا يلحق انتسابه وهو صبي ولو جازم بالانتماء
 في الحصانة فانه يجوز من ابوه لان اختياره فيها لا يلزم بل له الرجوع عن الانتماء
 ليس من اهل الاقوال الملزمة بخلاف ما هنا ولا يتصل رجوعه عن انتسابه الى امره
 وثقنا ان عليه ملك الانتظار والقرار عن من لحقه النسب لكن انما يرجع الاخر اذا
 اتفق باذن الحاكم كما قيد الرافعي في الباب الثاني من العدد تنبيهه قول المصنف
 امر يقتضي حجب عليه وبه صرح الصيرفي وزاد غيث فان امتنع حين هذا فن
 امتنع عناد اما من لم يمل طبعه الى واحد منها فوقف الامر فان انتسب الى غيرها
 وصدرت عنه شبهة منه واذا انتسب الى احدها والحقة القاتية بالآخر فقدم الثاني
 لانه حجة او حكم او الحق القاتية باحدها واقام الاخر شبهة قدمت لانها حجة في كل
 خصوصية ولو كانتا ولدان فانسب كل واحد منهما لواحد دام الاشكال فان رجع
 احدهما الى الاخر قبل وقوله بعد بلوغه والحقه بهما من زيادة من غير محذور **وقوله**
اقام على شبهة بين من منار فتن سفيان في الاظهر وعرض على القاتية كما مر اذا
 يمكن العمل بالبينتين لا سيما لكون الوالد منها ولا يرجح بينه بيد لان البدانما تدر على
 الملك لا على النسب والثاني لا يقطعان ورجح احدهما بقول القاتية قال الرافعي
 ولا يختلف المقصود على الوجهين وهما صهران على قول الثاني قطعي التعارض
 في الاموال خاصة لو تدعيها مولودا نقاب احدهما هو ذكر وقاب الاخر هو انثى
 فبان ذكر الرافعي الحاكم يحتمل ان لا يسمع دعوى من قال هو انثى والاخر اظهر ولو
 استضع ابنه يهوديه ثم غاب ثم رجع فوجد ما بينه ولم يعرف ابنه من ايها انثى
 المصنف بان احدهما موقوف حتى يبين الحان بينه اوقافه او يبلغا فينسب انتسابا
 مختلفا وفي الحال يوصعان في يد مسلم فان لم توجد بينه ولا فقه فانتسب الى واحد
 دام الوقوف فيما يرجع للنسب وسلطت بهما ليلما فان احرا على الاستماع لم يكره عليه
 وانما ناد فنا بين مقابر المسلمين والنفار وتحت الصلاة عليهما ونوى الصلاة على المسلم
 منهما اهن صلى عليهما معا وعلى واحد واحد فنوى الصلاة عليه ان كان مسلما كما علم
 ذلك من الصلاة على الميت **كتاب الجعالة** بتسليم الجعيل كما قاله ابن
 مالك وغيره واقترع المصنف في تحريم الجعيل على الكسراين الرفعة في كتابه على الفتح
وفي لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شيء وهذا الجعيل والجعيلة وشراعا التزام عود
 معلوم على علم معين معلوم او مجهول عسر عليه **كقوله** اي مطلق الصرف **من** خاطبوني
 هذا ايضا فله كذا **وروي** اوابن زيد **كقوله** فاعرفها المصنف بالمثال وذكرها ايضا
 للجهور بعد باب اللقيط لا يناظر اللقطة الضالة ومنهم من ذكرها عقب الاجارة
 كصاحب التنبيه والغزالي وشيخ الروضة لا يها عقد على عمل والاصل فيها قبل الاجارة
 خبر الذي رقاها الصحابي بالفاحة على قطع من الغنم كما في خبر الصحيحين عن ابن سبيع
 الحذري وهو الراوي كما رواه الحاكم وقاب صحيح على شرط مسلم والعلقيع بالانثى راسا
 من الغنم ويستأنس لها بقوله تعالى ولئن جاء به حبل مغير وكان معك ما عندكم كالوسق ولو
 استدركت الاية لما قدمته في غير هذا الباب ان شرع من قبلنا ليس شرع لنا وان ردد

وقوله

من زعم

من شرعنا ما يقرن ما في الزكوى واستنبط من هذا الحديث جواز المعاملة على ما شئت من الرضا
 من دوا او رقية ولم يذكره انتهى وهو ظاهر ان حصانة تقيده والا فلا كما بينت مما ياف
 ولان الحاجة تدعو اليها في رد ضالة ولحق وعقد لا يدر عليه ولا يجد من يتطوع برده ولا
 تصح الاجارة على رده لولا له مكانه فجازت كالعراض واحتمل ان يامر العامل فيها لان العامل
 ربما لا يمتدكي الى الرافعي في العمل واركانها اربعة صيغة وعقد وعمل وجعل وفديدا
 بالادب منها فغير اعنه بالشرط كما مر له في غير هذا المجلد **ومشترط** فيها التحقق **صيغة**
 من الجاعل من الصيغ السابقة وخوها **بدر على** اذن في العمل بطلب كونه رديدي
 او بعد ذلك وذلك كذا او بشرط كقوله ان رددت عبدي فذلك كذا والصيغة المذكورة في المتن
 لا دلالة فيها على الاذن في الرد لان جهة العرف لا الوضع **بموضع** معلوم مقصود **بموضع**
 بامر من الصيغ وخوها لانها معا وضه فافتقرت الى صيغة تدل على المطلوب وقد المذكر
 وشارف الاخر من المعهمة تقوم مقام الصيغة **فلم** رده من علم ياذنه فله رده استحق الجعل
 الملتزم سواء اعلم بواسطة ام يدونها نعم ان قال ان رديدي من سمع مني فله لزا فله
 من علم نداه ولم يسمعه لم يستحق شيئا وان علم طامعا كما قاله الماوردي وان **عمل بالاذن**
 كان علم فله اذنا فلا شيء له لا له علم بغيره وان كان معروفا فابرر الضمان ودخل العبد
 مثلا في ضمانه كما جزم به الماوردي **او اذن الخصم بغير علم** فلا شيء له لو اذن له من ذكر
 اما العامل بغير اذن فلما مر واما المعين فلا يعلم نعم ان كان العبد رقيق الماذن لم يرد
 بعد علم سيده بالالتزام استحق الماذن له الجعل لان يدر بغيره كذا ولو قال من رادني
 فله لزا فله من لم يبلغه نداه او قال ان رده ريد فله لزا فله ريد غير عالم بانه اذن
 له في الرد ولم يشترط عوضا او بشرط عوضا غير مقصود كالدم فلا شيء له **كتاب** اطلق
 المصنف انه اذا لم يذكر عوضا عدم الاستحقاق من غير تفصيل واجرى جماعته فله خلاف
 الفاروق وخوه وقد استحسن المصنف التفصيل السابق في الاجارة وشترط في الصيغة
 عدم التاقيت كالعراض فلو قال من رديدي اليوم فله كذا لم يصح لانه ربما لا يظن به
 في ذلك اليوم ويؤخذ من التنبيه بالعراض انه لا يصح تعليقه وهو ظاهر وان اذن من
 بقرض له **ولا** يشترط في الجاعل كونه مالكا وحديثه **كقوله** **اجيني** ليس من عاداته
 الاستهزاء والمخالعة كما يجنبه الزكوي **ويعد** **كقوله** **السخنة** **الذلة** انه التزيم وليس
 الجعل عوضا محليك ولهذا خالف الثوري في البيع حيث لا يجوز الا من يقع الملك له فان قيل
 انه لم يلزمه بقوله على ويحتمل انه يريد فله كذا على مال له فيكون فصوليا محضا فلا يصح ولا
 يلزم واحدا منهما **اجيب** بانهم جعلوه التزاما عند الاطلاق لانه سابق الى التزم حضور
 ابن يونس المال بما اذا قال فله على ثم قال والحق الاية بقوله فله كذا فان لم يقل
 على ان ظاهرا التزام فان قيل لا يجوز كذا هذا القول وضع بين علي وابن يونس
 فكيف مستحق الاجرة **اجيب** بانه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المال راوض به قطعا
 او بان صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شاء في الرد او يكون للاجنبي ولا ية على المالك ولو
 قصد الرد المنادي على امر السيد لم يرجع على المنادي قاله الماوردي **تنبيه** قد بينهم

على الاجبي

بغير المصنف كغيره بالاجنبى انه لو قال الولي ذلك عن محجور على وجه المصلحة بحيث يكون
الجعل قد راجع مثل ذلك العبدان الراد مستحقه في مال المالك يعقضى قوله ولية قال
بعض المتأخرين وهو واضح ولم ار من تعرض له انتهى فان ثبت هذا لم يصح
الجواب الاخير عن السؤال الثاني **فان قال** الاجنبى **قال زيد وكان** الاجنبى **كادبا**
لم يستحق العامل عليه اي الاجنبى لعدم التزامه **ولا على زيد** ان كذب القائل
وان صدقه استحق العامل على زيد ان كان القائل ثقة والا فهو كما لو رجع عبد زيد
غير عالم باذنه والتزامه فلا شيء له على زيد وان صدقه كما في اصل الروضة فان
انكر المالك الخبر لم يقبل شهادة القائل الثقة عليه لانه منهم في مروج قوله **ولا بشرط**
قبول العامل لفظا وان عينه الجاعل اما في غير المعين فلا سجالة طلب جوابه واما
في المعين فلما فيه من التصديق في محل الحاجة وعليه قال المولى لو قال لعين ان رد عبد
عبدى فذلك دثار فقاتل رده ينصف دينار فالوجه القطع باستحقاق الدنيا فان
تقبل فباس سائر الروضة واصلها في باب الخلع انه لو قالت له زوجته طلقني بال
وطلق نجسها به فانه يقع بها انه مستحق هنا نصف الدنيا راجب بان الخلع لما كان
فيه شائبة معاوضة من جهة الزوج وقد رضى بعض ما شرط له اعتبر واما الركن
الثاني وهو العاقد فيشترط في الملتزم الجعل ما لكان او عين ان يكون
مطلقا تصرف فلا يصح من صبي ومجنون ومجور وسفه واما العاقد فان كان
معينا اشترط فيه اهلية العاقد خلو فيه العبد وغير المكلف باذن وغيره كما قاله
السبكي خلا فالان الرفعة في العبد اذا لم ياذن له سيده وخرج عنه العاجز
عن العمل كصغير لا يقدر عليه لان منفعة معدومة فاشبه استيجار الاعلى للحفظ
قاله ابن العاد وان كان مبهما لغير علم بالذات اقام الماوردي هنا لوقا من جا
بأبقي فله دينار فمن جابه استحق من رجل او امرأة او صبي او عبيدا قتل او
مجنون اذا سمع الذم او علم به لرحولهم في عموم قوله من جابه وهذا هو المعتبر
خلا لما قاله في السير من عدم استحقاق الصبي والعبد اذا قام به بغير اذن
سيده ثم شرع في الركن الثالث وهو العاقد فقام **وتفصح الجعالة على عبد مجبور**
كرد ابني للحاجة ولان الجعالة اذا احتملت في العراض لحصول زيادته فاحتمل
في رد الحاصل اولى فان قيل ان هذا قد علم من تمثيله او الباب برده لا بوق
اجيب بانه ذكر هنا لصروق النعم واطلق ببعال للرفق صحتها على الجمهور
وهو مخصوص كما قال ابن الرفعة ببعال للقاضي الحسين بما عسر علمه كما مر فان
يعين بسطة اذا الحاجة الى احتمال الجمالة ففي بنا حايطة بن طولون وعرضه وانقاعه
وموضعه وحايثي عليه وفي الحياطة يعتبر وصف الثوب والحياطة **وكذا عمل معلوم**
يقابل باجبة كالحياطة والبنا تصح الجعالة عليه **في الاصح** لانه اذا جاز مع الجمالة
فمع العلم اولى والثاني المنع استغنا بالاجارة وسواء في العمل الواجب وغيره فلو
حسن ظنا فبذر مالا لمن يتكلم في خلاصه مجاهه او بغيره جاز كما نقله المصنف في فتاوى

من جماعة وان كان هذا العمل فرض كتابية تشبه بشرط في العمل لونه فنه كلفه
وعلى هذا الوسمع البذل من المطلوب في يد فرده وفي الرد كلفه كالا بئ استحق
الجعل والا فلا استحق شيئا لان مالا كلفه فيه لا يقابل بعوض وشمل كلامهم مالم لو كان
المال في يد عبده بوجوب الرد كالغصب والعارية وقضية الاستحقاق بالرد ان
كان فيه كلفه لكن تعليلهم عدم استحقاق من دل على ما في يد ان لا يستحق شيئا لان
ذلك واجب عليه شرعا يقتضي خلافا وهذا هو الظاهر كما قاله بعض مشرّاح الكتاب
ولو جعل لمن اجبره كذا اجعلا فاجبت لم يستحق شيئا لان لا يحتاج فيه الى عمل فان
صدقه في اختياره وكان المستحق عرض في المجرى كما صرح به المصنف في آخر
الجعالة استحق الجعل ثم شرع في الركن الرابع وهو العاقد ولا حاجة لجمالة العوض بخلاف
مالا **مطلوبا** لانه عوض كالاجبر والامنة عقد جواز للحاجة ولا حاجة لجمالة العوض بخلاف
العمل والعامل **فلو** كان مجبورا لكان **قابلا من رده** اي عبده مثلا **فله ثوب او روضة** او
مخدر او كان الجعل محررا او مضمونا **بافتدائه** الجعل الجعلا وبجاسة عنه او عدم
الغرض على تسليمه **والرد اجماع المثل** كالاجارة الفاسدة واستثنى من هذا صورتان
الاولى ما اذا قال حج عني واعطيتك بعتك فانه مجبور مع جهالتها كما حرم به المصنف
في الشرح الصغير والمصنف في الروضة وقيل ان ذلك اوراق لا جماله وانما يكون
جعله اذا جعله عوضا فقام حج عني بعتك وقد صرح الماوردي في هذه الصورة
بأنها جماله فاسد ونقص عليه في الامام **الثانية** حله العلم وسناني في السير ان
استثنى في **تسليم** لو وصف الجعل بما يقيد العلم استحقه العامل كما حرم به في الاوراق
ونقله في اصل الروضة عن المولى فان قيل قد يقرر في البيع والاجارة وغيرها
ان الشيء المعين لا يقضى وصفه عن ربه وحسنه فله اجماع المثل منا اجيب
بان تلك العقود عقود لازمة بخلاف الجعالة فليحيط لها بما لم يحيط للجعالة ولوقا
من رد ربي شيئا فله ثوب او ربة استحق المشروط ان عبده والا فاجع المثل وهل
يكفي الوصف في الرقيق او لا لتفاوت الاعراض فيه خلاف والذي ينبغي انه ان
وصفه بما يقيد العلم الصحيح فاستحق المثل بالزمان الذي حصل فيه
كل العمل لا بالزمان الذي حصل فيه التسليم كما قاله في المسألة **ولو قال** شخص يا علي
صحة الجعالة على عمل معلوم من رد عبدي مثلا **فله كذا** فله كذا **فرد** العامل من
مكان **اقرب منه فله** اي الاقرب **فقط** لانه جعل كل الجعل في مقابلة العمل
فيعضه في مقابلة البعض فان رده من نصف الطريق مثلا استحق نصف الجعل
وجب فرده كما قال ابن الرفعة فيما اذا كانت الطريق سهولة وحرونة فان
تفاوتت بان كانت اجم نصف المسافة صنع اجم النصف الاخر فيقال له ثلث
الجعل **تسليم** شهر قوله اقرب تلك البلد وغيرها وهو كذلك وان نظر في ذلك
السبكي فلو قال علي من عبدك من عرفه فله كذا فرده من مني او من التسليم استحق
بالقط لان التخصيص على المكان انما يراد به الارشاد الى موضع الايق او مطلقته

لان الرد منه شرط في اصدار الاستحقاق اذ لو اردت حقيقة ذلك المكان لكان اذا رده من دون
لا يستحق شيئا لانه لم يرد منه وخارج باقرب ما لو رده من ابيد فلا يستحق الزيادة
شيئا **ولو علم** المالك ان كان قال من رد عبدي فله كذا او **اشترى** حينئذ **اثنان**
مثلا غير معيدين **في رد اشترى** كذا **المعلم** الحصول الرد منهما والاشترى ان فيه على عدد الرد
وان تفاوت في العمل لا ينعيب اي غالبا حتى يقع التوزيع عليه وحالف هذا ما لو
قال من دخل داري فاعطه درهمها فدخل جميع استحق كل واحد درهمها وما لو
قال من حج عني فله دينار فخرج عنه اثنان معاً استحق واحد منهما شيئا لان
احدهما ليس باولى من الاخر كما لو لبين في عقد الشكاح كما ذكره في كتاب الحج
فان سبق احدهما استحق ولو قال من رد العبدين من كذا فله دينار فردتهما
سامع من نصف المياقة او رد احدهما من جميعها استحق النصف هلا بالتوزيع
على العمل او قال لاثنين ان ردتهما العبدين فلكما كذا فله دينار فردتهما
النصف او رد احدهما واحدا من العبدين فله الربع لذلك فهما فله قال
السبكي ولو قال اي رجل من رد عبدي فله درهم فرده اثنان اقتسما الدرهم
بينهما على الاقرب عندي ولو كان عبدين اثنان لا احدهما فله مقلالا لرجل
ان رد دفت عبدا فله دينار فرده والدنيا بينهما اذ اثنان على قدر المالك
في اصح الوجهين كما قاله القاضي **لو التزم جعلاً لمعين** كان رد عبدي
قليل دينار **فشاركه غيب في العمل ان قصد الغيب اعانته** بعوض او بغيره **فله** اي المعين
كل العمل لان رد المعين بقصد الاعانته له واقع عنه ومقصود المالك رد الباقي
بأي وجه امكن ولا يحل لفظه على قصد العمل على المخاطب **وان قصد** المالك
العمل لنفسه او للمالك او مطلقا كما حثه شيخنا **فلا رد** اي المعين **فقطه**
وهو النصف اذ القسمة على عدد الروس كما مر وان اتممت عبارته انها على قدر
العمل ولو قصد العمل لنفسه والعامل او للمعلم او للمعلم او للجميع فله المعين في
غير الاحتمالات اربعة العمل وفيها ثلثاه ولو شاركه اثنان في الرد فان قصد
اعانته فله تمام العمل للمالك فله ثلثه او واحدا اعانته والاخر العمل للمالك
فله ثلثان **ولا يشترط ان يشار بحال** في اي حال ما قصد لان المالك لم يلتزم له شيئا
فعم ان التزم له العامل لشيء لزمه له ولو قال لزيد رد عبدي مثلاً ولك دينار
فعاونه اخ فالحل لزيد فقد احتاج للمعاونة وعرض الملتزم العمل اي وجه
امكن فلا يحل على قصد العمل على المخاطب ويجوز للعامل ان يستغن بغير
اذا لم يكن معينا وان لم يعجز لان الجعالة خفت فيها وان كان معينا فهو كالمكمل
فيجوز ان يستغن به فيما يحجز عنه ولا يلحق به كما يوكل فيه ويوكيل غير المعين
بعد سماعه النداء غير كالموكيل في الاحتطاب وخو فيجوز **فان سقط**
السبكي رحمه الله تعالى من استحقاق المجهول تمام العمل اذا قصد الملتزم اعانته
ومن استحقاق العامل في المساقاة نصيبه اذا تبرع عنه المالك او اجنى في العمل

جواز الاستنابة في الامانة وكل وظيفة تقبل الاستنابة كالمدرسين بشرط ان يستتب
مثله او خيرا منه ويستحق كل المعلم قال وان افنى ان عبدا السلام والنووي بعدم
استحقاق واحد منهما قال اما المستناب فله عدم مباشرته واما الناب فله عدم والاشترى
الا ان ياذن له الناظر في المباشرة قال الزركشي ودرجتها في ذلك ان الربع ليس
من باب الاحارة ولا الجعالة لان شرطها ان يقع العمل منها للمحتاج والمجاهل
والعمل هنا لا يملن وقوعه للمجاهل فلم يبق الا الا باجبه بشرط الحضور ولم يوجد
ولا يصح الحاقه هذه المسألة وقال الادريسي وما ذكره رحمه الله فخرج باب لا ريب
الجاهات والجهايات في قول المصنف الدنية واستنابة من لا يصلح او يصلح يدر
ميسر من المعلوم وتأخذ ذلك المستناب حال الوقت على غير العصاره قال القرني
بعد تمثيل السبكي بالامانة وهذا خلافا لغيره قال ابن شهير وهو لا يصح لانه
لا يمكن ان يستناب من شفعه عنه انتهى واعلم ان الجعالة اذا وردت على بدل
المنافع في تحصيل الشيء فلها صورتان احدهما ان يكون العمل على شيء واحد لقوله من
بني لي حيطا او خاط لي ثوبا فله كذا فخط بعض الثوب او بنى بعض الحائط وسما في
اكتلام على ذلك الثانية ان يكون على تحصيل شيئين فيكون احدهما عن الآخر كقوله
من رد العبدين فله كذا فرده احدهما استحق نصف العمل قال الزركشي وعلى هذا
عنه الطالب عن الدرر بعض الايام اذا قال الواقف من حصص شهر كذا فله كذا
فان الايام كماله العبيد فانها اشيا متقابلة فيستحق قسط ما حصل فاربع عشر
لذلك فانه مما يغفل فيه قال الدميري ولذلك كان الشيخ تقي الدين القسري اذا بطل
يوم ما غير مبرور البطالة في درسه لا يأخذ لملك اليوم معلوما فارق رسالت شيخنا
عن ذلك مرتين ففان كان الطالب في حال التقاطعه مستغلا بالعلم استحوذ والا
فلا قال يعني شيئا ولو حصل ولم يكن بصدد الاشتغال لم يستحق لان المقصود ببيعته
بالعلم لا مجرد حصوله وكان يذهب الى ان ذلك من باب الارصاد انتهى قال الزركشي
ولو توفي وظيفة والكرم على عدم مباشرتها افنى الشيخ تاج الدين القراري بالحققة
المعلوم والظاهر خلافه لا بها جعالة وهو لم يباشرها انتهى والظاهر ما افنى به الشيخ
تاج الدين والذي ينبغي ان يقال في ذلك ان هذه الوظائف ان كانت من بيت المال
وكان من هي بيد مستحقا فهو مستحق معلوما سواء احضر ام لا استناب ام لا
واما الناب ان جعل له معلوما في نيابة استحق والا فلا وان لم يكن من بيت المال
او كانت ولم يكن مستحقا فله ما قاله المصنف هو الظاهر **والملزم** اي المالك
والعامل **الشيخ قبل تمام العمل** لانه عقد جاز من الطرفين اما من جهة الملتزم فلا ياتى
استحقاق بشرط فاشبهت الوصية واما من جهة العامل فلان العمل فيها مجزى فاشبهت
القرض **فتبين** اما تصور الشيخ ابتداء من العامل المعين واما غير فلا يصور الشيخ
منه الا بعد الشروع في العمل وتقدم انه لا يشترط قبول العامل بقبول الشيخ في جفته
الرد وخارج بقوله قبل تمام العمل ما بعد فانه لا اثر للشيخ حينئذ للزوم العمل **فان**

بعض اوله خطه اي فسخ المالك او العامل المعين **فصل في العمل او فسخ العامل بعد الشروع فيه**
فلا يحل له في الصورتين اما الاولى فلا تملك بيعه شيئا ولا حله الثانيه فلا تملك حصره عرض
المالك سواء وقع العمل سلما ام لا كما جزم به ابن الرقعة نعم زاد المالك في العمل
ولم يرسل العامل بالزيادة ففسخ لذلك فله ارجع المثل كما ذكر في اصل الروضة في اخ
المأبقة لان المالك هو الذي الحياة لذلك وقول الاسوي وقياسه اذا انقض من العمل
ممنوع وان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كالمسي في فهو فسخ من المالك لان
العامل ولو فسخ العامل والمكترم معا لم ارجع ذلك وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع
المقتضى والعامل للتع وان عمل العامل شيئا بعد الفسخ فاب في اصل الروضة لم يحق
شيئا ان علم بالفسخ فان علم بني على الخلاف في نفوذ ذلك لو كلف في غيبته قبل علمه انتهى
وقضيه الناعدم الاستحقاق وهو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ وان قال الماوردي
والرواية انه له المسمى اذا كان جاهلا وهو معين او لم يعلن المالك بالفسخ قالوا
ولعل ما قاله الماوردي والرواية مبني على ان الوكيل لا يفسد الا بالعلم والفسخ ايضا
يموت احد العاقدن ويخونه وانما مات المالك بعد الشروع في العمل فزده
الي وارثه وجب فسط ما عمله في الحياة من المسمى قال الماوردي ولو مات العامل
فزده وارثه استحق القط ايضا انتهى وهذا اذا كان العامل معين اما غير المعين
فيظهر انه يستحق الجميع بعمله وعلمه موثقه كما لو رده اثبات وهذا ظاهر ولم ارجع ذلك
وان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فله ارجع المثل لما عمله العامل في **الاصح** لان
جواز العقد يقتضي السلب على رفته واذا ارتفع لم يجب المسمى كسائر الفسخ لكن
عمل العامل وقع محتوما فلا يفتقر عليه فزج الى بدله وهو ارجع المثل كما لا اجارة اذا
فسخت بعيب ورعا غير معط الاصحاب عن ذلك بانه ليس له الفسخ حتى يضمن اي يلزم
للعامل ارجع مثل ما عمل وجري عليه صاحب التبني والثاني لا شيء عليه كما لو فسخ العامل
بنفسه والفرق ظاهر وعلى الاول لا فرق بين ان يكون ماصدا من العامل لا يحصل
به معصو واصلا كره العبد الى بعض الطريق او يحصل به بعضه كما لو قال ان علمت
ابن القز ان فلان كذا فعليه بعضه ثم سعه من تعليمه كما جزم به في اصل الروضة ووقع الماذن
في شرحه هنا خلاف ذلك فليحذر فان قيل قياس ما لو مات المالك في اثنا المدة حيث يفسخ
ويستحق القط من المسمى ان يكون هنا كذلك راي فرق بين الفسخ والانقضاء
بان العامل ثم يتم العمل بعد الانقضاء ولم يمتد المالك منه بخلافه هنا **والثانيه ان يريه**
ونقص اي يصف في العمل اي الذي شرطه للعامل بزيادة او نقص او بغيره
فصل في فسخ العمل من عمل العامل سواء كان قبل الشروع ام بعد كما يجوز في البيع في زمن الخيار
بالاولى كان يؤول الى رده عدي فله عشرين ثم يقول فله خمسة او عكسه او يقول من رده فله مائة
ثم يقول فله درهم فان سمع العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الاخير وللعامل
ما ذكر فيه وان لم يسمعه العامل او كان بعد الشروع فهو ما ذكر في قوله **فان يريه بعد الشروع**
في العمل او قبله ولم يسمعه العامل **وجوب ارجع المثل** لان النداء الاخير فسخ للاول
والفسخ من المالك في اثنا العمل يقتضي الرجوع الى ارجع المثل فلو علم من سمع النداء الاول فاحصه

ومن سمع الثاني استحق الاول ونصف ارجع المثل والثاني نصف المسمى الثاني والمراد
بالسماع العلم راجع المثل فيما ذكر لجميع العمل لا لما فيه خاصه ولا فيما فيه عامرانه لو عمل
شيئا بعد الفسخ لا شيء له لان ذلك فيما فسخ بلا بدل بخلاف هذا لو تلف المردود وقبل
وصوله كان **مات الابن** لغو قبل المالك له **في بعض الطرق** ولم يبرهن دارسين **ان غيب**
او تركه العامل او **مهرب** ولو فسخ المالك قبل تسليمه له **فلا شيء للعامل** وان حلف
الابن لا يملك برده خلاف ما لو ترك من حج عنه فاقب بعض الاعمال ومات حيث يستحق
من الاجرة بقدر ما عمل وفروا بينهما بان المقصود من الحج التوب وقد حصل بعض العمل
وهنا لم يحصل شيء من المقصود وبان الاجارة لا ربح يجب الاجرة فيها بالعقد شيئا فشيئا
والجعله جائز لا ثبت فيها شيء الا بالشرط ولم يوجد ولو خاط نصف التوب فاحترق
او تركه او بنى بعض الحائط فاندم او تركه او لم يتعم الصبي للملازمة فلا شيء له كما لو طلب
الابن فلم يجد هذا اذا لم يقع العمل سلما بالمعلم مع ظهور اثر العمل على المخل وحله
اذا كان حرا كما قيل به في الكفاية فان كان رقيقا لم يستحق الا اذا سلمه السيد او حصل
المعلم بحضره او في حلكه ولا يشك كل هذا بما تقدم في الفسخ من انه لا يستحق مطلقا الا بالنقص
بالفسخ جازم جهة مع مكنة من تمام العمل بخلاف ما هنا ولو منع الصبي ابوه من تمام التعلم
او المالك من تمام العمل وجب له ارجع المثل ما عمله لا السج فسخ او كما الفسخ اما اذا قبله المالك
فسحق العامل العسوط كما لو فسخ المالك ولو اعقب المالك رقيقه فبأمره قالوا في الرقعة
مطهران يقال لا ارجع للعامل اذ ارده بعد العقد وان لم يعلم بحصول الرجوع فمنا اي
فلا ارجع لعمله بعد العقد تنزيلا لاعتقاده منزلة فسخه **واداره** اي الابن العامل على سيد
فليس له حصة لبعض العمل لان الاستحقاق بالتسليم ولا حصة قبل الاستحقاق وكذا
لا يحبه لا مستيفا ما التفتة عليه باذن المالك **ويصدق المالك** بحجته **اذا انكر العمل للعامل**
بان اختلفا فيه فقار العامل شرطت له جعلها وانكر المالك **او انكر مبيعته** في العامل **في**
رده اي الابن بان قال لم يبرده وانما رجع بنفسه لان الاصل عدم الشرط والرد ولو اختلف
المالك والعامل في بلوغه النفا قال قول قول المراد بينهما كما لو اختلفا في سماع نداءه **فان اختلفا**
اي الملتزم والعامل **في قدر العمل** بعد فسخ العمل او بعد الشروع وقتل العامل فسط ما
عمله **بخالفنا** وفسخ العقد وجب للعامل ارجع المثل كما لو اختلفا في الاجارة اما قبل الشروع
فلا استحقاق له ولا حالت ومثله الاختلاف في قدر العمل كقوله مشروط له ما يدعي رده
فقار يرد على عبد خاتمة يد العامل على ما يقع في يد الى ان يرد به امانة فان خلاه
بشرط ضمن لنقصه وان اتفق عليه ملك الرجوع ففسخ الا ان ياذن له الحاكم
او يشهد عنه فقد يرجع ومن وجد مريضا عاجلا عن السير نحو ما ديه لغيره
المقام معه الا ان خاف على نفسه او نحوها واذا اقام معه فلا ارجع له ولو مات
المريض لزمه ان كان امينا حمل ماله الى ورثته والا فلا يلزمه وان جازله ولا
يضمنه في الحالين لو تركه وحكم المغشي عليه حكم المريض كما افاده كلام الروضة لا
حكم الميت كما قاله ابن المقرئ ولو سرق الابن قطع كعبه ويحفظه الحاكم اذا وجد انقطاعا

اسطار السيد فان ابطاسيدك باعد الحاكم وحفظ ثمنه فاذا اجاسيدك فليس له غير
التمن والله سبحانه وتعالى اعلم وقد تم شرح النصف الاول بحمد الله وعونه على يد
مولفه فقير رحمه ربه محمد الخطيب الشريفي غفر الله تعالى له ذنوبه وسبقه في
الدارين عيوبه وغفوله ولوالديه ولا قاربته وحشايجته واصحابه وجميع
المسلمين امين وكان الفراغ من كتابته يوم الاحد المبارك تاسع
عشر المحرم الحرام سنة واحد وثمانين وسعمائة
وذلك على يد كاتبه العبد الفقير الحقير المعترف بالعجز
والنقصير الراجي غفور رب العذير الفقير الخجول المذنب
السند بطي غفر الله له ولوالديه ولمن يدعوا له
بالمغفرة والرحمة ولولدين والكل المسلم
وصلي الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله
وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين
وان تجد عيبا فداخله لا جرم من لا عيب فيه وعيب على

شهر الله

